

فَتَحُّ رَبِّ الْبَرِيَّةِ
فِي

شَرْحِ نَظْمِ الْأَحْزَمِيَّةِ

لِلْمَلَامَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقَاسِمِيِّ

شَرْحُ قَصِيدَةِ الشَّيْخِ
أَحْمَدَ بْنِ سُرْحَانَزَمِي

مَكْتَبَةُ الْأَسَدِي
مَلَّةُ الْكَرْمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فهذا شرحٌ وجيز، وبيانٌ عزيز، لألفاظ نظم الأجرومية، للعلامة محمد بن آب القلاوي التواقي، في علم النحو، محل عباراتها، ويظهر معانيها، ويكشف أسرارها، ويوضح شواهداها، كان أصله دروساً ألقيتها في المسجد، فسُجِّلَتْ ثم فُرِّغَتْ، فرَغِبَ الطلبة في مراجعتها، وتنقيحها، فأجبتهم إلى ما رغبوه، فحررت منه ما استطعت، فزدت فيه وحذفت، حتى جاء شرحاً تقرُّ به عين كل ناظر، يجد فيه بغيته المبتدي، ولا يستغني عن فوائده المنتهي، سميته (فَتْحَ رَبِّ الْبَرِيَّةِ بِشَرْحِ نَظْمِ الْأَجْرُومِيَّةِ).

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح إنه سميع قريب.

مسألة

لابد لكل شارح في فن من الفنون أن يتصوره قبل الشروع فيه؛ ليكون على بصيرة فيه؛ وإلا صار كمن ركب متن عمياء، وخبط خبط ناقة عشواء، ويحصل التصور المطلوب بالوقوف على المبادئ العشرة التي جمعها الناظم محمد بن علي الصبان عليه رحمة الله في قوله:

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
وَنِسْبَةُ وَفَضْلُهُ وَالْوَاضِعُ وَالِاسْمُ الْإِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرْفَا
فنقول: النحو له معنيان معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى، وهو من جهة اللفظ مصدر على وزن فَعَلَ بمعنى اسم المفعول أي المنحَو، من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهذا مجاز مرسل عندهم، والأصل في إطلاق النحو في لغة العرب بمعنى القصد، فسمي هذا العلم نحواً لأنه مقصود، لأن النحو بمعنى القصد، ويأتي على ست معانٍ وهي أشهرها:

قَصْدٌ وَمِثْلُ جِهَةٍ مَقْدَارٌ قَسَمٌ وَبَعْضٌ قَالَهُ الْأَخْيَارُ
أما في الاصطلاح: فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناءً.

وموضوع علم النحو: الكلمات العربية من حيث البناء والإعراب.

وثمره علم النحو وفائدته: أنه مفتاح لفهم الشريعة، وأما صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام فهذه ثمرة فرعية، ولا ينبغي لطالب العلم أن يجعل غايته صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام، وإنما يكون هذا تبعاً، والأصل أن يكون علم النحو مفتاحاً للشريعة وينوي طالب العلم ذلك حتى يؤجر، لأن هذا العلم ليس من المقاصد وإنما هو علم آلة ووسيلة والوسائل لها أحكام المقاصد.

وحكمه: فرض كفاية، وقيل: فرض عين على من أراد علم التفسير، ونقل السيوطي رحمه الله الإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في التفسير إلا إذا كان ملئاً باللغة العربية، وليس النحو فحسب، ولذلك من شروط المفسر كما هو مذكور في موضعه أن يكون عالماً بلغة العرب.

ونسبته إلى سائر الفنون: التباين، فهو مخالف لعلم الأصول، ولعلم الحديث، ولسائر العلوم، وقد يشترك مع بعضها.

ومسائله: هي أبوابه التي ستذكر فيما بعد في ضمن النظم.

والواضع: هو أبو الأسود الدؤلي، وقيل: علي رضي الله عنه. وقيل: أبو الأسود بأمر علي رضي الله عنه. فنشرع في المقصود وبالله التوفيق، قال الناظم رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ ابْنُ أَبِّ وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ اللَّهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ أَحْمَدُ
مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُتَّقَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الثَّقَى

وَيَعْدُ فَالْقَصْدُ بِذَا الْمَنْظُومِ تَسْهِيلُ مَنْثُورِ ابْنِ أَجْرُومِ
لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسْرًا عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ مَا قَدْ نُثِرَا
وَاللَّهُ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلٍ إِلَيْهِ قَصْدِي وَعَلَيْهِ الْمُتَكَلِّ
بدأ الناظم على عادة أهل العلم بما استقر في عرفهم بالبسملة وهي [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] وذلك لأمر:

أولاً: اقتداءً بالكتاب العزيز؛ حيث بدأ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

ثانياً: اقتداءً وتأسياً بالسنة الفعلية؛ حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كتب كتاباً ما قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ من محمد بن عبد الله إلى هرقل عظيم الروم، كما في صحيح البخاري رحمه الله تعالى.

ثالثاً: التبرك بالبسملة؛ لأنَّ الباء هنا للاستعانة أو للمصاحبة على وجه التبرك، والمعنى بسم الله الرحمن الرحيم حالة كوني مستعيناً وطالباً التوفيق والإعانة من الله عز وجل على ما جعل البسملة مبدءاً له.

رابعاً: اقتداءً بالأئمة المصنفين، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على أن يفتتحوا كتب العلم بالتسمية وكذا معظم كتب الرسائل.

وأما استدلال بعضهم بحديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر أو أجذم أو أقطع» فهذه الروايات
كلها ضعيفة. ومثلها ما جاء في الحمدة.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] هنا الناظم - رحمه الله - بدأ نظمه
بالبسملة، وإذا استقر عمل أئمة التصنيف على ابتداء كتبهم
بالبسملة فهل المراد بها المتثورات دون المنظومات؟ وهل المنظوم
الذي هو الشعر كالمثثور؟ نقول: أما ما كان من المنظومات العلمية
التي ضمّنها أهل العلم مسائل العلم؛ منظومةً على بحر الرجز أو
غيره فهذه باتفاق العلماء يستحب البداءة فيها بالتسمية. وما عدا
ذلك ففيه قولان لأهل العلم: قولٌ بالمنع. وقولٌ بالجواز. فالأول:
روي عن الشعبي أنه قال: أجمعوا أن لا يكتبوا أمام الشعر بسم الله
الرحمن الرحيم. وروي عن الزهري أنه قال: مضت السنة أن لا
يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم. والثاني: قول جمهور أهل
العلم تبعاً لما نقل عن سعيد بن جبير وأبي بكر الخطيب - رحمهما
الله - لأن الجواز هو الأصل. فالأصل استحباب البداءة بالبسملة في
كل أمر مباح. وما عدا المنظومات العلمية فتأخذ حكمه، فما كان من
الشعر محرماً فالتسمية حرام؛ لذلك أجمعوا على أنه لا يحل لمن شرب
مسكراً أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم. بل يعتبر في بعض
المذاهب أنه قد كفر وارتد لأنه مستهزئ بالله. وما كان مكروهاً من
الشعر كالغزل ونحوه يكره فيه البداءة بالتسمية، وما عدا ذلك
فالأصل أنه مباح والتسمية تكون حينئذٍ مباحة؛ لأن الأصل بقاء ما

كان على ما كان حتى يأتي دليل ينص على أن البسمة حينئذ تكون محرمة فإذا كان مباحاً فالأصل الاستحباب.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] نقول: [بِسْمِ اللَّهِ] هذا جار ومجرور، وعند النحاة أن حرف الجر إذا كان حرفاً أصلياً - كما هنا على الصحيح - فلا بد أن يكون متعلقاً بمحذوف، وهذا المحذوف نقدره على الأصح فعلاً لا اسماً، وعاملاً لا خاصاً، ومؤخراً لا مقدماً. [بِسْمِ اللَّهِ] فالباء أصلية وقيل: زائدة، والأصح أنها أصلية، فحينئذٍ تحتاج إلى متعلقٍ تتعلق به قال بعضهم:

لَا بُدَّ لِلجَارِ مِنَ التَّعْلُقِ يَفْعَلُ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي
إِذَا لَا بُدَّ لِلحَرْفِ الجَارِ الْأَصْلِيِّ أَنْ يَتَعْلَقَ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ رَائِحَةُ
الفعل، إذا [بِسْمِ اللَّهِ] جار ومجرور متعلق بفعل على الأصح وليس اسماً، وهذا الفعل مؤخر لا مقدّم، وهذا الفعل خاص لا عام. لماذا كان التقدير فعلاً؟ لأن الأصل في العمل للأفعال، وأيضاً ورد التصريح به في الكتاب والسنة فعلاً؛ قال تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١) ﴿بِأَسْمِ﴾ هذا جار ومجرور متعلق بقوله: ﴿أَقْرَأْ﴾، و﴿أَقْرَأْ﴾ هذا فعل. وجاء في الحديث: «باسمك ربي وضعت جنبي» «باسمك» جار ومجرور متعلق بقوله: (وضعت). وهذا الفعل المحذوف الأرجح فيه أن نقدره متأخراً: بسم الله أولف، وإنما يقدر متأخراً لفائدتين:

الأولى: الاهتمام؛ لأنه لا يتقدم على اسم الله تعالى شيء فيؤخر

لذلك، أما إذا قلت: أولف بسم الله فقد قدمت على لفظ الجلالة غيره، فحينئذ كان فيه فائدة الاهتمام، وأما تقديمه في سورة ﴿اقرأ﴾ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿فقد أجاب أهل البيان بأن المقصود هنا هو القراءة، قال السيوطي في عقود الجمان:

وَقَدْ يُفِيدُ فِي الْجَمِيعِ الْإِهْتِمَامُ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ الصَّوَابُ فِي الْمَقَامِ
تَقْدِيرُ مَا عُلِّقَ بِاسْمِ اللَّهِ بِهِ مُؤَخَّرًا فَإِنْ يَرِدُ بِسَمِيهِ
تَقْدِيمُهُ فِي سُورَةِ اقْرَأْ فَهَـذَا كَانَ الْقِرَاءَةُ الْأَهَمُّ الْمُعْتَنَى
إِذَا قُدِّمَ فِي قَوْلِهِ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لَأَنَّ الْقِرَاءَةَ هِيَ الْأَهَمُّ الْمُعْتَنَى
بِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

الفائدة الثانية: إفادة القصر والحصر، وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، أي بسم الله أولف، إذا قُدِّمَ ما حقه التأخير فأفاد القصر، يعني بسم الله لا باسم غيره.

ويقدر الفعل خاصاً يعني يقول عند التقدير: بسم الله أولف إذا أراد التأليف. بسم الله أشرب إذا أراد الشرب وهكذا. ولا يقدره: بسم الله أبداً؛ لأنه عام فلا يفهم من المقدَّر هنا فعلٌ وحدثٌ خاصٌّ قالوا: لأنَّ دلالة الحال أدلُّ على المقدَّر؛ لأنه ينوي في نفسه ما جعل البسملة مبدئاً له، وهو الفعل الخاص الذي تلبس به.

[بِسْمِ اللَّهِ] اسم مضاف، ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه. وهنا الإضافة من إضافة الاسم إلى المسمَّى فتفيد حينئذ العموم. [بِسْمِ

[الله] أي بكل اسم هو الله، سمي به نفسه، أو أنزله في كتابه، أو علمه أحدًا من خلقه، أو استأثر به في علم الغيب عنده.

[الله] عند كثير من أهل العلم أنه هو الاسم الأعظم، والأصح أنه مشتق، وأصله الإله، حذفت الهمزة تخفيفًا، واجتمع عندنا حرفان مثلان، وهما اللامان، الأولى ساكنة، والثانية متحركة؛ فوجب الإدغام ف قيل: الله، ثم فُخِّمَتِ اللام بعد الفتح والضم تعظيمًا لله عزَّ وجلَّ ف قيل: الله قال ابن الجزري:

وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ اللَّهِ
[عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ] أي بعد فتح أو ضمٍّ كما في قوله تعالى:
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩) أي طبقًا بعد طبق. بعد فتح
نحو: رأيت عبدَ الله، وبعد ضمٍّ نحو: جاء عبدُ الله. أما بعد الكسر فترقق
اللام وهذا مذهب الجمهور أن اللام تفخم بعد الضم والفتح، وترقق بعد
الكسر. وقيل: تترقق مطلقًا. وقيل: تفخم مطلقًا.

إذا [الله] مشتق من الإله بمعنى أنه يدل على ذات متصفة بصفة
وهي الإلهية. لأن أصله الإله - كما ذكرنا - فهو فعَّال بمعنى مفعول
أي المألوه محبةً وتعظيمًا. لذلك ذُكر عن ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما أنه قال: (الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين) لأن إله
يأله إلهةً وألوهةً وألوهيةً يأتي بمعنى عبد عبادة والألوهية هي
العبادة، قال رؤبة:

لِللّهِ دُرُّ الْغَايَةِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْلُفِي

[الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ] اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة؛ إلا أن الرحمن أشدُّ مبالغةً من الرحيم ، لأنه على وزن فَعْلَان يدل على الامتلاء كغضبان وعطشان. وهو أيضًا أكثرُ حروفًا من الرحيم. وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا .

[الرَّحْمَنُ] عامٌّ من جهة المعنى ، خاصٌّ من جهة اللفظ، فمن جهة المعنى = الرحمة عامة تشمل الكفار والمسلمين والبهائم ونحوها. ومن جهة اللفظ = خاصٌّ لا يطلق إلا على الله عزَّ وجلَّ. وأما اطلاق أهل اليامة ذلك على مسيلمة الكذاب فهو من باب تعنتهم وكفرهم قال قائلهم:

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا وَأَنْتَ عَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا
وقد ردَّه بعضُ الأدباء بقوله:

خُصِّصْتَ بِالْمَقْتِ يَا بَنَ الْأَخْبَتِينَ أَبَا وَأَنْتَ شَرُّ الْوَرَى لَا زِلْتَ شَيْطَانًا
[الرَّحِيمُ] خاصٌّ من جهة المعنى ، عامٌّ من جهة اللفظ. فمن جهة المعنى = خاص بالمؤمنين قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (الأحزاب: ٤٣) أي لا بغيرهم؛ لأنَّ تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص، والأصل وكان رحيمًا بالمؤمنين، ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ جار ومجرور متعلق بقوله رحيمًا، فقُدِّم ما حقه التأخير عن عامله - وهو المعمول - فأفاد القصر أي بالمؤمنين لا بغيرهم. ومن جهة اللفظ = عامٌ يصح أن يطلق على غير الله تعالى تقول: جاء زيد الرحيم. ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ

أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ
رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿التوبة: ١٢٨﴾. هذا كلام مختصر يتعلق بالبسملة
من جهة المعنى.

وأما من جهة الإعراب فنقول: [بِسْمِ اللَّهِ] جار ومجرور متعلق
بمحذوف، فعل مؤخر خاص مناسب للمقام، تقديره بسم الله
الرحمن الرحيم أولف أو أنظم. [بِسْمِ] اسم مجرور بالباء،
وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وجره الكسرة
الظاهرة على آخره. [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] بالكسر فيهما [الرَّحْمَنِ]
صفة أولى، و[الرَّحِيمِ] صفة ثانية صفة بعد صفة، والجر فيهما سنة
متبعة.

قال الناظم: [قَالَ ابْنُ أَبِي وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ] قوله: [قَالَ] هذا فعل
ماضي، والناظم قد سَمَّى نفسه وقد أتى بجملته الحكاية، ومقتضى
الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول: قلت لا قال،
لكن أراد أن يذكر اسمه؛ لأن الكتاب إذا كان مؤلفه معلوم الاسم
ترغب النفس فيه أكثر، ففيه ترغيب للكتاب بتعيين مؤلفه ليكون
أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله فيثاب مؤلفه. ومدح الكتاب
وذكر الاسم ليس من الأمور المعابة عند أهل التصنيف، وإنما فيه
إظهار للنعمة التي أنعم الله بها عليه، وأيضاً المجهول مرغوب عنه،
والناظم ناقلٌ فإذا سَمَّى نفسه عَرَفَ طالبُ العلم جلالَةَ مَنْ نقل
العلم فيقبل على ما نقل بقلبه وجوارحه فيحصل له النفع في أقرب
مدّة. وأيضاً من جهة أخرى أن المقرر عند أهل التصنيف أن ثَمَّ

أمورًا في مقدمات الكتب لا بُدَّ من ذكرها، وهي ثمانية، أربعة واجبة وجوبًا صناعيًا، وأربعة مستحبة استحبابًا صناعيًا. فالأربعة الواجبة هي البسمة، والحمدلة، والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، والتشهد. والأربعة المستحبة هي تسمية نفسه، وقد أتى به الناظم كما ذكرنا، وتسمية كتابه، وأما بعد، وبراعة الاستهلال.

قوله: [قَالَ] فعلٌ ماضٍ لفظًا مُستقبلٌ معنى. إذا لم عدل عن الفعل المضارع وأتى بالفعل الماضي؟ نقول: التعبير بالفعل الماضي مرادًا به الاستقبال خروج عن مقتضى الظاهر فلا بد فيه من نكتة وفائدة، قال السيوطي في عقود الجمان مينا تلك النكتة:

وَمِنْهُ مَاضٍ عَنْ مُضَارِعٍ وَضِعَ لِكَوْنِهِ مُحَقَّقًا نَحْوَفَزَعِ
[ابْنُ آبٍ] هذا اسم أبيه، ولعله كنية؛ لأنَّ الكنية ما صُدِّرَ بِأَبٍ
أَوْ أُمٍّ وَعَلَى الْأَصَحِّ أَوْ ابْنٍ أَوْ بِنْتٍ. وأراد أن يُبَيِّنَ اسْمَهُ
فَقَالَ: [وَأَسْمُهُ مُحَمَّدٌ] وهذا لضيق النظم، وإلا لو قال: محمدٌ
مباشرةً لأَدَّى المراد، واسمه مبتدأ، ومحمد خبر. وهو محمد بن آبٍ
القلاوي التواتي، القلاوي الأصل من قبيلة الأقال الشنقيطية،
ومولده ومسكنه في مدينة أتوات المغربية توفي سنة ألف ومائة
وستين (١١٦٠هـ) هذا هو الصواب والمشهور عند المتأخرين،
ولذلك غُلِّطَ من شرح هذا النظم ونسبه لعبيد ربه، ولذلك نقول
هذه المنظومة منسوبة لمحمد بن آبٍ لذلك الصواب في الشطر الأول
أن يقال (قال بن آبٍ واسمه محمد) ولا نقول: (قال عبيد ربه
محمد).

[الله في كُلِّ الأُمُورِ أَحْمَدُ] أي قال: أحمد الله في كل الأمور،
وجملة أحمد الله في محل نصب مقول القول. وأتى بالحمدلة بعد
البسملة لأُمُور:

أولاً: اقتداءً بالكتاب العزيز حيث ثنى بالحمد بعد البسملة
فقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
(الفاحة: ١-٢)

ثانياً: تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وسلم بسنته الفعلية حيث كان
يفتح خطبه في خطبة النكاح ونحوها بإن الحمد لله نحمده .

ثالثاً: اقتداءً بالأئمة المصنفين في افتتاح الكتب كما قيل في
البسملة. ولذلك القاعدة العامة - كما ذكر أهل العلم - أنه يُستحب
البداءة بالحمد لله في كل أمر مهم قالوا: يستحب البداءة بالحمدلة
لكلِّ مصنفٍ، ودارسٍ، ومُدرِّسٍ، ومتعلِّمٍ، ومُعلِّمٍ، ومزوَّجٍ،
وخاطبٍ، وخطيبٍ، وبين يدي سائر الأمور المهمة. وأما حديث
«كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله..» فهو ضعيف أيضاً، فلا
يحتج به.

قال الناظم: [أَحْمَدُ] عبَّرَ بالجملة الفعلية. والأصل أن يأتي
بالجملة الاسمية؛ لأنها تدل على الدوام والثبوت؛ إلا أنه عدل عنها
إلى الجملة الفعلية؛ لأنها تدل على التجدد والحدوث؛ لأنَّ التجددَ
والحدوثَ مُقَابِلُ بما عُلِّقَ به الحمد وهو الأُمُور. أحمد الله في كل
[الأُمُورِ] جمع أمرٍ، والمراد به الشأن، والحال، يعني في كل شؤوني

أحمد الله، فحينئذ كان متعلقُ الحمدِ شأنَ العبدِ. وشأنُ العبدِ متقلَّبٌ، فقد يكون في سرَّاءٍ، وقد يكون في ضرَّاءٍ. وفي الحديث: «عجباً لأمر المؤمن إنَّ أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن إن أصابته سرَّاءُ شكر فكان خيراً له وإن أصابته ضرَّاءُ صبر فكان خيراً له» إذا حاله متقلَّبٌ بين الحالين؛ فحينئذ يُحمَدُ الرَّبُّ جَلَّ وَعَلَا على السَّراءِ والضَّراءِ، وهذا أمرٌ حادثٌ ومتجدِّدٌ، يوجد بعد أن لم يكن شيئاً فشيئاً، فحينئذٍ ناسب أن يأتي بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث، كُلِّمَا وَجَدْتَ النِّعْمَةَ سواء كانت سرَّاءً فشكر، أو ضرَّاءً فصبرَ وَجَدَ الحمدُ، بخلاف الجملة الاسمية فإنها تدل على الثبوت والدوام. [الله] منصوبٌ على التَّعْظِيمِ، مفعولٌ به مُقَدَّمٌ. [أَحْمَدُ] فعل مضارع متأخر، إذا قَدَّمَ ما حقُّه التأخير، والقاعدة العامة = أن تقديم ما حقُّه التأخير يُفيد الحصر والقصر، وهو إثباتُ الحكم في المذكور ونفيه عمَّا عداه. وإثباتُ الحكم هنا هو الحمد، للمذكور وهو الرَّبُّ جَلَّ وَعَلَا ونفيه عمَّا عدا الله سبحانه. إذا لا يَسْتَحِقُّ الحمدَ الكامل إلا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ كأنه قال أحمدُ اللهُ لا غيره. ومثله قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أي نعبدُ اللهُ لا غيره. [الله في كُلِّ الْأُمُورِ أَحْمَدُ] في كُلِّ الْأُمُورِ مُتَعَلِّقٌ بقوله: أحمد. [أَحْمَدُ] مُشْتَقٌّ من الحمد، وهو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ذِكْرُ محاسنِ المحمودِ مع حُبِّهِ وتعظيمِهِ وإجلالِهِ. سواء كانت هذه المحاسنُ صفاتٍ لازمةً أو صفاتٍ متعديةً. فيُحمَدُ الرَّبُّ جَلَّ وَعَلَا على كُلِّ صِفَةٍ اتَّصَفَ بها سواء كانت صفةً ذاتيةً أم فعليةً. ثُمَّ بعد

الحمدلة والثناء على الله بما هو أهله عقبه بالصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم إظهاراً لعظمة قدره، وأداءً لبعض حقوقه الواجبة، وامتنالاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ فقال: [مُصَلِّيًا] بالنصب، حالٌ من فاعلِ [أَحْمَدُ] أي أحمدُ الله في كُلِّ الأُمُورِ حالة كوني مُصَلِّيًا على الرسول. فهي حالٌ مقارنةٌ من فاعلِ أحمدُ المستتر، ومقارنةٌ كُلِّ شيءٍ بحسبه، فمُقَارَنَةٌ لفظٍ مع لفظٍ وقوعه عقبه مباشرةً، لا حالٌ منوية؛ بمعنى أحمدُ الله حالة كوني ناويًا في قلبي بعدَ الحمد أن أصلي، لأنَّ نية الصلاة ليست بصلاة. [مُصَلِّيًا] اسم فاعلٍ من صَلَّى الرَّبَاعِيّ، أي طَالَبًا من الله صَلَاتَهُ على الرسول. والصلاة من الله على الرسول - كما قال ابن القيم - ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى، وصلاةُ الملائكةِ عليه ثناؤهم عليه، وصلاةُ الآدَمِيِّينَ سؤاَلُهُمُ اللهُ أن يُثْنِيَ عليه ويزيده تشريفًا، وتكريماً. [عَلَى الرَّسُولِ] جارٍ ومجرور متعلِّقٌ بقوله: مُصَلِّيًا، يعني أَيْنَ مَحَلُّ الصَّلَاةِ؟ قال: على الرسول. وهنا أتى بالصلاة ولم يذكر السلام أي أفرد الصلاة عن السلام بناءً على أنه لا كراهة وهو الصحيح وإن كان الأفضل والأكمل الجمع بينهما للآية. و[الرَّسُولُ] فَعُولٌ مِنَ الرَّسَالَةِ. معناه في اللغة: الذي يُتَابَعُ أخبار الذي بعثه، أخذًا من قولهم: جَاءَتْ الإِبِلُ رَسَلًا أَي مُتَتَابِعَةً. وأمَّا في الشَّرْعِ فالمشهورُ عندَ الجمهورِ: أنَّه إنسان ذكر حر أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ، فإن لم يُؤْمَرْ فهو نَبِيٌّ، فكلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ ولا عكس. قال - رحمه الله -: [عَلَى الرَّسُولِ] ولم يَقُلْ عَلَى النَّبِيِّ، لأنهم أجمعوا على أنَّ الرَّسُولَ - الذَّاتَ

التي نزلت عليها الرسالة - أَشْرَفُ مِنَ النَّبِيِّ. واختلفوا في أيهما أفضل = الرِّسَالَةُ أم النُّبُوَّةُ؟ فالجمهور على أَنَّ الرِّسَالَةَ أَفْضَلُ؛ لذلك قال: [عَلَى الرَّسُولِ] وَلَمْ يَقُلْ عَلَى النَّبِيِّ، لشرف الرسالة على النُّبُوَّةِ. [عَلَى الرَّسُولِ] هو مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وإذا أُطْلِقَ الرَّسُولُ وكان النَّاطِقُ من أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انصرف إليه لَأنَّهُ صارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ. لذلك هو مُحَلَّى بِأَلٍ كما قال ابن مالك - رحمه الله -:

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ أَلٌ كَالْعَقَبَةِ

و[الرَّسُولِ] أي إلى النَّاسِ كَافَّةً قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا

النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف: ١٥٨) إذا حَذَفَ الْمُتَعَلِّقُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عُمُومِ رِسَالَتِهِ. [الْمُتَتَّقَى] اسم مفعول انتَقَى - المبني للمجهول - [وَأَلِهِ] عطفٌ على الرَّسُولِ، أي مُصَلِّيًا على الرسول ومُصَلِّيًا على آله. وأضافه إلى الضَّمِيرِ لِأَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ إِضَافَتِهِ إِلَى الضَّمِيرِ خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ وَغَيْرِهِ. [وَأَلِهِ] أَصْلُ أَلٍ أَوَّلُ كَجَمَلٍ تَحَرَّكَتِ الْوَائُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلِفًا، وهذا اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وهو مذهب الكِسَائِيِّ. وذهب سيبويه إلى أَنَّ أَصْلَ أَلٍ أَهْلٌ قُلِبَتْ الْهَاءُ هَمْزَةً ثُمَّ قُلِبَتْ الْهَمْزَةُ أَلِفًا فَصارَ أَلٌ وَغَلَطَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رحمه الله - [وَأَلِهِ] الْأَصَحُّ أَنَّ يُفَسَّرَ بِاتِّبَاعِهِ عَلَى دِينِهِ. وقيل: أَقَارِبُهُ الْمُؤْمِنُونَ. وقوله: [مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُتَتَّقَى وَأَلِهِ] أي وَمُصَلِّيًا عَلَى آلِهِ وَهُمْ أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ. ودليل الصلاة على آلِ قولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قولوا

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ. إِذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ مَأْمُورٌ
بِهَا. [وَصَحْبِهِ] اسم جمع لصاحب كَرَكِبٍ وراكب. والمراد بهم
صحابه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولذلك إِذَا قِيلَ: الصحابة صار
علمًا بالغلبة على من اجتمع بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ
ومات على ذلك ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصَح. كما قال ابن حجر
- رحمه الله - ولكن الصلاة على الصحب لم يأت فيها نَصٌّ، وإنما
أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِحْقَاقِهِم بِالْآل؛ لِمَا لِلصَّحَابَةِ مِنْ فَضْلِ عَظِيمٍ فِي نَقْلِ
الشَّرِيعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَحْقَقَهُم أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْآلِ تَبَعًا لَا اسْتِقْلَالًا.
وعطف الصحب على الآل من عطف الخاص على العام إِذَا فسرنا
الآل بِأَتْبَاعِهِ عَلَى دِينِهِ. وَإِذَا فسر بِأَقَارِبِهِ الْمُؤْمِنِينَ يَكُونُ مِنْ عَظْفِ
الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ. وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ؛ إِلَّا أَنَّ عَظْفَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ
جَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ. وَعَظْفُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ جَائِزٌ عَلَى الْأَصَح. قَالَ فِي
عُقُودِ الْجَمَانِ:

وَذِكْرُ خَاصٍ بَعْدَ ذِي عُمُومٍ مُنْبِئًا بِفَضْلِهِ الْمُحْتُومِ
كَعَظْفِ جَبْرِيلَ وَمِيكَالَ عَلَى مَلَائِكٍ قُلْتُ وَعَكْسُهُ جَلَا
[ذَوِي التَّقَى] صفة لصحبه مجرور وجرّه الياء المحذوفة
للتخلص من التقاء الساكنين لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو
جَمْعُ ذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ [ذَوِي التَّقَى] أَي أَصْحَابِ التَّقَى. يُقَالُ
أَتَقَى يَتَّقِي، وَتَقَى يَتَّقِي كَقَضَى يَقْضِي. وَالتَّقَى وَالتَّقَوَى بِمَعْنَى وَاحِدٍ
وهي فِعْلُ الْمُأْمُورَاتِ وَاجْتِنَابُ الْمَنْهَيَّاتِ.

وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ بِذَا الْمَنْظُومِ تَسْهِيلُ مَنْشُورِ ابْنِ أَجْرُومٍ
[وَبَعْدُ] كلمة يُؤْتَى بها للانتقال من أُسْلُوبٍ إلى أُسْلُوبٍ آخر.
وهي سُنَّةٌ؛ إلا أنها مُقيدة بلفظ أَمَّا بَعْدُ، لأنها هي الواردة
والمسموعة. [وَبَعْدُ] الواو نائبة عن أَمَّا النَّائِبَةُ عَنْ مَهْمَا. وأصل
التَّرْكِيْبِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ. فَأَمَّا حرف باتفاق ومَهْمَا اسم على
الأصح.

[وَبَعْدُ] أَي وَبَعْدَ الْحَمْدِ وَالْبَسْمَلَةِ فَأَقُولُ الْقَصْدُ... ويجب
وقوع الفاء في جواب أَمَّا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِيَلُو تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا

[وَبَعْدُ] من ظروف الغاية وهو ظرف مبهم لا يُفْهَمُ معناه إلا
بإضافته إلى غيره، وهو مبنيٌّ على الضَّمِّ لحذف المضاف إليه وِنْيَةٍ
معناه. [فَالْقَصْدُ] الفاء واقعة في جواب الشَّرْطِ. وهو مبتدأ. و [بِذَا
الْمَنْظُومِ] [بِذَا] جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: الْقَصْدُ. و [الْمَنْظُومِ] عطف
بيانٍ أو بدل. و [تَسْهِيلُ] خبرُ المبتدأ، [فَالْقَصْدُ] الْقَصْدُ مُصَدَّرٌ
بمعنى المفعولِ أَي فَاَلْمَقْصُودُ وَالْمُرَادُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي اللُّغَةِ: إِثْبَانُ
الشَّيْءِ، وَبَابُهُ ضَرَبَ. يُقَالُ: قَصَدَهُ، وَقَصَدَ لَهُ، وَقَصَدَ إِلَيْهِ كُلُّهُ
بمعنى واحد. [بِذَا الْمَنْظُومِ] [بِذَا] اسمُ إشارةٍ لمفردٍ مذكَّرٍ، إشارةٌ إلى
الترتیب الحاضر في الذهن تنزيلاً للمعدوم منزلة الموجود؛ إن كانت
المقدمة متقدمة على التصنيف وإلا فهي على بابها لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اسم
الإشارة أَنْ يَكُونَ لِأَمْرِ مُحْسُوسٍ. [بِذَا الْمَنْظُومِ] أَي الْكِتَابِ أَنَّهُ

مَنْظُومٌ، والنظم التأليف وهو ضم شيء إلى شيء آخر، والمراد به الكلام الموزون قصداً، على بحر الرجز ضرب من الشعر وزنه مستفعلن ستُّ مرات، سمي بذلك لتقارب أجزائه وقلة حروفه، والقصيدة منه أرجوزة. [تَسْهِيلُ] مصدرٌ سَهَّلَ يُسَهِّلُ تَسْهِيلاً ضِدُّ التَّعْصِيرِ وهو التَّيْسِيرُ. [مَنْثُورٌ] اسم مفعولٍ من نَثَرَ وهو ما يُقَابِلُ الشَّعْرَ. مَنْثُورُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الصَّنْهَاجِيِّ المعروف بـ [ابنِ أَجْرُومٍ] بضم الجيم والراء. قيل المرادُ به بلغة البربر: الفقيرُ الصُّوفِيُّ. [لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ] هذا تعليلٌ لقوله: [تَسْهِيلُ مَنْثُورِ ابْنِ أَجْرُومٍ] وهو جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله تَسْهِيلٌ لَأَنَّهُ مصدر. [لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ] يعني حِفْظَ الْمَنْثُورِ لَأَنَّهُ لَا عِلْمَ إِلَّا بِحِفْظِهِ. لكن لما صَعِبَ وَعَسُرَ أَرَادَ أَنْ يُسَهِّلَهُ [لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ] أي استِظْهَارُهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ [وَعَسُرًا] الألف للإطلاق، وَعَسُرَ مِنْ بَابِ فَعَلَ ضِدُّ اليُسْرِ. [وَعَسُرًا عَلَيْهِ] أي شق على الطالب الذي يريد حِفْظَ مَنْ ابْنِ أَجْرُومٍ [عَسُرًا عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ مَا قَدْ نَثَرَ] الألف للإطلاق و [مَا] اسم موصول بمعنى الذي و [أَنْ يَحْفَظَ] [أَنْ] مصدرية و [يَحْفَظَ] فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ فاعلٍ لِعَسُرَ فَعَلُ ماضٍ، والتقدير وَعَسُرَ عَلَيْهِ حِفْظُ الْمَنْثُورِ.

وَاللَّهُ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلٍ إِلَيْهِ قَضِي وَعَلَيْهِ التَّكَلُّفُ
[وَاللَّهُ] جَلَّ وَعَلَا [أَسْتَعِينُ] السِّينُ لِلطَّلَبِ يَعْنِي أَطْلُبُ الْعَوْنَ
مِنْ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ، وَلِذَا قَدَّمَ الْمَفْعُولَ بِهِ لِإِفَادَةِ الْقَضْرِ

والْحَضِرُ أَيِ اسْتَعِينَ اللَّهَ لَا غَيْرَهُ. وَ[اسْتَعِينُ] أَصْلُهَا اسْتَعَاوَنُ [فِي كُلِّ عَمَلٍ] أَيِ فِي عَمَلِي كُلِّهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ. سِوَاءُ كَانَ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا. [إِلَيْهِ قَضَيْ] أَيِ قَضَيْ إِيَّاهُ وَقَصَدَ قَصْدَهُ نَحْنُ نَحْوَهُ. قَدَّمَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لِإِفَادَةِ الْقَضْرِ وَالْحَضَرِ أَيِ إِلَيْهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ. [قَضَيْ] مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ ، وَرَفَعَهُ ضِمَّةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ - الَّذِي هُوَ الدَّالُّ - مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ. وَ[إِلَيْهِ] خَبَرٌ مَقْدَّمٌ. [وَعَلَيْهِ] جَلٌّ وَعَلَا [الْمُتَّكِلُ] اتَّكَلَ عَلَى فُلَانٍ فِي أَمْرِهِ إِذَا اعْتَمَدَهُ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ ، وَرَفَعَهُ ضِمَّةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِسُكُونِ الْوَقْفِ. [وَعَلَيْهِ] خَبَرٌ مَقْدَّمٌ.

بَابُ الْكَلَامِ

إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا فَلْتَسْتَمِعْ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعَ
أَفْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُنَى إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى
فَالِاسْمُ بِالْحَقْضِ وَبِالتَّوْنِ أَوْ دُخُولِ أَلٍ يُعْرَفُ فَاقْفُ مَا قَفُوا
قال: [بَابُ الْكَلَامِ] بدأ به الناظم لأنه هو المقصود بالذات،
وأيضاً لأنه الذي يقع به التفاهم والتخاطب بين الناس. وبعض
النحاة يبدأ بحد الكلمة، وهذا نظر إلى أحد أمرين: إمّا لكون
موضوع علم النحو هو الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء؛
فحينئذ بدأ بما يناسب موضوع علم النحو. وإمّا لكون الكلام مركباً
من كلمات فهو كلُّ مُرَكَّبٍ من أجزاء والكلمة جُزْؤُهُ، ومعرفة الجزء
مُقَدِّمَةٌ على معرفة الكلّ طبعاً فقُدِّمَ تعريف الكلمة على تعريف
الكلام وَضِعًا لِيُوَافِقَ الْوَضْعُ الطَّبْعَ. قال رحمه الله: [بَابُ الْكَلَامِ]
هذه ترجمة مؤلفة من كلمتين: (بَابُ) و(الْكَلَامُ) وهما مُرَكَّبٌ
إضافي. الكلمة الثانية منها مجرورة أبداً؛ لأنها مضاف إليه، وكلُّ
مضاف إليه فهو مجرورٌ والعاملُ فيه هو المضافُ على الصَّحِيح. وأمّا
الكلمة الأولى وهي المضافُ فلا تَلَزِمُ حالةً واحدةً، وإنَّما تختلفُ
أحكامُها من رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ باختلاف العواملِ الدَّاخلَةِ
عليها، فحينئذٍ قد يكون المضافُ مرفوعاً إذا دخل عليه عاملٌ يقتضي
الرفْعَ نحو: جاء غلامٌ زيد. وقد يكون المضاف منصوباً إذا دخل عليه

عاملٌ يقتضي نصبه نحو: رَأَيْتُ غَلامَ زَيْدٍ. وقد يكون المضافُ مجرورًا إذا دخل عليه عاملٌ يقتضي الجرَّ نحو: مَرَرْتُ بِغَلامِ زَيْدٍ.

وهنا يرد إشكال وهو أنَّ بابَ الكلام مركَّبٌ إضافيٌّ، والمركب الإضافي كالكلمة الواحدة، ومعلوم أن الكلام لا بد أن يكون مركبًا من مسند ومسند إليه. وما عدا ذلك لا يصح أن يكون كلامًا. وإذا أفاد المركب الإضافي لوحده دون أن يلفظ بمسند أو مسند إليه كما هو في باب الكلام نقول: لا بد من التقدير، فالتقدير في مثل هذا التركيب واجب؛ لأنه كلمة واحدة أو في قوة الكلمة الواحدة، ويشترط في الكلام الاصطلاحي أن يكون مؤلفًا من كلمتين فأكثر، والتلفظ بالكلمتين هو الأصل، وقد تحذف إحدى الكلمتين للعلم بها. [بابُ الكلام] حصلت الفائدة الكلامية بهذا التركيب. وإذا حصلت الفائدة الكلامية نقطع بكون الملفوظ به مركبًا لأن الفائدة التامة تستلزم التركيب، فعلمنا أن ثَمَّ مقدراً لا بد من تقديره فحيثُئذٍ نقول في مثل هذه التراكيب: الحذف جائز والتقدير واجب. وعلى هذا فنقول: يجوز في (باب) ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر. فأما الرفع - وهو الأرجح مطلقاً - ففيه وجهان: إما أن يكون باب خبرٍ مبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الكلام، هذا: مبتدأ وباب: خبر وهو مضاف والكلام مضافٌ إليه. وإما أن يكون العكس، وهو كون باب مبتدأ خبره محذوف تقديره: باب الكلام هذا موضعه، باب مبتدأ أول، وهو مضاف والكلام مضاف إليه، وهذا موضعه، مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل

رفع خبر المبتدأ الأول. وأيها أولى؟ نقول: الأولى أن يجعل خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، والخبر محكوم به، والأصل فيه الجهل به، وما كان مجهولاً فالأصل فيه عدم جواز حذفه إلا إذا علم. ويجوز النصب باب الكلام أي أقرأ باب الكلام فهو مفعول به لفعل محذوف جوازا. ويجوز فيه الجر على مذهب الكوفيين أي انظر في باب الكلام فحذف حرف الجر وبقي عمله. وهو شاذ عند البصريين.

[باب الكلام] الباب في اللغة: المدخل للشيء وقيل: فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه. وهو حقيقة في الأجسام مجاز في المعاني. وأما في الاصطلاح فهو: ألفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة. وباب الألف فيه منقلبة عن واو - الألف إذا كانت في ثلاثي لا تكون زائدة البتة. وإنما تكون منقلبة عن أصل نحو: قَوْلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً. وباع أصله بَيَّعَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً - وباب ثلاثي إذا الألف هذه لا تكون أصلاً بذاتها، وإنما هي منقلبة عن واو بدليل تصغيره على بويب، وجمعه على أبواب قياساً وعلى أبوابه وبيان سماعاً؛ لأن القاعدة عند الصرفيين: أن التصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها. [باب الكلام] بفتح الكاف. وهي مثلثة، ويقال: كلام، وكلام، لكن المعنى يختلف بالكلام بالضم - وهو مفرد - اسم للأرض الصعبة الغليظة، يقال: هذه أرض كلام. وبالكسر - وهو جمع - ، كلام جمع كلم من باب نصر والمراد

به الجراحات، يقال: فلان به كلامٌ أو قلبي به كلامٌ يعني جراحات. ولذلك ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن الكلام سمي كلامًا لأنه يجرح القلب.

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ هَا التَّيَامُ وَلَا يَلْتَأَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ
[الكلام] المشهور أنه اسم مصدر لكلم؛ لأن كلم يُكَلِّم مصدره
التكليم، فإذاً هو اسم مصدر. وقيل: هو مصدر سماعي. الكلام
لغة: القول وما كان مكتفياً بنفسه. والقول: هو اللفظ الدال على
معنى كرجل وفرس وزيد. واللفظ قسمان: مهمل ومستعمل،
فاللفظ المستعمل هو القول. فهو أخص مطلقاً من اللفظ، لأن
اللفظ جنس تحته قسمان: مهملٌ، وهو الذي لم تضعه العرب قالوا:
كديز مقلوب زيد، ورفعج مقلوب جعفر، فهو مهمل من الإهمال
وهو الترك أي متروك. فالقول خاصٌ بالمستعمل أو بالموضوع.
وهذا قد وضعته العرب، وما لم تضعه يسمى لفظاً ولا يسمى قولاً.
وما كان مكتفياً بنفسه وما: اسم موصول بمعنى الذي يصدق على
شيء أي شيء اكتفى بنفسه في الدلالة على ما يدل عليه القول. فكل
ما أفاد فائدة للناظر أو للقارئ دون ضمنية قولٍ إليها نقول: هذا
أفاد فائدةً واكتفى بنفسه دون لفظ. وهذه خمسة أشياء - التي تفيد
بنفسها دون لفظ -: الكتابة والإشارة والعقد والنصب ولسان
الحال. فلو كُتِبَ (زيدٌ قائم) فقرأت دون أن تتكلم. هل أفادك فائدة
أو لا؟ لا شك أنه أفادك فائدةً. هل هو كلام أو لا؟ نقول: ليس
بكلام، ولذلك تقرأ المجلد من أوله إلى آخره فتستفيد منه علماً

فالكتاب قد أفادك لكنها دون لفظ. والإشارة، لو أشار لصاحبه أمرًا له بالجلوس - أشار بيده من علو إلى سفلى - فالإشارة أفادت معنى للناظر إليها دون ضمنية لفظ إليها. والعقد قالوا: هذه طريقة عند العرب كانوا يعتقدون الأصابع للدلالة على عدد معين، فإذا عقدت الأصابع بهيئة معينة أفادت الناظر لكن أفادته دون ضمنية لفظ. والنُّصَب وهو جمع نُصْبَة ما ينصب للدلالة على شيء كإعلام الأرض فلو دخل إنسان مسجدًا ما، يريد أن يعرف أين القبلة فنظر إلى المحراب، فعرف اتجاه القبلة، فالمحراب أفاده فائدة وهي كون القبلة في هذا الاتجاه دون أن يتكلم أو يضم إلى ذلك لفظًا. ولسان الحال كأن ترى الرجل ووجهه فيه نوع يأس وحزن تعرف أنه حزين أو تراه سرير وقرير العين فتقول: هذا فرح، ما الذي ذلك على أن هذا حزين وهذا فرح؟ تقول: بلسان حاله ومثله المسكين. فنقول هذه الأمور الخمسة اكتفت بنفسها في الدلالة على المعنى دون ضمنية لفظ إليها. فحينئذ تأخذ قاعدة عامة: كل ما دل على معنى لا يشترط فيه أن يكون لفظًا بل قد تؤخذ المعاني من الألفاظ ومن غيرها كالدوال الأربع التي ذكرناها. هذا هو حد الكلام في اللغة: القول وما كان مكتفيًا بنفسه، وأما الكلام عند النحاة فهو أخص مطلقًا من الكلام عند أهل اللغة قال رحمه الله:

إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا فَلْتَسْتَمِعْ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعَ

[إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا] معاشر النحاة [عِنْدَ] مثلث العين عِنْدَ وَعِنْدَ وَعُنْدَ، والكسر أشهر. والأصل أنها ظرف زمان أو مكان، لكن في مثل هذا التركيب عند ليست بظرف زمان ولا مكان، لأنه يتكلم بلسان النحاة ولذلك قال: [عِنْدَنَا] يعني معاشر النحاة؛ لأن الكلام يختلف باختلاف الفنون، فالكلام له معنى عند الأصوليين، وله معنى عند المتكلمين، وله معنى عند المناطقة، وله معنى عند الفقهاء، كل فن إذا أطلق الكلام عندهم انصرف إلى ما اصطلاح عليه بينهم، وليس المراد به الذي اصطلاح عليه النحاة. ولذلك يقال الاصطلاح، والكلام في الاصطلاح: بمعنى الحقيقة العرفية التي تكون عند أرباب ذلك الفن، ولذلك نقول: كلمة الاصطلاح تتكرر معنا كثيراً في سائر الفنون ولا بد أن يضبطها طالب العلم ويعرف ما المراد بهذه الكلمة إذا أطلقها النحاة أو الفقهاء أو غيرهم لذلك نقول الاصطلاح أصله: اصطلاح قلبت الفاء طاءً لأنه من باب افتعل كما هو معلوم عند الصرفيين، والاصطلاح في اللغة الاتفاق يقال: اصطلاح زيدٌ وعمرٌو إذا اتفقا. والاصطلاح في الاصطلاح يعني عند أرباب الحقائق العرفية: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص بينهم متى أطلق انصرف إليه. اتفاق طائفة مخصوصة سواء كانوا نحاة أو أصوليين أو مناطقة أو مهندسين أو أطباء قل ما شئت، اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص بينهم متى أطلق انصرف إليه، فمثلاً الفاعل عند النحاة له معنى خاص بهم، إذا أطلق لفظ الفاعل انصرف إلى المعنى الخاص الذي هو عند النحاة

ولا ينصرف إلى الفاعل الذي هو عند أهل اللغة فإذا قال النحوي: هذا فاعل فليس المراد به من أحدث الفعل، بل المراد به الاسم المرفوع المذكور بعد الفعل. [عِنْدَنَا] لأنه يتكلم عن نفسه وعن غيره وهذا هو الأظهر. أو أنها دالة على التعظيم، ولذلك ذكر في قول ابن مالك رحمه الله: (كلامنا) أن ابن مالك رحمه الله بلغ درجة الاجتهاد فعبّر عن نفسه بـ (نَا) الدالة على التعظيم. هنا قال [إِنَّ] الكلامَ [عِنْدَنَا] في مثل هذا التركيب نفسر عند بمعنى حُكْم كأنه قال: [إِنَّ] الكلامَ [عِنْدَنَا] أي في حكمنا معاشر النحاة، لأنه لا يمكن حمل عند هنا على الظرفية الزمانية ولا المكانية. ولذلك يقال: زيد عندي أفضل من عمرو. يعني في حكمي وليست الظرفية هنا مرادة لا الزمانية ولا المكانية، يقال: عندي كذا، فيقال: ولك عندُ استعمل غير ظرف، ويراد به القلب والمعقول. قوله: [فَلْتَسْمِعْ] الفاء عاطفة، وتستمع فعل مضارع مقرون بلام الأمر، وهو مجزوم بها، والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة. [إِنَّ] حرف توكيد ونصب و[الكلام] اسم إن، وخبرها [لَفْظٌ] أي إن الكلام لفظٌ عندنا أي في حكمنا [فَلْتَسْمِعْ] له، ذكر هنا أن تعريف الكلام عند النحاة لا بد أن يكون مشتملاً على أربعة أركان:

الأول: أن يكون لفظاً. الثاني: أن يكون مركباً. الثالث: أن يكون مفيداً. الرابع: أن يكون موضوعاً بالوضع العربي.

الركن الأول: لا بد أن يكون لفظاً أي ملفوظاً به، فإذا لم يكن لفظاً لا يكون كلاماً نحويّاً فقوله: لفظٌ أخرج خمسة أشياء: وهي

الكتابة والإشارة والعقد والنصب ولسان الحال. هذه لا تسمى كلامًا عند النحاة لفقد الركن الأول وهو كونها ليست بلفظ. ولا يسمى الكلام كلامًا عند النحاة إلا إذا كان ملفوظًا به فالمقروء الذي تقرأه لا يسمى كلامًا عند النحاة وإن أفاد فائدة تامة.

الركن الثاني: كونه مركبًا يعني مركبًا من كلمتين فأكثر حقيقة أو حكمًا. فنحو: زيد قائم وقام زيد، مركب من كلمتين. ونحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: ١) و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٢٣) مركب من أكثر من كلمتين. وقولهم: حقيقة أو حكمًا، حقيقة بأن يلفظ بالكلمتين معًا كأن تقول: زيد قائم. تلفظت بالكلمتين معًا. وحكما بأن تلفظ بإحدى الكلمتين دون الأخرى نحو: كيف زيد؟ تقول: مريض؟ فمريض خبر لمبتدأ محذوف. فلم يُلفظ بالكلمتين، مع كونه مركبًا والملفوظ به كلمة واحدة، وقد دلت على المحذوف. فإذا لم يكن مركبًا انتفى التركيب فلا يسمى كلامًا، نحو: غلام زيد، أو زيد، أو قام.

الركن الثالث: أن يكون مفيدًا. والمقصود بالإفادة هنا أن يحسن السكوت عليه من المتكلم بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر. لو قال له: قد قام زيدٌ حصلت الفائدة التامة، فيحسن السكوت عليه من المتكلم لوجود التركيب الإسنادي، لكن لو قال: إن قام زيدٌ... لم تحصل الفائدة التامة، فحينئذ لا يسمى كلامًا لأن السامع صار منتظرًا لشيء آخر، فلم تحصل الفائدة التامة فإذا لم

تحصل حينئذ انتفى حد الكلام فلا يصير كلامًا في عرف النحاة.

الركن الرابع: وهو ما أشار إليه بقوله: [قَدْ وُضِعَ] وهنا اختلف في تفسير الوضع هل المراد به القصد أو الوضع العربي؟ والأصح أن المراد به الوضع العربي. وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى - هذا في المفردات - فأخرج كل لفظ ليس بعربي كلغة البربر والإنجليز والفرنسي ونحوها فهذه لا تسمى كلامًا في اصطلاح النحاة مع كونها لفظاً مركباً مفيداً ولكنها ليست موضوعاً بالوضع العربي. ودخل بهذا القيد كلام النائم والناسي والساهي والمجنون ومن جرى على لسانه ما لا يقصده لأنهم تكلموا بكلام عربي. فإذا تلفظ النائم فأتى بكلام مركب من جملة اسمية أو جملة فعلية. نقول: هذا لفظٌ مركب مفيدٌ وموضوع بالوضع العربي لكنه ليس مقصوداً لأنه نائم مرفوع عنه التكليف فحينئذ نحكم على كلامه بأنه توفرت فيه القيود الأربعة التي وضعها النحاة. وأما من فسر الوضع بالقصد قال: كلام النائم والساهي ونحوه لا يسمى كلاماً لاشتراط القصد في الكلام فلا بد أن يكون مقصوداً من جهة المتكلم أي إرادة المتكلم إفادة السامع، لا بد أن ينوي في قلبه أنه أراد إفادة السامع. والنائم إذا قام فتكلم لم يرد إفادة السامع، فمن فسر الوضع بأنه القصد أخرج كلام النائم والمجنون والساهي ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، ودخل معه كلام البربر والتكرور والفرنسي والإنجليزي ونحوه فيسمى كلاماً في اصطلاح النحاة ولو لم يكن موضوعاً بالوضع العربي، لكن الأصح أنه يفسر بالوضع العربي. هذه قيود

أربعة من باب الاختصار ونرجع إلى المتن نفضله من جهة اللغة والاصطلاح، قال رحمه الله:

إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا فَلْتَسْتَمِعْ لَفْظٍ مُرَكَّبٍ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعَ
[إِنَّ] حرف تأكيد ونصب. والأصل في الكلام أنه لا يؤكد إلا
لمترددٍ أو منكر، أما خالي الذهن فلا يؤكد له؛ لأن المخاطب عند
العرب لا يخلو من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون خالي الذهن من الحكم، كمن لا يعرف أن
(زيد مسافر) فتقول له: سافر زيدٌ تخبره بالخبر فقط فيحصل العلم
بفائدة الخبر. هذا لا يجوز تأكيده عند البيانين إلا إذا نزل منزلة
المتردد أو المنكر.

الثاني: أن يكون متردداً، عنده علم بالخبر لكنه شاك، زيد سافر
أو لم يسافر، سمع كلاماً نحو هذا لكنه غير متأكد فيقال له: إن زيدا
مسافر، يؤتى بتوكيد لأنه متردد في النسبة.

الثالث: أن يكون منكراً للخبر، فتقول: والله إن زيدا لمسافر،
فعنده علم بالخبر؛ ولكنه منكر له فيقول: زيدٌ ليس بمسافر فحينئذٍ
يجب تأكيده بمؤكد أو مؤكدين فأكثر على حسب الإنكار. وأما
الطالب المبتدئ الذي يقرأ الأجرومية فليس عنده تردد ولا إنكار
فلا يحتاج إلى أن يؤكد له الكلام قال في عقود الجمان:

فَإِنْ مُخَاطَبُ خَالِي الذَّهْنِ مِنْ حُكْمٍ وَمِنْ تَرَدُّدٍ فَلْتَنْتَبِ
عَنِ الْمُؤَكَّدَاتِ

ولذلك أرى أن هذا الكلام فيه حشوٌ من جهة إدخال إنَّ على الجملة فلو قال: حدُّ الكلام عندنا فلتستمع، لسلم من الاعتراض .

[الكَلَام] أَل للحقيقة وهي التي تدخل على المعارف، [عِنْدَنَا] متعلق بمحذوف حال من اسم إنَّ، [لَفْظٌ] خبر إنَّ، وهو من جهة اللفظ مصدر، وليس المراد به المعنى المصدرى - التلَفُظ - بل هو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي الملفوظ به. وهذا مجاز مرسل عند البيانين، ومنه ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ (لقمان: ١١) أي مخلوقات الله. واللفظ له معنيان: معنى لغوي ومعنى اصطلاحى. فأما معناه في اللغة فهو: الطرح والرمي. يقال: أكلت التمرة ولفظت نواها بمعنى طرحتها ورمىتها. وأما في الاصطلاح فالمشهور عند النحاة أنه الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء مهملاً كان أو مستعملاً. قوله: (الصوت) اللفظ لا بد أن يكون صوتاً. فإذا لم يكن صوتاً لا يقال إنه لفظ. إذا أخذ الصوت جنساً في حد اللفظ، وعليه فكل لفظٍ صوت ولا عكس؛ لأن العلاقة بين جنس الحد والمحدود العموم والخصوص المطلق.

وحقيقة الصوت: هو صفة مسموعة أو عَرَضٌ مسموع. فكل ما يدرك بالسمع فهو صوت. ثم هذا الصوت قد يكون خارجاً من الفم، وقد يكون من غير الفم. وما كان خارجاً من الفم إما أن يكون مشتملاً على حرفٍ، وإما أن لا يكون مشتملاً على حرفٍ، والذي معنا ويسمى لفظاً هو الصوت المشتمل على بعض الحروف. حيثئذٍ نقول: أخرج الصوت الذي لم يشتمل على بعض الحروف كما لو

حرك الإنسان بين أضراسه وظهر صوت غير مشتمل على بعض الحروف فلا يسمى لفظاً، لأنه وإن كان صوتاً فليس مشتملاً على بعض الحروف، فليس كل صوت خرج من الفم فهو لفظ بل لا بد أن يكون مقيداً بكونه مشتملاً على بعض الحروف الهجائية، والصوت الذي يخرج من الفم وليس معه حرف يسميه النحاة الصوت الساذج الذي ليس معه حرف. المشتمل على بعض الحروف: على بعض: لأنه لا يمكن أن يوجد لفظ مشتمل على كل الحروف بل لا بد وأن يكون مشتملاً على بعضها، ويتعذر أن يوجد لفظ قد اشتمل على الحروف كلها، والحروف الهجائية: نسبة إلى الهجاء وهو التقطيع، وهي إنما أخذت من الكلمات بتقطيعها، فإذا قيل: قطع كلمة زيد فقل: زه، يه، ده بهاء السكت، ولا تقول: الزاي والياء والدال، هذا غلط لأنها أسماء للحروف، وإنما تقول: زه، يه، ده، لأنه هو الذي أُلِفَّ منها كلمة زيد، فزه حرف هجاء واسمه الزاي، ويه حرف هجاء واسمه الياء، وده حرف هجاء واسمه الدال، أُلِفَّ من هذه الحروف الثلاثة كلمة زيد.

(مهملاً كان أو مستعملاً) قسم لك اللفظ إلى قسمين:

القسم الأول: اللفظ المهمل مأخوذ من الإهمال وهو الترك والهجر، وهو الذي لم تضعه العرب. كديز مقلوب زيد، ورفعج مقلوب جعفر.

القسم الثاني: المستعمل، وهو ما وضعته العرب كزيد وجعفر. إذا اللفظ جنس - وهو ما عمَّ شيئين فصاعداً - فيشمل النوعين:

المهمل و المستعمل . وسبق أن اللفظ أخرج به خمسة أشياء الكتابة والإشارة والنصب والعقد ولسان الحال . وأدخل المهمل والمستعمل . فهو للإدخال والإخراج .

[مُرَكَّبٌ] هذا نعت للفظ، على صيغة اسم المفعول وزنه مُفْعَلٌ ، وهو مشتق من التركيب وهو في اللغة: وضع شيء على شيء مطلقاً سواء كان على جهة الثبوت أو لا، وسواء كان بينهما مناسبة أو لا . فالتركيب أعم من البناء، وأعم من التأليف، فكل بناء تركيب ولا عكس؛ لاشتراط الثبوت في البناء . وكل تأليف تركيب ولا عكس؛ لاشتراط المناسبة في التأليف . وبعض النحاة يشترط المناسبة بين المسند والمسند إليه ولذلك قال ابن مالك: (باب الكلام وما يتألف منه) ولم يقل وما يتركب منه، لأنه إذا لم تكن مناسبة -وهي إمكان إيقاع المسند من المسند إليه - فحينئذٍ ينتفي الكلام ولو وجد المسند والمسند إليه، فنحو: قام زيدٌ هذا مركب ومؤلف لأن القيام صفة، وزيد موصوف؛ فيمكن أن يقوم القيام بزيد إذا ثم مناسبة بين الفعل والفاعل . لكن لو قلت قام الجدار أو طار الجدار أو مات الجدار أو سافر السقف، مركب من فعل وفاعل . هل هو كلام أو لا ؟ على مذهب ابن مالك ليس بكلام لأنه وإن وجد المسند والمسند إليه إلا أنه ليس بينهما مناسبة، فلا يمكن أن يطير الجدار . وإذا كنا ظاهرة وأسندنا المسند والمسند إليه وقلنا الجملة فعلية مركبة من فعل وفاعل فهو كلام .

وأما المركب اصطلاحاً: فهو ما تركب من كلمتين فأكثر حقيقة أو حكماً. وسبق بيان هذا الحد. [لَفْظٌ مُرَكَّبٌ] إِذَا قَيَّدْنَا اللفظ بأنه مركب، فأخرج من اللفظ أمرين: المفرد والأعداد المسرودة، فالمفرد كزيد وهو لفظٌ ؛ لكنه ليس بكلام، والأعداد المسرودة كواحد اثنين ثلاثة أربعة، هذه وإن أفادت إلا أنها ليست بكلام لانتفاء التركيب إِذَا [لَفْظٌ] أخرج خمسة أشياء [مُرَكَّبٌ] أخرج شيئين اثنين لا ثالث لهما وهما المفرد والأعداد المسرودة.

[مُفِيدٌ] نعت للمركب، على صيغة اسم الفاعل أصله مُفِيدٌ وزنه مُفْعِلٌ من أفاد الرباعي مثل أكرم يكرم فهو مكرم، استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى ما قبلها وهذا يسمى إعلالاً بالنقل فصار مُفِيد - بإسكان الياء وكسر الفاء -.

والفائدة لغة: ما استفيد من خيرٍ أو مالٍ أو جاهٍ. واصطلاحاً: ما أفاد فائدةً -التنوين هنا للكمال يعني فائدة تامة- يحسن السكوت عليها من المتكلم. وهذا الأصح وهو أن السكوت من المتكلم . وقيل: من السامع. وقيل: من السامع والمتكلم معاً. فائدة يحسن السكوت عليها وهذا إنما يحصل عند النحاة بوجود الفعل وفاعله، أو المبتدأ والخبر. إذا وجد المبتدأ والخبر مثلاً نقول: حصلت الفائدة الكلامية، فهو مفيد فائدة تامة. لأن السامع إذا سمع هذا التركيب زيد قائم، استفاد منه فائدة يحسن السكوت عليها بحيث لا ينتظر شيئاً آخر انتظاراً تاماً [مُفِيدٌ] أخرج أربعة أشياء: المركب الإضافي كغلام زيد. والمركب المزجي كبعلبك وحضر موت. والمركب

التوصيفي - التقيدي - الذي هو الموصوف وصفته نحو : جاء زيد العالم، زيدُ العالم صفة وموصوف، هذا يسمى مركباً تقيدياً. والمركب الإسنادي الذي لم يفد فائدة تامة.

والمركب الإسنادي من حيث هو ثلاثة أقسام: الأول: مركب إسنادي مسمى به، كالجملة الفعلية فقد يسمى الشخص ولده بجملة فعلية مثل: شاب قرناها، وتأبط شراً، فتأبط شراً هذا اسم رجل تقول: جاء تأبط شراً، ورأيت تأبط شراً، ومررت بتأبط شراً، هذا مفرد كما تقول: جاء زيد، ورأيت زيذاً، ومررت بزيد. وهو مركب إسنادي باعتبار الأصل لأنه فعل وفاعل ومفعول به، تأبط فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وشراً مفعول به. فنقل التركيب الذي هو الجملة الفعلية وصار علماً على شخص بعينه فصار مفرداً حينئذ يعامل معاملة المفرد. الثاني: المركب الإسنادي غير التام نحو: إن قام زيد... هذا مركب إسنادي لكنه لم تحصل به الفائدة التامة. الثالث: المركب الإسنادي المفيد فائدة تامة.

فقوله [مُفيدٌ] أخرج المركبات بأنواعها ماعدا المركب الإسنادي المفيد فائدة تامة. ودخل فيه ما علم ثبوته أو نفيه للسامع نحو: الضدان لا يجتمعان، والسماء فوقنا، والأرض تحتنا. [قَدْ وَضِعَ] المراد به الوضع، وهو مصدر أريد به اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ كذلك الوضع بمعنى الموضوع. الوضع لغة: الولادة يقال: وضعت المرأة إذا ولدت. ويأتي بمعنى الإسقاط والخط يقال: وضعت عن زيد الدين بمعنى أسقطته وحططته. وأما في

الاصطلاح فهو إما أن يفسر بالقصد، وهو قول مرجوح. وإما أن يفسر بالوضع العربي وهو الأرجح.

إذا عرفنا حد الكلام وأنه [لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعَ] ما اشتمل على الأربعة الأركان إن انتفى واحدٌ منها انتفى الكلام، وإن انتفت الأربعة فمن باب أولى وأحرى. ثم قال:

أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى [أَقْسَامُهُ] الضمير يعود على الكلام، أي أقسام الكلام، فأراد أن يقسم لنا الكلام لأنه ذكر أنه مركب، فحيثُ لا بد أن يتركب من أجزاء، فيأتي السؤال ممّ يتركب الكلام؟ قال: [أَقْسَامُهُ] وهذا يسمى استئنافاً بيانياً، وهو ما وقع في جواب سؤال مقدر، كأن سائلاً قال له: ما هي الأجزاء التي يتركب منها الكلام؟ لأنك أخذت التركيب قيداً في حد الكلام فقال: [أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى] بمعنى التي يتألف منها الكلام، من مجموعها لا من جميعها ثلاثة وقوله: [الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى] احتز به من نوعه الذي إليه ينقسم، [إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى] ودليل هذا التقسيم الاستقراء والتتبع، يعني نظر النحاة في كلام العرب فوجدوا أنه لا يخلو عن ثلاثة أحوال: إما أن يكون اسماً، وإما أن يكون فعلاً، وإما أن يكون حرفاً.

و ذكر بعضهم دليلاً نقلياً عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لما شكى له أبو الأسود الدؤلي العجمة قال له: انْحُ لهم نحواً واقسم

الكلام ثلاثة أشياء: اسماً وفِعْلاً وحرفاً جاء لمعنى ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر. ومن الأدلة التي يثبت بها هذا التقسيم النظر بأن يقال: الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً، الثاني: الحرف. والأول: إما أن يقترن بزمن أولاً، الثاني: الاسم. والأول: الفعل.

وتمَّ إشكال إذا قيل: [أَقْسَامُهُ] الضمير هنا يعود على الكلام، والاسم والفعل والحرف هل هي أقسام للكلام أو أقسام للكلمة؟ نقول: الثاني، هي أقسام للكلمة. ولكن أحسن ما يحمل عليه اللفظ أن تمَّ مضافاً محذوفاً [أَقْسَامُهُ] أي أقسام أجزاء الكلام، لأن الكلام له أجزاء، وهذه الأجزاء هي الكلمات، فأقسام الأجزاء التي يتألف الكلام من مجموعها يعني من بعضها لا من جميعها ثلاثة [إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى] وتم هنا بمعنى الواو؛ لأنه لا معنى للتراخي مع تساوي الأقسام، لأن الأقسام باعتبار المقسوم شيء واحد. [حَرْفٌ مَعْنَى] أي وضع ليدل على معنى، والمعنى هو ما يقصد من الشيء. قال كثير من الشراح أن الحرف هنا قُيِّدَ بالمعنى احترازاً عن حرف المبنى؛ لأن الحرف نوعان: حرف مبنى، وحرف معنى: - حروف معاني، وحروف مباني - حروف المباني: هي التي تتركب منها الكلمة - أجزاء الكلمة كزه، يه، ده - زه يسمى حرف مبنى لأنه لا يدل على معنى وليس قسماً للاسم ولا للفعل. النوع الثاني: حروف المعاني وهي ما كان كلمة مستقلة بذاته وله معنى، لكنه ليس بذاته وإنما يفيد معنى إذا ضم إلى غيره من اسم أو فعل. والمراد هنا الذي جُعِلَ قسماً للاسم والفعل هو حرف المعنى. والأصح أن

يقال: هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن حروف المباني لأن الذي يصح أن يكون جزءاً للكلام هو حرف المعنى لا حرف المبنى، لما قال: [أَقْسَامُهُ] يعني أقسام أجزائه خرج حرف المبنى ولم يدخل معنا حتى نحتاج إلى الاحتراز عنه.

[إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى] اسم وما عطف عليه خبر المبتدأ أقسام، وقدم الاسم هنا لأنه مقدم على الفعل بالاتفاق قالوا: لأن الكلام لا بد له من إسناد - وهو نسبة حكم إلى اسم إيجاباً أو سلباً - والمراد بالحكم هنا في اصطلاح النحاة: الفعل، والخبر، فهو محصورٌ في شيئين لا ثالث لهما. فالفعل محكوم به فنحو: قام زيد زيدٌ محكوم عليه بثبوت القيام في الزمن الماضي وهو فاعل وقام محكوم به. وزيد قائم زيدٌ محكوم عليه وهو مبتدأ، وقائم محكوم به وهو خبر. إذا نسبة حكم، أي الفعل والخبر، إلى اسم أي المبتدأ والفاعل ونائبه. إذا كان الإسناد بهذا المعنى فلا بد له من مسند ومسند إليه، المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به، المسند إليه هو المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، والمسند هو الخبر والفعل.

هذا الإسناد قد يحصل من نوع الاسم يعني قد يكون المسند إليه والمسند في نفس التركيب قد يكونان اسمين. إذا حصل الكلام من نوع واحد، وهو الاسم نحو: زيد قائم، زيدٌ محكوم عليه، مسند إليه، وهو اسم، وقائم محكوم به، مسند وهو اسم. إذا حصل الكلام من النوع الأول وهو الاسم، لذلك علا وارتفع عن الفعل، لأن الفعل لا يكون مسنداً إليه أبداً. وإنما يكون مسنداً محكوماً به فقط،

إذا نقص الفعل درجةً عن الاسم، وعلا الاسمُ درجةً على الفعل؛ لوقوعه مسندًا ومسندًا إليه فعلا وارتفع على أخويه الفعل والحرف. ولكون الفعل بقي له ركنٌ من ركني الإسناد، وهو كونه مسندًا أُعطي الدرجة الثانية، وأما الحرف فلا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه. إذا الكلام يتألف من اسمين، وكذلك من اسم وفعل، وهو أقل ما يتألف منه الكلام؛ لأنه بالإجماع لا يتألف الكلام من فعلين. ولا يتألف من حرفين. لماذا لا يتألف من فعلين؟ لأن الكلام لابد أن يكون فيه إسناد، والإسناد لابد فيه من مسند ومسند إليه، والفعل لا يكون مسندًا إليه. فلا يصح أن يقال: جاء قال! لأن (جاء) صفة في المعنى، ولذلك نص النحاة على أن الأفعال كلها الماضي والمضارع والأمر هي أوصاف في المعنى فإذا قلت: جاء زيدٌ. فقد وصفت زيدًا بالمجيء. وقام زيدٌ وصفت زيدًا بالقيام. وإذا كانت الأفعال صفاتٍ في المعنى فلا بد من موصوفٍ، وأين الموصوف إذا قيل: جاء قام! فليس عندنا موصوف. فحيثُ لا يتألف الكلام من فعلين. ولا من حرفين من بابٍ أولى لأن الحرف لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه. لكن هل يتألف من حرف واسم، أو من حرف وفعلٍ؟ هذا فيه نزاع، ذهب أبو علي الفارسي إلى أنه يتألف من حرف واسم، وحصره في باب النداء نحو: يا زيد، قال: فقد حصلت الفائدة التامة وهي مستلزمة لصحة التركيب. والصحيح أنه ليس مؤلفا من حرف واسم؛ بل هذا التركيب فرع وليس بأصل؛ لأن أصل قولك: يا زيدُ أدعو زيدًا، والدليل على

ذلك أن زيداً لو نُعت لجاز فيه النصب إتباعاً للمحل. ثم نقول: هو مبني في محل نصب من أين ثبت له هذا المحل؟ لا بد وأن يكون ثَمَّ عامل يعمل النصب في محل زيد، ويا حرف نداء لا تعمل النصب، والحاصل: أن هذا التركيب فرع وليس بأصل. كذلك لا يصح أن يتألف من حرف وفعلٍ خلافاً للشلوبيين لأنه ذهب إلى أن نحو: ما قام، مؤلف من حرف وفعلٍ، والضمير المستتر في الفعل لا يعد كلمة. والأصح أنه يُعد كلمةً فنحو: ما قام الأصل أن يعتبر الضمير المستتر أنه كلمة مستقلة بذاتها، فحينئذٍ نقول: ما حرف نفي، وقام فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو على حسب ما يعود إليه في الكلام. قال في نظم الورقات مشيراً إلى هذين المذهبين:

أَقْلُ مَا مِنْهُ الْكَلَامَ رَكَّبُوا اسْمَانِ أَوْ اسْمٌ وَفَعْلٌ كَارَكَّبُوا
كَذَلِكَ مِنْ فِعْلٍ وَحَرْفٍ وَجِدَا وَجَاءَ مِنْ إِسْمٍ وَحَرْفٍ فِي النَّدَا
قوله: [إِسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى] نأخذ منه أن أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم وفعلٌ، ولا ينحصر الكلام في هذين النوعين، بل قد يتألف من أكثر، وابن هشام أوصلها إلى سبعٍ في شرح قطر الندى.

ثم شرع - الناظم - في بيان حقيقة كل واحدٍ من هذه الأنواع الثلاثة، لأن الاسم والفعل والحرف هذه تشترك في كونها أنواعاً للكلمة، وهي قول مفرد. وتنقسم إلى اسم وفعلٍ وحرفٍ، وتميز بعضها عن بعض يكون من جهتين: إما من جهة الحد، وإما من جهة

العلامة والأثر. و الحد أضبط من العلامة لأنه مطّرد منعكس، والعلامة تطّرد ولا تنعكس. فالحد ينضبط بأنه كلما وجد الحد وجد المحدود وبالعكس كلما انتفى الحد انتفى المحدود، فالتلازم في الطرد أي في الثبوت، وفي العكس أي في الانتفاء. أما العلامة فهي ملازمة في الثبوت لا في الانعكاس. فكلما وجدت أل وجد الاسم بعدها، لكن هل كلما انتفت أل انتفى الاسم بعدها؟ يعني إذا قيل: الرجل -أل- وجدت وهي علامة على كون ما بعدها-رجل- اسمًا. إذا وجدت أل فلا بد أن يكون ما بعدها اسمًا، ولا يمكن أن يقع بعدها الفعل ولا الحرف، فهي مطّردة كلما وجدت وجد الاسم. لكن إذا انتفت فليل رجل هل انتفت الاسمية عن رجل لعدم وجود أل؟ الجواب: لا، إذا هي غير منعكسة.

ذكر الناظم هنا أربع علامات للاسم تميزه عن قسيمه الفعل والحرف فقال:

فَالِاسْمُ بِالْحَقْضِ وَبِالتَّوْنِ أَوْ دُخُولِ أَلٍ يُعْرِفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا
[فَالِاسْمُ] هذه الفاء تُسمّى فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، كأنه قال: إذا أردت تمييز ومعرفة كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة مما يميزها عن غيرها فأقول لك الاسم. إذا ثم شرط مقدر والاسم هذا واقع في جواب الشرط، [الِاسْمُ] أل للعهد الذكري، لأن النكرة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى. والاسم لغة: ما دل على مسمى. فكل ما دل على مسمى فهو اسم في اللغة. ولذلك الفعل اسم في اللغة، والحرف اسم في اللغة. أما الاسم

اصطلاحاً فهو أخص مطلقاً من المعنى اللغوي فهو: كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. قوله: (كلمة) جنس في الحد، لأن المقسوم إذا عُرِّفَ أقسامه لا بد أن يؤخذ جنساً في الحد فنقول: الاسم هو كلمة لأن العلاقة بين جنس الحد والمحدود هي العموم والخصوص المطلق، فكل اسم كلمة وليس كل كلمة اسماً. لأن الكلمة أعم تشمل الاسم والفعل والحرف. (دلت على معنى في نفسها) يعني كلمة ذو دلالة على معنى يستفاد منها، (معنى في نفسها) أخرج الحرف؛ لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه. وليس المراد أن الحرف مسلوب المعنى بالكلية؛ وإلا لما كان فرقاً بين الحرف وبين اللفظ المهمل. ولكن مراد النحاة أنه لا معنى له يفهم بذاته دون ضميمة كلمة أخرى. فإذا قيل: (بيت) فهم المراد منه دون أن يسند إليه شيء آخر، فبذاته أفاد معنى. وإذا قيل: (قام) مثلاً فهم منه معنى مستقل وهو ثبوت القيام في الزمن الماضي. لكن إذا قيل (في) لا تفهم الظرفية منه إلا إذا كان هذا الحرف في جملة تامة. فحينئذ كون الحرف لا يدل على معنى مرادهم لا يدل على معنى بذاته بل لا بد من ضميمة كلمة أخرى تكشف وتُظهر هذا المعنى. (كلمة دلت على معنى) نقول: أخرج الحرف، وبقي معنا الفعل والاسم، واشتركا في الدلالة على معنى. (ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) ولم تقترن أي الكلمة لم تقترن يعني لم يجعل في دلالتها على المعنى دلالتها على شيء آخر وهو الزمن، لأن اللفظ قد يدل على شيء واحد فقط، وقد يدل على شيئين. فمثلاً دلالة لفظ بيت على

المعنى المفهوم من اللفظ شيء واحد. ودلالة زيد على الذات المشخصة شيء واحد. ودلالة قام نقول على شيئين: المصدر وهو القيام، والزمن الماضي. إذاً قوله: (ولم تقترن) هذا احتراز عن الفعل، لأن الفعل دل على معنى واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي أو الحال أو الاستقبال. ولا يمكن أن يقترن الفعل بزمانين أو ثلاثة ولذلك قال بأحد الأزمنة. وقولنا: (ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) ليس المراد به سلب الاسم عن الزمن مطلقاً بل الزمن نوعان: زمن معين، وهو الماضي الذي دل عليه قام. والحال الذي يدل عليه يقوم. والمستقبل الذي يدل عليه قم. وثم نوع آخر مطلق زمن يعني زمن ولكنه ليس مقيداً لا بماض ولا بحال ولا بمستقبل. نحو: أمس. فهو اسم بالاجماع، وقد دل على معنى ولم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. بل مدلوله والمعنى الذي دل عليه لفظ أمس هو الزمن فمعناه الزمن الماضي. لكن هل حصل اقتران المعنى بزمن؟ نقول: لا، لأن مدلول أمس شيء واحد وهو معناه وهو الزمن ولم يقترن بزمن. ونحو: صباح مدلوله زمن معين لكن ليس هو الزمن المنفي في حد الاسم، لأن الذي خصه النحاة للدلالة على الزمن الحال أو الماضي أو الاستقبال هو ما كان دالاً عليه بالفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، فالزمن في الفعل مستفاد من الصيغة. إذاً نحكم على اللفظ بكونه اسماً إذا دل على معنى ولم يقترن بزمن معين. أما إذا كان معناه الزمن فهو اسم، أو كان معناه الزمن المعين وليس هو الزمن المعين الماضي أو الحال أو الاستقبال فهو اسم. ثم

مميزه ببعض العلامات، وذكر له أربع علامات وقد أوصلها بعضهم إلى بضع وثلاثين علامة. فقال رحمه الله تعالى:

فَالِاسْمُ بِالْحَقْضِ وَيَالْتَوِينِ أَوْ دُخُولِ أَلٍ يُعْرِفُ فَاقْفُ مَا قَقَوْا
 كما ذكرنا أن هذا شروع منه في بيان ما يميز الاسم عن قسيميه
 الفعل والحرف، لأن هذه الأنواع الثلاثة بينها قدر مشترك، وهذا
 القدر المشترك هو القول المفرد، فحينئذ نحتاج أن نميز ما هو القول
 المفرد الذي يطلق عليه أنه اسم. وما هو القول المفرد الذي يطلق
 عليه أنه فعل. وما هو القول المفرد الذي يطلق عليه أنه حرف.
 ولتمييز الاسم عن الفعل وعن الحرف علامات وهي مطردة
 ولكونها أسهل للمبتدئ من الحد بدأ بها الناظم. فقال رحمه الله:
 [فَالِاسْمُ] الفاء فاء الفصيحة - مركب إضافي - وفصيحة فعيلة
 بمعنى اسم الفاعل - مفعلة - مأخوذة من الإفصاح سميت بذلك
 لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، أفصحت أي بينت
 وأظهرت أن في الكلام محذوفاً كما سبق بيانه. هذه تسمى فاء
 الفصيحة بالتركيب الإضافي. وبعضهم جوز أن تكون بالتركيب
 التوصيفي الفاء الفصيحة، وبعضهم يسميها فاء الفضيحة.
 [فَالِاسْمُ] أَلٍ للعهد الذكري لأنه قال فيما سبق اسم وهو نكرة ثم
 قال: [فَالِاسْمُ] أعاد النكرة معرفة. والقاعدة عند البيانين أن النكرة
 إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى، لأن اللفظ الواحد باعتبار
 التنكير والتعريف إما أن تعاد النكرة نكرة نحو: جاء رجلٌ فأكرمت
 رجلاً. وإما أن تعاد المعرفة معرفة نحو: جاء الرجل فأكرمت

الرجل. وإما أن تعاد النكرة معرفة نحو: جاء رجلٌ فأكرمت الرجل. أو بالعكس نحو: جاء الرجل فأكرمت رجلاً. هذه أحوال أربعة لا خامس لها فإن أعيدت المعرفة معرفة أو أعيدت النكرة معرفة فهي عين الأولى. وإذا أعيدت النكرة نكرة فالثانية ليست عين الأولى. وإذا أعيدت المعرفة نكرة ففيها خلاف. وهذه قاعدة أغلبية. قال السيوطي في عقود الجمان:

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَشْتَهَرَةِ إِذَا أَتَتْ نَكِيرَةٌ مُكَرَّرَةً
تَعَايَرًا وَإِنْ يُعَرَّفَ ثَانِي تَوَافَقَا كَذَا الْمُعَرِّفَانِ
شَاهِدُهَا الَّذِي رَوَيْنَا مُسْنَدًا لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدًا
إِذَا [أَل] هذه نقول: للعهد الذكري، وهي التي عهد مصحوبها
ذكرًا. ومصحوب أَل لفظ اسم. تقول: الرجل مصحوب أَل كلمة
رجل، فالذي دخلت عليه أَل هو مصحوبها. فإذا قيل إن أَل هنا
للعهد الذكري فحقيقتها: هي التي عهد مصحوبها ذكرًا، يعني ذكر
مدخولها سابقًا نكرة ثم أعيد بأَل، وهنا ذكر مدخولها سابقًا في
قوله:

أَفَسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُنَى إِسْمٌ وَفَعَلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى
قال: [بِالْخَفْضِ] الاسم مبتدأ، وخبره جملة يعرف، فالاسم
يعرف بالخفض و[بِالْخَفْضِ] جار ومجرور متعلق بقوله: [يُعْرَفُ] أي
يميز عن قسيميه الفعل والحرف بالخفض وما عطف عليه. أما
العلامة الأولى فأشار إليها بقوله: [بِالْخَفْضِ] أي مسمى الخفض

وهو الكسرة، فالاسم يعرف بمسمى الخفض لا بلفظ الخفض. فلا بد من تقدير مضاف. والخفض لغة: ضد الارتفاع، وهو التذلل والخنوع. واصطلاحاً: الكسرة التي يحدثها عامل الجر. ولذلك لا بد في هذا الموضع من تقييدها بالكسرة التي يحدثها عامل الجر، لا مطلق الكسرة، لأن الكسر مطلقاً دون أن يكون مرتبطاً بعامل الجر ليس علامة للاسم، وإلا كلما وَجَدَ المبتدئ الكسر في لفظ حكم عليه بأنه اسم! فأمسِ اسم مبني على الكسر وليست علامة على الاسمية، ونحو: قم الليل، الكسرة هنا دخلت على اللفظ ولا يجوز الحكم على مدخولها بكونه اسماً من جهتين: أولاً: كون مدخول هذه الكسرة فعلاً. والثاني: كون هذه الكسرة لم يحدثها عامل الجر. فليست العلامة مطلق الكسرة، وإنما الكسرة التي يحدثها العامل، وعامل الجر محصورٌ في عاملين لا ثالث لهما، وهما المضاف وحرف الجر كما سيأتي في موضعه. أما ما ناب عنها - الفتحة والياء - فبعض أهل العلم لا يرى أنها تكون مميزة للاسم عن غيره، لأن المبتدئ قد يرى ضربَ زيدٍ عمرًا، فضربَ كلمةً وهي فعل، فلو قيل: الفتحة تنوب عن الكسرة كما في قولك: مررت بأحمد، نابت الفتحة عن الكسرة هنا لأنه ممنوع من الصرف، لو رأى ضربَ قال هذه مثل مررت بأحمد. والياء كذلك لا تصلح أن تكون علامة، لأن المبتدئ لو رأى تضرين قال: هذه الياء مثل الياء في قولك: مررت بالمسلمين. فيحتمل أنها نابت عن الكسرة. فحيثُ لا يصح تمييز الاسم عن الفعل بما ينوب عن الكسرة، وإنما يقيد بالكسرة لأن ما

ينوب عن الكسرة وهو الفتحة والياء ليس مختصاً بالاسم وإنما يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

فإذا جاءت كلمة مكسورة وأحدثها عامل الجر؛ كقولك: (مررت بـغلام زيد) نقول: بـغلام اسم، لوجود الكسرة التي أحدثها عامل الجر، وهو الباء. وزيد من غلام زيد اسم، لوجود الكسرة التي أحدثها عامل الجر وهو المضاف على الأرجح.

العلامة الثانية أشار إليها بقوله: [وَبِالتَّنْوِينِ] أي فالاسم يعرف بالخفض فيميز عن قسيميه الفعل والحرف بدخول مسمى الخفض، وكذلك يميز عن قسيميه الفعل والحرف بدخول التنوين يعني مسمى التنوين، وليس لفظ التنوين هو الذي يدخل على الاسم وإنما مسماه، فقولك: زيدٌ فيه ضمتان: الضمة الأولى علامة الرفع. والضمة الثانية عوض عن التنوين. والتنوين مصدر نَوَّنَ ينون تنويناً، وهو في اللغة التصويت، يقال: نَوَّنَ الطائر إذا صَوَّت. وأما في الاصطلاح فقد عرفه السيوطي في همع الهوامع بقوله: هو نونٌ تثبت لفظاً لا خطأً. هذا تعريف مختصر، وأجود من قولهم: نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً. نقول: نونٌ تثبت لفظاً لا خطأً، لأن النون الزائدة الساكنة قد تلحق الفعل، وقد تلحق الحرف، وقد تلحق الاسم، فهي مشتركة، وليس كل نون زائدة ساكنة تلحق الآخر نحكم على مدخولها بكونه اسماً، وإنما تقيد بكونها تثبت لفظاً لا خطأً، يعني وجودها في النطق فقط فأما في الكتابة فلا. فحينئذ إذا وجدت النون الزائدة الساكنة متصلة بآخر الكلمة وهي ثابتة خطأ

فلا نحكم على مدخولها بكونه اسماً؛ لأن التنوين الذي يكون علامة للاسم لا يكتب. فإذا كُتب لم يختص بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف. فإذا وجد التنوين دل على أن مدخوله اسم تقول: جاء زيدٌ، فزيدٌ دخله التنوين لفظاً لا خطأً إذاً هذا التنوين نحكم عليه بأنه علامة على اسمية مدخوله. أما إذا كتب نونا ساكنة هكذا (ن) فليس من خصائص الاسم كما في قول الشاعر:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ وَقُولِي إِنِّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ
قوله: العتاب- وهو اسم محلى بأل- دخله التنوين، لكنه ليس بعلامة، لأن التنوين الذي يكون علامة على اسمية الكلمة لا يجمع أل، وهنا قد وجد مع أل. وأيضا ثبت هذا التنوين خطأً، فلما ثبت خطأً وجامع أل علمنا أنه ليس من خصائص الأسماء.

وقوله: أصابن- وهو فعل ماض- دخله التنوين، ويكتب نوناً ساكنة زائدة على آخر الكلمة. إذاً النون التي تثبت خطأً هذه ليست بتنوين حقيقة وإن سهاها بعض النحاة تنويناً. وليست علامة لاسمية الكلمة. ولذلك تدخل على الاسم المحلى بأل كما في العتابن، وتدخل على الفعل الماضي كما في أصابن، وتدخل على الحرف أيضاً كما في قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنِّي كَانُ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنِّي
وإنن: هي إن الشرطية- وهي حرف - دخلها التنوين خطأ.

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينُ

قد: هي حرف ودخلها التنوين خطأ.

وأنواع التنوين عشرة جمعها بعضهم في بيتين:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَخْصِيلَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِّزَا
مَكَّنْ وَعَوَّضْ قَابِلٌ وَالْمُنْكَرَ زِدْ رَتَّمْ أَوْ احْكُ اضْطَرِّزْ غَالٍ وَمَا هُمَزَا
لكن المشهور المطرد عندهم والذي يعتبر قياساً مطرداً في
لغة العرب والذي يختص بالاسم دون الفعل والحرف هي أربعة
أنواع:

الأول: تنوين التمكين. والثاني: تنوين التذكير. والثالث: تنوين
المقابلة. والرابع: تنوين العوض. هذه هي المشهورة في كتب النحاة
وقلَّ من ذكر بقية العشرة.

الأول: تنوين التمكين - مركب إضافي - من إضافة الدال إلى
المدلول، يعني إذا وجد التنوين دل على معنى ؛ لأن التنوين حرفٌ
معنى . فحينئذٍ لا بُدَّ له من معنى يدل عليه. فتنوين التمكين أي
تنوين دالٍّ على تمكين الاسم في باب الاسمية. قالوا: الاسم الذي
هو قسيم للفعل والحرف على ثلاثة أنواع: - لأنه شارك الفعل في
كونه داخلاً تحت جنس وهو القول المفرد وشارك الحرف كذلك -
الاسم ثلاثة أنواع:

اسم فيه شبه من الحرف ، واسم فيه شبه من الفعل ، واسم ليس
فيه شبه من الفعل ولا من الحرف. فالنوع الأول: بعض أفراد
وآحاد الاسم أشبهت الحرف، والحرف مبني ، فإذا أشبه الاسم

الحرف أخذ حكمه - بشرطه وسيأتي في موضعه - فحينئذٍ نحكم على بعض الأسماء بأنها مبنية لكونها أشبهت الحرف. قال ابن مالك:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لَشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
 إِذَا عِلَّةُ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ مَحْصُورَةٌ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ بِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ
 مَدْنِي، يَعْنِي قَرِيبٌ لَيْسَ مُطْلَقُ الشَّبِّهِ. النُّوعُ الثَّانِي: بَعْضُ أَفْرَادٍ وَأَحَادٍ
 الْاسْمِ أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَمْنُوعٌ
 مِنَ الْجَرِّ، وَمَنْعُومٌ مِنَ التَّنْوِينِ؛ فَإِذَا أَشْبَهَ الْاسْمُ الْفِعْلَ أَخَذَ
 حُكْمَهُ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الْجَرِّ وَالْمَنْعُ مِنَ التَّنْوِينِ. النُّوعُ الثَّلَاثُ: اسْمٌ
 خَالِصٌ، لَمْ يَشْبِهْ الْحَرْفَ فَيَبْنِي، وَلَمْ يَشْبِهْ الْفِعْلَ فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ.
 لِأَنَّ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ أَخَذَ حُكْمَهُ، وَمَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ أَخَذَ حُكْمَهُ. وَهَذَا
 خَالِصٌ مِنَ الشَّبْهِينِ فَعَلًا وَارْتِفَاعًا، فَهُوَ أَعْلَى مِنَ الْجَمِيعِ، لِأَنَّ الَّذِي
 أَشْبَهَ الْحَرْفَ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْإِعْرَابِ بِالْكَلِيَّةِ وَصَارَ مَبْنِيًّا، وَالْأَصْلُ
 فِي الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ. إِذَا خَرَجَ عَنْ حُكْمِهِ أَصَالَةٌ فَهُوَ أَدْنَى الْمَرَاتِبِ.
 وَأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ مَرْتَبَةُ الْاسْمِ الَّذِي أَشْبَهَ الْفِعْلَ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرَجْ عَنِ
 الْإِعْرَابِ بِالْكَلِيَّةِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ عَنْ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ الْجَرُّ
 بِالْكَسْرِ وَالْمَنْعُ مِنَ التَّنْوِينِ، إِذَا بَقِيَ عَلَى إِعْرَابِهِ وَلَكِنَّهُ سَلَبَ بَعْضَ
 الصِّفَاتِ الَّتِي أُعْطِيَ لِلْأَسْمَاءِ، وَأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ مَرْتَبَةٌ وَدَرَجَةٌ وَهُوَ
 يَعْلُو الْجَمِيعَ: الْاسْمُ الْخَالِصُ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ وَمِنْ شَبِّهِ
 الْاسْمِ. قَالُوا: مَا الَّذِي يُمِيزُ لَنَا هَذَا النَّوعَ؟ أَعْطَوْهُ تَنْوِينًا سَمَوَهُ
 تَنْوِينُ التَّمْكِينِ يَعْنِي تَنْوِينٌ دَالٌّ عَلَى تَمْكِينِ الْاسْمِ فِي بَابِ الْإِسْمِيَّةِ

والإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، وهو اللاحق للأسماء المعربة، ومختص بها. وإذا أطلق التنوين عند النحاة انصرف إليه لأنه هو الأصل.

النوع الثاني: تنوين التنكير - مركب إضافي - من إضافة الدال إلى المدلول، أي تنوين يدل على أن مدخوله نكرة، فلا يدخل المعارف. وضابطه: أنه اللاحق ببعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها. وهو بابان: اسم الفعل، والأعلام المختومة بويه، إلا أنه سماعي في اسم الفعل؛ قياسي في الأعلام المختومة بويه. فاسم الفعل كصه، وصه اسم فعل أمر قد يكون معرفة، وقد يكون نكرة. إذا أردت أن تميز النكرة عن المعرفة فأدخل التنوين واحكم عليه بكونه نكرة. ولذلك نقول: تنوين التنكير، تنوين دال على أن مدخوله نكرة لا معرفة. فإذا قلت صه فهو نكرة، وإذا قلت صه دون تنوين فهو معرفة. وثم فرق من جهة المعنى = إذا قلت: صه فهو أمر بالسكوت مطلقاً. وإذا قلت: صه - من غير تنوين - صار معرفة، فهو أمر بالسكوت عن حديث معين، يعني اسكت عن هذا الكلام ولك أن تتكلم في غيره. ومثله إيه بمعنى زدني، إذا قلت: إيه يعني زدني من كلامك مطلقاً، وإذا قلت: إيه - من غير تنوين - يعني زدني من هذا الحديث المعين الذي تتكلم فيه.

وأما الأعلام المختومة بويه فنحو: سيبويه وسيبويه، سيبويه - من غير تنوين - معرفة، الذي هو سيبويه إمام النحاة. وسيبويه - منونا - نكرة؛ لأن سيبويه علم مختوم بويه، وهو مبني، فالتنوين إذا دخله فهو تنوين التنكير.

النوع الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات؛ في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لأنه لما جمع مسلم - جمع مذكر سالم - سلب عنه التنوين الدال على التمكين فقليل: مسلمو فحصل فيه قصور قالوا: إذا لا بد من تعويضه وجبر خاطره، لأنه سلب أمراً يدل على تمكنه في باب الاسمية والإعراب. فعوضوه نوناً، هذه النون عوض عن التنوين ولذلك يقال في إعرابها: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، لأن الاسم المفرد الذي هو معرب وليس فيه شبه بالحرف ولا بالفعل فهو في أعلى الدرجات والذي يدل على هذه المكانة وهذه الرفعة والمرتبة هو التنوين، فإذا سلب يُحشى عليه من توهم الانحطاط فعوض عن هذا التنوين بنون تدل عليه.

النوع الرابع: تنوين العوض. وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن حرف كجوارٍ وغواشٍ. وهذا النوع قد فصلته في شرح الملحّة.

الثاني: عوض عن كلمة وهو اللاحق لكلٍ وبعض، فكل وبعض ملازم للإضافة للمفرد، لكن قد ينفك عنه ويحذف في اللفظ ويعوض عنه التنوين، نحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ (الإسراء: ٨٤) أي كل إنسان. ولذلك جاء مصرحاً به ﴿وَكُلٌّ إِنْسَانٍ أَلَزَمَتْهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء: ١٣) ونحو: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣) أي على بعضهم.

الثالث: أن يكون عوضًا عن جملة أو جمل. وهو اللاحق لـ (إذ) ونحوها، وقد يكون عوضًا عن جملة واحدة، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نَنْظُرُونَ﴾ (الواقعة: ٨٤) أي وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم. فحذفت هذه الجملة اختصارًا وعوض عنها التنوين. وقد يكون عوضًا عن جمل، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ① وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ② وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ③ يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة]. وأصل التركيب يومئذ زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها. هذا أصل التركيب، فحذفت هذه الجمل الثلاثة وأتي بالتنوين فقيّل: (يومئذٍ). والله أعلم.

العلامة الثالثة: دُخُولُ أَلْ يعني قبول الكلمة لأل علامة عليها بكونها اسمًا؛ لأن أَلْ من خصائص الأسماء كما أن الخفض والتنوين من خصائص الأسماء. والأصل أن الشيء لا يميز إلا بما اختص به، وما كان مشتركًا لا يصلح أن يكون علامة تميزه عن غيره. وليس المراد بالدخول بالفعل يعني لا بد أن نحكم على الكلمة بأنها اسمٌ لوجود أَلْ، بل بمجرد قبوله لأَلْ. فرجل من قولك: جاء رجلٌ اسمٌ بدليل قبوله لأَلْ، ولا يشترط أن توجد أَلْ بالفعل بل كونه قابلاً لها يكفي في الحكم بالاسمية.

قال الناظم: [أَلْ] ولم يقل الألف واللام، لأنه جرى على مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي وهو كون المعرّف أَلْ برمتها. لأن ثمّ خلافاً إذا قيل أَلْ المعرفة علامة من علامات الأسماء هل هي حرفان

أم حرف واحد؟ فيه أربعة مذاهب، والمشهور قول الجمهور عند المتأخرين أن اللام وحدها هي المعرفة ولذلك قال الحريري:

وَأَلَّةُ التَّعْرِيفِ أَلٌ فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كَبَدٍ مُبْهِمٍ قَالَ الْكَبْدُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا أَلَلَامٌ فَقَطْ

يقصد به مذهب الأخفش وتبعه المتأخرون، لكن الأصح عند المحققين أن أَل برمتها هي المعرفة، وأن الهمزة همزة قطع، وإنما سهلت في درج الكلام لكثرة استعمالها. وقيل: بل همزة وصل. والأصح مذهب الخليل أنها همزة قطع وليست همزة وصل.

وثم ضابط للمذاهب عندهم، يقولون: اثنان ثنائيان، واثنان أحاديان. اثنان من العلماء قالوا: بأن المعرف ثنائيان وهما الخليل وسيبويه، واثنان أحاديان يعني اثنان من العلماء قالوا: بأن المعرف حرف واحد، الأخفش على أنها اللام فقط. والمبرد على أنها الهمزة فقط. وقد فصلت المسئلة في شرح الملحّة.

[دُخُولِ أَل] مطلقاً سواءً كانت معرفة أم زائدة أم موصولة، والمعرفة وهي التي تفيد التعريف يعني إذا دخلت على النكرة أفادت وأثرت في مدخولها التعريف، فهي أَل المعرفة. والتي لا تفيد تعريفاً هي الزائدة، وضابطها التي دخلت على الأعلام كالعباس واليزيد، لأنها لم تؤثر التعريف، فعباس هذا علم والمعرف لا يُعرّف، فإذا إذا دخلت عليه أَل نقول: العباس أَل هذه زائدة لأنها لم تفد التعريف، كذلك إذا دخلت على واجب التنكير كالتمييز، قال الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَلَدَتْ وَطِيتَ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو
 فالنفس تمييز، والتمييز يجب أن يكون نكرة على مذهب
 البصريين، فحينئذٍ دخلت أَل على واجب التنكير فحكمنا على أَل
 بكونها زائدة. والموصولة تدخل على الصفة التي هي اسم فاعل
 واسم مفعول والصفة المشبهة. واختلف في أفعال التفضيل وأيضًا
 الصفة المشبهة، قال ابن مالك:

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صَلَّةُ أَل وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ
 والصفة الصريحة وهي اسم الفاعل واسم المفعول هي التي
 تكون مدخول أَل. وهذه تختلف فيها وابن مالك يقول: وكونها
 بمعرب الأفعال قل: أي قل دخولها على الفعل المضارع المعرب
 لقول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
 دخلت أَل على الفعل (ترضى) وهو فعل مضارع مغير الصيغة
 فحينئذٍ لا يمكن أن تجعل علامة على اسمية الكلمة، لأن الذي يدل
 على الاسم لا بد أن يكون خاصًا بالاسم ولا يجوز دخوله على غير
 الاسم.

[أَل] مطلقًا أما الاستفهامية كما أثبتها بعضهم فهي تدخل على
 الفعل، نحو: الفعلت؟ أَل هذه حرف استفهام. والصحيح أن [أَل]
 سواء كانت أَل معرفة، وهي ما أفادت التعريف. أو زائدة وهي
 الداخلة على الأعلام أو على واجب التنكير، أو كانت موصولة،

بأنواعها كلها علامة على الاسمية، خلافاً لابن مالك رحمه الله في الموصولة بأنها ليست من خصائص الأسماء ولذلك قال:

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ
يعني تدخل على الصفة الصريحة: اسم الفاعل، واسم
المفعول، والصفة المشبهة. وكذلك يقل دخولها على الفعل المضارع.
وإذا دخلت على الصفة وعلى الفعل المضارع صارت مشتركة، وإذا
صارت مشتركة حينئذ لا يصح جعلها علامة تميز الاسم عن
الفعل. والأصح مذهب الجمهور بل حكي الإجماع على أنها من
خصائص الأسماء. وما سمع من دخولها على الفعل فهو ضرورة.
ولذلك ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى في شذور الذهب عن عبد
القاهر الجرجاني أنه بالإجماع يعني انعقد إجماع النحاة أن دخول أَلْ
الموصولة على المضارع شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه. وحينئذ تكون
أَلْ الموصولة من خصائص الأسماء ودخولها على الفعل كما في قول
الفرزدق شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. إذا دخول أَلْ هذا عام. [فَاقِفُ
مَا قَفَّوْا] بفتح الفاء [فَاقِفُ] أيها الطالب، أي اتبع. قال في القاموس:
قَفَّوْهُ قَفَّوْا وَقَفَّوْا تبعته. وهذا الأصل في طالب العلم أن يكون
متبعاً لغيره من الأئمة.

والعلامة الرابعة أشار إليها بقوله:

وَيَحْرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى وَعَنْ وَفِي وَرُبَّ وَالْبَا وَعَلَى
وَالْكَافُ وَاللَّامُ وَوَاوُ وَالْتَّاءُ وَمُنْذُ وَمُنْذُ وَلَعَلَّ حَتَّى

[وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ] يعني يعرف ويميز الاسم عن قسيميه بدخول حروف الجر. وهل يشترط دخول حروف الجر كلها أم واحد منها؟ نقول: بل واحد منها. وعليه تكون الإضافة هنا جنسية، والإضافة الجنسية تبطل معنى الجمعية فحيثُذ يصدق المضاف على القليل والكثير، والمراد هنا أنه يصدق بالواحد منها. فقلوه [وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ] أي يميز ويعرف الاسم عن قسيميه بدخول حرفٍ واحد من حروف الجر. وليس المراد بالدخول الدخول العقلي وإنما الدخول النقلي - وهذا يقال أيضا في دخول أل والتنوين والكسر - يعني قبول اللفظ للخفض والتنوين ودخول أل وحروف الجر لابد أن يكون مما جَوَّز العرب دخوله عليه ، أما مجرد التجويز العقلي فهذا لا يكون مسوغاً له .

إِذَا [وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ] يعني بواحد من حروف الجر؛ لأنه متى دخل حرف واحد ثبتت الأسمية وحُكِمَ بها. والمصنف صاحب الأصل - وهو ابن آجروم - كوفي المذهب عبارته على مذهب الكوفيين، والكوفيون يعبرون بالخفض، والبصريون بالجر؛ حيث قال [فَالِاسْمُ بِالْخَفْضِ] ثم قال [وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ] إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ اصْطِلَاحِيَّةً.

ثم استطرد فأراد أن يبين للطالب المبتدئ بعض حروف الجر؛ ليحكم بوجودها على أن ما بعدها يكون اسماً، فأخذ يعدها وذكر منها خمسة عشر حرفاً. وذكر ابن مالك عشرين حرفاً، وزيد عليه حرف واحد فالمجموع واحد وعشرون حرفاً. قال ابن مالك:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْمُذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَأَوْ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعْلَ وَمَتَّى
هذه عشرون حرفاً بالاستقراء، وزيد عليها لولا، واقتصر
الناظم هنا على خمسة عشر حرفاً. [وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ] هي
الضمير يعود على الحروف، إذا مدلوله جمع (هِيَ) مبتدأ، و(مِنْ) خبر
ومدلوله شيء واحد. إذا المبتدأ دل على الجمع، والخبر دل على
المفرد، وشرط المبتدأ والخبر التطابق فلا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى
والخبر مفرداً كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ مفرداً والخبر مثنى فلا
يصح نحو: زيد قائمان، و الزيدان قائمٌ. إذا لابد من التطابق إفراداً
وتثنية وجمعاً. وهذا إشكال يرد عند أرباب المتون، فقلوه: [وَهِيَ
مِنْ] لابد من الجواب عنه. فنقول: (هي) مبتدأ، و(مِنْ) خبر، وهو
مفرد لكنه لما أراد أن يخبر عن (هي) وهو جمع في المعنى، قالوا:
راعى العطف قبل الحمل، فحيثُذٍ أخبر بـ(مِنْ) وما عطف
عليه؛ لذلك يقال في الإعراب الصحيح الدقيق (هي) مبتدأ و(مِنْ)
وما عطف عليه خبرٌ للمبتدأ، فحيثُذٍ قد راعى العطف قبل الحمل
يعني قبل الإخبار، فإذا راعى العطف قبل الإخبار فحيثُذٍ يكون قد
أخبر بجمع عن جمع؛ لأنه قال: هي - ومدلوله جمع الذي هو
الحروف - ثم قال: [مِنْ إِلَى وَعَنْ].... الخ فأخبر عن المبتدأ بجمع
فحصل التطابق، إذاً لا إشكال. وكذلك يقال: في [أَقْسَامُهُ]
[إِسْمٌ] فيما سبق [أَقْسَامُهُ] هذا مبتدأ [إِسْمٌ] هذا خبر. أقسامه
جمعٌ [إِسْمٌ] هذا خبر، وهو مفرد فكيف أخبر عن الجمع بالمفرد؟

تقول: راعى العطف قبل الحمل. اسمٌ وما عطف عليه خبر؛ لأنه أخبر عن الأقسام باسم وفعل وحرف معنى. [وَهِيَ مِنْ إِلَى وَعَنْ وَفِي وَزُبَّ وَالْبَا] هذه الحروف تبحث في كتب خاصة، ومن أجودها مغني اللبيب لابن هشام، وعليه حاشية للدسوقي. [وَهِيَ مِنْ] وقدمها لأنها أم الباب، لأنها تجر ما لا يجز غيرها كعند وبعد. وتدخل على الظاهر والمضمر ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾. ولها معانٍ ومن معانيها الابتداء زمانًا أو مكانًا، نحو: قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الإسراء: ١) نقول: ﴿مِنْ﴾ هنا للابتداء المكاني. ﴿مِنْ﴾ أولَ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة: ١٠٨) ﴿مِنْ﴾ هنا للابتداء الزماني. [إِلَى] معطوفة على [من] بحرف عطف محذوف. وهل يجوز حذف حرف العطف؟ نقول: في الشعر جائز باتفاق، وفي النثر فيه خلاف. فالحرف الثاني [إِلَى] وثنى بها لأنها في مقابلة مِنْ، ومن معانيها الانتهاء مكانًا وزمانًا. ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١) إِلَى هنا لانتهاء المكاني. ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ (البقرة: ١٨٧) إِلَى هنا لانتهاء الزماني. [وَعَنْ] ومن معانيها المجاوزة، وهي لغة: البعد تقول: رميت السهم عن القوس. ولذلك يقولون في ضابط المجاوزة اصطلاحًا: بعد الشيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل. رميت السهم عن القوس أي باعدت السهم عن القوس بواسطة إيجاد الرمي. [وَفِي] ومن معانيها الظرفية،

والظرف لغة: الوعاء. واصطلاحًا: كون الشيء في المجرور بها، وتكون ظرفية حقيقة وذلك أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز، نحو: الماء في الكوز. وتكون ظرفية مجازية وذلك إذا فقد الشيطان نحو: النجاة في الصدق، أو الأول نحو: زيد في الصحراء، أو الثاني، نحو: العلم في الصدور. [وَرُبَّ] حرف جر شبيه بالزائد، و اختلف في معناها فقليل: للتقليل. وقيل: للتكثير. والأصح أنها للتقليل قليل وللتكثير كثير. ولكنها لا تجر كل اسم وإنما تجر بخمسة شروط. أولها: أن تكون في صدر الكلام يعني لا يجربها إلا في أول الكلام. تقول: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته. ثانيها: أن يكون مجرورها نكرة. فتختص بالنكرات ولذلك من علامات النكرة دخول رُبَّ عليها. ثالثها: أن تكون النكرة موصوفة تقول: رب رجل كريم. رابعها: أن يكون عاملها مؤخرًا تقول: رب رجل كريم لقيته. خامسها: أن يكون متعلقًا رب فعلاً ماضيًا. وهذه الشروط مجتمعة في قولك: (رب رجل كريم لقيته) (رب) جاءت مصدرة، ورجل نكرة فمدخولها نكرة، ثم وصفت النكرة بكريم، والفعل متأخر وهو لقيته، وهو فعل ماضٍ. وإعراب الجملة: رب: حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. رجل: مبتدأ مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. كريم صفة. وجملة لقيته خبر المبتدأ. ولذلك لما كان المبتدأ في اللفظ مجرورًا، وفي المحل مرفوعًا جاز في الصفة وجهان: رب رجل كريم بالجر إتباعا

للفظ، ورب رجل كريم بالرفع إتباعاً للمحل. يعني يجوز أن تراعي في الصفة المحل فترفع، ويجوز أن تراعي اللفظ فتجر. وتقول: رب رجل كريم لقيت. رب: حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. رجل: مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. لماذا فرقنا هنا قلنا: مفعول به وفي الأول قلنا: مبتدأ، لأن الفعل لقيته قد استوفى مفعوله. وهنا رب رجل كريم لقيت لم يستوف مفعوله فنصب رجلاً مفعولاً به. وكريم فيه وجهان: الجر إتباعاً للفظ، والنصب إتباعاً للمحل.

[وَالْبَاءُ] يعني الباء من حروف الجر. قال: [مِنْ إِلَى وَعَنْ وَرُبَّ] بلفظها، ولما جاء عند الباء قال: [الْبَاءُ] لأن ما كان على حرف واحد يحكى باسمه لا بمسماه، وما كان على حرفين فأكثر من الحروف يحكى باسمه، تقول: مِنْ صارت علماً ومسماها مِنْ. ولذلك نقول: أعربنا في البيت [مِنْ] خبراً وهي حرف، والخبر مسند، والحرف لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه. نقول: لما قصد لفظه صار علماً. ومثله الفعل قد يكون اسماً كما إذا قلت: ضربَ فعلٌ ماضٍ، ويضربُ فعلٌ مضارع، واضربُ فعلٌ أمر. في هذه التراكيب نقول: ليست بأفعال، وإنما يحكم على ضرب بأنه فعلٌ في التركيب في الجملة الفعلية نحو: ضربت زيداً أو ضرب زيدٌ عمرًا. في هذا التركيب ضرب فعل، فيما عداه إذا أخبر عنه فحينئذٍ صار علماً واسماً ليس بفعل، ولذلك نقول: ضرب زيدٌ، زيدٌ فاعل مرفوع بضرب، دخل

عليه حرف الجر الباء، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، فكيف دخلت على ضرب وهو فعل؟ نقول: قصد لفظه، والفعل إذا قصد لفظه ولم يرد في جملة بمعنى أنه مقصود المعنى حينئذ يعامل معاملة الأعلام فيكون اسمًا يدخل عليه التنوين وحرف الجر. ولذلك تقول: ضرب فعل ماضٍ، هذه جملة مركبة من مسند ومسند إليه، وهي كلام، فيصدق عليها حد الكلام، كأنك قلت: زيدٌ قائمٌ، أخبرت عن زيد بالقيام فهي جملة اسمية. مثلها ضرب فعل ماضٍ أخبرت عن (ضرب) أنه فعل ماضٍ فـضرب وقع مسندًا إليه، والمسند إليه لا يكون إلا اسمًا، فحينئذ نقول ضرب في هذا التركيب اسمٌ. فنقول: [والبا] أي مسمى الباء، لا بد من التقدير؛ لأنه على حرف واحد فيحكى باسمه لا بمسماه. ومن أشهر معانيها التعدية نحو: ذهبت بزيد. والإلصاق نحو: مررت بزيد. وتأتي للقسم أي الحلف فتدخل على لفظ الجلالة - وهو الذي لا يجوز الحلف إلا به - فتعمل بلا شرط؛ لأن القاعدة أن ما جاء على الأصل في الاستعمال يعمل بلا شرط، ولذلك نقول: الأصل في العمل للأفعال، فلا يشترط في الفعل لإعماله شروط، لكن الاسم لا يعمل إلا بشروط وقيود لأنه فرعٌ، وكذلك الحروف لا تعمل إلا بشروط، فيشترط في الفروع ما لا يشترط في الأصول. والباء أصل في القسم إذا يعمل بلا شرط، ولذلك يذكر معه فعل القسم فتقول: أقسم بالله، ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ (فاطر: ٤٢) ويجوز حذف فعل القسم، وتستعمل مطلقا فتقول: بالله عليك إلا أخبرتني في

قسم الإخبار وغيره. وتدخل على الظاهر والمضمر تقول : بالله وبه لأفعلن كذا. [وَعَلَى] من حروف الجر أيضًا، ومن أشهر معانيها الاستعلاء، وهو لغة: العلو والارتفاع، والاستعلاء اصطلاحًا: تفوق الشيء على المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل. تقول: زيد على السطح. ومنه قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: ٥) على معناه حقيقة يعني استوى استواءً يليق بجلاله، وهو علو خاص. [وَالْكَافُ] من حروف الجر أيضًا، أي مسمى الكاف، حكاه بالاسم ولم يحكه بالمسمى؛ لأنه على حرف واحد. والقاعدة عند أهل اللغة أن ما كان على حرف واحد حكى باسمه، وما كان على حرفين حكى بالمسمى. ومن أشهر معانيها التشبيه، وهو مشاركة أمر لأمر آخر في المعنى. نحو: ليلي كالبرد. [وَاللَّامُ] أي مسمى اللام من حروف الجر. وهي تكسر مع الظاهر نحو: لزيد، وتفتح مع غير ياء الضمير نحو: له ولك ولنا. واللام تأتي للملك، وللإختصاص، والاستحقاق، وضابط اللام التي تدل على الملك أنها تقع بين ذاتين، وتدخل على من يملك، نحو: المال لزيد، فالمال ذات وزيد ذات، ودخلت اللام على زيد وهو يملك يعني يصح منه الملك، فحيثُذِ نحكم على اللام بأنها للملك. واللام التي للإختصاص أن تقع بين ذاتين، وتدخل على ما لا يملك، نحو: اللجام للفرس، والحصير للمسجد. فالحصير ذات والمسجد ذات، إذًا وقعت بين ذاتين ودخلت على المسجد وهو لا يملك. واللام التي للاستحقاق أن تقع بين ذات ومعنى، وتدخل

على الذات نحو: الحمد لله نقول: هذه للاستحقاق، وعند بعضهم يجوز أن تكون للملك والاختصاص. فالحمد معنى والله ذات دخلت عليها اللام. [وَوَاوُ] المراد بها واو القسم، فهي حرف جر إذا أراد بها القسم. [وَوَاوُ] هي حرف قسم لكنها فرع وليست أصلاً، وحينئذ لا يجوز إعمالها الجر إلا بشروط ثلاثة أولها: أنها تختص بالظاهر ولا تدخل على الضمير. ثانيها: يجب حذف فعل القسم معها فيقال: والله، ولا يجوز أن يقال: أقسم والله. ثالثها: أنها لا تستعمل في قسم الإخبار فلا يقال: والله أخبرني. [وَالْتَا] أي مسمى التاء، وهي حرف قسم أيضاً، وهي فرع عن الواو - كما أن الواو فرع عن الباء - فيشترط فيها ما اشترط في الواو، ويزاد عليها أنها تختص بلفظ الجلالة، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَأَلَّوْا لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ (الأنبياء: ٥٧) وقد سمع ترب الكعبة، وسمع تالرحمن لكنه قليل، والقياس المطرد (تالله). [وَمُذٌ وَمُنْذٌ] هذان الحرفان يعتبران من حروف الجر، لكنها لا يدخلان على كل اسم بل على اسم الزمان المعين فقط، ولذلك قال ابن مالك:

وَإِخْصَاصُ بِمُذٍّ وَمُنْذٍ وَقَتًا

إذا لا تدخل على كل اسم زمان، وإنما اسم الزمان المعين - المحدد - الذي له أول وآخر، نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة فمذ حرف جر، ويوم اسم مجرور بمذ وعلامة جره الكسرة. وهو مضاف والجمعة مضاف إليه إذا دخلت مذ على يوم الجمعة وهو اسم زمان معين. ومثله ما رأيته منذ يومنا. ولا يصح أن يقال ما رأيته مذ زمانٍ أو مذ وقتٍ، لأنه زمن

غير معين مبهم. [مُذٌّ وَمُنْذٌ] قد يكونان بمعنى (من) الابتدائية، وقد يكونان بمعنى (في) الظرفية. قال ابن مالك:

وَأِنْ يَجْرَا فِي مُضِيِّ فَكَمَنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ
وإن يجرا: أي مذ ومنذ. وإن يجرا في مضي فكمن هما: إذا كان ما
بعدهما من الزمن المحدد ماضيا فهما في مقام (من) الابتدائية، فإذا
قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة - وكان يوم الجمعة سابقا - كان تقديره
ما رأيته من يوم الجمعة لأن مجرورها ماضي. وإذا كان حاضرا، قال:
وفي الحضور معنى في استبن: في الحضور أي في يومنا، تقول: ما
رأيته مذ يومنا، يعني في يومنا لأنه زمن حاضر.

وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ، هل هما أصلان أم أحدهما أصل
والآخر فرع؟ المشهور وعليه الجمهور أن منذه هي الأصل ومذ فرع،
فمذ أصلها منذ وإنما حذفت منها النون تخفيفاً، وهذا قول الجمهور
قالوا: والدليل أنك لو سميت رجلاً بمذ صار علماً، فإذا أردت
تصغيره تقول: مُنِذٌّ على وزن فُعِيل، من أين جاءت النون في
المصغر؟ قالوا: القاعدة أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فلما
قلت: منيذ رجعت النون المحذوفة، فدل على أن الأصل منذ، ومذ
مقتطعة منها. [وَلَعَلَّ] قل من ذكرها من حروف الجر وهي لغة
عُقِيل. وبعضهم يحكم عليها بالشذوذ يعني يقول الجر بها شاذ يحفظ
ولا يقاس عليه. ومنه قول القائل:

لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

وقول الآخر أيضًا:

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحُ
 الشاهد قوله: لعل الله.. وإعرابه: لعل حرف جر وترج شبهه
 بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، فحينئذ ما بعده على
 أصله قبل دخول لعل. الله: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمته
 مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
 الشبيه بالزائد. [وَلَعَلَّ] فيها أربع لغات لَعَلَّ بالفتح، وَلَعَلَّ بالكسر
 مع إثبات اللام فيهما، وَعَلَّ بحذف اللام وبالفتح، وَعَلَّ بحذف
 اللام وبالكسر. [حَتَّى] من حروف الجر أيضًا، وهي من الحروف
 الدالة على الانتهاء مثل (إلى) وإن كانت إلى هي الأصل، ولذلك تجر
 الآخر وغيره، تقول: سرت إلى آخر الليل، فجرت الآخر، وتقول:
 سرت إلى نصف الليل، وهذا دون الآخر. وأما (حتى) فتدل على
 الانتهاء لكنها لا يصح أن يجربها ما دون الآخر. وإنما يجربها الآخر
 والمتصل بالآخر نحو: ﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر: ٥)
 فَمَطْلَعُ مجرور حتى وهو هنا متصل بالآخر. وتقول: أكلت السمكة
 حتى رأسها. الرأس هل هو مأكول أم لا؟ في مثل هذا التركيب يجوز
 ثلاثة أوجه: حتى رأسها، وحتى رأسها، وحتى رأسها. الأول: أكلت
 السمكة حتى رأسها. فحتى ابتدائية، ورأسها مبتدأ، والخبر محذوف
 تقديره: حتى رأسها مأكول. الثاني: أكلت السمكة حتى رأسها. معطوف
 على ما قبلها، وحتى عاطفة. الثالث: أكلت السمكة حتى رأسها يعني
 النهاية بلغت إلى الرأس، وحتى حرف جر.

ثم لما أنهى علامات الاسم - وقد ذكر لك أربعاً منها - انتقل بعد ذلك لذكر الجزء الثاني مما يتألف الكلام من مجموعه لا من جميعه وهو الفعل فقال:

وَالْفِعْلُ بِالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَيَقْدُ فَاعْلَمْ وَتَا التَّائِيثِ مِيزُهُ وَرَدَّ
ذكر لك أربع علامات للفعل، كما ذكر للاسم أربع علامات. [وَالْفِعْلُ] أل للعهد الذكري - وهي التي عهد مصحوبها ذكرًا - يعني والفعل الذي ذكر آنفًا في أقسام أجزاء الكلام؛ لأن النكرة - كما سبق - إذا أعيدت معرفة فهي عينها.

[وَالْفِعْلُ] بكسر الفاء، ويقال: الفَعْلُ عند النحاة والمراد به المصدر. الفعل عند النحاة اسم، والفَعْلُ مصدر، وهذا اصطلاح خاص عندهم، ولا مشاحة في الاصطلاح. وعند أهل اللغة الفعل والفَعْل مصدران لفَعْل يفعل، أما فَعْل فهو القياس، والفِعْل سماعي. الفعل لغة: نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو ضرب أو نوم أو أكل أو شرب إلى آخره. واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة. قوله: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. دلت على معنى في نفسها أخرج الحرف، لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه. واقترب بمعنى اتصل، بأحد الأزمنة الثلاثة أخرج الاسم لأن الاسم يدل على معنى ولا يقترب بأحد الأزمنة الثلاثة. بأحد الأزمنة الثلاثة ظاهره أنه لفظ مبهم، واللفظ المبهم لا يجوز إدخاله في الحدود عند المناطق؛ لأنه مبهم، وإنما جيء بالحد للكشف والإيضاح عن حقيقة

المحدود؛ فإذا جعل اللفظ المبهم داخلاً في الحد فحينئذٍ زاده إبهاماً، والمقصود هو الإيضاح. فأورد اعتراض على هذا التعريف بأن الأزمنة الثلاثة مجهولة المعنى. نقول: ليست مجهولة المعنى، لأنه صار حقيقة عرفية عند النحاة. إذا أطلق هذا اللفظ (الأزمنة الثلاثة) انصرف إلى المعنى الخاص، وهو الحال والماضي والاستقبال. فحينئذٍ ليس في التعريف إبهام.

[وَالْفِعْلُ] مبتدأ أول [بِالسَّيْنِ] جار ومجرور متعلق بورد ومعنى أنه متعلق به أنه عامل فيه لا يتم معنى ورد إلا بالجار والمجرور. [مَيَّزُهُ] مبتدأ ثانٍ [وَرَدَّ] بالسین وما عطف عليه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. قوله: [مَيَّزُهُ وَرَدَّ] أي الفعل ميزه عن أخويه الاسم والحرف ورد بالسین وما عطف عليه.

[بِالسَّيْنِ] أي مسمى السین، والسین اسم، والذي يجعل علامة على الفعل هو المسمى. [بِالسَّيْنِ] أل للعهد الذهني - وهي التي عهد مصحوبها ذهنًا - فحينئذٍ ليس المراد [بِالسَّيْنِ] سین التهجي كسین سالم، وليس المراد بها سین الصيرورة كقولك: استحجر الطين أي صار حجراً. بل المراد بها السین التي تدخل على الفعل المضارع سین الاستقبال، لأنها هي المعهودة ذهنًا، فإذا أطلق السین انصرف إلى سین الاستقبال فقط. إِذَا [وَالْفِعْلُ بِالسَّيْنِ] أي سین الاستقبال، وتسمى بسین التنفيس، والتنفيس هو الاستقبال، وتسمى حرف التوسع أو التوسيع. وهي تدل على تأخير زمن الفعل

المضارع عن الحال إلى الاستقبال. والأفعال ثلاثة: ماضي ومضارع وأمر، فالفعل الماضي يدل على شيء وقع وانتهى في الزمن الماضي. والفعل المضارع يدل على وقوع الحدث في زمن الحال، وجمهور النحاة على أن الفعل المضارع من حيث الزمن مشترك بين الحال والاستقبال، فإذا قيل: زيد يصلي، فإنه يحتمل أنه يصلي الآن أو سيصلي في المستقبل. والأصح أن يقال: إن زمن الفعل المضارع هو الحال فقط، ودلالته على الزمن المستقبل مجاز. والدليل على هذا أن دلالة الفعل المضارع على الاستقبال تحصل بدخول السين ونحوها، فدللت السين على تأخير زمن الفعل المضارع عن الحال إلى الاستقبال. فحينئذ ما احتاج إلى قرينة فرعاً عما لا يحتاج إلى قرينة، فدلالة الفعل على الحال هي الحقيقة؛ لأنه يدل على الحال بلا حرف. فإذا قيل: زيد يصلي فهو الآن، فإذا أردت به المستقبل فلا بد من حرف تدخله ليدل على الاستقبال، وهذا ضابط المجاز عندهم. فدلالة المضارع على الاستقبال مجازية لا حقيقية. وهذا هو الأصح من حيث التحقيق، تقول: زيد يصلي يعني الآن، زيد سيصلي يعني سيوقع الحدث وهو الصلاة بعد زمن قريب. إذا عرفنا السين تدل على التنفيس والاستقبال وهو تأخير زمن الفعل عن الحال. وبعضهم يقول: السين موضوعة للدلالة على الاستقبال للحدث القريب. ومثال السين قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] وقوله: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ﴾ [الفتح: ١١] [وَسَوْفَ] أي والفعل ميزه ورد بالسين، وبسوف، وسوف أخت

السين، كل منهما يدل على التنفيس والاستقبال، إلا أن السين أقل استقبالا من سوف، يعني دلالة السين على الاستقبال إنما هو استقبال قريب، ودلالة سوف على الاستقبال إنما هو استقبال بعيد. إذا قيل: زيد سيصلي. يعني بعد وقت قريب، زيدٌ سوف يصلي إذا تأخير الفعل عن الحال إلى زمن أبعد من دلالة السين على التأخير. وقوله: [وَسَوْفَ] حكاها كما هي لأنها على ثلاثة أحرف، فحكاها بمسماها لا كالسين حكاها باسمها لأنها على حرف واحد. وهذا الذي ذكرنا من أن دلالة السين على التنفيس أقل من دلالة سوف عليه، على مذهب البصريين، خلافا للكوفيين بناءً على خلاف عندهم = هل السين مقتطعة من سوف أو مستقلة؟ يعني هل هما كلمتان كلٌّ منهما وُضع وضعا خاصا أو الوضع واحد لسوف والسين مقتطعة منها؟ مذهب الكوفيين أن السين مقتطعة من سوف، يعني هي جزء من سوف، وحينئذٍ فهي فرع، وإذا كانت فرعاً فجزء الشيء لا يمكن أن يدل على معنى مغاير لمعنى الأصل، فحينئذٍ عند الكوفيين = السين وسوف مترادفان، ليس أحدهما أقل ولا أكثر بل متساويان في المعنى، فدلالة السين على الاستقبال كدلالة سوف على الاستقبال. والذي اشتهر على الألسنة - كما هو معلوم - أن دلالة السين على الاستقبال أقل من دلالة سوف على الاستقبال، وهذا على مذهب البصريين = أن السين لها وضع خاص مستقل، وسوف لها وضع خاص مستقل. إذا السين لها معناها الخاص كوضعها الخاص، وسوف لها معناها الخاص كوضعها

الخاص. فإذا استقل وضع كل منهما تعين أن يكون لكل حرف منهما معنى مغاير للآخر، إذا وَضِعَ كل منهما بوضع خاص يستلزم أن يكون لكل منهما معنى مغاير للآخر؛ فحملت السين على الأقل، وحملت سوف على الأكثر، ولم يعكس لسببين:

أولاً: أن سوف أكثر حروفاً من السين، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. إذا حُمِلَ سوف على معنى أكثر من السين أولى من العكس.

الثاني: كثرة اللغات في سوف؛ لأنه قيل: سَوَفَ وَسَفَ وَسَيَفَ وَسَيَّ وَسَوَّ، وهذه اللغات تدل على كثرة المعاني. ومثال سوف قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] وقوله: ﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦] [وَالْفِعْلُ بِالسَّيْنِ وَسَوْفَ] إذا هاتان علامتان تدل على فعلية الكلمة، تحكم أولاً على الكلمة بأنها فعل بدخول السين أو سوف. ثم بعد ذلك ننظر في الفعل فإذا به فعل مضارع؛ لأن السين وسوف لا يدخلان إلا على الفعل المضارع. ولا تدخل على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر؛ لا تدخل على الماضي؛ لأنها تدل على تأخير الزمن من الحال إلى الاستقبال، وهذا المعنى لا يمكن أن يكون في الفعل الماضي، لأن الماضي قد وقع وانتهى. فإذا قيل: قام زيد. هذا في الزمن الماضي فليس عندنا حال حتى يؤخر إلى المستقبل. إذاً لا يصح دخول السين وسوف على الفعل الماضي. ولا تدخل على فعل الأمر لأنه هو نفسه دالٌّ على الاستقبال لا يدل على الحال، فحيثُذِ كيف تدخل السين لتتنقل

الزمن من الحال إلى الاستقبال، وهو أصلاً لا يدل على الحال، لذلك اختصت بالفعل المضارع. [وَيَقْدُ] أي والفعل ميزه ورد بقد. وهنا دخلت الباء على قَدْ والباء حرف جر، ولا تدخل إلا على الأسماء. فنقول: قد هنا ليست بحرف، وإنما هي اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وإنما تكون حرفاً في التركيب نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: ١) قد في هذا التركيب حرف، لأنه أفاد معنى التحقيق، فاستعمل مراداً به اللفظ والمعنى. أما إذا قيل: قد حرف. أخبرت عنها بأنها حرف، فاستعمل مراداً به اللفظ فقط دون المعنى. فحينئذ هي عِلْمٌ في هذا التركيب، لذلك يجوز إعرابها وتنوينها - كما سيأتي - [وَيَقْدُ] أي الحرفية، لأن قد تأتي اسمية، وتأتي حرفية. وقد التي تكون علامة الفعلية هي قَدْ الحرفية، ولكنها لا تدخل على أي فعل، وإنما تدخل على الماضي والمضارع، ولا تدخل على فعل الأمر. ولا يصح دخولها على كل فعل ماضٍ أو مضارع، وإنما تدخل بشروط أربعة:

الأول: أن يكون الفعل مثبتاً لا منفيّاً. فنحو: قد ما قام لا يصح؛ لأنه منفي، وقد تفيد التحقيق، والتحقيق إنما يكون لشيء موجود، والمنفي معدوم؛ فكيف يحقق المعدوم؟!.

الثاني: أن يكون الفعل متصرفاً لا جامداً، بمعنى أنه يأتي منه المضارع والأمر والمصدر واسم فاعل إلى آخره. فقد يكون التصرف تاماً، وقد يكون التصرف ناقصاً. فالجامد نحو: نِعَمَ وبِشَسْ، لا يصح دخول قد عليه - على الصحيح -، فلا يقال: قد نِعَمَ زيدُ الرجل.

الثالث: أن يكون خبريًا لا إنشائيًا. وهذان قسمان للكلام لا ثالث لهما على الأصح كما قال السيوطي:

مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ الْخَبَرُ وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ وَلَا ثَالِثَ قَرَرُ
الكلام إما أن يكون خبرًا - وهو ما احتمل الصدق والكذب
لذاته - وإما أن يكون إنشاءً - وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب
لذاته - فإذا كان الفعل خبريًا صح دخول قد عليه. وإذا كان الفعل
إنشائيًا لا يصح دخول قد عليه. والعلة هي العلة في عدم صحة
دخولها على فعل الأمر.

فقد تدخل على الجملة الخبرية، نحو: قد بعت السيارة، وهذه
من ألفاظ العقود فإن كان قد وقع البيع في الزمن الماضي صح
دخول قد على بعت. وإن كان المقصود بها إنشاء البيع الآن يقول:
تبيع السيارة. فيجيب: قد بعتك. فهذا لا يصح، لأن بعت ليس
بفعل ماضٍ من حيث المعنى، يعني لا يدل على شيء وقع وانتهى،
إنما المراد إنشاء البيع الآن فدلالته على الحال. فحينئذ لا يصح دخول
قد عليه.

الرابع: أن لا يفصل بين قد والفعل فاصل، فلا يصح: قد هو
قال. وقد استثنى ابن هشام: القسم نحو: قد والله قام زيد، لوروده
في الشعر.

قد تأتي لمعانٍ، فإذا دخلت على الفعل الماضي أفادت التحقيق أو
التقريب، يعني تدل من جهة المعنى على التحقيق أو التقريب.

فالتحقيق نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: ١) وقولك: قد قام زيد - وقد وقع القيام - يفيد التحقيق. والتقريب نحو قولك: قد قام زيد - ولما يقيم - ومثله قول مقيم الصلاة: قد قامت الصلاة.

وإذا دخلت على الفعل المضارع أفادت التقليل أو التأكيد. فالتقليل كقولك: قد يصدق الكذب. والتأكيد كقولك: قد يجود الكريم. هذا ما يذكره النحاة أن قد إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت التحقيق أو التقريب، وإذا دخلت على الفعل المضارع أفادت التأكيد أو التقليل، هذا هو المشهور لكن الأصح أن يقال أن قد تدخل على الفعل المضارع وتفيد التحقيق، وبعضهم ينفي إفادتها للتحقيق عند دخولها على الفعل المضارع، وليس بصواب، بل تدخل على الفعل المضارع وتفيد التحقيق بدليل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعُوقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الأحزاب: ١٨) فقد هنا أفادت التحقيق. [فَاعْلَمْ] الفاء عاطفة، وفعل الأمر وفاعله جملة معترضة لا محل لها من الإعراب. [وَتَا التَّأْنِيثِ] أي والفعل ميزه ورد بناء التأنيث أي بقبوله تاء التأنيث، فإذا قبلت الكلمة تاء التأنيث دلت على أن مدخولها فعل. وتاء التأنيث مركب إضافي، والمركب الإضافي لا بد أن يكون للمضاف مع المضاف إليه معنى ودلالة وهي أنواع. وهنا الإضافة من إضافة الدال إلى المدلول، بمعنى أن هذه التاء تدل على التأنيث، تأنيث المسند إليه، وهي من علامات الفعل فاتصالها يكون بالفعل، وتدل على أن المسند إليه مؤنث، نحو: قامت

ههنا. نقول: التاء تاء التأنيث اتصلت بالفعل الماضي ودلت على تأنيث المسند إليه وهو الفاعل. ومثله: ضُربت ههنا ضُرب فعل ماضٍ مغير الصيغة، اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، ودلت على تأنيث المسند إليه وهو نائب الفاعل. ومثله: ﴿وَكَاثَ مِنَ الْقَيْنَيْنِ﴾ (التحریم: ١٢) كان فعل ماضٍ ناقص، اتصلت به تاء التأنيث، ودلت على تأنيث المسند إليه وهو اسم كان. وحيثُ قول بعضهم: إن تاء التأنيث تدل على تأنيث الفاعل، فيه قصور. وإنما التعبير الأعم والأصح: أن تاء التأنيث تدل على تأنيث المسند إليه. والمسند إليه قد يكون فاعلاً أو نائب فاعل أو اسم كان. [وَتَا التَّأْنِيثِ] أي التأنيث المعنوي. وأما التأنيث اللفظي = فهذا تفيده تاء تأنيث ساكنة، تدخل على الحرف مثل ربت وثمرت. فُربَّ حرف جرٍ شبيه بالزائد، يجوز في لغة العرب أن يتصل به تاء التأنيث الساكنة، فتقول: ربت. وثمر حرف عطف، يجوز أن يتصل به تاء التأنيث الساكنة. فحيثُ كيف نقول: تاء التأنيث الساكنة علامة فعلية الكلمة، ثم نجد تاء التأنيث الساكنة قد اتصلت برب وثمر وهما حرفان؟ تقول: تاء التأنيث المراد بالتأنيث التأنيث المعنوي. والتاء في ربت وثمرت هي تاء تأنيث؛ لكنه تأنيث لفظي لا معنوي، فلا نقض ولا اعتراض. [وَتَا التَّأْنِيثِ] أي الساكنة أصالة، احترازاً من تاء التأنيث المتحركة؛ فإنها من خواص الأسماء إن كانت حركتها حركة إعراب كقائمة ومسلمة، نقول: هذه التاء تاء التأنيث، وهي متحركة وحركتها حركة إعراب؛ نحو: جاءت فاطمة، ورأيت فاطمة،

ومررت بفاطمة. صارت هذه التاء محلا لظهور حركة الإعراب رفعا ونصبًا وجرًا. هذه التاء تاء التانيث المتحركة بحركة الإعراب من خواص الأسماء. [وَتَا التَّأْنِيثِ] الساكنة أصالة، فلا يضر تحريكها لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿قَالَتْ أَمْرَأْتُ الْغَزِيرِ﴾ (يوسف: ٥١) قال: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. وتاء التانيث الساكنة أصالة المتحركة عرضًا حرف دال على تانيث المسند إليه، مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، إذا [وَتَا التَّأْنِيثِ] الساكنة أصالة قد تحرك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وقد تحرك بالفتح نحو: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (فصلت: ١١) وقد تحرك بالضم نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ آخُوجُ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٣١] فيمن ضمَّ التاء. [مِيزُهُ] وتمييز الفعل عن قسيميه الحرف والاسم [وَرَدًا] بواحدة من هذه العلامات الأربع. ولكنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم مشترك بين الفعل الماضي والمضارع وهو قد. وقسم يختص بالفعل الماضي وهو تاء التانيث الساكنة. وقسم يختص بالفعل المضارع وهو السين وسوف. ولم يذكر الناظم علامة فعل الأمر قيل: تبع ابن أجروم، وهو كوفي، والكوفيون عندهم القسمة ثنائية لا ثلاثية ماض ومضارع، والأمر عندهم معرب مقطوع من المضارع فلذلك لا يحتاج أن يميز عن قسيميه وإنما هو جزء من الفعل المضارع. والأصح أنه قسم مستقل برأسه، والأصل في الأفعال أنها مبنية، فالفعل الماضي مبني بالاتفاق. والفعل المضارع له حالتان: قد

يكون مبنيًا إذا اتصلت به نون الإناث أو إحدى نوني التوكيد، وقد يكون معربًا إذا لم يتصل بآخره شيء، وفعل الأمر مبني على الراجح.

وأما علامة فعل الأمر فهي مركبة من شيئين: إحداهما: لفظية، والأخرى: معنوية. أما المعنوية فهي دلالة على الطلب بصيغته أي كون اللفظ يُفهم طلبًا، وهذا معنى الأمر اللغوي، لكن بشرط أن تكون دلالة الفعل على الطلب بالصيغة، يعني بذاته بدون واسطة تدخل عليه. وأما اللفظية فهي أن يكون قابلاً لياء الفاعلة أو إحدى نوني التوكيد.

فحينئذٍ إذا دلت الكلمة على طلب بالصيغة لا بواسطة. والمراد بالصيغة أي بوزنه بحروفه وحركاته وسكناته، بأن لا يزداد عليه حرف أو لفظ يدل على الأمر. فنحو: ينفق فعل مضارع لا يدل على الطلب، وإنما يدل على وقوع حدث في الزمن الحال أو الاستقبال وهو الإنفاق. لكن قوله: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ (الطلاق: ٧) ومثله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٢٩) ﴿لِيُنْفِقْ﴾ دل على الطلب. ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ دل على الطلب. لكن من أين فهم الطلب منهما؟ هل دلا على الطلب بمفهومهما الخاص أي بذاتهما وبصيغتهما دون ضمنية أخرى؟ الجواب: لا، وإنما فهم الطلب بواسطة اللام لام الأمر نقول: هذا الفعل دالٌّ على الطلب ولكن بواسطة اللام، فهل هو فعل أمر؟ نقول: لا، ليس فعل أمر، وإن دل على الطلب؛ لأن فعل الأمر إنما يدل على الطلب ويحكم عليه بكونه دالًّا

على الطلب إذا دل على الطلب بالصيغة بنفسه بدون واسطة، احترازاً مما دل على الطلب بواسطة كالفعل المضارع إذا دخل عليه لام الأمر. وقوله ياء الفاعلة أو نوني التوكيد يعني إحدى نوني التوكيد أن يكون قابلاً لها بمعنى أنه يقبل أن تدخل عليه ياء الفاعلة مثاله: ﴿فَكُلِّي وَأَشْرِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ (مريم: ٢٦) هذه ثلاثة أفعال، فكلي دل على الطلب، وهو طلب إيجاد الأكل بالصيغة، ثم قبل ياء الفاعلة، فهو فعل أمر. واشربي أيضاً هو فعل أمر لوجود العلامتين دلالتهم على الطلب بدون واسطة مع قبوله ياء الفاعلة. وقري أيضاً يقال فيها ما قيل في كلي واشربي. إذا دل على الطلب بالصيغة فهو فعل أمر مع قبوله ياء الفاعلة. وإذا دل على الطلب لا بصيغته فهو إما أن يكون فعلاً مضارعاً كقوله: ﴿لِيُنْفِقْ﴾ وإما أن يكون مصدرًا كقوله: ضرباً زيداً. فضرِباً هذا ليس بفعل أمر وإن دل على الطلب؛ لأنه ناب مناب الأمر أي اضرب زيداً. وخرج كذلك الحرف فقد يدل على الطلب ولا يكون قابلاً لياء الفاعلة ولا نوني التوكيد مثل كلاً بمعنى انته. وإذا قبل ياء الفاعلة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو: تقومين، هذه الياء ياء الفاعلة، والفعل قبل ياء الفاعلة ولم يكن فعل أمر؛ لعدم دلالتهم على الطلب.

ثم شرع في بيان علامة الجزء الثالث من أجزاء الكلام وهو الحرف. وإن كان عدُّ الحرف جزءاً من أجزاء الكلام من باب التسامح والتوسع. فقال:

وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ بِالْأَيِّ قَبْلًا لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَبَلٍ
 [وَالْحَرْفُ] أي الذي تقدم لنا ذكره عند قوله: اسم وفعل
 وحرف معنى. أي الحرف الذي جاء لمعنى، فـ(أل) للعهد
 الذكري، لأنه أعاد النكرة معرفة فهي عين الأولى. الحرف لغة: طرف
 الشيء كحرف الجبل، قيل: مشتق من التحرف. وأما اصطلاحاً:
 فهو كلمة دلت على معنى في غيرها. فالحرف ليس له معنى في ذاته،
 أي لا يدل على معنى في نفسه دون ضمنية كلمة أخرى. وليس
 المراد أنه مجرد عن المعنى مطلقاً، وإلا لصار مهماً كديز لا معنى
 له، لأنه لم تضعه العرب. فمثلاً الحرف (في) وضعته العرب، فكيف
 يقال: لا معنى له وقد وضعته العرب! هل تضع العرب حرفاً
 وليس له معنى؟ الجواب: لا، بل وضعته وله معنى يدل عليه، وهو
 الظرفية، لكن متى يظهر؟ إذا ضم إليه كلمة أخرى. ولذلك حروف
 الجر سميت بذلك لأنها تجر معانٍ الأفعال إلى الأسماء إذا فيها معنى
 الجر والبسط والتعدي لأن حروف الجر فيها معنى التعدي، لذلك
 عندهم التعدي قسماً: تعدي عامة، وتعدي خاصة. فأما التعدي
 العامة فكل حرف من حروف الجر هو معدٌّ. وأما التعدي الخاصة
 فهي التي تتعلق بحرف الباء نحو: ذهبت بزيد. والحرف كلمة: هذا
 جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وأخرج الاسم والفعل
 بقوله: دلت على معنى في غيرها يعني لا في ذاتها لا في نفسها، والمراد
 أنها دلت على معنى لكن ينكشف هذا المعنى إذا ضم الحرف إلى
 غيره، وأما استقلالاً فلا. وإلا لا معنى أن يقال: الحرف (في)

للظرفية، والباء للتعدية... إلخ هذه كلها معانٍ للحروف، تظهر وتنكشف إذا ضمت هذه الكلمة إلى غيرها. وبعضهم يزيد قيذا في الحد، فيقول: كلمة دلت على معنى في غيرها فقط. قوله: (فقط) للاحتراز، لأن الفعل يدل على معنى في غيره. فإذا قيل: قام زيد فالفعل - قام - دل على ثبوت القيام لزيد، إذا (قام) دل على معنى في غيره فيصدق عليه الحد. لأن القيام بل كل الأفعال الماضي والمضارع والأمر هي في المعنى صفات، فحينئذ تستلزم موصوفاً، لأنها عرض لا تقوم بنفسها، فلا يمكن أن يوجد قيام هكذا لا في محل، لا في زيد ولا في عمرو، فإذا قيل: قام زيد ف(زيد) موصوف بما دل عليه لفظ (قام). وهو ثبوت القيام، لكنه مقيد في الزمن الماضي. فقد دل الفعل على معنى في غيره، فحينئذ يصدق عليه أنه كلمة دلت على معنى في غيرها، وهذا هو حد الحرف. كذلك نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ (الطلاق: ٢) (من) اسم، دلت على معنى في نفسها، ودلت على معنى في غيرها، وهو التعليق ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ جعل المخرج مرتباً على حصول التقوى؛ فقد دلت على ترتب الجواب على الشرط؟ فحينئذ يصدق عليها أنها كلمة دلت على معنى في غيرها، وهذا هو حد الحرف. فإذا قلنا: في حد الحرف فقط أخرجنا الفعل وأسماء الشرط، لأن الحرف دل على معنى في غيره فقط دون دلالة على معنى في نفسه. وأما الفعل ومن الشرطية ونحوها؛ فقد دلت على معنى في غيرها، وهو القدر المشترك مع الحرف؛ إلا أنها قد دلت على معنى في نفسها. فدلالة الفعل ومن

الشرطية ونحوها على معنى في نفسها صيرها أفعالا وأسماء، ومع ذلك فقد دلت على معنى في غيرها أيضا. وهذا لا ينقلها عن أصلها من الفعلية والاسمية. إذا شارك الفعل وأسماء الشرط الحرف في كونه دل على معنى في غيره، لكن نقيض الحرف بأنه كلمة دلت على معنى في غيرها فقط. أما إذا دلت على معنى في نفسها ومع ذلك فقد زادت على هذا المعنى ودلت على معنى في غيرها فليست بحرف بل هي اسم أو فعل. [وَالْحَرْفُ] عرفنا حقيقته [يُعْرَفُ] ويميز عن قسيمه الفعل والاسم [بِأَلَّا يَقْبَلَا لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا] أي دليلاً لاسم ولا فعل. والدليل هنا العلامة، ودليل فاعل بمعنى فاعل، مأخوذ من الدلالة وهي الإرشاد، والمراد به علامة الاسم وعلامة الفعل، إذا يميز الحرف عن قسيمه بأن لا يقبل علامة لاسم ولا علامة لفعل. [بِأَلَّا يَقْبَلَا] دليلاً لاسم ولا لفعل فحينئذ نقول: دليلاً نكرة في سياق النفي فيعم. فنقول: علامة الحرف أن لا يقبل أي علامة لاسم، ولا يقبل أي علامة لفعل. فعلامة الحرف عدم قبول علامة الاسم ولا علامة الفعل. قال في الملحة:

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ
والحرف ما ليست له علامة: أي ليست له علامة وجودية، وليس المراد نفي العلامة مطلقاً لا وجودية ولا عدمية نقول: ليس هذا المراد بل المراد ليست له علامة وجودية، وإنما علامته عدمية، وهي عدم قبول علامة الأسماء، وعدم قبول علامة الأفعال. قال الفاكهي في كشف النقاب: فإذا مرت بك كلمة ولا

تدري هل هي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامة الأسماء، فإن لم تقبل فاعرض عليها علامة الأفعال، فإن لم تقبل فاحكم عليها بأنها حرف؛ لأن هذا شأن الحرف، وهو عدم قبول علامة الاسم ولا علامة الفعل. فحينئذ يرد الإشكال وهو: أن عدم جعل علامة لوجود الحرف، فكيف يكون عدم دليلاً على الوجود، والحرف موجود؟ قالوا: عدم نوعان: عدم مطلق، وعدم مقيد. وهنا الذي جعل علامة على الحرفية - وهو موجود - عدم المقيد، فلم يُقل: الحرف هو ما لا يقبل شيئاً. لا بل ما لا يقبل علامة الاسم ولا علامة الفعل. فالعدم هنا مقيد، وإذا كان عدم مقيداً صح جعله علامة على الوجود.

[كَبَلَى] أي مثل بلى، وبلى حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب. يستعمل بعد النفي فيجعله إثباتاً كقوله: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيَ عَنْكَ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ (التغابن: ٧) والفرق بين بلى ونعم: أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي، أما نعم فتأتي بعد النفي، وبعد الإثبات. فإذا قيل: أما نجح زيد؟ فتصديقه نعم أي لم ينجح. وتكذيبه بلى أي نجح.

والحرف على ثلاثة أقسام: حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، نحو: هل وبلى، تقول: هل زيد قائم. هل قام زيد. وحرف مختص، وهذا نوعان: مختص بالأسماء، ومختص بالأفعال. فالمختص بالأسماء مثل: (أل) المعرفة، والتنوين، وحروف الجر. والمختص بالأفعال مثل: السين، وسوف، وتاء التأنيث الساكنة. هذه ثلاثة أقسام ثم كل

منها إما عاملٌ أو ليس بعامل، فهي ستة أنواع حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة. الأول: مشترك بين الأسماء والأفعال ولا يعمل، كهل وبِل. والثاني: مشترك بين الأسماء والأفعال ويعمل كـ(ما) النافية، نحو: ما قام زيد، ما زيدٌ قائماً. قال في الملحة:

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةُ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبُهُ
إِذَا تَعْمَلُ وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ وَمِنْهُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١).
الثالث: مختص بالأسماء ويعمل. مثل إنَّ زيدًا قائمٌ فـ(إن) خاصة بالدخول على الأسماء وعملت النصب. الرابع: مختص بالأسماء ولا يعمل. مثل (أل) المعرفة. قالوا: لا يعمل لتنزيله منزلة الجزء من الكلمة، وجزء الشيء لا يعمل فيه، فـ(الرجل) مؤلف من كلمتين، (أل) حرف معنى وهي كلمة، و(رجل) كلمة. إذا كلمتان، ما الدليل على أن (أل) لا تعمل؟ قالوا: لكونها نزلت منزلة الجزء من الكلمة، فصارت (أل) مثل الراء أو الجيم أو اللام من رجل، والدليل على هذا قالوا: تخطي العامل إلى ما بعدها. إذا قلت مررت بالرجل. الباء: حرف جر. وهل دخلت على (أل) أو على الرجل؟ لو جعلت (أل) مستقلة ولم تنزل منزلة الجزء من الكلمة؛ لدخل الحرف على الحرف، وهذا ممتنع. ولكن لما دخل حرف الجر على (أل) مع مدخولها، تخطى العامل (أل) يعني تجاوزها فأثر في رجل. ولذلك نقول: الرجل: اسم مجرور بالباء. و(أل) هذه كأنها غير موجودة. فلتنزيل (أل) من (الرجل) منزلة الجزء منه قالوا: تخطاها العامل فلم يؤثر فيها لأنها تعتبر كحرف من حروف كلمة رجل؛ لذلك

لا تعمل. الخامس: مختص بالأفعال لا يعمل، مثل: السين، وسوف،
 أيضًا لتنزيلها منزلة الجزء من الكلمة، لأن ارتباط السين وسوف
 بالمعنى متعلق بالفعل المضارع. فحيث لو قيل: سوف يصلي زيد.
 سوف دلت على تأخير زمن الفعل من الحال إلى المستقبل البعيد.
 إذا لها أثر في المعنى فنزلت منزلة الجزء من الفعل. السادس:
 مختص بالأفعال ويعمل مثل أدوات الجزم، والنواصب نحو: ﴿لَمْ
 يَكِدْ﴾ (الإخلاص: ٣).

بَابُ الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا فَذَا الْحَدَّ اغْتَنِمِ
 وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِاضْطِرَابِ عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِلْإِعْرَابِ
 أَفْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ تُؤْمُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ خَفْضٌ جَزْمٌ
 فَالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَا
 فَالِإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ فَاعِلًا
 قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: [بَابُ الْإِعْرَابِ] أَي هَذَا بَابُ بَيَانِ حَقِيقَةِ
 الْإِعْرَابِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ عِنْدَ النُّحَاةِ. فَأَلِ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِي، لِأَنَّ
 الْإِعْرَابَ لَهُ مَعْنَى لُغَوِيَّةٌ، وَمَعْنَى اصْطِلَاحِيَّةٌ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَعْنَى
 الْاصْطِلَاحِيَّةُ؛ لَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ. [بَابُ الْإِعْرَابِ] كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا
 أَنَّهَا تَرْجُمَةُ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَلِذَلِكَ نَقُولُ:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُسْتَفَعُ
 فَمَا قِيلَ هُنَاكَ يَقَالُ هُنَا، فَلَا عَوْدَ وَلَا إِعَادَةَ. وَثْنِي بِبَابِ الْإِعْرَابِ
 بَعْدَ أَنْ ذَكَرْتُ لَكَ بَابَ الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ بَابُ الْإِعْرَابِ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ،
 لِأَنَّ مَوْضُوعَ فَنِ النَّحْوِ الْكَلِمَاتُ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ،
 فَحَيْثُئِذٍ الْأَوَّلَى أَنْ يَقْدَمَ الْإِعْرَابُ عَلَى الْكَلِمَةِ وَالْكَلامِ. وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ
 الْكَلَامَ أَوَّلًا ثُمَّ ذَكَرْتُ الْإِعْرَابَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحَلٌّ لِلْإِعْرَابِ، وَالْإِعْرَابُ
 حَالٌ. وَمَعْرِفَةُ الْمَحَلِّ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَالِ. أَوْ يَقَالُ: الْإِعْرَابُ

كالصفة، والكلام كالموصوف. والعلم بالموصوف مقدم على العلم بالصفة.

[بَابُ الإِعْرَابِ] الإعراب - بكسر الهمزة - لا الأعراب - بفتحها - لأنه اسم سكان البادية. والإعراب مصدر أعرب الثلاثي المزيد بالهمز في أوله من باب الإفعال يقال: أعرب يعرب إعراباً. والإعراب يأتي في اللغة على معاني منها التحسين والبيان والتغيير. فالتحسين كقولك: هذه جارية عروبة أي حسناء. أو أعربت الجارية أي حسنت. والبيان والإظهار كقولك: أعرب زيدٌ عما في نفسه. إذا أبانه وأظهره، ومنه الشب تعرب عما في نفسها أي تبين وتظهر. والتغيير كقولك: أعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد. وأما في الاصطلاح فقد اختلفت كلمة النحاة في الإعراب، هل هو لفظي أو معنوي؟ هل الإعراب شيء يلفظ وينطق به أو أمر معنوي وله دليل لفظي يدل عليه؟ نقول: فيه خلاف، مذهب البصريين أنه لفظي، ومذهب الكوفيين أنه معنوي. وأدلة كل من الفريقين مع جواب كل منهما مبسوبة في شرح الملحة من أرادها فليرجع إليها. ولكن نقول هنا الأرجح هو مذهب البصريين أن الإعراب لفظي وليس بمعنوي. والناظم هنا قد تبع الأصل ابن أجروم وهو كوفي، لذلك اختار أن الإعراب معنوي وتعريفه ينطبق على القول بأن الإعراب معنوي. والفرق بين القولين: أنه إذا قيل: الإعراب لفظي - وهو مذهب البصريين - مرادهم بهذا = أن الضمة والفتحة والكسرة والسكون هي عين الإعراب، هي نفسه، فإذا قلت: جاء

زيدٌ. فالضمة هي الإعراب، وإعرابه: جاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في آخره. إذاً حكمنا أن الضمة هي الإعراب لأنه لفظيٌّ ينطق به. وإذا قيل: الإعراب معنوي - وهو مذهب الكوفيين - مرادهم بهذا = الانتقال من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر، فتكون الحركات علامة الإعراب لا نفس الإعراب. فإذا قلت: جاء زيدٌ. فزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. وليست الضمة هي الإعراب، وإنما هو تغيير الكلمة من كونها موقوفة قبل دخول العامل، ثم صارت مطلوبة لعامل يقتضي الرفع، وهذه الضمة دليل على هذا التغيير والانتقال. لأن الكلمة تكون موقوفة أولاً يعني قبل جعلها في ضمن الجملة، ف(زيد) وحدها فيها ثلاثة أقوال: قيل: لا معربة ولا مبنية وهذا هو الأرجح. وقيل: مبنية. وقيل: معربة حكماً، بمعنى أنها إذا دخل عليها عامل صارت معربة. والأصح القول الأول؛ لأن الإعراب والبناء وصف للكلمة بعد التركيب. أما قبل التركيب فلا توصف لا بإعراب ولا بناء. فإذا قلت (جاء زيد) نقلت الكلمة من الوقف بدون إعراب ولا بناء إلى كونها مطلوبة لعامل يقتضي الرفع وهو جاء فحينئذٍ حصل التغيير والنقل من كونها لا معربة ولا مبنية إلى كونها مرفوعة، وهذا التغيير والانتقال هو الإعراب عند الكوفيين، والذي دلنا على هذا التغيير هو الضمة، فحينئذٍ الضمة ليست هي الإعراب كما يقول البصريون وإنما هي دليل على الإعراب. وكذلك إذا ركبت (زيد) مع عامل يقتضي النصب حصل التغيير والانتقال من عامل

يقتضي الرفع إلى عامل يقتضي النصب. فتقول: رأيت زيدًا. ف(زيدًا) بالنصب، إذا حصل الانتقال والتغير، وهذا هو الإعراب عند الكوفيين، ودليله الفتحة. وكذلك يقال في الجر. إذا النتيجة بعد هذا الخلاف هو في كيفية الإعراب فقط. فإذا كنت بصريًا فتقول: مرفوع مثلاً ورفعه ضمة، ولا تأت بلفظ علامة. وإذا كنت كوفيًا تقول: مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فالذي دللنا على أنه مرفوع هو الضمة. وقل كذلك في النصب والجر. هذا ومع كون البصريين يرجحون أنه لفظي؛ إلا أنهم في الإعراب يكاد يطبقون على قولهم علامة رفعه كذا. قالوا: هذا من باب التوسع والتسامح.

الإِعْرَابُ تَغْيِيرٌ أَوْ آخِرُ الْكَلِمِ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا فَذَا الْحَدَّ اغْتَنِمِ
وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِإِضْطِرَابِ عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِلإِعْرَابِ
هذا هو حد الإعراب على مذهب الكوفيين على أنه معنوي.
قال: [الإِعْرَابُ] أَلٌ لِلْعَهْدِ الذَّكْرِيِّ؛ لِأَنَّهُ أَعَادَ الْمَعْرِفَةَ مَعْرِفَةً، فَهِيَ
عَيْنُ الْأَوَّلِ، وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنَّ يَأْتِي بِالضَّمِيرِ هُوَ لَكِنَّهُ عَدَلَ إِلَى
الاسْمِ الظَّاهِرِ لِلإِيضَاحِ. [تَغْيِيرٌ] هَذَا مُصَدَّرٌ، وَهُوَ فِعْلُ الْفَاعِلِ،
وَلَيْسَ هُوَ الإِعْرَابُ، وَجَوَابُهُ أَنَّ يُقَالُ: هَذَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ
وإِرَادَةُ أَثَرِهِ الْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ التَّغْيِيرُ، وَالْمُرَادُ بِالتَّغْيِيرِ: صَيْرُورَةُ
أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ - كَوْنِكَ تُصَيِّرُ آخِرَ الْكَلِمَةِ الَّذِي
هُوَ مَحَلُّ الإِعْرَابِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ - مِنْ رَفَعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ
أَوْ جَزْمٍ. لِأَنَّ أَقْسَامَ الإِعْرَابِ مَنْحَصِرَةٌ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ. [تَغْيِيرٌ أَوْ آخِرُ
الْكَلِمِ] لَمَّا كَانَ التَّغْيِيرُ يَلْحَقُ الْأَوَائِلَ، كَفُلَيْسَ تَصْغِيرِ فَلَسٍ. وَقَدْ

يلحق الأواسط كفليس بفتح اللام تصغير فليس بإسكان اللام. ولما كان الإعراب محله الحرف الأخير قيد التغيير هنا بمحل الإعراب أي الذي يظهر عليه الإعراب. فأخرج تغيير الأوائل، وتغيير الأواسط. إذاً تغيير أواخر الكلم الإضافة هنا للتقييد احترازاً عن تغيير الأوائل و الأواسط، وهذا التغيير ليس بإعراب باتفاق. إنما محل التغيير الذي يعد إعراباً هو الآخر، لذلك قال: [تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ] [أَوَاخِرِ] جمع آخر، وأقل الجمع ثلاث، فحيثُ لا يصدق الإعراب إلا إذا تغير ثلاثة أواخر، وليس هذا بمراد. وجوابه: أن هذه الإضافة جنسية، والإضافة الجنسية تُبطل معنى الجمعية، فيصدق الجمع بالواحد. والآخر نوعان: حقيقي وحكمي. فالحقيقي: هو الذي لا حذف بعده، كدال زيد. تقول: جاء زيد (زيد) هذا فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. إذاً محل الإعراب هو الدال، وهي آخر الكلمة، إذاً هذا الآخر آخر حقيقي لأنه ليس بعدها حرف محذوف. والحكمي: هو ما حذف الحرف الذي بعده وصار نسياً منسياً، كيد ودم. تقول: هذه يدٌ. ف(يد) خبر مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. هل هذه الدال آخر الكلمة؟ الجواب: لا، ليست آخر الكلمة بل هي عين الكلمة، لأن أصلها يَدِيٌّ على وَزْنِ فَعْلٍ، ف(يَدِيٌّ) بإسكان الدال مع الياء المحذوفة التي هي لام الكلمة، لأنه لما قيل: (يد) علمنا أن هذه الدال ليست آخر الكلمة، لماذا؟ لأن أصل وضع الاسم يكون على ثلاثة أحرف، وهذا باتفاق الصرفيين، وكذلك الفعل، وأصل وضع الحرف يكون على

حرف أو حرفين. فحينئذ لو جاء الاسم - وهو معرب - على أقل من ثلاثة أحرف لابد من حذف محذوف من الكلمة. فحينئذ نقول: يدي هو الأصل، فحذفت الياء التي هي لام الكلمة، وهذا الحذف يسمى عند الصرفيين حذفاً اعتباطياً. لأن الحذف نوعان: حذف قياسي، وحذف اعتباطي. والحذف القياسي هو الذي يكون لعلّة تصريفية. والحذف الاعتباطي هو الذي يكون لغير علة تصريفية، يعني هكذا سمع من لغة العرب لم يذكر هذا الحرف أصلاً. فحينئذ حذفت الياء اعتباطاً فصارت نسيّاً منسياً، وإذا صارت نسيّاً منسياً وهذه الكلمة معربة فحينئذ لابد من إعراب، والإعراب يظهر على آخر الكلمة، وهو الياء المحذوفة. قالوا: إذا نزل ما قبل الآخر منزلة الآخر، فنعامل العين التي هي الدال معاملة الحرف الآخر وهو الياء المحذوفة، فنقول: هذا آخر الكلمة، لكنه ليس بحقيقي بل هو حكمي، فصار محلاً للإعراب. ومثلها (دم) أصلها دَمُوْ أو دَمِيْ على الخلاف هل المحذوف واوٌ أو ياء ؟. فـ(دم) الميم هنا عين الكلمة وليست بآخر الكلمة، ولكن لما حذف الحرف الذي هو محل لإظهار الإعراب - الواو أو الياء - حينئذ لابد من حرف يقوم مقامه وإلا لسقط الإعراب بجملته، فنزل ما قبل الآخر منزلة الآخر. [تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ] الكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة. أقله ثلاثة وحينئذ لابد من ثلاث كلمات حتى تتغير فيصدق الإعراب. وجوابه: أن (أل) الجنسية تبطل معنى الجمعية، فحينئذ يصدق بالكلمة الواحدة. قلنا: الكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة،

والكلمة اسم وفعل وحرف. فإذا قلنا: [تَغْيِيرٌ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ] واحده كلمة، دخلت الكلمة بأنواعها الثلاثة. وهل الحرف معرب حتى ندخله في باب الإعراب؟ الجواب: لا، وهل الفعل كله معرب حتى ندخله في باب الإعراب؟ الجواب: لا، وهل الأسماء كلها معربة حتى ندخلها في باب الإعراب؟ الجواب: لا. إذاً لابد من التقييد، فنقول: المراد بالكلم هنا نوعان: الاسم المتمكن، والفعل المضارع الخالي من نون الإناء ومن نوني التوكيد. هذا هو المراد بآخر الكلمة هنا، لأن الذي يدخله الإعراب من الأسماء هو الاسم المتمكن. والذي يدخله من الأفعال هو الفعل المضارع بشرط خلوه من نون الإناء ونوني التوكيد. أما بعض الاسم الذي هو غير متمكن فهذا مبني. فخرج الاسم المبني فلا يكون معرباً؛ لأن البناء والإعراب ضدان فلا يجتمعان في محل واحد، من جهة واحدة. وخرج الفعل الماضي لأنه مبني باتفاق، وخرج فعل الأمر وهو مبني على الأرجح. وخرج الحرف لأن الحروف كلها مبنية. إذاً سقط قسم برأسه من الإعراب وهو الحرف. وبعض الاسم، وبعض الفعل. النوع الأول: الاسم المتمكن. وما المراد بالاسم المتمكن؟ نقول: الاسم نوعان: معرب، ومبني. والاسم المعرب يسمى متمكناً، وهو الذي تمكن في باب الإعراب، وبقي على أصله؛ لأن الأصل في الأسماء أنها معربة، والبناء فرع فيها، فحيثئذ إذا جاء الاسم معرباً لا يسأل لم أعرب؟ لأن ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته. أما إذا جاء الاسم مبنياً فلا بد من سؤال لم بني الاسم؟ فحيثئذ يبحث عن

علل بناء الاسم. فنقول: الاسم المتمكن هو الذي تمكن في باب الإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، فالاسم الذي لم يشبه الحرف هو الاسم المتمكن. وهو نوعان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن. فالمتمكن الأمكن: هو الذي يدخله تنوين التمكين، الدال على أن الاسم قد تمكن في باب الإعراب والاسمية؛ بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، وهو المصروف. والمتمكن غير أمكن هو المنوع من الصرف وسيأتينا بحثه. وهذان القسمان معربان. ويقابل هذا النوع الاسم غير المتمكن وهو المبني. هذا الاسم المتمكن جملةً، وعند التفصيل هو ثمانية أنواع: الأول: الاسم المفرد المنصرف كزيد. الثاني: الاسم المفرد غير المنصرف كأحمد. الثالث: جمع التكسير المنصرف كرجال. الرابع: جمع التكسير غير المنصرف كمساجد ومصابيح. الخامس: الأسماء الستة. السادس: المثني. السابع: جمع المؤنث السالم. الثامن: جمع المذكر السالم. هذه ثمانية كلها داخلة تحت قولك: الاسم المتمكن، إذا قوله [تَغْيِيرُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ] دخلت فيه هذه الأنواع الثمانية. هي التي يدخلها الإعراب، فأخرج غير المتمكن قولاً واحداً لأنه مبني، والبناء ضد الإعراب فلا يجتمعان من جهة واحدة. النوع الثاني: الفعل المضارع الخالي من نون الإناء ونوني التوكيد. وهذا ثلاثة أنواع: الأول: صحيح الآخر كيضرب. الثاني: معتل الآخر، وهو ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة الثلاثة. قال الحريري في الملحة:

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الِاعْتِلَالِ الْمُكَتَبَةِ
إِذَا مَعْتَلِ الْآخِرَ مَا كَانَتْ لَامَهُ وَآوًا كِيدَعُو، أَوْ أَلْفًا كِيخْشَى، أَوْ
يَاءً كِيْقْضَى.

النوع الثالث: الأمثلة الخمسة - وسيأتي بحثها - أما إذا اتصلت
به نون الإناث فحينئذ يكون مبنيًا، نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٨) فيتربصن: فعل مضارع مبني على
السكون فليس معربًا لاتصال نون الإناث به فردته إلى أصله، وهو
البناء. كذلك إذا اتصلت به نون التوكيد نحو ﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّهُ﴾
(الهمزة: ٤) لينبدن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون
التوكيد. حينئذ في هاتين الحالتين الفعل المضارع مبني، وليس
معربًا. نخلص من هذا أن الفعل المضارع له حالتان: حالة
إعراب، وحالة بناء. والذي يدخل معنا هنا الفعل المضارع الذي هو
معرب سواء كان صحيح الآخر، أو معتل الآخر، أو كان من الأمثلة
الخمسة. فالاسم المتمكن ثمانية أنواع، والفعل المضارع المعرب ثلاثة
أنواع، وجميعها أحد عشر نوعًا، هي التي تكون معربة وما عداها
فلا. قال: [تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا] بين لك نوعي الإعراب، فقد يكون
مقدرًا، وقد يكون ملفوظًا به. إذا الإعراب قسمان: تقديري،
ولفظي. [تَقْدِيرًا] بالنصب، وفيه خمسة أوجه من الإعراب،
والأحسن أن يكون حالاً أو تمييزاً. وإذا كان حالاً فلا بد من تأويله
بمشتق، لأن الحال لا يقع مصدرًا، وإذا سمع وجب تأويله

بالمشتق، فنقول: تغيير أو آخر الكلم حالة كونه أي ذلك التغيير مقدرًا - اسم مفعول - وحالة كونه أي ذلك التغيير ملفوظًا به. [تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا] أو للتنويع والتقسيم وليست للشك ولا للتردد؛ لأن أو التي للشك لا يجوز إدخالها في الحدود. قال في السلم:

وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَأَذِرْ مَا رَوَوْا
والإعراب التقديري: هو ما يمنع من التلفظ به مانعٌ من تعذر أو استثقال أو مناسبة. فلا يمكن أن يلفظ بالضمّة، ولا يمكن أن يلفظ بالفتحة، ولا يمكن أن يلفظ بالكسرة. فتكون حيثُ هذه الحركات مقدرة. وموضع الإعراب التقديري عديدة، ذكرناها كلها في شرح الملحة فمن أرادها فليرجع إليها، ونذكر هنا المشهور منها وهي أربعة: الأول: الاسم المقصور. والمقصور اسم مفعول من القصر وهو الحبس. ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (الرحمن: ٧٢) أي محبوسات في الخيام. وسمي المقصور مقصورًا لحبسه عن الحركات كلها. والمقصور: كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة. قوله: (كل اسم) خرج الفعل كيخشى فهذا آخره ألف لازمة قبلها فتحة، لكن لا يسمى مقصورًا في الاصطلاح، وإن حبس عن الحركات، لأن المقصور خاص في الاصطلاح بالاسم، وغير الاسم لا يسمى مقصورًا في الاصطلاح. وخرج الحرف كـ (إلى) فهذا آخره ألف قبلها فتحة، ولا يسمى مقصورًا في الاصطلاح؛ لأنه حرف والمقصور خاص في الاصطلاح بالاسم. (معرب) خرج المبني فلا يكون المقصور مبنيًا كـ (ذا) اسم إشارة

وهو اسم آخره ألف لازمة قبلها فتحة. لأنه مبني والمقصور
معرب. (آخره ألف لازمة) أخرج ما كانت ألفه غير لازمة،
مثل: الزيدان - رفعًا - آخره ألف قبلها فتحة، لكنها ليست بلازمة ،
لأنك تقول: جاء الزيدان، فآخره ألف - وأما النون فليست من
الكلمة بل هي عوض عن التنوين - وهي ساكنة، وقبلها فتحة. لكنه
ليس بمقصور مع كونه اسمًا معربًا وآخره ألف وقبلها فتحة، لأن
الألف ليست بلازمة بل تنفك عنه، ولذلك تقول: رأيت الزيدين،
ومررت بالزيدين. إذا انقلبت الألف فصارت ياءً، فليست
بلازمة. والمقصور مثل: الفتى، والعصا، والرحى. فحينئذ نقول: كل
الحركات تقدر فيه. فتقول: جاء الفتى (الفتى) فاعل مرفوع ورفعه
ضمة مقدرة على آخره. لماذا قُدِّرَت الحركة ؟ لأنه مقصور. وما
الذي منع من ظهورها؟ التعذر. والتعذر هنا أصلي لا عرضي،
وضابط التعذر: هو ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره. فلو حاول أن
يأتي بالفتحة مثلاً على الألف لم يستطع ذلك ؛ لأنها ملساء لا تقبل
الحركة لذاتها. إذا التعذر الأصلي هنا لكون الحرف ليس قابلاً لذاته
الحركة. وإعرابه نقول: جاء الفتى. جاء فعل ماضٍ. والفتى فاعل
مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الألف الملفوظ بها منع من ظهورها
التعذر. ولو قلت: جاء فتى فتى: فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة
على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. كذلك رأيت
الفتى ومررت بالفتى. والحاصل: أن الاسم المقصور يكون إعرابه
مقدراً، وتقدر عليه جميع الحركات الضمة والفتحة والكسرة.

النوع الثاني: الاسم المنقوص. مأخوذ من النقص، وسمي منقوصًا لكونه نُقص منه بعض الحركات لا كل الحركات، أو لكونه تحذف لامه عند التقاء الساكنين وذلك إذا نُونَ. والمنقوص: هو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، كالقاضي. قوله: (كل اسم) خرج به الفعل، فالمنقوص لا يكون وصفًا للفعل، فنحو: يقضي آخره ياء لازمة وهي ساكنة وقبلها كسرة لكن لا يسمى منقوصًا في الاصطلاح، لأنه فعل والمنقوص خاص في الاصطلاح بالاسم. وخرج الحرف، فالمنقوص لا يكون وصفًا للحرف، فنحو: في حرف آخره ياء لازمة قبلها كسرة، لكن لا يسمى منقوصًا في الاصطلاح؛ لأنه حرف والمنقوص خاص في الاصطلاح بالاسم. (معرب) أخرج المبني، فنحو: الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، لكن لا يسمى منقوصًا لأنه مبني، والمنقوص خاص بالمعرب. (آخره ياء لازمة) أخرج جمع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب، فالزيدين آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لكن هذه الياء ليست بلازمة، وإنما تنفك عنه إلى الواو في حالة الرفع إذا قيل: جاء الزيدون. وحكم المنقوص أنه تقدر عليه الضمة والكسرة وتظهر الفتحة، ولذلك سمي منقوصًا لأنه نقص بعض الحركات. تقول: جاء القاضي، فالقاضي فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، لكونه منقوصًا. وعلة عدم إظهار الحركة هي الثقل وليس التعذر، وضابط الثقل: هو ما لو تكلف المتكلم لأتى به. وإنما أسقط للثقل وطلباً للخفة، نحو: جاء القاضي فيمكن أن تنطق بالضمة، ولكن لثقلها

على اللسان أسقطت طلبًا للخفة، فحينئذ يكون الرفع مقدراً على الياء الملفوظ بها. وإذا قلت: جاء قاضي حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، فحينئذ تقول: قاضي فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل.

النوع الثالث: المضاف إلى ياء المتكلم، تقدر عليه جميع الحركات، وهو كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم. وياء المتكلم يلزم أن يكون ما قبلها مكسوراً، لا يكون مفتوحاً ولا مضموماً. فحينئذ إذا أضيف اسم معرب إلى هذه الياء اقتضى أن يكون آخر الكلمة - وهو المضاف - على حالة واحدة وهي الكسر. فتقول: غلامي أضفته إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم تستلزم أن يكون ما قبلها مكسوراً، فحينئذ يلزم الكسر في جميع المواضع - رفعا ونصبا وجرا - فتقول: جاء غلامي - بكسر الميم - آخر غلامي هو الميم، وهو محل إظهار الضمة، ولكنها لا تظهر لا شتغال المحل بحركة المناسبة. والمراد بالمناسبة هنا: كون اللفظ أضيف إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسوراً. ف(غلامي) فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وبعضهم يقول: التَعذر العرضي. وأما في نحو: الفتى، فالتعذر أصلي لأن ذات الحرف لا يقبل الحركة. وهنا تعذرٌ عرضي لأن ذات الحرف وهو الميم تقبل الحركة لو لم تضاف لكن لما أضيفت لزم الكسر، فحينئذ عدم قبولها الحركة لا لذاتها

وإنما لأمر خارج عنها. ولذلك لو حذفت الياء لقليل جاء غلامٌ ورأيت غلامًا ومررت بغلامٍ. فهذا تعذر عرضي لا أصلي، فالتعذر نوعان: أصلي وهو في المقصور. وعرضي وهو في المضاف إلى ياء المتكلم. مثاله: جاء غلامي. فغلامي فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. ورأيت غلامي. فغلامي مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. ومررت بغلامي. فغلامي مجرورٌ وجره كسرة، هل هي هذه الظاهرة أو مقدرة؟ فيه خلاف بين النحاة، والأصح أنها مقدرة، وأن هذه الكسرة كسرة المناسبة وليست كسرة عامل الجر. وبعضهم يقول: بغلامي الباء حرف جر. وغلامي اسم مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة على آخره. ولكنه مرجوح لأن التركيب الإضافي سابقٌ على تسليط العامل عليه، فركب أولاً تركيباً إضافياً فقليل: غلامي ثم قال: مررت بغلامي.

النوع الرابع: الفعل المضارع المعتل الآخر، نحو: يخشى، ويدعو، ويرمي، فنحو: يخشى تقدر عليه الضمة والفتحة، ويكون مجزوماً بحذف الألف وهو ظاهر. ونحو: يدعو تقدر عليه الضمة، وتظهر عليه الفتحة، نحو: قوله تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ﴾ (الكهف: ١٤) فندعو: فعل مضارع منصوبٌ بلن ونصبه فتحة ظاهرة على آخره. وجزمه بحذف الواو. ومثله نحو: يرمي تقدر عليه الضمة وتظهر عليه الفتحة لخفتها على الياء، وجزمه

يكون بحذف الياء. هذا هو المشهور أن الإعراب التقديري في أربعة مواضع ونزيد خامساً: وهو الوقف، لأن العرب لا تقف إلا على ساكن. فإذا قلت: جاء زيد، ومررت بزيد. تقف على ساكن ويقدر عليه الإعراب. فإذا أعربت تقول: جاء زيد، فزيد فاعل مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. ومررت بزيد. الباء حرف جر، وزيد اسم مجرور بالباء وجره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. وما عدا هذه المواضع - في الجملة - يكون الإعراب لفظياً لذا قال [أو لفظاً] وهو ما لا يمنع من النطق به مانع. [فَذَا الْحَدَّ اغْتَنِمَ] أي عُدَّة غنيمة، يقال: غَنِمَ بالكسر غُنْمًا بالضم، وبالفتح، وبالتحريك، وغُنْمَانًا بالضم الفوز بالشيء بلا مشقة. [فَذَا الْحَدَّ اغْتَنِمَ] [ذَا] مفعول مقدم على عامله، والحد بدل أو عطف بيان أو نعت، ولذلك نصب. [اغْتَنِمَ] فعل أمر، ذا الحد أي عُدَّة غنيمة.

وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِاضْطِرَابِ عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِلإِعْرَابِ [وَذَلِكَ] المشار إليه الجنس المأخوذ في حد الإعراب - وهو التغير -، ولذلك فسر به بقوله: [التَّغْيِيرُ] لأنه لو قال [وَذَلِكَ] وسكت لوقع إيهام، لأن المشار إليه يحتمل أنه التغير، ويحتمل أنه الأواخر، ويحتمل أنه الكلم، أو التقدير، أو اللفظ. فلما أبهم فسر به بما بعده فقال: [وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ] ثم بيَّن علة هذا التغير فقال: [لِاضْطِرَابِ] في الأصل قال: لاختلاف. وهو المراد به هنا،

واللام للتعليل أي لأجل [اضْطَرَابٍ] قال في القاموس: اضطرب تحرك وماج كتضَرَّبَ. يعني أن اختلاف العوامل علة لتغيير أحوال أواخر الكلم، عرفنا أن التغيير محله أواخر الكلم. لكن هل كل تغير في الآخر يكون إعراباً؟ الجواب: لا، وإنما يكون هذا التغيير من الوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر بسبب العوامل. فإذا ركب الاسم المعرب مع عامل يقتضي الرفع رُفِعَ. وإذا ركب مع عامل يقتضي النصب نُصِبَ. وإذا ركب مع عامل يقتضي الجر جُرَّ. أما لو قال قائل: جلست حيث جلس زيد، وجلست حيث جلس زيد، وجلست حيث جلس زيد. فحيث هذه معربة أو مبنية؟ نقول: مبنية باتفاق. وهنا قد حصل التغيير في آخر الكلمة، لكن هذا التغيير، ما سببه؟ هل هو لاختلاف العوامل الداخلة عليها التي تقتضي رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو اختلاف لغات؟ لا شك أن الجواب هو الثاني أنه اختلاف لغات. إذا ليس كل تغيير واختلاف لأواخر الكلم يكون إعراباً بل لابد أن يكون سبب هذا الاختلاف هو دخول العامل لذلك قال: [وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ] ليس مطلقاً، وإنما هو لا اضطراب واختلاف [عَوَامِلٍ تَدْخُلُ] على الاسم المعرب [لِلْإِعْرَابِ] يعني مقتضية للإعراب، لكونها تطلب فاعلاً أو مفعولاً أو اسماً مجروراً. [عَوَامِلٍ] اضطراب مضاف وعوامل مضاف إليه ممنوع من الصرف، وصرف هنا لضرورة الوزن، جمع عامل، والعامل: هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. فقد يكون فعلاً وقد يكون اسماً وقد يكون حرفاً. وهذا ضابط تقريبي

للعامل وإلا ففيه نظر. فالعامل يقتضي معمولاً ويقتضي عملاً، فالمعمول: ما يظهر فيه الإعراب لفظاً أو تقديرًا. والعمل: ما يحدثه العامل وتختلف بسببه أحوال آخر المعرب. فإذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا. فضرب: فعلٌ ماضٍ - وهو العامل -، وزيدٌ - وهو المعمول - فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. والذي أحدث هذه الضمة هو ضرب، إذا ضرب فعلٌ، وقد أثر في آخر زيد، فاقتضى الرفع - وهو العمل - لأن ضرب يطلب فاعلاً فحيثُذِّلما وجد زيدٌ وصلح أن يكون فاعلاً رفعه. وعمرًا مفعولٌ به لأن ضرب يطلب مفعولا فهو فعل متعدي، ولما وجد عمرًا وكان محلاً لوقوع الضرب نصبه. فحيثُذِّتعلق ضرب بزيد فرفعه على أنه فاعل، لأن ضرب يقتضي فاعلاً. وتعلق بعمر و نصبه لأن ضرب يتعدى إلى مفعولٍ به، فحيثُذِّتقول: هذا الاختلاف - زيدٌ مرفوع، وعمرًا منصوب - لاختلاف العامل - ولو كان واحداً - وما يقتضيه من رفع أو نصب وهذا هو مراده بقوله: [تَدْخُلُ لِلْإِعْرَابِ] أي مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والإضافة. وإذا قلت: أقاتمُ الزيدان. فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر مرفوع ورفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والذي أحدث هذه الألف هو قائمٌ، إذا قائمٌ أثر في آخر الزيدان فاقتضى الرفع لأنه يطلب فاعلاً، وهو اسمٌ، إذا يكون الاسم عاملاً للرفع، وقد يكون عاملاً للنصب ومثاله تقول: أنا ضاربٌ زيداً، فزيداً منصوبٌ بضارب. كذلك الحرف يكون عاملاً، كقولك: إن زيداً قائمٌ، فزيداً منصوب، والعامل فيه إن وهي

حرف. وإنَّ عاملة في اسمها باتفاق البصريين والكوفيين. وقائمٌ خبر إنَّ يعني خبر اسم إن، مرفوع والعامل فيه إنَّ على الصحيح وهو مذهب البصريين أنَّ إنَّ ناصبة ورافعة. وعند الكوفيين ناصبة لا رافعة. فحيثُذ الفعل يعمل والاسم يعمل والحرف يعمل، وثُمَّ عوامل أخرى ذكرها عبد القاهر الجرجاني في كتابه العوامل المائة وشرحه خالد الأزهرى. والحاصل: أنه يكون ثَمَّ ارتباط بين الأثر الذي يحدثه العامل وبين العامل، ولذلك معنى العمل في الحقيقة: إنَّ المعمول يتمم معنى العامل، فإذا قلت: جاء، هل معناه ثَمَّ عند السامع؟ الجواب: لا، فإذا قلت: جاء زيد. تم معناه؛ لذلك معنى الاقتضاء أنه يطلبه ليتمم معناه، لأنَّ العامل قد يحتاج فاعلاً فقط كـ جاء زيد. وقد يحتاج إلى فاعل ومفعول به إذا كان متعدياً كضرب زيدٌ عمرًا ضرب: حدث، وهذا الحدث لا بد له من فاعل، ولا بد له من محل يقع فيه الحدث، فحيثُذ يقتضي فاعلاً ويقتضي مفعولاً تقول: جاء زيد. لم يقتض مفعولاً؛ لأنَّ هذا الحدث وصف يقوم بذاتٍ ولا يتعدى، وأما الضرب فلا، لا بد من فاعل يُحدث الضرب، ولا بد من محل يقع عليه الضرب، لذلك احتاج وافترق إلى مفعول به. وقيل العامل: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم. وهذا أعم من الأول لشموله العامل المعنوي، واختصاص الأول باللفظي.

والعامل نوعان عند النحاة: عامل معنوي، وعامل لفظي. وضابط المعنوي: ما ليس للسان فيه حظ، أو ما لا حظ للسان فيه.

يعني لا يُنطق به، وإنما هو أمر معنوي اعتباري ذهني، وهذا على الصحيح منحصر في اثنين لا ثالث لهما، وثم ثالث فيه نوع نزاع والخلاف فيه قوي. وهما الابتداء، والتجرد، فالابتداء: أمر معنوي، المبتدأ: مرفوع بالابتداء، والابتداء ليس شيئاً يلفظ به، قولك: زيد قائم، مبتدأ به، مفتتح به في الكلام هو الذي صار عاملاً فرفع زيدا على الابتداء. حيثئذ نقول: هذا عامل، وهو معنوي. هل نطق بالابتداء؟ هل للسان فيه حظ؟ الجواب: لا، هذا يسمى عاملاً معنوياً. الثاني: التجرد: وهذا في باب الفعل المضارع:

إِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ
نحو قولك: يضرب زيد عمرا، فيضرب: فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، ما العامل فيه؟ إذا قلت (لن يقوم) بالنصب، العامل هو لن، وهو ملفوظ به. (لم يضرب) بالجزم، والعامل هو لم، وهو ملفوظ به. (يضرب) لم يسبقه لا ناصب ولا جازم، ما العامل؟ تقول: التجرد. والمراد بالتجرد: التعري، كونه لم يسبقه ناصب ولا جازم، وهذا أمر معنوي لأنه غير ملفوظ به، هذا هو الصحيح أن العامل المعنوي قسمان: الابتداء والتجرد فالابتداء في المبتدأ والتجرد في الفعل المضارع إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم. وأما جزم المضارع لوقوعه في جواب الطلب فالنزاع فيه قوي. نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَالَوْا أَتْلُ﴾ (الأنعام: ١٥١) أتْل: فعل مضارع مجزوم، والعامل فيه وقوعه في جواب الطلب، وهو أمر معنوي، ولو قال به قائل وثلاث به لا مانع. وأما العوامل اللفظية

كثيرة، وضابطها: ما للسان فيه حظ. يعني ينطق ويلفظ به. مثل: الجوازم والنواصب، (لم يضرب) لم: عامل لفظي ملفوظ به. هذه العوامل قسمان: سماعي، وقياسي، والجرجاني ذكرها في العوامل المائة. ومن أراد حفظها فإنه يعينه كثيرا في باب الإعراب، وشرحها خالد الأزهرى بشرح نفيس جدًا.

هذا حد الإعراب في اصطلاح الكوفيين. وأما في اصطلاح البصريين: فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته. قوله: أثر هو الذي يتميز وينفصل به الإعراب اللفظي عن المعنوي وما عدا هذا القيد فالتعريف هو التعريف، أثر: الأثر هو حركة أو حرف أو سكون أو حذف، فالأثر الذي أحدثه العامل هو الحركة نفسها الضمة أو الفتحة أو الكسرة. فنقول: الإعراب اللفظي عند البصريين هو أثر ونفسر هذا الأثر بالحركة - عين الحركة - فالضمة نفسها هي الإعراب، والفتحة نفسها هي الإعراب، والكسرة نفسها هي الإعراب، والسكون نفسه هو الإعراب، والحذف نفسه هو الإعراب. فنقول: هذا الأثر وهو الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، وشرح بقية التعريف كما ذكرناه في حل ألفاظ المتن. ثم قال:

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ نُومٌ	رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ خَفَضٌ جَزْمٌ
فَالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا	فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَا
فَالِإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجُرْكِ كَمَا	قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ فَأَعْلَمَا

[أَقْسَامُهُ] أي أقسام الإعراب، والإعراب جنس - وهو ما عمّ اثنين فصاعدًا - يدخل تحته أربعة أنواع. وهذه الأنواع الأربعة هي [رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ خَفْضٌ جَزْمٌ] ودليله الاستقراء والتتبع. [رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ] وثُمَّ ليست على بابها وإنما هي بمعنى الواو [خَفْضٌ جَزْمٌ] على حذف حرف العطف. هذه الأربعة تنقسم باعتبار الاجتماع والافتراق إلى ثلاثة أقسام:

١ - قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب.

٢ - وقسم يختص به الأسماء وهو الجر.

٣ - وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم.

[أَقْسَامُهُ] أي الإعراب، أي ما يحمل عليه الإعراب - على مذهب المصنف - لأن المعنى لا ينقسم. [أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ] لا زائد عليها، بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب. قال في السلم المنورق:

وإنَّ بِجُزْئِي عَلَى كُلِّ اسْتِدْلٍ فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ
[تَوْمٌ] أي تقصد، من أم يؤمّه أمّا بمعنى قصده، ولذلك لو قال

في الصلاة: آمين شدد الميم نقول بطلت صلاته. ومنه ﴿وَلَا آمِينَ
أَلَيْتَ الْحَرَامَ﴾ (المائدة: ٢) يعني قاصدين. فل[تَوْمٌ] أي تقصد عند طلاب علم النحو، لأن ضبطها يعينه على فهم الإعراب، فحينئذ قد استقام لسانه وفهم كلام غيره. [رَفْعٌ] هذا هو النوع الأول، وقدمه، لأنه عمدة، وهو إعراب العمدة. والرفع في اللغة: العلو

والارتفاع. وفي الاصطلاح على مذهب البصريين: هو نفس الضمة وما ناب عنها. وعلى مذهب الكوفيين: هو تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها. [وَنَصَبٌ] ثنى به لأن عامله قوي لأنه قد يكون فعلا. والنصب لغة: الاستقامة والاستواء. واصطلاحًا على مذهب البصريين: هو نفس الفتحة وما ناب عنها. وعلى مذهب الكوفيين: هو تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها. [ثُمَّ خَفَضَ] ثلث به لأنه مختص بالاسم، وهو أشرف من الجزم. والخفض في اللغة: هو التذلل والخضوع. وعلى مذهب البصريين: هو نفس الكسرة وما ناب عنها. وعلى مذهب الكوفيين: تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها. [جَزَمُ] الجزم في اللغة: القطع، تقول: جزمت الحبل إذا قطعته. واصطلاحًا على مذهب البصريين: هو نفس السكون وما ناب عنه. وعلى مذهب الكوفيين: هو تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه. [فَالأَوَّلَانِ] الفاء فاء الفصيحة، وسبق بيانها. والأولان هما الرفع والنصب، وهذا من باب التغليب كالقمرين؛ لأن الرفع هو الأول وناسب أن يثنى معه النصب، فحينئذ نقول: هذا ملحق بالثنى كالقمرين. فالأولان وهما الرفع ظاهرًا كان أو مقدرًا، والنصب ظاهرًا كان أو مقدرًا. [دُونَ رَيْبٍ] أي بلا ريبٍ وبلا شكٍ [وَقَعَا] وحلا، والألف تعود على الأولين، إذا هي فاعل، في [الِاسْمِ] أي المعرب، لا مطلق الاسم. [وَالْفِعْلِ] المضارع الخالي من نون الإناث ونوني التوكيد [مَعَا] منصوب على الحال، يعني مجتمعين. هذا فيما اشترك فيه الاسم

والفعل، نحو: زيدٌ يقومُ. فزيدٌ اسم، وهو مرفوع، ورفعته ضمة. ويقوم فعل مضارع خالي من نون الإناث ونوني التوكيد، وهو مرفوع بالضمة. إذا اجتمع الرفع في الاسم والفعل في مثالٍ واحد. واجتمع النصب في الاسم والفعل في قولك: إن زيداً لن يقوم. إن: حرف توكيد ونصب، وزيداً: اسمها منصوب بها. لن يقوم لن: حرف نصب واستقبال ونفي، يقوم: فعل مضارع منصوب بلن ونصبه فتحة ظاهرة على آخره. إذا اجتمع النصب في الاسم وفي الفعل معاً. [فَالِاسْمُ] هذه فاء الفصيحة أيضاً كأن سائلاً قال: ما الذي يختص به الاسم؟ وما الذي يختص به الفعل؟ فقال: [فَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ] سواء كان ظاهراً أو مقدراً [كَمَا قَدْ خُصَّصَ] أي كتحصيل، فَمَا مصدرية، فحينئذ تكون الكاف داخلة على المصدر المنسبك من ما وما دخلت عليه، كتحصيل [الفعل] أي المعرب الذي هو الفعل المضارع الخالي من نون الإناث، ونوني التوكيد. [بِجَزْمٍ] ظاهراً كان أو مقدراً. فإذا قيل [فَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ] أي أن الجر - الذي هو الكسرة وما ناب عنها - خاص بالاسم دون الفعل، فيختص الاسم بالجر دون الفعل. فالجر يدخل الأسماء ولا يدخل الفعل المضارع. وأحسن ما يعلل به أن يقال: إن عامل الجر يمتنع دخوله على الفعل، فحينئذ لا يجز، فإذا قيل الاسم يدخله الجر، من أين يدخله الجر؟ بأي عامل؟ بحرف جر أو بمضاف. وهل الفعل يدخله حرف الجر؟ الجواب: لا يمكن؛ لامتناع دخول حرف الجر على الفعل. وهل الفعل يضاف؟ الجواب: لا، إذا امتنع

دخول الجر على الفعل لامتناع دخول عامل الجر على الفعل، واختصاصه بالأسماء، مثاله: مررت بزيد والفتى. [قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ] ظاهرًا كان أو مقدرًا. والأصل فيه السكون الظاهر نحو: ﴿لَمْ يَكِلْهُ﴾ (الإخلاص: ٣) يلد: فعل مضارع مجزوم بلم، وجزومه سكون ظاهر على آخره. ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (البينة: ١) يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وجزومه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين. [فَاعْلَمًا] ما ذكرته لك، وهو تتميم وتكميل للبيت. و الفاء لعلها عاطفة أو فصيحة. [اعْلَمًا] فعل أمر، والألف هذه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

هذه الأنواع الأربعة لها علامات تدل عليها. وهذه العلامات على ضربين: علامات أصول وعلامات فروع. والعلامات الأصول التي تدل على الرفع والنصب والخفض والجزم - على مذهب الناظم - أربعة بالاستقراء والتتبع: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم. والعلامات الفروع إما أن ينظر لها باعتبار المحل، وإما أن ينظر لها باعتبار الحال. والمحل أي الكلمة التي حل فيها النائب، أو تنظر إلى النائب نفسه. فباعتبار المحل هي سبعة أبواب يعني أين تكون هذه العلامات الفروع؟ وأين نجدها؟ وفي أي المواضع؟ نقول: محصورة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء واثنان في الأفعال. خمسة في الأسماء وهي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم في حالة

النصب، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر. واثنان في الأفعال:
الباب الأول: الأمثلة الخمسة، وهي (يفعلان، تفعلان، يفعلون،
تفعلون، تفعلين). والباب الثاني: الفعل المضارع المعتل الآخر في
حالة الجزم. هذا باعتبار المحل يعني الكلمة التي تكون قابلة
للعلامة الفرعية. وأما باعتبار الحالّ أي نفس العلامة الفرعية فهي:
ثلاثة عن الضمة، وأربعة عن الفتحة، واثنان عن الكسرة، وواحد عن
السكون. - فهذه عشرة - . إذاً تكون العلامات الفروع باعتبار
المحل في سبعة أبواب وباعتبار الحالّ الذي هو النائب عشر
علامات.

بَابُ عِلَامَاتِ الرَّفْعِ

شرع يبين لك العلامات التي تكون للرفع، لأنه قسم لك الإعراب إلى أربعة أقسام: الرفع والنصب والخفض والجزم، ولكل من هذه الأقسام الأربع علامات تدل عليها. يأتي السؤال ما هي علامات الرفع؟ ومتى نحكم على الكلمة بأنها مرفوعة؟ نقول: إذا وجد فيها واحدة من أربع علامات، سواء كانت أصولاً أم فروغاً. قال: [بَابُ عِلَامَاتِ الرَّفْعِ] ذكرنا أن الأرجح هو مذهب البصريين، أن الإعراب لفظي؛ فحيث لا يقال: علامة الرفع كذا، ولكن تسامح البصريون في باب الإعراب فإذا أعربوا اللفظ قالوا: وعلامة رفعه كذا. وهذا من باب التسامح لأن العلامة هي الضمة مثلاً، والرفع هو الإعراب، والضمة هي الإعراب، فحيث كيف يكون الشيء علامة على نفسه؟! هذا لا يمكن. إذاً لا يصح أن يقال علامة رفعه الضمة، لأن الضمة هي الإعراب فكيف يجعل الإعراب علامة الإعراب؟! هذا من باب تحصيل الحاصل. لكن من باب التسامح يقال: علامة الرفع موافقة لما كثر من كلام الكوفيين ونحوهم. [بَابُ] معرفة [عِلَامَاتِ الرَّفْعِ] أي هذا باب بيان ومعرفة علامات الرفع. [عِلَامَاتِ الرَّفْعِ] على مذهب الكوفيين في الإعراب تكون الإضافة لامية أي علامات للرفع. وعلى مذهب البصريين: أن العلامات هي الإعراب، تكون الإضافة بيانية أي علامات هي الرفع. وهذا ضابط الإضافة البيانية: أن يصح الإخبار بالمضاف إليه

عن المضاف. كما ذكرنا هنا علامات هي الرفع. [عَلَامَاتٍ] جمع علامة، وهي لغة: الأمانة. واصطلاحاً عند النحاة: ما يلزم من وجوده وجود المعلّم، ولا يلزم من عدمه عدم المعلّم. يعني: إذا وجدت الضمة لابد أن يوجد الرفع، ولا يلزم من انتفاء الضمة انتفاء الرفع، لأن العلامة - كما سبق في علامات الأسماء - مطردة غير منعكسة، مطردة بمعنى أنه كلما وجدت العلامة وُجد المعلّم، غير منعكسة بمعنى: أن لا يلزم من انتفاء العلامة انتفاء المعلّم. كما قلنا: (أل) علامة الاسمية، فإذا وجدت أل لابد أن يكون ما بعدها اسم، وهذا معنى الاطراد: أنه كلما وجدت العلامة وجد المعلّم. ولا يلزم أنه إذا انتفت (أل) انتفت الاسمية. فمثلاً إذا لم تدخل (أل) على (زيد)، لا يلزم أن لا يكون زيد اسماً؛ بل هو اسم و(أل) ليست داخلية عليه بل يمتنع دخول (أل) عليه. [بَابُ عَلَامَاتِ الرَّفْعِ] إذا الرفع له علامات، وهذه العلامات تدل عليه.

ضَمٌّ وَوَاوُ أَلِفٌ وَالنُّونُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ
[ضَمٌّ وَوَاوُ أَلِفٌ وَالنُّونُ] هذه العلامات الأربعة لابد أن يحدثها عامل الرفع. وعامل الرفع - بالاستقراء - لا يخرج عن خمسة عوامل: اثنان معنويان، وثلاثة لفظية، وعرفنا معنى العامل المعنوي، ومعنى العامل اللفظي. اثنان معنويان وهما الابتداء والتجرد، فالابتداء يرفع المبتدأ. كما قال ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ

إذا المبتدأ مرفوع، والعامل فيه معنوي وهو الابتداء. والتجرد يرفع الفعل المضارع كما قال ابن مالك:

إِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ
إذا تجرد الفعل المضارع عن أداة نصب وأداة جزم هذا أمر معنوي، وهو الذي أحدث الضمة في الفعل يضربُ زيد. والثلاثة اللفظية: الفعل، والاسم، والحرف. فالفعل يرفع، والاسم يرفع، والحرف يرفع. فالفعل يرفع الفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، ضربَ زيد فزيد: فاعل والذي عمل فيه الرفع وأوجد الضمة هو الفعل ضربَ. والاسم يرفع نحو: أقائم الزيدان فقائم: اسم وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر، إذاً هو فاعل مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني، ما الذي رفع الفاعل وأحدث الألف؟ نقول: قائم وهو اسم. إذا ثبت أن الاسم يرفع.

والحرف يرفع نحو: إن زيدا قائم فإن: حرف باتفاق، وزيدا: منصوب بإن باتفاق، وقائم: مرفوع بإن على مذهب البصريين وهو الأرجح. إذا (قائم) اسم مرفوع والذي أحدث الرفع فيه هو الحرف إن. ومنه ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١) ما: حرف نفى، وهذا: اسمها مرفوع محلا، وبشراً: خبر ما منصوب بها. ونحو: ما زيد قائماً، فما النافية تعمل عمل ليس. قال الحريري في الملحة:

وَمَا التِّي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةُ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةً

فزيد: اسم ما مرفوع بها وقائماً: خبرها؛ لأنها تعمل عمل ليس.
 إذا الحرف يرفع الاسم. قال: [ضَمُّ] إما أن يكون مبتدأ، وعلامة
 الرفع خبراً له، ويجوز العكس وهذا أجود، ويكون الخبر قوله ضم
 وما عطف عليه، لأن مدلول المبتدأ عام فحصل التطابق بين المبتدأ
 والخبر. [ضَمُّ] المقصود به الضمة. وبعضهم يفرق بين الضم فيجعله
 من ألقاب البناء، والضمة - بالتاء - فيجعلها من أنواع الإعراب،
 وبعضهم يسوي بينهما. وبعضهم يفرق ويتساهل فيطلق الضم على
 الضمة. حينئذٍ قوله: [ضَمُّ] ليس المراد به ضم بناء، كما في (حيثُ)،
 وإنما المراد به الضمة؛ من باب التوسع والتساهل، وإلا فالأولى أن
 يفرق بين الضم فيكون في البناء، والضمة بالتاء فيكون في
 الإعراب. [ضَمُّ] هذه علامة أصلية، وهي الأصل في باب الرفع
 [وَوَاوُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ] هذه فروع الضمة. إذا الأصل أن يكون الرفع
 بالضمة، والواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الضمة، والنون
 نائبة عن الضمة، ولذلك قدم الضم على غيره لأنه الأصل وما كان
 أصلاً كان أشرف من غيره، وأيضاً الكثير الغالب في كل مرفوع أن
 يرفع بالضمة، وثنى بالواو لأنها تنشأ عن الضمة أي تتولد عنها إذا
 أشبعت الضمة صارت واوًا؛ ولذلك يقول بعض النحاة: أن الضمة
 واو صغيرة، والواو الأصلية هي الكبيرة التي تنشأ عن إشباع
 الضمة. وثلث بالألف؛ لأنها أخت الواو: أي نظيرتها في حروف المد
 واللين، وربّع بالنون لأنها أجنبية، وليس لها مرتبة إلا التأخير.
 [وَوَاوُ الْأَلْفُ] أسقط حرف العطف لأنه لم يقل (وألف)، بناءً على

جواز حذف حرف العطف في الشعر. [عَلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا] أي بهذه المذكورات من الضم وما عطف عليه، وهو مفرد مضاف، فحيثُذِيعم، كأنه قال علامات الرفع، فيكون قد وافق الترجمة. [تَكُونُ] أي توجد، فكان هنا تامة لا ناقصة، يعني تفسر بالوجود والحصول. ومنه قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠) يعني وإن وجد أو حصل ذو عسرة. وهذه ليست كـ (كان زيد قائماً) لأن هذه ناقصة - كما سيأتي في موضعه - تفتقر إلى مرفوع ومنصوب يعني تدخل على المبتدأ فترفعه رفعاً جديداً وعلى الخبر فتنصبه على أنه خبر لها. فهنا [تَكُونُ] بمعنى: تحصل وتوجد، إذا هي تامة، تفتقر إلى فاعل فقط. [تَكُونُ] هي فتكون: فعل مضارع تام مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. وليس لها اسم ولا خبر، لأنها تامة. بل ترفع فاعلاً، وفاعلها ضمير مستتر تقديره هي.

فَارْفَعِ بِضَمٍّ مُفْرَدَ الْأَسْمَاءِ كَجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الْعَلَاءِ
[فَارْفَعِ بِضَمٍّ] الفاء فاء الفصيحة، كأنه قال: فإذا أردت أن تعرف مواضع الضم فأقول لك: ارفع بضم. [ارْفَعْ] فعل أمر، وهو دال على الوجوب لغة وشرعاً، فحيثُذِيعم أثبت دلالة (افعل) على الوجوب لغة فاستعماله هنا من باب اللغة على وجهه، يعني (ارفع) وجوباً، ولا يجوز أن يُحْلَلَ محل الرفع غيره. [فَارْفَعِ] أيها النحوي [بِضَمٍّ] الباء هذه للتصوير أي ارفع رفعاً مصوراً بضم على القول بأنه لفظي، لأن الرفع هو عين الضم؛ فحيثُذِيعم صوّرت

وجعلت وشكّلت هذا الرفع على هيئة ضمة. وعلى مذهب الكوفيين تكون هذه الباء بمعنى مع أي ارفع رفعاً مع ضم، فحينئذ تكون ثم مغايرة بين الرفع والضمّة. [فَارْفَعْ بِضَمٍّ] الضم له مواضع - أي الضمة التي هي الأصل لها مواضع - عددها بالاستقراء أربعة: الاسم المفرد، والجمع المكسر، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، ولم يتقدم عليه ناصب ولا جازم.

[فَارْفَعْ بِضَمٍّ مُفْرَدَ الْأَسْمَاءِ] هذا هو الموضع الأول [مُفْرَدَ الْأَسْمَاءِ] أي الأسماء المفردة، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف. وهل يوصف الفعل بالافراد؟ نقول: نعم، يوصف الفعل بالافراد، مثاله: زيد يضرب، فالفعل يضرب أي هو: مفرد، من حيث المعنى وذلك إذا أسند إلى فاعل مفرد، بخلاف ما إذا أسند إلى فاعلٍ مثنى - وهو ألف الاثنين - نحو: الزيدان يضربان، فإنه مثنى في المعنى، أو إذا أسند إلى فاعلٍ جمع - وهو واو الجماعة - نحو: الزيدون يضربون فإنه جمع في المعنى. فحينئذ نقول: مراده هنا [فَارْفَعْ بِضَمٍّ مُفْرَدَ الْأَسْمَاءِ] أي الأسماء المفردة. فنحو: الزيدان يضربان لا يرفع بالضمة، لأنه مثنى معنى لا اصطلاحاً، لأنه أسند إلى ألف الاثنين فكانت دلالته على الاثنين. وكذلك يضربون نقول: لا يرفع بالضمة؛ لأنه جمع معنى لا اصطلاحاً، لأنه أسند إلى واو الجماعة فتدل على الجماعة. والحاصل أن مراده بـ [مُفْرَدَ الْأَسْمَاءِ] الأسماء المفردة، وضابطه في باب الإعراب - لأن المفرد له اصطلاحات

تختلف باختلاف الأبواب - هو ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الستة. وهذه قيود عدمية، أو تقول: هو ما دل على واحد أو واحدة وليس من الأسماء الستة. والتفصيل أحسن. ما ليس مثنى: خرج المثنى كالزيدان. فلا يرفع بالضممة لأنه ليس مفرداً. ولا مجموعاً: خرج جمع المذكر السالم كالزيدون، فلا يرفع بالضممة لأنه ليس بمفرد. ولا ملحقاً بهما: أي بالمثنى كـ (كلا وكلتا واثنان واثنتان) فخرج الملحق بالمثنى. فلا يرفع بالضممة لأنه ليس بمفرد، وخرج الملحق بجمع المذكر السالم كعشرون وبابه، فلا يرفع بالضممة لأنه ليس بمفرد. ولا من الأسماء الستة: وهي أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال وهنوك، فهذه الأسماء مفردة - باعتبار آخر - لأنها دلت على واحد. فأبوك: دل على واحد، ولكن لا يعرب بالضممة رفعاً، وإن كان من الأسماء المفردة لكنه في باب الإعراب اصطلاحاً: ليس من الأسماء المفردة، لأن ضابط المفرد هنا: هو الذي يعرب بالضممة رفعاً، وأبوك وأخوك.. إلخ لا تعرب بالضممة رفعاً. وإنما تعرب بالواو نيابة عن الضمة. إذا وجدت هذه القيود تعين أن يكون الاسم المفرد في حالة الرفع مرفوعاً بالضممة. [مُفْرَدُ الْأَسْمَاءِ] [أَل] تفيد العموم هنا؛ لأنه جمع محلى بأل. قال العمريطي في نظم الورقات :

الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ الْمَعْرَفَانِ بِاللَّامِ كَالْكَافِرِ وَالْإِنْسَانِ
فيعم مفرد الأسماء - هنا - المذكر والمؤنث والمنصرف وغير المنصرف، كزيد، وهند، وأحمد.

[كَجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الْعَلَاءِ] جاء: فعل ماض، والكاف حرف جر، وهو مختص بالأسماء فلا يدخل على الأفعال، وهنا دخل على الفعل! والجواب عن هذا الاعتراض بأحد أمرين: الأول: أن يقال إن الكاف هنا ليست بحرف، وإنما هي اسم، وقد تستعمل الكاف اسماً، كما قال ابن مالك:

وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى

(واستعمل اسماً) أي الكاف فالضمير يعود على الكاف، لأنه قال: (شَبَّهَ بِكَافٍ) ثم قال: (وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا). إذاً قد يستعمل بعض الحروف أسماءً، وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر: أن بعض الألفاظ تكون أسماءً وحروفاً، وبعضها تكون أسماءً وحروفاً وأفعالاً - وليس في وقت واحد وإنما باعتبار الاستعمال - فقد تكون الكاف في استعمال حرف جر، وقد تكون في استعمال آخر اسماً، وهذا إنما هو تشابه في اللفظ فقط وأما في الحقيقة فليس الكاف الحرفية كالکاف الاسمية إلا في النطق فقط. ولذلك يعطف عليها - أي الكاف الاسمية - بالرفع إن جاءت في موضع رفع، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً﴾ (البقرة: ٧٤) أَوْ أَشَدُّ بالرفع معطوف على محل الكاف، والكاف هنا كاف مثلية، أي بمعنى مثل، وهي اسم، ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ﴾ فهي: مبتدأ، والكاف خبر وهو مضاف، الحجارة: مضاف إليه. أَوْ أَشَدُّ: هذا معطوف على محل الكاف التي بمعنى مثل. وعليه نحمل الكلام هنا [كَجَاءَ زَيْدٌ] أي مثل جاء زيد. فليس عندنا حرف جر

داخل على الفعل، وإنما صارت الجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه، وهذا جائز في لغة العرب، أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية في موضع جر مضاف إليه . الجواب الثاني : أن تجعل الكاف على بابها، أنها الكاف الحرفية، وحيث لا بد من التقدير [كَجَاءَ زَيْدٌ] أي كقولك: جاء زيد. إذا الكاف لم تدخل على الفعل في الحقيقة، وإنما دخلت على القول المقدر، فاتصال الكاف بالفعل إنما هو في اللفظ فقط، نظير قول الشاعر :

وَاللَّهِ مَالِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُحَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبُهُ
فنام: فعل ماض بالإجماع ، والباء-هنا- دخلت على الفعل في اللفظ، فهل نقول: (نام) اسم لدخول الباء؟ الجواب: لا، فلا بد حيث لا بد من التقدير ؛ لأن الباء لا تكون اسمية كالـكاف. فتقدر: والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه، (بمقول) الباء دخلت على مقول محذوف وهو اسم، وجملة (نام صاحبه): في موضع رفع لـ(مقول) ومقول: اسم مفعول يرفع نائب فاعل. وهنا تقدير [كَجَاءَ زَيْدٌ] أي كقولك [جَاءَ زَيْدٌ] وجملة جَاءَ زَيْدٌ في موضع نصب للقول المحذوف؛ لأن القول ينصب الجملة وما في معناها، نحو: قلت قصيدة. [كَجَاءَ زَيْدٌ] زيد: فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. فهذا مثال للمفرد المرفوع بالضمّة، [صَاحِبُ الْعَلَاءِ] صاحب: نعت، ونعت المرفوع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. والعلاء كساء، أي الرفعة، صاحب مضاف، والعلاء مضاف إليه مجرور، وجره كسرة ظاهرة على آخره. إذاً [فَارْفَعْ بِضَمٍّ] ظاهر

كالمثال المذكور. وقد يكون الرفع بضمٍّ مقدرٍ نحو: جاء الفتى والقاضي. فالفتى: فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر. والقاضي: معطوف على الفتى، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل. هذا هو الموضع الأول الذي يكون رفعه بالضمة على الأصل.

وَأَرْفَعُ بِهِ الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ.....

[وَأَرْفَعُ بِهِ] الضمير يعود على الضم أي بالضم ظاهراً أو مقدراً. و[أَرْفَعُ] أمر والأمر يقتضي الوجوب. [وَأَرْفَعُ بِهِ الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ] هذا الموضع الثاني، الجمع المكسر كما هي عبارة المتقدمين، أو جمع التكسير كما هي عبارة المتأخرين. يقولون: جمع التكسير. والتكسير تفعيل - وهو مصدر - من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، فيكون كالمكسر، إذا رجعنا إلى عبارة المتقدمين. [وَأَرْفَعُ بِهِ الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ] ويقال: جمع التكسير، والإضافة حينئذ من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي الجمع المكسر. قالوا: إذا قيل: جمع التكسير فليس المراد به هنا المعنى المصدرى للجمع وهو ما دل على أكثر من اثنين، فهذا معنى من المعاني فلا يرفع. وإنما المراد المجموع، والمجموع هو اللفظ، فحينئذ قوله: [الجمع] هذا من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي: ارفع به المجموع، والذي وقع عليه الجمع هو اللفظ، وليس هو عين الجمع الذي يرفع بالضم، فتنبه. وضابط جمع التكسير: هو ما تغير عن بناء مفرده. ولذلك قيل: مكسر، لأن

المفرد لا يسلم في الجمع. قوله: ما تغير فما اسم موصول بمعنى الذي، يصدق على جمع أي الجمع الذي تغير ولم يبق على أصله في مفرده، وقوله: عن بناء مفرده: المقصود به الصيغة-صيغة المفرد- والصيغة يعبرون بها عن الوزن، وهي الحروف والحركات والسكنات. وعند الصرفيين: أن الوزن هو ما ألف من الفاء والعين واللام فتقول: خَرَجَ على وزن فَعَلَ، وَعَلِمَ على وزن فَعِلَ، وَشَرَفَ على وزن فُعِلَ، وَاسْتَغْفَرَ على وزن اسْتَفْعَلَ، وأكرم على وزن أَفْعَلَ، فَفَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ونحوها هذه تسمى وزناً، وصيغة، وبنية، وبناءً. قال النيساري في نظم الشافية:

وَتُوزَنُ الْأُصُولُ فِي الْكَلَامِ بِالْفَاءِ ثُمَّ الْعَيْنِ ثُمَّ اللَّامِ
ولذلك يقال: فاء الكلمة، وعين الكلمة، ولام الكلمة. فنحو:
(خرج) الحاء: فاء الكلمة، والراء: عين الكلمة، والجيم: لام الكلمة،
لأنها تقابل بالأصل. وتشكل بما شكلت به الحروف التي في
الأصل الموزون.

إذاً قوله: عن بناء مفرده أي عن زنة مفرده وهو الحروف والحركات والسكنات، فإذا قلت: رَجُلٌ وجمعتَه على رِجَالٍ فَرَجُلٌ: على وزن فَعَلَ بفتح الفاء- التي هي الراء- وبضم العين- التي هي الجيم- واللام بحسب حركة الإعراب- التي هي اللام- وجمعه رجال فالراء موجودة كما هي، والجيم موجودة كما هي، واللام موجودة كما هي، هل بقيت هذه الأصول على حالتها في الجمع كما هي في المفرد أم تغيرت؟ لا شك أنها تغيرت. إذاً لم يبق على بنية

مفردة - رجل بفتح الراء، ورجال بكسر الراء. رجل بضم الجيم، ورجال بفتح الجيم - إذا تغير عن بناء مفردة. فحيث نقول: رجال جمع مكسر؛ لأنه لم يسلم فيه واحد بل تغير، بخلاف نحو: مسلمون جمع مُسْلِم - على وزن مُفْعِل - بقي المفرد في الجمع كما هو بحركاته وسكناته. ف(مُسْلِمون) جمع تصحيح، لأن مفردة (مُسْلِم) صحَّ وسَلِم فلم يحذف منه حرف، ولم تتغير حركاته ولا سكناته، فسمي جمع تصحيح لأن المفرد صح في الجمع، يعني إذا قورن الجمع بالمفرد. وليس المراد أن المفرد في داخل الجمع، وإنما بالمقارنة الاعتبارية فقط. من أجل ضبط القواعد وإلا فالمفرد مستقل، والجمع مستقل. فحيث مسلم ومسلمون، ليس كرجل ورجال، فرجل مفرد ورجال جمعه ولم يسلم المفرد في الجمع. ومسلم مفرد ومسلمون جمعه وقد سلم المفرد في الجمع. ما تغير عن بناء مفردة أي عن صيغته، زاد بعضهم: من غير إعلال ولا إلحاق علامة جمع أو تثنية. أراد أن يستثني نوعاً من أنواع جمع التصحيح، حصل فيه تغير ولكنه ليس بجمع تكسير بل هو جمع مذكر سالم، ذكرنا أن جمع المذكر السالم يصح فيه مفردة ولا يتغير، لكن إذا حصل له نوع تغير فإنه لا يدخل في هذا الحد؛ لأن تغير جمع التكسير عن مفردة تغير استقلالي ابتدائي وليس لعلة تصريفية، يعني هكذا أول ما وضع (رجل) كما هو مفردٌ ووضع (رجال) كما هو جمع. وأما (قاضون) جمع (قاضي) بالياء - على الأصل - إذا أردنا جمعه بواو ونون نلحقه بآخره واوًا ونونًا، فصار قاضيون فحيث صار

عندنا إشكال وهو أن الواو والياء ساكتتان، الياء من (قاضي) ساكنة، والواو ساكنة - وهي حرف إعراب وحرف جمع - فماذا نصنع ؟ والقاعدة عند الصرفيين في التقاء الساكنين: أنه يحرك الساكن الأول للتخلص منه، كما قلنا في (قم الليل) حرك الأول بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين هذا هو الأصل. ولكن هنا يتعذر تحريك الياء بالكسر أو بالفتح أو بالضم، والعلة في الحكم بتعذر تحريك الياء هنا أننا ذكرنا أن إعراب (قاضي) مقدر، دفعاً للثقل. إذا سلبناه حركة الإعراب طلباً للخفة. فلم يُحرَّك الياء من (قاضي) بحركة إعراب. فلا يجوز لنا أن نحركه بحركة عارضة، فإذا سُلِبَ حركة الإعراب وهي الأصل وهي الأولى التي تدل على معنى فمن باب أولى وأحرى ألا يحرك بحركة عارضة للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن قولك: (جاء القاضي) هذه الضمة أقوى من الكسرة التي للتخلص من التقاء الساكنين لأنها اقتضاها عامل، وتلك اقتضاها التخلص من التقاء الساكنين وهو أضعف. فإذا لم يمكن تحريك الياء بحركة التخلص من التقاء الساكنين نعدل إلى المرحلة الثانية عند الصرفيين: وهي أنه يحذف الحرف الأول - وهو الياء - لكن بشرطين: الأول: أن يكون حرف علة. والثاني: أن يدل عليه دليل أي بعد الحذف. فإن كان ياءً يكسر ما قبلها، وإن كان واوًا يضم ما قبلها، وإن كان ألفاً يفتح ما قبلها - هذا يسمى دليل الحرف المحذوف -. هنا الياء حرف علة، وقد كُسِر ما قبلها، فقد وجد شرط الحذف، فحذفت الياء فصار (قاضٍ) بكسر الضاد،

وسكون الواو. فحينئذٍ ورد إشكال آخر: وهو أن هذه الواو بعد حذف الياء ساكنة، وكُسِر ما قبلها، والقاعدة الصرفية: أن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً. فحينئذٍ يجب أن تقلب هذه الواو ياءً. فتقول: (قاضين) فيلتبس الرفع بالجر والنصب، وهذا إشكال آخر. قالوا: إذاً يجب إبقاء هذه الواو. ونبتل القاعدة بقلب الكسرة ضمة، فصارت واوا ساكنة ضم ما قبلها. إذاً لا قلب عندنا، بل الواو يناسبها أن يكون ما قبلها مضمومًا، فحينئذٍ سقطت القاعدة. والحاصل: أن (قاضون) حصل فيه تغيير - انتقال الكسر إلى الضم، وحذف منه حرف - عن بناء مفردة، وليس بجمع تكسير، لأن التغيير حصل لإعلال، فحينئذٍ يبقى على أصله أنه جمع مذكر سالم. كذلك (مصطفون) الأصل فيه (مصطفاون) فالتقى ساكنان الألف والواو، ولا يمكن تحريك الألف مطلقًا، لأنها لا تقبل الحركة، فنحذفها لتحقيق شرطي الحذف: حرف علة، ومفتوح ما قبله. إذاً (مصطفون) تغير عن بناء مفردة بحذف الألف، نقول: هذا التغيير لإعلالٍ فهو طارئ وليس لذات الجمع. ولذلك قال: ما تغير عن بناء مفردة من غير إعلال. ولا إلحاق علامة جمع ولا تثنية نحو: (زيد زيدان) زيد على وزن فَعْل وزيدان على وزن فَعْلان، فقد تغير بزيادة حرفين لكن لذات التثنية، فلا نحكم عليه بأنه جمع تكسير لأن الزيادة هذه لاحقة. ومثله (زيدون) مفردة (زيد) ولم يبق على أصله وإنما حصل التغيير هنا بزيادة حرفين، وبضم الدال في حالة الرفع، وبكسرها في حالتي النصب والجر. والمثنى بفتح الدال في

الرفع والنصب والجر. نقول: هذا حاصل لكونه ألحق به علامة تشية أو جمع.

والحاصل: أن جمع التكسير: هو ما تغير عن بناء مفرده. ووجوه التغير التي يحكم عليها بأنها جمع تكسير لا تخرج عن ستة أنواع بالاستقراء والتتبع:

الأول: بالزيادة فقط. كـ صنو وصنوان. فحصل تغير بزيادة الألف والنون.

الثاني: بالنقص فقط. كـ نُحْمَة - بضم التاء وفتح الخاء - وهذا مفرد، يُجمع على نُحُم. حذفت التاء فقط. وَثَمَة وَثُم. الثالث: بالشكل فقط. كـ أَسَد وأُسْد، وَنَمِر وَنُمِر.

الرابع: بالزيادة والشكل معًا: كـ رَجُل ورِجَال، تغيرت حركة الراء من الفتح إلى الكسر، والجيم من الضم إلى الفتح، وزيدت الألف. ومثله: سَبَب وأسباب، وبَطَل وأبطال، وهند هنود.

الخامس: بالنقص والشكل معًا: كـ رَسُول ورُسُل ضمت الراء وحذفت الواو.

السادس: بالثلاثة معًا: بالشكل والنقص والزيادة. كـ غُلام وَغُلْمَان ف (غُلام) الغين مضمومة، واللام مفتوحة، فقلت: غُلْمَان، إِذَا تغير بالشكل. (غلام) حذفت الألف التي بعد اللام، فقلت: غلمان وهذا حذف. والزيادة: الألف والنون. ومثله: كريم وكرماء، وكاتب وكُتَّاب، وأمير وأمراء.

[وَأَرْفَعُ بِهِ الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ] أي جمع التكسير. [وَأَرْفَعُ بِهِ] أي ارفع رفعا مصورا بالضم [الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ] مطلقا سواء كان مذكرا نحو: جاء الزيود. أو مؤنثا نحو: جاءت الهنود. وسواء كان إعرابه ظاهرا كما مثلنا، أو مقدرا كجاءت الأسارى والعدارى، الأسارى: جمع أسرى مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره وهو جمع تكسير. والعدارى: معطوف عليه وله حكمه. وسواء كان منصرفا نحو: جاءت زيود وهنود، أو غير منصرف نحو: هذه شياطين وبساتين. هذا النوع الثاني الذي يرفع بالضمة على الأصل.

.....وَمَا جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمًا
[وَمَا جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمًا] أي النوع الثالث مما يرفع بالضمة: جمع المؤنث السالم. وبعضهم يعبر عنه بما جمع بألف وتاء مزيديتين، ولذلك قال ابن مالك:

وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا

لأنهم يقولون بأنه جمع مؤنث، و(مؤنث) صفة لموصوف محذوف؛ لأن المؤنث مأخوذ من التأنيث، والتأنيث أمر معنوي، والمعنى لا يُجمع، فحينئذ لا بد من التقدير: جمع المفرد المؤنث. (السالم) الذي سلم فيه مفردة، فهو صفة للجمع لا للمؤنث، ولذلك تقول: هذا جمع مؤنث سالم بالرفع؛ لأنه نعت لجمع. نقول: اعترض على هذا اللفظ بأن بعض مفرداته مما جمع بألف وتاء ليس بمؤنث ك(حمام وحمامات، واصطبل واصطبلات) هذه جمعت

بألف وتاء وليست بمؤنث، (سالم) أي سلم مفردة وهو نعت للجمع. أيضًا اعترض عليه بأن بعض الجموع لم يسلم فيه مفردة كـ (سجدة وسجدات) تحركت الجيم، و (حبل و حليات) قلبت الألف ياءً، و (صحراء وصحراوات) قلبت الهمزة واوًا. فانتقد قيد (المؤنث)، وانتقد قيد (السلامة). فحيثُ عدل ابن مالك وتبعه ابن هشام إلى قولهم: ما جمع بألف وتاء. وأجاب الكثيرون عن الاعتراضين: بأنه صار علمًا ولقبًا فحيثُ صار جامدًا، فلا مفهوم لقيد (مؤنث)، ولا مفهوم لقيد (سالم)، يعني لا مفهوم لهما فلا يحترز بهما. أما حقيقة هذا الجمع: فهو ما جُمع بألف وتاء مزيدتين. (ما) اسم موصول بمعنى الذي، يصدق على جمع، أي الجمع الذي جُمع بألف وتاء، وليس المراد أن يجمع الجمع بألف وتاء مرة أخرى! بل المراد: ما تحققت جمعيته وحصلت بألف وتاء، أي بسبب الألف والتاء الميزيتين على مفردة، فحيثُ نحكم عليه بأنه جمع بألف وتاء. (بألف وتاء) الباء للسببية، أي الجمع تحقق وحصل بسبب الألف والتاء، فلا داعي لقوله: (مزيدتين). ويحتمل أنها للملابسة فحيثُ لا بد من قيد (مزيدتين). (بألف وتاء مزيدتين) احترازًا عما لو كانت الألف أو التاء أصلية في الجمع. فنحو: (أموات) ليس جمع مؤنث سالم، لأن التاء أصلية، وشرط جمع المؤنث السالم: أن تكون الألف والتاء مزيدتين. أما إذا كانت الألف أصلية والتاء زائدة أو العكس فلا يحكم بكونه جمع مؤنث سالمًا، ولو جمع فيكون حيثُ جمع تكسير. فـ (مَيّتٌ و أموات، وصوت وأصوات، وبيت وأبيات)

الألف زائدة والتاء أصلية. و(قضاة و غزاة) التاء زائدة والألف أصلية، بمعنى أنها منقلبة عن أصل، لأن أصل قضاة: قُضِيَّةٌ - على وزن فُعَلَةٌ - تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت الياء ألفاً. إذا الألف أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل. و غزاة أصلها غُزَوَةٌ تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفاً. إذا (قضاة و غزاة) ليسا جمع مؤنث سالمًا؛ لأنه وإن كانت التاء زائدة إلا أن الألف أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل.

جمع المؤنث السالم يكون قياسيًا وسماعيًا. والقياسي مطرد في ستة أشياء: نظمها الشاطبي بقوله:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحْرًا
وَزَيْنٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِ ذَا مُسَلَّمٍ لِلنَّاقِلِ
(وَقِسْهُ) أي ما جمع بالألف والتاء يكون مقيسًا (في ذِي التَّاءِ) يعني في صاحب التاء أي اللفظ الذي أنث بالتاء؛ لأن المؤنث على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن يكون مؤنثًا بالتاء فقط، نحو: فاطمة، ومسلمة، وطلحة.

الثاني: أن يكون مؤنثًا بالألف فقط، نحو: حُبلى، وصحراء.

الثالث: أن يكون مؤنثًا بالمعنى فقط، نحو: زينب وهند.

(وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ) أي ما كان مؤنثاً بالتاء سواء كان مسماها مؤنثاً علماً كفاطمة، أو صفة لمؤنث كمسلمة، أو مسماها مذكراً كطلحة. فتقول: فاطمة و فاطمات، ومسلمة ومسلمات، وطلحة وطلحات. وحذفت التاء التي كانت في الأصل - أي في المفرد - لأنها زائدة في تقدير الانفصال وإلا الأصل فاطمات، ولئلا يجتمع في لفظ واحد علامتا تأنيث. إذاً قوله: (وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ) أن ما كان مختوماً بالتاء يكون جمعه بألف وتاء.

(وَنَحْوِ ذِكْرِي) أي ما كان مختوماً بألف التأنيث. قال ابن مالك :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ
(علامة التأنيث تاء) هذا سبق (أو ألف) يشمل نوعين: الألف المقصورة، والألف الممدودة. (وَنَحْوِ ذِكْرِي) يعني ما كان مختوماً بألف مقصورة . فذكرى يجمع على ذكريات بألف وتاء. (وَدِرْهِمٍ مُصَغَّرٍ) أي مصغر مذكر ما لا يعقل، فما لا يعقل إذا صُغِّرَ يجمع بألف وتاء. فدرهم يجمع على دراهم جمع تكسير، لكن إذا صُغِّرَ (درهم) على درهم جاز جمعه بألف وتاء، فيقال: درهيمات . (وَصَحْرَاءُ) أي ما كان مختوماً بألف ممدودة، فيقال فيه: صحراوات بألف وتاء. أما سماء وسماءات، فليست من هذا القبيل كما قد يظنه البعض، فسماء ليس كصحراء وإن جمع بألف وتاء فيقال: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾. فنقول: السماوات ليس جمع مؤنث سالماً قياسياً، وإنما هو سماعي. لأن صحراء الهمزة فيه للتأنيث. وسماء: اسم جنس

وليس اللفظ بمؤنث، لأن هذه الهمزة ليست أصلية، وإنما هي منقلبة عن واو، أصلها سهاو. والقاعدة: إذا وقعت الواو أو الياء بعد ألف متطرفة - يعني في آخر الكلمة - وجب قلب الواو أو الياء همزة. ولذلك تقول: (بناء) أصلها بناي، وقعت الياء متطرفة بعد ألف زائدة فقلبت الياء همزة. و(سها) أصلها (سهاو)، وقعت الواو متطرفة بعد ألف زائدة فقلبت الواو همزة، والدليل على هذا أنها ليست كصحراء قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ (فصلت: ١٢) بصرفها، ولو كانت مثل صحراء لوجب منعها من الصرف؛ لأن صحراء ممنوع من الصرف لعله واحدة تقوم مقام علتين، وسها منصرف؛ لأن الهمزة هذه ليست همزة تأنيث، وإنما هي منقلبة عن واو. (وَزَيْنِبٍ) أي العلم المؤنث بلا تاء، كزينب يجمع على زينبات، وهند على هندات. (وَوَصَفِ غَيْرِ الْعَاقِلِ) يعني وصف المذكر غير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: ١٨٤) فمعدودات جمع بألف وتاء؛ لأنه وُصِفَ به جمع ما لا يعقل وهو أيامًا. إِذَا وَصَفُ الْجَمْعِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ يَجْمَعُ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ. (وَغَيْرُ ذَا) المذكور من الستة الأنواع (مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ) يعني مَفْهُوسٌ أَمْرُهُ لِلنَّاقِلِ عن العرب فيحكم عليه بأنه سماعي، ك(حمام وحمامات، واصطبل واصطبلات، وسها، وسموات) فالسماعي لا ينحصر، وضبطه لا يمكن، وإنما يرجع فيه إلى القواميس والمعاجم التي تذكر هذه الجموع. إِذَا قَوْلُهُ: [وَمَا جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمًا] [فَلَمَّا] اسم موصول يصدق على جمع، في محل نصب معطوف على الجمع

المكسر. [جُمع] ليس المراد به الجمع الحقيقي، وإنما المراد به جمع تحققت جمعيته وحصلت [مِنْ مُؤَنَّثٍ] أي من مفرد مؤنث، فهو صفة لموصوف محذوف، لأن التأنيث معنى، والمعنى لا يجمع، [فَسَلِمًا] الفاء زائدة، والألف للإطلاق، والجملة صفة للجمع، أي سلم عن تغير بنائه - وفيه ما سبق بيانه - . إذا عرفنا أن جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة الظاهرة على الأصل، ولا تكون الضمة مقدرة في جمع المؤنث السالم إلا عند إضافته لياء المتكلم نحو: هذه شجراتي وبقراتي.

والموضع الرابع الذي يكون رفعه بالضمة أشار إليه بقوله:

كَذَا الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ شَيْءٌ بِهِ كَيْهْتَدِي وَكَيْصِلْ
[كَذَا الْمُضَارِعُ] بالرفع مبتدأ مؤخر، وكذا خبرٌ مقدم، [الْمُضَارِعُ] أي الفعل المضارع، والفعل المضارع له حالان: الأول: أن يكون مبنيًا. والثانية: أن يكون معربًا. أما الحال الأولى: فهو أن يكون مبنيًا، ويبني على السكون وذلك إذا اتصل به نون الإناث، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٨) فَيَرَرْنَ: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث. ويبني على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ (الهمزة: ٤) فليُنْبَذَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. ومثله قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِ﴾ (يوسف: ٣٢) مبني على الفتح في الموضعين، فالأول: (لَيْسَجَنَّ) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والثاني (لِيَكُونَا) مبني

على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. إذا في هذين الموضعين نقول: الفعل المضارع مبني، إما على السكون وإما على الفتح على قول جمهور النحاة وهو الأرجح وإن قيل بخلافه. الحال الثانية: أن يكون معرباً. وسبق أن الفعل المضارع يدخله من الإعراب: الرفع والنصب والجزم، فإذا تقدم عليه ناصب نصب، وإذا تقدم عليه جازم جُزم، وإذا لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم رفع - وهذه الحالة هي التي معنا هنا - ثم إذا رفع إما أن يرفع بالضمّة على الأصل، وإما أن يرفع بثبوت النون وهي فرع. ويرفع بالضمّة على الأصل إذا لم يتصل به ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء المؤنثة المخاطبة أي لم يكن من الأمثلة الخمسة، فإذا لم يكن من الأمثلة الخمسة فحيثُ يتعيّن رفعه بالضمّة. [كَذَا الْمُضَارِعُ] أي يرفع المضارع بضم سواء كان ظاهراً أو مقدراً، كما رفع الاسم المفرد وما عطف عليه، فهو المشار إليه بذاء. [الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ شَيْءٌ بِهِ] يتصل أصلها: يَوْتَصِلُ، قلبت الواو تاء فأدغمت في التاء، لأنه مثال واوي من الوصول. [بِهِ] جار ومجرور متعلق بقوله يتصل، [شَيْءٌ] مما يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه، لأنه إذا اتصل به شيء يوجب بناءه كنون الإناث أو نوني التوكيد لم يكن مرفوعاً. أو ينقل إعرابه كألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يكن مرفوعاً بالضمّة. ولا بد من قيد ثالث: ولم يتقدم عليه ناصب ولا جازم. فإذا [لَمْ يَتَّصِلْ شَيْءٌ بِهِ] فهو مرفوع بالضمّة [شَيْءٌ] سواء مما يوجب بناءه أو يوجب نقل إعرابه من الأصل إلى الفرع، لكن يبقى قيد ثالث لا بد منه (ولم يتقدم عليه

ناصب ولا جازم)، لأنه إذا لم يتصل بالفعل المضارع نون الإناء ولا نون التوكيد ولا ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا ياء المؤنثة المخاطبة هل معنى ذلك أنه يرفع بالضمة؟ الجواب: لا، لأنه إذا لم يتصل به شيء قد يتقدم عليه جازم فيكون مجزوماً، أو في محل جزم، أو يتقدم عليه ناصب فيكون منصوباً أو في محل نصب إذا لابد من القيد. [كَيْهْتَدِي] زيدٌ، فهو فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، ويكون في الفعل المضارع المعتل الآخر مطلقاً [وَكَيْصِلُ] زيد والديه، فهو فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره لأنه صحيح الآخر. هذا هو الموطن الرابع والأخير مما يرفع بالضمة على الأصل.

ثم شرع في بيان فروع الضمة، فبدأ بالواو وثنى بها بعد الضمة؛ لأنها تنشأ عنها أي تتولد منها، ولذلك قيل: هي بنت الضمة. والواو تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين اثنين: - بالاستقراء والتتبع - الأول: الأسماء الستة. والثاني: جمع المذكر السالم. قال رحمه الله:

وَأَرْفَعُ بِوَائِ خَمْسَةَ أَبْوَكٍ أَخْوَكُ ذُو مَالٍ حَمُوكِ فُوكُ

هذا هو الباب الأول الذي بدأ به الناظم من أبواب النيابة، وهو الأسماء الستة المعتلة المضافة. ويقال: الأسماء الخمسة، وعليه الجمهور لكن المحفوظ أنها ستة كما سيأتي. والأسماء الستة علم بالغلبة؛ لأن معناها الأسماء المعدودة بالسته. يعني تقول: (أبوك أخوك حموك ذو مال فوك هنوك) هذه ستة أسماء، وتقول: (بيت مسجدٌ قلم كتاب

أرض سماء) هذه ستة أسماء، لكن هل كلما أطلق هذا اللفظ الأسماء الستة يصدق على أيّ أسماء ستة أو المراد به أسماء معينة؟ نقول: بل المراد أسماء معينة، إذا صار علمًا. لأن ما عيّن مسماه عند الإطلاق هو حقيقة العلم، فحينئذٍ إذا قيل للنحوي أو لطالب علم النحو: الأسماء الستة انصرف ذهنه لهذا المسمى أبّ أخ حمّ... الخ دون غيرها من الأسماء. إذاً نقول الأسماء الستة ليس فيها إجمال ولا إبهام بل هي معينة. الأسماء الستة بعضهم يقيدوها بالمعتلة، وهذا له نظران: إما لكون إعرابها بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا، وهذه حروف علة كما قال في الملحة:

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الِاعْتِلَالِ الْمُكْتَنَفِ
وإما لكون لاماتها أحرف علة. فأبّ هذا ثنائي، والقاعدة أن الاسم إذا كان على حرفين ولم يكن مبنياً فلا بد من حرف محذوف، وهنا نقول: حذفت اللام منه اعتباطاً، أبّ أصله أبوّ، وأخّ أخوّ، وحمّ حمّوّ، وفوك فوّة. إذاً أبّ أخ حم ذو هذه لاماتها واو، إلا فوك فلامها هاء، وليست حرف علة. إذاً نقول هي معتلة لأن لاماتها حرف علة، وهذا مطّرد في الخمسة فقط والسادس فوك ليست لامه حرف علة وإنما هي هاء، ولذلك يجمع على أفواه. وذو لامها واو أو ياء على خلاف، ذوّ أو ذوّيّ، فحينئذٍ يكون تسمية هذه الأسماء الستة بالمعتلة من باب التغليب.

الأسماء الستة المعتلة المضافة بمعنى أنها لا تعرب هذا الإعراب إلا إذا أضيفت، وهذا القيد باعتبار ذو لبيان الواقع، وما عداها فإنه

للاحتراز؛ لأن أبا، وأخا، وحمًا، وفمًا لا تعرب هذا الإعراب إلا بشرط إضافتها، فحينئذ لها استعمالان: مفردة غير مضافة كأب. ومضافة كأبوك، مضاف إلى الكاف - وهي ضمير - فهذه قد تضاف، وقد تنفك عن الإضافة، لكن لا تعرب هذا الإعراب إلا بشرط الإضافة. أما ذو فالشرط فيها لبيان الواقع لأنها لا تنفك عن الإضافة. هذه الأسماء الستة المعتلة المضافة بدأبها الناظم لأنها مفردة - باعتبار المثني والجمع - وليست مفردة باعتبار باب الإعراب لأن المفرد فيه يعرب بالضممة وهي أصلية وهنا يعرب بالواو وهي فرعية قال:

وَأَرْفَعُ بَوَاوِ حَمْسَةَ أَبْوِكَ أَخُوكَ ذُو مَالٍ حُمُوكِ فُوكِ
[وَأَرْفَعُ] فعل أمر، وسبق أن افعل في لغة العرب تدل على الوجوب، - هذا الأصل فيها - فدلالة افعل على الوجوب مأخوذة من اللغة ومن الشرع على أصح أقوال الأصوليين ما لم توجد قرينة تصرفه عن ظاهره. وهنا قال: [وَأَرْفَعُ] فالأصل أن نحمله على الوجوب، لكن وجدت قرينة تصرف هذا الأمر عن ظاهره. وهو أنه لا يجب الرفع - مع الشروط التي سنذكرها - وإنما الأشهر في لغة العرب أنها ترفع بالواو إذا أضيفت؛ وإلا فقد سمع عدم إعرابها بواو مع إضافتها، كما قال القائل:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

ولم يقل بأبيه، ومن يشابه أباه. إذاً هذه قرينة تجعلنا نصرّف الأمر هنا من الوجوب إلى الاستحباب الصناعي. لأن موافقة الأشهر والأكثر أولى، وهو الأفصح؛ ولذلك لا يجوز حمل القرآن في الإعراب على النادر والقليل، وأولى من ذلك على الشاذ استعمالاً، أما الشاذ قياساً فهو وارد في القرآن. إذاً نقول: [وَأَرْفَعُ] المراد به الاستحباب، لأن بعض العرب استعمل هذه الأسماء الستة مضافةً مع وجود الشروط معربة بالحركات على الأصل كما ذكرنا في الشاهد السابق. وهي لغة قوم، فحينئذ نقول: [وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ] في إحدى لغات هذه الأسماء الستة. [وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ] هنا لا بد من التقدير أي وارفع رفعاً مصوراً بمسمى الواو، فهذا الرفع مصوّر بمسمى الواو؛ لأن نطقك بمسمى الواو هو عين الرفع، على مذهب البصريين. وأما على مذهب الكوفيين فالتقدير: وارفع رفعاً مع مسمى الواو. وقد رنا لفظ مسمى لأنه ليس المراد الاسم وإنما المراد المسمى لأن الرفع يكون بالمسمى لا بالاسم. [وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ] ظاهرة أو مقدّرة، نحو: جاء أبوك، جاء فعل ماض. وأبوك فاعل مرفوع ورفعه الواو الظاهرة نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة. وجاء أبو الحسن. جاء فعل ماض. وأبو الحسن فاعل مرفوع ورفعه الواو المقدّرة حذفت للتخلص من التقاء الساكنين. لأن الواو ساكنة، وهمزة الوصل تسقط في درج الكلام واللام ساكنة، فحينئذ التقى ساكنان = اللام والواو، وتعدّر تحريك الأول - وهو الواو - فوجب حذفها. إذاً الإعراب هنا يكون بالواو المقدّرة، ولو كتبتها لأن

الإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات. [خَمْسَة] أي الأسماء
المعدودة بالخمسة. وترك الناظم (هنوك) تبعًا للفراء والزجاجي.
وعدها غيره قال في الملحة:

ثُمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَايِ
وهنا تبع الفراء والزجاجي فأسقطه، لأن هنا هذه ليست
كالأسماء الخمسة الأخرى، فالأكثر في لغة العرب أنها تعرب بالواو
رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا هو ما ذكره الناظم من الخمسة
الأسماء - بشرطها - . وأما هنك - إذا أضيف - فالأفصح أن يعرب
بالحركات على الأصل، هذا هو الكثير في لغة العرب. ولذلك سمع
الفراء والزجاجي (هنك) ولم يسمعا (هنوك) لقلته، ولكن سيبويه
حكى هنوك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. فأثبت سيبويه
هنوك، وأيضًا لقلته لم يعدّه بعض النحاة حتى مع علمه به، لأنه
قليل، والقليل لا حكم له. والأصح أن تعد ستة. [وَأَرْفَعُ بِوَائِ خَمْسَةً
أَبُوكَ] [خَمْسَةً] مفعول به [بِوَائِ] جار ومجرور متعلق بارتفاع [أَبُوكَ]
هذا بدل مفصل من مجمل من خمسة، لأن لفظ خمسة مبهم ومجمل
يحتاج إلى تفصيل، وإلى ما يزيل الإبهام ويرفع الإجمال، فقال: أبوك،
فهو بدل مفصل من مجمل، وبدل المنصوب منصوب، ونصبه الفتحة
المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية،
إذا أبوك في النظم ليست مرفوعة، وإعرابها بالحركات لا بالحروف،
لأن هذا اللفظ علمٌ على أبوك في التركيب، فأبوك - هنا - علم،
ومسماه هو الذي ترفعه بالواو. [وَأَرْفَعُ بِوَائِ خَمْسَةً أَبُوكَ] أي مسمى
أبوك، وترفعه إذا رُكِبَ في جملة مفيدة ووضع في موضع رفع. نحو

قوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ (القصص: ٢٣) فإذا أريد به معناه يكون إعرابه بالحروف، وإذا أريد به لفظه صار علماً مفرداً، فأبوك علمٌ مسماه أبوك، وهو حكاية لما يذكر في الجملة، معرب بحركات مقدرة. [أَخُوكَ] أي وأخوك على حذف حرف العطف و[ذُو مَالٍ] على حذف حرف العطف، و[حُمُوكِ] على حذف حرف العطف أيضاً، وهو أقارب زوج المرأة، فيضاف حينئذٍ إلى ضمير المرأة فيقال: حموها وحموكِ - بكسر الكاف - هذا هو الغالب والأشهر. وقد يراد به أقارب الزوجة، فيضاف للمذكر فيقال: حموه وحموكِ - بفتح الكاف - و[فُوكَ] أيضاً على حذف حرف العطف. هذه الأسماء الخمسة تعرب بالواو رفعاً، إذا وقعت في موضع رفع يعني كأن تكون مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل. لكن لا تعرب هذا الإعراب عند جمهور النحاة إلا بأربعة شروط عامة ويشترط في ذو وفي فم بعض الشروط التي تختص بها. أما الشروط العامة فهي:

الشرط الأول: أن تكون مفردة أي دالة على واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ﴾ (يوسف: ٨) أما لو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب ما نقلت إليه من التثنية أو الجمع، فحينئذٍ لو ثنيت أعربت إعراب المثني، نحو: جاء أبوان، فأبوان فاعل مرفوع ورفع الألف نيابة عن الضمة لأنه مثني، لأن شرط إعراب أبوك بالواو رفعاً أن يكون مفرداً، أما إذا ثني فحينئذٍ يأخذ حكم المثني فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾

(يوسف: ١٠٠) فأبويه مفعول به منصوب، ونصبه الياء نيابة عن الفتحة. وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ﴾ (يوسف: ٦) (أبويك) أيضًا يعرب إعراب المثني. وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت إعراب جمع التفسير بالحركات على الأصل. نحو قوله تعالى: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ﴾ (النساء: ١١) آباؤكم مبتدأ مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ﴾ (التوبة: ٢٤). وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠) أيضًا كما قيل في الأول. وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أيضًا أعربت إعرابه، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء. وذكر ابن هشام وغيره أنه لم يجمع منها إلا الأب والأخ والحم. قال الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَضْوَاتُنَا بَكَيْنٍ وَقَدَّيْنِنَا بِالْأَيْنَا
فأبيننا مجرور بالياء، وجره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وقال الشاعر:

وَكُنْتُ بَنُو فَزَارَةَ شَرِّ قَوْمٍ وَكُنْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الْأَخِينَا
بني مضاف، والأخينا مضاف إليه مجرور وجره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. زاد بعضهم ذُوو وذوي.

الشرط الثاني: أن تكون مكبرة، يعني ألا تكون مصغرة؛ فإن صُغرت أعربت بالحركات على الأصل. نحو: هذا أُمِّي وأَخِيُّ ووَذُوِيُّ وُحْمِيُّ وفُؤْمِيُّ.

الشرط الثالث: أن تكون مضافة. فلو قطعت عن الإضافة أعربت بالحركات على الأصل. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ (يوسف: ٧٨) فأباً اسم إن منصوب بها ونصبه الفتحة الظاهرة على آخره. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ﴾ (يوسف: ٧٧) فأخ فاعل مرفوع ورفع ضمته ظاهرة على آخره. وهذا الشرط لبيان الواقع بالنظر لذو اللزومها الإضافة. إذاً هذا الشرط - أن تكون مضافة في غير ذو - لأن الشرط إنما يقع على ما يمكن أن يوجد بدون الشرط، فإذا قيل: يشترط كذا في كذا، إنما يشترط إذا كان المشروط فيه قد يقع مع الشرط وبدون الشرط، نقول: يشترط في الصلاة الطهارة، فتوجد الصلاة حساً بدون طهارة، وتوجد بطهارة، فالأولى لم تنعقد، والثانية صحيحة بشرطها.

الرابع: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة، لأن ياء المتكلم يجب أن يكون ما قبلها مكسوراً. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ (ص: ٢٣) فأخي خبر إن مرفوع ورفع ضمته مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. ويزاد على هذه الشروط الأربعة شروط خاصة منها أن فوك يجب أن تفصل منه الميم، كما قال ابن مالك:

وَالْقَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَآءَا

أي انفصل، فإن وجدت الميم أعربت بالحركات على الأصل، فتقول: هذا فمٌ، ورأيت فمًا، ونظرت إلى فم. ويشترط في ذو

شرطان: أن تكون ذو بمعنى صاحب، كما قال ابن مالك:

مِنْ ذَاكَ ذُوْ إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا

يعني أفهم صحبة، نحو: زيد ذو مال، أي صاحب مال، وزيد ذو علم، أي صاحب علم. وفسر ذو بمعنى صاحب احترازاً من ذو الطائفة، فإنها اسم موصول. قال ابن مالك:

وَمَنْ وَمَا وَآلٌ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ
إذا ذو تكون موصولة، فحينئذ تكون ملازمة للواو، مبنية على السكون، وهذا هو حقيقة البناء: الذي يلزم حالة واحدة. تقول: جاء ذو قام أبوه. أي الذي قام أبوه، فجاء فعل ماضٍ، وذو فاعل مبني على السكون في محل رفع. ولك أن تقول: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع. ومثله رأيت ذو قام، ومررت بذو قام. قال الشاعر:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُّوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مَنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

من ذو: من حرف جر، فلو كانت ذو الطائفة مثل التي بمعنى صاحب لقال: من ذي، هذا هو الأصل. الثاني: أن تضاف ذو إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، والمراد باسم الجنس: ما دل على معنى كلي - وهذا المعنى الكلي وجوده في الذهن - ولو كان معرّفاً بأل كالعلم والمال والفضل والجاه، وإن شئت قل: ما يصدق على القليل والكثير، أي يصدق في الخارج على القليل والكثير، فالعلم مثلاً يصدق على المسألة الواحدة فتقول: هذا علم، وعلى المسألتين

فتقول: هذا علم ، وعلى المائة فتقول: هذا علم ، وعلى الألف وغير ذلك، إذا يصدق على القليل والكثير. فاسم الجنس ما دل على معنى كلي ولو كان معرفاً بأل، فلا يشترط التنكير، تقول: جاء ذو العلم، وجاء ذو علم، وجاء ذو فضل، وجاء ذو الفضل، فلا يشترط فيه التنكير، بل جعل من الفوارق بين ذو الطائفة، وذو التي بمعنى صاحب أن ذو الطائفة لا يوصف بها إلا المعرفة، تقول: جاء زيد ذو قام أبوه، ولا يصح أن تقول: جاء رجل ذو قام أبوه، لأن ذو الطائفة موصولة بمعنى الذي فهي معرفة، وشرط الصفة والموصوف الاتحاد في التعريف والتنكير. أما ذو التي بمعنى صاحب ففيها تفصيل: يجوز أن يوصف بها النكرة إذا أضيفت إلى نكرة، نحو: مررت برجل ذي علم، ولا يصح مررت برجل ذي العلم، لأنك وصفت النكرة بالمعرفة والشرط التطابق، كما لا يصح مررت بزيد ذي علم، لأن ذي نكرة وزيد معرفة، والشرط التطابق تعريفًا وتنكيرًا. إذا من الفوارق بين ذو التي بمعنى صاحب، وذو الطائفة = أن ذو الطائفة لا يوصف بها إلا المعرفة؛ لأنها معرفة ولا تكون نكرة. وذو التي بمعنى صاحب قد يوصف بها المعرفة إذا أضيفت إلى معرفة، ويوصف بها النكرة إذا أضيفت إلى نكرة. وشرط اسم الجنس أن يكون ظاهرًا احترازًا من المضمَر، فالضمير لا تضاف إليه ذو، وما سمع فهو شاذ. كقوله:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ دَوُوهُ

فهذا شاذ من وجهين: جمعه جمع تصحيح، ومن حيث إضافته إلى الضمير. فقوله: ذووه جمع تصحيح حكمي، يعني ملحق بجمع المذكر السالم، وكل الملحقات شاذة، فحينئذٍ نحكم أن ذووه شاذ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وكونه أضيف إلى ضمير فهذا شذوذ فوق الشذوذ السابق. وشرط اسم الجنس أيضًا أن يكون ظاهرًا غير صفة، فلا يصح أن يقال: مررت برجل ذي قائم، ولا مررت برجل ذي صائم؛ لأنه أضيف إلى صفة، والسر في ذلك = أن ذو يُتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، فالعرب نظرت في بعض الأسماء، فإذا بها لا يمكن أن يوصف بها مباشرة، فحينئذٍ جاءت بوصلة -وهي ذو- يتوصل بها إلى وصف ما قبلها بما بعدها، فحينئذٍ ما يمتنع النعت به مباشرة امتنع إضافته إلى ذو، وما جاز أن يوصف به مباشرة امتنع إضافته إلى ذو. فما يمتنع أن يوصف به مباشرة أمران: وهما الضمير والعلم، هذان يمتنع أن يوصف بهما مباشرة، وسمع: أنا الله ذو بكة، قالوا: هذا شاذ، وقيل: قليل فلا يقاس عليه، وما جاز أن يوصف به مباشرة امتنع إضافته إلى ذو، وهو أمران: المشتق والجملة، وهما يقعان نعتًا مباشرة، تقول: مررت بزيد القائم، فحينئذٍ لا يصح أن تقول مررت بزيد ذي القائم، لأنه حشو، فيمتنع إضافة ذو إلى المشتق بل ينعت به مباشرة. وتقول: مررت برجل يضحك، لأن الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، فلا يصح أن تقول: مررت برجل ذي يضحك. والحاصل أن ذو ملازمة للإضافة ولا تضاف إلا إلى

اسم جنس ظاهر غير صفة ، ويمتنع أن تضاف إلى العلم، والضمير، والمشتق، والجملة. [وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ خَمْسَةً] نقول: الصواب أنها ستة بزيادة الهن، والمراد بالهن قيل: اسم يكنى به عما يستقبح التصريح به، وقيل: كناية عن الفرج خاصة. [أَبُوكَ أَخُوكَ ذُو مَالٍ حَمُوكَ فُوكَ] هنوك، ذكرها الناظم كما هي، فحيثُذ يمكن أخذ الشروط من لفظها- كما هي عادة النحاة- [أَبُوكَ أَخُوكَ ذُو مَالٍ حَمُوكَ فُوكَ] فذكرها مفردة، مكبرة، مضافة، لغير ياء المتكلم، و[ذُو مَالٍ] فمال اسم جنس ظاهر، بيّن لك أن ذو وإنما تكون إضافته لمثل هذا الذي ذكره. قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ﴾ . و[فُوكَ] ذكرها منفصلة عن الميم كما هو شرطها. هذا هو الباب الأول من أبواب النيابة وهو باب الأسماء الستة المضافة المعتلة. ثم قال الناظم:

وَهَكَذَا الْجَمْعُ الصَّحِيحُ فَاعْرِفْ

[وَهَكَذَا] أي ومثل ذا، والمشار إليه هنا الأسماء الستة، أي مثل ذا المذكور سابقاً، وهو الأسماء الستة في كونه يرفع بالواو نيابة عن الضمة [الْجَمْعُ الصَّحِيحُ فَاعْرِفْ] أي فاعلم- أيها الطالب- تتميم للبيت. إذا الجمع الصحيح مثل الأسماء الستة في كونه يرفع بالواو أيضاً وبمسمى الواو لا بالواو نفسها، ظاهرة أو مقدرة، فظاهرةً نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: ١) ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ فاعل ورفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع تصحيح. ومقدرةً نحو: جاء المؤدوا الزكاة، أصلها المؤدون، أضيف وحذفت النون للإضافة، ثم حذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين. جاء

المقيموا الصلاة، أصلها المقيمون الصلاة فأضيف المقيمون إلى الصلاة فحذفت النون للإضافة ثم التقى الساكنان الواو واللام فحذفت الواو. فتقول: جاء المقيموا الصلاة، فالمقيموا فاعل مرفوع ورفع الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة، فهي واو مقدرة. قال [الْجَمْعُ الصَّحِيحُ] ويسمى جمع السلامة، والجمع على حدّ المثنى، وسمي جمعاً صحيحاً لصحة مفرده فيه، وهذا مقابل لجمع التكسير، وجمع التكسير كما سبق: ما تغير عن بناء مفرده، وهذا ما صحَّ فيه واحده، فلم يتغير عن بناء مفرده. وسمي جمع السلامة لسلامة مفرده فيه لأنه سلم فيه بناء واحده. وسمي الجمع على حدّ المثنى، أي على سبيل وطريقة المثنى، لأن المثنى يعرب بحرفين، والجمع الصحيح أيضاً يعرب بحرفين، فالمثنى يعرب بحرفين الألف والياء، والجمع الصحيح أيضاً يعرب بحرفين الواو والياء. وهذا من جهة التوسع والتجوز وإلا فالمثنى يعرب بثلاث، والجمع يعرب بثلاث، لأن ياء النصب غير ياء الجرّ، وإن كانت في الصورة واللفظ واحدة، إلا أنهما في الحقيقة متغايرتان؛ لأن ياء النصب نائبة عن الفتحة، وياء الجر نائبة عن الكسرة، فحينئذٍ لا يسوّى بينهما، وإن كانا في اللفظ شيئاً واحداً وإلا ففي الحقيقة هما متغايران. ويسمى جمع المذكر السالم وهو المشهور.

[الْجَمْعُ الصَّحِيحُ] الجمع مصدر، والمعنى المصدري للجمع هو ضمُّ شيء إلى شيء آخر، فحينئذٍ لا بد من التقدير والتأويل؛ لأن

الذي يرفع بالواو هل هو المعنى المصدري أو ما وجد فيه المعنى المصدري ؟ لا شك أنه الثاني، فحيثُذِ نقول: [وَهَكَذَا الْجَمْعُ] الجمع هنا مصدر أريد به اسم المفعول أي المجموع وهو اللفظ [الصَّحِيحُ] أي المصحح على وزن فاعِل صفة مشبهة أي السليم ضد المريض، إِذَا [الْجَمْعُ الصَّحِيحُ] أي المجموع المصحح مفرده، فحيثُذِ يكون الصحيح نعت لمفرد مقدر، فجمع المذكر السالم: جمع أي مجموع، المذكر صفة لموصوف محذوف أي جمع المفرد المذكر، لأن التذكير معنى، والمعاني لا تجمع إنما تجمع الألفاظ، السالم نعت للجمع، يتبعه في إعرابه تقول: هذا جمعُ المذكر السالم، وأعرِب جمعَ المذكر السالم. وحكي جواز جره بالمجاورة لمذكر، لكن الصواب أن الجرَّ بالمجاورة ضعيف، ولا يعوّل عليه وإن نصره بعض أهل العلم. وحقيقة جمع المذكر السالم: هو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عن هذه الزيادة وعطف مثله عليه. فما جنس اسم موصول بمعنى الذي، دل على أكثر من اثنين خرج به ما دل على الواحد، والجمع المسمى به فإن مدلوله واحد، فالزيدون علماً مدلوله واحد، وخرج المثني، وجمع المؤنث السالم؛ لأنه يدلّ على أكثر من اثنتين، ودخل جمع التكسير، بزيادة في آخره أخرج جمع التكسير، لأن جمع التكسير يدل على الجمع بذاته وبصيغته المستقلة ليس ثمّ زيادة. كالزيدون والمسلمون، فالزيدون دلّ على الجمعية بالواو، ولذلك الواو التي يرفع بها جمع المذكر السالم لها جهتان: جهة باعتبار المعنى، وجهة باعتبار الإعراب. فهي حرفُ جمع، يعني دلت

على الجمعية، فالذي دلّ على الجمعية في جمع المذكر السالم هو الواو. وهي أيضًا حرف إعراب. ولذلك المسلمون مثلاً قبل إدخاله في جملة، نقول: جمع مذكر سالم، هل هو مرفوع؟ نقول: لا، لأن الكلمة قبل إدخالها في جملة لا حكم لها، فإذا قلت: المسلمون، والزيدان، وأبوك قبل تسليط عامل عليها لا حكم لها من جهة الإعراب والبناء. فإذا قلنا المسلمون قبل تسليط العامل فهذه الواو علامة جمع فقط، وليست بعلامة رفع، ثم لما دخل عليها العامل وقلت: قام المسلمون، صارَ لها جهتان: فهي علامة تدل على الجمعية، وأيضًا هي في نفس الوقت علامة رفع. فحينئذٍ نقول: رجال دلّ بالصيغة وبوزنه على الجمعية، ومسلمون دلّ على الجمعية بزيادة الواو، وبينهما فرق، فما دلّ بالصيغة مغايرًا لما دلّ بالزيادة، ولذلك نقول: ما دل على أكثر من اثنين: دخل جمع التكسير، بزيادة: الباء للسببية أي بسبب زيادة في آخره، بهذه الزيادة فارق بها جمع التصحيح جمع التكسير. وقولنا: بزيادة في آخره: المراد بالزيادة هنا حقيقة عرفية عند النحاة، أي بواو ونون في حالة الرفع، وبياء ونون في حالتي النصب والجر، ولكن زيادة النون في هذا الموضع فيها نظر. فليس في الحدّ لفظ مبهم. صالح للتجريد عن هذه الزيادة، يعني يصلح أن ينفك عنها، فتحذف الواو، وعطف مثله عليه بمعنى أنك تحذف الواو وتعطف عليه مثله، فتحذف الواو من مسلمون وتقول: مسلمٌ ومسلمٌ ومسلمٌ عطف عليه مثله، لكن عشرون هل هو صالح للتجريد وعطف مثله عليه؟ نقول: لا يصلح، ولو كان مرفوعاً

بالواو نيابة عن الضمة، لأنه ملحق بجمع التصحيح، فهو من الشواذ، لأنه لا يصلح أن يقال عِشْرٌ بحذف الواو والنون، فهو غير قابل للتجريد وعطف مثله عليه. هذا حدّ جمع المذكر السالم وقيل في حده اختصاراً: ما سلم فيه بناء المفرد. وهذا واضح وأخصر وهو مطرد فيه. إلا أنه يرد عليه الملحقات، ويمكن أن يجاب: بأنها لا مفرد لها، وقد يوجد في بعض الشواذ أن لها مفرداً، فيجاب أن الحدّ هنا للجمع المذكر السالم الحقيقي ولا يشمل الشواذ. أما حكمه فهو أنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظاً كالزیدون أو تقديرًا كالمصطفون ظاهرة أو مقدرة.

ما يجمع هذا الجمع قسمان: جامد وصفة، فالجامد عند النحاة: ما دل على ذات فقط كزيد، أو معنى فقط كعلم. والصفة: ما دل على ذات وصفة معاً كاسم الفاعل واسم المفعول وسائر المشتقات، كضارب فإنه يدل على ذات متصفة بصفة الضرب وهكذا. لكن ليس كل جامد يجمع بواو ونون، وليس كل صفة تجمع بواو ونون، بل يشترط في الجامد: أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التانيث ومن التركيب، فإن لم يكن علماً لا يصح جمعه بواو ونون، كرجل اسم جامد يدل على ذات، فلا يقال: رجلون لتخلف شرط العلمية. لكن الجامد إذا صُغِرَ جاز جمعه بواو ونون، فإذا قيل: رُجِيل، صحَّ أن تجمعهم فتقول: رُجِيلون، لأنه صار صفة فهو في قوة: رجل صغير. قال الشاعر:

رَعَمَتْ مُخَاضِرٌ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسُدُّ أُنْيُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

فابن اسم جامد وليس بعلم فلا يجمع بواو ونون، لكن لما صُغِرَ على أُبين جُمع بواو ونون، فقليل: أبينوها. أن يكون علمًا لمذكر، فإذا كان علمًا لمؤنث لا يجمع بواو ونون فلا يقال في زينب: زينبون. ولو سميت رجلًا بزَيْنَب صحَّ جمعه بواو ونون - وكانوا أكثر من اثنين - تقول: جاء الزينبون بواو ونون لأنه علم لمذكر. أن يكون علمًا لمذكر عاقل، فخرج ما كان علمًا لمذكر غير عاقل مثل لاحق: اسم فرس. وواشق اسم كلب، فلا يقال: واشقون ولا لاحقون. خاليًا من تاء التأنيث احترامًا من نحو طلحة، فهو علم لمذكر عاقل إلا أنه اتصلت به تاء التأنيث، فلا يجمع على مذهب البصريين بواو ونون، فلا يقال في طلحة: طلحون، ولا يقال في حمزة: حمزون. وجوز الكوفيون جمعه بواو ونون فيقال فيه طلحون وحمزون، وهذا أرجح - أن يجمع بواو ونون - وله أدلة، أولها: أن العبرة بالمعنى لا باللفظ، فمعناه مذكر فحيثُ ينظر إلى المعنى ولو خالف اللفظ من جهة التذكير والتأنيث، ولذلك انتُقد مذهب البصريين بأنهم راعوا اللفظ - طلحة ونحوه - في هذا الباب، وراعوا المعنى في باب العدد. قالوا: هناك ثلاثة طلحات باعتبار المعنى. الثاني: أن هذه التاء على نية الانفصال، فتسقط إذا جُمع بألف وتاء، فلا عبرة بها، لأنها ليست أصلية، فيقال: طلحات بدون تاء - وهذا متفق عليه - ويجوز أن يكون اللفظ له جمعان متغايران. الثالث: أنهم أجمعوا - أي البصريون والكوفيون - على صحة جمع ما سمي به من الألفاظ المؤنثة المختومة بألف ممدودة أو مقصورة، فلو سمي رجل بحبلى

اتفق البصريون والكوفيون على أنه يجمع بواو ونون فقليل: حُبْلَوْنَ - التقت الواو الساكنة مع الألف فحذفت الألف - مثل مصطفىون، فحُبْلَى علم لمذكر عاقل، ولم يخل من علامة التأنيث مثل طلحة، وأيهما أشد تمكناً في باب التأنيث، الألف المقصورة أم تاء التأنيث؟ لا شك أنها الألف المقصورة، فإذا جاز جمع الأشد فمن باب أولى أن يجوز ما هو أدنى. كذلك لو سمي رجل بصحراء قيل في جمعه: صحراوون، جاز مع كونه مختوماً بألف ممدودة، وهي أشد في باب التأنيث من التاء، فإذا جاز الأعلى فمن باب أولى أن يجوز الأدنى، ولذلك هذا الشرط وهو أن يكون خالياً من تاء التأنيث يجب إسقاطه. أن يكون خالياً من التركيب فما كان مركباً تركيباً إضافياً أو مزجياً أو توصيفياً لا يجمع بواو ونون، فلا يقال في سيبويه: سيبويهون وجوزّه بعضهم.

وأما الصفة فيشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. أن تكون صفة لمذكر، فلو كانت صفة لمؤنث لا تجمع بواو ونون فلا يقال في حائض: حائضون، أن يكون صفة لمذكر عاقل فلا يقال في سابق صفة فرس: سابقون، لكن لو كان سابق صفة لرجل جاز أن يقال سابقون. خالية من تاء التأنيث، فلا يقال في علامة: علامتون، قالوا: لا يجمع بواو ونون لثلاث يجمع فيه علامة تأنيث، وعلامة تذكير. ليست من باب أفعل فعلاء أي ليست من باب أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحر فإن مؤنثه

حمراء، وأعور عوراء، فلا يقال: أحمر ولا أعورون. ولا من باب
 فعلان فعلى يعني ليست مما وزنه فعلان كسكران الذي مؤنثه
 سكرى فلا يقال: سكرانون، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث،
 بعض الأوزان والألفاظ والمشتقات يستوي فيه المذكر والمؤنث
 بمعنى أنه لا يحتاج إلى علامة تميز المذكر عن المؤنث، فنحو: مسلمٌ
 ومسلمة، وقائم وقائمة، لابد من علامة تميز المؤنث عن المذكر،
 ولذلك نقول: التأنيث فرع التذكير، فمسلمٌ لا يحتاج إلى علامة لأن
 الأصل التذكير، ومسلمة زدناه علامة تأنيث وهي التاء لأنه فرع،
 وبعض المشتقات يستعمل في المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فيقال:
 زيد قتيل، وهند قتيل، ولا نقول: قتيلة لأن فعلا مما يستوي فيه
 المذكر والمؤنث، ومثله زيد جريح، وهند جريح، فإذا كان على هذه
 الزنة لا يجمع بواو ونون لأنه لا يميز بين المذكر والمؤنث، وهذا فيما
 إذا جرت الصفة على موصوفها بمعنى أنه إذا قيل: هذا زيد جريح،
 كانت الصفة متأخرة عن الموصوف أما إذا تقدمت فحينئذٍ تتصل
 بالتاء فتقول: هذه قتيلة زيد. وهذه الشروط والقيود في الجامد
 والصفة دليلها الاستقراء والتتبع، فحينئذٍ يجوز الإقدام على الجامد
 أو الصفة فيجمع بواو ونون، كزيد يجمع بواو ونون فيقال:
 الزيدون، ومذنب تجمع بواو ونون فيقال: مذنبون. [وَهَكَذَا الْجَمْعُ
 الصَّحِيحُ فَأَعْرِفْ] أي مثل الأسماء الستة في رفعها بالواو نيابة عن
 الضمة الجمع الصحيح الذي صح واحده فاعرف ذلك الحكم
 واتبعه.

ثم انتقل إلى بيان محل الفرع الثاني وهو الألف فقال:

وَرَفَعُ مَا ثَنَيْتَهُ بِالْأَلْفِ

[وَرَفَعُ مَا] أي ورفعك أيها النحوي [رَفَعُ] مبتدأ [مَا ثَنَيْتَهُ] أي الذي ثنيته [بِالْأَلْفِ] جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ورفعك ما ثنيته [مَا] اسم موصول بمعنى الذي، وجملة ثنيته صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والموصول مع صلته عند البيانين في قوة المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول، فحينئذ يصح أن تأتي بالمشتق في محل جملة الصلة، ورفع ما ثنيته بالألف في قوة قولك: ورفع الثني بالألف، فحينئذ نقول الموصول الذي هو ما مع صلته في قوة المشتق [وَرَفَعُ مَا] [مَا] بمعنى الذي في محل جر، إلا أنها أيضًا في موضع نصب لأن [رَفَعُ] مصدر يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، والتقدير ورفعك الثني، فالثني في الأصل مفعول به، فحينئذ يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، والمصدر قد يضاف لمفعوله - كما في النظم - وقد يضاف إلى فاعله نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: ٢٥١) والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس. [وَرَفَعُ مَا ثَنَيْتَهُ بِالْأَلْفِ] أي بمسمى الألف ظاهرة أو مقدرة، قد تكون الألف ظاهرة كقولك: جاء الزيدان، فالزيدان فاعل مرفوع ورفعته الألف الظاهرة نيابة عن الضمة، وتقول: جاء عبد الله - بفتح الدال إذ لو كان مفردًا لقال: جاء عبد الله بالضمة، والأصل جاء عبد الله، فالتقى ساكنان: الألف - التي هي علامة التثنية وهي علامة الإعراب - واللام الساكنة فحذفت الألف - وإعرابه: عبدًا

الله فاعل مرفوع ورفع الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه مثني. [مَا ثُنِيَتْهُ] الثنية عند النحاة أمرٌ معنوي وحقيقتها: جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره. جعل الاسم أي جعل الفاعل، إذاً هي فعل الفاعل وليست هي الملفوظ الذي يدخله الألف. أما المثني الذي هو الملفوظ به فهو: ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالحٌ للتجريد وعطف مثله عليه. ما اسم موصول بمعنى الذي وهو جنس، دلَّ على اثنين أو اثنتين خرج به ما دلَّ على واحد كزيد وسكران ورمان، والمثني المسمى به، لأن الزيدان علماً مدلوله مفرد، وما دلَّ على أكثر من اثنين كعلمان وصنوان، ودخل فيه كل لفظ من الأسماء الموضوعة للدلالة على اثنين كشفع وزوج، ودخل المثني الحقيقي كالزيدان، والمثني الحكمي كاثنتين واثنتين وكلا وكلتا، فهذه ألفاظ كلها دالة على اثنين. بزيادة الباء سببية، فالدلالة على الاثنين حصلت لا بذات الكلمة كشفع وزوج وكلا وكلتا واثنين واثنتين، فهذه الألفاظ لم تدلَّ على الاثنين بزيادة في آخرها، وإنما دلت على ذلك بأصل الوضع. إذاً ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره أخرج ما دلَّ على اثنين لا بزيادة ومنه كلا وكلتا، وبقي بعض الملحق بالمثني كاثنين واثنتين، صالحٌ للتجريد خرج نحو اثنين واثنتين، لأنه لا يقال: اثْنٌ. وعطف مثله عليه أخرج الملحق بالمثني الذي ثُنِيَ من باب التغليب كالقمرين، فإنه يدلَّ على اثنين فهو مثني من جهة اللغة، إلا أنه ليس مثني حقيقة، لأنه دال على اثنين بزيادة في آخره

وأيضاً صالح للتجريد، لكنه لا يعطف عليه مثله فتقول: قمر
وشمس بل عطفت مغيراً عليه، وشرط المثني الحقيقي أنه إذا جُرِّد
عن الزيادة تعطف مثله عليه، فتقول في نحو: الزيدان، زيد وزيد
عطفت مثله عليه، كما هو الشأن في جمع السلامة. إذاً عرفنا حقيقة
المثني، وأما حكمه فيرفع في حالة الرفع بالألف أي بمسمى
الألف، وهذا هو الباب الوحيد الذي تنوب فيه الألف عن الضمة
ليس لها إلا موضع واحد. تقول: جاء الزيدان، فالزيدان فاعل
مرفوع ورفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثني. ومثله قوله تعالى:
﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ (المائدة: ٢٣) والنون التي في
المثني والتي في الجمع زائدة، ولا تكون علامة للتثنية، ولا علامة
للجمع، ولذلك إذا قيل: بزيادة في آخره يقال: بواو وياء، هذا هو
الأولى، وإذا ذكرت النون فهو لبيان الواقع، لأن هذه النون لا تدل
على التثنية ولا على الجمع، وإنما هي عوض عن التنوين تنوين
التمكين الدال على تمكن الاسم في باب الاسمية والإعراب بحيث
لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف. فمدخوله
الاسم الخالص من الشبهين إذاً هو أعلى الدرجات، فحيث إذا
حذف منه التنوين نزلت درجته، فقالوا: إذا لا بد من تعويضه عن
هذا النقص فعوض بهذه النون. فهذه النون عوض عن التنوين فقط
عند الكثيرين. وبعضهم يرى أنها عوض عن التنوين والحركة معاً
وهذا أجود من سابقه لأنه إذا كانت النون عوضاً عن التنوين،
فالتنوين لا يجامع أل، تقول: مسلمٌ، ولا يصح أن تقول: المسلمٌ،

ولك أن تقول: المسلمان، والنون عوض عن التنوين وقد جامع آل، قالوا: لا، وإنما جامع التنوين آل بالنظر لكون النون عوضاً عن الحركة، فلما نظر إلى أن هذه النون عوض عن الحركة جاز دخول آل، والحركة تجامع آل، وآل لا تجامع التنوين، والنون عوض عنهما. وأعلى من ذلك أن يقال: إن النون زیدت لدفع توهم إضافة أو أفراد. فالأول لدفع توهم إضافة نحو: جاء خلیلان موسى وعيسى، فلو حذفت النون ولم تذكر أصالة لقلت: جاء خلیلا موسى وعيسى، فهل موسى بدل أو أن خلیلا مضاف وموسى مضاف إليه؟ هذا محتمل لهما، لكن لما زیدت النون دفعت هذا التوهم، فقل: خلیلان. كذلك في باب الجمع نحو: مررت ببنين كرام، لو لم تذكر النون لقلت: مررت ببني كرام، فهل المراد الإضافة أم الوصف؟ هذا محتمل لهما، فلما أريد الوصف أصالة زیدت النون لدفع توهم الإضافة، والثاني لدفع توهم أفراد نحو: جاء المهتدين فلو قيل: المهتدي، ولم تزد النون، وقيل جاء المهتدي فهل هو مفرد أو جمع؟ هذا محتمل لهما، إذاً زیدت هذه النون في باب الجمع والتثنية دفعاً لتوهم الإضافة ودفعاً لتوهم الأفراد. وأما القول بأنها عوض عن التنوين في الاسم المفرد، فهو مع شهرته إلا أنه ينتقد بعدة أوجه قد ذكرتها في شرح الملحة فليرجع إليه. الباب الرابع قال:

وَأَرْفَعُ بُنُونٍ يَفْعَلَانِ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلَانِ تَفْعَلِينَ تَفْعَلُونَ

هذا هو الفرع الرابع وهو النون أي مسمى النون، وهذا هو الباب الأول من بابي الأفعال - لأن أبواب النيابة سبعة = خمسة في

الأسماء، واثنان في الأفعال - وهو ما يعنون له بالأمثلة الخمسة، وهذا أولى من أن يقال: الأفعال الخمسة؛ لأن الأفعال جمع فِعْلٍ وهو الحدث، فحينئذ إذا قيل: الأفعال الخمسة، أي المعدودة بالخمسة، قد يفهم انحصارها في أحداث خمسة، وأما الأمثلة بمعنى الأوزان فهي محصورة إلا أن الموزون لا ينحصر، [وَأَرْفَعُ] أيها النحوي رفعًا مصورًا [بِنُونٍ] أي بمسمى نون لا بالنون ذاتها وإنما بمسماها، ارفع [يَفْعَلَانِ] فيفعلان مفعول به، كيف جاء مفعولاً به وهو فعل؟ نقول: قصد لفظه فصار علمًا [يَفْعَلَانِ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلَانِ تَفْعَلِينَ تَفْعَلُونَ] وهذه كلها أمثلة أي أوزان، ضابطها أن الذي يرفع بثبوت النون هو كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، سواء كان ما اتصل به ألف الاثنين للمخاطب أو للغائب، وما اتصل به واو الجماعة للمخاطب أو للغائب، أما الياء فلا تكون إلا للمخاطبة. [وَأَرْفَعُ بِنُونٍ] يعني بثبوت مسمى نون [يَفْعَلَانِ] فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية مذكراً كان أو مؤنثاً، غائباً أو مخاطباً، ومثاله للغائب: الزيدان يضربان، فالزيدان: مبتدأ، و يضربان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمة لأنه أسند إلى ألف الاثنين، وألف الاثنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة خبر المبتدأ [يَفْعَلُونَ] فعل مضارع اتصل به ضمير جمع مذكراً كان أو مؤنثاً، غائباً أو مخاطباً، ومثاله للغائب: الزيدون يضربون فيضربون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمة

لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، [وَتَفْعَلَانِ] بالتاء للمخاطب، نحو: أنتما تكتبان، فتكتبان: فعل مضارع مرفوع ورفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، [تَفْعَلَيْنِ] فعل مضارع اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة، ولا يكون إلا للمخاطبة نحو: أنت يا هند تكتبين، فتكتبين: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة لإسناده إلى ياء الفاعلة، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، [تَفْعَلُونُ] بالتاء للمخاطبين، نحو: أنتم أيها الزيدون تضربون، فتضربون: فعل مضارع مرفوع ورفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة، لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

إذا ما ينوب عن الضمة ثلاثة أشياء: الواو وتكون علامة للرفع في الأسماء الستة وجمع المذكر السالم. والألف وتكون علامة للرفع في المثني، والنون وتكون علامة للرفع في الأمثلة الخمسة.

بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ

لما تكلم عن علامات الرفع شرع في بيان علامات النصب؛
فقدم الرفع لكونه مختصاً بالعمد، وثنى بالنصب لكونه مختصاً
بالفضلات. والعمد المراد بها: ما لا يتصور خلو الكلام منها، قلنا:
الكلام لا بد له من إسناد، والإسناد يقتضي: مسنداً ومسنداً إليه،
والمسند إليه يكون مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل، والمسند يكون
خبراً أو فعلاً. وإذا قلنا: أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم
وفعل، فهل يتصور خلو جملة اسمية أو جملة فعلية عن مرفوع؟ هل
يوجد كلام اصطلاحى ولا يوجد فيه لفظ مرفوع؟ الجواب: لا، لا
يمكن؛ لأن أقل ما يتركب منه الكلام اسمان، أو اسم وفعل.
فقولك: زيدٌ قائم، زيد: مبتدأ مرفوع. وقائم: خبر مرفوع. قام زيد،
زيدٌ فاعل مرفوع. وقام: فعل. ضرب زيدٌ، زيدٌ: نائب فاعل، إذا لا
يتصور أن يوجد كلام ولا مرفوع فيه أبداً، فحينئذ صار المرفوع
عمدة، وإذا صار عمدة فحينئذ هو أولى بالمراعاة والتقديم ورفعة
شأنه. أما المنصوب، فيمكن أن يخلو الكلام من منصوب بل هو
فضلة يعني ليس بعمدة، ولا نقول الفضلة: ما يستغنى عنه كما
اشتهر عند كثير من المتأخرين، بل الفضلة: ما ليس بعمدة، لأنه إذا
قيل: ما يستغنى عنه يعني ما يصح حذفه ويصح التركيب بدونه،
نحو: ضربت زيداً. يصح أن تقول: ضربت، وتحذف المفعول به،
ويصح الإخبار بإحداث الضرب ونسبته إليه، فتُغفل جانب المفعول

به إذا عُلِمَ ولذلك قال ابن مالك:

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَأْنَ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ
لكن قوله جل وعلا ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (الإسراء: ٣٧)
باتفاق النحاة أن الحال فضلة، وإذا قيل: إنه فضلة، فعلى هذا
التعريف يجوز الاستغناء عنه، فحيثُذِ هل يصح التركيب أن يقال
(ولا تمش في الأرض)؟ الجواب: لا، لأن ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ
مَرَحًا﴾ نهي عن مشي خاص، وإذا حذفت هذه الفضلة وقلت:
(ولا تمش في الأرض) صار النهي عن عموم المشي. إذا فسد المعنى
فحيثُذِ لا يجوز الاستغناء عن هذه الحال. ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ
يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ (النساء: ٩٣) فمتعمداً: حال. ولا
يجوز الاستغناء عنها، إذا الفضلة: ما ليس بعمدة، يعني: ما ليس
بمبتدأ ولا خبر ولا فاعل ولا نائب فاعل. ولذلك يقدم باب
المرفوعات على باب المنصوبات؛ لأن المرفوعات عُمَد، والرفع هو
إعراب العُمَد وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل،
والمنصوبات وكذلك المخفوضات من الفضلات وضابطها: أنها ما
ليست بعمدة ولا نقول: ما يستغنى عنه. ثم النصب قد يكون عامله
فعلاً بخلاف الخفض فعامله إما حرف وإما اسم، فحيثُذِ ما كان
من عوامله ما هو أقوى كالفعل أولى بالتقديم على ما لا يعمل الفعل
ذلك الأثر كالخفض والجزم. [بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ] أي هذا باب
بيان علامات النصب، وسبق معنى العلامة، والنصب لغة:

الاستواء والاستقامة. وفي الاصطلاح على مذهب البصريين أن الإعراب لفظي: الفتحة وما ناب عنها، فنفس الفتحة ونطقك بها وما ناب عنها هو النصب، وعلى مذهب الكوفيين أن الإعراب معنوي تقول: هو تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها. وتغيير هذا هو الإعراب، مخصوص هذا هو النصب، علامته الفتحة وما ناب عنها فحيثُذ فرق بين أن يقال: نفس الفتحة هو النصب، أو بأن يقال: التغيير المخصوص هو النصب وله علامة تدل عليه.

عوامل النصب ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، فإذا قيل: الاسم منصوب، أو الفعل منصوب؛ فحيثُذ يرد السؤال: ما الذي عمل النصب في الاسم؟ وما الذي عمل النصب في الفعل؟ فنقول: عامل النصب قد يكون فعلاً نحو: ضربت زيداً، فزيداً مفعول به منصوب والعامل فيه: ضرب، فالذي أحدث النصب هو الفعل، فالفعل ينصب. وقد يكون عامل النصب اسماً نحو: أنا ضاربٌ زيداً، فأنا: مبتدأ وضارب: خبر والفاعل ضمير مستتر، وزيداً مفعول به، والعامل فيه: ضارب، ونوعه اسم فاعل وهو اسم، فالاسم ينصب. وقد يكون عامل النصب حرفاً، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾ (طه: ٩١) فلن حرف نصب ونفي واستقبال، نبرح: فعل مضارع ناقص منصوب بلن ونصبه فتحة ظاهرة على آخره. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ (الطلاق: ٣) إن الله: نقول: إن: حرف توكيد ونصب، ولفظ الجلالة منصوب بإن وهو اسمها. إذا الحرف يعمل النصب في الفعل وفي الاسم، والاسم

لا ينصب الفعل. أما التبعية فالصواب أنها ليست من عوامل
النصب.

عَلَامَةُ النَّصْبِ هَاكُنْ مُحْصِيَا الْفَتْحُ وَالْأَلِفُ وَالْكَسْرُ وَيَا
وَحَذْفُ نُونٍ فَالَّذِي الْفَتْحُ بِهِ عَلَامَةُ يَأْذَا النُّهْيُ لِنَصْبِهِ
[عَلَامَةُ النَّصْبِ] [عَلَامَةُ] مبتدأ، وخبره: [الْفَتْحُ] وهذا أولى مع
جواز العكس، لأنه إذا كان عندنا معرفتان وجاز أن يُجعل كلٌّ من
المعرفتين مبتدأ والآخر خبراً، جاز التقديم والتأخير مطلقاً هذا هو
الصواب، فنحو: زيد أخوك، زيد: مبتدأ، وأخوك: خبر، ويصح أن
يكون زيد: خبراً مقدماً. وأخوك: مبتدأ مؤخرًا، هذا هو الصحيح،
وفيه مذاهب وابن مالك يرى وجوب تأخير الخبر على المبتدأ في مثل
هذا الموضع، لكن مع جواز الوجهين يُراعى فيه المعنى، نقول:
الأولى أن يجعل [عَلَامَةُ النَّصْبِ] هو المبتدأ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه
في المعنى، فزيد قائم: حكمت على زيد بثبوت القيام، ويرد السؤال
هنا: هل يريد أن يحكم على علامة النصب بأنها الفتح؟ أو يحكم
على الفتح بأنه علامة النصب؟ أيهما أولى؟ لا شك أن الأولى أن
يحكم على علامة النصب بأنها الفتحة لأنه عَنَوْنَ لذلك فقال: [بَابُ
عَلَامَاتِ النَّصْبِ]. كذلك لما بَيَّنَّ لك أن الإعراب أقسام: رفع وله
علامات، ونصب وله علامات، فحينئذ إذا عرفت أن النصب له
علامات يرد السؤال: ما هي علامة النصب؟ فيقول لك: علامة
النصب التي صارت عندك في الذهن مألوفة ومعهودة: الفتحة وما
عطف عليها، ولذلك قوله: [عَلَامَةُ النَّصْبِ] هو أولى أن يكون

مبتدأ و[الْفَتْحُ] خبره ، والمراد به: الفتحة، وإن كان الأشهر: أن
الفتح لقب من ألقاب البناء، والفتحة علامة إعراب، وبعضهم
يسوي بينهما ويجعل اللقبين بمعنى واحد، ولا مشاحة في
الاصطلاح في مثل هذه المواضع. قوله: [عَلَامَةُ النَّصْبِ] مضاف
ومضاف إليه، والنصب له علامات لا علامة واحدة، فحيثُذِ نقول:
هذا التركيب يفيد العموم، لأن من صيغ العموم إضافة النكرة
- اسم الجنس - إلى المعرفة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا
تُحْصُوهَا﴾ (النحل: ١٨) نعمة الله: أريد به العموم، أي وإن تعدوا
نِعَمَ الله لا تحصوها، وعلامة النصب ليست شيئاً واحداً وإنما هي
أربع فحيثُذِ نقول: [عَلَامَةُ النَّصْبِ] أفاد العموم، وهو مبتدأ،
والفتح وما عطف عليه خبر، لأنه لا بد من أن يكون المبتدأ والخبر
متطابقين إفراداً وتشبيهاً وجمعاً، وهنا قال: [عَلَامَةُ النَّصْبِ] عرفنا أن
المراد به علامات النصب [الْفَتْحُ] هذا شيء واحد وليس بمتعدد،
فكيف يكون التطابق هنا؟ فلا بد أن نقدر أن الناظم قد راعى
العطف قبل الحمل، يعني عطف أولاً، نوى أنه سيرتب أموراً
متعاطفة بعضها على بعض فجعل الأول (الذي هو الفتحة) مفتتحاً
للخبر، فقال: [عَلَامَةُ النَّصْبِ] قبل أن يقول الفتحة نوى معها
الألف والكسرة والياء وحذف النون، فحيثُذِ نقول إنه راعى
العطف قبل الحمل، و الحمل هو الإخبار. فتقول: الفَتْحُ وما عطف
عليه خبر مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. ثم تعرب الباقي كما
هو على أصله. [وَالْأَلْفُ] الواو حرف عطف والألف معطوف على

[الْفَتْحُ] والمعطوف على المرفوع مرفوع، لأن هذا التقدير مرادٌ به إصلاح المعنى فحينئذٍ مراعاة العطف قبل الحمل أمر معنوي لا لفظي، لأننا نقول: راعى، والمراعاة تكون في الذهن لا في اللفظ، والذي يُعرب هو الملفوظات؛ لا الأمور المعقولة التي تكون في الذهن، فالإعراب إنما يكون تابعاً للملفوظات لا للمرسومات ولا للمعقولات، قوله: [هَآ كُنْ مُحْصِيَا] هذه جملة معترضة؛ يعني: كن عاداً لها. وهذا أمرٌ يستوي فيه علامات الرفع، وعلامات الخفض، وعلامات الجزم، وقوله [هَآ] جار ومجرور متعلق بقوله: [مُحْصِيَا] لأنه اسم فاعل من أحصى الشيء فهو محصى بمعنى: عدّه. [كُنْ] فعل أمر ناسخ يقتضي اسماً وخبراً [كُنْ] أنت أيها الطالب لعلم النحو، فاسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، و[مُحْصِيَا] خبرها، أي كن أيها الطالب عاداً لها بالخمس. [الْفَتْحُ] أي الفتحة وهي الأصل، بمعنى أنها الأكثر والأغلب، لأنه لا يُعدّل عنها إلى غيرها إلا عند تعذر ظهور الفتحة أو تقديرها. [الْفَتْحُ] أي مسمى الفتحة، وليس هو عين الفتحة، فالفتحة ليست هي المسمى. [وَالْأَلِفُ] أي ومسمى الألف، إلا أن الألف ليست أصلاً كالفتحة، وإنما هي فرع؛ ولذلك نقول: علامات النصب نوعان: علامة أصلية، وعلامة فرعية. فالعلامة الأصلية: الفتحة وهي علامة واحدة. والعلامات الفرعية أربع وهي: الألف والكسرة والياء وحذف النون، فللنصب خمس علامات: علامة واحدة أصلية. وأربع علامات فروع. [وَالْأَلِفُ] نثى بها لأنها تنشأ عن الفتحة، إذا مُدَّت الفتحة تنشأ عنها

الألف. [وَالْكَسْرُ] أي الكسرة، وثُلث بها لأنها تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب، كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر، فكلُّ منهما ينوب عن الآخر، [وَيَا] أي ومسمى [يَا] ربَّع بها؛ لأنها تنوب عن الكسرة في جمع المذكر السالم والمثنى في حالة الجر، وهنا الياء نابت عن الفتحة، كلُّ منهما ينوب عن الآخر في موضع قد ناب عنه ذاك في موضع آخر، وبعضهم يرى أنه ربَّع بالياء هنا لأنها كسرة بإشباع، كأنها عبارة عن كسرتين، ولذلك يقال: إنها بنت الكسرة، [وَحَذَفُ نُونٍ] أي مسمى نون، وخمَّس بها لأنه لم يبق لها رتبة إلا التأخير، وإن شئت قل: لأن متعلق الحذف هو الفعل، فحذف النون لا يكون إلا في الفعل المضارع الذي هو الأمثلة الخمسة، والألف والكسرة والياء تكون في الأسماء، وما كان متعلِّقاً بالأشرف - وهو الاسم - أولى بالتقديم مما تعلَّقَ بما هو دونه - وهو الفعل -. ثم لما ذكر لك هذا الترتيب على جهة الإجمال أراد أن يفصِّل لك كل موضع تكون فيه الفتحة أو الألف أو الكسرة أو الياء أو حذف النون، كأن سائلاً قال له: قد عرفنا أن علامات النصب خمسة، لكن ما هي مواضع كلِّ منها؟ فقال:

.....فَالَّذِي الْفَتْحُ بِهِ عَلَامَةٌ يَأْذَا النَّهْيُ لِنَصْبِهِ

مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ ثُمَّ الْمُفْرَدُ ثُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي كَتَسَعَدُ

[فَالَّذِي] الفاء فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جواب شرط

مقدر، كأنه قال: إذا أردت معرفة كلِّ من مواضع تلك العلامات

الأصلية والفرعية فأقول لك الذي [الَّذِي] مبتدأ أول، وخبره قوله: مكسر الجموع - في البيت الذي يليه - [الْفَتْحُ] مبتدأ ثانٍ [عَلَامَةٌ] خبر المبتدأ الثاني، [بِهِ] جار ومجرور متعلق بقوله: [الْفَتْحُ] لأنه مصدر، وإن شئت قل متعلق بمحذوف حال من الفتح، أي الفتح حالة كونه فيه، والباء هنا بمعنى: في أي للطرفية، والضمير يعود على الذي، [لِنَصْبِهِ] جار ومجرور متعلق بعلامة [يَا ذَا النُّهْيِ] يا حرف نداء، [ذَا النُّهْيِ] منادى مضاف، و[ذَا] بمعنى صاحب، فهو من الأسماء الستة [يَا ذَا النُّهْيِ] أي يا أصحاب النهي، و[النُّهْيِ] جمع نُهْيَةٍ والمراد به العقل، يعني يا أصحاب العقول. [ذَا النُّهْيِ] [ذَا] منادى مضاف منصوب ونصبه الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين - الألف، والنون الأولى المدغمة في النون المتحركة - نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة. [ذَا] مضاف و[النُّهْيِ] مضاف إليه مجرور، وجره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب، أراد أن يتلطف مع الطالب فقال: [يَا ذَا النُّهْيِ] يعني: يا صاحب العقل، كأن فيه مدحة للقارئ، وهذا فيه تشجيع له، إذا قيل له: يا صاحب العقل، وصاحب العقل لا بد أن يفهم ففيه تفاؤل. [مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ] هذا خبر الذي وجملة [الْفَتْحُ بِهِ عَلَامَةٌ لِنَصْبِهِ] لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. إذا [الَّذِي] مبتدأ، والإعراب دائماً يكون للاسم الموصول لا له مع الجملة، يعني ليست الجملة كلها: الموصول مع صلته يكون مبتدأ، لا، وإنما الموصول فقط [الَّذِي] هو الذي يكون

مبتدأً، والجملة التي تكون صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، كما هو معلوم في موضعه.

والحاصل: أن الفتحة تكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع باستقراء وتتبع كلام العرب: الموضع الأول: الاسم المفرد، والموضع الثاني: جمع التكسير، والموضع الثالث: الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء. هذه ثلاثة مواضع إذا نُصبت تكون علامتها الفتحة بالإجماع. [مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ] الأصل أن يقدم المفرد على مكسر الجموع، لأن الجمع فرع المفرد، والمفرد أولى بالتقديم، ولعله قدّم وأخر لضيق النظم عليه، وهذا شأن أرباب المنظومات، قد يقدمون ما حقه التأخير، ويؤخرون ما حقه التقديم مراعاةً لضيق النظم، وهنا الأولى أن يقدم المفرد. [مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ] أي الجموع المكسرة، من إضافة الصفة إلى الموصوف، لأن الجموع موصوف، والمكسر صفة، وهنا قد بين لك ما ذكرناه سابقاً حيث قال: [وَأَرْفَعُ بِهِ الْجَمْعَ] قلنا: الجمع: مصدر، وليس المراد أن الجمع - الذي هو معنى - هو الذي يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، لأن المعنى لا يُرفع، وإنما يُرفع الملفوظ، فنقول: الجمع مصدر أريد به اسم المفعول، يؤكد هذا قوله هنا بالتصريح بقوله: [الْجُمُوعِ]. [مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ] لأن الجموع هذا وصف للألفاظ، وليس وصفاً للمعاني، لأن المعنى شيء واحد، وهو ضم شيء إلى شيء آخر، وهذا لا يُجمع، وإنما وجود هذا المعنى في ضمن آحاده وأفراده كما هو وجود المعنى الكلي في ضمن أفراده، كرجال، ومساجد.... إلخ، تقول: هذه

الأفراد والآحاد هي المجموعة، وكونها دلت على جمع بضم شيء إلى شيء آخر، أو استفيد منه هذا المعنى فهو أمر ذهني في العقل ولا وجود له في الخارج، وهذا حكم عام لسائر الكليات، فوجودها وجود ذهني، ولا وجود لها في الخارج إلا في ضمن أفرادها، فحينئذ الذي يعرب بالفتحة هو المجموع لا الجمع، إذا [مُكْسِرُ الْجُمُوعِ] هذا هو الموضع الأول الذي ذكره الناظم بأنه يعرب بالفتحة على الأصل، وقد سبق بيانه، وأنه يُرفع بالضمّة على الأصل، وهنا ذكر أنه ينصب بالفتحة على الأصل، سواء كانت الفتحة ظاهرة أم مقدرة، تقول: رأيت الطلاب والأسارى، والجواري وغلماي. وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل. والطلاب: مفعول به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، ولم ينصب بالفتحة؟ تقول: لأنه جمع مكسر، وهل الفتحة ظاهرة أم مقدرة؟ تقول: ظاهرة، ولم كانت ظاهرة؟ لأنه لا يمنع من النطق بها مانع، وليس من المواضع التي تقدر فيها الفتحة، والأسارى معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره لأنه جمع مكسر، منع من ظهورها التعذر، وضابط التعذر: هو ما لو تكلف المتكلم به لم يُظهره، وهو تعذر أصلي لا عرضي، لأن الحرف لا يقبل الحركة البتة، يمتنع تحريكه لذاته، لا لسبب خارج، والجواري معطوف على الطلاب والمعطوف على المنصوب منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، لأنه جمع تكسير، وكانت الفتحة ظاهرة لأن المنقوص تقدر عليه الضمة والكسرة للثقل، وأما الفتحة فتظهر

لخفتها، وغلماي معطوف على الطلاب، والمعطوف على المنصوب منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره. وقُدِّرَت الفتحة هنا لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وهي الكسرة، لمناسبة الياء، لأن الياء لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسورًا، وهذا التعذر يسمى تعذرًا عرضيًا بمعنى أن التقدير هنا عارض، لا لذات الحرف. [ثُمَّ الْمُفْرَدُ] ثُمَّ هنا للترتيب الذكري، أي الموضع الثاني الذي ينصب بالفتحة على الأصل: المفرد، وقد سبق بيانه، وأنه يُرفع بالضمّة على الأصل، وهنا ذكر أنه ينصب بالفتحة على الأصل، سواءً كان مذكرًا أو مؤنثًا، منصرفًا أو لا، وسواء كانت الفتحة ظاهرة أو مقدرة. نحو: رأيت زيدًا والفتى والقاضي وغلامي، رأيت: فعل وفاعل. وزيدًا: مفعول به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، لأنه مفرد، والاسم المفرد الذي ليس معتل الآخر ينصب بالفتحة الظاهرة، والفتى: معطوف على زيدًا، والمعطوف على المنصوب منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، والقاضي: معطوف على زيدًا، والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره مع كونه منقوصًا لأن المنقوص تظهر عليه الفتحة للخفة. وغلامي: معطوف على زيدًا والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. [ثُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي كَتَسَعَدُ] أي ثم الموضع الثالث الذي ينصب بالفتحة على الأصل:

الفعل المضارع [الَّذِي كَتَسَعَدُ] قيده لك بالمثال لتأخذ القيود منه [كَتَسَعَدُ] والكاف تمثيلية لا استقصائية [تَسَعَدُ] حيث لم يتقدمه ناصب ولا جازم، ولم يتصل به شيء، إِذَا [تَسَعَدُ] لا يصح أن يكون مثلاً للمنصوب، لأنه مرفوع، إِذَا لابد أن يقال: [كَتَسَعَدُ] مراده به الشرط الثاني وهو: أنه لم يتصل بآخره شيء مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، ولا بد حينئذ أن يتقدم عليه ناصب، أما [كَتَسَعَدُ] كمثّل تسعد هذا لم يتقدمه ناصب، وإنما ينصب الفعل المضارع إذا تقدم عليه أداة من أدوات النصب، حينئذ يكون التمثيل هنا لأحد الشرطين فقط، وليس المراد به: الشرطين معاً. إِذَا ثم الفعل المضارع ينصب بالفتحة بشرطين: الأول وقد ذكره الناظم: أن لا يتصل بآخره شيء والمراد بـ (شيء) هنا: نون الإناء، أو نونا التوكيد، أو ألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة. الثاني ولم يذكره الناظم: أن يتقدم عليه ناصب، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾ (طه: ٩١) نبرح: فعل مضارع ناقص منصوب بـلن، ولن هذه أداة نصب كما سيأتي ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، وقوله تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُوا﴾ (الكهف: ١٤) ندعو: فعل مضارع منصوب بـلن ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، ونحو: لن يخشى زيد عمراً، فيخشى: فعل مضارع منصوب بـلن ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، لأنه فعل مضارع معتل الآخر، إِذَا [ثُمَّ الْمَضَارِعُ] أي ثم الموضع الثالث الذي ينصب بالفتحة -مطلقاً- ظاهرة كانت أو مقدرة المضارع الذي كـ [تَسَعَدُ] بأن لم يتصل بآخره شيء ونقيده

بأن تقدم عليه ناصب، سواء كان المضارع صحيح الآخر أو معطلاً،
وتقدر الفتحة في الفعل المضارع المعتل الآخر فيما إذا كان مختوماً
بالألف، وتظهر فيما إلى كان مختوماً بالواو أو بالياء، (لن يرمى، لن
ندعو، لن يخشى). إذا هذه ثلاثة مواضع تكون للفتحة على الأصل.
ثم قال:

بِالْأَلِفِ الْخَمْسَةَ نَصَبَهَا التَّزِمُ وَانْصَبَ بِكَسْرِ جَمْعِ تَأْنِيثٍ سَلِمَ
[بِالْأَلِفِ] جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: [نَصَبَهَا] لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ،
وَالْمُصَدَّرُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، فَيَكُونُ مَعْمُولاً لَهُ، وَأَصْلُ
التركيب: الخمسة التزم نصبها بالألف، فقدم ما حقه التأخير لإفادة
الحصر أي بالألف لا بغيرها. [التزم] فعل أمر مبني على السكون،
والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت [نصبها] منصوب على
أنه مفعول به مقدم لـ [التزم] [الخمسَةَ] مفعول به لفعل محذوف
وجوباً منصوب على الاشتغال، تقديره انصب [الخمسَةَ] التزم
نصبها. [بِالْأَلِفِ] وهي علامة للنصب في الأسماء الستة - خاصة -
لأن الناظم ترك (هنوك) كما سبق بيانه. قال الحريري:

تَمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَا
إِذَا تَنْصَبُ الْأَسْمَاءُ السَّتَةَ بِالْأَلِفِ، أَي بِمَسْمَى الْأَلِفِ، نِيَابَةً عَنِ
الفتحة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (يوسف: ٨)
إن: حرف توكيد ونصب. أبانا أبا: اسم إن منصوب بها ونصبه
الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، إذا [بِالْأَلِفِ] الْخَمْسَةَ

نَصَبَهَا التَّرْمَ] أي انصبب الأسياء الستة بالألف لكن بشرطها السابقة. [وَأَنْصَبَ بِكَسْرِ جَمْعَ تَأْنِيثِ سَلِمَ] الكسرة تكون علامة نصب نائبة عن الفتحة في موضع واحد فقط، وهو جمع المؤنث السالم، وسبق بيان حقيقة جمع المؤنث السالم وأنه يرفع بالضممة على الأصل، وهنا بين أنه ينصب بالكسرة، سواءً كانت الكسرة ظاهرة أو مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ (العنكبوت: ٤٤) خلق: فعل ماضٍ. الله: فاعل. السماوات: على رأي الجمهور مفعول به منصوب ونصبه كسرة ظاهرة على آخره نائبة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم، وذهب ابن الحاجب والزنجشيري والجرجاني، وصححه ابن هشام أنه مفعول مطلق، ولهم تعليل ذكره في المغني. [وَأَنْصَبَ بِكَسْرِ] أي بكسرة أي مسمى كسرة [جَمْعَ تَأْنِيثِ سَلِمَ] أي سلم الجمع و[سَلِمَ] هنا في تأويل المفرد بمعنى سالم، فتَوَوَّلَ الجملة بالمفرد. [وَأَنْصَبَ بِكَسْرِ جَمْعَ تَأْنِيثِ سَلِمَ] قالوا: حملاً للنصب على الجر، جمعُ المذكر السالم يحجر بالياء، وينصب بالياء، والياء في الأصل أن تكون علامة للجر لأنها إشباع للكسرة، فحينئذٍ حُمِلَ النصب -نصب جمع المذكر السالم- على جره، فجُعِلَ الجر أصلاً بالياء وجعل النصب بالياء فرعاً فصار محمولاً على حالة الجر. وهنا: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ منصوب بالكسرة، حُمِلَ النصب على الجر، إذا حصل التعادل والتسوية، لما حمل نصب جمع المذكر السالم على جره فنصب بالياء، كما جُرَّ بالياء، كذلك هنا جمع المؤنث السالم نصب بالكسرة كما جُرَّ بالكسرة، وهذا من باب التعادل. ثم قال:

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْعَ وَالْمُثَنَّى نَصْبُهُمَا بِالْيَاءِ حَيْثُ عَنَى [وَأَعْلَمُ] هذه كلمة يؤتى بها للاهتمام بها بعدها، وأراد بها هنا تميم النظم، [بِأَنَّ الْجُمْعَ] والمراد بالجمع هنا: جمع المذكر السالم، لأن الضابط عندهم: إذا أطلق الجمع ولم يقيد بجمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم أو جمع مكسر وكان في مقابلة التثنية فحينئذٍ يحمل على جمع المذكر السالم، لأن جمع المذكر السالم يسمى الجمع على حد المثنى، لأنه يعرب بحرفين كما أن المثنى يعرب بحرفين، فحينئذٍ يقيد الجمع بجمع المذكر السالم، [بِأَنَّ الْجُمْعَ] [بِأَنَّ] حرف توكيد ونصب [الْجُمْعَ] اسمها، [نَصْبُهُمَا بِالْيَاءِ] مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر أن. [نَصْبُهُمَا] أي نصب الجمع والمثنى كائن وثابت بالياء أي بمسمى الياء، وضابط الفرق بين ياء الجمع وياء المثنى: أن ياء الجمع يكون ما قبلها مكسورًا وما بعدها مفتوحًا، وياء المثنى يكون ما قبلها مفتوحًا وما بعدها مكسورًا [حَيْثُ عَنَى] يعني حيث عرض واعترض، عنَّ له كذا يَعْنُ، وَيَعْنُ - بالضم والكسر - عَنَّا أي عَرَضَ واعترض، مثال الجمع: إن المسلمين قادمون، فالمسلمين: اسم إن منصوب بها وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مذكر سالم. ومثال المثنى: قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبُوبِهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (يوسف: ١٠٠) أبويه: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى. ثم قال رحمه الله:

وَالْحَمْسَةُ الْأَفْعَالُ نَصْبُهَا ثَبِتَ بِحَذْفِ ثَوْنِهَا إِذَا مَا نَصِبَتْ

هذا هو الموضع الخامس وهو: حذف النون، وهو ثابت في الخمسة الأفعال، قال [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ] [وَالْخَمْسَةُ] مبتدأ أول، و[الْأَفْعَالُ] صفة له و[نَصْبُهَا] مبتدأ ثان وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، و[ثَبَّتْ] فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. [بِحَذْفِ نُونِهَا] [بِحَذْفِ] جار ومجرور متعلق بقوله: ثَبَّتْ. قوله: [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ] قلنا: هذا علم بالغلبة، والأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة. [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ نَصْبُهَا ثَبَّتْ] أي ثابت [بِحَذْفِ نُونِهَا] أي بحذف نونها التي تكون علامة للرفع، لأنه كما سبق أن الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون، ونصبها يكون بإسقاط هذه النون، فصار الحذف علامة على كونها منصوبة إذا تقدم عليها ناصب. [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ نَصْبُهَا ثَبَّتْ بِحَذْفِ نُونِهَا] قيده بقوله: [إِذَا مَا نُصِبَتْ] [إِذَا] ظرف زمان مضمن معنى الشرط، و[مَا] زائدة. وقد قيل:

يَا طَالِيَا حَذْفًا فَايِدَهُ مَابَعْدَ إِذَا زَائِدَهُ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى: ٣٧) أي إذا نصبت هذه الخمسة الأفعال، وذلك إذا دخل عليها ناصب، فحيثئذ تحذف النون ويجعل الحذف علامة على النصب نيابة عن

الفتحة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (البقرة: ٢٤) لن: حرف نفي ونصب واستقبال. تفعلوا: فعل مضارع منصوب بلن ونصبه حذف النون نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

وحاصل الباب: أن علامات النصب خمسة: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون، والعلامة الأصلية هي: الفتحة، ولها ثلاثة مواضع بالاستقراء: الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، ودخل عليه ناصب. والألف تكون نائبة عن الفتحة في موضع واحد وهو الأسماء الستة. والكسرة تكون نائبة عن الفتحة في موضع واحد وهو: جمع المؤنث السالم. والياء تكون نائبة عن الفتحة في موضعين: جمع المذكر السالم، والمثنى. وحذف النون يكون علامة للنصب في موضع واحد وهو: الأمثلة الخمسة.

بَابُ عِلَامَاتِ الْخَفْضِ

أي هذا باب بيان ومعرفة علامات الخفض، وثلث به لأنه مختص بالاسم، وهو أشرف من الجزم، يعني لم ذكر الخفض ثالثاً ولم يقدم عليه الجزم؟ لأنه قد يرد أن الرفع قدمه لأنه مشترك بين الاسم والفعل، والنصب أيضاً ثنى به لأنه مشترك بينهما، وحقُّ المشترك في الرفع والنصب مقدّم على ما اختص بواحد منهما، والخفض مختص بالأسماء، والجزم مختص بالأفعال، إذاً كل منهما مختص، لم قدم ما اختص به الاسم على ما اختص به الفعل؟ نقول: قدمه لأنه مختص بالاسم، والاسم أشرف من الفعل، فقدم ما يتعلق بالأشرف على غيره وهو الفعل، وحيثُ يرد السؤال: لماذا اختص الخفض بالاسم؟ قالوا: لأن الخفض بالكسرة ثقيل، والاسم خفيف، والجزم خفيف، والفعل ثقيل، فأعطي الخفيف الثقيل، والثقيل الخفيف، طرداً لقاعدة التعادل والتناسب، هكذا قيل: فالاسم خفيف لأنه بسيط يعني مدلوله شيء واحد إما ذات وإما معنى، والفعل مدلوله مركب من زمن وحدث، إذاً الفعل ثقيل، والكسر ثقيل لأنه حركة، والجزم خفيف لأنه عدم حركة، وأيهما أنسب: أن نعطي الخفيف الخفيف، الاسم الخفيف نعطيه الجزم فيزداد خفة؟ أو نعطي الخفيف الثقيل ليتعادل، ونعطي الثقيل -الذي هو الفعل- الخفيف ليتعادل؟ لا شك أن الثاني هو الأولى، فحيثُ أعطي الاسم الخفيف الثقيل وهو الكسرة أي الخفض، لأن الكسرة حركة وهي

ثقيلة، ليزداد الاسم ثقلاً بالحركة فيتزن، وأعطي الفعل الثقيلُ الخفيفَ وهو الجزم ليصير خفيفاً فصار تعادلاً بينهما طرداً لقاعدة التعادل والتناسب. إذا قدم ما يختص بالاسم على ما يختص بالفعل لأن الاسم أشرف من الفعل. وشرفه في كونه يقع مسنداً إليه، بخلاف الفعل. [بَابُ عَلَامَاتِ الْخَفْضِ] أي هذا باب بيان علامات الخفض. والخفض لغة: الخضوع والتذل. واصطلاحاً على مذهب البصريين: الكسرة وما ناب عنها. وعلى مذهب الكوفيين: تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها. وعامل الخفض اثنان لا ثالث لهما: إما حرف، وإما اسم. الحرف مثل قولك: مررت بزيد، زيد: اسم مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة على آخره، فالذي أحدث الكسرة في زيد هو الباء وهي حرف جر، لأنها تُحْدِثُ الكسرة فُقِيْدُ اللفظ بعمله فقليل: حرف الجر، لأنه يعمل الجر، كما قيل حرف نصب، لأنه يعمل النصب، وأداة جزم لأنها تعمل الجزم، وهذا من جهة العمل، وإما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء. الثاني: الاسم. وهو المضاف على الصحيح، إذا قلت: جاء غلامٌ زيدٌ، فغلام: فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وهو مضاف، وزيد مضاف إليه مجرور، وكل مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة أو المقدرة أو ما ناب عنها، والعامل فيه قيل: الإضافة، وقيل: حرف الجر المقدر، وقيل: المضاف، ثلاثة أقوال: وأصحها أنه المضاف يعني نفس اللفظ غلام هو الذي عمل في المضاف إليه الجر، كما قيل: إن المبتدأ هو عينه عامل الرفع في الخبر على الصحيح، ولا مانع أن

يكون الاسم جامداً ويعمل فيما بعده إذا كان مقتضياً له اقتضاء تاماً، كذلك هنا غلام زيد، غلام: هذا مضاف ولا يُتمُّ معناه إلا المضاف إليه، فحينئذٍ لاقتضاء وافتقار المضاف إلى المضاف إليه عمل فيه، لأن علة العمل في الأفعال وفي الأسماء وفي الحروف هي: الافتقار، وهنا المضاف مفتقر للمضاف إليه، لا يتم معناه إلا هو، فحينئذٍ نقول: غلام زيد، زيد: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وجره كسرة ظاهرة على آخره. زاد بعضهم من عوامل الخفض: الجر بالتوهم، وقيل: الجر بالتبعية، وقيل: الجر بالمجاورة، وكلها ضعيفة وقد يأتي بيانها في باب المخفوضات.

عَلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا يَفِي كَسْرُ وَيَاءٍ ثُمَّ فَتْحٌ فَاقْتَبِ
[عَلَامَةُ الْخَفْضِ] أي علامات الخفض، يقال فيها ما قيل في علامة النصب، وعلامة الرفع، [عَلَامَةُ الْخَفْضِ] مبتدأ، وكسر وما عطف عليه خبر، [عَلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا يَفِي] أي الخفض، فالضمير عائد على الخفض وهو فاعل، ويَفِي فعل مضارع أي يتم ويكمل ما للاسم من أنواع الإعراب، و[بِهَا] جار ومجرور متعلق بَيَفِي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الَّتِي، [كَسْرٌ] أي الكسرة، لأن ثم فرقاً بينهما فالكسر لقب من ألقاب البناء ولذا تقول: مبني على الكسر. والكسرة من أنواع الإعراب تقول: مجرور وجره الكسرة، وهذا أحسن، [كَسْرٌ] أي مسمى الكسر، وقدمها لأصلاتها، لأنها الأصل أي الكثير والغالب في المجرورات أنه يجز بالكسرة، ولذلك لا يعدل عنها إلا عند تعذرهما، متى ما

أمكن أن يلفظ بها أو أن تقدر لا يُعدل إلى غيرها البتة، [وَيَاءٌ] أي مسمى الياء، عطف على [كَسْرٌ] وهو فرع عنه، لأن الكسرة إذا أشبعت تولدت عنها الياء، [ثُمَّ فَتَحٌ] ثُمَّ للترتيب الذكري. [فَتَحٌ] أي مسمى الفتحة، أي الفِتْحَةُ تكون نائبة عن الكسرة، كما أن الياء تكون نائبة عن الكسرة، وثَلَّثَ بالفتحة لأنها تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف. [فَاقْتَفٍ] يعني فَاتَّبَعَ، أمر بالاقتفاء وهو الاتباع. إذا للخفض ثلاث علامات: الأولى: الكسرة وهي الأصل، واثنان فرعتان: الياء، والفتحة، ثم قال:

فَالْخَفْضُ بِالْكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفَا وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا
وَجَمْعٍ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنَى

[فَالْخَفْضُ] الفاء فاء الفصيحة، [بِالْكَسْرِ] أي بالكسرة ظاهرة كانت أو مقدرة، [لِمُفْرَدٍ] منصرفٍ سواء كان مذكراً أو مؤنثاً [وَفَا] أي المفرد وفا بمعنى تَمَّ وكمَّله. [وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا] [وَجَمْعٍ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنَى] فهذه ثلاثة مواضع تكون للكسرة على الأصل، إذا المواضع التي تكون الكسرة فيها علامة للخفض ثلاثة: الأول: الاسم المفرد، نحو: مررت بزيد والفتى والقاضي وغلامي. مررت: فعل وفاعل. بزيد: الباء حرف جر، زيد: اسم مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة على آخره، لماذا جرَّ بالكسرة؟ لأنه اسم مفرد، والاسم المفرد يجز بالكسرة على الأصل، والفتى، الواو: حرف عطف، الفتى: معطوف على زيد، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر، وإذا قلت

فتى: حينئذ تكون الكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. وفتى: بدون ألف، لأن الألف والتنوين لا يجتمعان، إذا قلت الفتى: بأل، فحينئذ لُفِظ بالألف لأن علة حذف الألف هو التنوين، فإذا حذف التنوين حينئذ رجعت الألف، فتكون الكسرة مقدرة على الألف الملفوظ بها، وإذا حذفت أل رجع التنوين، فتقول مررت بزيد وفتى، إذا التقى ساكنان: الألف والتنوين، فتحذف الألف، وتقدر الكسرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والقاضي: معطوف على زيد، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدرة على آخره - الياء الملفوظ بها - منع من ظهورها الثقل لأنه اسم منقوص، لكن لو حذفت أل وجئت بالتنوين: التقى ساكنان: الياء والتنوين فتحذف الياء وجوباً، فحينئذ محل تقدير الحركة صار محذوفاً فتقول: وقاضي، معطوف على زيد والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. وغلامي: مضاف ومضاف إليه. غلامي: معطوف على زيد، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدرة على آخره. وغلامي: مكسور آخره في اللفظ، ولذلك اتفقوا في المضاف إلى ياء المتكلم أنه إذا رفع أو نصب كانت الضمة والفتحة مقدرتين باتفاق، فنحو: جاء غلامي: الضمة مقدرة باتفاق - عند من قال بإعرابه وبعضهم يرى أنه مبنى وليس بصواب - ورأيت غلامي: الفتحة مقدرة باتفاق، عند من قال بإعرابه، أما نحو: مررت بغلامي، أو كما في

مثالنا معطوف على اسم مجرور، فهذا فيه خلاف هل هذه الكسرة كسرة المناسبة أو كسرة أحدثها العامل؟ الأصح أنها كسرة المناسبة، لأن تسليط العامل إنما يكون بعد التركيب الإضافي، فلم يسלט العامل أولاً ثم رُكِّب تركيباً إضافياً، وإنما أضمر المركب الإضافي فهو سابق على العامل فحينئذ وجدت الكسرة أولاً ثم سلط عليه عامل يقتضي الكسرة، فأين تظهر والمحل قد شُغِلَ؟ حينئذ يتعين أن نقول: هذه كسرةٌ مقدرةٌ. غلامي معطوف على زيد والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. هذا هو الموضع الأول التي تكون الكسرة فيه علامة للخفض. [وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ] أي المجموع المكسر، وهو نوعان: قد يكون مصروفاً، وقد يكون ممنوعاً من الصرف، [إِذَا مَا انْصَرَفًا] هذا قيد عامٌ للمفرد وجمع التكسير، [فَالْخَفْضُ بِالتَّكْسِيرِ لِمُفْرَدٍ] [إِذَا مَا انْصَرَفًا] يعني: إذا كان منصرفاً، إذاً نأخذ من هذا أن المفرد قسمان: مصروف، وممنوع من الصرف. والكسرة تكون علامة للخفض في الاسم المفرد المنصرف، والمنصرف مأخوذ من الصرف، والصرف هو التنوين كما قال ابن مالك:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ امْتِكَنًا
أنواع التنوين التي تكون في الاسم أربعة، أولها وأشهرها وهو الذي إذا أطلق التنوين انصرف إليه: تنوين التمكين، وتنوين

التمكن، وتنوين الأمكنية، وتنوين الصرف، هذه أربعة أسماء لمسمى واحد. وهو اللاحق للأسماء المعربة دالاً على تمكنها في باب الاسمية، بحيث لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف، هذا التنوين يسمى الصرف، فإذا أطلق انصرف إليه وهنا قال: [لِفُرْدٍ] [إِذَا مَا انْصَرَفًا] أي لمفرد منصرف: يعني لمفرد دخله تنوين الصرف الدال على تمكنه في باب الاسمية، فحينئذ استوفى الأنواع الثلاثة: الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والخفض بالكسرة، أما الذي أشبه الحرف فقد سلب عنه الرفع والنصب والخفض لأنه انتقل إلى البناء، وأما الذي أشبه الفعل، فقد سلب عنه نوعٌ واحدٌ وهو الجر بالكسرة، فحينئذ رُفع بالضمّة، ونُصب بالفتحة، ولم يُكسر على الأصل وإنما أُعطي الفتحة نيابة على الكسرة - وهذا منه وهو الاسم المفرد الممنوع من الصرف - فإذا قيل: اسم ممنوع من الصرف أي: ممنوع من التنوين، والمشهور أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين والكسرة معاً - وسيأتي تفصيله في موضعه - [وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ] منصرف [إِذَا مَا انْصَرَفًا] الألف فاعل، لأنه يرجع إلى المفرد وجمع التكسير، وما زائدة.

يَا طَالِيَّ اخْذْ فَإِنَّهُ مَابَعْدَ إِذَا زَائِدَةٌ
[وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنَى] أي والثالث الذي يخفض بالكسرة على الأصل: جمع المؤنث السالم، و[سَلِيمِ الْمَبْنَى] أي سَلِمَ مبناه، أي سلم مبنى واحده، كمسلمة ومسلمات، وضخمة وضخمات، جُمع بألف وتاء وسلم فيه واحده، لكن هذا القيد لا للاحتراز، لأنه قد

يسلم كالمثال السابق، وقد لا يسلم، كسجدة وسجّادات، وحبل
وحبليات، وصحراء وصحراوات، كما أن قوله: [جَمْعُ تَأْنِيثٍ] لا
للاحتراز؛ لأنه قد يكون جمع مذكر، كطلحة وطلحات، وحمام
وحمامات، واصطبل واصطبلات، فأجيب عن الاعتراض كما سبق:
بأن كلاً من القيدین لا للاحتراز وإنما صار علماً ولقباً، كالأعلام
الجامدة. لأنه لو سمي رجل بصالح، وصالح: اسم فاعل يدل على
ذات متصفة بالصالح، فإذا قيل: فلان اسمه صالح. هل كل من
اسمه صالح فالاسم وقع على مستواه كما هو؟ الجواب: لا، وإنما
يقال: هذا جامد، يعني سلب المعنى الذي دل عليه قبل العلمية، إذا
لا يفهم من هذا العلم أنه صالح بمعنى الصلاح، بل قد يكون
فاسقاً واسمه صالح، حيثئذ نجيب بأن هذا علم جامد لا دلالة له
على معنى، فجمع المؤنث السالم صار لقباً وعلماً، فحيثئذ لا تأتي
وتقول: يعترض عليه بالذكر أو يعترض عليه بكون بعضه لم يسلم
واحد في الجمع. قوله: [وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنَى] لم يقيده
بالمنصرف كما قيد المفرد وجمع التكسير؛ لأن جمع المؤنث السالم كله
منصرف، فلا يكون إلا منصرفاً ما لم يكن علماً، أما العلم فيجوز فيه
الوجهان الصرف والمنع. إذا هذه ثلاثة مواضع تكون الكسرة فيها
علامة للخفض.

وَإِنْ خِفَضَ يَبَاءُ يَا أَخِي الْمُشَى

.....

.....

وَالْجَمْعَ وَالْخَمْسَةَ فَأَعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

[وَخَفِضُ بِيَاءٍ يَا أَخِي الْمُثْنَى] وَخَفِضُ فعل أمر أي واخفض
خَفِضًا مصورًا بِيَاءٍ، أي بمسمى ياء، نيابة عن الكسرة في ثلاثة
مواضع: المثنى، والجمع، والخمسة. [يَا أَخِي] فيه تلطف للطالب،
وَيَا حرف نداء، وَأَخِي منادى مضاف منصوب ونصبه فتحة مقدرة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. [الْمُثْنَى]
سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا نحو: مررت بالزيدين والهنديين، مررت:
فعل وفاعل، بالزيدين: الباء: حرف جر، والزيدين: اسم مجرور
بالباء، وجره الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن
الكسرة لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم
المفرد. والهنديين الواو: حرف عطف، والهنديين: معطوف على
الزيدين، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره الياء المفتوح ما
قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض
عن التنوين في الاسم المفرد. [وَالْجَمْعُ] أي جمع المذكر السالم، لأنه
يقابل المثنى، فجمع بينهما في سياق واحد، فإذا جمع بينهما في سياق
واحد وأطلق الجمع، حُمِلَ على جمع المذكر السالم، لأنه يعرب
بحرفين كالمثنى، ولذلك من أسمائه: الجمع على حد المثنى، يعني على
طريقة وسبيل المثنى، لأنه يعرب بحرفين: الألف والياء، والجمع
يعرب بحرفين: الواو والياء، هذا عند الاختصار وإلا عند
التفصيل: أن ياء النصب ليست هي عين ياء الجر، فحينئذ لما كان
جمع المذكر السالم يجري مجرى المثنى، إذا أُطلق حمل عليه، وتكون أل
فيه للعهد الذكري، [وَالْجَمْعُ] أي جمع المذكر السالم يجر بالياء تقول:

مررت بالزَيدين، الزَيدَين: اسم مجرور بالباء وجره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، وقد تكون هذه الياء مقدرة، نحو: مررت بالمقيمي الصلاة، فالمقيمي: مجرور بالباء، وجره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، لأن النون حذفت للإضافة، ثم التقى ساكنان الياء واللام فحذفت الياء، فحينئذ تكون الياء مقدرة. [وَالْخَمْسَةَ] أي والخمسة الأسماء، يكون الجر فيها بالياء نيابة عن الكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾ (يوسف: ٨١) أبيكم: اسم مجرور يالئ وجره الياء نيابة عن الكسرة، لأنه من الأسماء الخمسة، [وَالْخَمْسَةَ] أي بشروطها السابقة، [فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ] أي فاعلم ما قد ذكر لك أولاً، وأنه من القواعد العامة، واعترف به يعني لأهله وأصحابه، واشكر النحاة على ما قد يسروا لك هذا العلم بالتععيد والتأصيل والتتبع والاستقراء.

..... وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ

عرفنا أن علامة الخفض تكون بالكسرة وبالياء وبالفتحة، والكسرة تكون في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم. والياء تكون في ثلاثة مواضع: في المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة أو الستة. وأما الفتحة فتكون نائبة عن الكسرة في موضع واحد: وهو الاسم المنوع من الصرف، أي المنوع من التنوين والجر معاً، قال ابن مالك:

..... وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ

الأصل في الاسم المعرب بالحركات أن يكون مصروفًا أي منونًا، والأصل فيه أن يجر بالكسرة، ولذلك قال في الملحة :

هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ
هذا: المشار إليه الذي ذكر لك أولاً، وفي الأسماء ما لا ينصرف:
يعني ليس هو الكثير، وإنما الكثير الذي يكون مصروفًا، فنصبه:
الذي هو الاسم المفرد وجمع التكسير يكون بالفتحة، فجره أيضًا
يكون بالفتحة كنصبه، إذا استوى الجر والنصب من حيث اللفظ،
فيكونان بالفتحة. ثم قال الحريري:

وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ لِشَبِّهِ الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقَلُّ
لأنه لما أشبه الفعل في وجود علتين: إحداهما ترجع إلى اللفظ،
والأخرى ترجع إلى المعنى، أو علة تقوم مقام علتين، مُنِعَ الاسم من
الجر بالكسرة ومن التنوين كما أن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين،
[وَإِخْفَاضُ بِفَتْحٍ] وَإِخْفَاضُ هَذَا أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ، [بِفَتْحٍ] أَيْ
بِمُسْمَى فَتْحٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْفَتْحَةُ ظَاهِرَةٌ أَوْ مَقْدَرَةٌ، لِأَنَّ الْبَابَ بَابَ
إِعْرَابٍ لَا بِنَاءٍ، فَالْفَتْحُ مِنَ الْقَابِ الْبِنَاءِ، وَالْفَتْحَةُ مِنَ الْقَابِ
الْإِعْرَابِ. [كُلُّ مَا لَا يَنْصَرِفُ] [كُلُّ] هَذَا ضَابِطٌ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ كَلِيَّةً،
قال في السلم :

وَحَيْثُمَا كُتِبَ فَفَرْدٌ حَكَمًا فَإِنَّهُ كَلِيَّةٌ قَدْ عَلِمَا
كلية أي أن مدخولها كل فرد منه يصدق عليه الحكم فإذا
قيل: كل طالب مجتهد، فحينئذ يصدق الحكم وهو الاجتهاد على

جميع أفراد الطلاب، لا يخرج عن الحكم أي فرد كان. و[كُلَّ]مفعول به منصوب بـ[أَخْفِضْ] وهو مضاف و[مَا] اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، وهو للعموم، وكل أيضًا للعموم، فما اسم موصول بمعنى الذي يصدق على الاسم المفرد، وجمع التكسير؛ لأن الذي يوصف بكونه منصرفًا أو غير منصرف هو المفرد وجمع التكسير فقط، فالاسم المفرد نوعان: منصرف وغير منصرف - كما ذكرناه في باب الإعراب - وجمع التكسير نوعان: منصرف، وغير منصرف، فحينئذٍ [مَا] يصدق على المفرد غير المنصرف، وجمع التكسير غير المنصرف، و[يَنْصَرِفُ] هذا فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، [كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ] يعني ما لا يقبل التنوين والجر، تقول: مررت بأحمد، بأحمد: ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والباء حرف جر، أحمد: اسم مجرور بالباء وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، ولم يُمنع من الصرف؟ لأنه أشبه الفعل في وجود علتين اثنتين: إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى وأحمد فيه علتان: كونه على وزن الفعل، هذه علة ترجع إلى اللفظ، وكونه علمًا هذه ترجع إلى المعنى فحينئذٍ وجد في الاسم المفرد علتان: فأشبه الفعل فأخذ حكمه، وهو أن الفعل لا يدخله تنوين ولا كسر، كذلك جمع التكسير قال تعالى: ﴿وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ﴾ (الحج: ٤٠) لا يشترط في الاسم الممنوع من الصرف أن لا يمثل له إلا بحالة الجر، وإنما يمثل بحالة الجر لمناسبة المقام فقط،

وإلا تقول: مررت بمساجد كثيرة، الباء: حرف جر، ومساجد: اسم مجرور بالباء، وجره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف وهو جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع.

وقد ذكرنا أن الصرف هو تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة دالا على تمكنها في باب الاسمية بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، إذا الاسم نوعان: إما مبني وهو غير المتمكن، وإما معرب وهو المتمكن وهذا نوعان: متمكن أمكن وهو المعرب المنصرف الذي يدخله الجر والتنوين، ومتمكن غير أمكن وهو المعرب الممنوع من الصرف يعني الذي لا يدخله تنوين الصرف فقط، وقيل: الممنوع من الصرف ممنوع من شيئين: من التنوين ومن الجر بالكسرة معاً. ومحل الخلاف يظهر في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِى الْمَسْجِدِ﴾ (البقرة: ١٨٧) فمساجد: ممنوع من الصرف، ولذلك لم ينون في قوله تعالى: ﴿وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج: ٤٠) ومحل الخلاف إذا قلنا: مساجد ممنوع من الصرف حيث لو دخلت عليه أل كقوله: ﴿فِى الْمَسْجِدِ﴾ المساجد: هل هو ممنوع من الصرف أو لا؟ من جعل الممنوع من الصرف ممنوعاً من التنوين والجر معاً فعنده أنه رجع إلى أصله فهو مصروف. ومن قال: إنه ممنوع من الصرف فقط، جعله ممنوعاً من الصرف حكماً، لأنه ممنوع من الصرف الذي هو التنوين، والتنوين غير موجود، ووجود الكسرة لا يستلزم صرفه، والأصح أنه ممنوع

من الصرف والكسرة معًا. وأما قوله: ﴿وَأَنْتُمْ عَلِكُفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾^٤ فهذه الكسرة هي إعراب على الأصل، ومُنْع التنوين لعارضٍ، وهو أن التنوين - تنوين الصرف - لا يجامع أل، فإذا دخلت أل على الاسم الممنوع من الصرف أو أضيف رجع إلى أصله وهو الجر بالكسرة ودخول التنوين، كما قال ابن مالك:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ
يقال: مررت بمساجد، ثم يقال في المساجد والفرق بينهما:
بمساجد أشبه الفعل - لما سيأتي - والفعل لا تدخل عليه أل، فلما
أشبه مساجد الفعل ولم تدخل عليه أل كان الشبه قويًا، ولما دخلت
عليه أل وأل من خصائص الأسماء ضَعُفَ الشبه؛ لأن الممنوع من
الصرف إنما منع من الصرف لكونه أشبه الفعل ما لم يدخل عليه ما
يبعد شبهه من الفعل فحينئذٍ يعود إلى أصله، كذلك الإضافة من
خصائص الأسماء، فإذا أضيف الاسم الممنوع من الصرف بعد
شبهه بالفعل المضارع، فحينئذٍ رجع إلى أصله. إذاً قوله: [وَأَخْفِضْ
بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ] ليس على إطلاقه وإنما يقال ما لم تدخل
عليه أل، أو يصف، فإن دخلت عليه أل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ
عَلِكُفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾^٥ نقول: رجع إلى أصله فحينئذٍ يخفض بالكسرة
على الأصل، كذلك ما لم يصف، فإن أضيف كما في قوله تعالى: ﴿فِي
أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^٦ (التين: ٤) نقول: رجع إلى أصله فحينئذٍ يخفض
بالكسرة على الأصل.

نقول: الأصل في الاسم المعرب الإعراب بالحركات والصرف، وهذا هو الغالب في الأسماء أنها مصروفة، وإن كان المنع من الصرف قليلاً، فإن النحاة قد وضعوا له قواعد وضوابط يمكن بواسطتها معرفة الممنوع من الصرف، أولاً: عرفنا أن الممنوع من الصرف هو الذي لا يُنَوَّن ولا تدخله الكسرة وإنما يجز بالفتحة. ثانياً: ما هي علة الممنوع من الصرف؟ نقول: عرّف بعض النحاة الممنوع من الصرف فقال: الاسم الممنوع من الصرف هو الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين، إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى أو وجد فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين. وإذا أردنا فلسفة هذا الكلام وذكر العلل والحكمة نقول باختصار: الاسم - كما سبق - على ثلاثة أنحاء: الأول: اسم أشبه الحرف، وهذا الذي عنون له النحاة بالمبني، وعلة البناء عند ابن مالك شبه الاسم بالحرف شبه قوياً إما في الوضع، أو في المعنى، أو في الاستعمال، أو في الافتقار. إذا أشبه الاسم الحرف في واحد من هذه الأسباب فقاعدة العرب أن المشبّه يُعطى حكم المشبّه به، والاسم معرب بالأصالة، والحرف مبني بالأصالة، فحينئذ لما أشبه الاسم الحرف أخذ حكمه وهو البناء. الثاني: اسم أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين - في الفعل - إحدى هاتين العلتين ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، فلما أشبه الاسم الفعل شبه قوياً أعطى العرب المشبه حكم المشبه به، والفعل لا ينون ولا يدخله الكسر، فحينئذ نُقل هذا الحكم - حكم الفعل - إلى الاسم فصار الاسم غير

منون وغير مجرور بالكسرة، فنقول: أُعطي المشبّه -الذي هو الاسم - حكمَ المشبه به -وهو الفعل - وهذا الحكم أمران: الأول: المنع من الصرف، لأن الفعل لا يدخله التنوين، ولذلك جعل التنوين من علامات الأسماء. الثاني: المنع من الخفض لأن الفعل لا يدخله الخفض، ولذلك جعل من علامات الأسماء، فحينئذ نُقل هذا الحكم - وهو عدم قبول الفعل للتنوين والكسر - إلى الاسم فجعل الاسم كالفعل لا يقبل التنوين ولا الكسر، فأخذ الاسم حكم المشبه به وهو الفعل، وهذا الذي يسمى باليمنوع من الصرف. وحينئذ يرد السؤال: ما هاتان العلتان الفرعيتان اللتان تكونان في الفعل إحداها ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى؟ قال النحاة: الفعل مشتق من المصدر على مذهب البصريين، كما قال الحريري:

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَأْصَحُ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ
فالمصدر الأصل، والفعل مطلقاً سواء كان ماضياً أو مضارعاً
أو أمراً مشتق من المصدر فهو فرع، وهذه العلة ترجع إلى اللفظ فهي
علة لفظية، لأن ضَرَبَ مشتق من الضرب، فالفعل مشتق من
المصدر، والمصدر الذي هو الاسم مشتق منه، ومعلوم قطعاً أن ما
كان مشتقاً فرع عما هو مشتق منه، فثبت أن الفعل فرع عن الاسم
من حيث اللفظ على مذهب البصريين القائلين بأن الفعل مشتق من
المصدر. وأما على مذهب الكوفيين القائلين أن المصدر مشتق من
الفعل، فالعلة اللفظية عندهم أن الفعل مركب من شيئين: الحدث،

والزمن. والمصدر بسيط لأنه يدل على الحدث فقط، وهو شيء واحد، وما لا تركيب فيه - الذي هو المصدر - أصل، لما هو مركب - الذي هو الفعل - فإذا قيل: ضرب فعل ماض يدل على شيئين: الضرب، والزمن أي كونه واقعاً في زمن مضى وانقطع، ويضرب فعل مضارع يدل على شيئين: الضرب الذي هو المصدر وكونه واقعاً في الحال أو الاستقبال، واضرب فعل أمر يدل على شيئين: طلب حصول الحدث وإيقاعه في الزمن المستقبل، فأما المصدر فهو دال على الحدث فقط، وهو أحد جزئي الفعل، وحينئذ يكون المصدر أصلاً باعتبار دلالة على الحدث فقط، والفعل يكون مركباً فهو فرع لأن ما لا تركيب فيه أصل لما هو مركب. فهذه علة ترجع إلى اللفظ وهي كون الاسم أصلاً للفعل؛ لأنه مصدر، والمصدر هو أصل الاشتقاق، والفعل مشتق والمصدر مشتق منه. أما العلة التي تكون في الفعل - وهي فرع عن الاسم - وهي راجعة إلى المعنى، فهي أن الفعل متضمن للحدث، وكل حدث لا بد له من محدث من فاعل له، لأن الحدث لا يمكن أن يوجد بلا فاعل بدلالة العقل، فالفعل يدل على الفاعل بدلالة الالتزام وهي دلالة عقلية، فنحو: قام، هذا فعل ولا بد له من فاعل، لأن قام يدل على القيام، ولا يمكن أن يوجد قيام بلا قائم، وهذا هو الفاعل، والفاعل من علامات الأسماء، فحينئذ كل فعل يفتقر إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً، فصار الفعل مفتقراً إلى الاسم، والمفتقر إليه أصل للمفتقر. حينئذ نقول: الفعل وُجد فيه علتان فرعيتان عن الاسم

إحداهما ترجع إلى اللفظ، وهي كونه مشتقا من المصدر، والأخرى ترجع إلى المعنى، وهي كونه مفتقرا إلى فاعل. فإذا كان في الاسم علتان فرعيتان إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، حينئذ وقع الشبه بين الاسم وبين الفعل، لكن هل يشترط في كون الاسم يشبه الفعل أن يكون الشبه في عين العلتين أو في مطلق العلتين؟ نقول: يتعذر أن يكون الشبه في عين العلتين لأن العلتين الموجودتين في الفعل هي كونه مشتقا من المصدر، والاسم لا يمكن أن يكون مشتقا من المصدر، وكون الفعل مفتقرا إلى الفاعل، ولا يمكن أن يكون الاسم مفتقرا إلى الفاعل، فليست المشابهة هنا في عين العلتين، بل في مطلق علتين فرعيتين مع قطع النظر عن العلتين الفرعيتين الموجودتين في الفعل، فتوجد علتان فرعيتان في الاسم لكنهما مغايرتان لهاتين العلتين، فحينئذ نقول: وجه الشبه بين الاسم والفعل هو مطلق المشابهة، والفعل لا يدخله التنوين ولا الخفض بالكسر، فلما أشبه الاسم الفعل أخذ حكمه فمُنِع من التنوين ومنع من الكسر.

والعلل التي توجد في الاسم وهي فرعية، وإذا وجدت قلنا: يوجد في الاسم علتان فرعيتان فنحكم على الاسم بأنه أشبه الفعل، مجموعها تسعة، سبعة لفظية، واثنان معنوية. فالعلمية والوصفية معنوية، وما عداها فهي لفظية، مجموعة في قول الناظم:

اجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبَ وَزْدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كُمَلَا

هذه العلل التسع فرعية لا أصلية، وبيان ذلك قوله: اجمع، هذه علة فرعية لأن الجمع فرع المفرد، فإذا كان الاسم مفردًا نقول: جاء على أصله لأنه هو الأصل فيه، وإذا جاء جمعًا - أي أنواع الجمع - نقول: هذا فرع في الاسم لأن الأصل في الاسم أن يكون مفردًا، فحينئذ وجدت في الاسم علة فرعية وهي الجمع. قوله: وزن المراد به وزن الفعل، الاسم له وزن خاص به، والفعل له وزن خاص به، وثم أوزان مشتركة بين الاسم والفعل، فإذا جاء الاسم على وزنه الخاص، فقد جاء على الأصل فيه، وإذا جاء الاسم على وزن خاص بالفعل فقد وجد في الاسم علة فرعية، مثلاً نقول: قتل على وزن فَعَلَ وهو وزن خاص بالفعل، فإذا سمي به رجل فصار اسمه قَتَلَ نقول: هذا وزن خاص بالفعل، والأصل في الاسم أن يأتي على وزنه الخاص به. إذا العلة الثانية الفرعية التي تكون في الاسم هي وزن الفعل؛ لأن الأوزان باعتبار الأسماء والأفعال ثلاثة أقسام: وزن خاص بالاسم، ووزن خاص بالفعل، وثمة أوزان مشتركة بينهما. إذا جاء الاسم على وزنه الخاص فلا إشكال، وإذا جاء الاسم على وزن خاص بالفعل نقول: جاء الاسم على غير أصله. فنحكم عليه بأنه وجد فيه علة فرعية. قوله: عادلاً، بمعنى العدل: وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى، فالمعدول فرع المعدول عنه فإذا قيل: عامر عدل به إلى عمر صار عمر فرعاً وعامراً أصلاً، فحينئذ نقول: الاسم المعدول فرع عن الاسم المعدول عنه سواء كان العدل حقيقياً أو تقديرياً، فالعدل علة فرعية لأن الأصل في الاسم أن لا

يكون معدولاً. قوله: أنث، الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع التذكير، بدليل أن التأنيث لا بد أن يكون بعلامة تدل عليه بخلاف التذكير، وما لا يفتقر إلى علامة أصل لما افتقر إلى علامة، لذا قال ابن مالك:

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّائِيَةَ كَالْكَتِفِ
 إِذَا التَّأْنِيثُ فَرَعَ التَّذْكَيرَ، فإذا وجد الاسم مؤنثاً فقد وجدت فيه
 علة فرعية. قوله: بمعرفة، المعرفة المراد بها هنا العلمية، والأصل في
 الاسم التنكير، والمعرفة فرع عنه. لأن المعرفة لا بد لها من علامة تدل
 عليها بخلاف النكرة، وما افتقر إلى علامة فرع عما لا يفتقر إلى
 علامة. فإذا وجدت العلمية في الاسم قلنا: هذا فرعٌ بدليل أن
 الأصل في الاسم أن يكون نكرة. قوله: ركب، التركيب فرع ما لا
 تركيب فيه، فالأصل في الاسم عدم التركيب، فإذا جاء الاسم مركباً
 نحو: عبد الله، وتأبط شراً، وامرؤ القيس، وسيبويه، وبعلبك،
 وحضرموت، هذه كلها مركبات، فقد وجدت فيه علة فرعية وهي
 كونه مركباً. قوله: وزد، المراد به زيادة الألف والنون، والمزيد فيه
 فرع ما لا زيادة فيه، والاسم يكون ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً
 وحيثنذ يكون أصلاً، فإذا زيد على أصله ألف ونون فقد وجدت فيه
 علة فرعية. قوله: عجمة، والمراد بها أن تكون الكلمة على الأوضاع
 العجمية، أي كلمة أعجمية دخلت على اللسان العربي، والمتكلم
 العربي الأصل فيه أن يتكلم بلسانه هو، لا بلسان غيره، فإذا جاءت
 الكلمة عربية نقول: هذا أصلها، وإذا جاءت أجنبية نقول: استعمل

ذو اللسان العربي كلمة ليس عليها لسانه وهذا فرع، والكلمة الأعجمية كإبراهيم ونحوه، فهذه مشتملة على علة فرعية وهي كونها أعجمية. قوله: فالوصف قد كملا، وكملا مثلث الميم، والوصف المراد به الصفة، والاسم المشتمل على الصفة فرع ما لا صفة فيه، لأن لأصل في الاسم أنه مجرد إما أن يدل على معنى فقط أو يدل على ذات فقط.

هذه علل تسع، منها اثنتان معنويتان، وهما العلمية والوصفية، وست علل منها راجعة إلى اللفظ وهي: التأنيث بغير ألف، والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل. هذه ست ولا بد من وجود إحدى هذه العلل الستة مع العلمية أو الوصفية، فمثلا تقول: زينب ممنوع من الصرف لأنه أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، وهاتان علتان هما: التأنيث، والعلمية. فالتأنيث هذه علة فرعية ترجع إلى اللفظ، لأن الأصل في اللفظ أن يكون مذكرا، والعلمية هذه علة معنوية لأن الأصل في الاسم التنكير، فوجد في الاسم علتان: الأولى: التأنيث بغير ألف، والثانية: العلمية، إذاً أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين، فمنع من الصرف. إذاً عرفنا حقيقة الممنوع من الصرف إجمالا، ونأتي الآن على شرح تلك العلل.

اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

(اجمع) المراد بالجمع هنا ما يسمى بالجمع المتناهي، أو بصيغة منتهى الجموع بإضافة الصفة إلى الموصوف أي الجمع المتناهي يعني الذي بلغ النهاية، ويسمى بالجمع الأقصى أي الجمع الذي تنهى في الجمع فلا يجمع مرة أخرى، فالمفرد كمسجد يجمع على مساجد، فهل مساجد يجمع مرة أخرى بعد جمعه؟ نقول: لا، فمساجد هو الجمع الأقصى، لأنه وقف عنده جمع مسجد، وهو صيغة منتهى الجموع - مساجد على وزن مفاعل - وهذه الصيغة انتهى ووقف عندها الجمع فلا يجمع مرة أخرى؛ لأن من أساليب العرب أن اللفظ المفرد قد يجمع، ثم الجمع قد يجمع مرة أخرى، فالجمع الأول الذي هو جمع للمفرد لا يمنع من الصرف لأنه ليس صيغة منتهى الجموع، أما الجمع الثاني إن لم يكن قد جمع مرة أخرى فحينئذ يكون صيغة منتهى الجموع قد وقف عنده الجمع فيكون ممنوعاً من الصرف، فنحو: كلب يجمع على أكلب. وأكلب ليس ممنوعاً من الصرف لأن أكلباً يجمع على أكالب. وأكالب جمع الجمع وليس جمع المفرد الذي هو كلب وإنما جمع الجمع، فحينئذ نقول: وقف الجمع عند أكالب فيمنع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع. كذلك أصيل يجمع على أصل، وأصل يجمع على آصال، وآصال يجمع على أصايل، هذه جموع ثلاثة، الممنوع من الصرف أصايل فقط لأنه وقف عنده الجمع، أما أصل وآصال فليست ممنوعة من الصرف لأنها لم يقف عندها الجمع بل بقي لها جمع آخر. هذه العلة - وهي صيغة منتهى الجموع - مما يمنع الصرف لعل واحد، فهذه العلة

تقوم مقام علتين، لأن هذه العلل منها ما يستقل بالمنع بنفسه دون اشتراط ضميمه علة أخرى، يعني علة واحدة كصيغة منتهى الجموع إذا وجدت حكمنا على اللفظ بأنه ممنوع من الصرف، لكن النجاة تكلفوا قالوا: لا بد أن نجعل هذه العلة التي قامت مقام علتين أن تكون في حكم علتين طردًا للباب، لأن الممنوع من الصرف إنما منع لكونه أشبه الفعل في وجود علتين، وما مُنع لعله كيف يقال بأنه أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين؟ قالوا: بدلاً من أن نقض هذا فتقول: قد يشبه الاسم الممنوع من الصرف الفعل في علة واحدة، لأن الحكم إنما انتقل من الفعل إلى الاسم لوجود علتين فإذا نقص عنها بُعد عن المشابهة وحينئذ لا يمنع من الصرف قالوا: إذا لا بد من التكلف، فنجعل للعلة الواحدة جهتين: جهة ترجع إلى اللفظ، وجهة ترجع إلى المعنى، فلذا حكموا عليها بأنها علة تقوم مقام علتين. فقالوا: في مثل صيغ الجموع، لا بد أن توجد علة ترجع إلى اللفظ، وعلة أخرى ترجع إلى المعنى، فتكون هذه العلة قامت مقام علتين من جهتين مختلفتين، فاختلفوا في تحديد هاتين الجهتين، فالبعض يرى أن كونه أقصى بمنزلة علة، وهي من جهة اللفظ فهذه علة فرعية لفظية، لكونه خرج عن صيغ الأحاد أحاد الألفاظ العربية لأنه لا يوجد مفرد على هذا الوزن مفاعل ومفاعيل، ولذلك ضبطه بعضهم بالوزن فيقول: هو نوعان: مفاعل، ومفاعيل، ولكن مفاعل ومفاعيل لا ينضبط وإنما يقال: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن،

فحينئذٍ مساجد ودراهم بعد ألف تكسيره حرفان فهو خماسي كما قال في الملحة :

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٌ وَهُوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمَثَالِ نَحْوُ دَنَائِرٍ بِلاَ أَشْكَالٍ
ومصاييح وطواويس وجد بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف
وسطها ساكن، لكن هل لهذه الأوزان مفاعل ومفاعيل نظير في
الآحاد في اللفظ المفرد؟ لا يوجد لها نظير، هذه ننزلها منزلة علة
ترجع إلى اللفظ، وكونه جمعًا علة ترجع إلى المعنى، إذا صيغة منتهى
الجموع علة تقوم مقام علتين إحداهما ترجع إلى اللفظ وهي كونه
أقصى ولا نظير له، وأخرى ترجع إلى المعنى وهي كونه جمعًا. قوله:
وزن المراد به وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن خاص بالفعل
أو يكون في الاسم زيادة لا تكون إلا في الفعل، وبهذه الزيادة يصير
الاسم مساويًا للفعل، والأوزان الخاصة بالفعل نحو: قَتَلَ وانطلق،
وزنه فَعَّلَ وانفعل، وكل ما كان على وزن فَعَّلَ فهو فعل في الأصل،
وكذلك كل ما كان مغير الصيغة كضَرَبَ، وكل فعل ماضٍ مبدوء
بهمزة وصل فهو خاص بالفعل. فحينئذٍ إذا جاء الاسم على وزن
خاص بالفعل - كأن يكون هذا الفعل نُقِلَ من الفعلية إلى العلمية -
إذا قيل هذا وزن خاص بالفعل كفَعَّلَ وانطلق وضَرَبَ هل يتصور
أن يوجد اسم على وزن الفعل؟ نقول: لا. لأنه إذا وجد اسم على
وزن الفعل لما كان الوزن خاصًا بالفعل، ففَعَّلَ هذا خاص بالفعل،
فلو جاء الاسم في الأصل على وزن فَعَّلَ هل صار فَعَّلَ خاصًا

بالفعل؟ الجواب: لا، وليس عندنا إلا أن يُنقل الفعل إلى العلمية. إذا ضُرب وقتل مثلاً نُقل وجُعِل علماً على رجل، فلو سَمِيَ رجل ولده قَتْل، نقول: قَتْل علم ممنوع من الصرف فتقول: جاء قَتْل، ورأيت قَتْل، ومررت بقتل، تمنعه من الصرف لأن هذا الفعل صار علماً يعني اسماً، وهل يوجد في الاسم ما هو على وزن فَعْل؟ تقول: لا، وهذا جاء على وزن خاص بالفعل لأنه منقول عن الفعل، فحينئذٍ يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. هذا مما جاء على وزن خاص بالفعل، أيضاً أن يكون في أول الاسم زيادة خاصة بالفعل، وهذه الزيادة يكون قد ساوى الاسمُ الفعل، مثل: الحمد هذا مصدر حمَدَ على وزن فَعِل، وفَعِل ليس وزناً خاصاً بالفعل، لكن لو زيد في أوله همزة، فصار بهذه الهمزة موازياً للفعل المضارع، لأنه هو الذي تراد في أوله الهمزة فقل: أَفَعَلَ فلو قال من الحمد: أحمد، فالهمزة زائدة والأصل هي الحاء والميم والdal، إذا زيد على الاسم حرف في أوله صار بهذه الزيادة مشابهاً للفعل، وليس هو وزناً خاصاً بالفعل، وإنما كونه بهذه الزيادة صار مساوياً للفعل حينئذٍ أخذ حكمه، كذلك يزيد وتغلب وتشكر، نقول: هذه في الأصل كلها أسماء زيد في أولها حرف خاص بالفعل وهو التاء، وهو حرف المضارعة فهذه الزيادة صار الاسم موازياً ومساوياً للفعل فأخذ حكمه. قوله: عادلاً المراد بالعدل هنا: تحويل الاسم الواحد من حالة إلى حالة أخرى، وكثير من النحاة يرون أن هذا القسم على نوعين: تقديري، وتحقيقي. والتقديري هذا متكلف،

قالوا: لا بد من إيجاد علة ولو متكلفة من أجل طرد الباب على وتيرة واحدة، لأنهم وجدوا أن عُمَرَ ممنوع من الصرف، وما هي العلة؟ قالوا: وجدت فيه العلة المعنوية وهي العلمية، وما هي العلة الأخرى؟ جاء النحاة بعلّة متكلفة قالوا: عمر هذا معدول عن عامر، قالوا: طردا للباب من أجل أن توجد علة أخرى فرعية؛ لأن المعدول إليه فرع عن المعدول عنه، وعمر فرع عامر، إذا وجدت علة لفظية فرعية، والعلمية معنوية، إذا وجد في عمر علتان لذا منعناه من الصرف.

والعدل هو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي. وهذا يقع في المعارف في الأعلام خاصة، ويقع في الصفات. أما في المعارف فيأتي على وزنين اثنين لا ثالث لهما: الأول: فُعِلَ علماً لمذكر معدولا عن فاعل، كعمر، وزحل، وهبل، وقشم، هذه كلها ممنوعة من الصرف لأنها أعلام لمذكر على وزن فُعِلَ، وهي معدولة عن فاعل. الوزن الثاني: فَعَالٍ علماً لمؤنث، معدولا عن فاعلة كحذام، ورقاش، وحضار، قالوا: حذام معدول عن حاذمة، هذا عند بني تميم خاصة - في غير المختوم براء - أن حذام وبابه ممنوع من الصرف. أما عند الحجازيين فهو مبني على الكسر مطلقاً سواء كان مختوماً براءً أولاً، كما قال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وقعت حذام في البيت مرتين فاعلا وهو مكسور، فهو مبني على الكسر؛ لأنه لغة أهل الحجاز. وأما بنو تميم فأكثرهم يفصل بين ما كان مختوماً براء، وما لم يكن كذلك، فأما ما كان مختوماً براء فهو كالحجازيين كوبار وسفار يبنى على الكسر. وما عداه فالأكثر على أنه ممنوع من الصرف.

والواقع في الصفات أيضاً أمران: الأول: أن يكون في العدد. والثاني: في غيره. فأما الواقع في العدد فهو وزن اثنان لا ثالث لهما، وهما فُعَال، ومَفْعَل، وهذان واقعان باتفاق في العدد من الواحد إلى الأربعة، وما عداه إلى العشرة فمختلف فيه. فتقول: أحاد وموحد، وثُناء ومثنى، وثُلاث ومثلث، ورُبَاع ومربع. وهذا باتفاق وبعضهم أوقفها عند هذا العدد وقال لا يجوز أن يقال: خماس إلى عشار. قال تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّشَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ (فاطر: ١) أولي أجنحة مشى - هذا غير ظاهر الإعراب - وثلاث مجرور، صفة لأجنحة، وصفة المجرور مجرور وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، للوصفية والعدل، لأنه معدول، فمثنى معدول عن اثنين اثنين أي أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة، ورباع معدول عن أربعة أربعة. والواقع في الصفات نحو: آخر ومنه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤) فأخر مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وعلة المنع عندهم قالوا: أُخَرَ جمع أخرى، وأخرى أنثى آخر، فأخر وصف للمذكر، وأخرى وصف للمؤنث، تقول: مررت برجلٍ آخرٍ وامرأةٍ أخرى،

والقاعدة عندهم: أن كل فُعَلَى مؤنث أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بآل أو بالإضافة، فيقال: الصغرى ولا يقال: صغرى، ويقال: الكبرى ولا يقال: كبرى، ويقال: الصُّغْر ولا يقال: صُغْر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا لِإِخْدَى الْكُبَرِ﴾ (المدثر: ٣٥) والكبر جمعٌ. وعندنا هنا آخر أصلها الآخر بآل، فعُدِلَ به إلى آخر. إذا اجتمع فيه علتان العدل والوصف. ولماذا حكمت بأنه معدول عن الآخر؟ تقول: لأن آخر جمع أخرى، وأخرى فعلى هي وجمعها لا تستعمل إلا بآل أو بالإضافة، وهنا جاءت في أفصح الكلام مجردة عن آل معدولة عن الآخر. قوله: أنث التأنيث أنواع، فقد يكون تأنيثاً بالالف مقصورة كجبل أو ممدودة كصحراء. وهذا النوع يستقل بنفسه في المنع من الصرف كصيغة منتهى الجموع نحو: مررت بجبل، ممنوع من الصرف لكونه مؤنثاً بالالف المقصورة، وهي علة واحدة تقوم مقام علتين إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى. قالوا: كونه مؤنثاً بمنزلة علة ترجع إلى المعنى، وكون التأنيث لازماً - لأن الأصل فيه أن يكون منفكاً - بمنزلة علة أخرى ترجع إلى اللفظ. وقد يكون التأنيث بالتاء كطلحة وحمزة، وهذا النوع لا يكون مانعاً من الصرف إلا مع العلمية، تقول: مررت بطلحة، مُنْع من الصرف لاجتماع علتين فرعيتين إحداهما ترجع إلى اللفظ، وهي كونه مؤنثاً بالتاء، والأخرى ترجع إلى المعنى وهي كونه علمياً. وقد يكون التأنيث معنوياً كزينب وسعاد، هذا مؤنث من غير علامة لا بالتاء، ولا بالالف الممدودة، ولا الألف المقصورة، وهذا النوع فيه تفصيل لأنه تارة يوجب المنع من الصرف، وتارة يجوزه أي المنع

وعدمه. ويكون واجباً إذا وجد فيه واحد من ثلاثة أمور:

أولاً: أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف، أي أربع فأكثر كزنب فهو واجب المنع من الصرف لكونه أكثر من ثلاثة أحرف.

الثاني: أن يكون ثلاثياً محرك الوسط، كسقر ولظى، فهذا مؤنث، فهل نمنعه من الصرف؟ لو نظرنا إلى النوع الأول وهو كونه أكثر من ثلاثة، تقول: هو مصروف، لكنه ممنوع من الصرف، قالوا: تنزل الحركة - حركة العين - منزلة الحرف الرابع، إذاً الثلاثي محرك الوسط ممنوع من الصرف.

الثالث: أن يكون ثلاثياً أعجمياً كحمص وبلخ، هذه ثلاثية وهي ممنوعة من الصرف مع كونه غير محرك الوسط، قالوا: كونها أعجمية زادها ثقلاً، فنزل هذا الثقل منزلة الحرف الرابع، هذه ثلاثة شروط إذا وجد واحد منها وجب منع الاسم من الصرف. ما عدا ذلك كهند ودعد ليست محركة الوسط، وليست أعجمية يجوز صرفه وعدمه، تقول: جاءت هندٌ وجاءت هندٌ. واختلف في أيهما أرجح وأولى.

قوله: بمعرفة المراد بها العلمية. قوله: ركب المراد بالتركيب هنا التركيب المزجي، والمعارف ستة، ولا يتأتى الضمير هنا، ولا اسم الإشارة، ولا الاسم الموصول، لأنها كلها مبنية، وهذا الباب باب إعراب لا بناء، لا يمكن أن يكون الضمير ممنوعاً من الصرف، ولا الاسم الموصول ممنوعاً من الصرف، ولا اسم الإشارة ممنوعاً من

الصرف. بقي من المعارف المحلى بأل، والمضاف. وهل يمكن أن يكونا ممنوعين من الصرف؟ لا يمكن، لأن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه أل أو أضيف صُرف وجُزَّ بالكسرة، فحينئذ كيف يكون مقتضياً للفتحة مع اقتضائه للكسرة؟! فهذا تناقض، لأن كل ما لا ينصرف إنما يجز بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تدخل عليه أل و ما لم يضاف، لأنه إذا دخلت عليه أل أبعدت الشبه فرجع إلى أصله وإذا أضيف كذلك لأن الإضافة وأل من خصائص الأسماء فحينئذ يرجع إلى أصله. إذا المراد بالتركيب هنا التركيب المزجي: وهو كل كلمتين أو اسمين نزل ثانيهما منزلة التاء - تاء التانيث - لما قبلها. وهذا نوعان: ما كان مختوماً بويه، وما ليس مختوماً بويه. فما كان مختوماً بويه كسيبويه، وعمرويه، ونفطويه، وخالويه، ومسكويه، فهو مبني على الأصح، وهذا هو المشهور كما قال ابن مالك:

وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا ذَا إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ تَمَّ أَعْرَبَا
إذا نقول: المراد بالمركب في باب الممنوع من الصرف المركب المزجي غير المختوم بويه، كبعلبك. وأما المزجي المختوم بويه فهذا مبني ولا يرد هنا. كما لا يرد التركيب الإسنادي لأنه من قبيل المحكيات نحو: تأبط شراً، فهذا علم هل يدخله الصرف، نقول: لا، لأنه يُحكى كما هو، والحكاية هي إيراد اللفظ المسموع على حالته. فتأبط شراً فعل وفاعل ومفعول به نُقل فصار علماً منقولاً، إذا الجملة تكون علماً منقولاً، قد تكون جملة فعلية، وقد تكون جملة

اسمية. لكن المسموع من لغة العرب هو نقل الجملة الفعلية وقيس عليها الجملة الاسمية. تقول: جاء تأبط شرا، ورأيت تأبط شرا، ومررت بتأبط شرا. وإعرابه جاء: فعل ماضٍ، تأبط شرا: فاعل، الجملة كلها فاعل مثل زيد، تأبط شرا فاعل مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، إذا وقفت بالألف أو تقول: حركة الحكاية، وكذلك في النصب تقول: رأيت تأبط شرا، تأبط شرا مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. وأما المركب الإضافي كامريء القيس، وعبد الله فهذا لا يمكن أن يكون ممنوعاً من الصرف؛ لأن الإضافة تقتضي الجر بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة، فلذلك يمتنع أن يؤثر عامل واحد أثرين مختلفين في محل واحد، كجاء زيد فزيد هذا فاعل، لا يمكن أن يكون في نفس الوقت مفعولاً به، ويجوز مع تعدد المحل نحو: ضرب زيد عمرًا، زيد: هذا متعلق بضرب لأنه فاعل، وعمرًا متعلق بضرب لأنه مفعول، إذا العامل واحد -وهو ضرب- أثر في زيد فأحدث الضمة التي هي دليل الفاعل، وأثر في عمرًا فأحدث الفتحة التي هي دليل المفعول به. إذا عمل عملين لكن في محلين مختلفين، فحينئذٍ تقول: وعبد الله كذلك لا يمكن أن يكون مقتضياً للجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه يقتضي الانجرار بالكسرة، وعليه لا يمكن أن يؤثر أثرين الكسرة والفتحة في محل واحد. قوله: وزد أي زيادة الألف والنون كعشان وسكران، فالألف والنون

زائدتان، والمزيد فيه فرع عما لا زيادة فيه. قوله: عجمة المراد بها أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، فهذه الكلمات أصلها من لغة العجم، وليس كل اسم أعجمي يمنع من الصرف، بل لابد أن يتحقق فيه شرطان: أولاً: أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف، أربعة فأكثر، ولذلك انصرف نوح ولوط على القول بأنهما اسمان أعجميان، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ (نوح: ١) وقال تعالى: ﴿إِلَّا آءَالَ لُوطٍ﴾ (الحجر: ٥٩) لكونهما على ثلاثة أحرف. الثاني: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم، فإذا كانت عندهم نكرة أو اسم جنس كلبجام وديباج ونحوهما من أسماء أجناس، لو نقلت إلى لغتنا العربية فجعلت علماً صرفت، تقول: مررت بلبجام بالصرف مع أنها أعجمية لأنها ليست علماً في لغة العجم. قوله: فالوصف قد كملاً هذه هي العلة التاسعة والأخيرة أن تكون الكلمة مشتملة على وصف كأحمر وأفضل وسكران وغضببان، ولا بد من شرطين اثنين لتكون الصفة معتبرة في كونها علة مانعة من الصرف مع علة أخرى: الأول: الأصالة أن تكون الكلمة في أصل وضعها وضعت صفة، فلو طرأت بأن كانت علماً مجرداً أو اسماً مجرداً ثم عرضت عليها الوصفية، لا تكون ممنوعة من الصرف ولو وجدت معها علة أخرى لأن شرط الوصفية أن تكون الصفة أصلية. قالوا: صفوان وهو الحجر الأملس، وأرنب وهو الحيوان المعروف، قد يجعل صفوان وصفاً فتطراً عليه الوصفية يعني يلاحظ فيه القسوة لأن مسماه الحجر، والحجر قاس، فتقول:

هذا قلب صفوان بالصرف؛ لأن الوصفية يشترط فيها الأصالة وهنا صفوان ليس أصلاً وإنما هو الحجر الأملس. وكذلك أرنب تقول: هذا رجل أرنب بمعنى ذليل أو ضعيف فهو صفة، لكنها طارئة فلذلك صرف. الثاني: أن لا تكون الكلمة قابلة لتاء التأنيث، تقول: مررت برجل عريانٍ، فالألف والنون زائدتان وهي صفة مصروفة؛ لأنها وإن كانت وصفاً وكانت الألف والنون زائدتين إلا أن من شرط الوصفية أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث، لأنه يقال: عريانة وصف للمؤنث بالتاء فلا يكون ممنوعاً من الصرف. ومثله أرملة، لأنه يقال: أرملة، فحينئذٍ أرملة على وزن أفعل - وزن الفعل - ووجد فيه الوصف، والوصف بالأصالة لكن فقد الشرط الثاني للوصفية: أن لا تكون الكلمة قابلة لتاء التأنيث. ومثال الذي يمنع للوصف وعلة أخرى نحو: سكران، وأحمر.

هذه العلل منها ستة تمنع مع العلمية، وهي التأنيث بغير الألف مطلقاً، وهو التأنيث المعنوي كزینب وطلحة. أما نحو: حبلى وصحراء فهذا لا يشترط فيه علمية ولا وصفية. والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل التقديري، هنا لا بد من وجود واحدة من هذه العلل الست مع العلمية. وأما مع الوصفية فلا يوجد منها إلا واحدة من ثلاث وهي زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل التحقيقي كمثنى.

بَابُ عَلَامَاتِ الْجَزْمِ

أي هذا باب بيان علامات الجزم، وعلامات جمع علامة، وهو مضاف والجزم مضاف إليه، وعلى رأي الكوفيين الإضافة لامية، أي علامات للجزم، لأن العلامة غير الجزم عندهم، فالجزم هو الإعراب وهو معنوي، والعلامة دليل الإعراب. وعلى رأي البصريين الإضافة بيانية، أي علامات هي الجزم، وفرق بين الإضافة البيانية والإضافة اللامية، فالإضافة البيانية ضابطها أن يصح جعل المضاف إليه خبراً عن المضاف، فيصح أن تقول: علامات هي الجزم، والإضافة اللامية تكون الإضافة على تقدير اللام، علامات للجزم.

وربَّع الناظم بالجزم لأنه النوع الرابع من أنواع الإعراب، وذكرنا أن الإعراب جنس تحته أنواع أربعة بالاستقراء والتتبع لكلام العرب وهي: الرفع والنصب والخفض والجزم، فالرفع والنصب يشترك فيه الاسم والفعل، وما كان مشتركاً بين الاسم والفعل فحقه التقديم، ثم الخفض وهو مختص بالاسم قدمه على الجزم مع كون الجزم مختصاً بالفعل؛ لأن الجر متعلقه الاسم، وهو أشرف من الفعل، لأنه يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لا يكون إلا مسنداً، فحينئذ صار الاسم لكونه يقع في طرفي الإسناد صار مرتفعاً على الفعل، إذاً ما اختص بالاسم وهو أشرف من الفعل

تقديمه أولى على ما اختص بالفعل، وعلة اختصاص الجر بالاسم دون العكس وهو أن يدخل على الفعل، واختصاص الجزم بالفعل دون دخوله على الاسم؛ لأن الاسم بسيط يعني مدلوله شيء واحد، لأن مدلول الاسم شيء واحد إما ذات كزید، وإما معنى كعلم، فهو خفيف، والفعل ثقیل لأن مدلوله مركب من الحدث والزمن، والحركة التي هي الكسرة ثقيلة، والسكون الذي هو عدم الحركة خفيف، فطرداً لقاعدة التناسب والتعادل بين الأشياء = أُعطي الخفيفُ الثقيلَ فأعطي الاسم الذي هو خفيف الثقيل الذي هو الكسرة، وأعطي الثقيلُ الخفيفَ فأعطي الفعل الذي هو ثقيل الخفيف الذي هو الجزم وهو عدم الحركة. إذا رُبَّع بباب علامات الجزم لأنه مختص بالأفعال، ورتبة الفعل متأخرة عن رتبة الاسم، أيضاً لا يوجد له مرتبة إلا التأخير فتعين حينئذ تأخيره.

[بَابُ عِلَامَاتِ الْجَزْمِ] سيذكر أن للجزم علامتين وهما: السكون والحذف، علامتان لا ثالث لهما، وقد قال: باب علامات الجزم، وعلامات الجزم جمع، فلم جمع مع كون الجزم له علامتان فقط، وجوابه: أن الإضافة جنسية فحينئذ تبطل معنى الجمعية، وجواب آخر: أنه من باب إطلاق الجمع على المثني، فأقل الجمع ثلاثة، قال السيوطي في الكوكب الساطع:

وَفِي أَقْلِ الْجَمْعِ مَذْهَبَانِ أَقْوَاهُمَا ثَلَاثَةٌ لَا اِثْنَانِ

أقواهما ثلاثة لا اثنان، هذا هو الصحيح وهو مذهب الجمهور أن أقل الجمع ثلاثة، ومذهب مالك - عند المتأخرين - وإن نسب بعضهم إلى أن مالكاً يوافق الجمهور، أقله اثنان قال في مراقبي السعود:

أَقْلُ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُسْتَهَرِّ الْإِثْنَانِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحَمِيرِيِّ
فإذا قيل: أقل معنى الجمع اثنان، فعلامات هنا جمع، وأقله اثنان، فحينئذ لا إشكال في الترجمة مع قوله للجزم علامتان، أما إذا قلنا: أقل الجمع ثلاثة، فحينئذ يرد الإشكال أن الجزم له علامتان فكيف تقول: باب علامات الجزم؟ فإما أن تجعل الإضافة جنسية، فحينئذ تبطل معنى الجمعية، أي علامات الجزم الصادق بالواحد والاثنين فلا تعارض، وإما أن يقال: يتوسع في الجمع فيطلق على اثنين فصاعداً، فيكون إطلاق الجمع هنا على اثنين مجازاً وليس حقيقة.

[بَابُ عِلَامَاتِ الْجَزْمِ] الجزم في اللغة: القطع، يقال: جزمت الحبل أي قطعته، وفي الاصطلاح: قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل. وإن شئت قل على مذهب الكوفيين: تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه، وعلى مذهب البصريين: نفس السكون وما ناب عنه، وهو الحذف، وعامل الجزم اثنان لفظيان لا ثالث لهما: الأول: الحرف، والثاني: الاسم على الأصح، فالحرف يجزم وذلك كلم نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]

لم يلد: لم حرف جزم ونفي وقلب، وولد فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه السكون الظاهر على آخره، ومثله ولم يولد، والاسم يجزم وذلك كأسماء الشرط قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] من اسم شرط يجزم فعلين، ويتق فعل مضارع مجزوم بمن، وجزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر. وقلنا: إن عامل الجزم هو الحرف والاسم على الصحيح؛ لأن بعضهم يرى أن الفعل قد يجزم، وهو في مثل هذا التركيب (ومن يتق الله يجعل) فيجعل فعل مضارع جواب الشرط مجزوم، هناك قول بأنه مجزوم بفعل الشرط، وهذا ضعيف، يعني العامل فيه يتق فحينئذ يتق هو مجزوم بمن وهو أيضاً عامل الجزم في يجعل، فحينئذ يكون الفعل جازماً ولكن هذا ليس بصحيح بل الصواب أن عوامل الجزم محصورة في اثنين لفظية الحرف والاسم، وأما الفعل فلا حظ له في الجزم، وأثبت بعضهم عاملاً معنوياً، وهو الطلب، فالطلب يكون جازماً وهذا قول من قال به فلا إشكال فحينئذ يثبت عامل معنوي، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] أتل: فعل مضارع مجزوم، وجزمه حذف حرف العلة، وأصله أتلو مثل أدعو، فحذف حرف العلة، وليس عندنا حرف، ولا اسم فإذا جعلنا الجزم محصوراً في الحرف والاسم، فيرد السؤال (أتل) مجزوم ولا إشكال فأين عامله؟ قالوا: هذا واقع في جواب الطلب، (تعالوا) هذا أمر، وإذا وقع الفعل المضارع في جواب الطلب كالأمر أو النهي أو الدعاء - كما سيأتي - كان الطلب

عاملاً فيه الجزم، فحيثنذ نقول: أتل فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، والجازم له هو الطلب وهو عامل معنوي، وهذا أثبتته ابن هشام - رحمه الله - في شرح قطر الندى بأن الطلب يكون عاملاً الجزم فحيثنذ لا إشكال في إثباته بخلاف القول بأن الفعل يجزم لقوة هذا القول، إذاً عامل الجزم اثنان لفظيان: الاسم والحرف، ولا بأس بزيادة عامل معنوي وهو الطلب، وأما من لم يثبت الطلب في مثل: (قُلْ تَعَالَوْا) يقول: هو مجزوم بإن الشرطية مقدرة: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ تقديره: إن تأتوا أتل، إذاً وقع في جواب إن الشرطية، لكن يرد إشكال وهو أن الحرف لا يعمل محذوفاً كحرف الجر، وإنما يعمل ملفوظاً به، ولهذا الإشكال نقول من زاد الطلب فلا بأس. قال الناظم - رحمه الله -

إِنَّ السُّكُونَ يَأْذِي الْأَذْهَانَ وَالْحَذْفَ لِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ
[إِنَّ السُّكُونَ] يقال فيه ما قيل في قوله: [إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا فَلْتَسْمَعْ] لأن إن إنما يؤتى بها لتوكيد الكلام، وتوكيد الكلام إنما يكون لمن كان متردداً في الخبر أو شاكاً فيه أو منزلاً منزلة من هو متردد أو شاك في الخبر، أما خالي الذهن الذي هو لم يسبق له علم بالخبر فحيثنذ لا نحتاج إلى توكيد الخبر وإلا صار في الكلام حشو، والحشو هو الذي حذفه أولى من ذكره، ولذلك لا يدعى الحشو في أي كلام هكذا، وإنما يقال: حشو إذا ثبت بدليل بأن يكون خالف قاعدة واضحة بينة، وأما إذا لم يكن كذلك فحيثنذ لا بد من الاعتذار، وهنا لما كان الكتاب للمبتدئ صعب الاعتذار لأنه

مبتدئ ولا يعرف حد الكلام، هل هناك اضطراب عنده في الذهن في حد الكلام حتى يؤكد له الخبر، كذلك ليس عنده اضطراب في علامات الجزم، لو قيل في حد الكلام ثم اضطراب سابق على العلم بحده فقد يؤول، لكن علامة الجزم اثنتان لا ثالث لهما وهذا متفق عليه فأين الاضطراب؟! فلا اضطراب حينئذ فلا نحتاج إلى زيادة إنَّ لأنها تأكيد والتوكيد إنما يكون بمقتضى ولا اقتضاء هنا. قوله: [إِنَّ السُّكُونَ] السكون مصدر سَكَنَ يَسْكُنُ سكوناً، وأما التسكين فهو مصدر سَكَّنَ على وزن فَعَّلَ؛ لأنَّ فَعَّلَ يأتي مصدره على التفعيل، والسكون مصدر سَكَنَ، وأل هنا للعهد الذهني أي السكون الذي عُهد عند النحاة، وهو ما كان مقتضى عامل الجزم، لأنه ليس كل سكون يكون علامة جزم، فنحو: جاء زيدٌ، فهذا سكون لكنه سكون وقف، إذاً [إِنَّ السُّكُونَ] لا بد أن يكون مقيداً، وحينئذ تقييده يكون بالموقف وهو المدرس، فحينئذ تكون أل للعهد الذهني أي السكون الذي اقتضاه عامل الجزم، وأما السكون الذي اقتضاه الوقف مثلاً فهذا ليس داخلاً هنا، فلا يشمل قوله: [إِنَّ السُّكُونَ] لأنَّ نحو قولك: زيد يقوم لو قلنا: كل سكون علامة للجزم، معناه أن الفعل هنا مجزوم، فحينئذ يقوم صار الفعل مجزوماً وليس كذلك بل هو فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. [إِنَّ السُّكُونَ] أي مسمى السكون، وليس لفظ السكون هو الذي يكون علامة للجزم. وقدمه لأنه علامة أصلية، السكون لغة: ضد الحركة،

واصطلاحاً: حذف الحركة. ولذلك يتساهل بعضهم فيقول: إن الحركات أربعة أنواع: الضمة والفتحة والكسرة والسكون، نقول: السكون هو عدم الحركة وحذف الحركة، فكيف عُبر عنه بأنه حركة؟! نقول: هذا من باب التوسع فقط في الألفاظ، وإلا السكون ليس بحركة، والحركات ثلاثة فقط، وليست بأربعة، وهي الضمة والفتحة والكسرة، وما عداها لا يقال إنه حركة. [يَا ذَوِي الْأَذْهَانِ] هذه جملة معترضة، يا حرف ندا، وذوي منادى منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم، والياء التي هي علامة النصب محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، إذاً الإعراب بالياء هنا إعراب مقدر، وليس ظاهراً؛ لأن الإعراب التقديري يكون في الحركات، ويكون في الحروف، وليس مختصاً بالحركات. وذوي مضاف والأذهان مضاف إليه، والأذهان جمع ذهن، وهو قوة النفس المستعدة لاكتساب العلوم والآراء. [وَالْحَذْفُ] معطوف على السكون، والحذف لغة: الإسقاط والقطع، واصطلاحاً: سقوط حرف العلة أو النون للجازم، لا بد أن يكون السقوط هنا لا للتخلص من التقاء الساكنين، ولا لكرهية توالي الأمثال؛ لأن حرف العلة في الفعل المضارع قد يسقط للتخلص من التقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] سندعوا بالواو، وهو فعل مضارع مرفوع، ورفع ضمة مقدرة على آخره وهو الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، تحذف في النطق وحذفت في القرآن خطأً، والرسم

العثماني سنة متبعة. فحذف الواو هنا ليس دليلاً على أن الفعل مجزوم، لأنه لا يلزم من حذف حرف العلة أن يكون دائماً مجزوماً بل قد يكون حذف حرف العلة للجازم وهو المراد هنا، وقد يكون لأمر آخر كالتخلص من التقاء الساكنين، كذلك حذف النون قد يكون لكرهية توالي الأمثال نحو: لَتُبْلَوْنَ هذا فعل مضارع مرفوع ورفعه ثبوت النون المحذوفة لكرهية توالي الأمثال، اتصلت به نون التوكيد ولم يُبين؛ لأنه لا بد أن تكون نون التوكيد مباشرة، وهذه ليست مباشرة لفصلها بالواو، ولذلك قيده ابن مالك بالمباشرة :

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ

أما إذا لم تكن مباشرة فلا يبنى الفعل المضارع معها، فحذفت النون - نون الرفع - من لتبلون، والحذف لا للجازم، لأنه لا يلزم من حذف النون أن يكون دائماً للجازم بل قد يكون للجازم وقد يكون لغيره .

[إِنَّ الشُّكُونَ] إن حرف توكيد ونصب، والسكون اسمها، والحذف معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب، و[لِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ] للجزم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعلامتان مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف لأنه مثني، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل رفع خبر إن.

فَاجْزِمِ بِتَسْكِينِ مُضَارِعًا أَتَى صَحِيحَ الْآخِرِ كُلَّمْ يَقُمْ فَتَى

[فَاجْزِمُ] الفاء فاء الفصيحة، لأنها أفصححت عن جواب شرط مقدر، وفصيحة فعيلة بمعنى مُفْعِلَةٍ أي بمعنى اسم الفاعل، مأخوذة من الإفصاح وهو البيان والإيضاح والإظهار؛ لأنه لما ذكر لك أن علامتي الجزم السكون والحذف كأن سائلاً قال له: فأين مواضع هاتين العلامتين؟ أو أنه قدّر هو سائلاً كأنه قال: إذا أردت معرفة محل هاتين العلامتين فأقول لك اجزم، [فَاجْزِمُ] أيها النحوي، وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب، [فَاجْزِمُ بِتَسْكِينٍ] قال في الأول: إن السكون، ثم قال هنا: بتسكين، وهذا مصدر، وهل المراد المصدر أو أثر المصدر؟ أولاً: المصدر هو فعل الفاعل، يعبر عنه بأنه المعنى المصدر كالتكلم، والتكلم هو فعل الفاعل لإظهار الكلام، هذا هو المعنى المصدر، والكلام هو اللفظ، فالكلام الذي تسمعه هو أثر التكلم، وضبط هذا أن يقال الكلام يُدْرِكُ بالسمع، ولا يدرك بالبصر، وأنت ترى الإنسان يتحرك فمه لسانه وشفثيه لإخراج الحروف من مخارجها، وتأليف وتركيب الكلمات فالذي تراه بعينك ليس بكلام، وإنما هو تكلم، لأن الكلام لا يُدْرِكُ بالبصر، ولو كان الكلام يدرك بالبصر فما احتجنا أن نقول: الكلام هو اللفظ... واللفظ هو الصوت... والصوت يدرك بالسمع لا بالبصر، فحينئذ نقول: فرق بين التكلم والكلام، وكذلك التللفظ واللفظ، والتسكين والسكون، فالتسكين هو فعل الفاعل كونك لا تحرك الحرف الأخير فينتج عنه السكون، وهذا فعل الفاعل، وأثره السكون، فحينئذ [فَاجْزِمُ بِتَسْكِينٍ] أي بسكون، والتسكين هذا مصدر فحينئذ نقول:

قد ارتكب مجازاً مرسلًا لأن عندهم إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أو أثره مجاز مرسل، كقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ١١] أي مخلوقات الله، فحينئذ أطلق المصدر وأريد به اسم المفعول، وقد يطلق المصدر ويراد به أثره، وكلاهما مجاز مرسل. [مُضَارِعًا] أي فعلاً مضارعاً، فخص الفعل المضارع هنا بكونه يجزم؛ لأنه لا جزم إلا للفعل المضارع، لأن الجزم إعراب، والمعرب من الأفعال هو الفعل المضارع، وأما الفعل الماضي فمبني باتفاق، وفعل الأمر مبني على الراجع وهو مذهب البصريين، فحينئذ الذي يكون محلاً لظهور الجزم وهو إعراب هو الفعل المضارع فلذلك خصه هنا [فَاجْزَمْ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا] أي فعلاً مضارعاً، سمي مضارعاً لأنه ضارع الاسم كما سيأتي، والمضارعة هي المشابهة، [مُضَارِعًا أَتَى] أتى فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على مضارعاً، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لمضارعاً، [أَتَى صَحِيحَ الْآخِرِ] صَحِيحٌ منصوب على أنه حال من فاعل أتى، أي حالة كون الفعل المضارع صحيح الآخر، والحال قيد لعاملها وصف لصاحبها، فلها مفهوم وهو مفهوم المخالفة عند الأصوليين، فحينئذ إذا لم يكن صحيح الآخر فلا تجزمه بتسكين، أي بالسكون وإنما تجزمه بما سيأتي ذكره. [صَحِيحَ الْآخِرِ] صحيح فعيل صفة مشبهة، وهو لغة: السليم ضد المريض، وفي الاصطلاح يختلف حد الصحيح عند النحاة عنه عند الصرفيين، والأصل في الصحة والإعلال أنهما من مباحث

الصرفيين، والصحيح عند النحاة: ما ليست لامه واواً ولا ألفاً ولا ياءً، يعني ما لم تكن لامه حرفاً من حروف العلة، أما الفاء والعين فلا نظر للنحوي فيها، فحينئذ يحكم بصحة الفعل ولو كانت فاؤه حرف علة، أو كانت عينه حرف علة، وإنما النظر يكون في اللام فقط، وحروف العلة ثلاثة، قال الحريري :

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الْإِعْتِلَالِ الْمُكْتَنِفِ
فإن وقعت الواو مثلاً لاماً للفعل سمي معتلاً لا صحيحاً، فإن سلمت لامه من الواو والألف والياء سمي صحيحاً لا معتلاً، كيخشى، ويدعو، ويرمي، فهذه لاماتها حروف علة فليست صحيحة. ويضرب، ويعد، ويقوم هذه صحيحة لسلامة لامها من حروف العلة. والمعتل عندهم ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة الثلاثة، إذا الصحة والاعتلال عند النحاة باعتبار حرف واحد وهو اللام إن كانت اللام حرفاً من حروف العلة فحينئذ حكمنا عليه بأنه معتل، وإذا سلمت اللام من حروف العلة حكمنا عليه بأنه صحيح. وأما عند الصرفيين فيعممون الحكم، لأن نظرهم إلى الأوائل والأواسط والأواخر، فإذا سلمت فاء الفعل، وعينه، ولامه من حروف العلة فهو صحيح كيضرب، وإذا كانت فاؤه أو عينه أو لامه حرفاً من حروف العلة فهو معتل، قال النيساري في نظم الشافية:

مُعْتَلُّهُمْ مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ صَحِيحُهُمْ خِلَافُهُ مَحَلَّةٌ

معتلهم أي الصرفيين: ما فيه حرف علة سواء كانت في مقابلة الفاء أو العين أو اللام، صحيحهم خلافة محله يعني ما سلمت فاءه وعينه ولامه من حروف العلة.

فالفعل وَعَدَ هل هو صحيح أو معتل؟ هذا فيه تفصيل: أما عند الصرفيين فهو معتل لأن فاءه واو، وعند النحاة صحيح لأن لامه دال وليست من حروف العلة، والفعل قال عند الصرفيين معتل لأن عينه ألف منقلبة عن واو، وعند النحاة صحيح لأن لامه حرف صحيح، ويخشى ويدعو ويرمي معتلة عند الجميع، اتفقت كلمة الصرفيين والنحاة هنا، فكلُّ معتل عند النحاة فهو معتل عند الصرفيين من غير عكس. إذا عرفنا أنَّ الصحيح عند النحاة والمعتل هو باعتبار الآخر، فلا نظر لهم للأوائل ولا للأواسط، فحينئذٍ لماذا يقيّدونه فيقولون: معتل الآخر، وصحيح الآخر؟ إذا كان الصحيح عند النحاة متعلقه الحرف الأخير فقط، ولا نظر لهم للفاء ولا للعين، فإذا عبروا عن الصحيح قيّدوه قالوا: صحيح الآخر، جوابه: أن القيد هنا لبيان الواقع لا للاحتراز، لأن الصحيح عند النحاة لا يختص إلا بالآخر، فمبحث النحاة آخر الكلمة، ولا يبحثون عن الأوائل ولا الأواسط فإذا أطلق الصحيح عندهم فمرادهم به ما سلمت لامه من أحرف العلة وهو آخر، فحينئذٍ إذا قيل: صحيح الآخر نقول القيد ليس للاحتراز، وإنما هو لبيان الواقع، وكذلك إذا قيل: معتل الآخر نقول المعتل عندهم لا يختص إلا بما كانت لامه حرفاً من حروف العلة، فحينئذٍ تقييدهم معتل الآخر لا للاحتراز

وإنما هو لبيان الواقع. [صَحِيحَ الْآخِرِ] الآخر: صفة لموصوف محذوف أي صحيح الحرف الآخر، [كَلَمْ يَقُمْ فَتَى] قيود النحاة دائماً في الأمثلة، فإذا لهم شروط وقيود قد لا يستطيعون أن ينصوا عليها وإنما يُذكر مثال مشتمل على هذا القيد أو القيود، فمثال الناظم: كلم يقيم، هو لم يقل إذا دخل عليه جازم، وإنما قال:

فَاجْزِمُ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا أَتَى صَحِيحَ الْآخِرِ ...
لكن ما كان صحيح الآخر فهل جزمه بتسكين مطلقاً؟ نقول:
لا، بل مقيد بما إذا دخل عليه جازم بدليل المثال، وقد يقال: إن هذا القيد معلوم من الباب أي من الترجمة لأن بحثنا في علامات الجزم، ومعلوم أن الجزم إنما يختص بالفعل المضارع، وذكرنا أن عوامل الجزم اثنان، إذاً لو ترك القيد هنا حينئذ يؤخذ من الترجمة، قال: [كَلَمْ يَقُمْ فَتَى] إذاً فعل مضارع صحيح الآخر دخل عليه حرف جزم وهو لم فجُزم بتسكين آخره، وإعرابه: لم: حرف جزم ونفي وقلب، حرف جزم لأنها تجزم الفعل المضارع وتختص به، ونفي لأنها تنفي وقوع الحدث، وقلب لأنها تقلب زمن المضارع من الحال إلى الماضي، لم يقيم في الماضي، فحينئذ لم يقيم هذا مدلوله نفي الحدث في الزمن الماضي، ويقم: فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه سكون آخره لأنه صحيح الآخر، كلم يقيم: أصلها كلم يقوم التقى ساكنان الواو والميم، ولا يمكن تحريك الأول، فحذف الساكن الأول، وذلك بعد تحقق الشرطين: كونه حرف علة، ووجود دليل يدل عليه من جنسه، وهو الضمة، هنا يَقُمُ القاف مضمومة فهي دليل على أن ثم

حرفاً محذوفاً وهو الواو، وفتى: فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر، وفتى الألف محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهذا في الوصل، وعند الوقف نقول: فتى هذه الألف هل هي الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، أو الألف التي تكون بدلاً عن التنوين في الوقف؟ لأنه إذا حذف التنوين يعود الحرف الذي حذف لأجله، إذا قيل لم يبق فتى بالتنوين نقول فتى هنا الألف محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، ولذلك تُكتب الفتحتان على التاء فتى لأن الألف هذه محذوفة، فحينئذ نقول فتى فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، لكن لو حذف التنوين رجعت الألف في الوقف، قال بعضهم هذه الألف ليست الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين بل هي الألف المنقلبة عن التنوين، لكن هذا ليس بصحيح لأن الألف تكون منقلبة عن التنوين في حالة النصب فقط، وأما في حالة الرفع كالذي معنا فحينئذ تكون هذه الألف هي المحذوفة، قال في الملحة:

وَقَفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ

تَقُولُ عَمْرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيْدًا

تقول: عمرو قد أضاف زيدا، زيدا مفعول به فإذا وقفت عليه حينئذ تقف عليه بالألف، كمثل ما تكتبه لا يختلف لأنك تكتب ألفاً في آخره، رأيت زيدا تقف عليه بالألف هذه الألف بدل عن التنوين، وهذا في لغة جمهور العرب بخلاف لغة ربيعة فإنها تُسوي

بين الرفع والجر والنصب، فيقال: جاء زيدٌ، ومررت بزيدٌ، واتفق العرب على هاتين الحالتين أنه يوقف بالسكون على المرفوع والمخفوض، أما رأيت زيدا فالجمهور على قلب التنوين ألفاً، والحجة السماع والنقل، ولغة ربيعة تلحق المنصوب بالمرفوع والمخفوض، فيقال: رأيت زيدٌ في الوقف عليه بالسكون، ويختلف الإعراب فرأيت زيدا يكون مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ورأيت زيدٌ يكون مفعولاً به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، هذه العلامة الأولى للجزم وهي السكون ومحلّه أنه يكون في الفعل المضارع صحيح الآخر. ثم قال في بيان العلامة الثانية للجزم:

وَاجْزِمِ بِحَذْفِ مَا اكْتَسَى اغْتِلَالًا آخِرُهُ وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالًا
[وَاجْزِمِ] أيها النحوي [بِحَذْفِ] أي بحذف نون، أو بحذف حرف علة، فالحذف هنا يكون شاملاً للنوعين؛ لأن الفعل المضارع المعرب إما أن يكون صحيح الآخر، وإما أن يكون معتل الآخر، وإما أن يكون من الأمثلة الخمسة، فإن كان صحيح الآخر قال: فاجزم بتسكين صحيح الآخر، وإن كان معتل الآخر أو من الأمثلة الخمسة فحينئذٍ جزمه بحذف حرف العلة في المعتل الآخر، وبحذف النون في الأمثلة الخمسة، فذكر النوعين تحت قوله: [وَاجْزِمِ بِحَذْفِ] التنوين نائب عن المضاف إليه، والتقدير واجزم بحذف نونٍ وحرف اعتلال، [مَا] أي فعلاً مضارعاً، [اِكْتَسَى اغْتِلَالًا] اكتسب افتعل،

يقال: كسوته ثوباً كِسوة بالكسر فاكتسى، والكساء واحد الأكسية، وتكسّى بالكساء لبسه، وكسّى العريان أي اكتسى. كأنه شبه الفعل المضارع بمن يلبس الرداء فكأنه قد ارتدى ولبس واكتسى حرف العلة، [اغْتِلَالاً] اعتلّ أي مرض فهو عليل، والمراد هنا أنه قد وجد في لामه حرف من حروف العلة، [آخِرُهُ] فاعل اكتسى، أي إذا كان فعلاً مضارعاً معتل الآخر إما أن يكون مختوماً بالواو أو بالياء أو بالألف، فحيثئذ يكون جزمه بحذف حرف العلة، نحو: لم يدع، ولم يخش، ولم يرم، فيدعو: فعل مضارع لامه واو، وهو حرف من حروف العلة، إذا سُلط عليه جازم حيثئذ يحزم الفعل لدخول الجازم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة فيقال: لم يدع والضمّة دليل على المحذوف، كذلك لم يخش لم حرف جزم، ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه حذف الألف والفتحة دليل عليها، ولم يرم فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه حذف حرف العلة وهو الياء والكسرة دليل عليها. هذا في الفعل المضارع معتل الآخر. ثم قال: [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ] الألف للإطلاق، أي واجزم بحذف ما أي فعلاً مضارعاً، والخمسة معطوف على ما، وهي اسم موصول في محل نصب مفعول به، والمعطوف على المنصوب منصوب، [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ] والخمسة أل للعهد الذكري أي الأفعال الخمسة ففيه تقديم وتأخير، والمراد الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، إذاً الأمثلة الخمسة تجزم بحذف النون، والناظم لم يبين هنا لكن قدرناه عند قوله: واجزم بحذف أي حرف العلة، وحذف النون، فبين

الأول بقوله: [مَا اكْتَسَى اعْتِلَالًا آخِرُهُ] فهذا تبين لبعض الحذف،
 وبين الثاني بقوله: [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالًا] وهذا تبين للحذف الآخر،
 لأن الحذف حذف حرف أو حذف حركة، ولذلك بعضهم يقول:
 علامة الجزم واحدة وهي الحذف، ثم الحذف نوعان: حذف حركة
 وهو السكون، وحذف حرف، وهو نوعان: حذف حرف علة،
 وحذف النون. [وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالًا] أي واجزم بحذف النون
 في الأمثلة الخمسة، وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو
 واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ
 تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] تفعلوا أصله تفعلون من الأمثلة الخمسة
 فعل مضارع أُسند إلى واو الجماعة، فحيثئذ يكون رفعه بثبوت النون
 وجزمه بحذف النون، فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا تفعلوا فعل مضارع مجزوم بلم
 وجزمه حذف النون نيابة عن السكون لأنه من الأمثلة الخمسة التي
 رفعها بثبات النون وجزمها ونصبها بحذف النون، والواو ضمير
 متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والأصل السكون،
 وهو علامة أصلية، ولذلك قدمه ثم ثنى بالحذف لأنه علامة
 فرعية.

وبهذا الباب تكمل علامات أنواع الإعراب كلها، فيكون قد
 ذكر أربع علامات أصلية، وعشر علامات نائية، والمجموع أربع
 عشرة علامة، أربعة أصلية وهي الضمة والفتحة والكسرة
 والسكون، وما عدا ذلك فهي فروع.

بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ وَأَحْكَامِهَا

أي هذا باب بيان قسمة الأفعال وأحكامها، ذكر بعد الإعراب باب الأفعال، وبعض النحاة يقدم المبتدأ والخبر والنعت والحال والتمييز، ثم يذكر في آخر الأبواب باب الأفعال كما صنع ابن مالك في الألفية وابن الحاجب في الكافية، ذكروا الأسماء ومتعلقات الأسماء أولاً، لأن الاسم أشرف، فحينئذ يذكر الاسم، ويُذكر كل متعلقات الاسم، المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، والحال، والتمييز، والظرف، والمفعول لأجله، والمفعول به، والمفعول معه، فقدموا هذه الأبواب لتعلقها بالاسم وهو أشرف، ثم ذكروا الفعل لأنه يلي الاسم في الرتبة، وبعضهم يقدم باب الأفعال على ما يتعلق بالاسم من باب تقديم العامل على المعمول، لأنه سيأتي أن بعضاً من تلك المذكورات أن العامل فيها قد يكون فعلاً، فإذا علم الطالب العامل تيسر له حينئذ معرفة المعمول، فحينئذ يكون تقديم باب الأفعال على سائر أبواب الأسماء من باب تقديم العامل على المعمول، ورتبة العامل مقدّمة على رتبة المعمول طبعاً فقدمت وضعاً ليوافق الوضع الطبع، ثم أيضاً الكلام على الأفعال يسير ومحصور، وأما الكلام على أبواب الأسماء فهذا طويل فيحتاج إلى بسط، وما كان يسيراً فهو مقدّم على ما يحتاج إلى بسط، كذلك الفعل كالوسيلة للاسم، لأنه كما سبق أن الأفعال كلّها صفاتٌ في المعنى، فحينئذ يكون موصوفاتها الاسم، إذاً الفعل كالوسيلة والعلم بالوسائل

مقدّم على العلم بالمقاصد، على كلّ هذه نكات وهي لا تتزاحم .
 [بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ] المراد بالأفعال هنا الأفعال
 الاصطلاحية، لأن الفعل قد يكون المراد به الفعل الاصطلاحي
 الذي هو الفعل الماضي والمضارع والأمر، وقد يكون المراد به الفعل
 اللغوي، والأفعال اللغوية لا تنحصر، لأن الأفعال جمع فِعْلٍ
 - بكسر الفاء وإسكان العين - احترازاً من الفَعْل - بفتح الفاء
 وإسكان العين - والفِعْل لغة: الحدث، نفس الحدث الذي يُحدثه
 الفاعل من قيام أو قعود أو نوم إلى آخره، وكل ما يصدر عن
 الإنسان من حدثٍ فهو فِعْلٌ، ولذلك المصدر مدلوله الفِعْلُ اللغوي
 نفس القيام، ونفس الأكل، ونفس الشرب، ونفس الجلوس، فنفس
 الأكل هذا حدث اسمه الأكل، فالأكل فعل الإنسان يأخذ الطعام
 ويوصله إلى فمه ويمضغه، الفعل نفسه أخذ الطعام وإيصاله إلى
 الفم هذا حدث اسمه الأكل، فالأكل مصدر مسماه عين الحدث،
 ففرق بين المصدر والحدث، المصدر اسم مسماه الحدث، فالفعل
 اللغوي هو عين الحدث نفس الحدث، والأفعال اللغوية لا يمكن
 حصرها، أما الاصطلاحية فهذه محصورة.

[بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ] أي باب معرفة أقسام الأفعال، أي مطلق
 الفعل، وقيل: أل جنسية فتبطل معنى الجمعية أي باب معرفة أقسام
 الفعل، وقد تكون أل للعهد الذهني لأن الأفعال هنا المراد بها الفعل
 الاصطلاحية، فخرج بذلك الأفعال اللغوية وهي مطلق الحدث
 فإنها لا تنحصر. قال: [وَأَحْكَامُهَا] معطوف على قوله قسمة، وهو

مجرور، والمعطوف على المجرور مجرور، [وَأَحْكَامُهَا] جمع حكم،
والحكم في الاصطلاح: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، والمراد بها هنا
من حيث الإعراب والبناء، إذاً باب معرفة أقسام الفعل
الاصطلاحي وأحكامها من حيث الإعراب والبناء، وأما حد الفعل
اصطلاحاً من حيث هو بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً أو
أمراً: فهو كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة
الثلاثة. كلمة جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، دلت على معنى
في نفسها يعني بنفسها في ذاتها دون ضمنية كلمة أخرى، فخرج
الحرف لأنه لا يدل على معنى في نفسه، وبقي الاسم والفعل،
واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة خرج الاسم، لأن الاسم يدل على معنى
في نفسه، ولم يقترن بزمان معين، ولا تقل ولم يقترن بزمان فهو خطأ،
لأن الاسم الذي يُسَلَّب عنه الزمن لكون الزمن مختصاً بالفعل هو
الزمن المعين، وهي الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والمستقبل، إذاً
مطلق الزمن لا ينافي الاسم، لأنه قد يكون معناه الزمن كأمر،
وقد يقترن بمعناه مطلق زمن كصباح ومساءً، نقول: مساءً دل على
كون الزمن آخر اليوم، وصباح دل على كون الزمن أول اليوم،
فحينئذ دل على معنى واقترن بزمان لكنه أيُّ صباح هو؟ من حيث
اللفظ لا يدل على صباح قد مضى أو حال أو مستقبل، فحينئذ
صباح يدل على زمن لكنه مطلق زمن، وأما الذي يُنفى عن الاسم
هو الزمن المعين، ولذلك نقول: واقترن أي الفعل بأحد الأزمنة
الثلاثة، فشملت هذه العبارة الماضي والمضارع والأمر، قوله: بأحد،

لأنه لا يمكن أن يدل على زمنين في وقت واحد حقيقة ، ولا يمكن أن يدل على الأزمنة الثلاثة من باب أولى، وإنما يكون مدلول الفعل زمناً واحداً فقط. قال رحمه الله :

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مُضَيٌّ قَدْ خَلَا وَفَعْلٌ أَمْرٌ وَمُضَارِعٌ عَلَا
[وَهِيَ ثَلَاثَةٌ] الواو حرف عطف وهي لمطلق الجمع، وهنا المعطوف هي ثلاثة، وأين المعطوف عليه؟ نقول: اتفق النحاة على أن الواو لا تقع استئنافية، لكن إذا جاءت الواو في أول الكلام، قالوا: هي استئنافية، ثم الاستئناف نوعان: استئناف نحوي، واستئناف بياني، والاستئناف البياني: ما كان واقعاً في جواب سؤال مقدر، فإذا قَدَّرَ المصنف سؤالاً في نفسه ثم بدأ الجملة بالواو فتكون معطوفة على ذلك السؤال المقدر، فحينئذ يكون ثَمَّ سؤال محذوف، لما قال المصنف: قسمة الأفعال وأحكامها، كأن سائلاً سأل: ما هي أقسام الأفعال؟ قال الناظم: وهي ثلاثة، فحينئذ يكون العطف على السؤال المقدر، فحصل العطف بجملة على جملة. والاستئناف النحوي: هو ما ليس واقعاً في جواب سؤال مقدر. والواو هنا للاستئناف البياني. [وَهِيَ ثَلَاثَةٌ] أي الأفعال الاصطلاحية ثلاثة لا رابع لها، ووجه تقسيم الفعل هنا من حيث الزمن، لأن الفعل له اعتبارات يعني يقسم باعتبارات:

يقسم من حيث الزمن، ويقسم من حيث الجمود والتصرف، ومن حيث التمام والنقصان، ومن حيث الزيادة والتجرد إلى آخره، فله تقسيمات عدة، والمراد هنا أن تقسيم الفعل من حيث الزمن

يعني من حيث دلالة الفعل على الزمن الذي وقع فيه الحدث، فقال: [وَهِيَ ثَلَاثَةٌ] أي باعتبار أنواعها لا صيغها، لأن الصيغ كثيرة، فالفعل الماضي له صيغ، فالماضي المجزّد يأتي على ثلاثة أوزان: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، والمزید يأتي على خمسة وعشرين وزناً، منها انفعل وتفَعَّلَ إلى آخره، والمضارع له ست صيغ، إذا ليس التقسيم هنا باعتبار صيغ الماضي، ولا صيغ المضارع، ولا الأمر - وإن كان الأمر له صيغة واحدة - وإنما باعتبار دلالته على الزمن. [وَهِيَ ثَلَاثَةٌ] لا رابع لها، والدليل على أن القسمة ثلاثية الاستقراء والتبّع، وهو حجة قال في السلم المنورق:

وإن بجزئي على كلي استدل فذا بالاستقراء عندهم عقل
تبعوا كلام العرب فوجدوا أن الأفعال ثلاثة من حيث اعتبار
الزمن، وأيضاً الزمن ثلاثة أنواع، ماض وحال واستقبال، بدليل
قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤] قالوا: هذه الآية تشير إلى أن الأزمنة ثلاثة: (له ما بين أيدينا) هذا المستقبل (وما خلفنا) وهذا الماضي (وما بين ذلك) وهذا الحال، فإذا تقرّر أن الأزمنة ثلاثة، فالتكلم والمخبر بالحدث إما أن يخبر عن حدث وقع في زمن قبل زمن التكلم، وإما أن يخبر عن حدث يقع في الزمن المستقبل، فالأول الماضي، والثاني المضارع، والثالث الأمر. ويستأنس لهذا بالآية السابقة، وبقول الشاعر زهير:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ
وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمِي

[وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مُضِيٌّ] مضي بدل مفصل من مجمل، لأن لفظ ثلاثة مجمل، ثم قال: مضي، فهو بدل من ثلاثة يسمى بدل مفصل من مجمل، وإن شئت قل: بدل بعض من كل، أو مبتدأ لخبر محذوف، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف. [مُضِيٌّ] ومعنى مضيه أنه وقع وانقطع، فهو مضي من حيث اللفظ، فحيث لا يلزم منه أن يكون اسمه ماضياً أو مضياً من حيث اللفظ دون دلالة معناه على ذلك المعنى وهو المضي، ولذلك أكد هذا المعنى بقوله: [قَدْ خَلَا] أي قد مضى، فهذا تأكيد لمعنى مضي؛ وإلا لو جعل للفظ فالمضي هو الذي قد خلا.

الفعل بأنواعه الثلاثة قد يعرف بحد جامع وقد سبق بيانه، وقد يخص كل نوع بحد يختص به، وإذا أردنا أن نحد الفعل الماضي وهو نوع من أنواع الفعل فنقول هو: ما دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم، فقوله: ما أي فعل، ولا نفسره بالكلمة، وإنما نقول: فعل يشمل الفعل الماضي والمضارع والمستقبل الذي هو الأمر، وقوله: دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم خرج به المضارع والأمر؛ لأن المضارع يدل على حدث يقع في زمن التكلم أي في أثناء زمن التكلم، والأمر يدل على حدث يقع في الزمن المستقبل، لذلك هو من نوع الإنشاء لا من الخبر. هذا حده، وأما علامته فهي قبول تاء التانيث الساكنة كما سبق بيانه. [وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مُضِيٌّ قَدْ خَلَا] أي علة تسميته ماضياً لمضي معناه حالة التكلم بحسب الوضع، وعبرة بعضهم أوضح من هذا أنه يقال:

سمي ماضياً باعتبار زمانه المستفاد منه، هكذا قال الفاكهي في شرح قطر الندى. وقدم الفعل الماضي على فعل الأمر والمضارع؛ لأنه مبني باتفاق، وأما فعل الأمر فهو مبني على الأرجح، وأما المضارع فهو معرب، وإن كان الأصل فيه أنه مبني، لكن يبنى في حالتين كما سيأتي، ويبقى الأصل أنه معرب.

ثم قال: [وَفِعْلُ أَمْرٍ] ثنى بفعل الأمر لكونه مبنياً على الأرجح، [وَفِعْلُ أَمْرٍ] فعل مضاف، وأمر مضاف إليه، وهذه الإضافة من إضافة الدال إلى المدلول يعني فعل يدل على الأمر، وحدُّ فعل الأمر: هو ما دل على حدث يُطلب حصوله بعد زمان التكلم. قوله: ما اسم موصول، وهو جنس يعم الأفعال الثلاثة، قوله: دل على حدث يُطلب حصوله خرج المضارع والماضي؛ لأن المضارع والماضي لا يدل على حدث يُطلب حصوله، وإنما يدل المضارع على حدث يقع في الزمن الحال، ويدل الماضي على حدث قد وقع وانقطع، ولذلك قالوا: فعل الأمر مستقبل أبداً؛ لأنه يطلب به حصول ما لم يحصل، نحو: قم أنت، إذا أمرت من لم يقم، إذا طُلب بفعل الأمر حصول قيام لم يحصل، أو دوام ما حصل، يعني لا يشترط في فعل الأمر أن يكون حدثه معدوماً، بل يطلب به حصول ما لم يحصل وهذا لا إشكال فيه أنه معدوم، أو دوام ما قد حصل، فهذا باعتبار أصل الفعل موجود، لكن الطلب هنا باعتبار المداومة، وهي معدومة كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١] اتق: فعل أمر، وليس المراد به تحصيل التقوى وإيجادها بعد أن لم تكن،

بل دُم على التقوى، ومثله قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦] قوله: يأيا الذين آمنوا إذا أثبت لهم صفة الإيمان، ثم قال: آمنوا أي طلب المداومة على الإيمان أي حافظوا ودوموا على إيمانكم، فحيثذ يطلب بفعل الأمر حصول ما لم يحصل، أو دوام ما قد حصل، والأصل فيه أن يكون معدوماً، فحيثذ إذا ورد الإشكال في نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ تقول: المطلوب المداومة، والأصل أنها معدومة فلم يخرج عن الأصل.

ثم قال: [وَمُضَارِعٌ عَلَا] بمعنى ارتفع عن أخويه الماضي وفعل الأمر، وذلك بكونه معرباً، والإعراب أشرف من البناء، ولذلك الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال البناء، فهما أصلان متضادان، لأن الإعراب والبناء ضدان، فإذا جاء اسم مبني تقول: لم بني؟ فيسأل عنه، لأنه قد خرج عن أصله، وإذا جاء فعل معرب كالمضارع تقول: جاء على خلاف أصله، فحيثذ لا بد من السؤال لم أعرب الفعل المضارع؟

إذا الأصل في الأسماء الإعراب، وضابط الاسم المعرب: هو الذي لم يشبه الحرف، فإن أشبه الحرف فهو مبني، فالأول أصل والثاني فرع. والأصل في الفعل البناء، والإعراب فيه فرع، ولذلك جاء نوعان من الفعل مبنيان: وهما الفعل الماضي، وفعل الأمر، فالفعل الماضي هذا متفق عليه بين البصريين والكوفيين، وفعل الأمر على الأصح على مذهب البصريين، وسيأتي مذهب الكوفيين. وأما الفعل المضارع ففيه تفصيل: الأصل فيه عند التجرد من نون الإناء

ونوني التوكيد الإعراب، فهو معرب، وإذا اتصلت به إحدى النونين نون الإناث ونون التوكيد فهو مبني ويختلف بناؤه كما سيأتي.

[وَمُضَارِعٌ عَلَا] أي وفعل مضارع علا وسما وارتفع على قسيمه الفعل الماضي وفعل الأمر بكونه معرباً، والمضارع مشتق من المضارعة، والمضارعة في اللغة المشابهة، فسمي الفعل المضارع مضارعاً لمشابهته الاسم، قيل مأخوذة من الضرع، كأن كلاً من المشتبهين الاسم والفعل المضارع ارتضعا من ثدي واحد، فهما أخوان رضاعاً، لذلك سمي الفعل المضارع بالمضارع لوجود مشابهة الفعل المضارع بالاسم. ووجه المشابهة التي جعلت الفعل المضارع قد وجدت فيه علة إعراب الاسم فأعرب حملاً على الاسم، كما سبق أن القاعدة العامة عند العرب أن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ حكمه، فإذا أشبه الاسم الحرف أخذ حكمه وهو البناء، وإذا أشبه الاسم الفعل بوجوه الشبه السابقة أخذ حكمه وهو المنع من الصرف، ووجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم كما قال جمهور النحاة أنه إذا وُجد الفعل المضارع على واحد من أمور أربعة :

الأول والثاني: أن يكون الفعل المضارع أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص، فالاسم يكون مبهماً ثم يخص تقول: جاءني رجل، هذا مبهم، ثم تقول: جاءني رجل صالح فتخصص، كذلك الفعل المضارع يكون مبهماً ويقبل التخصيص، وإبهام الفعل المضارع من حيث دلالته على الزمن، فجمهور النحاة على أن زمن الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، فإذا قلت: زيد يصلي،

يحتمل أنه يصلي الآن، ويحتمل أنه في المستقبل، إذا فيه إبهام، ويتخصص الفعل المضارع بالقيّد تقول: يضرب زيد عمرًا الآن في الحال، أو غدًا في المستقبل، أو بحرف يدل على الاستقبال، فإذا قلت: زيد سيصلي أو سوف يصلي تخصص بالزمن المستقبل، إذا أشبه الفعل المضارع الاسم في الإبهام والتخصص، الاسم يكون مبهمًا كرجل فيتخصص بالوصف أو بآل، والفعل المضارع يكون مبهمًا من حيث الزمن محتملاً للحال أو الاستقبال، فيتخصص بلفظ آخر فيحمل على الاستقبال أو على الحال.

والثالث: قبوله لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً لضارب عمرًا، إذا الاسم تدخله لام الابتداء - على تفصيل فيه - وتقول: إن زيداً ليضرب عمرًا، وقع المضارع في موضع يقع فيه الاسم، إذا أشبه الفعل المضارع الاسم في كونه يقبل لام الابتداء.

الرابع: أن الفعل المضارع قد أشبه الاسم - اسم الفاعل - في الحركات والسكنات، فَضَارِبٌ حركة فسكون فحركة، وَيَضْرِبُ حركة فسكون فحركة، والمراد مطلق الحركة، كون الحرف محركا ولا ينظر إلى شخصها وعينها، إذا أشبه الفعل المضارع الاسم في مطلق الحركات والسكنات.

لهذه العلل الأربع قال جمهور النحاة: إن الفعل المضارع قد أشبه الاسم فأخذ حكمه وهو الإعراب، إذا علة إعراب الفعل المضارع هي هذه الأوجه الأربعة، وابن مالك - رحمه الله - لم يرتض هذه العلة، بل قال: إن علة إعراب الفعل المضارع هي مشابهته

للإسم في اعتوار معانٍ مختلفة على صيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب، لأن الإعراب كما ذكرنا في اللغة أنه بمعنى البيان والإظهار، فالإعراب في الاسم إنما جيء به لتمييز المعاني بعضها عن بعض، والاسم أي الاسم الواحد والصيغة الواحدة قد يعتوره معانٍ مختلفة، يعني يطرأ على الاسم الواحد معانٍ مختلفة، هذه المعاني لا يميز بعضها عن بعض إلا الإعراب، حيث صار الإعراب أصلاً في الاسم، وهذه المعاني المعتورة تكون في مثال واحد، وذلك إذا قلت: ما أحسن زيد، في مثل هذا التركيب -هكذا دون إعراب- يحتمل أن يكون زيد مردداً به الفاعل وما نافية، ويحتمل أن يكون زيد مراداً به أنه مفعول وما تعجبية، ويحتمل أن يكون زيد مضافاً إليه وما استفهامية، إذاً لفظ زيد صيغة واحدة قد توارد وتعاقب عليها معانٍ مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي في الأصل تكون في الاسم، فحيث لا يميز الفاعل عن المفعول ولا عن المضاف إليه إلا الإعراب، فإذا أردت الفاعل تقول: ما أحسن زيد، فحيث يكون الكلام نفياً، فما نافية، وأحسن فعل ماضٍ، وزيد فاعل، وإذا أردت أنه مفعول به فحيث تقول: ما أحسن زيداً! فتكون ما تعجبية، وزيداً مفعولاً به، وإذا أردت الإضافة فحيث تقول: ما أحسن زيد؟ أي أي شيء أو أي أجزاء زيد حسن فصار استفهاماً. إذاً التركيب واحد والمعاني مختلفة، والذي ميز لنا هذا عن ذاك هو الإعراب، إذاً جيء بالإعراب في الاسم لكشف وتمييز المعاني المختلفة على صيغة واحدة، وهذه المعاني لا يميز بعضها عن

بعض إلا الإعراب، هذه علة الإعراب في الاسم فإذا وجدت هذه العلة في الفعل المضارع فالقاعدة العامة: أنه إذا أشبه الشيء الشيء الآخر أخذ حكمه، فحيثُذ إذا وُجدت هذه العلة وهي اعتوار المعاني المختلفة على صيغة واحدة في الفعل المضارع فحيثُذ نقول: الفعل المضارع قد أشبه الاسم فأخذ حكمه وهو الإعراب، كما أن الاسم إذا أشبه الفعل أخذ حكمه وهو المنع من الصرف، فما هي الصيغة التي يمكن أن يكون عليها الفعل المضارع وتعتوره المعاني المختلفة ويميزها الإعراب؟ قالوا المثال المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لا ناهية، وتأكل فعل مضارع مجزوم بلا وجزمه السكون المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والسمك مفعول به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره لأنه اسم مفرد، إلى هنا لا إشكال فيه، ولكن قوله: وتشرب اللبن هذا فعل مضارع تتوارد عليه المعاني المختلفة التي يميزها الإعراب، وهذه المعاني المختلفة لصحة أن يقال: وتشرب اللبن بالجزم، وتشرب اللبن بالنصب، وتشرب اللبن بالرفع، ثلاثة أوجه، وليست هذه المعاني متحدة؛ لأن الإعراب فيها متغير، وإنما جيء بالإعراب لتغير المعاني، فحيثُذ لا بد أن يكون كل وجه منها مغايراً للآخر، فإذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، صار كل من أكل السمك وشرب اللبن منهياً عنه لذاته، إذا جزمت حيثُذ تقول: وتشرب اللبن: الواو حرف عطف، وتشرب فعل مضارع معطوف

على تأكل، والمعطوف على المجزوم مجزوم وجزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، واللبن مفعول به، إذا عطف تشرب على لا تأكل، وإذا عطف عليه صار كل واحد منهما عنه على حدة، يعني لا تأكل السمك مطلقاً، ولا تشرب اللبن مطلقاً. وتشرب بالنصب: الواو واو المعية، وتشرب فعل مضارع منصوب بأن وجوباً بعد واو المعية، وهي تدل على المصاحبة إذا لا تأكل السمك مع شرب اللبن، لا تجمع بينهما لكن كل السمك مفرداً، واشرب اللبن مفرداً، فالنهي هنا مسلط على الجمع بينهما فقط دون أفراد كل واحد منهما على حدة. وتشرب اللبن: الواو للاستئناف، وتشرب فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفع ضمّة ظاهرة على آخره، والمعنى لا تأكل السمك ولك شرب اللبن مطلقاً، فالمنهي عنه شيء واحد، إذا اختلفت المعاني باختلاف الإعراب، فحينئذ صار الفعل المضارع في نحو: تشرب مفتقراً للإعراب، فأشبه الفعل المضارع الاسم في اعتوار وطرو معان مختلفة على صيغة واحدة وهي تشرب، كما هو في الاسم في قولك: ما أحسن زيد صيغة واحدة طرأت المعاني المختلفة عليها لا يميزها إلا الإعراب، حينئذ أعرب الفعل المضارع فدخل في حيز الإعراب فارتفع وعلا وسما على الفعل الماضي وفعل الأمر، ولذلك قال: [وَمُضَارِعٌ عَلَا] لكن يرد السؤال هنا إذا كان الأصل في الأسماء الإعراب، وعلة الإعراب هي اعتوار المعاني، وهذه العلة

موجودة في الفعل المضارع، فلم كان الإعراب فرعاً في الفعل ولم يكن أصلاً مع وجود العلة؟ الجواب: أنه لما كان الإعراب أصلاً في الأسماء لا عتوار هذه المعاني، وجدوا أن هذه المعاني لا يمكن أن يميزها إلا الإعراب فقط، وأما الفعل المضارع قالوا: يميزها الإعراب، ويميزها غير الإعراب، فلما وجد سبيل غير الإعراب جعل فرعاً في الفعل المضارع، ولما لم يكن في الاسم إلا الإعراب جعل أصلاً فيه، ويمكن أن تميز هذه المعاني بعضها عن بعض في الفعل المضارع دون إعراب، قالوا: لك أن تفصح تقول: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، فتظهر لا الناهية، إذاً نهيت عنهما مطلقاً، وتقول: لا تأكل السمك شارباً اللبن، نهيت عن الجمع بينهما، وتقول: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن، فصار استثناءً، ولك خبر مقدم، وشرب اللبن مبتدأ مؤخر. إذاً وجد سبيل لفصل المعاني بعضها عن بعض غير الإعراب، فلذلك جعل فرعاً في الفعل ولم يجعل أصلاً.

لما قسّم لك الأفعال ووفّي لك بما قال في الترجمة باب قسمة الأفعال قال: وهي ثلاثة، ثم قال: وأحكامها بدأ في بيان أحكام الأفعال من حيث الإعراب والبناء، فقال: [فَالْمَاضِي] الفاء فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، إذا عرفت القسمة الثلاثية وأردت معرفة أحوال الماضي من جهة الإعراب والبناء فأقول لك الماضي، [فَالْمَاضِي] أل هذه للعهد الذكري، لأنه ذكر الماضي أولاً نكرة ثم أعاده معرفة، وذكر الاسم نكرة ثم أعادته

معرفة دال على أنه عين الأول كما هو القاعدة، [فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ
الْأَخِيرِ أَبَدًا] سبق بيان حد الماضي، وعرفنا علامته، وهنا بين حكمه
فالماضي مبني، وقد جاء على الأصل في الأفعال، والقاعدة أن ما جاء
على أصله لا يسأل عن علته، فلا يقال حيثئذ لماذا هو مبني؟ لأنه
جاء على الأصل وما جاء على الأصل لا يسأل عن علته. ثم يرد
السؤال على أي شيء بُني الفعل الماضي؟ نقول: فيه ثلاثة مذاهب
للنحاة: جمهور النحاة المتأخرين على التفصيل، لأن الفعل الماضي له
أحوال: إما أن يتصل بآخره شيء أولاً، فإن لم يتصل بآخره شيء فهو
مبني على الفتح سواء كان الفتح ظاهراً أو مقدراً، فإن اتصل بآخره
شيء إما أن يكون واواً أو ضمير رفع متحرك، فإن كان واواً ضم
آخره لمناسبة الواو فيبنى على الضم، وإن كان ضمير رفع متحرك
بني معه على السكون، فحيثئذ له ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى: أن يكون مبنياً على الفتح كما قال الحريري :

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ
تقول: جاء زيد، فجاء: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر،
ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ [طه: ١٢١] عصى: فعل
ماضٍ مبني على فتح مقدر، كما قال هنا: [مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ] أي مفتوح
الحرف الأخير فتح بناء، [أَبَدًا] سواء كان ظاهراً أو مقدراً، وهذا إذا
لم يتصل به شيء، أو اتصل به ألف الاثنين التي هي فاعل، نحو:
الزيدان ضربا، فالزيدان مبتدأ، وضربا فعل ماضٍ مبني على الفتح
مع كونه اتصل به ألف الاثنين، فيبقى على أصله على قول الجمهور

أن هذا الفتح فتح بناء وليس لمناسبة الألف، وقال بعضهم: إن هذه الفتحة لمناسبة الألف، فحيثُذ يكون البناء هنا على الفتح المقدر، وهذا ليس بصحيح بل الصواب أنه فتح ظاهر، فالحالة الأولى: أن يبنى الفعل الماضي على الفتح ظاهراً كضرب، وإذا اتصل به ألف الاثنين فلا يخرج عن أصل البناء على الفتح بل يكون فتحاً ظاهراً. أو مقدراً فيما إذا كان معتل الآخر كعصى.

الحالة الثانية: أن يكون مبنياً على الضم، وذلك إذا اتصل بالفعل الماضي واو الجماعة كضربوا، وواو الجماعة لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً، فحيثُذ بُني الفعل الماضي على الضم، فيقال في إعرابه ضربوا: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الحالة الثالثة: أن يكون مبنياً على السكون، وذلك إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك، ضميرٌ لا اسمٌ ظاهر، لأنه لو اتصل به اسم ظاهر يعني تلاه اسم ظاهر صار مبنياً على الفتح الظاهر أو المقدر، تقول: ضرب زيدٌ، اتصل به اسم ظاهر لأنه الفاعل، فحيثُذ بقي على أصله وهو أنه مبني على الفتح الظاهر، وعصى آدم، اتصل به اسم ظاهر فحيثُذ بقي على أصله، وهو أنه مبني على الفتح المقدر، ضمير رفع لا ضمير نصب، لأنه لو اتصل به ضمير نصب بقي على الأصل وهو البناء على الفتح، مثل: نا الدالة على المفعولين إذا وقعت في محل نصب مفعولاً به، كقولك: ضربنا الزيدان، فضرب فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر،

والزيدان فاعل، ونا مفعول به، إذا اتصال نا الدالة على المفعولين بالفعل الماضي لا يخرج به عن أصله وهو البناء على الفتح. ويرد السؤال هنا لماذا لم نعد هذه الحالة في الحالة الأولى وهي ما لم يتصل بآخره شيء أو اتصل به ألف الاثنين؟ نقول: هنا ضربنا الاتصال في اللفظ فقط لا في الحقيقة، لأن ضربنا هذا ثلاث كلمات: ضرب، ثم فصل بالفاعل، لأن مرتبة الفاعل مقدّمة على مرتبة المفعول به، ثم جاء المفعول به وهو نا، فلذلك يقال في نا التي اتصلت بضربنا، أنها في نية الانفصال، لأن حق نا وهي مفعول به الانفصال لا الاتصال بالفعل كما قال ابن مالك :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ
الأصل في الفاعل أن يتصل بعامله، نحو: ضربنا ضرب فعل ماضٍ، ونا دالة على الفاعلين، وضربا ضرب فعل ماضٍ، والألف فاعل، والأصل في المفعول أن ينفصل عن العامل بالفاعل هذه هي القاعدة، فحينئذ قوله: ضربنا نا الدالة على المفعولين لم تتصل في الحقيقة بالفعل، وإن اتصلت به في اللفظ. ضمير رفع متحرك لا ضمير رفع ساكن، وهو الواو نحو: ضربوا - التي هي الحالة الثانية - فالفعل معها مبني على الضم، وأيضاً الألف نحو: ضربا فالفعل معها مبني على الفتح، وضمير الرفع المتحرك مثل: تاء الفاعل، نحو: ضربتُ فالفعل مبني على السكون، وإعرابه: ضربت: فعل ماضٍ مبني على السكون، لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وضربنا: فعل

ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، ونا الدالة على الفاعلين هل هي ضمير رفع متحرك أولاً؟ قيل: متحرك باعتبار النون ولا إشكال، وقيل: ساكن باعتبار الألف، فحيثُذ يرد الإشكال وهو أن الماضي يبني على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، وهذا ليس بضمير رفع متحرك بل ساكن، قالوا: القاعدة أنه إذا اتصل بضمير رفع متحرك بنفسه كالتاء والنون، أو ببعضه المتصل بالفعل، وضرينا النون اتصلت بالفعل وهي متحركة، فحيثُذ بني الفعل على السكون. وتقول: النسوة ضربن، فضربن: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وهو ضمير رفع متحرك، والنون ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

هذا هو المشهور أنه يبني على الفتح ظاهراً أو مقدراً كما سبق، ويبني على الضم إذا اتصل به واو الجماعة، ويبني على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، والأصح أن الفعل الماضي مبني على الفتح مطلقاً ظاهراً كان أو مقدراً، فضرَبوا نقول في إعرابه: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها، وحركة المناسبة هذه لا تمنع أن يكون الفعل مبنيًا على الأصل وهو الفتح، فتقدر عليه الفتحة. وضرَبْتُ: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون دفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن القاعدة عند العرب أن الكلمة إذا كانت مؤلفة من أربعة أحرف لا تكون كلها متحركة، بل لا بد أن يكون

حرف منها حرف ساكن، قالوا: ضَرَبْتُ أصله ضَرَبْتُ على الأصل ضَرَبَ ثم اتصل به ضمير رفع متحرك فصار أربعة أحرف ضَرَبْتُ، هذا الأصل فيه، فيكون مبنياً على فتح ظاهر، لكن لما كان الفتح الظاهر قد سبب ثقلًا في الكلمة وهو توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، سُكِّنَ آخره لكن يرد سؤال هنا ليس عندنا كلمة واحدة وإنما هو فعل وفاعل؟ قالوا: فيما هو كالكلمة الواحدة لتنزيل الفاعل منزلة الجزء من فعله، وهذا هو الدليل وهو أن العرب سلبت الفعل الماضي الحركة، وجلبت له السكون دفعًا لتوالي أربع متحركات فيما هو كلمة واحدة، ولكن لوجود الكلمتين هنا -الجملة الفعلية- قالوا: كالكلمة الواحدة، لأن القاعدة أنه لا توجد أربع متحركات في الكلمة الواحدة. والدليل على أن الفاعل جزء من فعله هو ما ذكرناه الآن، ثم أيضًا الأمثلة الخمسة، وهذا أظهر دليل على أن العرب تنزل وتعامل الفاعل منزلة الجزء من فعله، فقد تقرر عندنا في باب الإعراب أن الإعراب: أثرٌ ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. فمحل الإعراب هو آخر الكلمة، ثم تأمل الأمثلة الخمسة، فيقومون مثلاً: فعل مضارع مرفوع ورفعه ثبوت النون. إذاً ثبوت النون هذا في آخر الكلمة لأنه محل للإعراب، والفاعل هو الواو، إذاً جعل الإعراب تالياً للفاعل، لتنزيل الفاعل منزلة الجزء من الكلمة، هذا مثال واضح بيِّن أن الفعل المضارع الذي هو من الأمثلة الخمسة يكون رفعه بثبوت النون، وهذه النون تكون بعد الواو أو الألف أو الياء، فمثلاً يفعلو هذه جملة مركبة من

فعل وفاعل ثم تذكر النون، وهذه النون إعراب، والإعراب محله آخر الكلمة، هذا دليل على أن العرب نزلت الواو منزلة الجزء من الكلمة، فكأنهما كلمة واحدة.

والحاصل أن الفعل الماضي يكون مبنياً على الفتح مطلقاً ظاهراً أو مقدراً. والظاهر في ثلاثة مواضع: الأول: أن يكون فاعله اسماً ظاهراً، نحو: قام زيد. والثاني: أن يكون فاعله ضميراً مستتراً، نحو: زيد قام. والثالث: أن يكون فاعله ألف تشية، نحو: الزيدان قاما.

والمقدر في أربعة مواضع: الأول: أن يكون الفعل معتل الآخر بالألف مع كون فاعله اسماً ظاهراً، نحو: رمى زيد. وأما المعتل الياء أو الواو فالفتح فيه ظاهر لا مقدر، نحو: شَقِيَّ وَرَضِيَّ، وَبَدُوْ وَسُرُوْ. والثاني: أن يكون الفعل معتل الآخر بالألف مع كون فاعله ضميراً مستتراً، نحو: زيد رمى. والثالث: أن يكون فاعله واو الجماعة، نحو: قاموا. والرابع: أن يكون فاعله ضمير رفع متحرك كناء الفاعل ونون النسوة. ويمكن أن يحمل كلام الناظم على القول الراجح حيث قال: [فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ أَبَدًا] أي سواء كان مختوماً بحرف يقبل الحركة كضرب، أو مختوماً بحرف لا يقبل الحركة بذاته كعصى، وسواء كان ثلاثياً كذهب، أو رباعياً كدحرج وأكرم، أو خماسياً كانطلق وتعلّم، أو سداسياً كاستخرج واستغفر، وسواء اتصل به واو الجمع، أو اتصل به ضمير رفع متحرك، لأن أبداً ظرف بمعنى أنه مستصحب

للكم مدة وقت وجود الفعل الماضي.

ثم قال: [وَالْأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدَى الْبَعْضِ ارْتَدَى] والأمر مبتدأ، وعرفنا حده وعلامته، وأل في الأمر للعهد الذكري، لأنه ذكره نكرة أولاً عند قوله: فعل أمر ثم أعاده معرفة، و[بِالْجَزْمِ لَدَى] متعلقان بارتدى، و[ارْتَدَى] فعل ماض، أي لبس الرداء، فكأن فعل الأمر قد ارتدى الجزم، وكأن الجزم صار له رداءً، حيثذ يعرف ويميز بالجزم، وتكون علامته الجزم، [لَدَى الْبَعْضِ] لدى بمعنى عند، والبعض بإدخال أل على كلمة بعض، وهذا ينكره كثير من النحاة، لأن بعضاً وكلا من الكلمات الملازمة للإضافة معنى، وقد يحذف المضاف وهو مفرد في اللفظ وينوب عنه التنوين، فحيثذ يكون التنوين عوضاً عن كلمة، فلا يجوز إدخال أل على المضاف، هذه القاعدة العامة في باب الإضافة المحضة لا يجوز إدخال أل على المضاف، وبعض هنا مضاف والمضاف إليه منويٌ مثل: كل فلا يقال: الكل بأل لأنها ملازمة للإضافة كقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ﴾ [الإسراء: ١٣] وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] فكل: مضاف لكنه في المعنى والتقدير، بدليل وجود التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه، وحيثذ لا يجوز أن يجمع المضاف أل.

[وَالْأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدَى الْبَعْضِ ارْتَدَى] ظاهره أن فعل الأمر - كما هو ظاهر كلام ابن آجروم - مجزوم، وعليه فقسمة الأفعال ثنائية، وحيثذ يرد الإشكال، وهو أنه قد ذكر قسمة الأفعال ثلاثة،

ثم ذكر هنا أن الأمر مجزوم وهذا على مذهب الكوفيين أن القسمة ثنائية، لأن القسمة ثلاثية على مذهب البصريين، وثنائية على مذهب الكوفيين، البصريون على أنها ثلاثة: ماضٍ، وفعل أمر، ومضارع. ومرادهم بهذه الأقسام الثلاثة أن الماضي قسم مستقل برأسه، وفعل الأمر قسم مستقل برأسه ليس مقتطعاً من شيء آخر بل وضع ابتداءً، والفعل المضارع قسم مستقل برأسه، والكوفيون لا ينكرون وجود فعل الأمر، بل عندهم الأفعال ثلاثة، لكن باعتبار الواقع هي ثلاثة، لأنه موجود في لغة العرب، إذاً يثبتون فعل الأمر لكن يقولون: الأمر ليس فعلاً مستقلاً بذاته، لم تضع العرب القسمة ثلاثية ابتداءً بل وضعت القسمة ثنائية: الماضي، والمضارع، وفعل الأمر مقتطع ومشتق ومأخوذ من الفعل المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لام الأمر، فهو عندهم معربٌ بلام الأمر مقدرة، فأصل افعّل لتفعّل فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفت اللام طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبقي عملها - وهذا محل إشكال وهو دليل ردّ هذا القول - فاشتبه فعل الأمر بالفعل المضارع، فأسقط حرف المضارعة، فحينئذ صار الحرف الذي بعد حرف المضارعة ساكناً، فاجتلب همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، فالتقى ساكنان الهمزة وما بعده، فكسرت الهمزة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ف قيل: افعّل، إذاً افعّل ليس مستقلاً وإنما مقتطع من لتفعّل، والأصل لتفعّل، مأخوذ من ليفعل

لأن الغالب أن لام الأمر تدخل على الفعل المضارع الغائب قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] وأقل منه أن تدخل على الفعل المضارع المخاطب، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: لتأخذوا مصافكم، وقوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] وقرئ فلتفرحوا بالتاء، وإن كان الأكثر والأشهر ليفعل، لكن لا يستطيعون أن يقولوا: إن أصل الأمر ليفعل ويقتطع منه، لأن افعِل فاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً تقديره أنت، وليفعل هذا لا يمكن أن يكون الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره أنت، فقالوا إذاً هو مقتطع من لتفعل. والأرجح أيضاً - استطراداً - أنه يصح أن يأمر نفسه، فيقول: لأفعل ولنفعل ومنه حديث: قوموا فلأصل لكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] وكثير من النحاة ينكرون دخول لام الأمر على الفعل المضارع المبدوء بحرف دالٍ على المتكلم وهو الهمزة أو النون، والصحيح جوازه لثبوته في القرآن. إذاً دخلت لام الأمر على الفعل المضارع حيثئذٍ حكموا بأن فعل الأمر مجزوم، فهو معرب، فحيثئذٍ يكون مجزوماً على ما يجزم به مضارعه، والأصح أن فعل الأمر مبني؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإذا كانت العلة مشكوكاً فيها، فحيثئذٍ نقول: اليقين لا يزول بالشك فيبقى الأصل أنه مبني، والأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يرد دليل ناقل، فالصحيح كما ذكرنا أن فعل الأمر مبني، والقول بأنه مجزوم بلام الأمر ضعيف، لأن إعمال حرف الجزم محذوفاً كإعمال حرف الجر محذوفاً، وسبق أن الكوفيين

يتساهلون في إعمال الحروف، ولذلك يجوزون إعمالها محذوفة، والأصح أنه لا يصح أن يعمل الحرف محذوفاً لأنه ضعيف، لأن العمل أصل في الأفعال، وإعمال الحرف فرع، فهو ضعيف فلا يعمل إلا ظاهراً، وكذلك لام الأمر هي حرف يعمل الجزم، فحيث نقول: تعمل ظاهرة لأن إعمالها وهي ظاهرة ضعيف، لأنها حرف، والأصل في الحرف أن لا يعمل، فكيف إذا حذفت؟! فمن باب أولى أنه أشد ضعفاً. هذا وجه إبطال مذهب الكوفيين. وابن هشام - رحمه الله - في مغني اللبيب اختار مذهب الكوفيين قال: ويقولهم أقول - لكنه في الأوضح والشذور وسائر كتبه رد مذهب الكوفيين، إذا عرفنا أنه مبني فله أحوال أربعة:

أولاً: البناء على السكون، وذلك إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المؤنثة المخاطبة يعني ليس من الأمثلة الخمسة، ولو اتصل به نون الإناث؛ لأن نون الإناث يبنى معها على السكون، فتقول: اضرب يا زيد، فاضرب: فعل أمر مبني على السكون، لأنه صحيح الآخر، وبني لأنه الأصل، وما جاء على الأصل لا يسأل عنه، سواء كان هذا البناء على السكون ظاهراً أو مقدرًا، نحو قوله تعالى: ﴿قُمْ أَلَيْلَ﴾ [المزمل: ٢] فقم: فعل أمر مبني على سكون مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. ونحو: يا هندات اضربن أولادكن، فاضربن: اضرب فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث

- ولا تقل نون النسوة بل نون الإناث، ولذلك ابن مالك يعبر بنون الإناث لأنها أعم، نون النسوة تختص بالعقلاء، ونون الإناث تعم العقلاء وغير العقلاء، تقول: النوق يسرخن، يسرحن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث لا يصح أن تقول هنا نون النسوة؛ لأن مرجع الضمير النوق وهي ليست بنسوة حينئذ تقول: نون الإناث.

ثانيًا: البناء على الفتح، وذلك إذا اتصل بفعل الأمر نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة، نحو: اضربنَّ: فهو فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

ثالثًا: البناء على حذف حرف العلة، وذلك إذا كان معتل الآخر، تقول: اخشَ يا زيد، اخشَ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الألف، واربم يا زيد، اربم: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الياء، لأنه معتل الآخر، وادعُ يا زيد، ادعُ فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الواو، قال في ملححة الإعراب:

وَأَنَّ أَمَرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا	فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا
تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ	وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِيَتْ الرَّشْدُ
وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي ازِمِ مِنْ رَمَى	فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِي مَا اسْتَبَهَمَا

رابعاً: البناء على حذف النون، وذلك إذا كان الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: اضربا يا زيدان، اضربا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، واضربوا يا زيدون، اضربوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، واضربي يا هند، اضربي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. إذا أربعة أحوال لفعل الأمر:

الأولى: أن يكون مبنياً على السكون.

الثانية: أن يكون مبنياً على الفتح.

الثالثة: أن يكون مبنياً على حذف حرف العلة.

الرابعة: أن يكون مبنياً على حذف النون.

وبعض النحاة يقول: الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، فالعبرة بالفعل المضارع فتنظر إليه فحيثئذ يكون الأمر مبنياً على ما يجزم به مضارعه، لكن هذه قاعدة مع شهرتها مدخولة، وقد بينت ذلك في شرح الملحة فليرجع إليه. ثم قال :

ثُمَّ الْمَضَارِعُ الَّذِي فِي صَدْرِهِ إِحْدَى زَوَائِدِ نَائِتٍ فَادْرِهِ
 شرع في بيان النوع الثالث من أنواع الفعل فقال: [ثُمَّ الْمَضَارِعُ]
 ثم للترتيب الذكري، وليست على بابها يعني ليس ثم تراخ بين
 الفعل المضارع وغيره، إذ كيف يقول ومضارع علا ثم بعد ذلك

يذكر أنه متراخ عن الفعل الماضي والأمر؟!

[ثُمَّ الْمُضَارِعُ] أي ثم الفعل المضارع وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال، وإن شئت قل: ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده، على قول الجمهور أن مدلول الزمن في الفعل المضارع الحال والاستقبال معاً، إذا يدل على زمنين الحال والاستقبال حقيقة، ولكن الصواب أنه يدل على الحال حقيقة، وعلى المستقبل مجازاً كما نصّ على ذلك الرضي ورجحه السيوطي في همع الهوامع، لأن الاستقبال لا يُعدل إليه إلا بقرينة كسوف أو السين أو غداً ونحو ذلك، تقول: زيدٌ يصلي غداً أو يسافر غداً، غداً هو اللفظ الذي صرف الفعل عن دلالة من الحال إلى الاستقبال، وحينئذٍ ما احتاج إلى قرينة فرغ عما لا يحتاج إلى قرينة، وهذا ضابط المجاز، حينئذٍ نقول: هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال. ثم بعد أن عرفنا حد المضارع، أراد أن يميز لك المضارع بعلامة، وإن كان قد ذكر له علامة فيما سبق وهي السين وسوف وهاتان علامتان خاصتان بالمضارع، وابن مالك يخصه بلم كما قال:

فَعَلٌ مُضَارِعٌ لِي لَمْ كَيْشَمُ

لأنه لا يوجد مضارع إلا وهو صالح لدخول لم عليه، لكن هنا ميّزه بعلامة أخرى، وهي كون صدره أي أوله مشتملاً على أحد الحروف المجموعة في قولك: نأيت، فإذا وجد في أول الفعل الهمزة أو النون أو الياء أو التاء، حكمنا عليه بأنه مضارع. واختلف النحاة

هل هذه الأحرف الأربعة تصلح أن تكون علامة للفعل المضارع
أولاً؟ وسبب الخلاف وجودها في الفعل الماضي، نحو: أكل وأخذ
وأمر ونفع ونقم ونعس وينع ويفع ويئس وتخذ وتبع وتجر ويزناً
وتعلم، فوجدت هذه الحروف في الفعل الماضي، فحيثُ كيف تكون
هذه الأحرف الأربعة علامة على الفعل المضارع؟! والجواب:
أنه ليس مطلق هذه الحروف علامة على الفعل المضارع،
ولأنها صارت علماً بالغلبة على أحرفٍ زِيدت على الفعل المضارع
لمعانٍ خاصة بها، إذاً ليس مطلق الهمزة تكون علامة على
الفعل المضارع بل همزة مقيدة بكونها زائدة، ودالة على معنى
- كما سيأتي - إذاً يصحُّ أن يجعل من علامات الفعل المضارع دخول
حرف من حروف نأيت، وابن هشام ذكر هذه الأحرف في شرح
قطر الندى ثم قال: لم أذكر هذه الأحرف لأميز الفعل المضارع وإنما
لأذكر حكمها، وهذا خلاف الصواب بل الصواب أنها مما يميز
الفعل المضارع بها، بل هي أولى من لم، فتمييز الفعل المضارع بالهمزة
أو النون أو الياء أو التاء أولى من تمييزه بما ميز به ابن مالك وتبعه ابن
هشام في قطر الندى وغيره، حيث قال: فعل مضارع يلي لم كيـشـم،
لأنه قد يوجد الفعل المضارع دون لم، نحو: يضرب زيدٌ عمراً ووجد
الفعل المضارع دون لم، إذاً ينفك الفعل المضارع عن لم، لكن لا
يمكن أن ينفك عن هذه الأحرف، إذاً تمييز الفعل المضارع بما لا
ينفك عنه مطلقاً أولى من تمييزه بما ينفك في بعض الأحوال، لأن
الفعل المضارع ليس دائماً مجزوماً بلم، فقد يدخل عليه بعض أدوات

النصب، وقد يكون عارياً عن النوعين مع اتصال أحد الحروف الزائدة به، فحينئذ نقول: لاتصالها بالفعل وعدم انفكاكها عنه مطلقاً، فالتمييز بها أولى مما ميز به ابن مالك وابن هشام الفعل المضارع، وأيضاً لم غير متصلة بالفعل، تقول: لم يقم، فهاتان كلمتان، أما الفعل يقوم فقد صار كالكلمة الواحدة بدليل تحطّي العامل لحرف المضارعة، لأن أحرف نأيت من حروف المعاني، لا من حروف المباني، وحرف المعنى كلمة مستقلة، وإذا كان حرف معنى فيقوم ويضرب مؤلف من كلمتين - الكلمة الأولى هي حرف المضارعة، والكلمة الثانية هي الفعل - وإذا قلت: لم يقم، دخلت لم على الكلمة الثانية بدليل الجزم، لأن الفعل مجزوم بلم، وجزمه الذي هو السكون ظهر في آخره، والحرف لا يدخل على الحرف، وإنما يدخل على الاسم حرف مختص بالاسم، ويدخل على الفعل حرف مختص بالفعل، وقد يكون الحرف مشتركاً بينهما، وهنا الحرف لم دخل على فعل، وأما الياء حرف المضارعة قالوا: نزلت منزلة الجزء من الكلمة، كأنها حرف مبنى، بدليل تحطّي العامل لها فجزم الفعل المضارع.

[ثُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي فِي صَدْرِهِ] الظرفية هنا غير مرادة، ولذلك قال العشماوي: إن حذف الحرف في أولى؛ إذ لا معنى للظرفية هنا، [ثُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي فِي صَدْرِهِ] أي في أوله، والضمير يعود إلى المضارع أي أول حرف من الفعل المضارع [إِحْدَى زَوَائِدِ نَأَيْتُ فَأَذَرَهُ] يعني فاعلمه، فالدراية هنا بمعنى العلم، لأن درى يأتي

بمعنى علم، وزوائد جمع زائدة، سميت زوائد لأن حروف المضارعة تزداد على الفعل الماضي، يقال: ضرب هذا فعل ماضٍ، إذا أردت المضارع تأتي بحرف من أحرف أنيت، فتزيده على الفعل الماضي، فتقول: أضربُ، أو يضرب أو نضرب أو تضرب، إذا سميت زوائد لكونها تزداد في أول الفعل الماضي، لأن الفعل المضارع وإن كان مستقلاً برأسه أصلاً؛ إلا أنه عند الاشتقاق يؤخذ من الماضي، فيزداد عليه حرف من أحرف أنيت، قوله: [إِخْدَى زَوَائِدِ نَأَيْتُ] حكم عليها بأنها زائدة، إذا لو كانت أصلية حينئذٍ لا يكون الفعل مضارعاً، نحو: أكل في أوله حرف من أحرف أنيت، وأكل فعل ماضٍ لا مضارع لأن الهمزة أصلية، وإنما نحكم عليه بأنه فعل مضارع إذا كانت زائدة بشرطها، ومثله أخذ وأمر فالهمزة أصلية، ونفع ونقم ونعس فالنون أصلية، ويفع وينع ويئس فالياء أصلية، وتبع وتجر وتخذ فالتاء أصلية، فهذه كلها مبدؤة بأحرف نأيت إلا أنها أصلية، فهي جزء من الكلمة أي حرف مبنى، وهي فاء الكلمة، حينئذٍ لا نحكم عليه بأنه فعل مضارع، لأن الشرط الأول في كون هذه الحروف علامة على مضارعية الفعل كونها زائدة وهذه أصلية.

والشرط الثاني الذي يتحقق به كون هذه الأحرف علامة على المضارع كونها دالة على معانٍ خاصة، فالهمزة تدل على المتكلم سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، نحو: أضربُ يكون الفاعل مذكراً، وأضربُ ويكون الفاعل مؤنثاً. والنون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه

حقيقة أو ادعاءً، نحو: نضرب، فالنون للمتكلم ومعه غيره فليست للمتكلم وحده، أو تكون معظماً لنفسك فتقول: نكتب، ونفعل، ونأمر ونحو ذلك، ويكون الكاتب والفاعل والأمر واحداً، وقد يكون حقيقة كأن يصدر من كبير يقول: نكتب ونفتي ونحو ذلك. وقد يكون ادعاءً، مثلوا لذلك بقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا﴾ [الشعراء: ١٨] فنربك بالنون وهو يعظم نفسه، لكنه حقير، فلذلك نقول هنا التعظيم ادعاءً يعني لا واقع له. والياء للغائب مطلقاً سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً وكذا الغائبات، نحو: زيدٌ يضرب، والزيدان يضربان، والزيدون يضربون، والهندات يضربن. والتاء للمخاطب سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً، أو غائبة، أو غائبتين، نحو: أنت تضرب يا زيد، وأنتما يا هندان تضربان، وأنتما يا زيدان تضربان، وأنتم يا زيدون تضربون، وهند تضرب، والهندان تكتبان، إذاً لا بد من شرط الزيادة، ولا بد من شرط الدلالة على معنى خاص، ولذلك نأيت صارت علماً بالغلبة على ما جمع شيئين اثنين: الزيادة مع الدلالة على المعاني الخاصة، فإذا أطلق اللفظ انصرف إلى المعنى الخاص فصار حقيقة عرفية. و[نَأَيْتُ] بمعنى بَعُدْتُ، وتجمع أيضاً على أُنَيْت، ونَأَيْت، وأْتَيْنا، أربع كلمات، وأُنَيْت بمعنى أدركت وهذا مرجح عندهم، لأن فيه تفاوتاً لا بمعنى أنك أدركت العلم، [فَادَرِهِ] أي فادر هذا الحكم، وهو أن المضارع يميز عن قسيميه بإحدى زوائد نأيت مع الشرط الذي ذكرناه، فإن لم تكن هذه الحروف زائدة بل كانت من أصل الفعل فهو فعل ماضٍ،

أو كانت زائدة ولكنها لا تدل على معنى خاص كأكرم فالهمزة فيه زائدة لكنه ليس بفعل مضارع لأن شرط الهمزة مع كونها زائدة أن تدل على معنى خاص، وهو التكلم ذكراً كان أو أنثى، وأكرم تدل على معنى التعدية، فلها معنى؛ لكنه ليس هو المعنى الخاص الذي وضع له أنيت.

ثم لما بين الفعل المضارع من حيث تمييزه عن أخويه الماضي والأمر، شرع في بيان حكمه فقال:

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ [وَحُكْمُهُ] والحكم هنا يترتب على أحرف أنيت، وعلى آخره، فله حكمان: حكم باعتبار أوله، وحكم باعتبار آخره، أما الحكم الأول: فقد عرفنا أن هذه الحروف حروف معنى، وأنها زوائد والأصل فيه أنه مبني، والأصل في المبني أنه ساكن، والابتداء بالساكن متعذر، فحيث لا بد من تحريكه لابتدأ به، فقالوا: له ضابط باستقراء كلام العرب، وهو أن النظر إلى الفعل الماضي فإن كان رباعياً أصولاً أو بالزيادة فحيث الحرف الذي يزداد عليه ليكون مضارعاً يضم، وما عداه يفتح، فتقول: أَكْرِمُ وَنُكْرِمُ وَتُكْرِمُ، لأن أصله أَكْرَمَ - على أربعة أحرف ولو كان أحد الحروف زائداً - فإذا جئت بالمضارع وزدت عليه حرفاً من أحرف نأيت تضمه مطلقاً سواء كان همزة أو نوناً أو ياءً أو تاءً. ودخرج ماضي رباعي، وكلها أصول، فتقول: أُدْجِرْ وَتُدْجِرْ وَيُدْجِرْ وَتُدْجِرْ بضم حرف المضارعة مطلقاً، وما عدا الرباعي فحكمه فتح حرف

المضارعة منه، فتقول: ذهب - وهذا ثلاثي - أذهبُ ونذهب
ويذهب وتذهب بفتح حرف المضارعة، وانطلق - وهذا خماسي -
أَنْطَلِقُ وَيَنْطَلِقُ وَتَنْطَلِقُ بفتح حرف المضارعة، واستخرج
- وهذا سداسي - أَستَخْرِجُ وَيَسْتَخْرِجُ وَتَسْتَخْرِجُ بفتح
حرف المضارعة. نظم هذه القاعدة الحريري في الملحة فقال:

وَضَمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرَّبَاعِي مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابِ الدَّاعِي
وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ وَلَا تُبَلُّ أَخَفَّ وَزْنَا أَمْ رَجَحُ
مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي
أما حكمه باعتبار آخره فقال:

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ
[وَحُكْمُهُ] أي حكم الفعل المضارع [الرفْعُ] لأن الأصل في
الفعل المضارع الإعراب، فهو معرب، وقد ذكرنا علة إعرابه فيما
سبق، [وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ] يعني يكون مرفوعاً بحركة أو حرف،
نحو: يقوم زيدٌ، يقوم: فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة، رُفِعَ
بحركة، والزيدان يقومان، يقومان: فعل مضارع مرفوع ورفعه
ثبوت النون، رُفِعَ بحرف، والحركة ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة
كالمثال السابق، والمقدرة كيخشى، ويدعو، ويرمي، والحرف قد
يكون ظاهراً أو مقدراً، فالظاهر كالمثال السابق، والمقدر نحو:
لَتُبْلَوْنَ، فعلامة الرفع النون وهي حرف، لكنها مقدرة لأنها حذفت
لكراهة توالي الأمثال، توات ثلاث نونات فحذفت نون الرفع،

لتبلون هذه نون التوكيد الثقيلة وهي عبارة عن نونين مع نون الرفع اجتمع عندنا ثلاث نونات، فحذفت نون الرفع دفعا لتوالي ثلاث نونات، والعرب تكره توالي الأمثال. وتقول في إعرابه: لتبلون فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ورفعه النون المحذوفة لدفع توالي الأمثال.

قال: [إِذَا يُجَرِّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ] أي إذا يعرّى من ناصب وجازم، فإذا لم يتقدم عليه ناصب أو جازم فهو مرفوع، والعامل فيه على الأصح عامل معنوي، وهو تجرده عن الناصب والجازم، نحو: يقوم زيد، يقوم فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، لأن الفعل المعرب إما أن يتقدم عليه جازم فيقتضي جزمه، وإما أن يتقدم عليه ناصب فيقتضي نصبه، وإما أن لا يتقدم عليه جازم ولا ناصب فيقتضي رفعه، وهذا هو العامل، وهو عامل معنوي لأنه لاحظ للسان فيه، وهذا هو الأصح وفيه أقوال أخرى. [كَتَسَعَدُ] أي وذلك كتسعد، أي كقولك تسعد، أو مثل تسعد هند، أو تسعد أنت يا زيد، فتسعدُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفعه ضمة ظاهرة على آخره.

الفعل المضارع له حالان: حال يعرب فيها وسبق بيانها، وحال يبنى فيها، وذلك إذا اتصل به نون الإناث، فيبنى حيثئذ على السكون، كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] يرضعن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، ونون الإناث ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، ولم يكن معرباً مع اتصاله بنون الإناث لأن المشابهة في باب الإعراب

وفي البناء وفي المنع من الصرف، مقيدة بأن لا يقترن بالمشبه كالفعل ما يبعده ويضعف شبهه بالمشبه به، لأن نون الإناث تختص بالفعل، ولما أشبه الفعل المضارع الاسم فيما ذكرناه من وجه الشبه نقيده بما لم يتصل به ما هو من خصائص الأفعال، فإن اتصل به ما هو من خصائص الأفعال كنون الإناث - فإنها خاصة بالفعل - حيثئذ نقول: ضعُف الشبه، فلما ضعف الشبه عاد إلى أصله وهو البناء. ويبنى على الفتح فيما إذا اتصل بالفعل المضارع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤] لينبذ: فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. إذاً الفعل المضارع له حالان: حال يبنى فيها: إما على السكون وذلك إذا اتصل به نون الإناث، وإما على الفتح وذلك إذا اتصل به نون التوكيد المباشرة، وحال يعرب فيها وإعرابه إما أن يكون بالنصب إذا تقدمه ناصب، أو بالجزم إذا تقدمه جازم، أو بالرفع إذا لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم.

وإنما لم يذكر الناظم حالة البناء؛ لأنه لم يذكر البناء أصلاً، لأنه عنون للإعراب فقط، ومعلوم أن مبحث النحاة في البناء والإعراب، لأننا نبحت في الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، أو تركه تبعاً للأصل، أو اختصاراً واكتفاءً، أو لأن البناء فيه نوع صعوبة على المبتدئ، أو لأن الأصل والأكثر الإعراب، والبناء قليل باعتبار الإعراب، وهو الذي تبين به المعاني المختلفة، بخلاف المبني فإنه إذا أعرب يكون إعرابه محلياً، والإعراب المحلي لا يميز

الكلمة من حيث هي، وإنما ينظر إليها من حيث متعلقاتها فإذا قيل: قالت حذام، تعرف أن حذام فاعل، ولا وجود للضمة التي هي الإعراب، فليست هي مثل جاء زيد، فهذا فاعل والضمة هي الإعراب، لكن قالت حذام تعرف من حيث إسناد الفعل إلى ما بعده وأنه يطلب فاعلاً، فتحكم على حذام بأنه فاعل.

ولما قال الناظم [مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ] أبهم الناصب والجازم، والطالب النحوي المبتدئ لا يحكم على الفعل المضارع أنه مجرد من ناصب وهو لا يعلم النواصب، فحينئذ يرد السؤال ما هي النواصب؟ ومتى نحكم على الفعل المضارع بأنه منصوب؟ إذاً يكون قوله: باب نواصب المضارع جواباً لسؤال لأنه أبهم في الأول، قال: [مِنْ نَاصِبٍ] فما هي النواصب التي إذا انتفت مع الجوازم حكمنا على الفعل المضارع أنه معرب لتجرده عن الناصب والجازم. ثم الحالة الثانية التي يكون الفعل معرباً فيها هي النصب، فيرفع وينصب ويجزم لأن المعرب من الأفعال هو الفعل المضارع وله أحوال ثلاثة: الرفع والنصب والجزم عرفنا الرفع، ويرد السؤال متى نحكم عليه بأنه منصوب؟ قال الناظم رحمه الله:

بَابُ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ

أي هذا باب بيان نواصب المضارع، والنواصب جمع ناصب، بمعنى لفظ ناصب، أو جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة، فيجوز الوجهان؛ خلافاً للعشماوي حيث جَوَّزَ الأول ومنع الثاني. وقوله: [المُضَارِعِ] ليس للاحتراز، لأنه ليس هناك فعل يُنصب غير الفعل

المضارع، حينئذ يكون القيد لبيان الواقع. [بَابُ تَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ]
 هذا الباب سيذكر فيه المصنف النواصب التي إذا وُجد واحد منها
 حكمنا على الفعل المضارع بأنه منصوب، ونصبه يكون بحركة أو
 حذف حرف. مثاله: لن ندعو، أن يغفر لي فهذا منصوب بحركة،
 وقد يكون منصوباً بحذف النون وهذا فيما إذا كان من الأمثلة
 الخمسة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَقْعَلُوا﴾ (البقرة: ٢٤) تفعلوا:
 فعل مضارع منصوب بلن ونصبه حذف النون، لأنه من الأمثلة
 الخمسة.

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ إِذَنْ وَكَيْ وَلَا مَ كَيِّ لَامِ الْجُحُودِ يَا أَخِي
 كَذَلِكَ حَتَّى وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ ثُمَّ أَوْزُرَقْتَ اللَّطْفَا
 هذه النواصب عند المصنف ذكرها متتابعة، ولم يفصل بينها؛
 لأنه تبع لابن آجروم وهو كوفي؛ وعند الكوفيين أن النواصب
 تنصب بنفسها فأن ولن وإذن وكى ولام الجحود ولام كي وحتى
 والجواب بالفاء والواو وأو، كل أداة من هذه الأدوات المذكورة إذا
 دخلت على الفعل المضارع نصبت بنفسها على مذهب الكوفيين،
 وعلى مذهب البصريين أن النواصب التي تنصب بنفسها لا بواسطة
 أربعة فقط، وهي المذكورة في قوله: [بِأَنْ وَلَنْ إِذَنْ وَكَيْ] وما عدا
 ذلك فالنصب يكون بأن مضمرة إما وجوباً وإما جوازاً. وكل ما
 ذكر من النواصب عند الكوفيين ما عدا تلك الأربعة فالنصب
 يكون بأن مقدرة بعدها. [وَنَصْبُهُ] أي الفعل المضارع [نَصْبٌ] هذا
 مصدر أضيف إلى الضمير، ومرجع الضمير هو الفعل المضارع،

والفعل المضارع مضاف إليه لأن باب مضاف، ونواصب مضاف إليه، ونواصب مضاف والمضارع مضاف إليه، إذا عاد الضمير على المضاف إليه وهذا جائز على الصحيح، وإن منع كثير من النحاة عود الضمير على المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة حينئذ لا يجوز عود الضمير على بعض الكلمة كما أنه لا يجوز عود الضمير على دال زيد، كذلك ما نُزِّل منزلة الكلمة لا يجوز أن يعود الضمير على بعضها بل على جميعها فقالوا: يجب عود الضمير إلى المضاف ولا يجوز عوده إلى المضاف إليه، والصواب جوازه، فيجوز عود الضمير إلى المضاف إليه وقد ورد في القرآن في غير ما موضع. [وَنَصَّبُهُ بِأَنْ] [بِأَنْ] جار ومجرور متعلق بقوله: [وَنَصَّبُهُ] أي الفعل المضارع [بِأَنْ] الباء حرف جر، وأن في الأصل حرف، فدخل عليها حرف الجر، وحروف الجر من علامات الأسماء، وأن حرف، فكيف دخل الحرف على الحرف؟ نقول: قُصِد لفظها فصارت علمًا، فهي حرف في موضعها يعني فيما إذا أدَّى بها معنى، وذلك إذا رُكِّبَت في جملة مفيدة، أما في مثل هذه المواضع كالإخبار عنها أو الإخبار بها حينئذ تكون علمًا. وحينئذ لا إشكال. كذلك نقول: زيد فاعل مرفوع بضرب، وضرب فعل ماضٍ، والباء حرف جر وهو من علامات الأسماء، نقول: ضرب هنا في هذا التركيب صار علمًا على ضرب الذي يكون في الجملة مراداً به معناه. والقاعدة العامة نقول: نحكم على الفعل أو الحرف بأنها أفعال وليست بأسماء أو حروف إذا ما استعملت في جملة مفيدة

حينئذٍ أريد بها معناها. وإذا أخبر عنها أو بها حينئذٍ قصد لفظها لا معناها. ولذلك قال ابن مالك رحمه الله في الكافية:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَاخْكِ أَوْ اغْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا
نقول في إعراب جملة ضرب فعلٌ ماضٍ: ضرب مبتدأ، ويجوز
فيه ثلاثة أوجه: ضربٌ على الحكاية، وضربٌ معرباً مع المنع من
الصرف، وضربٌ معرباً مع الصرف. ونقول أيضاً: مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ،
فمِنْ مبتدأ، ويجوز فيها ثلاثة أوجه: مِنْ على الحكاية، وَمِنْ معربةٌ مع
المنع من الصرف، وَمِنْ معربةٌ مع الصرف. [يَأْنُ] المصدرية مفتوحة
الهمزة ساكنة النون، فخرجت إن النافية، والزائدة، وأن المخففة من
الثقيلة. وتسمى المصدرية أم الباب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة،
وما عداها لا يعمل إلا ظاهراً. وهكذا كل حرف يُتصرف فيه في
بابه، يقال فيه: أم الباب. وسميت مصدرية لأنها تؤول مع ما بعدها
بمصدر، تؤول أي تفسر، والتأويل هو التفسير، فيصح أن تأتي
بمصدر محل أن ومدخولها الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ
يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ (الحديد: ١٦) نقول: أَنْ تَخْشَعَ أَنْ
حرفٌ مصدرِيٌّ لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهو تخشع،
فحينئذٍ يحل محلها مصدر تخشع وهو الخشوع، فيقدر: أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ
آمَنُوا خَشَوْعَ قُلُوبِهِمْ، وهو فاعل يَأْنِ، وقد يكون مبتدأ كما في نحو
قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٤) وقد يكون
مفعولاً به كما في نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾

(النساء: ٢٨). إِذَا أُؤْتِ بِمَصْدَرٍ، وما بعدها يكون منصوبًا بها، ومتى نحكم على أَنَّ بأنها مصدرية؟ يقول النحاة: يشترط في أن لأن تكون مصدرية ألا يسبقها علم ولا ظن، سواء كان العلم من مادة العلم ونحوه، أو الظن كان من مادة الظن ونحوه، فلا يشترط لفظ العلم بل كل ما دل على اليقين، ولا يشترط لفظ الظن بل كل ما دل على الظن، فحينئذ إذا لم تُسبق بعلم ولا ظن تعين أن تكون مصدرية مثل قوله تعالى: ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ (الشعراء: ٨٢) يغفر: فعل مضارع منصوب بأن، وأن مصدرية قطعًا لأنها لم تسبق بعلم ولا بظن، يعني لم يسبقها في السياق الذي قبلها ما يدل على اليقين أو الظن، فتعين أن تكون ناصبة بنفسها والفعل بعدها منصوب بها. ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (يوسف: ١٣) تذهبوا: فعل مضارع منصوب بأن، وأن هذه مصدرية قطعًا لأنها لم تسبق بعلم ولا بظن. فإن سبقت بعلم نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغُوبٌ﴾ (المزمل: ٢٠) تعين أن تكون مخففة من الثقيلة، فأنَّ الناصبة للمبتدأ قد تحذف منها إحدى النونين للتخفيف فيقال أن، قال ابن مالك:

وإنَّ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

فحينئذ نحكم قطعًا بأنها ليست المصدرية، ويجب رفع الفعل المضارع بعدها. وأما إذا سبقت بظن أو ما يدل على الظن فوجهان: يجوز النصب، ويجوز الرفع. فإذا رفعت الفعل المضارع فأنَّ حينئذ

تكون مخففة من الثقيلة، وإذا نصبت المضارع فأن حينئذ تكون مصدرية. إذا نخلص من هذا أن باعتبار ما قبلها لها ثلاثة أحوال: إما أن يُقطع بأنها مصدرية، وليست مخففة من الثقيلة، وإما يُقطع بأنها ليست مصدرية بل مخففة من الثقيلة، وإما أن نجوز الوجهين فتكون محتملة للوجهين. وقرئ بالوجهين قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (المائدة: ٧١) وحسبوا بمعنى ظن، فيجوز في المضارع بعدها الوجهان: الرفع على أن أن مخففة من الثقيلة، والنصب على أن أن مصدرية. ولكن الأرجح فيما إذا سبقت بظن النصب؛ لأنه موافق للقياس، ولأنه الأكثر في كلام العرب، لذلك قال ابن هشام: أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿الْمَ ۝١﴾ (العنكبوت: ١-٢) أجمع القراء على النصب مع أنها سبقت بما يدل على الظن، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ فما أجمعوا عليه أولى وأرجح مما اختلفوا فيه، فحينئذ ما وقع فيه الخلاف يرجح بما أجمعوا عليه، ولكن القراءة سنة متبعة. فيقرأ بهذا، ويقرأ بهذا، ولا يُنكر هذا على ذلك. أما في الكلام فالأفصح أن تأتي به منصوباً لأنه الأكثر في كلام العرب، والموافق للقياس. [وَلَكِنْ] هذا هو الحرف الثاني الذي ينصب الفعل المضارع بنفسه، وهي تعمل ظاهرة. [وَلَكِنْ] بفتح اللام وسكون النون، وهي بسيطة، وقيل: مركبة وأصلها لا أن - كما هو مذهب الخليل - حذفت الهمزة تخفيفاً للتخلص من التقاء الساكنين. وقيل: أصلها لا فقلبت الألف نوناً وهو مذهب الفرّاء.

والأصح الأول أنها بسيطة وليست مركبة. وهي حرف نفي، ونصب واستقبال مثل أن حرف نصب واستقبال، فلن حرف نفي لأنه يدل على نفي وقوع الحدث في الزمن المستقبل، لأن لن تدل على انتفاء الحدث الذي يدل عليه الفعل بعدها، في الزمن المستقبل، فإذا قلت: لن يقوم زيد، دلت لن على نفي القيام عن زيد في الزمن المستقبل، فصرفت الفعل المضارع عن الحال إلى الاستقبال. ومذهب الزمخشري أن لن تفيد التأييد. والصواب أنها لا تفيد التأييد ولكن تحتمله، وزاد عليه أنها تأتي للتأكيد. والجواب أنها لا تتعين للتأييد وإنما محتملة له ولغيره. فإذا قيل: لن أقوم، فهو مثل قولك: لا أقوم، ولا أقوم هذه لا تدل على التأييد، كذلك لن هي محتملة لئلا يقوم أبداً، أو لن يحصل منه قيام في الزمن المستقبل، ولذلك ردَّ بعضهم على الزمخشري بأن لن لو كانت تفيد التأييد لما صح أن يجمع بينها وبين لفظ أبداً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠] فلو كانت لن موضوعاً للنفي على جهة التأييد لما صح الجمع بينها وبين لفظ أبداً، لأنه يصير من باب التكرار. وأما التأييد المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (الحج: ٧٣) فهذا من دليل خارجي، وهو أنهم يعجزون عن الخلق مطلقاً، لا ذبابة، ولا دونها ولا ما هو فوقها. وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ ، فلن هنا للتأييد لكن ليس من ذات لن، بل من دليل خارج عنها، فإذا قيل: لن لا تقتضي تأييداً، لا يفهم من هذا أنها لا تحتمل التأييد، بل تحتمله

ضمنا إذا قيل: لن أقوم، وقصد به لن أقوم أبداً. فلا إشكال حينئذٍ،
ولذلك قد يؤكد هذا المعنى إذا جئت بلفظ أبداً بعد لن حينئذٍ إذا
قيل: لن أقوم أبداً صارت أبداً معينة للاحتمال الذي تحتمله لن وهو
التأيد. وإعمال لن نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾ [طه: ٩١] لن
حرف نفي ونصب واستقبال، ونبرح فعل مضارع ناقص منصوب
ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره
نحن. وقوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] لن حرف نفي
ونصب واستقبال، ونؤمن فعل مضارع منصوب ونصبه فتحة
ظاهرة على آخره. وقوله تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾ [آل عمران: ٩٢]
تنالوا فعل مضارع منصوب بلن ونصبه حذف النون لأنه من
الأمثلة الخمسة.

[إِذَنْ] بكسر الهمزة وفتح الذال، وهذا هو الحرف الثالث الذي
ينصب الفعل المضارع بنفسه، وهي تعمل ظاهرة. واختلف في إذن
هل تكتب النون نوناً أم تكتب ألفاً؟ فيها ثلاثة أقوال: الأول: وهو
المشهور أنها تكتب نوناً فيما إذا أعملت، وأما إذا أهملت وألغيت
كتبت ألفاً. الثاني: أنها ترسم بالنون مطلقاً وهو قول المبرد.
والثالث: أنها ترسم بالألف مطلقاً وهو قول الفراء. والقول الأول
وهو التفصيل أحسن وقد رجحه صاحب النحو الوافي. [إِذَنْ] تفيد
الجزاء والجواب عند سيوييه، فهي حرف جواب لأنها تقع جواباً
لكلام سابق عليها، فحينئذٍ لا تقع ابتداءً في أول الكلام، لا يأتي
إنسان ويتدئ كلامه ويقول: إذن اليوم كذا، هكذا دون أن تقع في

جواب، هذا خطأ، بل الصواب أنها تقع في جواب، يقول لك قائل: سأزورك غداً، فتجيبه: إذن أكرمك، وقعت في جواب كلام سابق عليها، وما بعدها يعتبر جزاءً، لأنه في مقابلة الكلام السابق لأنه قال سأزورك تقول: إذن - هذه وقعت في الجواب - أكرمك وهذا هو الجزاء، كأنه في قوة قولك: إن جئتني أكرمك، ففيه معنى الجزاء المرتب على إن الشرطية. إذا تقرر أن إذن حرف جزاء وجواب عند سيويه فهل هي في كل موضع حرف جواب وجزاء أو أنها في الأكثر؟ الظاهر أنها في الأكثر، يعني قد تتمحض للجواب ولا يكون ثم جزاء. إذا قال قائل: إني أحبك فقلت له: إذن أظنك صادقاً، هذه للجواب فقط، وليس عندنا جزاء لأن التصديق في الحال، والجزاء في المستقبل، وحينئذ فهي تدل على الجواب والجزاء في الأكثر. قال الشلويين: في كل موضع. وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحض للجواب يعني لا يكون ما بعدها جزاءً لما قبلها بل هي للجواب فقط. [إذن] لا تعمل مطلقاً، وإنما تتقيد بشروط ثلاثة، إذا وجدت هذه الشروط جاز إعمالها، فحينئذ تكون هذه الشروط لجواز إعمالها لا لوجوبه. فأن، ولن يجب إعمالها ولا يجوز إلغاؤهما، أما إذن فالمعتبر عند البصريين أنه لا بد من شروط ثلاثة لكن هل هذه الشروط موجبة للعمل؟ الجواب: لا، لأن عيسى بن عمر حكى أن بعض العرب يهمل إذن يعني يرفع الفعل بعدها مع استيفاء الشروط. وشروط نصبها ثلاثة: الأول: أن تكون في صدر الجملة أي في صدر جملة الجواب، فلو تأخرت وجب رفع الفعل الذي يليها، إذا قيل: إني سأزورك غداً فقال: يا زيد إذن أكرمك،

وجب رفع الفعل لأنها لم تقع في صدر الكلام. إذن لا تعمل حتى تكون مصدرة. هل يجوز أن تكون إذن تالية لأول الجملة لا في أول الجملة؟ تقول: نعم، يجوز من جهة اللغة أن نقول: يا زيد إذن أكرمك، لكن لا تنصب الفعل، فالمنع هنا لا من جهة سياق الكلام، وإنما المنع من جهة النصب بها. فإذا قال: يا زيد إذن أكرمك لا بأس لكن إذا نصب بها تقول أخطأت لأن شرط النصب بإذن أن تكون في صدر الجملة وقد جئت بها ثانيًا، وحيثُ وجب إهمالها ولا يجوز نصب المضارع بعدها، فلما نصبت أخطأت لكن لو رفعت أصبت. الشرط الثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً أي دالاً على الاستقبال، فلو كان الفعل الذي يليها بمعنى الحال وجب الرفع، فلو حدثك شخص بحديث، فقلت: إذن تصدق وجب الرفع لأن المراد به الحال وليس المستقبل. الشرط الثالث: ألا يفصل بين إذن والفعل فاصل غير القسم. فإن فصل بينهما نحو: إذن يا زيد أكرمك. إذن يوم الجمعة أكرمك وجب الرفع، لكن لو فصل بين إذن ومدخولها بالقسم فلا يؤثر في إعمالها، إذن والله أكرمك بالنصب. قال الشاعر:

إِذْنٌ وَاللَّهِ نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

سُمِعَ الفصل بالقسم بين إذن ومدخولها الفعل المضارع مع نصبه، فحيثُ يُسْتَشْنَى القسم لوروده في الشعر. ما عدا ذلك نص ابن هشام في شرح القطر وغيره أنه لا يجوز الفصل به، وإن كان الفصل بالنداء أو بالظرف محل خلاف فأجازه بعضهم ومنعه آخرون.

[وَكَي] المصدرية، وهي الحرف الرابع الذي ينصب بنفسه، وهي حرف مصدري، يُؤول مع ما بعده بمصدر، لكن هل كل كي تكون مصدرية؟ الجواب: لا، ومتى تكون كي ناصبة بنفسها؟ نقول: إذا تقدمت عليها اللام لفظاً أو تقديرًا، حينئذٍ تكون كي ناصبة بنفسها، وحرفاً مصدرياً، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً نحو قوله جل وعلا: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٣٧) لكي لا يكون: فعل مضارع منصوب بكي -وكي نفسها هي التي أحدثت النصب- وهي حرف مصدر ونصب دخلت عليها اللام في اللفظ، فحينئذٍ يتعين أن تكون كي عملت النصب في الفعل المضارع، والفعل المضارع إذا دخل عليه الناصب لا يضر أن يفصل بين المضارع وبين الناصب بحرف نفي، لأن النفي -الذي هو مدلول حرف النفي- صار كالجذر من الفعل، فيتوسع فيه فيكون الناصب قد دخل على الفعل مباشرة ولو وجد بينهما حرف نفي. وقد تكون اللام مقدرة، نحو: جئتُك كي تكرمني، فاللام مقدرة، وذلك إذا قدر المتكلم أن الأصل جئتُك لكي تكرمني، ثم حذف اللام استغناء عنها بنيتها، فحينئذٍ نقول: الناصب كي واللام مقدرة قبل كي، فإذا نوى اللام نقول: صارت كي مصدرية ناصبة بنفسها. وإذا لم يقدر اللام وكان أصل التركيب جئتُك كي تكرمني نقول: كي حرف جر، تعليلية بمنزلة لام التعليل، وتكرمني منصوب، والناصب له أن مضمرة بعد كي، فلا بد من التقدير؛ لأن كي هنا ليست ناصبة، لأنها حرف جر،

والناصب للفعل أن مضمرة وجوباً بعد كي. إذن كي تكون مصدرية بالشرط السابق أن تكون اللام ملفوظاً بها أو مقدرة قبل كي، والتقدير يكون بالنية، فالذي يفصل بين هذا وذاك هو النية. وإذا تأخرت اللام نحو: جئتُك كي لتكرمني، أو وقع بعدها أن المصدرية، نحو: جئتُك كي أن تكرمني، فحينئذٍ يتعين كون كي تعليلية. والحاصل: أن كي لها ثلاثة أحوال: إما أن يتعين أنها ناصبة بنفسها، وإما أن يتعين أنها تعليلية بمنزلة لام التعليل حرف جر، وإما أن تكون محتملة لهما.

[وَنَصَبُهُ بِأَنْ وَلَنْ إِذَنْ وَكَيْ] هذه أربعة أدوات متفق على أنها تنصب بنفسها بين البصريين والكوفيين. ثم شرع في بيان ما اختلف فيه بين البصريين والكوفيين فقال: [وَلَا مَ كَيْ] بالخفض عطفاً على قوله: [بِأَنْ]، قوله: [وَلَا مَ كَيْ] أي لام التعليل، وإنما أضيفت إلى كي لأن كي تخلفها في التعليل، ولأن كلا منهما ينوب عن الآخر، فلام كي هي لام التعليل يعني اللام التي تدل على التعليل، على أن ما قبلها علة لما بعدها، وما بعدها معلول لما قبلها. إذاً نقول: لام كي المراد بها لام الجر، سواء كانت للتعليل أو الصيرورة التي هي لام العاقبة، أو زائدة، فالإضافة هنا ليست للتخصيص، وإنما لذكر أشهر ما تكون عليه اللام وهو التعليل، فحينئذٍ ينصب الفعل المضارع بعد لام كي سواء كانت للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) تُبَيِّنُ: فعل مضارع منصوب، دخلت عليه لام كي وهي لام التعليل تدل أن ما

قبلها علة لما بعدها، وإعرابه على مذهب الكوفيين: اللام حرف نصب، تين: فعل مضارع منصوب باللام لام كي، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره، لأن هذه الأدوات المذكورة تنصب عند الكوفيين بنفسها. وعند البصريين لا يمكن أن تكون ناصبة بنفسها، لأن هذه اللام تدخل على الاسم فتحدث الجر، ويمتنع حينئذ أن تكون داخلة على الفعل فتحدث النصب، لأن كل ما اختص به الاسم من حرفٍ يمتنع دخوله على الفعل. فلا بد حينئذ من التقدير فنقول: تين: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل. وقد تكون للصيرورة والعاقبة كما في قوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص: ٨) هل التقطوه ليكون لهم عدوًّا؟ الجواب: لا، لم يكن كذلك. فلم يكن ما بعد اللام معلولاً لما قبل اللام، وإنما التقطوه ليتخذوه ولدًا، لكن ماذا كانت العاقبة أنه صار لهم عدوًّا وحزنًا، فحينئذ وقع ما بعد اللام اتفاقاً ولم يكن عن قصد وعلة لما قبل اللام، هذه تسمى لام الصيرورة، فالتقطه آل فرعون ليكون: يكون فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام الصيرورة، وعند الكوفيين منصوب باللام نفسها. والصواب مذهب البصريين. وقد تكون اللام زائدة نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ (الأحزاب: ٣٣) لِيُذْهِبَ اللام هذه زائدة، وإن شئت قل: صلة، أو قل: توكيد. قال بعضهم:

وَسَمَّ مَا يُزَادُ لَغَوًّا أَوْ صِلَةً أَوْ قُلْ مُؤَكَّدًا وَكُلُّ قِيلَ لَهُ

وبعض العلماء لا يجوز أن يقال: في القرآن حرف زائد، ومراد من أثبت الزيادة في القرآن أن الحرف الزائد لم يدل على المعنى الذي وضع له في لغة العرب، وإنما استعمل في معنى آخر وهو التوكيد، ولذلك كل حرف حُكم عليه في لغة العرب بالزيادة وأنه لا معنى له أي لا معنى له سوى التوكيد. إذا اللام مطلقاً ينصب الفعل المضارع بها عند الكوفيين، وعند البصريين بأن مضمرة جوازا بعدها [لَامِ الْجُحُودِ] معطوف على قوله: بَأَنَّ مع إسقاط العاطف، والجحود مصدر جحد يجحد جحودًا وجحدًا، فله مصدران، والمراد بالجحود أو الجحود النفي مطلقًا، لا خصوص المادة اللغوية لأن الجحد في لغة العرب ليس مطلق النفي، وإنما هو إنكار مع علم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ (النمل: ١٤) عبر بالجحود هنا لأنه إنكار ونفي مع علم بدليل قوله: واستيقنتها أنفسهم، وإن لم يكن كذلك فيعبر عنه بالنفي، وليس المراد هنا بالجحود معناه اللغوي بل المراد بلام الجحود هنا لام النفي، وضابطها أنها المسبوقة بما كان أولم يكن. هذا أحسن ما يقال فيها حتى نحكم على أن هذه اللام لام الجحود، إذا سُبقت بكونٍ ماضٍ منفيٍ يعني ما كان كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال: ٣٣) ليعذبهم: فعل مضارع دخلت عليه اللام، وهي لام الجحود لأنها سبقت بما كان. وكل لام سبقت بما كان فهي لام الجحود، يعذبهم: فعل مضارع منصوب باللام، ونصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهذا على مذهب الكوفيين، لأن اللام ناصبة بنفسها عندهم،

والصحيح أن يقال: يعذبهم: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، كذلك إذا سبقت بلم يكن قال تعالى: ﴿لَنْ يَكُنَ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ (النساء: ١٣٧) ليغفر: فعل مضارع دخلت عليه اللام، وهي لام الجحود لأنها سبقت بلم يكن، وكل لام سبقت بلم يكن فهي لام الجحود. إذا نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود بأن مضمرة وجوباً يعني لا يجوز إظهارها، بخلاف ما نصب بأن مضمرة جوازاً فإنه يجوز إضمارها وإظهارها، وإضمارها يعني إخفاؤها لا يُنطق بها. تقول: جئتكَ لأبين لك فتضمها، ويصح أن تقول: لأن أبين لك فتظهرها. و[لَامِ الْجُحُودِ] المسبوق بها كان ولم يكن [يَا أَخِي] يا حرف نداء، وأخي مصغر أخ، منادى منصوب، لأنه مضاف، ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. [يَا أَخِي] أراد به التلطف للطالب.

والحاصل أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات: الأولى: وجوب الإضمار، وذلك بعد لام الجحود. والثانية: وجوب الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعل بلا. فإذا كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار أن بعد اللام سواء كانت لا النافية، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٦٥] أو زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي ليعلم أهل الكتاب. والثالثة:

جواز الوجهين، نحو قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَن أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢]

[كَذَاكَ حَتَّى] حتى مبتدأ، وهي حرف، ولكن قصد لفظها فصارت علماً، كذاك حتى أي مثل ما سبق من لام كي ولام الجحود، وإن شئت اعطف على أول البيت، حتى ناصبة للفعل المضارع بنفسها على مذهب الكوفيين، وبأن مضمرة بعدها وجوباً عند البصريين، ومثاله قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا﴾ (طه: ٩١) يرجع: فعل مضارع منصوب بحتى على مذهب الكوفيين، ولكن الكوفيين أشبه ما يكونون بالظاهرية في مثل هذه المواضع لأنه ليس كل عامل - في الأصل - سُلِّطَ على فعل - في الظاهر - فظهر النصب عليه أن يعلق النصب بهذا العامل، لأن حتى حرف جر كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر: ٥). وقوله: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾ (الذاريات: ٤٣) فحينٍ ومطلع الفجر اسمان مجروران بحتى، فكيف يقال: حتى حرف جر، وتختص بالأسماء فتعمل فيها الجر، ثم تدخل على الفعل المضارع فتنصبه؟! هذا محل إشكال على مذهب الكوفيين. إذاً حتى تكون ناصبة بنفسها عند الكوفيين، وبأن مضمرة وجوباً عند البصريين، لكن يشترط في النصب بحتى أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا، فإذا لم يكن كذلك تعيّن رفع الفعل بعدها. فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا﴾

مُوسَى ﴿طه: ٩١﴾ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً. والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤) بالنصب بناءً على أن القول قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم، وإن كان ماضياً بالنسبة إلى الإخبار والتكلم. وقرئ بالرفع أيضاً يقول بناءً على أن الزلزال والقول قد مضيا. وإذا دخلت حتى على الفعل المضارع ونصبته، حينئذ تفسر حتى بأحد معنيين: إما بمعنى كي التعليلية، وإما بمعنى إلى. وتكون بمعنى كي إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، فدخل الجنة علة الإسلام إذا الإسلام علة وسبب، أسلم حتى تدخل الجنة، كأنه قال أسلم كي تدخل الجنة. وتكون بمعنى إلى إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، كما في الآية السابقة ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه: ٩١) فإن رجوع موسى غاية لما قبله، يعني سنبقى على ما نحن عليه من العكوف إلى أن يرجع إلينا موسى فهي بمعنى إلى، ومنه قولك: لأسيرن حتى تطلع الشمس، بمعنى إلى، ولا يصح جعله بمعنى كي، لأن السير ليس علة لطلوع الشمس. ونحو قوله تعالى: ﴿فَقِيلُوا أَلْتَبِغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: ٩) بمعنى كي تفيء أو إلى أن تفيء فالوجهان جائزان. ثم قال الناظم:

وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوُ ثُمَّ أَوْرُزْتَ اللَّطْفَا
هذا الكلام فيه قلب، والعبارة مقلوبة والأصل أن يقال: والفاء

والواو الواقعتان في الجواب، لأن الناصب عند الكوفيين هو الواو نفسها لا الجواب، وهنا قال: والجواب بالفاء يعني أن الجواب بالفاء هو الناصب، نقول: لا، ليس الجواب هو الناصب على مذهب الكوفيين، وإنما الفاء والواو الواقعتان في الجواب، إذاً في الجملة تقديم وتأخير يعني فيها قلب. والفاء هنا يشترط أن تكون للسببية، بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها، وما قبلها سبب في حصول ما بعدها، ويشترط أيضاً أن تكون مسبقة بنفي محض خالص من الإثبات، أو طلب بالفعل لا باسم الفعل، سواء كان فيه معناه دون حروفه أو حروفه ومعناه. فالنفي مثل قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر: ٣٦) فلا نافية، ويقضى: فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفع ضمته مقدرة على آخره، فيموتوا: الفاء للسببية وقعت في جواب النفي بمعنى أن النفي قد سبقها، ويموتوا فعل مضارع منصوب بالفاء - لأن الفاء هي الناصبة بنفسها عند الكوفيين - ونصبه حذف النون، لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وعند البصريين - وهو الأصح - منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء. وتقول أيضاً: ما تأتينا فتحدثنا، فما نافية، وتأتينا تأتي: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفع ضمته مقدرة على آخره، وما نافية لا تعمل، والشاهد في قوله: فتحدثنا، الفاء فاء السببية، وتحدث: فعل مضارع منصوب بالفاء السببية عند الكوفيين، وبأن مضمرة وجوباً بعد

الفاء عند البصريين وهو الأصح؛ لأن الأصل في الفاء أنها عاطفة،
وحينئذٍ الحرف الذي يكون للعطف الأصل فيه أنه لا يعمل.
ولذلك ضَعَّف في باب التبعية القول برفع أو نصب أو جر المعطوف
على المعطوف عليه أن يكون العامل هو الواو. نحو: جاء زيد
وعمر، فعمرو مرفوع، والرافع له عند بعضهم الواو وهذا
ضعيف جدًا. فإذا لم يكن النفي محضًا، تعين الرفع، نحو: ما تزال
تأتينا فتحدثنا، بالرفع لأن زال للنفي، وما للنفي أيضًا، ونفي النفي
إثبات، حينئذٍ لا يصح أن يكون المضارع منصوبًا بعد فاء السببية،
لأن الشرط قد تخلف، ولو اعتبرت الفاء أنها سببية فقد وُجد أحد
الشرطين، وانتفى الآخر، لأن الشرطين: أن تكون الفاء للسببية،
وأن تكون مسبقة بنفي محض. وهنا لو اعتبرت سببية لكنها لم
تسبق بنفي محض وإنما سبقت بإثبات. كذلك قولك: ما تأتينا إلا
فتحدثنا، بالرفع لأن ما حرف نفي، وإلا إثبات، فما بعد إلا مثبت،
وحينئذٍ انتقض النفي بإلا، فانتفى أحد شرطي نصب الفعل
المضارع بعد فاء السببية. وأما الطلب بالفعل، فهو ما يسمى
بالأجوبة الثمانية وهي المجموعة في قول القائل:

مُرَّوَانَهُ وَادْعُ وَسَلِّ وَأَعْرِضْ لِحَضَّهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا

مر: أي إذا وقعت الفاء أو الواو في جواب الأمر، وأنه أي النهي
إذا وقعت الفاء أو الواو في جواب النهي، فإذا وقعت الفاء في
جواب الأمر نصب المضارع بعد الواو أو الفاء لوقوعه في جواب
الطلب. ونوع هذا الطلب أمر، كذلك النهي إذا وقعت الفاء أو

الواو في جواب النهي نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واو المعية لوقوعه في جواب الطلب وهو النهي. وادع أي الدعاء، وسل أي الاستفهام، واعرض أي العرض، لحضهم أي التحضيض، تمن أي التمني، وارجوا أي الترجي، كذاك النفي قد كملا وقد سبق.

فالأمر نحو قول الشاعر:

يَأْتَاكَ سِيرِي عَنَّقَا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا
سيري: فعل أمر، فنستريحاً: الفاء فاء السببية، وقعت في جواب الطلب ونوعه أنه أمر، نستريحاً: فعل مضارع منصوب بالفاء عند الكوفيين، وبأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية عند البصريين، لوقوعه في جواب الأمر والألف للإطلاق. والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه: ٨١) فيحل: فعل مضارع منصوب بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي، والناصب له الفاء نفسها على مذهب الكوفيين، وبأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية على مذهب البصريين وهو الأصح. والتحضيض نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ (المنافقون: ١٠) فأصدق: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب التحضيض، ولولا حرف تحضيض. والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ (النساء: ٧٣) فأفوز: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة

وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب وهو التمني،
 وحرفه ليت. والترجي نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦)
 أَسْبَابَ السَّمَكَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿ (غافر: ٣٧) فأطلع: فعل
 مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب
 ونوعه هنا الترجي، وحرفه لعل. والدعاء نحو قول الشاعر:

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ
 رَبِّ أَيَّ يَا رَبِّ، وفقني فلا أعدل الفاء فاء السببية، أعدل:
 فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة
 في جواب الطلب ونوعه هنا الدعاء. والاستفهام نحو قول
 الشاعر:

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ
 فأرجو: فعل مضارع منصوب بعد فاء السببية الواقعة في
 جواب الاستفهام، أما قوله فيرتد فهذا معطوف عليه. والعرض
 نحو قول الشاعر:

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَيُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثْتُكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا
 ألا: حرف عرض، فتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة
 وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب ونوعه هنا
 العرض. وكفاء السببية واو المعية وكل ما قيل في فاء السببية يقال في
 واو المعية يعني لا بد أن تكون للمعية، ولا بد أن تكون مسبقة بنفي
 محض أو طلب بالفعل. فبعد النفي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ

الَّذِينَ جَاهَكُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾ (آل عمران: ١٤٢) ويعلم:
 فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في
 جواب النفي. والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ
 رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام: ٢٧) ونكذب فعل مضارع منصوب
 بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني. ونكون
 هذا معطوف على نكذب. والنهي نحو قول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
 وتأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية
 الواقعة في جواب النهي وهو لا تنه: فلا ناهية. إذاً كل ما قيل في فاء
 السببية يقال في واو المعية. فلا بد أن تكون مسبقة بنفي محض،
 وكذلك أن تكون مسبقة بطلبٍ بالفعل أي الفعل نفسه، ويكون
 هذا في الأمر، أما لو قال: صه فنحدثك، فصح ليس بأمر بل هو اسم
 فعل أمر، فهو أمر من جهة اللغة لكن من جهة الاصطلاح ليس
 بفعل أمر، حيثئذ فنحدثك فعل مضارع وقع بعد فاء السببية وسبق
 بطلب لكن هذا الطلب ليس بفعل وإنما باسم فعل. والظاهر أن
 مرادهم هنا نفس فعل الأمر وما عداه ليس بداخل. ونزال اسم فعل
 أمر، والفرق بين صه ونزال أن صه اسم فعل أمر، فيه معنى الأمر
 دون حروفه، لأنه بمعنى اسكت. فليس فيه حروف اسكت، لكن
 نزال بمعنى انزل ففيه حروف الفعل، إذاً اسم فعل الأمر على
 مرتبتين: قد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه كصه، وقد يكون

فيه معنى الفعل وحروفه، وكلا النوعين لا يصح نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية إذا وقع في جواب اسم الفعل مطلقاً. إذا عرفنا على مذهب الكوفيين أن الفاء والواو تكونان ناصبتين بنفسهما، وعلى مذهب البصريين يكون النصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو. [ثُمَّ أَوْ] يعني الناصب الأخير الذي ذكره لك المصنف هنا هو أو، وثم ليست على بابها، وإنما المراد بها الترتيب الذكري. [ثُمَّ أَوْ] يعني أو التي بمعنى إلى أو بمعنى إلا، فليست مطلقة، والنصب بها عند الكوفيين، وعلى مذهب البصريين تكون أو دليلاً على إضمار أن بعدها فيكون الفعل منصوباً بأن مضمرة وجوباً. كقولهم: لألزمك أو تقضيني حقى، تقضي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو، وأو بمعنى إلى. وقولهم: لأقتلن الكافر أو يسلم. يسلم: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو، وأو هنا بمعنى إلا، أي إلا أن يسلم ومنه قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
أو أدرك: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى. وقول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

تستقيماً: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي
بمعنى إلا. [رُزِقَتِ اللَّطْفًا] هذا دعاء من الناظم للطالب وتلطف
منه له، واللفظ هو التوفيق والعصمة. إذاً هذه النواصب كلها
- ولا تقول كلها إلا على مذهب الكوفيين - تنصب بنفسها على مذهب
الكوفيين. والصواب أن الناصب بنفسه أربعة فقط: أن ولن وإذن وكي،
وأن وهي أم الباب وتعمل ظاهرة ومقدرة. وما عدا هذه الأربعة يكون
النصب بأن مضمرة بعدها، ولأن كي تكون أن مضمرة بعدها جوازاً،
وما عداها تكون أن مضمرة وجوباً بعدها.

بَابُ جَوَازِمِ الْمُضَارِعِ

قال الناظم رحمه الله: [بَابُ جَوَازِمِ الْمُضَارِعِ] أي هذا باب بيان الأدوات التي تجزم المضارع. لما أنهى الكلام المتعلق بنواصب المضارع، انتقل إلى بيان الجوازم وهي الحالة الثالثة لإعراب الفعل المضارع لأن الفعل المضارع له ثلاثة أحوال: إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مجزوماً. فالرفع سبق ذكره عند قوله:

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا مَجْرَدٌ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعْدُ
وقدمه لأنه الأصل، ولأن الرفع علامة العمد، ثم ثنى بالنواصب لأن الفعل المنصوب أعلى درجة من الفعل المجزوم، لأن النصب يكون بحركة، وهي شيء موجود ينطق به، وأما الجزم فهو حذف حركة أو حرف، وهو عدم، والموجود أشرف من المعدوم، لأنَّ النصب علامته الفتحة وهي موجودة، والجزم علامته السكون وهو عدم الحركة فحيثُ كان النصب أشرف من الجزم. [بَابُ جَوَازِمِ الْمُضَارِعِ] أي هذا باب بيان جوازم المضارع، ويقال فيه من جهة الإعراب ما قيل في باب الكلام على ما ذكرناه أولاً فلا عود ولا إعادة. [جَوَازِمِ] جمع جازم على وزن فواعل أي هذا لفظ جازم، أو جمع جازمة أي كلمة جازمة. وكلاهما يصدق على الجوازم سواء كانت حروفاً أو أسماء، فإنَّ مثلاً حرف شرط وهو جازم، وهي

كلمة جازمة أيضًا ولا إشكال. [جَوَازِمِ الْمُضَارِعِ] هنا التقييد بالإضافة ليس للاحتراز لأن الجزم لا يدخل الاسم. وأما قوله: [نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ] فالتقييد بالإضافة للاحتراز، لأن النصب يدخل الأسماء، والأسماء لها أحرف تنصبها، كذلك الفعل له أحرف تنصبه. وأما الجزم فهو خاص بالأفعال، فحيثُ يُدعى يقال في مثل هذه الإضافة إنها لبيان الواقع يعني لا للاحتراز بخلاف ما سبق في [بَابُ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ] احترازًا من نواصب الأسماء فلها باب خاص سيأتي وهو باب إن وأخواتها. [بَابُ جَوَازِمِ الْمُضَارِعِ] الجازم باستقراء كلام العرب - يعني الأداة التي تجزم - ينحصر في نوعين لا ثالث لهما إما أن يجزم فعلاً واحداً، وإما أن يجزم فعلين، إذاً نقول: الجوازم المراد بها ما يشمل النوعين لأنه ذكر ما يجزم فعلاً واحداً، وذكر ما يجزم فعلين. فقال:

وَجَزْمُهُ إِذَا أَرَدْتَ الْجَزْمَ بَلَمْ وَلَّاءُ أَلَمْ أَلَمَّا
الجزم لغة: القطع، يقال: جزمت الحبل إذا قطعته، وهنا المراد به قطع الحركة، وعبر بعضهم بقوله: علامة الجزم الحذف، فيشمل الحذف حذف الحركة، وحذف الحرف، لأن العلامة الأصلية للجزم هي السكون، والحذف نائب عنه، والسكون هو حذف أيضًا لأنه حذف حركة، فاختصر بعض النحاة علامتي الجزم في الحذف فقط ولم يذكر علامة أخرى. [بَابُ جَوَازِمِ الْمُضَارِعِ] الجوازم نوعان: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين. إذاً لا يمكن أن يتصور أن يوجد فعل مضارع مجزوم لا بجازم، وما ورد من لغة العرب وهو مجزوم

ولم يسبقه جازم فهذا إما أن يقال: إنه ضرورة، وإما أن يؤول، ومنه قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا
تقد: والأصل تفدي بالياء، فحذفت وهي لا تحذف إلا للجازم
ولم يسبقها جازم قالوا: إما أن يقال: ضرورة، وإما أن يقال: ثم
حرف مقدر، وهو لام الأمر، والفعل المضارع مجزوم بها. وعلى كل
لا بد من تخريجه على وجه صحيح.

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
أشرب: بالسكون ولم يتقدمه جازم. قالوا: هذا ضرورة، بل
قيل: البيت خطأ والأصل فالיום أسقى، وأسقى فعل مضارع مغير
الصيغة مرفوع ورفع ضمته مقدرة على آخره، فلا إشكال حينئذ.
فإذا وجد الجزم الذي هو السكون أو حذف الحرف الذي هو النون
أو أحرف العلة، وُجد أثر الجازم ولا جازم، فلا بد من الحكم بأنه
ضرورة أو مؤول. كذلك في النواصب إذا وجد النصب فلا بد من
ناصب ظاهر أو مقدر، وإذا وجد ناصب ولا نصب فهذا أيضًا
يحكم بأنه شاذ، ومنه ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) قرئ
بالضم قالوا: هذا شاذ لأن أن يجب إعمالها فإذا لم تعمل حينئذ حكم
بشذوذه.

وَجَزُمُهُ إِذَا أَرَدْتَ الْجَزْمَا بَلَمْ وَلَمْ وَأَلَمْ أَلْمَا
ولام الأمر والدعاء ثم لا في النهي والدعاء نلت الأمل

هذا شروع منه في بيان ما يجزم فعلاً واحداً وهو على ما ذكره الناظم أربعة أحرف باستقراء كلام العرب، [وَجَزْمُهُ] هذا مبتدأ كائن [يَلَمُّ] خبر المبتدأ، هذا أحسن ما يقال. وإن قلت: جزمُه مبتدأ، وجملة إذا من فعلها وجوابها المحذوف في محل رفع خبر المبتدأ فهو جائز. [وَجَزْمُهُ] أي جزم الفعل المضارع، وجزمه بحذف الحركة أو بحذف الحرف، [إِذَا أَرَدْتَ الْجَزْمَ] هذا تقييد، إذا الجزم لا يكون بغير إرادة، فحيثُ العامل يؤثر مع إرادة المتكلم، وابن مضاء ألف رسالة في الرد على النحاة في فلسفة العوامل. قال تقولون: العامل يؤثر فيرفع وينصب ويجزم، لو كان رافعاً وناصباً وجازماً بنفسه لامتنع أن يوجد غير أثره معه، فمثلاً إن تنصب الاسم وترفع الخبر، إذا إذا قلت: إن زيداً قائم، إن: حرف توكيد ونصب، وزيداً: اسمها، والعامل في زيد إن عملت النصب، ويمكن أن نقول: إنَّ زيدٌ قائم، وإنَّ زيدٌ قائم، فكيف نقول هي تعمل النصب؟! نقول: تعمل النصب مع إرادة المتكلم، يعني حيث وجد هذا الحرف نطق المتكلم بعده بالنصب فذاك تأثير، والعامل ليس مستقلاً بذاته، كأنه يقول: إنَّ النحاة يرون أن العوامل مؤثرة بنفسها، نقول: لا ليست مؤثرة بنفسها، وإنما أنت الذي تنطق بالنصب، لسانك يتكلم بما تكلمت به العرب بعد أن تنطق به منصوباً، فالعامل أثر من حيث وجوده فحيثُ إذا وجدت إنَّ، فقد لك العرب: إذا وجدت إن ونطقت بها فحيثُ تنطق بالاسم بعدها منصوباً. وإلا يمكن أن يقول: إنَّ زيد، أو إنَّ زيد، فقد وجد العمل

غير الذي يطلبه إنَّ مع وجود إنَّ، نقول: العامل ليس مستقلاً في إحداث العمل بمجرده بل لابد من إرادة المتكلم، لابد من اجتماع إرادة المتكلم مع النطق بالعامل، لذلك قال: [إِذَا أَرَدْتَ الْجَزْمًا] فاجزمه [بَلَمْ] حينئذ أنت الذي تريد الجزم فتحذف حركة الفعل المضارع فيكون سكوناً، وذلك إذا سلط عليه حرف من حروف الجزم وهو لم. [بَلَمْ] حرف نفي وقلب وجزم باتفاق، حرف نفي لأنها تنفي وقوع الحدث الذي دل عليه الفعل، نحو: لم يقم زيد، هذا فيه نفي لوقوع القيام. وقلب لأنها تقلب زمن الفعل المضارع من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي، فنحو: لم يقم زيد يعني في الزمن الماضي. وجزم، لأنها تحدث الجزم في الفعل المضارع، فتسقط حركته مع إرادتك أنت. مثاله قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾ (الإخلاص: ٣) لم: حرف نفي وقلب وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يلد: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه السكون. [لَمْ] أختها بمعنى أنها مثلها في كونها حرف نفي وقلب وجزم، مثل قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقُضْ مَا أَمَرُهُ﴾ (عبس: ٢٣). إذا هي مثل لم من حيث الجملة في كونها جازمة، لكن يذكر النحاة كابن هشام وغيره أن لم ولما يتفقان ويفترقان، يتفقان في أمور: الأول: في النفي. الثاني: في القلب أي قلب زمانه إلى المضي. الثالث: في الجزم. الرابع: في الاختصاص بالفعل المضارع. الخامس: في قبول همزة الاستفهام وهي همزة التقرير، فيقال: ألم وألما. السادس: في حرفيتها. هذه ستة أمور يشتركان فيها لم ولما.

ويفترقان في أربعة أمور كما ذكر ذلك ابن هشام رحمه الله تعالى:

الأول: المنفي بلما مستمر الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف لم فالمنفي بها قد يكون مستمرا، وقد يكون منقطعاً. نقول: المنفي بلما مستمر الانتفاء إلى زمن الحال يعني إلى زمن التكلم، إذا قلت: لما يقيم زيد، فالقيام منفي عن زيد إلى زمن النطق بالجملة، بخلاف لم فلا يشترط فيها ذلك فقد يكون الحدث منفياً إلى وقت التكلم، وقد يكون منقطعاً قبل وقت التكلم، نحو: ﴿لَمْ يَكِلْذَ﴾ نقول: هذا مستمر الانتفاء بدليل خارج عن النص. ونحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ (الإنسان: ١) لم يكن شيئاً مذكوراً ثم كان، إذا لا يشترط في المنفي بلم أن يكون مستمر الانتفاء إلى زمن التكلم، بل قد يكون مستمرا وقد يكون منقطعاً. أما لما فلا، ولذلك لا يقال: لما يقيم زيد ثم قام، هذا فاسد، ويصح لم يقيم زيد ثم قام، وفرق بين الجملتين، لما يقيم زيد ثم قام، هذا تناقض لأنك نفيت القيام إلى زمن التكلم بالجملة بقولك: لما يقيم، فكيف تقول: ثم قام؟! فتثبت ما نفيته أولاً. ويصح لم يقيم زيد ثم قام، لأن لم لا يشترط فيها أن يكون المنفي مستمر الانتفاء إلى زمن التكلم.

الثاني: أن لما تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها. فنحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَدُوُّواْ عَذَابٍ﴾ (ص: ٨) يعني إلى زمن التكلم فالعذاب منفي عنهم، ولكن فيه إشارة إلى أنهم سيذوقون العذاب فسيقع

مدخول لما، وذلك للتعبير بلما دون لم. لأن النفي بها مستمر إلى زمن التكلم، وما بعد زمن التكلم فهي تدل وتشير إلى أنه سيقع، بخلاف لم فلذلك ذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿بَلْ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ أي إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه إذ إنَّ لما تؤذن كثيرًا بتوقع ثبوت ما بعدها بخلاف لم.

الثالث: أن الفعل يحذف بعد لما يقال: هل دخلت البلد؟ فتقول: قاربتها ولما. يعني ولما أدخلها. فيجوز حذف الفعل بعد لما بخلاف لم، فلا يصح أن يقال: هل قام زيد؟ فتقول: لم... وتنوي أنه لم يقم.

الرابع: أن لما لا تقترن بحرف الشرط، فلا يصح أن يقال: إنَّ لما يقم أقم، بخلاف لم فيجوز أن تقول: إنَّ لم تقم أقم. والحجة في هذه الفوارق السماع والنقل، والنحاة وأهل اللغة ومن لهم عناية بالحروف إنما يستنبطون فقط، ولا دخل لهم في الاستعمالات والفرقة بين لم ولما إنما يعرف من جهة اللغة. [ولما] نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ ﴿لما﴾: حرف نفي وقلب وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويقض: فعل مضارع مجزوم بلما وجزمه حذف حرف العلة، الذي هو الياء والكسرة دليل عليها. ونحو قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا﴾ ﴿لما﴾: حرف نفي وقلب وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يذوقوا: فعل مضارع مجزوم بلما وجزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة،

والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل إذا جزمت لم فعلاً واحداً وجزمت لما فعلاً واحداً. [وَأَلَمْ أَلَمَّا] هذه ليست مستقلة بذاتها فـ[أَلَمْ] هي عين لم وإنما دخلت عليها همزة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح: ١) يعني قد شرحنا لك صدرك أَلَمْ تقول: الهمزة حرف استفهام وتقرير مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لَمْ حرف نفى وقلب وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب نشرح: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه سكون آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. ونحو: أَلَمْ يَقَمْ زيدٌ، الهمزة أيضاً للتقرير، ولما يقال فيها ما قيل في السابقة. إذا لا نقول الجوازم أربعة لم، ولما، وألم، وألما. بل هي اثنان فقط. [وَلَا مَ الْأَمْرِ وَالِدُعَاءِ] أي والثالث مما يجزم الفعل المضارع، ويطلب فعلاً واحداً هو لام الأمر والدعاء، وهذه أيضاً شيء واحد وإنما فرق بينهما باعتبار الأمر والمأمور، ولام الأمر أي لام تدل على الأمر، من باب إضافة الدال إلى المدلول. نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ﴾ (الطلاق: ٧) لينفق: اللام لام أمر، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ينفق: فعل مضارع مجزوم باللام وجزمه سكون آخره. ولام الدعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف: ٧٧) إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى سميت اللام لام الأمر، وإذا كان من الأدنى إلى الأعلى سمي دعاء، واللام هي اللام عينها، ولكن يقال إنها لام الدعاء تأدباً مع الرب جل وعلا، وإلا هي شيء واحد، وأما تفرقة من فرق بين الالتباس

والدعاء والأمر فهذا لا أصل له في اللغة. [وَلَا مِ الْأَمْرِ وَالْدُعَاءِ] وأكثر ما تدخل لام الأمر على الفعل المضارع للغائب، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ﴾ هذا هو الأكثر؛ وقد تدخل على الفعل المضارع للمتكلم لكنه قليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت: ١٢). فحينئذ نرد بهذه الآية على من نفى دخول اللام على الفعل المضارع المقرون بالهمزة أو النون الدالة على المتكلم، وفي الحديث «قوموا فلأصل لكم» فلأصل: فعل مضارع للمتكلم دخلت عليه لام الأمر، فيأمر نفسه، ينزل نفسه منزلة الغير فيأمر ولا بأس بهذا. [ثُمَّ لَا فِي النَّهْيِ وَالْدُعَاءِ] أي [ثُمَّ لَا] حالة كونها مستعملة في النهي، فقوله: [فِي النَّهْيِ] جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لا. [لَا فِي النَّهْيِ] يعني إذا استعملت لا مقصوداً بها النهي كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾ (التوبة: ٤٠) لا تحزن: لا حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وتحزن: فعل مضارع مجزوم بلا وجزمه سكون آخره، فلا هذه ناهية لأنها من أعلى إلى أدنى، إذا كان طلب الترك موجهاً من أعلى إلى أدنى سمي نهياً، وإذا كان من أدنى إلى أعلى سمي دعاءً، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) لا تؤاخذنا: لا، الأصل فيها أنها لا الناهية، ولكن تأدياً مع الله يقال فيها: لا الدعائية، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ لا حرف دعاء - أو تقول: لا الدعائية - مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تؤاخذنا: تؤاخذ، فعل مضارع مجزوم بلا وجزمه السكون، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في

محل نصب مفعول به. ودخول لا على فعل الغائب والمخاطب كثير، فتدخل على المخاطب كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ وتدخل على الغائب كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ (الإسراء: ٣٣) وقد تدخل على المتكلم، نحو قول الشاعر:

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّيَا حُورًا مَدَامِعُهَا

لا أعرفن: أي أنا كأنه ينهى نفسه. [نِلْتَ الْأَمَلَا] يعني أُعْطِيت الأمل أي ما تؤمله وترجوه. إذا النوع الأول من الجوازم ما يجزم فعلاً واحداً وهو باستقراء كلام العرب أربعة: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية. إذا وجدت واحدة من هذه الأنواع الأربعة فاعلم أن الفعل المضارع مجزوم بعدها. ثم قال:

وإن وما ومن وأنى مهما أي متى أيان أين إذما
وحيثما وكيفما ثم إذا في الشعر لا في الشعر فاذر المأخذ
شرع في بيان النوع الثاني وهو ما يجزم فعلين. وذكر الناظم هنا ثلاث عشرة أداة مما يجزم فعلين، وهي على الصحيح إحدى عشرة أداة. وهي قسمان: حرف، واسم. وكل منهما إما متفق عليه، أو مختلف فيه، وعليه تكون أربعة أقسام من حيث الحرفية والاسمية أي باعتبار الترجيح وعدمه أربعة أقسام: الأول: ما هو حرف باتفاق وهو إن فقط. والثاني: ما هو مختلف فيه هل هو حرف أو اسم؟ والأرجح أنه حرف وهو إذما فقط. والثالث: ما هو مختلف

فيه هل هو حرف أو اسم؟ والأرجح أنه اسم وهو مهما فقط.
والرابع: ما عدا المذكور فكلها أسماء باتفاق. هذه كلها تدخل على
الفعل المضارع فتطلب فعلين اثنين، الأول يسمى فعل الشرط
ويجزم بها، والثاني يسمى جواب الشرط والأصح أنه مجزوم
بها. [إن] حرف باتفاق، وضعت لتعليق الجواب على الشرط، لأنها
لا تدل على معنى في نفسها، ولذلك هي أم الباب، فهي الأصل في
الأدوات، ومتى ما ضُمن الاسم معنى إن الشرطية بُني. [إن]
تفيد التعليق، تعليق الجواب على الشرط، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنْ
يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ (النساء: ١٣٣) الإذهاب متوقف على المشيئة،
إن وجدت المشيئة وجد الإذهاب، وإلا فلا. فإن: حرف شرط،
يشأ: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وجزمه السكون،
يذهبكم: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وجزمه سكون
آخره. [وَمَا] وهي اسم باتفاق، وضعت في الأصل للدلالة على ما
لا يعقل، وقد يستعمل فيما يعقل لكنه قليل. ثم ضمن معنى
الشرط، مثالها قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾
(البقرة: ١٩٧) تفعلوا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بما وجزمه
حذف النون، يعلمه: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بما وجزمه
السكون. [وَمَنْ] وهي اسم باتفاق، وضعت في الأصل للدلالة
على من يعقل هكذا يقول النحاة، والأحسن أن يقال: من يعلم؛
لأنها قد تطلق على الرب جل وعلا، ثم ضمنت معنى الشرط، مثالها
قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء: ١٢٣) يعمل:

فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن لأنها شرطية تجزم فعلين وجزومه سكون آخره، ويجز: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وجزومه حذف حرف العلة. [وَأَنَّى] وهي اسم باتفاق، وضعت للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، ومثالها قول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيَا تَلْتَبِسُ بِهَا

فتأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنَّى، وجزومه حذف حرف العلة، وتلتبس: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنَّى وجزومه السكون. [مَهْمَا] أي ومهما بإسقاط حرف العطف، وهو جائز وقل مثله في كل ما سيأتي. [مَهْمَا] وهي اسم على الأرجح، وضعت في الأصل للدلالة على ما لا يعقل، وقد تستعمل فيما يعقل لكنه قليل. ثم ضمنت معنى الشرط، مثالها قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا

بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف: ١٣٢)

تأتنا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما وجزومه حذف حرف العلة، فما نحن لك بمؤمنين: الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط. [أَيَّ] وهي اسم باتفاق، ومعناها بحسب ما تضاف إليه، وقد ضمنت معنى الشرط، ومثالها قوله تعالى: ﴿أَيَّأَ مَا تَدْعُوا فَلَهُ

الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠) أي هذه أداة شرط، وهي هنا مفعول به مقدم واجب التقديم، وتدعوا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأي وجزومه حذف النون، ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط. [مَتَى] وهي اسم باتفاق،

موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، ومثالها
قول الشاعر:

مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

متى أداة شرط تجزم فعلين الأول يسمى فعل الشرط، والثاني يسمى جواب الشرط، أضع: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى، وجزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين. تعرفوني: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى، وجزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، وتعرفوني: النون هذه نون الوقاية، والأصل تعرفوني حذف النون التي هي نون الرفع للجازم، وهذه النون المذكورة ليست بنون الرفع وإنما هي نون الوقاية، جيء بها لتقي الفعل من الكسر، قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ
لأن الفعل ممنوع من الكسر، فإذا اتصلت به ياء النفس وهي ياء المتكلم يستلزم أن ما قبلها يكون مكسوراً، والفعل لا يدخله الكسر، إذا لا بد من حرف يتحمل تلك الكسرة فزادوا هذه النون، واللغة محكمة. [أَيَّانَ] وهي اسم باتفاق، موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، مثالها قول الشاعر:

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

فأيان: أداة جزم تجزم فعلين، تعدل: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأيان، وجزمه سكون آخره. تنزل: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأيان، وجزمه سكون آخره، لكنه سكون مقدر منع

من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي. [أَيْنَ] وهي اسم باتفاق، مثل أَنَّى تدل على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، مثالها قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء: ٧٨) تكونوا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأينما، وجزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، يدرككم: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأينما وجزمه سكون آخره. [إِذَا] وهي حرف على الأرجح، وهي مثل إن للتعليق، مثاله قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا
تأت: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإذما، وجزمه حذف حرف العلة. تلف: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإذما وجزمه حذف حرف العلة أيضًا. [حَيْثُ] وهي اسم باتفاق، مثل أين للزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، مثالها قول الشاعر:

حَيْثُ تَسْتَقِمُ يَقْدِرُكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
تستقم: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحيثما، وجزمه سكون آخره، ويقدر: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وجزمه سكون آخره. [وَكَيْفَ] هذه زاداها الكوفيون، وليست جازمة على مذهب البصريين، نحو: كيفما تجلس أجلس. وزادوا أيضًا إذا في الشعر خاصة لذلك قال: [ثُمَّ إِذَا فِي الشَّعْرِ لَا فِي النَّثْرِ] لقول الشاعر:

وَإِذَا تُصِبُّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

وإذا تصبك: هنا جزم، وعند كثير من النحاة التسكين هنا للضرورة وليس للجزم، لأن إذا لا تجزم، وإن جزمت فهي في الشعر خاصة، وما كان مقيّدًا في الشعر فحيثُذ يكون من باب الضرورات، فلما كانت إذا أدنى رتبة من غيرها لأنها تعمل في الشعر لا في النثر، وما قبلها يعمل مطلقًا أتى بضم الدالة على التراخي. هذه ثلاث عشرة أداة ذكرها الناظم رحمه الله ثم قال: [فَاذِرِ الْمَأْخِذَ] يعني فاعلم المأخذ محل الأخذ وهو أنه منقول ومسموع من لغة العرب.

هذه الأدوات تجزم فعلين مضارعين، وهذا هو الأصل، لكن لا يلزم أن يكونا مضارعين مطلقًا بل الأحوال أربعة: قد يكونان مضارعين وهذا هو الأصل، وهو الأقوى، وقد يكونان ماضيين، وقد يكونان مختلفين الأول ماض والثاني مضارع، أو بالعكس الأول مضارع والثاني ماض، والأمثلة: قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ (الإسراء: ٧) وقعا ماضيين، وقوله تعالى: ﴿وَلِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ (الأنفال: ١٩) وقعا مضارعين، وقوله صلى الله عليه وسلم: «من يقيم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر» الأول مضارع والثاني ماض، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ (الشورى: ٢٠) فالأول فعل ماض وهو كان، ونزد له: فعل مضارع. فإذا جاء ماضيًا فحيثُذ يكون الجزم للمحل، لأننا قررنا أن القاعدة العامة أن هذه الأدوات تجزم،

فإذا جزمت كان الأصل أن تدخل على الفعل المضارع، ولذلك قيل إذا كانا مضارعين هذا هو الأصل، لأن الأثر أثر الجزم يلفظ به، فإذا كانا ماضيين أو كان أحدهما ماضيًا فحينئذ أين يظهر الجزم؟ نقول: الجزم يسلط على المحل لا على اللفظ. أما حيثما وإذا فهذه واجبة الاتصال بما. هذا ما يتعلق بالجوازم التي ذكرها المصنف باختصار.

الْمَرْفُوعَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

أي هذا بيان ما يتعلق بالمرفوعات من الأسماء، لأنه ذكر لك الفعل بأنواعه الثلاثة، وقَدَّم الفعل كما سبق على الأسماء المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل وغيرها؛ لأن الأفعال عاملة، والأسماء معمولة، ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول. [الْمَرْفُوعَاتُ] جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع، أو جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة، [مِنَ الْأَسْمَاءِ] هذا قيد لإخراج الفعل لأنه ذكره فيما سبق في قوله: [وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجَرَّدُ] والمرفوعات من الأسماء - باستقراء كلام العرب - سبعة: الأول: الفاعل. والثاني: المفعول الذي لم يسم فاعله. والثالث والرابع: المبتدأ والخبر. والخامس: اسم كان وأخواتها. والسادس: خبر إن وأخواتها. والسابع: التابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل. وهذه سيذكرها الناظم متوالية. والمرفوع: هو ما اشتمل على علم الرفع من الضمة وما ناب عنها. فنحكم على الكلمة بأنها مرفوعة إذا وجد علم الرفع وهو الضمة وما ناب عنها وهو الألف أو الواو أو النون. ومتى تكون مرفوعة؟ نقول: إذا وقعت في محل من المحال السبعة التي ذكرناها. إما أن يكون فاعلاً أو مبتدئاً أو خبراً إلى آخر ما ذكرنا. قال الناظم:

بَابُ الْفَاعِلِ

هذا هو الباب الأول الذي يكون الاسم مرفوعاً فيه، وهو محل الفاعل، والمراد بالفاعل هنا مرتبة إذا وجد الاسم فيها حكمنا عليه بأنه مرفوع، فكل فاعل مرفوع من غير عكس، أي وليس كل مرفوع فاعلاً. [بَابُ الْفَاعِلِ] قدمه على المبتدأ والخبر؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، وبعضهم قدم المبتدأ على أنه أصل المرفوعات، وبعضهم جعل كلا منهما أصلاً برأسه، فالأقوال ثلاثة والجمهور على أن الفاعل هو أصل المرفوعات، وينبني على هذا الخلاف فائدة وهو أنه إذا جاز أن يجعل اللفظ مبتدأ أو فاعلاً فأيهما أولى؟ مَنْ رَجَّحَ أن الفاعل هو الأصل أعربه فاعلاً، وَمَنْ رَجَّحَ أن الأصل هو المبتدأ أعربه مبتدأ، نحو: النووي أجمع من يعتد به، فالنوي مرفوع، هل تقول: قال النووي أو النووي قائل؟ يعني يجوز أن يعرب النووي فاعلاً، ويجوز أن يعرب مبتدأ، لكن أيهما أولى وأرجح؟ ينبني على هذا الأصل من رجح أن الأصل في المرفوعات هو الفاعل، قال: الأرجح أن يقال: قال النووي، فتعرب النووي فاعلاً لفعل محذوف، ومن رجح أن المبتدأ هو الأصل قال: النووي مبتدأ، وخبره محذوف تقديره النووي قائل، هذا الذي ينبني على هذه المسألة. [بَابُ الْفَاعِلِ] الفاعل له معنيان، معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى. أما معناه اللغوي فهو من أوجد الفعل أي الحدث. فكل من أوجد الفعل في اللغة فهو فاعل، فحينئذ يشمل المبتدأ، فنحو: زيد قائم، زيد في اللغة فاعل، وفي الاصطلاح مبتدأ،

والمبتدأ والفاعل لا يجتمعان، فزيد فاعل، ومبتدأ، فاعل لغةً، ومبتدأ اصطلاحاً، كيف صار فاعلاً في اللغة؟ نقول: لأن الفاعل في اللغة من أوجد الحدث، والقيام حدث، والذي أوجده هو زيد. فحينئذ نقول: زيد هذا فاعل لماذا؛ لأنه أوجد القيام، أما الفاعل في الاصطلاح فقال:

الْفَاعِلُ ارْفَعَ وَهُوَ مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وُجِدَا
قوله: [الْفَاعِلُ ارْفَعَ] بين حكمه قبل بيان حده، وهذا على خلاف الأصل؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولكنه أولى من صنع صاحب الأصل لابن آجروم حيث ذكر الحكم - وهو قوله المرفوع - في الحد فقال: هو الاسم المرفوع، والناظم هنا أخرجه عن الحد فقال: الفاعل ارفع؛ لأن الرفع حكم، والفاعل محكوم عليه، والتعريف إنما يكون لمعرفة الحقائق، والحكم على الشيء فرع عن تصوره. فحينئذ لا بد من التعريف أولاً ثم بعد ذلك يذكر الحكم، ولذلك عند المناطقة من شرط صحة الحد أنه لا تدخل فيه الأحكام. قال في السلم المنورق:

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
وعندهم أي المناطقة من قواعدهم المنطقية: أنه من جملة الأمور المردودة عندهم ولا تقبل أن تدخل الأحكام في الحدود؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فلا بد أن تتصور أولاً ما هو الفاعل ثم بعد ذلك تذكر حكمه. [الْفَاعِلُ ارْفَعَ] أي ارفع

الفاعل [الْفَاعِل] مفعول به منصوب مقدم و[ارْفَعْ] فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، أي ارفع أنت أيها النحوي الفاعل، و[ارْفَعْ] إما بحركة أو بحرف، سواءً كانت ضمة ظاهرة أو مقدرة، فيعم أنواع الإعراب كلها، إما أن يكون ظاهراً، وإما أن يكون مقدراً، وإما أن يكون محلياً. نحو: قام زيد، فزيد: فاعل، وتحكم عليه أنه فاعل بتطبيق الحد عليه، فزيد من قولك: قام زيد فاعل، حكمت عليه بأنه فاعل أولاً، ثم تقول: [الْفَاعِلَ ارْفَعْ] ارفعه بضممة ظاهرة على آخره فتقول: زيد فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. وجاء الفتى، الفتى: فاعل و[الْفَاعِلَ ارْفَعْ] حينئذ تقول الفتى: فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر. وجاء سيبويه، سيبويه: فاعل و[الْفَاعِلَ ارْفَعْ] حينئذ تقول: سيبويه اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل، وإن شئت قل: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. إذاً يكون الفاعل مرفوعاً لفظاً كزيد، ويكون مرفوعاً تقديراً كالفتى أو القاضي أو غلامي، ويكون محلياً كسيبويه. وإذا قيل [الْفَاعِلَ ارْفَعْ] لا ينقض هذه القاعدة فيما لو جر بحرف جر زائد، كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ (المائدة: ١٩) بشير: فاعل، والفاعل مرفوع، وفي الآية مجرور، وجوابه: أن الإعراب هنا تقديري، وأثر حرف الجر الزائد في اللفظ فقط، وإعرابه: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ ما نافية، وجاء فعل ماضٍ، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، ومن: حرف جر زائد أو قل صلة أو قل

تأكيد، وبشير: فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والصحيح أن إعرابه تقديري لا محلي، وهكذا كل مجرور بحرف جر زائد. وكذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: ٢٥١) لولا دفع الله: لفظ الجلالة فاعل، فهو في اللفظ مضاف إليه، وفي المحل فاعل، لأن الأصل لولا أن يدفع الله الناس. والناس مفعول به، والعامل فيه هو المبتدأ وهو دفع، والخبر محذوف وجوبا، فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً لأنه فاعل. فالفاعل مرفوع، هذه هي القاعدة العامة وقد أشار إليها بقوله: [الْفَاعِلُ ارْفَعْ] لفظاً أو تقديرًا أو محلاً بحركة أو حرف. ثم قال [وَهُوَ] أي حده [مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجِدَا] أي هو ما قد أسند إليه فعل قد وجد قبله. [مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ] يعني ما قد أسند إليه أي إلى الاسم المحكوم عليه بكونه فاعلاً، أسند إليه فعلٌ، لكن هذا الفعل يكون مقدماً لذلك قال: فعل قد وجد قبله [قَبْلَهُ] هذا منصوب على الظرفية متعلق بقوله: [وُجِدَا] والألف للإطلاق، و[قَدْ] للتحقيق، والجملة الفعلية في محل رفع صفة لفعل، والتقدير ما قد أسند إلى فعل موجود قبله يعني مذكور قبله، لأن عبارة ابن آجروم في الأصل قال: الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله. قوله: [مَا قَدْ أُسْنِدَا] [مَا] اسم موصول بمعنى الذي، يصدق على الاسم بنوعيه يعني سواء كان الاسم صريحاً أو مؤولاً بالصريح؛ لأن الفاعل نوعان: الأول: فاعل صريح: وهو ما لا يحتاج في جعله فاعلاً إلى تأويل. إذا كان ملفوظاً

به مباشرة فهو اسم صريح، كجاء زيد، فزيد فاعل وهو اسم صريح لأننا حكمنا عليه بكونه فاعلاً دون تأويل. والثاني: فاعل مؤول بالصريح، وهو ما يحتاج في جعله فاعلاً إلى تأويل. فلا بد حينئذ أن يكون عندنا حرف مصدري يؤول مع ما بعده بمصدر فيكون فاعلاً، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾ (الحديد: ١٦) فيأن: فعل، وفاعله أن تخشع، وليس هو باسم صريح، إذ كيف جعلته فاعلاً؟ نقول: نؤوله بمصدر، فأن تخشع: أن حرف مصدر ونصب واستقبال، وتخشع فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهو الخشوع، وتقدير الآية ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم، إذ نقول: خشوع فاعل، وهو اسم مؤول بالصريح وليس بالصريح. فقوله: [مَا] يشمل الاسم الصريح، والاسم غير الصريح الذي هو مؤول بالصريح. إذ كل ما لم يكن مؤولاً بالصريح فهو اسم صريح، وحينئذ الضمير المستتر وجوباً أو جوازاً والضمير البارز الذي يقع فاعلاً من الاسم الصريح، فنحو: اضرب زيداً، فاضرب: فعل وفاعله ضمير مستتر وجوباً، وهو اسم صريح - وهذا مجرد اصطلاح - وهند تكتب: أي هي فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، وهو اسم صريح، وما قام إلا أنا، فأنا فاعل وهو ضمير بارز، وهو اسم صريح، وهذا لا إشكال في جعله اسماً صريحاً كما سيذكره الناظم. والحاصل أن الاسم الصريح يشمل أربعة أشياء: الاسم الظاهر كزيد، والضمير المستتر وجوباً، والضمير المستتر جوازاً، والضمير البارز. ويقابله

الاسم المؤول بالصريح. قوله: [مَا] أي الاسم، لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً، فخرج به الفعل، والحرف. فالفعل لا يكون فاعلاً، والحرف لا يكون فاعلاً؛ لأننا قررنا قاعدة: وهي أن الفعل لا يكون مسنداً إليه، والفاعل هو مسند إليه، وحيثُ يمتنع أن يكون الفعل مسنداً إليه، فيمتنع أن يكون فاعلاً. ومن باب أولى يمتنع أن يكون حرفاً لأنه لا يكون مسنداً إليه. إذاً كل فاعل فهو اسم، لذلك عد السيوطي في الأشباه والنظائر من علامات الأسماء كونه فاعلاً؛ لأن كل فاعل اسم، وهذه القاعدة مأخوذة مما سبق وهو أن المسند إليه لا يكون إلا اسماً، والفعل لا يقع مسنداً إليه وكذلك الحرف. إذاً قوله: [مَا] أي الاسم الذي [قَدْ أُسْنِدَا] الألف للإطلاق [أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ] كأنه قال: أخبر عنه بفعل، نحو: قام زيد، فزيد مسند إليه وهو المحكوم عليه، وقام مسند، وهو المحكوم به، فصار الفعل في المعنى هو المحكوم به كما أن الخبر يحكم به على المبتدأ، كذلك الفعل يحكم به على الفاعل، فالفاعل محكوم عليه لذلك قال: اسم قد أسند إليه فعل أي أخبر عنه بفعل، [فِعْلٌ] لا بد أن يقيّد بكونه تاماً، احترازاً من الفعل الناقص، فإن كان فعلاً ناقصاً فإنه يحتاج إلى اسم وخبر؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر خبر المبتدأ على أنه خبر لها. وقوله: [فِعْلٌ] أخرج به كل المرفوعات، لأن قوله: [مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ] دخل فيه المرفوعات كلها، وهو يريد أن يُعرّف الفاعل، فلا بد من الإدخال والإخراج، فقوله: فعل مخرج لما عدا الفاعل من المرفوعات، لكن يبقى معنا نائب

الفاعل لأنه ذُكر قبله فعل، وليس هو في الحقيقة فعله؛ لأن قولك: ضَرَبَ زيدٌ فزيدٌ ليس فاعلاً للضرب، وإنما ذكر معه فعل لأنه في الأصل هو مضروب لا ضارب، والأصل: ضرب عمرو زيدا، فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فارتفع ارتفاعه، هذا التغيير لا يسلب إيقاع الضرب من عمرو الذي هو الفاعل في الأصل إلى إيقاعه من زيد الذي هو مفعول به في الأصل، لأن الفاعل هو مَنْ أوجد وأحدث الفعل، والمفعول به هو مَنْ وقع عليه الفعل، فحينئذٍ إذا قيل: ضَرَبَ زيدٌ فزيدٌ لم يخرج عن كونه قد وقع عليه الضرب سواء كان في التركيب الأول أو الثاني. إذا لم يُذكر قبله فعله وإن سبقه فعل وذُكر قبله، لكنه ليس هو فعله الذي أوجده، وإنما ذكر معه الفعل، لأنه مفعول به، والمفعول به يقع عليه الفعل ولا يقوم به الفعل ولا يقع منه الفعل، كما هو نوعا الفاعل.

[فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجِدَا] هذا احتراز من المبتدأ، فيما إذا أسند إلى المبتدأ فعل، نحو: زيد قام، على مذهب البصريين يتعين أن يكون زيد مبتدأ، وقام الجملة خبر، فيجب الترتيب بأن يتقدم الفعل أولا ثم يليه الفاعل، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل. وعند الكوفيين يجوز أن يكون زيد فاعلا مقدما، وعامله الفعل المتأخر قام، وليس فيه ضمير مستتر، وحينئذٍ إذا قيل: زيد قام، يُشترط في الفاعل أن يُذكر قبله فعله، فلو ذكر بعده الفعل خرج عن كونه فاعلاً، فصار مبتدأ، لأن المبتدأ يذكر الفعل بعده لا قبله فيما إذا أخبر عن المبتدأ بالجملة الفعلية. [فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجِدَا] والمذكور قبله فعله

قد يكون الفعل ملفوظاً به، وقد يكون مقدراً. فالملفوظ به نحو: قام زيد، والمقدر نحو قولك: زيدٌ، في جواب من جاء؟ فزيد فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه مقدر تقديره جاء زيد، وهذا الحذف جائز لكن لا بد من قرينة تدل على المحذوف كما إذا وقع جواباً لسؤال، وقد يكون الحذف واجباً كما إذا وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط وهما إن وإذا، وذلك لاختصاص أداة الشرط بالجملة الفعلية، لإفادتها التعليق تعليق شيء على شيء آخر، والأحداث هي التي تقبل التعليق دون الذوات كقولك: إن جاء زيد أكرمته، أفاد تعليق إيقاع الإكرام على مجيء زيد لا على ذاته، فالأصل أن الذات لا تقبل التعليق. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) فأحد فاعل لفعل محذوف لأن إن الشرطية لا يتلوها إلا فعل وجوباً لأننا أقمنا دليلاً على المحذوف، ولأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، فالمفسر هو المحذوف، والمفسر هو المذكور، وتقديره هنا وإن استجارك أحد من المشركين. قال ابن مالك:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمَرَا كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابٍ مَنْ قَرَا

ومثله قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١) وقوله:

﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ (الانفطار: ١) كل ما وقع من اسم مرفوع بعد

إذا أو إن الشرطيتين فهو فاعل لفعل محذوف وجوباً على الأصح وهذه قاعدة عامة.

[فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجِدَا] سواءً كان الفعل واقعاً منه، أو قائماً به، فالأول: مثل قولك: ضرب زيد عمراً، زيد هنا فاعل، والضرب الذي هو مدلول عامله قد وقع من زيد فهو أثر زيد. والثاني: مثل قولك: مات زيد، زيد هنا فاعل، والموت الذي هو مدلول عامله قائم به لا واقعاً منه. ثم قال:

وظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا كَاضْطَادَ زَيْدٌ وَاشْتَرَيْتُ أَغْفَرًا
الفاعل لا بد أن يكون مذكوراً؛ لأنه عمدة، والعمدة لا يستغنى عنه، ولأنه مسند إليه فهو أحد ركني الإسناد، فحينئذ لا يجوز حذفه إلا بما ورد في لغة العرب وهي مواضع معدودة ذكرها ابن هشام وغيره سماعاً، ولكن الأصل أنه لا يجوز حذفه ولذلك قال ابن مالك:

وَيَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ
وإذا لم يظهر الفاعل فلا بد من تقديره ضميراً مستتراً؛ لأن كل فعل لا بد له من فاعل، ودلالة الفعل على فاعله دلالة عقلية لزومية، لأن العقل يدرك أن كل حدث لا بد له من محدث، فالقيام حدث لا بد له عند إيجاده من محدث، فلا يمكن أن يوجد قيام ولم يحدثه شخص ما، والفعل بأنواعه الثلاثة يستلزم عقلاً فاعلاً، لأن كل فعل متضمن لمحدث، وكل حدث لا بد له من محدث عقلاً، والمحدث هو الفاعل. إذاً دلالة قام على زيد الفاعل دلالة لزومية، وإذا كانت دلالة لزومية بمعنى أنه لا يمكن أن يوجد اللازم الذي

هو الفعل ولا يوجد ملزومه الذي هو الفاعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يدل على الفاعل بالوضع فهي دلالة وضعية. لأن الواضع وضع زنة فاعل للدلالة على اسم الفاعل، فقائم اسم فاعل لأنه يدل على ذات متصفة بحدث والذات هي الفاعل.

والحاصل: أن الفاعل لا بد من ذكره، ثم الفاعل نوعان: قد يكون اسمًا ظاهرًا، وقد يكون اسمًا مضمراً أي مستترًا سواء كان استتاره واجباً أو جائزاً، فالظاهر ما دل على مسماه بلا قيد، يعني بلا قيد تكلم أو خطاب أو غيبة. قال الناظم: [وَظَاهِرًا يَأْتِي] يعني يأتي الفاعل حالة كونه اسمًا ظاهرًا. [وَيَأْتِي مُضْمَرًا] يعني ويأتي الفاعل حالة كونه اسمًا مضمراً وهو ما دل على مسماه بقيد تكلم ونحوه. والمضمر قسمه صاحب الأصل إلى اثني عشر نوعاً وهي: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب. [وَظَاهِرًا يَأْتِي] يعني يأتي الفاعل حالة كونه ظاهرًا مطلقاً سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، وسواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مع فعلٍ ماضٍ أو مضارع. فالفاعل قد يكون مذكراً، نحو: جاء زيد. وقد يكون مؤنثاً، نحو: جاءت هند. وقد يكون مثنى، نحو: جاء الزيدان، أو مجموعاً نحو: جاء الزيدون، وجاء الزيود إلى آخره هذه كلها أنواع للفاعل، وقد ذكرها في الأصل. ثم مثل لكلٍّ منهما على سبيل اللف والنشر المرتب فقال: [كَاصْطَادَ زَيْدٌ] [اصْطَادَ] فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. و[زَيْدٌ] فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. هذا مثال للقسم الأول وهو الظاهر. [وَأَشْتَرَيْتُ أَغْفَرًا]

[اَشْتَرَيْتُ] اشترى فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المجلوب لدفع توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، و[أَعْفُرًا] مفعول به، وهو من الضياء ما يعلو بياضه حمرة، والألف فيه للإطلاق.

ومن أحكام الفاعل تجريد الفعل له إن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، لأن الفاعل قد يكون مفرداً، وقد يكون مثنى، وقد يكون مجموعاً، وكل منها قد يكون مذكراً وقد يكون مؤنثاً، وحينئذٍ إذا كان الفاعل مفرداً مذكراً كان أو مؤنثاً وجب تجريد الفعل من علامة تدل على أنه مفرد - وهذا لا إشكال فيه - تقول: قام زيد، وقامت هند. وإذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً بأي أنواع الجمع وجب أيضاً تجريد الفعل من علامة تدل على أنه مثنى أو جمع، تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، فالفعل قام كما هو لو أسند إلى فاعل مفرد لم تلحقه علامة تثنية أو علامة جمع، وهذا هو غالب لغة العرب وهو اللغة الفصحى.

وبعض قبائل العرب وهم بنو الحارث بن كعب: إذا كان الفاعل مثنى ألحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى، وألحق به علامة تدل على أن الفاعل جمع، كما أنه إذا كان الفاعل مؤنثاً ألحق بالفعل علامة تدل على أنه مؤنث نحو: قامت هند، إذا اتصل بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث - ويعنون النحاة لهذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث - فألحقوا بالفعل علامة تدل على أن

الفاعل مثنى أو جَمْعٌ فقالوا: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون. وإعرابه على هذه اللغة: قاما الزيدان، قاما فعل ماضٍ، والألف حرف - وليس بضمير - دالٌّ على تثنية الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والزيدان فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى. قاموا الزيدون، قاموا فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر لاتصاله بحرف دالٍ على كون الفاعل جمعاً، والواو حرف دالٌّ على الجمع مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والزيدون فاعل. وهذه اللغة لغة مرجوحة، ولذلك جماهير أهل اللغة على أنه لا يجوز حمل القرآن عليها. واعلم أن المرجوح - وإن شئت قل الممنوع - إنما هو جعل الألف حرفاً، وجعل الواو حرفاً، أما إذا جعلت الألف ضميراً فاعلاً، والواو ضميراً فاعلاً فلا إشكال بل هي لغة فصيحة، فإذا جاء في القرآن ما ظاهره أنه على لغة أكلوني البراغيث وجب تخريجه على هذا، فحينئذٍ لو قيل: قاما الزيدان على اللغة الجائزة = قاما قام فعل ماضٍ، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، والزيدان مبتدأ مؤخر. ولك وجه آخر جوزه بعضهم وهو أن تجعل الألف فاعلاً، والزيدان بدلاً من الألف بدل بعض من كل. وقاموا الزيدون، قاموا فعل ماضٍ، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، والزيدون مبتدأ مؤخر. وهذا جائز فحينئذٍ إذا جاء في القرآن ما ظاهره أنه على لغة أكلوني البراغيث وجب

تخرجه على أحد هذين الوجهين ولا يجوز تخرجه على تلك اللغة الضعيفة، لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين فما كان شائعاً في لغة العرب جاز حمل القرآن عليه، وما لم يكن كذلك فلا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] ظاهره مثل قوله: قاموا الزيدون، ولكن نخرجه على اللغة المشهورة، فنقول: وأسروا أسر فعل ماضٍ، والواو ضمير متصل فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، والذين ظلموا مبتدأ مؤخر. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] عموأ أصله عَمِيَ وصمَّ كثيرٌ، فنقول: عموأ فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وكثير مبتدأ مؤخر، وهو نكرة وسوغ الابتداء به تقدم الخبر أو وصفه بما بعده. إذاً يجب تجريد الفعل من علامة تدل على الفاعل المثني أو المجموع. قال ابن مالك:

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا
ومن أحكام الفاعل أنه يؤنث له الفعل، إذا كان الفاعل مؤنثاً، ولا إشكال في تجريد الفعل من علامة تدل على تذكيره، لأنه جاء على الأصل في الأسماء، لأن الأصل فيها التذكير وما جاء على أصله لا يحتاج إلى علامة، بخلاف ما إذا جاء على الفرع وهو كونه مؤنثاً، والمؤنث قد يلتبس بغيره، كما لو قيل: قام هند، وهند علم مشترك بين الذكور والإناث، فلا بد حينئذ من علامة تميز كون الفاعل مؤنثاً لئلا يحمل على الأصل وهو التذكير، فاتصل بالفعل تاء التأنيث ف قيل: قامت هند، فتعلم أن الفاعل مؤنث، وإذا قلت: قام هند

- وهند يسمى الرجل به قديماً - حمل على أنه مذكر. إذا لا بد من علامة فيما إذا وقع الفاعل مؤنثاً لثلاثي يلبس بغيره، ومن قواعد لغة العرب الإيضاح وكشف اللبس، فحينئذ اتصل بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث. ولا يرد ما سبق من لغة أكلوني البراغيث لأن قام الزيدان، وقام الزيدون يدل بلفظه على أن الفاعل مثنى أو أنه جمع، فلا يلبس بغيره فلا نحتاج إلى علامة تدل على التثنية ولا إلى علامة تدل على الجمع كما احتجنا إلى علامة تدل على أن الفاعل مؤنث. فحينئذ نقول: تأنيث الفعل باعتبار الفاعل على نوعين: قد يكون جائزاً. وقد يكون واجباً.

والتأنيث الجائز في أربعة مواضع :

الأول: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً تأنيثاً مجازياً، والنحاة يفرقون بين المؤنث المجازي والمؤنث الحقيقي، فالمؤنث الحقيقي: هو ماله فرج، والمؤنث المجازي: هو ما لا فرج له. فإذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث جاز الوجهان: التأنيث، وترك التأنيث، فتقول: طلعت الشمس بتأنيث الفعل، وطلع الشمس بترك التأنيث، والشمس مؤنثة لذلك قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] فأعاد الضمير عليها مؤنثاً، ومثله قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي﴾ [يس: ٣٨] والتأنيث أرجح لأنه هو الأصل، فالأصل أن الفاعل إذا كان مؤنثاً أن تلحق الفعل علامة تدل على التأنيث لكن لما كان مجازي التأنيث جاز تركه.

الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، لكنه فصل عن العامل بغير إلا، حينئذٍ جاز الوجهان: التأنيث، وترك التأنيث، تقول: حضرت القاضي امرأة، فامرأة فاعل مؤنث، وتأنيثه حقيقي لكنه فصل عن العامل بغير إلا بالمفعول به، فالمفعول فصل بين الفاعل والعامل، فحينئذٍ جاز الوجهان: التأنيث وتركه فتقول: حضرت القاضي امرأة بتأنيث الفعل؛ وحضر القاضي امرأة بترك التأنيث، وجاز لوجود الفاصل بين العامل والفاعل، والتأنيث أرجح لما سبق.

الثالث: إذا كان الفاعل فاعل نعم وبئس، يقال: نعمت المرأة هند بتأنيث الفعل، ونعم المرأة هند بترك التأنيث؛ لأن أُل الداخلة على فاعل نعم للجنس، والجنس مذكر، فحينئذٍ إذا أريد الجنس جنس المرأة فهذا مذكر تُرك التأنيث، وإذا روعي اللفظ أنث الفعل.

الرابع: أن يكون الفاعل جمعاً، فحينئذٍ يجوز الوجهان: التأنيث، وتركه، لكن يستثنى من أنواع الجمع جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، فيعاملان معاملة المفرد، فتقول: قام الزيدون، كما تقول: قام زيد. ولا يصح أن تقول: قامت الزيدون، كما لا يصح أن تقول: قامت زيد، فيجب التذكير وترك التأنيث مع المفرد كذلك يجب ترك التأنيث مع جمعه وكذلك مع مثناه. وهذا هو الأرجح فيه. وتقول: قامت الهندات، كما تقول: قامت هند بالتأنيث وجوباً، فيجب التأنيث مع المفرد كذلك يجب مع جمعه ومثناه.

وأما جمع التفسير سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، فيجوز فيه الوجهان: التأنيث، وترك التأنيث، تقول: قام الزيود، وقامت الزيود، وقام الهنود، وقامت الهنود، وقال الصحابة، وقالت الصحابة، فمن أنث فقد أوله على معنى الجماعة، قالت الصحابة يعني قالت جماعة الصحابة، وجماعة هذا مؤنث، ومن ترك التأنيث فقد أوله على معنى الجمع، قال الصحابة يعني قال جمع الصحابة، وجمع هذا مذكر.

والتأنيث الواجب في مسألتين:

الأولى: أن يكون الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، وليس فاعل نعم وبئس، وليس مفصلاً عن عامله، بهذه القيود الثلاثة نقول: يجب أن يؤنث الفعل، نحو: قامت هند .

الثانية: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مؤنث مطلقاً سواء كان المؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث، نحو: الشمس طلعت، فطلع فعل ماضٍ أسند إلى ضمير مستتر - وهو فاعل - يعود على الشمس، وهي مؤنث مجازي، فوجب تأنيث الفعل. ونحو: هندٌ كتبت، فكتب فعل ماضٍ أسند إلى ضمير مستتر - وهو فاعل - يعود على هند، وهي مؤنث حقيقي، فوجب تأنيث الفعل. وانظر هنا إلى أن الفعل الذي يجب تأنيثه بتاء التأنيث هو فعل ماضٍ، وأما الفعل المضارع فقد يسند إلى فاعل مؤنث، نحو: تقوم هند، وحكم تأنيث الفعل هنا واجب، وتأنيثه بحرف المضارعة وهو التاء، استغناءً عن تاء التأنيث الساكنة بتاء المضارعة، لذلك تاء التأنيث

الساكنة تختص بالفعل الماضي، وأما الفعل المضارع فإذا أسند إلى مؤنث فحينئذ لا بد مما يدل على أن الفاعل مؤنث، ولكن استغني بقاء المخاطبة -هي للتأنيث وأيضاً للخطاب- عن تاءٍ تلحق بآخره؛ لأنه لو ألحقت به تاء التأنيث الساكنة لاجتمع عليه علامتا تأنيث، وهذا ممتنع = أن يشتمل اللفظ الواحد على علامتي تأنيث؛ لأن التاء من الفعل تقوم قررنا أنها حرف معنى كتاء التأنيث الساكنة، فإذا قلت: تقومُ اجتمع فيه حرفان، كل منهما يدل على التأنيث، وهذا فيه قبح وبشاعة. فحينئذٍ اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي؛ لأن المضارع فيه حرف يدل على التأنيث، فتقول: تقوم هند، وهند تقوم، ولا يصح أن تقول: يقوم هند، ولا هند يقوم.

ومن أحكام الفاعل أنه قد يحذف ولكن ينوب عنه المفعول به وهذا ما يسمى بباب النائب عن الفاعل لذلك عقبه به فقال الناظم رحمه الله:

بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ

أي الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه، يجوز حذف الفاعل لغرض من الأغراض قد يكون الغرض لفظياً، وقد يكون معنوياً. فاللفظي كالحذف من أجل استقامة السجعة كما قيل: مَنْ طابَتْ سريرته مُجِدَّتْ سيرته، الأصل حَمَدَ الناسَ سيرته، فلو صرح بالفاعل لاختلت السجعة. والمعنوي كالعلم به بأن يكون معلوماً عند المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨) فأصل التركيب -والله أعلم- خَلَقَ اللهُ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا، فحذف

الفاعل وهو لفظ الجلالة للعلم به. ولكن من الخطأ عند إعراب هذه الآية ونحوها أن يقال: خُلِقَ فعل ماضٍ مبني للمجهول، وإنما يقال فعلٌ ماضٍ مغير الصيغة، ولذلك هذه العبارة -مبني للمجهول- مدخولة أصلاً حتى في غير مثل هذه المواضع، لأنه إذا قيل: مبني للمجهول حيثئذٍ عَيَّنَ الغرض من حذف الفاعل وهو أنه حذف للجهل به، وهل كلما حذف الفاعل يكون حذفه للجهل به؟! الجواب: لا، ولذلك فالأحسن أن يقال: فعل ماضٍ مغير الصيغة، لأن الفعل إما أن يكون على أصل صيغته وهو المبني للمعلوم، وإما أن يكون مغير الصيغة وهو فيما إذا أسند إلى المفعول به، وأقيم المفعول مقام الفاعل. قال: [بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ] وفي الأصل لابن آجروم قال: باب المفعول الذي لم يسم فاعله. ولكن هذا العنوان متقد، وقد بينت وجه النقد وما أجيب به في شرح الملحة فليرجع إليه. لكن نقول: قوله [بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ] أشمل وأخصر من قوله: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، وهذه العبارة وهي النائب عن الفاعل؛ قيل: أول من استعملها هو ابن مالك رحمه الله في الألفية:

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ.....
 بوب لذلك فقال: النائب عن الفاعل. والمتقدمون قبله يعبرون
 بباب المفعول الذي لم يسم فاعله، وبعضهم يقول: الاسم الذي لم
 يذكر معه فاعله. قال:

إِذَا حَذَفَتْ فِي الْكَلَامِ فَاعِلًا مُخْتَصِرًا أَوْ مُبْنِيًا أَوْ جَاهِلًا
 فَأَوْجِبِ التَّأْخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ وَالرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَاتَّبِعْهُ

هذا ما يسمى بأغراض حذف الفاعل، ومحل بحثها في علم البيان قال السيوطي في عقود الجمان:

قُلْتُ وَلِلْمَفْعُولِ إِنَّمَا يُنْي لِكُونِهِ فِي الذِّكْرِ نُصَبَ الْأَعْيُنِ
أَوِ السِّيَاقُ دَلٌّ أَوْ لَا يَصُدُّ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ كَوْنُهُ يُحَقَّرُ
كَذَاكَ لِلْجَهْلِ وَالْإِخْتِصَارِ وَالسَّجَعِ وَالرُّوْيِ وَالْإِثَارِ
[إِذَا حَذَفَتْ] أَيُّهَا النَّحْوِيُّ [فِي الْكَلَامِ] أَيُّ مِنَ الْكَلَامِ [فَاعِلًا]
حالة كونك [مُخْتَصِّرًا] أراد أن يختصر الكلام، فمثلاً بدلاً من أن
يقول: روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال: روي
عن النبي ﷺ وهذا جائز. [أَوْ] تحذف الفاعل حالة كونك [مُبْهِمًا] على
السامع يعني رغبة المتكلم في الإبهام، نحو: تُصَدِّقُ بِأَلْفِ دِينَارٍ، لم
يُرد أن يفصح بمن تصدق فقال: تُصَدِّقُ بِأَلْفِ دِينَارٍ، ونحو: سُرِقَ
المتاع، وهو يعرف السارق لكن قال: سُرِقَ المتاع قاصداً الإبهام على
السامع. [أَوْ] تحذف الفاعل حالة كونك [جَاهِلًا] به، كقولك
أَيْضًا: سُرِقَ المتاع إذا كان يجهل السارق، أو روي عن النبي ﷺ ولم
يعرف الراوي. ولكن هل الجهل بالفاعل يعتبر غرضاً من أغراض
حذف الفاعل؟ هذا محل نزاع، فابن مالك رحمه الله عدَّ الجهل
غرضاً معنوياً، وبعضهم لا يرى ذلك لأن المجهول قد يعبر عنه
باسم فاعل مشتق من مادة الفعل، فإذا قيل: سُرِقَ المتاع، حذفت
الفاعل للجهل به، ولك أن تقول: سُرِقَ السارق المتاع، فصار
السارق فاعلاً لكن لم نستفد شيئاً من ذكر الفاعل، وهو السارق
لعدم تعيينه، لذلك قيل: لا يكون الجهل غرضاً من الأغراض، لأنه

يمكن أن يعدل عن الحذف إلى ذكر اسم الفاعل. [إِذَا حَذَفَتْ فِي
الْكَلَامِ فَاعِلًا] [إِذَا] شرطية [حَذَفَتْ] فعل الشرط [فَأَوْجِبِ] الفاء
واقعة في جواب الشرط لأنه فعل أمر، فحينئذ يجب أن تتصل به
الفاء. [فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ] لأنك أقيمت المفعول مُقام
الفاعل، فإذا حذفت الفاعل فلا بد من إقامة شيء مقامه، فلا يجوز
أن تحذف الفاعل دون إقامة شيء مقامه، فيقام المفعول به إذا كان
موجودًا مقام الفاعل فحينئذ [فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ] بعد أن
كان جائز التقديم، لأن المفعول به يجوز تقديمه على الفاعل، بل
ويجوز تقديمه على العامل نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾
(الأعراف: ٣٠) لكن إذا حذفت الفاعل وأقيمت المفعول مقام
الفاعل نقول: أخره وجوبًا، فلا يجوز أن يتقدم، فلا يصح أن تقول:
زَيْدٌ ضَرَبَ عَلَى أَنْ زَيْدٌ نَائِبُ فاعِل، كما أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل
على عامله كذلك لا يجوز أن يتقدم نائب الفاعل على عامله فيما إذا
كان في الأصل مفعولاً به، لأنه أخذ حكم الفاعل، والفاعل لا يجوز
تقديمه على عامله لذلك قال: [فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ] أيها النحوي
[لِلْمَفْعُولِ بِهِ] بعد أن كان جائز التقديم، والعلة في ذلك أنه أقيم
مقام الفاعل، والفاعل كما سبق لا يتقدم على عامله كذلك ما أقيم
مقامه. [وَالرَّفْعَ] أي فأوجب التأخير، وأوجب الرفع لفظًا أو
تقديرًا أو محلاً بعد أن كان منصوبًا، حيث كان منصوبًا فأقيم مقام
الفاعل، والفاعل مرفوع، فأخذ حكمه، كما أخذ حكمه في عدم
جواز تقديمه على العامل، أخذ حكمه في كونه مرفوعًا سواء كان

الرفع ظاهراً أو مقدراً أو محلاً تقول: ضُرب زيد، زيد: نائب فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، ضُرب الفتى، الفتى: نائب فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، ضُرب هذا ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. [فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ وَالرَّفْعَ حَيْثُ] هذا للتقييد [حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَأَنْتَبِهْ] لهذه الفائدة، أن النائب يأخذ حكم المناب عنه، فإذا أنيب المفعول به عن الفاعل أخذ حكمه فلذلك قال: [حَيْثُ نَابَ عَنْهُ] ويحتمل أن [حَيْثُ] هذه للتعليل، يعني لماذا حكمت بوجوب التأخير؟ ولماذا حكمت بوجوب الرفع؟ قال: حيث ناب المفعول به عنه أي عن الفاعل. [فَأَنْتَبِهْ] لا تجري الأصل وهو جواز التقديم والتأخير، وأنه منصوب وإنما تنقل أحكام المفعول به إلى أحكام الفاعل، فيتعين تأخيره، ويتعين رفعه، لأنه قام مقام الفاعل. ويصير عمدة بعد أن كان فضلة، لأن المفعول به فضلة يجوز الاستغناء عنه، لكن إذا رُفع على أنه نائب فاعل صار عمدة، لأن الرفع خاص بالعمد، وصار مسنداً إليه بعد أن كان لا دخل له في الإسناد؛ لأن المفعول به ليس مسنداً ولا مسنداً إليه بخلاف النائب عن الفاعل فإنه مسند إليه.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْ وَكَسْرُ مَا قُبِلَ آخِرِ الْمَضِيِّ حُتْمًا
وَمَا قُبِلَ آخِرِ الْمَضَارِعِ يَجِبُ فَتْحُهُ بِلَا مُنَازَعٍ
لما أقيم المفعول به مقام الفاعل قد يلتبس الفاعل بنائب الفاعل،
إذا قلت مثلاً: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فحذفت الفاعل وهو زيد، فقلت:
ضَرَبَ عَمْرًا، ثم تقيم عَمْرًا مقام زيد فترفعه، فتقول: ضَرَبَ عَمْرُو،

حينئذِ التبس بالفاعل فقالوا: لابد أن نجعل في الفعل قرينة منذ أن ينطق بها المتكلم يعلم السامع أن ما بعده نائب فاعل وليس بفاعل قالوا: إذاً يجب تغيير صيغة الفعل للدلالة على أن ما بعده نائب فاعل وليس بفاعل حتى إذا قيل: ضُرب مباشرة تعرف أن ما بعده فاعل، وإذا قيل: ضُرب مباشرة تعرف أن ما بعده نائب فاعل. إذاً وجوب تغيير الصيغة لئلا يلتبس الفاعل بنائب الفاعل فقال: [فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمَّنْ] الفاء فاء الفصيحة يعني إذا أردت تمييز المبني للمفعول من المبني للفاعل، فإن كان الفعل ماضياً أو مضارعاً فاضمَّنْ أول الفعل وجوباً، لأن اضمَّنْ فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، ومطلق الأمر يقتضي الوجوب، و[أَوَّلَ] منصوب على أنه مفعول به مقدم لـ[اضمَّنْ] وهذا يستعمل في الشعر خاصة، لأن القاعدة أن الفعل سواء كان مضارعاً أو أمراً إذا أكد بنون التوكيد لا يجوز أن يتقدم عليه معموله فحينئذِ [فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمَّنْ] هذا مخالف للقواعد النحوية، والأصل أن يقال: فاضمَّنْ أول الفعل. [فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمَّنْ] مطلقاً سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فتضم أول الفعل، ضُرب ضُرب، ويضرب يُضرب، يعني اجعل حركة أول الفعل الماضي ضمّاً سواء كان الحرف أصلياً كضرب، أو زائداً كأكرم، واجعل حركة حرف المضارعة ضمّاً. [اضمَّنْ] أول الفعل تحقيقاً أو تقديرًا، فنحو: ضُرب هذا ضمُّ تحقيقاً يعني تلفظ به، وتقديرًا فيما إذا كان وسط الفعل الماضي الثلاثي حرف علة كقال وباع، تقول فيه: قيل ويبيع

هكذا الفعل المغير الصيغة، فحينئذ يضم أوله لكن تقديرًا لا تحقيقًا بمعنى أنه يُنوى ضم أوله وإلا فهو في اللفظ مكسور، لكنها كسرة عارضة لا أصلية، وإنما هي حركة العين نُقلت إليها لأن أصله قَوْلٌ على وزن فُعِلَ كضُرِبَ، إذا أوله مضموم وأنت تنطق به بالكسر قيل، إذا أصله قَوْلٌ على وزن فُعِلَ - بضم الأول وكسر ما قبل الآخر - استثقلت الكسرة على الواو، فوجب نقلها إلى ما قبلها، وما قبلها وهو القاف مضموم فأسقطت الضمة، فصار بعد سلب حركتها ساكنًا فقيل قَوْلٌ سكنت الواو بعد كسرة والقاعدة: أن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً، فصار قِيلَ. وباع أصله: بُيعَ على وزن فُعِلَ استثقلت الكسرة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركتها أي حركة الباء وهي الضمة، وهذا يسمى إعلالًا بالنقل، فسكنت الياء وانكسر ما قبلها ليس عندنا إعلال بالقلب، فصار يَبِيعَ. في نحو قيل قلبت الواو ياءً لوجود العلة، والياء هنا في بيع صحت لم تقلب واوًا لعدم وجود العلة. إذا [فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُئْنِ] تحقيقًا كما في ضُرِبَ أو تقديرًا كما في قِيلَ وبيع، وإذا كان الفعل الماضي مفتتحًا بتاء المطاوعة أو التاء مطلقًا يُضم ثانيه مع أوله نحو: تُعَلِّمُ هذا مبدوء بالتاء وتسمى تاء المطاوعة، فحينئذ يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، ويزاد عليه أنه يضم مع أوله ثانيه فتقول: تُعَلِّمُتِ المسألة، وإذا كان مبدوءًا بهمزة الوصل يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، ويزاد مع ضم أوله ضم ثالثه فيقال أنطلق يزيد. [وَكَسَّرُ مَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حَتَّى] إذا ضُمَّ الأول، تنظر فيما قبل آخره فإن كان

ماضيًا فأكسره نحو: ضَرَبَ كسر ما قبل الآخر وهو الراء، فتقول: ضَرَبَ على وزن فُعِلَ [وَكَسَرُ مَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتْمًا] الألف للإطلاق، يعني وجب كسر ما قبل آخره تحقيقًا أو تقديرًا. تحقيقًا نحو ضَرَبَ أصله ضَرَبَ فالراء مفتوحة فلما غُيرت صيغته كُسرت، وعِلِمَ تقول: عِلِمَ، فما قبل الميم لم يغير في اللفظ، ولكن الكسرة مقدرة قبل آخره. إذا عِلِمَ ضم أوله وكسر ما قبل آخره لكنها مقدرة، وأما المضارع فقد بين حكم ما قبل آخره بقوله: [وَمَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ يَجِبُ فَتْحُهُ بِلا مُنَازَعٍ] إذا قوله: [فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُئْنِ] هذا عام يشمل الماضي والمضارع، وما قبل آخر الماضي يجب كسره، وما قبل آخر المضارع يجب فتحه [وَمَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ يَجِبُ فَتْحُهُ] تحقيقًا أو تقديرًا، والأول نحو: يُضَرَبُ: نقول ضم أوله وفتح ما قبل آخره. والثاني نحو: يُقَالُ ويُباعُ فتح ما قبل آخره تقديرًا يقال أصله يُقَوَّلُ تحركت الواو ولم يفتح ما قبلها لكن نقول هنا اكتفاءً بجزء العلة صح قلبها ألفًا، ومثلها يباع. [بِلا مُنَازَعٍ] في هذه القاعدة العامة وهي أن الفعل مغير الصيغة يضم أوله مطلقًا سواء كان ماضيًا أو مضارعًا، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح ما قبل آخره في المضارع. ثم قال:

وظَاهِرًا وَمُضْمَرًا أَيضًا بَيَّنْتُ كَأَكْرَمَتْ هِنْدٌ وَهِنْدٌ ضَرَبَتْ

يعني ينقسم النائب عن الفاعل كما انقسم الفاعل إلى ظاهر وإلى مضمّر، لذلك قال [أَيْضًا] هذه اللفظة منصوبة على أنها مفعول مطلق، مصدر أض يئض أيضًا أي نرجع رجوعًا كما قسمنا لك

الفاعل إلى قسمين: ظاهر، ومضمير، نرجع ونعود مرة أخرى ونقسم لك نائب الفاعل إلى قسمين: ظاهر، ومضمير، [كأُكْرِمْتُ هِنْدُ] أصل التركيب أكرم زيدُ هنداً فحذف الفاعل لغرض ما، ثم أقيم المفعول به وهو هنداً مقام الفاعل فارتفع ارتفاعه فصار هندُ، فغيرت صيغة الفعل فقليل: أُكْرِمْتُ ضم أوله وكسر ما قبل آخره، والأصل أكرم زيدُ فلما أسند الفعل إلى المفعول به وهو مؤنث حقيقي وجب التأنيث، لأنه أقيم مقام الفاعل والفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقياً واتصل بعامله، ولم يكن العامل نعم وبئس وجب تأنيث الفعل، وبذا المثال أُكْرِمْتُ هند أشار إلى هذا الحكم. والأصل أُكْرِمْتُ فغيرت صيغته فقليل: أُكْرِمْتُ ضُمَّ أوله وكُسر ما قبل آخره. وإعراب المثال [كأُكْرِمْتُ هِنْدُ] أكرمت فعل ماضي مغير الصيغة مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وهند نائب فاعل - وهو اسم ظاهر - مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. [وَهِنْدُ ضُرِبَتْ] أي هي، فهند مبتدأ و[ضُرِبَتْ] فعل ماضي مغير الصيغة ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود على هند. والتأنيث واجب هنا لأن الفاعل ضمير مستتر عاد إلى حقيقي التأنيث. والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

لما أنهى الكلام على الفاعل وهو الأصل في المرفوعات، كان أقرب ما يذكر بعده هو ما اختلف فيه هل هو أصل المرفوعات أم لا ؟

[بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ] أي هذا باب بيان حقيقة المبتدأ وحقيقة الخبر. وجمع بينهما في باب واحد لتلازمهما غالباً؛ لأن المبتدأ يلزمه الخبر، فكل مبتدأ لا نقول لا بد له من خبر وإنما يلزمه الخبر في الأعم، ومن غير الأعم أن يسد الفاعل مسد الخبر. هل كل مبتدأ له خبر؟ نقول: في الأغلب الأعم، كل مبتدأ له خبر لكن يستثنى حالة واحدة وهي فيما إذا كان المبتدأ وصفاً اعتمد على نفي أو استفهام ورفع اسماً ظاهراً، فحينئذ لا يكون الاسم الظاهر خبراً وإنما يكون فاعلاً سد مسد الخبر، فمثلاً إذا قيل: أقائم الزيدان، نقول: الهمزة للاستفهام، وقائم مبتدأ، إذا وُجد المبتدأ فهل لا بد أن يكون الزيدان خبراً؟ الجواب: لا، وإنما الزيدان فاعل سد مسد الخبر بمعنى أنه أغنى عن الخبر في الفائدة، وقد وجدت الفائدة به كما لو وجدت بالخبر، وامتناع أن يكون الزيدان خبراً عن المبتدأ في مثل هذا التركيب لعله ولحكمة وهي أن قائم وصف، والمشتقات عند النحاة في قوة الفعل، أقائم في قوة قولك: أيقوم، فلما كان قائم في قوة الفعل، والفعل لا يصح الإخبار عنه، عدل عن كون الزيدان خبراً

إلى كونه فاعلاً، فلما حصلت الفائدة التامة بالزيدان أغنى عن الخبر، إذا وجد المبتدأ ولم يوجد له خبر. ومثله: أقل رجل يقول ذلك، وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف الأول، أقل رجل يقول ذلك: أقل مبتدأ، وهو مضاف ورجل مضاف إليه، يقول ذلك فعل وفاعل ومفعول به والجملة في محل جر صفة لرجل، وأين الخبر؟ نقول: لا خبر له، وليس عندنا ما ينوب مناب الخبر لكن هذا لا نظير له يحفظ ولا يقاس عليه. فأقل رجل نكرة، ولماذا لا يعرب جملة يقول ذلك خبراً عن المبتدأ؟ نقول: لأن النكرة أشدُّ افتقاراً إلى الصفة من افتقار المبتدأ إلى الخبر، لأن المبتدأ كما سبق في نحو: أقائم الزيدان يستغني عن الخبر، وأما النكرة فلا تستغني عن الصفة بعدها إذا وجدت فهي مفتقرة افتقاراً شديداً إلى الصفة. قال الناظم في حد المبتدأ:

المُبْتَدَأُ اسْمٌ مِنْ عَوَامِلِ سَلِمَ لَفْظِيَّةٌ وَهُوَ بَرَفَعٍ قَدْ وُسِمَ
المبتدأ أصله المبتدأ به؛ لأنه مأخوذ من ابتداء يبتديء فهو مبتدأ به
وهذا يسمى الحذف والإيصال، فحذف حرف الجر الباء أولاً
اختصاراً فاتصل الضمير بعامله، لأن المبتدأ اسم مفعول، واسم
المفعول يرفع نائب فاعل فحينئذٍ الضمير المتصل البارز وهو الهاء
صار ضميراً مستتراً مرفوعاً بمبتدأ على أنه نائب فاعل.

والمبتدأ في اللغة مأخوذ من الابتداء وهو الافتتاح، وهو
مناسب هنا للتسمية فزيد مثلاً من قولك: زيدٌ قائمٌ سمي مبتدأً لأنه
افتتح به أول الجملة.

الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ مِنْ عَوَامِلِ سَلَمٍ لَفْظِيَّةٌ

يعني اسم عارٍ أو مجردٌ من عوامل سلم، أي المبتدأ اسم سلم من عوامل يعني جرد من عوامل، فقلوه: [اسمٌ] خرج به الفعل والحرف فلا يكون الحرف مبتدأ، ولا يكون الفعل مبتدأ، لأن المبتدأ مسند إليه، وهو محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء. أما الفعل فلا يكون محكوماً عليه وإنما يكون محكوماً به، وأما الحرف فلا يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به. وهذا فيما إذا قصد معناه، وأما إذا قصد لفظه فحينئذٍ يصح أن يكون مبتدأ نحو: ضرب فعلٌ ماضٍ، فعلٌ هذا خبرٌ، والمحكوم عليه ضرب قصد اللفظ فقط أي الحروف دون المعنى فهو مبتدأ هنا، وكذلك قولك: من حرفٌ جر، حرفٌ جر خبر، والمبتدأ من وهو حرف، لأنه قصد اللفظ فقط وليس المعنى، إذاً إذا قصد لفظ الفعل أو لفظ الحرف جاز حينئذٍ أن يكون مبتدأ لأنه صار علماً. [اسمٌ] يشمل الاسم الصريح وهو الذي لا يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل، والاسم غير الصريح وهو ما يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل، فقولك: زيدٌ قائم، زيدٌ مبتدأ وهو اسم صريح، وأنا قائم، أنا مبتدأ وهو اسم صريح، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فخيرٌ خبرٌ فهو مخبر به، ولا يخبر عن الفعل، ولا عن الحرف، وإنما يخبر عن الاسم، فحينئذٍ يتعين أن يكون أن تصوموا مبتدأ، ثم بعد ذلك نقول: كيف جاء مبتدأ وهو جملة ؟ نقول: لأنه مؤول بالاسم، وأن تصوموا مؤول بصيامكم أو صومكم، لأن أن حرف مصدرى، وتصوموا فعل مضارع منصوبٌ

بأن، ونصبه حذف النون، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهو صومكم إذا صار مبتدأ، ولكنه ليس باسم صريح. [اسمٌ مِنْ عَوَامِلٍ سَلِمَ] سَلِمَ فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الاسم، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لاسم، ومن عوامل متعلق بسلم، أي اسم سلم من عوامل بمعنى أنه تجرد عن العوامل أي لم يسبقه عامل، فحينئذٍ خرجت كل المرفوعات بهذا القيد وهو التجرد عن العامل، فنحو: كان زيدٌ قائماً، فزيدُ اسم صريح وليس بمبتدأ، لأنه لم يتجرد عن العامل، إذاً هذه قاعدة = كل اسم مرفوع سبقه عامل لفظي أصلي فليس بمبتدأ قطعاً. [مِنْ عَوَامِلٍ] جمع عامل، والعامل قيل: هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، تفسير العامل بهذا التعريف فيه نظر، لأن ما اسم موصول بمعنى الذي فسر به بقوله: من فعل أو اسم أو حرف فمن هنا بيانية فسر بها ما، فحينئذٍ حصر العامل في الفعل والاسم والحرف، فيختص هذا الحد - على شهرته - بالعامل اللفظي، والعامل ليس محصوراً في هذه العوامل اللفظية فقط لأن العامل نوعان:

عامل لفظي أي يلفظ به، وحده: ماله حظ في اللسان، مثل: كان وإنَّ ولم. وعامل معنوي وهو ينوي في القلب ويُقدَّر، وحده: ما لا حظ له في اللسان، أي ليس له حروف يلفظ بها. وقولهم: ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف اختص بالأول وهو العامل اللفظي، ولا يشمل هذا التعريف العامل المعنوي، لكن لو قيل: العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو

نصب أو خفض أو جزم لكان أولى، فما في التعريف اسم موصول مبهم يفسر بشيء سواء لفظ به أو لم يلفظ، أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، فلم يقيده بالفعل ولا بالاسم ولا بالحرف فيكون شاملاً للنوعين: العامل اللفظي، والعامل المعنوي.

المبتدأ [اسمٌ مِنْ عَوَامِلٍ سَلِمَ لَفْظِيَّةٌ] بمعنى جُرِّدَ من عواملٍ، لما كانت العوامل لفظية، ومعنوية، والمبتدأ قد جُرِّدَ عن عواملٍ لفظية، ولم يُجَرِّدَ عن العوامل المعنوية لأنه لا بُدَّ له من عامل، فإذا قيل: المبتدأ مرفوع ورفعه الضمة، فالضمة هذه لا يمكن أن توجد بلا عامل، إذا لا بُدَّ من عامل فإما أن يكون عاملاً لفظياً، وإما أن يكون عاملاً معنوياً، فإذا انتفت العوامل اللفظية عن كونها مؤثرة في المبتدأ تعين قطعاً أن يكون العامل فيه معنوياً، لذلك قال: لفظية وهذا نعت للعوامل، والنعت هنا صفة احتزبها عن العوامل المعنوية، والعوامل المعنوية - على الأصح - محصورة في اثنين لا ثالث لهما: وهما الابتداء، والتجرد، والابتداء: هو كون الاسم معرّياً - أي مجرداً - عن العوامل اللفظية، وبعضهم قال: هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً، لأن الابتداء لغة: هو الافتتاح فلا بُدَّ أن يكون المعنى اللغوي ملاحظاً في التعريف. وأما التجرد فهو ما سبق في الفعل المضارع في حالة الرفع أن يكون مجرداً عن الجازم والناصب، فإذا جُرِّدَ عن الجازم والناصب حيثُ نقول: هذا عامل والعامل هنا معنوي، فإذا قيل: يضربُ زيدٌ، فيضرب فعل مضارع مرفوع ورفعه الضمة، ما الذي أحدث هذه الضمة؟ وما الذي أوجب كون آخر

يضرب مرفوعاً؟ نقول: تجرده عن الناصب والجازم. وزيدٌ قائمٌ
 فزيد مبتدأ مرفوع ورفعه الضمة، ما الذي أحدث هذه الضمة؟ وما
 الذي أوجب كون آخر زيد مرفوعاً؟ نقول: الابتداء، فالعامل فيه
 معنوي، إذاً قوله: من عوامل لفظية احتزبه عن العوامل المعنوية،
 فالمبتدأ تجرد عن العوامل اللفظية لا المعنوية، والعوامل المعنوية
 اثنان، والذي معنا هنا الابتداء، فكيف نخرج التجرد من التعريف
 - والتجرد خاص بالفعل المضارع - ؟ نقول: قوله: اسمٌ في أول
 التعريف حيث قال: [المبتدأ اسمٌ] إذاً ليس بفعلٍ، فالعامل المعنوي
 هنا مختص بالاسم، وليس عندنا عامل معنوي مختص بالاسم إلا
 الابتداء. قوله: [اسمٌ من عواملٍ سلِمَ لفظيةً] أي سلم من عوامل
 لفظية أي غير الزائدة، والمراد بكونه مجرداً عن العوامل اللفظية أي
 الأصلية غير الزائدة، أما إذا دخل عليه عامل لفظي زائد فلا يخرج
 عن كونه مبتدأ، نحو: قوله جل وعلا: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾
 [فاطر: ٣] هل: حرف استفهام، من خالقٍ من حرف جر زائد،
 خالقٍ مبتدأ، كيف هو مبتدأ وقد سبقه عامل لفظي؟! نقول: هذا
 العامل حرفٌ زائد، وإن شئت قل: صلة أو تأكيد، وخالقٍ مبتدأ
 مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
 المحل بحركة حرف الجر الزائد. ونحو: بحسبك درهم، بحسبك
 مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقد دخل عليه
 حرف جر زائد وهو عامل لفظي، ودرهم خبر المبتدأ، ومرادهم

بحرف الجر الزائد الذي لم يقصد معناه الذي وضع له في لغة العرب، قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل: قول النحاة إِنَّ الحرف الزائد لا معنى له أي لا معنى له سوى التأكيد، إذاً له معنى، ولكنه التأكيد، والمعنى الذي نفاه النحاة هو المعنى الذي وضع له في لغة العرب. هذا هو حد المبتدأ: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة. وأما حكمه فقد بينه بقوله: [وَهُوَ] أي المبتدأ [بِرْفَعٍ قَدْ وَسَمَ] برفع جار ومجرور متعلق بقوله: وسَمَ، وقد: حرف تحقيق، وَوَسَمَ أي عَلَّمَ مأخوذ من السمة، وهي العلامة، [قَدْ وَسَمَ] أي قد عَلَّمَ برفع فصار مرفوعاً، فالمبتدأ مرفوع، والمرفوع هو ما اشتمل على علامة الرفع، وهي الضمة وما ناب عنها، وإذا كان مرفوعاً فحينئذ لا بد له من عامل يقتضي الرفع، وعامله هو الابتداء على الصحيح، وهذا هو المشهور عند المتأخرين كما قال ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِيتِدَاءِ

والابتداء عامل معنوي وهو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً. فافتتاح الكلام بالاسم هو جعلك الاسم أولاً، [بِرْفَعٍ] سواء كان لفظاً أو تقديرأً أو محلاً، لفظاً مثل قولك: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، فهو مبتدأ مرفوع بالابتداء يعني العامل فيه هو الابتداء ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وقائم خبره، وتقديرأً مثل قولك: الفتى يقوم، فالفتى مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة مقدرة على آخره، وجملة يقوم خبره، ومحلاً مثل قولك: حذام امرأة، فحذام مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع،

وامرأة خبره، والإعراب المحلي خاص بالمبنيات على المشهور، ويلحق به المؤول بالمصدر، وأما في نحو قوله [مِنْ خَالِقٍ] فهذا إعرابه تقديرى. [بِرَفْعٍ] الرفع قد يكون بحركة أو بحرف، والحركة ظاهرة أو مقدرة، وهذا يكون في المفرد، أو حرفٍ كما في الأسماء الستة، والثنى، وجمع المذكر السالم أيضًا ظاهرًا أو مقدراً.

وظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا كَالْقَوْلِ يُسْتَقْبَحُ وَهُوَ مُفْتَرَى
يَبَيِّنُ لَكَ هُنَا أَنَّ الْمَبْتَدَأَ يَكُونُ ظَاهِرًا وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَسْمَاهُ بِلا
قيد، ويكون مضمراً وهو ما دل على مسماه بقيد. وسيأتي بيان
الظاهر والمضمر في باب المعرفة والنكرة مفصلاً. [وظَاهِرًا يَأْتِي] هو
أي المبتدأ، وظاهرًا حال مقدمة من الضمير المستتر في يأتي وهو
فاعل، يعني ويأتي المبتدأ حال كونه اسماً ظاهراً، [وَيَأْتِي مُضْمَرًا] أي
ويأتي المبتدأ حال كونه مضمراً أي ضميراً، [كَالْقَوْلِ يُسْتَقْبَحُ وَهُوَ
مُفْتَرَى] كالقول: الكاف بمعنى مثل فهي اسم، فحينئذ تكون
مضافة إلى الجملة الاسمية، أو يجعل الكاف حرف جر، ويكون
مدخولها مقدراً تقديره: كقولك: القول يستقبح وهو مفترى،
فالقول مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضممة ظاهرة على آخره،
ويستقبح فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ورفع ضممة ظاهرة على
آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من
الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، والقول اسم ظاهر،
وهو مفترى هو ضمير للمفرد المذكر الغائب مبني على الفتح في محل
رفع مبتدأ، وإن شئت قل: مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع،

ومفترى خبر، مفترى لو وصلت قلت: مفترى فحذفت الألف، وإذا وقفت رجعت الألف فقلت مفترى، فحينئذ يكون خبراً مرفوعاً ورفع ضمة مقدرة على آخره، إذا مثل لك بالجملتين للمبتدأ الظاهر والمبتدأ المضمّر. ثم لما أنهى الكلام عن المبتدأ شرع في بيان حقيقة لازمه وهو الخبر فقال:

وَالْخَبَرُ الْإِسْمُ الَّذِي قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ وَارْتِفَاعُهُ الزَّمْ أَبَدَا
[وَالْخَبَرُ الْإِسْمُ] وهذا فيه قصور؛ لأن الخبر لا يتقيد بالاسم، لأنه مسند، وإذا قيل: مسندٌ فحينئذ يشترك فيه الاسم والفعل، لأن الفعل يكون مسنداً ولا يكون مسنداً إليه، والفعل يقع خبراً، لأنه محكوم به، وإذا خصص الخبر بالاسم فحينئذ أخرج الفعل، فهل المراد هنا إخراج الفعل؟ الجواب: لا، لأن الفعل يصح الإخبار به، ولذلك لو قال كما قال ابن هشام في القطر: الخبر المسند ... لكان أولى، لأن الاسم نوع من أنواع الخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ، فقائم هذا خبر وهو اسمٌ، لكن زيد قام أبوه هل يشمل التعريف؟ الجواب: لا، لا يشمل التعريف، إذاً لو قال الخبر هو المسند لدخل الاسم والفعل، وخرج الحرف؛ لأن الحرف لا يكون مسنداً. وفي نسخة والخبر الجزء وهي أولى. [وَالْخَبَرُ الْإِسْمُ] ولو مؤولاً قد يقع الخبر مؤولاً بالصريح، نحو: الخير أن تحسن إلى الغير - هكذا قيل - الخير مبتدأ، وأن تحسن: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن المبتدأ كأنه قال الخير إحسانك إلى الغير، إذاً يقع اسماً صريحاً وهذا هو الأكثر والأشهر وقد يقع اسماً مؤولاً بالصريح. [الَّذِي قَدْ أُسْنِدَا

إليه] ألف أسندا للإطلاق، وضمير إليه يعود إلى المبتدأ، إذا الخبر هو الاسم الذي قد أسند إلى المبتدأ، فحينئذ صار الخبر مسنداً والمبتدأ مسنداً إليه، ولكن هذا التعريف فيه قصور، والأصح أن يعرف الخبر بأنه: المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة - هذا تعريف ابن هشام وهو أولى من تعريف الناظم هنا - قوله: المسند يشمل ما إذا وقع الخبر جملة فعلية، أو جملة اسمية، وما إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو اسماً، يشمل أنواع الخبر الأربعة، كلها داخلية في قوله: المسند، وخرج بالمسند الزيدان من قولك: أقائم الزيدان، فإنه فاعل وليس بخبر، لأن الخبر مسند و الزيدان في هذا التركيب مسند إليه. وقوله: الذي تتم به مع المبتدأ فائدة: أخرج الفعل فإنه مسند وتتم به الفائدة ولكن مع الفاعل لا مع المبتدأ، نحو: قام زيدٌ، فقام مسند وزيدٌ مسند إليه، فكل من الخبر والفعل مسند، لكن الخبر مسند تتم الفائدة به مع المبتدأ، والفعل مسند تتم به الفائدة مع الفاعل لا مع المبتدأ. إذا الخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، فخرج بالمسند الفاعل في نحو قولك: أقائم الزيدان، وخرج بقوله: مع المبتدأ الفعل لأنه مسند وتمت به الفائدة مع الفاعل.

لكن قوله: [وَالْخَبَرُ الْإِسْمُ] يؤوله بعض النحاة بأن الأصل في الخبر كونه مفرداً، وكل خبر وقع جملة فعلية أو اسمية فهي مؤولة بالمفرد، فحينئذ قوله: الاسم سواء كان صريحاً أو مؤولاً عن جملة فعلية أو جملة اسمية، وأما الظرف والجار والمجرور فهو على الخلاف إما أن يكون متعلقاً بمفردٍ فحينئذ يكون داخلياً في المفرد،

وإما أن يكون متعلقاً بفعل فيؤول أيضاً إلى مفرد، لكن أحسن من هذا أن يصرح فيقال: الخبر المسند، لأن دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف، وقد نص على ذلك الغزالي في معيار المنطق، وهذا أصح؛ لأن التعريف المقصود به إيضاح وبيان الماهيات والحقائق، فإذا قيل هنا: الاسم المراد به الاسم ولو كان بتأويل الجملة الفعلية والاسمية إلى المفرد، متى يدرك الطالب أن الجملة الفعلية والاسمية تؤول بالمفرد؟! ولو أدرك فلن يستطيع أن يؤول لأنه لا بد أن يأتي بالمصادر وكيف يأتي بالمصادر؟! إذا لا بد أن يكون متمكناً نوعاً ما، فقوله: [وَالْخَبَرُ الْإِسْمُ] على هذا التأويل صار التعريف صحيحاً ولا بأس به. ثم لما بين حقيقة الخبر ذكر لك حكمه فقال: [وَارْتِفَاعُهُ الزَّمْ أَبَدًا] يعني الخبر من المرفوعات، لأنه عمدة وحق العمدة الرفع، [وَارْتِفَاعُهُ] أي الخبر مطلقاً فالضمير يعود على الخبر، وهو مفعول به مقدم والعامل فيه الزم المتأخر، [الزَّمْ] فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، [أَبَدًا] المراد به التأييد، أي أنه لا يخرج عن كونه مرفوعاً، فخرج المنصوب والمجرور فلا يكون خبراً، وأما إذا وقع الخبر جازاً ومجروراً كقولك: زيد في الدار، فليس هو الخبر بل متعلقه هو الخبر، ومتعلقه مرفوع، إذا لا يكون الخبر مجروراً، وإذا وقع الخبر ظرفاً منصوباً كقولك: زيدٌ عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] فليس أسفل هو الخبر بل متعلقه هو الخبر وهو المرفوع. [وَارْتِفَاعُهُ الزَّمْ أَبَدًا] سواء كان رفعه ظاهراً أو مقدراً أو محلياً، وسواء كان بحركة أو حرف،

والعامل فيه على الأصح هو المبتدأ، فحينئذ يكون العامل لفظياً، قال ابن مالك :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِتِّدَا كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا
فالعامل في الخبر لفظي وهو عين المبتدأ، ولو كان جامداً، نحو: زيد قائم، فزيد مبتدأ وهو الذي أحدث الرفع في الخبر، وزيد علم فكيف يرفع وهو علم ليس بفعل ولا فيه معنى الفعل؟! نقول: لكونه مستلزماً للخبر نزل منزلة العامل في الاقتضاء، لأن الفعل مثلاً إنما عمل لكونه مقتضياً وطالبا للفاعل وغيره، لأنه حدث لا بد له من محدث ومحل يقع عليه الحدث والأثر فهذا هو الاقتضاء والطلب. كذلك زيد مبتدأ، والمبتدأ يلزم منه أن يكون له خبر؛ لأنه محكوم عليه وكل محكوم عليه لا بد له من محكوم به، فهذا الاقتضاء والطلب هو الذي سوغ للمبتدأ ولو كان جامداً أن يكون عاملاً في الخبر الرفع. ثم قسم لك الخبر فقال:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَغَيْرُ مُفْرَدٍ فَأَوَّلُ نَحْوِ سَعِيدٍ مُهْتَدِي
[وَمُفْرَدًا يَأْتِي] يأتي فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الخبر، ومفرداً حال منه تقدمت على عاملها، أي يأتي الخبر حال كونه مفرداً، والمفرد يختلف حده باختلاف الأبواب، فهو في باب الإعراب على ما سبق بيانه أنه ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الستة، والمفرد هنا في باب الخبر له معنى آخر مغاير للمفرد في باب الإعراب، وهو

ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة. وما ليس جملة أي بنوعيتها وهو الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولا شبيهاً بالجملة والمراد به الجار والمجرور والظرف، والشأن هنا كالشأن في الحرف :

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَ لَهُ عَلَامَةٌ فَقَسَّ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ
 هنا بالاستقراء نظروا فإذا الخبر يأتي على أربعة أنواع: الأول: يأتي جملة فعلية. والثاني: يأتي جملة اسمية. والثالث: يأتي شبيهاً بالجملة وهو كونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً. والرابع: ما عدا ذلك، وهذا على أنواع: الأول: يأتي مفرداً، فيعم المفرد في باب الإعراب كزيد وغيره كأبوك، تقول: زيد أبوك، وزيد قائم. والثاني: يأتي مثني، كقولك: الزيدان قائمان. والثالث: يأتي جمعاً بأنواعه، كقولك: الزيدون قائمون، وهذه مساجد، والهندات قائمات، قالوا: من باب الاصطلاح نجعل هذه الأنواع الثلاثة في مقابلة الجملة والشبيه بالجملة، فوضعوا له اصطلاحاً وهو أنه مفرد يعني ليس جملة اسمية ولا جملة فعلية وليس شبيهاً بالجملة أي ليس جاراً ومجروراً ولا ظرفاً، فحيثئذ إذا جاء قوله: زيد قائم، تقول: قائم ليس بجملة ولا شبيه بالجملة فهو مفرد، وهو أيضاً مفرد في باب الإعراب فاتحد الاصطلاحان، وافترقا في نحو: زيد أبوك، فهو مفرد هنا لا في باب الإعراب، والزيدان قائمان، فالزيدان مبتدأ وقائمان خبر، وهو مفرد، والزيدون قائمون، فالزيدون مبتدأ وقائمون خبر، وهو مفرد، والهندات قائمات، فالهندات مبتدأ وقائمات خبر، وهو مفرد، إذاً المفرد في باب الإعراب لا يشمل المثني ولا الملتحق به ولا الجمع ولا

الملحق به، وهنا المفرد يشمل المثني وما عطف عليه. [وَعَيْرُ مُفْرَدٍ] بالنصب معطوفٌ على مفردًا، أي ويأتي الخبر حال كونه غير مفرد، والمراد به الجملة سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية، وشبه الجملة سواء كان جاراً أو مجزواً أو ظرفاً، [فَأَوَّلُ] الفاء فاء الفصيحة، فأوّل أي الأسبق في الذكر وهو المفرد [نَحْوُ سَعِيدٍ مُهْتَدِي] وعادة النحاة أنهم يقررون الشروط بالأمثلة، نحو أي مثل قولك: سعيدٌ وهو مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة ظاهرة في آخره، ومهتدي بإثبات الياء، والأصل أنها تحذف في الوصل فتقول: مهتدي، فمهتدي خبر مرفوع ورفع ضمّة مقدرة إما أن تجعلها على الياء التي رجعت بعد حذف التنوين فحينئذ يكون الحرف مذكوراً، وإما أن تجعلها على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين عند الوصل، إذًا مهتدي خبر، ونوعه أنه مفرد. ودل بالمثال - مهتدي - أن ضابط المفرد ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، لأنه سيذكر غير المفرد مع التمثيل له، فقال:

وَالثَّانِي قُلْ أَرْبَعَةٌ مَجْرُورٌ نَحْوُ الْعُقُوبَةِ لِمَنْ يَجُورُ
وَالظَّرْفُ نَحْوُ الْخَيْرِ عِنْدَ أَهْلِنَا وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ كَقَوْلِنَا
زَيْدٌ أَتَى وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ زَيْدٌ أَبَوْهُ ذُو بَطَرٍ
[وَالثَّانِي قُلْ أَرْبَعَةٌ مَجْرُورٌ] [وَالثَّانِي] الذي هو غير المفرد الذي يقابل المفرد [قُلْ] في عدّه [أَرْبَعَةٌ] أي أربعة أشياء على التفصيل، وإلا فالجملة بقسميها تدخل في قسم واحد سواء كانت جملة فعلية أو جملة اسمية وهو قد جعلها قسمين، و[أربعة] أي أربعة أشياء،

والتنوين فيه نائب عن المضاف إليه، والتنوين إذا لحق أسماء العدد يكون ككل وبعض من تنوين العوض عن الكلمة، [مَجْرُورٌ] إذا يكون مجروراً والمراد به حرف الجر ومدخوله، [نَحْوُ الْعُقُوبَةِ لِمَنْ يَجُورُ] ويشترط فيه أن يكون تاماً لا ناقصاً، وكذلك الظرف إذا وقع خبراً، يشترط فيها أن يكونا تامين، والمراد بالتمام: ما يفهم معناه بدون متعلّقه، بمعنى أنه إذا رُكِّبَ مع جملة أفاد السامع فائدة تامة كما لو قال: زيدٌ في الدار، ففي الدار، فهتت المراد به من اللفظ أنه كائن وموجود في الدار، وزيد عندك فهتت أن المراد بعندك أنه كائن وموجود ومستقر عندك، لكن لو قال: زيد بك لم تحصل به الفائدة، إذا لا يمكن أن يفهم الجار والمجرور بك إلا إذا ذكرت المتعلّق فتقول: زيدٌ راغب أو واثق بك، فراغب أو واثق المحذوف هو متعلّق الجار، إذا ما فهم معناه دون متعلّقه فهو جار ومجرور تام، وظرف تام، وإذا لم يفهم إلا بمتعلّقه لا بد حينئذٍ من شيء يتمم معناه، فنقول هذا ظرف وجار ومجرور ناقص فلا يصح إيقاع الناقص من النوعين: الظرف والجار والمجرور خبراً عن المبتدأ، [نَحْوُ الْعُقُوبَةِ لِمَنْ يَجُورُ] نحو أي مثل على تقدير محذوف أي نحو قولك: العقوبة لمن يجور وهو الظلم، فالعقوبة مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة ظاهرة في آخره، لمن يجور: اللام حرف جر، ومن اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر، وإذا وقع الجار والمجرور خبراً، فهل عين الجار والمجرور هو الخبر أو لا؟ قال ابن السراج: الجار والمجرور نفسه هو الخبر، وذهب

أكثر النحاة إلى أنه ليس بخبر بل لا بد من تقدير متعلّق يتعلّق به الجار والمجرور - وفلسفة هذه المسألة قد بيّنتها في شرح الملحة فمن أرادها فليرجع إليها - لمن يجوز: الجار والمجرور متعلّق بمحذوف، إذا عندنا متعلّق بكسر اللام، ومتعلّق بفتح اللام، فالمتعلّق محذوف واجب الحذف في مثل هذا التركيب، والمتعلّق بكسر اللام هو الجار والمجرور، ومثله الظرف، فنحو: زيدٌ عندك، فالخبر ليس هو عين الظرف، ولا عين الجار والمجرور، بل هو متعلّق بمحذوف، وهذا المحذوف يجب حذفه إذا كان عاماً - وأيضاً هذه فُصلت في شرح الملحة - وهذا المحذوف قيل: يقدر اسماً، وقيل: يقدر فعلاً، فإذا قدرته اسماً تقول: مستقر أو كائن أو ثابت، فزيدٌ عندك أي زيدٌ كائن عندك، أو زيد مستقر عندك، أو زيد ثابت عندك، أو زيدٌ حاصل عندك ونحو هذه الألفاظ التي تدل على العموم وعلى الوجود والاستقرار والكيونة، وقيل: بل يقدر فعلاً أي زيدٌ استقر عندك، أو زيدٌ كان عندك، أو زيدٌ ثبت عندك، أو زيدٌ حصل عندك، وأيهما أولى؟ فيه خلاف بين النحاة، وابن مالك جوز الوجهين ولذلك قال:

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرٍّ
وَأَخْبِرُوا: يعني أوقعوا وليس هو عين الخبر، ولذلك قال:

ناوين معنى كائن وهو اسم فاعل، أو استقر وهو فعل، وبعضهم رجح أن يكون اسم فاعل، وبعضهم رجح أن يكون فعلاً. وابن هشام قال في المعنى: والحق أنه يجوز الوجهان؛ لتعارض أصلين، لأن عندنا أصلاً وهو أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، والجار

والمجرور والظرف منصوبان، والناصب له، هو المتعلق، في الدار هذا منصوب في المحل كما أن الظرف قد ينصب لفظاً أو محلاً، فحينئذ المحذوف المتعلق قد أحدث النصب، والأصل في العمل هو الفعل، فحصل عندنا تعارض، تعارض أصلاً كما يقول الفقهاء، بعضهم رجع الأصل أن يكون مفرداً لقرائن ومرجحات، وبعضهم رجع أن يكون فعلاً لقرائن ومرجحات، وذكرت هذه المسألة مفصلة أيضاً في شرح الملحة.

ثم قال: [وَالظَّرْفُ نَحْوُ الْخَيْرِ عِنْدَ أَهْلِنَا] والثاني من أنواع الخبر الظرف، وذلك نحو قولك: الخير عند أهلنا، وإعرابه: الخير مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة ظاهرة في آخره، وعند منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف واجب الحذف، إذا هل عند هو الخبر؟ نقول: لا بل هو المتعلق، وبعضهم يجعله المتعلق مع المتعلق، فإذا قيل: التقدير الخير كائن عندك، كائن عندك كله الخبر أم كائن فقط؟ فيه قولان: والأصح أنه المتعلق فقط، بدليل أن المتعلق الخاص - سواء ذكر أو حذف للعلم به - هو الخبر، لو قال قائل زيدٌ واثق بك، زيدٌ مبتدأ واثق: خبر، بك: جار ومجرور، متعلق بواثق، وأيهما الخبر؟ بلا خلاف أن واثق هو الخبر، وليس واثق بك كله الخبر، فحينئذ لماذا نفرق بين متماثلين؟! فنقول: زيد كائن عندك كلها الخبر، وزيد واثق بك واثق هو الخبر! نقول: لا فرق، فطرداً للباب نقول: المتعلق المحذوف - سواء كان واجب الحذف كما إذا كان عاماً أو جائز الحذف فيما إذا دل عليه قرينة - المتعلق وحده هو

الخبر، وأن المذكور المتعلق متمم لمعناه، فعند: منصوب على الظرفية،
والعامل فيه محذوف، والعامل المحذوف هو عينه الخبر وعند
مضاف وأهلنا مضاف إليه. ثم قال:

[وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ] هذا هو النوع الثالث من أنواع الخبر،
الخبر يقع جملة سواء كانت جملة فعلية أو جملة اسمية، وهذه الجملة
التي تقع خبراً عن المبتدأ إما أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى أو
لا، فإن كانت هي نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها
بالمبتدأ، وإن لم تكن هي نفس المبتدأ في المعنى، فحينئذ تكون أجنبية
منفصلة، فإذا كانت أجنبية منفصلة فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ؛
لأن جملة الخبر هي جزء من جملة المبتدأ؛ لأن عندنا جملتين: الأولى:
زيدٌ قام أبوه، وهذه كلها تسمى جملة كبرى وهي التي وقع خبرها
جملة، والجملة الأخرى: قام أبوه التي وقعت خبراً عن زيد، وهذه
تسمى جملة صغرى لأنها وقعت خبراً عن المبتدأ، وحينئذ إذا أردت
أن تصل بين جملتين وتجعلهما في سياق واحد، لا يصح أن تكون
الجملة التي أوقعتها خبراً عن المبتدأ أن تكون أجنبية عنها، إذا لا بد
من رابط يربط بينهما بين المبتدأ والجملة التي وقعت خبراً سواء
كانت الجملة فعلية أو اسمية، وال رابط هنا واحد من أربعة أمور:

الأول: أن يكون ضميراً سواء كان ظاهراً أو مقدراً.

الثاني: أن يكون اسم إشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: أن يكون داخلاً في عموم الجملة التي وقعت خبراً.

أما الضمير فهو الرابط الأول الذي يربط بين الجملة الفعلية، والجملة الاسمية بالمبتدأ سواء كان ملفوظاً به أو مقدراً، وهو أصل الروابط، نحو قولك: زيد قام أبوه، زيد مبتدأ، وقام فعل ماضٍ، وأبوه فاعل، والجملة الفعلية من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط الضمير في أبوه، فإنه يعود على زيد، فحصل الربط بين المبتدأ وجملة الخبر، كأنك قلت: زيد قام أبوزيد فأعدت المبتدأ بإرجاع الضمير إليه، ونحو: السَّمْنُ منوان بدرهم، السمن مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثانٍ، وبدرهم جار ومجرور متعلق بمحذوف واجب الحذف خبر عن المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط ضمير محذوف، وتقديره السمن منوان منه أي من السمن، وقيل: عليه يحمل قوله جل وعلا: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع قراءة سبعية، وكل مبتدأ، ووعد: فعل ماضٍ، ولفظ الجلالة فاعل، والحسنَى مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط محذوف، وتقديره وكل وعده الله الحسنَى.

وأما اسم الإشارة فهو الرابط الثاني الذي يربط بين الجملة الاسمية بالمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الثَّقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] على أحد الوجوه، فلا يتعين هذا الإعراب لكنه مثال ويصح الإعراب على ما ذكره الكثير، ولباس مبتدأ أول، وهو

مضاف والتقوى مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثانٍ، وخير خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرباط بين الجملة الاسمية التي وقعت خبراً والمبتدأ هو اسم الإشارة ذا، لأنه في نية التكرار لأن ذا اسم إشارة، والمشار إليه لباس، إذ هو داخل في الجملة الخبرية، والمراد بالرباط أن يكون المبتدأ موجوداً معنى في الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية التي وقعت خبراً، وهنا قال: ذلك خير، والمشار إليه هو اللباس، فحينئذ أعيد بالمعنى فصار المبتدأ داخلاً في الجملة الاسمية فحصل الربط بينهما.

وأما إعادة المبتدأ بلفظه فهو الرباط الثالث الذي يربط بين الجملة الاسمية بالمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۚ﴾ ١ مَا الْقَارِعَةُ ۚ فالقارعة مبتدأ أول، ما القارعة: ما اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ، والقارعة خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرباط هو إعادة المبتدأ بلفظه، ومثله قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۚ﴾ ١ مَا الْحَاقَّةُ ۚ [الحاقة].

وأما كونه داخلاً في عموم الجملة التي وقعت خبراً، فهو الرباط الرابع الذي يربط بين الجملة الاسمية بالمبتدأ، وهذا في نحو: زيدٌ نعم الرجل - على قول - فزيدٌ مبتدأ، ونعم فعل ماضٍ، والرجل فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والرباط

هو العموم، لأن أل في فاعل نَعَمَ - كما ذكرناه في نعم المرأة - للجنس، فحينئذ يكون زيد داخلاً في الجنس، إذا قيل: زيد نعم الرجل، فزيدٌ رجل، إذاً هو داخل في مفهوم قوله الرجل فأعيد مرة أخرى بالمعنى. وحصل الربط بالعموم لأن زيداً فرد من أفراد الرجل، فدخل في قوله الرجل وصار جزءاً من مفهوم الجملة الفعلية التي وقعت خبراً عن المبتدأ وهذا هو حقيقة الربط.

إذاً لا بد من رابط يربط الجملة الفعلية والجملة الاسمية بالمبتدأ، وهذا فيما إذا كانت الجملة أجنبية عن المبتدأ، أما إذا كانت الجملة هي عين المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فهو ضمير الشأن مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثانٍ، وأحدٌ خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ولا يوجد رابط لا ضمير ولا اسم إشارة ولا إعادة المبتدأ بلفظه ولا عموم، لأن الجملة جملة الخبر هي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط. ومثله: كلمة التوحيد لا إله إلا الله، فكلمة التوحيد مبتدأ، ولا إله إلا الله بعد إعرابها تفصيلاً تقول: في محل رفع خبر المبتدأ، ولا يوجد رابط لأننا لا نفتقر إلى جعل المبتدأ جزءاً وفرداً من أفراد الجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ؛ لأنها عينها في المعنى، فكلمة التوحيد هي نفسها لا إله إلا الله، حينئذٍ لا نحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ.

قال الناظم: [وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ كَقَوْلِنَا زَيْدٌ أَتَى] زيدٌ مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضممة ظاهرة على آخره، لأنه اسم ظاهر

وهو مفرد فيرفع بالضممة على الأصل، وأتى فعل ماضي مبني على الفتح المقدّر، لأنه غير صحيح الآخر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على زيد، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وهي أجنبية عنه فلا بد من رابط، وهو الضمير المستتر في الفعل. ثم قال: [وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ الْخَبَرِ] يعني الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر تقع خبراً عن المبتدأ، [كَقَوْلِهِمْ زَيْدٌ أَبَوْهُ ذُو بَطْرٍ] كقولهم مثلاً للجملة الاسمية التي تقع خبراً عن المبتدأ: زيدٌ أبوه ذو بطر، زيدٌ مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وذو بطر ذو بمعنى صاحب أي صاحب بطر، وهي من الأسماء الستة حيثئذ يكون خبراً للمبتدأ الثاني مرفوعاً، ورفع الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأبوه ذو بطر الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهي أجنبية، والرابط هو الضمير في أبوه.

والحاصل أن الخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، ثم ينقسم إلى مفرد، وغير مفرد، والمفرد هو ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، وغير المفرد قسمه الناظم هنا تبعاً للأصل إلى أربعة أشياء فالأول: الجار والمجرور، والثاني: الظرف، والثالث: الفعل مع فاعله، والرابع: المبتدأ مع خبره، ولا بد من متعلّق للجار والمجرور، فالجار والمجرور متعلّق بمحذوف، والمحذوف هو الخبر. ثم الجملة بنوعها لا بد من رابط يربطها بالمبتدأ إن كانت أجنبية عنه، وإن كانت هي عين المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط.

عرفنا أن المبتدأ والخبر مرفوعان، وقد يُسَلِّبان هذا الحكم، فيدخل على المبتدأ ما يسلبه حكمه وهو الرفع، ويدخل على الخبر ما يسلبه حكمه وهو الرفع، فحينئذٍ المسلوب هو حكم المبتدأ والخبر، فالناسخ داخلٌ على الجملة لا على عين المبتدأ فقط، ولا على عين الخبر فقط، ولذلك يقال: نواسخ الجملة الاسمية، بمعنى أن كان وأخواتها، أو إن وأخواتها، أو ظن وأخواتها، هذه تدخل على الجملة فلذلك تؤثر أثرين، وإلا لو كانت داخلة على المبتدأ فقط لما أثرت في الخبر. هذا ما يسمى بأبواب النواسخ، و النواسخ جمع ناسخ، وهو مأخوذ من النسخ، وهو في اللغة بمعنى الرفع والإزالة. وهذا مناسب للمعنى الاصطلاحي عند النحاة، يقال: نسخت الشمس الظل بمعنى أزالته، واصطلاحاً: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر. ما اسم موصول بمعنى الذي يصدق على الفعل والحرف، أي الفعل أو الحرف الذي يرفع حكم المبتدأ والخبر، إذا دخوله على الجملة الاسمية، لا على المبتدأ فقط، هذه النواسخ منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، ومنها ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، ومنها ما ينصب المبتدأ والخبر وهو ظن وأخواتها، وكلها تسمى أبواب النواسخ، والرفع الذي تحدثه كان بعد دخولها على المبتدأ ليس هو عين الرفع الذي كان قبل دخول كان، تقول: كان زيدٌ قائماً، أصل التركيب زيدٌ قائمٌ دخلت كان على المبتدأ والخبر، فقيل: كان زيدٌ قائماً، فحصل النسخ للجزأين، نُسخ الرفع الذي وُجد بالابتداء، ثم جُلِبَ إلى الاسم رفعٌ جديدٌ بكان، لأن زيدٌ قائمٌ مرفوع بالابتداء وهو مبتدأ، والعامل فيه عامل

معنوي، فإذا قيل: كان زيداً قائماً، حينئذٍ نقول: دخول كان على المبتدأ سلبه حكم الرفع الذي أُحْدِثَ بالابتداء فأتى برفع جديد أحدثه عامل لفظي وهو كان، وقائماً هذا منصوب بكان، واتفق النحاة البصريون والكوفيون على أن كان نصبت الخبر، واختلفوا في اسمها هل هو مرفوع برفعه السابق أو أن كان أحدث فيه رفعاً جديداً؟ والثاني هو الصواب، كذلك إن تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وهذا باتفاق البصريين والكوفيين، وترفع الخبر، وهذا الرفع ليس هو عين الرفع الذي أحدثه المبتدأ في الخبر، لأن زيداً قائمٌ، قائمٌ خبر وهو مرفوع بالمبتدأ، إذا قيل: إن زيداً قائمٌ حدث النسخ والإزالة عند البصريين لأن الرفع الذي كان قبل دخول إن أحدث بالمبتدأ، لأن العامل يؤثر في المعنى، فالضمة ولو اشتركت في مواضع فحينئذٍ يتعين أن تحمل على معنى اقتضاها العامل، فزيدٌ قائمٌ الضمة في قائمٌ اقتضاها المبتدأ، وهنا إن زيداً قائمٌ هذه الضمة ليست هي عين الضمة التي كانت قبل دخول إن وهذا مذهب البصريين، والكوفيون على أن الرفع على ما هو عليه قبل دخول العامل، فحينئذٍ تكون إن قد نصبت ولم ترفع، وأما ظن وأخواتها فالنسخ قد حصل من رفع الجزأين إلى نصبهما، تقول: ظننت زيداً قائماً دخلت ظن بعد استيفاء فاعلها فنصبت الجزأين. ويسمى الأول في باب إن وأخواتها اسم إن والثاني خبر إن، ويسمى الأول في باب كان اسم كان والثاني خبر كان، ويسمى الأول أيضاً فاعلاً مجازاً والثاني مفعولاً مجازاً، ويسمى الأول في باب ظن مفعولاً به أولاً والثاني مفعولاً ثانياً باتفاق.

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

هذا شروع من الناظم رحمه الله تعالى في أبواب النواسخ، والنواسخ: جمع ناسخ، مشتق من النسخ وهو لغة: الرفع والإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل أي أزالته، وهذا المعنى مناسب للنواسخ التي تكون في هذا الموضع وهي نواسخ المبتدأ والخبر، واصطلاحاً الناسخ هنا: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو على ثلاثة أنواع كما سبق بيانه، وهذه النواسخ قسمان: أفعال، وحروف، يعني منها ما هو فعل، ومنها ما هو حرف.

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا كلها أفعال باتفاق إلا ليس، فالجمهور على أنها فعل، وقيل: حرف، وهو مذهب أبي على الفارسي، والصواب: أنها فعل بدليل دخول تاء الفاعل عليها، قال تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] لست: فالتاء تاء الفاعل، ولا تتصل إلا بالفعل، فحينئذٍ نحكم على أن ليس فعل على الصحيح. قدّم المصنف هنا باب كان وأخواتها لأنها أفعال كما ذكرنا، ثم ثنى بأن وأخواتها لأنها أبتت أحد ركني الإسناد وهو الخبر كما في نحو: إن زيداً قائمٌ، فقائم في اللفظ كأنه خبر قبل دخول إن، وأما ظن وأخواتها فهي قد رفعت حكم المبتدأ والخبر من الرفع إلى النصب، نحو: ظننت زيداً قائماً فيعربان مفعولين كما سيأتي. قال: باب كَانَ: أصلها كَوْنٌ، فالألف منقلبة عن واو، ووزنه فَعَلَ على الصحيح.

لأن مضارعه يَكُونُ على وزن يَفْعُلْ، فحينئذٍ إذا كان يَفْعُلْ لا بد أن يكون ماضيه إما من باب فَعَلَ أو فَعُلْ، ويمتنع أن يكون من باب فَعُلْ فيتعين أن يكون من باب فَعَلَ، وهكذا إذا أشكل عليك معرفة الصيغة أو الباب، تنظر إلى المضارع فنقول: يكون أصله يَكُونُ على وزن يَفْعُلْ، ويَفْعُلْ في لغة العرب لا يأتي إلا من باب فَعَلَ يعني ماضيه فَعَلَ بفتح العين أو فَعُلْ بضم العين، ويكون من باب فَعَلَ إذا كان من الطبائع والغرائز ويكون لازماً، وهنا كان ليست من الطبائع ولا من الغرائز، فتعين أن تكون من باب فَعَلَ.

إذا أصل كان كَوْنٌ، والألف منقلبة عن الواو، بدليل المصدر قال الشاعر:

يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادٍ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
فصرح بالمصدر، وأيضاً الفعل المضارع يكون، هذه الواو هي الألف المنقلبة في كان.

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا: جمع أخت، والمراد به النظائر، يعني: باب كان ونظائرها في العمل، وإنما خص كان دون غيرها لأن كان أم الباب، وسبق أن الشيء إذا قيل: بأنه أم الباب معناه أنه اختص بأحكام ينفرد بها عن غيره، فحينئذٍ كان تنفرد بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من أخواتها، كحذفها مع اسمها بعد إن ولو كثيراً، كذلك تزداد في حشو، وتحذف نونها من مضارعها بشرطه، إذا لها أحكام تختص بها كان دون أخواتها.

باب كَانَ أي الناقصة، وكذلك أخواتها نواقص، ونقصانها عند الجمهور لسلبها دلالتها على الحدث، فهي فعل ناقص لأنها تدل على الزمن فقط دون الحدث، وتكون تامة وعند الجمهور أن التمام دلالتها على الحدث والزمن كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي وإن وجد وحصل ذو عسرة، فكان هذه تامة لأنها دلت على حدث وزمن، إذا سُلِبَت الحدث واختصت بالزمن فهي الناقصة، نحو: كان زيد قائماً، فكان هنا فعل ناقص بمعنى أنه سلب دلالة على الحدث، والأصل في الفعل أنه يدل على الحدث، بل لم يكن فعلاً إلا لدلالته على الحدث والزمن. فكان الناقصة المراد بها في أصل وضعها أنها دالة على اتصاف الاسم بمضمون الخبر في الزمن الماضي فقط، والصحيح أن النقصان والتمام باعتبار احتياجها وافتقارها إلى المنصوب، إذا اكتفت بمرفوعها ولم تطلب منصوباً فهي تامة، قال ابن مالك:

وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

وكان التامة إنما كانت تامة لاكتفائها بالمرفوع يعني تطلب مرفوعاً فقط، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] ولا خبر لها لأنها لم تطلب منصوباً، ونفسرها بمعنى وجد وحصل ونحو ذلك، أي وإن وجد ذو عسرة أو حصل أو ثبت ذو عسرة، فحينئذٍ اكتفت بالمرفوع ولم تطلب منصوباً، أما كان الناقصة نحو: كان زيد قائماً لم تكتفِ بمرفوعها بل طلبت منصوباً، وإذا

أطلقت كان فالمراد بها الناقصة، إذاً باب كَانَ أي كان الناقصة لأنها هي التي تدخل على المبتدأ والخبر، وهي من النواسخ بخلاف التامة، والنوع الثالث من أنواع كان: كان الزائدة وهذه لا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب. فحيثُ تكون كان باعتبار المرفوع والمنصوب على ثلاثة أقسام: تامة وهذه تفتقر إلى مرفوع فقط، وناقصة وهذه تفتقر إلى مرفوع ومنصوب، وزائدة وهذه لا تحتاج لا إلى مرفوع ولا إلى منصوب. وزيادة كان خلاف القياس لأن القياس المطرد عند أهل اللغة أن الذي يزداد هو الحرف، وأما الفعل والاسم فالأصل عدم الزيادة؛ إلا ما ثبت باستقراء وكان مطرداً في لغة العرب مثل كان الزائدة، ولكن زيادتها مقيّدة بأن تزداد في حشو يعني في أثناء الكلام، ولا تزداد أولاً ولا آخرأ فلا يقال في مثل: كان زيد قائماً، أن كان هذه زائدة. أو زيد قائم كان، أنها زائدة بل لا بد أن تكون في أثناء الكلام، ولا تزداد إلا بلفظ الماضي، وأن تزداد بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ولا مجروراً، كالصفة مع الموصوف تقول: جاء زيدٌ كان العالم، وقعت كان زائدة بين الموصوف وصفته وهذا مسموع، وُسْمِعَ أيضاً لم يوجد كان مثلك، زيدت بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر: زيد كان قائم، وبين الفعل ومفعوله، إلا أنه لا يقاس إلا في موضع واحد وهو صيغة التعجب كما مثل ابن مالك رحمه الله بذلك :

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوِكَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

ما كان أحسن زيداً فأصل التركيب: ما أحسن زيداً، فزيدت
كان بين ما التعجبية وفعل التعجب وهذا قياس مطرد، وما عداه
فهو مسموع، يعني ليس لك أن تزيد كان إلا في هذا الموضع فقط،
وما عداه إنما يكون مبناه على السماع والنقل عن لغة العرب، كذلك
زيادتها بصيغة الفعل المضارع. قال الناظم رحمه الله:

وَرَفَعُكَ الْإِسْمَ وَنَضَبُكَ الْخَبَرَ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ
[وَرَفَعُكَ الْإِسْمَ] الواو للاستئناف البياني، ورفع مبتدأ،
والاسم مفعولٌ به، والناصب له المبتدأ لكونه مصدراً؛ بعد ما
أضيف للذي يحتاجه وهو الفاعل نصب المفعول به، ورفعك أنت،
فالكاف في محل رفع فاعل وهو مضاف، فله إعرابان من جهتين، من
جهة كونه مضافاً إليه فهو في محل جر، ومن جهة كونه فاعلاً فهو
في محل رفع، فله محلان جرٌّ ورفعٌ، جرٌّ لأنه مضاف إليه، ورفع
لأنه فاعل. [وَنَضَبُكَ الْخَبَرَ] يقال فيه ما قيل في الأول، والخبر
مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بسكون الوقف. [بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ] الجار والمجرور
متعلق بالمبتدأ، [حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ] خبر المبتدأ، أي عند النحاة، لأنه
وافق ما جاء به اللسان العربي، أما رفع الاسم فهو باتفاق البصريين
والكوفيين، وأما نصب الخبر فهو الصحيح من مذهب البصريين،
لأن قولك: كان زيد قائماً، كان دخلت على المبتدأ وهو مرفوع،
وقائمٌ بالرفع على أنه خبر، دخلت كان ما الذي أحدثته؟ قال
الناظم: [وَرَفَعُكَ الْإِسْمَ] الاسم الذي كان مبتدأ قبل دخول

كان وهو مرفوع، نقول: دخلت كان فجددت له رفعاً، فالرفع الذي بعد دخول كان ليس هو عين الرفع الذي كان قبل دخولها، بدليل أن قولك: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ مرفوعٌ بالابتداء وهو عامل معنوي، ثم دخلت كان فقلت: كان زيدٌ قائماً، فزيد اسم كان مرفوع بكان، وفرق بين أن يكون الرفع أحدث بعامل معنوي وهو الابتداء، وأن يكون بعامل لفظي كالفعل وهو كان، حيثئذٍ نقول: كان زيدٌ.. زيدٌ مرفوع بالضمة والضممة ليست هي عين الضمة التي كانت قبل دخول كان، لأنها وإن اشتبهت في اللفظ والنطق إلا أن الفرق بينهما في الحقيقة. لأن الضمة التي يحدثها الفعل على كون الاسم فاعلاً ليست هي عين الضمة التي يحدثها الفعل على أنه نائب فاعل، فنحو: ضَرَبَ زيدٌ، وضُرِبَ زيدٌ، زيدٌ مرفوع في الموضعين = وليست الضمة واحدة، لأن التي أحدثها العامل على أنه فاعل مغايرة عن التي أحدثها على أنه نائب فاعل، إذا الضمة بعد دخول كان غير التي كانت قبل دخولها. والكوفيون أبوا ذلك، وقالوا: بل هو باقٍ على أصله قبل دخول كان. وأما الخبر فاتفقوا على أنه منصوب بكان، ويلزم على مذهب الكوفيين أن يوجد عامل ينصب ولا يرفع، وهذا لا نظير له، فإذا جعلت كان ناصبة لا رافعة أوقعنا في محذور، ونقول: حمل الشيء على ماله نظيرٌ أولى من حمله على ما لا نظير له، وحمل كان وهي رافعة وناصبة على غيرها كـ (ضرب) مثلاً أولى من حملها على أنها عامل ينصب ولا يرفع، والحاصل: أن قوله: [وَرَفَعُكَ الْإِسْمَ] هذا على مذهب البصريين، [وَتَضْبُكَ

الخبَرُ] هذا باتفاق بين النحاة. ثم قال رحمه الله:

كَانَ وَأَمْسَى ظَلَّ بَاتَ أَصْبَحَا أَضْحَى وَصَارَ لَيْسَ مَعَ مَا بَرَحَا
مَا زَالَ مَا انْفَكَّ وَمَا فَتَى مَا دَامَ وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكَمَا
لَهُ بِمَا لَهَا كَكَانَ قَائِمًا زِيدُ وَكُنْ بَرًّا وَأَصْبَحْ صَائِمًا
شرح في بيان هذه الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأفعال باستقراء كلام العرب ثلاثة عشرة فعلا - هذا المشهور منها وقد زيد عليها - وكلها ذكرها الناظم هنا. وهي كان وأمسى وظل وبات وأصبح وأضحى وليس وبرح وزال وانفك وفتىء ودام، فهذه ثلاثة عشر فعلا، كلها ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، ويسمى فاعلا مجازاً، وتنصب الخبر - خبر المبتدأ - على أنه خبر لها، ويسمى مفعولاً به مجازاً، فيصح أن يقال: كان زيد قائماً، زيد: اسم كان، أو فاعل لكان، وقائماً: خبر كان أو مفعول به لكان، لكنه مجازٌ، تشبيهاً لكان بـ (ضرب زيد عمراً).

هذه الأفعال الثلاث عشرة من حيث العمل ثلاثة أقسام:

الأول: يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهذه ثمانية أفعال وهي: كان وأمسى وظل وبات وأصبح وأضحى وصار وليس.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبه النفي، والمراد بشبه النفي هنا النهي، والدعاء، ولا يدخل معنا الاستفهام، إذا لا بد من أن يتقدم هذا الفعل الخاص - من أجل أن يرفع المبتدأ وينصب الخبر - نفي أو شبه النفي، وهذه أربعة أفعال وهي: برح،

وزال، وانفك، وفتى، هذه الأربعة لا تعمل عمل كان إلا بشرط أن يتقدمها نفي أو شبه النفي، فالنفي: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] يزالون مضارع زال، ويعمل عمل زال التي بصيغة الماضي - كما سيأتي - وَلَا يَزَالُونَ: لا حرف نفي، يزالون: فعل مضارع ناقص، لأنه مضارع زال، وزال من أخوات كان الناقصة - ولا بد من كلمة ناقص، لتبين أن يزال يطلب اسماً لا فاعلاً، ويطلب خبراً لا مفعولاً - مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ورفع ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم يزال، ومُخْتَلِفِينَ: خبر يزال، منصوب ونصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وهنا دخل على المبتدأ والخبر فرفع المبتدأ ونصب الخبر مع سبق النفي، إذاً تحقق الشرط في إعمال يزال وهو كونها معتمدة على نفي.

وقوله تعالى: ﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] لن حرف نفي ونصب واستقبال، نبرح: فعل مضارع ناقص منصوب بلن ونصبه الفتحة الظاهرة على آخره لأنه صحيح الآخر، واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن، عليه جار ومجرور متعلق بعاكفين؛ لأنه اسم فاعل، وعاكفين خبر نبرح، منصوب به، ونصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، إذاً تحقق الشرط فقد سبقها نفي فرفعت ونصبت.

والنهي كقول الشاعر:

صَاحِ شَمَّرَ وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ تَ فَنَسِيَانُهُ ضَالِكٌ مُبِينٌ
قوله: صاح أصله يا صاحبي فحذف يا النداء، ثم رُخم على غير
قياس كما قال الحريري:

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ شَدَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاضْطِلَاحٍ
شاع عند الشعراء أنهم يرخون صاحب وهذا شاذ لمعنى فيه
وهو كثرة استعماله عومل معاملة العلم، لأنه لا يرخم إلا العلم،
وصاحب ليس علماً، وحينئذٍ ترخيمه شاذ، والشاهد من البيت
قوله: ولا تزل ذاكر الموت، لا ناهية تجزم الفعل المضارع، وتزل:
فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وجزمه سكون آخره، وتزل
أصلها تزال التقى ساكنان، فحذفت الألف للتخلص من التقاء
الساكنين، واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وذاكر الموت
خبر تزل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

والدعاء كقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطَرُ
لا زال منهلاً هذا دعاء، ولا دعائية، كما لو قال: لا زال زيد
محسناً، كأنه يدعو له بدوام الإحسان، وزال: فعل ماض ناقص،
والقطر اسم زال، ومنهلاً خبرها، وبجرعائك جار ومجرور متعلق
بقوله منهلاً.

النوع الثالث: ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية، وهو دام فقط. كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] دام فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسم دام، وحيا خبرها. وما مصدرية لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، وظرفية لأنها تضاف إلى الظرف وهو مدة. كأنه قال: وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حيا، فدوامي مصدر لأن ما مصدرية، و أضافها لمدة لأنها ظرفية.

كَانَ وَأَمْسَى ظَلٌّ بَاتَ أَضْبَحَا أَضْحَى وَصَارَ لَيْسَ مَعَ مَابِرْحَا
مَا زَالَ مَا انْفَكَ وَمَا فَتَى مَا دَامَ

[كَانَ] تأتي ناقصة، وتأتي تامة، فالتامة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] كان فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وذو فاعل مرفوع ورفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، ذو مضاف وعسرة مضاف إليه، هكذا تعربها، وأما كان الناقصة فنحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤] كان: فعل ماضٍ ناقص، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ولفظ الجلالة اسم كان مرفوع بها، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وَعَلِيمًا خبر كان منصوب بها ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، حَكِيمًا خبر بعد خبر لأن الخبر يتعدد، وكان الناقصة لها مصدر على الصحيح قال الشاعر:

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وتأتي كان بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾
[الواقعة: ٧] يعني صرتم أزواجاً.

و[كَانَ] موضوعه للدلالة على اتصاف اسمها بمضمون خبرها، وهي داخلة على الجملة لا على المفرد، فلذلك هي من نواسخ المبتدأ والخبر معاً، فحينئذٍ دخولها يكون على الجملة لا على المبتدأ فقط دون الخبر، ولا على الخبر فقط دون المبتدأ، وفائدة كان في التركيب كمثل: كان زيد قائماً، ففي الجملة مخبر عنه وهو زيد، وخبر مخبر به وهو قائم، وليس عين قائم وإنما هو مضمون قائم، لأن اتصاف زيد بما دل عليه قائم لا بذات قائم، فزيد يتصف بما تضمنه قائماً لا بلفظ قائماً، فإذا تقرر ذلك فكان وُضعت في لغة العرب للدلالة على اتصاف اسمها الذي هو زيد بمضمون خبرها في الزمن الماضي إما مع الدوام أو مع الانقطاع، وكونها للدوام يكون بقرينة خارجية لأن الأصل في وضع كان للانقطاع، تقول: زيد قائم، هذه الجملة تدل على اتصاف زيد بالقيام، لكنها لم تعين وقت القيام، فإذا أُدخلت عليها كان دلت على أن زيدا اتصف بمضمون قائم وهو القيام في الزمن الماضي، والآن فقد تدل على الاستمرار والدوام لكن لا بد من قرينة، وتدل على الانقطاع وهو الأصل فيها، لأن الأصل في وضع الفعل الماضي أنه دال على الانقطاع، لذلك نقول في حد الفعل الماضي: كلمة دلت على معنى في نفسها واقرنت بزمن قد مضى، أي انتهى وانقطع، لأن الماضي

إنما سمي ماضياً باعتبار زمنه المستفاد منه كما ذكرناه أولاً، حينئذ نقول: الأصل في وضعها للدلالة على الانقطاع، فإذا سمعت كان زيد قائماً، فالأصل أنه قام في الزمن الماضي، والآن لا يثبت له شيء البتة، لكن نحو: كان الله غفوراً رحيماً، فهنا تدل على الاستمرار، وذلك من دليل خارجي، ففي مثل التراكيب المتعلقة بذات الرب جل وعلا كلها للدلالة على الاستمرار والدوام. وما عدا ذلك فالأصل فيها الانقطاع.

إذا كان قيّد الخبر وهو القيام بأنه واقع في الزمن الماضي، وليس الخبر قائماً هو الذي قيد كان، يقول السيوطي في عقود الجمان:

وَنَحْوُ كُنْتُ قَائِلاً كَانَ الَّذِي قَيَّدَ الْمَنْصُوبَ لَا الْعَكْسُ اخْتِذِي
لا العكس أي ليس قائماً هو الذي قيد كان، وإنما كان هي التي قيدت قائماً، لأن أصل وضعها في لغة العرب أنها دالة على اتصاف اسمها بمضمون خبرها.

[وَأَمْسَى] الناقصة وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمضمون الخبر في وقت المساء، نحو: أمسى زيد فقيهاً، دلت على اتصاف زيد بالفقه وقت المساء، وقبله لم يكن فقيهاً. وتأتي أمسى تامة، نحو: أمسى زيد، إذا دخل في المساء، فحينئذ تكون تامة لا تحتاج إلى منصوب، وإنما هي فعل وفاعل كـ (قام زيد).

[ظَلَّ] الناقصة أي وظل على حذف الواو، وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمضمون خبرها في جميع النهار، فظل حينئذٍ تطلق ويراد بها النهار كله، نحو: ظل زيد صائماً، وتكون تامة، نحو: ظل زيد، بمعنى أنه دخل في النهار، وتأني بمعنى صار نحو: ظل وجهه مسوداً، أي صار. [بَاتَ] الناقصة أي وبات على حذف حرف العطف، وهي موضوعة للدلالة على اتصاف الاسم بمضمون الخبر في البيات أي في جميع الليل، نحو: بات زيد ساهراً. وتكون تامة، نحو: بات زيد أي دخل في البيات.

[أَصْبَحَا] الناقصة، أي وأصبح على حذف حرف العطف، والألف للإطلاق، وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمضمون خبرها في الصباح، نحو: أصبح البرد شديداً، وتستعمل تامة كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي تدخلون في الصباح. تقول: أمسى زيد، أي دخل في المساء، وأصبح زيد، أي دخل في الصباح. فهي تامة يعني لا تحتاج إلى خبر، بل اكتفت بمرفوعها.

[أَضْحَى] الناقصة، أي وأضحى على حذف حرف العطف، وهي موضوعة للدلالة على اتصاف اسمها بمضمون خبرها في وقت الضحى، نحو: أضحى زيد فقيهاً، وتأني تامة، نحو: أضحى زيد، إذا دخل في وقت الضحى.

[وَصَارَ] وهي موضوعة للدلالة على التحول من شيء إلى شيء آخر، فتدل على التحول والانتقال إما من حقيقة إلى حقيقة أو من صفة إلى صفة، فالأول: كأن تقول: صار الطين إبريقاً، فحقيقة الطين تحولت وانتقلت من طين إلى حقيقة أخرى وهي كونه إبريقاً، والثاني نحو: صار زيد غنياً، فالتحول هنا ليس في حقيقة زيد بل هو زيد، ولكن الذي تحول هو صفة زيد.

[لَيْسَ] وهي موضوعة لنفي الحال عند التجرد عن القرينة، نحو: ليس زيد قائماً، أي الآن فالنفي للحال، وإذا أريد غير الدلالة على نفي الحال فلا بد من التقييد، نحو: ليس زيد قائماً غداً، أما إذا أطلقت عن القرينة وجردت فهي لنفي الحال، ولا تستعمل تامة. هذه الثمانية ترفع وتنصب بلا شرط.

ثم قال: [مَعَ مَابِرْحَا] الألف للإطلاق، يعني ما ذكر من الثمانية يضاف إليه ويصاحبه برحا، ومع هنا للمصاحبة والمعية، و[مَابِرْحَا مَا زَالَ مَا انْفَكَّ وَمَا فَتِيَ] هذه الأربعة لا ترفع ولا تنصب إلا إذا سبقها نفي أو شبهه، وهي ملازمة للنقص، فلا تستعمل تامة، ومعانيها متفقة بلا خلاف، وهي موضوعة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها منذ قبله أي منذ كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفاً، تقول: ما زال زيد عالماً، هنا وُصِفَ زيد بكونه عالماً، وهذا الوصف مستمر لا ينفك عنه أبداً، ولذلك هذه الأفعال الأربعة تفسر بمعنى ما انفك، وبمعنى ما برح لأن معانيها واحدة، موضوعة للدلالة على استمرار ثبوت مضمون الخبر لاسمها ويطلق عليه أنه فاعل مجازاً.

إذا هذه موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر للاسم على حسب ما يقتضيه الحال، فنحو: ما انفك عمرو جالساً على حسب ما يقتضيه الحال أي مدة بقائه جالساً، ولا يلزم أنه لا ينفك جالساً يبقى حياته كلها جالساً، بل المراد على حسب ما يقتضيه الحال الذي هو عليه، ولا زال زيد منفقاً، بحسب ما يقتضيه الحال وهو مدة وجود المال في يده، فإذا افتقر حينئذ زال الوصف، وهكذا فكل حدث له حال يقتضيه من الاستمرار والانقطاع، فقولك: لا زال زيد جالساً، ليس كقولك: لا زال زيد عالماً، فالأصل الاستمرار في العلم أكثر من الاستمرار في الجلوس. و[مَادَامَ] ذكرها بشرطها وهو تقدم ما المصدرية الظرفية، وقد سبق بيان ذلك.

وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا

لَهُ بِمَا لَهَا كَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ وَكُنْ بَرًّا وَأَصْبَحْ صَائِمًا
[وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا لَهُ بِمَا لَهَا] هذا كقول ابن مالك رحمه الله:

وَعَبْرُ مَا ضَمَّ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَ
هذه الأفعال على قسمين: منها ما هو متصرف، ومنها ما هو غير متصرف، والتصرف بمعنى تحول اللفظ الواحد إلى أمثلة مختلفة وهذا منه، فالتصريف و الصرف هو التغير، ولذلك سمي الصرف صرفاً لذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤] أي تقلباتها من حال إلى حال، كذلك الصرف المراد به تحويل الأصل

الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، نحو: كان، يكون، كن، كائن، مكون إلى آخره، فهذه الأفعال من حيث التصرف وعدمه على قسمين:

الأول: ما لا يتصرف وهو ليس ودام. ودام الأكثر على أنها لا تتصرف وليس لها مصدر، وهذا من غرائب النحاة لأنهم يقولون: شرط إعمال دام أن تسبقها ما المصدرية لأنها تؤول بمصدر، وباتفاق يؤولون الآية: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي، ودوامي هذا مصدر، ذكر هذا الصبان في حاشيته على الأشموني، وهو يثبت أن لها مصدرًا، والجمهور على أنه لا مصدر لها، ويقولون في قوله: مادمت حيا أي مدة دوامي حيا، ودوامي هذا مصدر، وما مصدرية أولت مع ما بعدها بمصدر، فكيف يقال لا مصدر لها؟! إذا ليس ودام لا تتصرف، وعلى رأي الصبان وهو الأصح أن دام لها مصدر، فحينئذ لها نوع تصرف وليس تصرفاً تاماً.

والثاني: ما يتصرف، وهو ما عدا ليس ودام، وزال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

[وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمًا] يعني والذي تصرف أي تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها يعني من بعضها فمن للتبويض، [احْكُمًا] الألف يحتمل أنها للإطلاق، ويحتمل أنها نون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً وقفًا، أي احْكَمْ وقف عليها بالألف، احْكَمْ [لَهُ]

أي لهذا المتصرف، [بِمَا لَهَا] أي بالذي أي بالحكم الذي [لَهَا] أي في الأصل وهو كان.

.....كَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ وَكُنْ بَرًّا وَأَصْبَحْ صَائِمًا
[كَكَانَ قَائِمًا] يعني إذا تصرف من كان وجيء بـيكون وكن وكائن وكون ومكون يثبت الحكم لها كما ثبت لكان. فما جاء من الأفعال الناقصة - والأصل أن النحاة يذكرونها بصيغها الماضية - وكل ما تصرف من الماضي فله حكم الماضي، فحينئذ كان ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، ويكون كذلك ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] فالرسول اسم يكون لأن يكون متصرف من كان، وكان لها الحكم الثابت المستقر فمثلها الفعل المضارع منها، فيكون فعل مضارع ناقص منصوب ونصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والرسول اسم يكون مرفوع بها ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وشهيداً خبر يكون منصوب بها، وعليكم متعلق بالخبر. وقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ﴾ [النساء: ١٣٥] كونوا: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كُنْ، قوامين: خبر كُنْ منصوب ونصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]

هذا من باب التقديم والتأخير .

وقول الشاعر:

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

كون: مبتدأ مرفوع، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وحينئذٍ يحتاج إلى خبر من جهتين: من حيث هو مبتدأ، وكل مبتدأ لا بد له من خبر. وهو أيضاً مصدر كان فيحتاج إلى اسم وإلى خبر، إذاً له خبران من حيث هو مبتدأ ف خبره جملة يسير، ومن حيث إنه يعمل عمل كان لأنه مصدرها ف خبره إياه. وكونك هذه الكاف لها إعرابان من جهتين يعني لها محلان مضاف إليه، واسم الكون، إذاً اسم الكون هو الكاف، و خبرها إياه، والكون مبتدأ و خبره جملة يسير لأنه فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والشاهد أن الكون مصدر كان وعمل عملها فحينئذٍ يحتاج إلى اسم وإلى خبر.

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
كائناً اسم فاعل، مشتق من الكون وإذا كان مشتقاً من الكون فحينئذٍ لا بد له من اسم وخبر، واسم كائن ضمير مستتر تقديره هو، و خبره أخاك، كائناً هو أخاك: إذاً كائناً اسم فاعل واسم الفاعل يعمل عمل فعله، وكان تقتضي اسماً وخبراً، فحينئذٍ نقول: لا بد من الاسم وهو الضمير المستتر، وأخاك هذا خبرها منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة.

قوله: [كَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ] نأخذ من هذا المثال جواز تقدم الخبر على الاسم أي توسط الخبر بين كان واسمها. والخبر باعتبار كان له ثلاثة أحوال: إما أن يتأخر عنها وعن اسمها، وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] فقد جاء على الترتيب، فكان فعل ماض ناقص، وربك اسمها، وقديرًا خبرها. ولكونها فعلاً - لهذه العلة - تُصرف في معموليها ما لا يتصرف في غيرها، ولذلك من فوائد كون العامل فعلاً أنه يتصرف فيه ما لا يتصرف في غيره من الاسم والحرف، ولذلك في باب إن - كما سيأتي - لا يجوز العمل إلا مع الترتيب:

وَرَأَى ذَا التَّوْبَتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي
لا بد أن يتقدم الاسم ثم يتلوه الخبر، لأنه حرف، والأصل في الحرف أنه لا يعمل، فإذا أُعْمِلَ حيثُ كان عمله ضعيفاً، وإذا كان عمله ضعيفاً لا يتصرف في معموليه فلا يتقدم ولا يتأخر، يعني المعمولان لا يتوسع فيهما مع العامل كما إذا كان فعلاً، بخلاف كان لأنها فعل والأصل في العمل للأفعال قال هنا: [كَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ] ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] فحقاً خبر كان، ونصر المؤمنين اسمها. إذاً توسط الخبر بين العامل والاسم، وهذا جائز، وقد يتقدم الخبر على كان، نحو: قائماً كان زيد، لأنه كقوله زيداً ضربت، كما جاز زيداً ضربت، جاز قائماً كان زيد. كما جاز أن يتوسط بين كان واسمها ومنه قوله: [كَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ] فقائماً هنا توسط بين العامل والاسم. [وَكُنْ بَرًّا] أراد بهذا المثال

الإشارة إلى أن كان تعمل ولو كانت فعل أمر، فكن فعل أمر ناقص، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، واسم كن ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وبرأ خبره. [وَأَصْبَحُ صَائِماً] أصبح فعل أمر ناقص، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وصائماً خبر أصبح.

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

هذا هو الباب الثاني من أبواب النواسخ، وهو باب إن وأخواتها، وقدّم كان على إن لأن كان وأخواتها أفعال، والأصل في العمل هو للأفعال، وإن وأخواتها حروف، والأصل في الحروف والأسماء أن لا تعمل، وإنما تعمل الحروف والأسماء حملاً لها على الأفعال، إذا الأصل في العمل للأفعال، والحرف الأصل فيه أن لا يعمل، ولذلك إن عمل الحرف فلا بد من سؤال لم عمل؟ والأصل في الاسم أن لا يعمل، فإذا عمل الاسم لا بد من سؤال لم عمل؟ ولذلك باب اسم الفاعل، واسم المفعول ونحوهما من كل ما يعمل من المشتقات، تجد أن النحاة يذكرون شروطاً لإعمال اسم الفاعل، وشروطاً لإعمال اسم المفعول، وشروطاً لإعمال المصدر، لأن الأصل أن الاسم لا يعمل، فإذا عمل فحيثئذ لا بد من شروط المراد بها أن يقرب هذا الاسم من الفعل، فكل ما عمل بشرط فحيثئذ نقول: الأصل فيه أنه لا يعمل، لأن الأصل في العمل هو الفعل، والفعل يعمل بلا شرط، لذلك قدم باب كان وأخواتها على إن وأخواتها.

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا أي هذا باب بيان عمل إن وأخواتها، وهو النوع الثاني من النواسخ وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر، فينصب المبتدأ على أنه اسم لأن، وهذا متفق عليه بين البصريين

والكوفيين، على أن إن تدخل على المبتدأ فتنصبه على أنه اسم لها، فالأصل مثلاً زيدٌ قائمٌ، فتدخل إن فتقول: إن زيداً قائمٌ، صار المبتدأ منصوباً بعد أن كان مرفوعاً، وكان مرفوعاً بعامل معنوي، ثم صار منصوباً بعامل لفظي، والعامل اللفظي عندهم أقوى من المعنوي، وقائمٌ خبر إن مرفوعٌ وعلى مذهب البصريين مرفوعٌ بيانٌ، فحينئذٍ إن عاملٌ واحد أحدث النصب في المبتدأ، وأحدث الرفع في الخبر، وأما عند الكوفيين فإن نصبت الاسم فقط، ولم ترفع الخبر، وقائمٌ مرفوع على ما رُفع به قبل دخول إن، فهو حينئذٍ مرفوع بالمبتدأ، وقائمٌ ليس مرفوعاً بيانٌ، وإنما هو مرفوعٌ بزيد، فهو قبل دخول إن كان خبراً ولا زال خبراً، والخبر مرفوع بالمبتدأ، فكذلك بعد دخول إن وهذا على مذهب الكوفيين، وهو مذهب ضعيف، لأنه يلزم عليه، أن ثم عاملان ينصب ولا يرفع وهذا لا نظير له، وحمل الشيء أو المختلف فيه على ماله نظير، أولى من حمله على ما لا نظير له، وهذه قاعدة قَعَدَها السيوطي في الأشباه والنظائر أن حمل الشيء على ماله نظير أولى من حمله على ما لا نظير له، فحينئذٍ نقول كون إن عاملةً النصب، وعاملةً الرفع هذا أولى من القول بأن إن عاملةً النصب دون الرفع، فإن تنصب وترفع. وسمع من لغة العرب إن حُرَّاسَنَا أسداً بنصب الجزأين، ومعلوم أن إن ترفع وتنصب، نقول: هذا يُحْفَظ ولا يقاس عليه، فهو شاذ، وخرَّجه البصريون على أن الخبر محذوف، إن حُرَّاسَنَا اسم إن، وأسداً ليس هو الخبر، وإنما الخبر مُقَدَّرٌ وتقديره: إن حُرَّاسَنَا يُشْبِهُونَ أسداً، فأسداً هذا معمولٌ للخبر

المحذوف وليس هو عين الخبر.

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا أي نظائرها في العمل، وهي ستة أحرف، وكلها حروف باتفاق، وعملها نصب المبتدأ على أنه اسم لها، ورفع الخبر على أنه خبر لها، فالرفع الذي أحدث بعد دخول إن ليس هو عين الرفع الذي كان قبل دخول إن، فالرفع إذا وجد في موضع ووجد في موضع آخر، فليس هو عين الأول، وإنما هو مغاير له، فرفع الخبر من قولك: زيد قائم، ليس هو عين الرفع بعد دخول إن. قال رحمه الله:

عَمَلُ كَانَ عَكْسُهُ لِإِنَّ أَنَّ لَكِنَّ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ
تَقُولُ إِنَّ مَالِكًا لَعَالِمٌ وَمِثْلُهُ لَيْتَ الْحَبِيبَ قَادِمٌ
[عَمَلُ كَانَ] وهو رفع المبتدأ على أنه اسم لها، ونصب الخبر على أنه خبر لها، [عَكْسُهُ] أي خلافه، وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر، فحينئذ قوله [عَكْسُهُ] المراد به العكس اللغوي لا الاصطلاحي المنطقي، والعكس اللغوي بمعنى خلاف الشيء، والمعنى عمل كان عكسه وخلافه ثابت [لِإِنَّ] وعملُ كان مضاف ومضاف إليه، وهو مبتدأ أول، وعكسه مبتدأ ثان، لِإِنَّ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. فهذه الجملة جملة كبرى، خبرها جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، وهي عكسه لِإِنَّ مبتدأ وخبر. هذا أحسن ما يُقال في البيت. ومعنى البيت عمل كان وهو أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، عكسه

وهو كونها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ثابتٌ لأن، والدليل هو النقل عن العرب، فالعرب نصبت يأن ورفعت بها، والقاعدة إنما تبنى على ما يُنقل عن العرب، فإن نصبوا يأن ورفعوا بها نصبنا ورفعنا بها، وكل قاعدة مستنبطة عند النحاة فهي موضوعة وضعا نوعياً لا باعتبار الآحاد، فالعرب نطقت: إن زيدا قائمٌ، فحيثُ إذا أردت أن تقول: إن بكرةً عالمٌ، لا يشترط أن يكون منقولاً عن لغة العرب، بل وضعت العرب إنَّ وأرادت بها التأكيد وتقرير الخبر والنسبة ثم نصبت الاسم ورفعت الخبر بها، فنقول: إذا أردت أن تتكلم وتؤكد الخبر فتأتي به على هذا النمط، فقد وضعوا لك قاعدة عامة تسير عليها، وكل الذي يدرس تحت هذا الباب إنما هو دراسة للتقعيد والتأصيل، وهذا التقعيد والتأصيل منقول عن لغة العرب، لكن النقل يكون من جهة النوع لا الآحاد. إذاً نقول: إن وأخواتها هذه نصب بها العرب ورفعوا ووضعوها وضعا نوعياً فنقيس عليه.

قوله: [لإنَّ] اللام حرف جر، وإن ليست بحرف هنا، وإنما قصد لفظها فهي علم، فحيثُ نقول الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر. [أنَّ] أي وأنَّ على حذف حرف العطف لضرورة الوزن، أي وأنَّ بالتشديد وخففها من أجل الوزن، ولو قيل: أنَّ بالتخفيف أيضاً جاز لأنَّ أنَّ تعمل سواء كانت مثقلة أو مخففة بإسقاط إحدى النونين، فتصير على حرفين بعد أن كانت على ثلاثة، والمخففة تعمل لكن بشروط ذكرها في المطولات. [لكنَّ] أي ولكن يعني ينصب ولكن كما ينصب يأن، و[لَيْتَ] أسقط حرف العطف

للضرورة، [وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ] هذه ستة أحرف، يكون النصب والرفع بها، فهذه حروف والأصل في الحرف أن لا يعمل، فإذا أعمل لا بد من سؤال لم أعملت هذه الأحرف؟ والجواب: أنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى، فأما من جهة اللفظ فإن أقل ما يوضع عليه الفعل ثلاثة أحرف، وكذلك الاسم، فالواضع فرق بين الحرف والاسم والفعل من حيث الوضع، فوضع الحرف على حرف واحد كباء الجر ولامه أو على حرفين كمن وعن، وما زاد على ذلك فهو خلاف الأصل. وأقل ما يوضع عليه الاسم والفعل معاً ثلاثة أحرف، وما زاد فهو على حسب ما يكون هل هو أصل أو لا؟ فيختلف الاسم عن الفعل ومبحثه فنّ الصرف. إذاً الأصل في الحرف أن يوضع على حرف أو حرفين فإذا وُجد في الحرف أنه موضوع على ثلاثة أحرف مثل إن وليت، أو على أربعة مثل كأن ولعل، أو على خمسة مثل لكن، نقول: قد أشبه الحرف الفعل من جهة اللفظ. وأما من جهة المعنى فعلى ما سيذكره المصنف من معاني هذه الحروف، وهي إن وأن بمعنى الفعل أكّد، ولكنّ بمعنى أستدرك، وليت بمعنى أتمنى، ولعل بمعنى أترجى، وكأنّ بمعنى أشبه، فحيثيّ هي من جهة المعنى تدل على ما دلت عليه الأفعال، فلها تين العلتين اللفظية والمعنوية عملت هذه الأحرف، فوُجِدَتْ المشابهة فحملت على الفعل وهذا هو السر في كون هذه الأحرف مع اختصاصها بالأسماء خرجت عن الجر، لأن الحرف نوعان: مختص، وغير مختص، ما كان مختصاً بالفعل فالأصل فيه أن يعمل، وإذا عمل هل يعمل مطلق

العمل أو العمل الذي يختص به مدخوله ؟ هذا فيه نزاع، فإذا اختص الحرف بالفعل المضارع مثلاً، هل الأصل أنه يعمل مطلق العمل، فينصب ويرفع أو نقول: لا، ما دام أن هذا الحرف اختص بالفعل فحيثُ يُعمل ما اختص به الفعل من أنواع الإعراب وهو الجزم، فحيثُ يُنظر في الفعل، فالفعل اشترك مع الاسم في الرفع والنصب واختص بنوع وهو الجزم، إذاً الأصل أن يعمل الحرف المختص بالفعل المضارع أن يعمل ما اختص به الفعل من أنواع الإعراب هذا هو المشهور، فإذا اختص حرفٌ بالفعل المضارع وعَمِلَ النصب فهذا قد خرج عن الأصل، وكذلك الأصل في ما اختص بالأسماء أن يعمل ما اختص الاسم به من أنواع الإعراب وهو الجر، كحروف الجر، وهنا هذه الأحرف مختصة بالأسماء وخرجت عن الأصل وهو الجر لكونها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى، والفعل لا يجر، إذاً خرجت هذه الأحرف إلى الرفع والنصب للمشابهة المذكورة، والفعل يرفع وينصب ولا يجر.

لكن يُشترط لإعمال هذه الحروف شرطان: الأول: أن لا تقترن بهنَّ ما الحرفية، وتسمى ما الزائدة، وما الكافة، وما المهيئة وكلُّها أسماء لمسمى واحد، فإذا اقترنت بهنَّ بطل عملها على المشهور في خمسة منها، ويبقى في ليت فقط، فإذا اتصلت ما الزائدة بإنَّ بطل عملها، تقول: إنَّ اللهَ غفورٌ، فإذا دخلت ما الزائدة تقول: إنما اللهُ غفور بالرفع لأنَّ شرط إعمال إنَّ أن لا تتصل بها ما الحرفية، وتُسمى ما الكافة لأنها كَفَّتْ إن عن النصب والرفع، ومنه قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ ﴾ [النساء: ١٧١] اتصلت بها ما الحرفية فبطل عملها. لأن هذه الحروف إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية فإذا دخلت عليها ما الحرفية، رأينا العرب وكذلك هو في القرآن وهو أفصح، رأينا هذه الحروف قد دخلت على الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ [الأنفال: ٦] ويساقون هذه جملة فعلية ودخلت عليها إِنَّ وَلَمَّا دخلت ما على إِنَّ أزال اختصاصها بالجملة الاسمية وهياتها للدخول على الجملة الفعلية، فلما زال اختصاصها بطل عملها، وكذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] وأما ليت، فيجوز فيها الإعمال والإهمال وهو الإبطال، يعني يجوز أن تقول: ليتما زيداً قائمٌ، كما تقول: ليت زيداً قائمٌ، ويجوز أن تقول: ليتما زيدٌ قائمٌ بالإهمال، وهذا مذهب الجمهور، والمسألة فيها خلاف. وحجة الجمهور قالوا: باستقراء كلام العرب أن ليت إذا دخلت عليها ما الحرفية بقي اختصاصها بالجملة الاسمية، إذا لم تُزَلْ ما الحرفية اختصاص ليت بالجملة الاسمية، فلما بقي الاختصاص، بقي العمل فالإعمال على الأصل، وأهملت حملاً على أخواتها، فالإهمال من باب القياس، ليكون الباب مطرداً، ولذلك لا يصح أن يقال: ليتما قام زيد، يعني إذا دخلت ما الحرفية على ليت ولو بطل إعمالها لا يجوز دخولها على الجملة الفعلية، لا تقول زال اختصاصها، لا بل بقي اختصاصها. قال الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَضْفُهُ فَقَدْ روي بالوجهين. قالت ألا ليتما ليت اقترنت بها ما الحرفية، هذا الحمام فهذا اسم ليت، وهو في محل نصب بدليل نصب ما بعده الحمام وهو نعت أو عطف بيان أو بدل، ونصبه دليل على أن هذا مبني في محل نصب، وهذا دليل أن ليتما قد أعملت مع اقتران ما بها. وروي قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا بالرفع على الإهمال، ولذلك جاز فيه الوجهان. [تَقُولُ إِنَّ مَالِكًا لَعَالَمٌ] تقول في مثال إعمال إِنَّ وأخواتها: إِنَّ مَالِكًا لَعَالَمٌ، فَإِنَّ: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ومالكًا: اسمها منصوبٌ بها ونصبه فتحة ظاهرة على آخره لأنه اسم مفرد، لعالم: اللام هذه لام الابتداء وهي اللام المرحلة المؤكدة، وعالمٌ خبر إِنَّ، وهذا فيه تجوز وهو أن يقال: خبر إِنَّ، لأنه إذا قيل: خبر إِنَّ كما لو قيل خبر المبتدأ، معناه أن ثم محكوماً به ومحكوماً عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً، وإذا قُلْتُ خبر إِنَّ معناه إِنَّ مَالِكًا اسم إِنَّ وقد كان مبتدأ في الأصل، وحينئذٍ عالمٌ لا شك أنه خبر اسمها، لا خبر إِنَّ فإذا قلت: خبرُ إِنَّ فالمراد به خبر اسم إِنَّ وليس خبراً لِإِنَّ، لأنَّ إِنَّ ليست اسماً محكوماً عليه، لأن المحكوم عليه لا يكون إلا اسماً، بل هي حرف، فهذا فيه تجوز وتسامح فحينئذٍ يكون الكلام على حذف مضاف، وقوله: لعالمٌ هذه اللام تسمى لام الابتداء، وهي اللام المرحلة، وفائدتها توكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ. يَعِدُّهَا أهل البيان من المؤكدات، وأصل التركيب لِإِنَّ مَالِكًا عالمٌ لأنها لها صدر الكلام يعني لا تقع إلا في

أول الكلام، فاجتمع مؤكدان، لأن إن للتوكيد واللام للتوكيد، وكلُّ منهما له الصدارة في الكلام، فزحلخوا اللام إلى الخبر، لأنهم لو أدخلوا اللام على الاسم، فقليل: إن لما كالأجتماع أيضاً سواءً تقدمت اللام أم تأخرت، لأن اجتماع حرفين بمعنى واحد في مكان واحد لا نظير له، فحينئذ قالوا: لا بد من زحلقة هذه اللام، فلذلك سُميت المرحلة، زحلخواها من لإن إلى الخبر، هذه تُسمى لام ابتداء وهي تختص بإن، لذلك قال ابن مالك :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرُ لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ إِنِّي لَوَزَّرَ

إذا لا بد أن تكون بعد ذات الكسر، ثم قد تدخل على الخبر المتأخر، كما في مثال الناظم، وقد تدخل على معمول الخبر نحو: إن زيدا لطعامك آكل، فأكل خبر إن، وطعامك مفعول به منصوب بالخبر، يجوز دخول اللام على معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر. وقد تدخل على ضمير الفصل إذا توسط بين المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] هذا اسم إن، والقصص خبرها، ودخلت اللام على ضمير الفصل الذي وقع بين اسم إن وخبرها، وقد تدخل اللام على الاسم المتأخر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] فعبرة اسم إن مؤخر، وفي ذلك خبر مقدم، فدخلت اللام على الاسم بشرط أن يكون متأخراً، أما لو كان متقدماً فلا يجوز. وإذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز توسطه، فإذا جاز توسطه حينئذ يتأخر الاسم، فإذا تأخر الاسم، جاز أن تدخل عليه لام الابتداء .

والحاصل: أن لام الابتداء تدخل على واحد من أربعة أمور:
الخبر المتأخر، والاسم المتأخر، ومعمول الخبر إذا توسط، وضمير
الفصل إذا توسط أيضاً. والأمثلة كما سبق بيانه. [تَقُولُ إِنَّ مَالِكًا
لَعَالَمٌ] نأخذ منه أيضاً أنه لا بد من الترتيب، وهذا هو الشرط الثاني
لإعمال إن وأخواتها أن يتقدم الاسم على الخبر، ولا يجوز أن يقال:
إن قائمٌ زيداً، وإن جاز في باب كان، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا
عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وقوله: قائماً كان زيداً، فجاز أن
يتقدم الخبر على الاسم بل على كان نفسها، لأن العامل إذا كان فعلاً
فمعمولاته يتوسع فيها من جهة التقديم والتأخير لقوة العامل، أما
إذا كان حرفاً فحينئذٍ إعماله ضعيف، فكل حرف إذا أُعْمِلَ ففيه
ضعف، ووجه ضعفه أن الأصل فيه ألا يعمل. فحينئذٍ يبقى
الترتيب كما هو، إن زيداً عالمٌ، لا يُقال: زيداً إن عالمٌ، ولا يقال: إن
عالمٌ زيداً، واستثنى الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً، كما قال
ابن مالك:

وَرَأَى ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]
إن حرف توكيد ونصب، وفي ذلك جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم، ولعبرة اسم إن منصوب بها وهو متأخر، والذي جوز
هنا تقديم الخبر على المبتدأ، كون الخبر جاراً ومجروراً، لأنهم
يتوسعون في المجرورات والظروف ما لا يتوسعون في غيرها. ومنه

قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢] أنكالا اسم إن منصوب بها متأخر، ولدينا متعلق بمحذوف خبر إن، وهو ظرف، ولدى بمعنى عند. فحينئذ نقول: لدى منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، والذي جَوَزَ الفصل بين العامل واسمه بلدينا كونه ظرفاً، وهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها. إذا القاعدة العامة يجب التزام الترتيب في معمولي إن، كما مثل الناظم: إن مالكا لعالم، فالترتيب واجب إلا فيما استثني كما سبق. قال رحمه الله: [وَمِثْلُهُ لَيْتَ الْحَبِيبِ قَادِمٌ] ومثله في الحكم على ما سبق من كونه ينصب ويرفع، مع لزوم الترتيب، ليت الحبيب قادم، فليت حرف تمنّ ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والحبيب اسم ليت منصوب بها ونصبه فتحه ظاهره على آخرة، وقادِمٌ خبر ليت.

أَكْذِبْ إِنْ أَنْ شَبَّ بِكَ أَنْ لَكِنْ يَصَاحُ لِلِاسْتِذْرَاكِ عَنْ وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ عَنْدهُمْ حَصَلَ وَلِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ لَعَلَّ
 شرع في بيان معاني هذه الحروف، فقال: [أَكْذِبْ إِنْ أَنْ] أي لتأكيد الخبر وتقديره، إذا أردت أن تؤكد الخبر فأكد به إِنْ وَأَنْ ولم يتعرض لغيرها من المؤكدات لأن المقام مقام بحث في باب إِنْ، فحينئذ ذكر إِنْ من المؤكدات مع كثرة المؤكدات، فَإِنْ وَأَنْ للتأكيد أي تأكيد النسبة، لأنَّ إِنْ لتأكيد الجمل وليست لتأكيد المفردات، فحينئذ إذا قيل: إِنْ زيدا عالم، فإنَّ ليست لتأكيد زيد الذي هو الاسم فقط، ولا لتأكيد عالم الذي هو الخبر فقط، بل لتأكيد النسبة التي هي

ثبوت العلم لزيد، لأن عندنا في الجملة أربعة أشياء - قبل دخول إن -
 إذا قيل: زيدٌ قائم، الأول: تصور الموضوع الذي هو زيد المبتدأ أي
 إدراك معناه، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء فرع عن تصوره.
 والثاني: تصور المحمول الذي هو قائم الخبر أي إدراك معناه، إذ
 كيف تحكم بشيء وأنت لا تعرفه؟! والثالث: تصور النسبة بين
 الموضوع والمحمول الذي هو مضمون الجملة، هل يمكن أن
 يتصف زيد بالقيام أولاً؟ أي ارتباط القيام بزيد يسمى تصور
 النسبة الحكمية. والرابع: تصور الوقوع واللاوقوع،
 وهذه النسبة الحكمية هل هي واقعة بالفعل أو ليست بواقعة؟ يعني
 هل زيد قائم بالفعل أو لم يقم؟. هذه أربعة أشياء، ثم التصور الرابع هو
 الذي تدخل عليه إن لتوكيده بمعنى ثبوت القيام لزيد في الخارج هو
 المؤكد، وليس زيدا فقط، ولا قائم فقط، ولا النسبة الحكمية، وإنما
 التصور الرابع الذي يُعبر عنه المناطقة بالتصديق. قال في السلم:

إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عَلِيماً وَدَرْكُ نَسَبِيَّةٍ بِتَصَدِيقٍ وَسَمٍ
 [أَكْذَبُ بَيِّنَاتٍ] إِنْ وَأَنْ يَتَّفِقَا فِي أَنَّهَا مَوْضُوعَانِ لِتَأْكِيدِ الْحُكْمِ
 المقترن بأحدهما ونفي الشك عنه، والانكار له، ولذلك اتفق
 البيانين على أن خالي الذهن لا يؤكد له الحكم ولو بمؤكد واحد،
 قال في عقود الجمان:

فَإِنْ تُخَاطِبُ خَالَي الذَّهْنِ مِنْ حُكْمٍ وَمِنْ تَرَدُّدٍ فَلْتُغْتَنِ
 عَنِ الْمُؤَكَّدَاتِ

فحينئذٍ إنَّ وأنَّ من العبث أن يؤتى بهما في كلام مخاطب به من لا إنكار ولا شك عنده ولا تردد، وإنما يؤتى بمؤكد واحد فأكثر استحساناً أو وجوباً إذا كان المخاطب عنده نوع إنكار كما هو موضح في محله. إذاً يتفقان في أنها موضوعان لتأكيد النسبة، ويفترقان أن إنَّ تأتي في أول الكلام، وأنَّ لا تأتي في أول الكلام بل لا بد من كلام يسبقها، تقول: أعجبني أنَّ زيدا قائمٌ، ولا يصح أن تقول: أنَّ زيدا قائمٌ، لأنَّ أن بالفتح تعد من الحروف المصدرية، يعني التي تسبك مع ما بعدها بمصدر، فحينئذٍ أن مع مدخولها في قوة المفرد لأنه يؤول بمصدر، فإذا أُوِّل بمصدر فحينئذٍ لا بد له من عامل يقتضيه. ولذلك أنَّ وما بعدها تأتي فاعلاً ونائب فاعل، وتُجرُّ بحرف الجر وتضاف، لأنها في قوة المفرد فامتنع أن يؤتى بها في أول الكلام بل لا بد من أن تسبق بكلام، فتقول: أعجبني أنك قائمٌ أي قيامك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] الآية أي أולם يكفهم إنزالنا فهي فاعل هنا، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجن: ١] الآية أي قل أوحى إلي استماع نفر، فهي هنا نائب فاعل.

إذاً إن وأن للتوكيد، والتوكيد عندهم كأنك كررت الجملة مرتين على أقل تقدير، فإذا قلت: إن زيدا عالمٌ أصل التركيب: زيدٌ عالمٌ، زيدٌ عالمٌ فالتأكيد هنا حصل بتكرار الجملة، قيل: مرتين أو ثلاث مرات على الخلاف، زيدٌ عالمٌ، زيدٌ عالمٌ فحذفت الجملة الثانية أو الثالثة وجئت بإنَّ، فهي قائمة مقام جملة أخرى أو جملتين،

ولذلك يقول المفسرون في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] كمثل الكاف هنا على الأصح أنها صلة، زائدة فحينئذ ليس كمثل شيء في قوة قوله: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، فالحملة مؤكدة ثلاث مرات بتكرارها، فحذفت الجملة الثانية والثالثة أو الثانية فقط فجاء بالكاف صلة. إذا الجملة المؤكدة بحرف سواء كانت إن أو غيرها في قوة تكرار الجملة مرتين أو ثلاث. [شَبَّهَ بِكَأَنَّ] أي كأن للتشبيه، والتشبيه مشاركة أمر لأمر في المعنى سواء كان شريفاً أو خسيساً، فالأول نحو: ليلي كالبدر، والثاني نحو: زيدٌ كالحمار، [شَبَّهَ بِكَأَنَّ] فتقول: كأن زيدا أسد، وتأتي للظن كأن زيدا كاتبٌ، ويُفَرَّقُ بين التشبيه والظن في باب كأن بأن تنظر للخبر فإن كان الخبر جامداً كأسد في قولك: كأن زيدا أسدٌ فهي للتشبيه، وإن كان مشتقاً أو فعلاً ككاتب في قولك: كأن زيدا كاتبٌ، فهي للظن. [لَكِنَّ يَأْصَاحُ لِلِاسْتِدْرَاكِ عَنْ] ياصاح قد سبق بيانه، [لِلِاسْتِدْرَاكِ] الاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، وتعقيب الكلام أي يُردف الكلام، تأخذ من هذا أن لكن لا تقع في أول الكلام مثل أن، فلا يصح أن يقال: لكن زيدا قائمٌ، هكذا ابتداءً بل لابد أن تكون مسبوقاً بكلام، برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فمثلاً تقول: زيدٌ عالمٌ، فيتوهم السامع أنه عامل، وليس كل عالم عاملاً فتقول: زيدٌ عالمٌ لكنه فاسق، فرفعت ما يتوهم ثبوته وهو العمل بالعلم. وتقول: ما زيدٌ شجاعٌ فيتوهم أنه بخيل. فتقول: لكنه كريمٌ، يعني نفي

الشجاعة لا يلزم منه نفي الكرم، فتثبت له الكرم، [لَكِنَّ يَا صَاحِ
لِلْإِسْتِدْرَاكِ عَنْ] بتخفيف النون وأصله عَنْ أي ظهر كون لكن
للاستدراك. [وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَصَلَ] وللتمني جار ومجرور
متعلق بقوله حصل، وعندهم عند منصوب على الظرفية، والعامل
فيه حصل، أي وليت حصل عندهم للتمني، فليت مبتدأ قصد
لفظه، وحصل بمعنى ثبت للتمني عندهم، والجملة من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، [عِنْدَهُمْ] أي في حكمهم أي
النحاة، فعند هنا بمعنى حكم لأن الأصل في عند أنها ظرف إما
زمانى أو مكانى، وفي مثل هذا التركيب - كما سبق ذكره - لا يمكن
أن تكون ظرفية لا زمانية ولا مكانية، ولكن ذكر صاحب مختار
الصحاح أن التركيب الذي تكون فيه عند ولا يمكن حمله على
الظرفية الزمانية أو المكانية تكون بمعنى حكم، فإذا قال: زيدٌ عندي
أفضل من عمرو، فحيثُ زيدٌ عندي يعني في حكمي، [وَلِلتَّمَنِّي
لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَصَلَ] والأصل: ليت حصل عندهم يعني في حكم
النحاة حكموا على ليت بأنها للتمني، و[لِلتَّمَنِّي] جار ومجرور
متعلق بـ[حَصَلَ] بمعنى وُجد وثبت، و[لَيْتَ] قصد لفظها مبتدأ،
وجملة حصل من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. والتمني
طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسر. فالأول نحو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخِيرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

قوله: ليت الشباب طلب ما لا طمع فيه في الدنيا. والثاني نحو
قول الفقير المعدم: ليت لي قنطاراً من ذهب، إذا التمني طلب ما لا

طمع فيه فهذا غير ممكن أو يكون ممكناً لكن فيه عُسْرٌ. [وَلِلتَّرَجِّي
وَالتَّوَقُّعِ لَعْلٌ] يعني لعل تكون للترجي والتوقع، ولعل مبتدأ
مؤخر، قصد لفظها، وللترجي متعلق بمحذوف خبر مقدم،
والتوقع معطوف عليه، وفيها أربع لغات: لعلّ وعلّ بإثبات اللام
الأولى وحذفها وفتح اللام الثانية فيهما، ولعلّ بإثبات اللام الأولى
وكسر اللام الثانية، وعلّ بحذف اللام الأولى وكسر اللام الثانية،
فهذه أربع لغات، واللغة المشهورة الفُصحى لعلّ. تأتي لعل للترجي
وللتوقع، والترجي: هو طلب المحبوب المُستقَرَّب حصوله. تقول:
لعل الله يرحمني، والتوقع المراد به هنا الإشفاق وهو توقع المكروه.
تقول: لعل زيداً هالكٌ. وتأتي أيضاً للتعليل كقوله تعالى: ﴿فَقَوْلًا لَهُ،
قَوْلًا لِّنَا لَعْلَهُ، يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] أي لكي يتذكر. والفرق بين التمني
والترجي أن التمني يكون في الممكن وفي غيره، بخلاف الترجي فإنه
لا يكون إلا في الممكن. لذلك نقول: هو طلب المحبوب المُستقَرَّب
حصوله، إذا لا بد أن يكون ممكناً. والتمني يكون في الممكن فيشارك
الترجي، وفي غير الممكن الذي هو المستحيل فيفارق الترجي.

بَابُ ظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا

هذا هو النوع الثالث من أبواب النواسخ التي ذكرها الناظم رحمه الله تعالى، وهو ظن وأخواتها وكلها أفعال باتفاق، وأخرها عن باب إنَّ مع كون إنَّ وأخواتها حروفاً، لكون إنَّ بقي معها أحد ركني الإسناد وهو الرفع للخبر، كقولك: إنَّ زيدا قائمٌ، فقائمٌ مرفوع، والرفع إعراب العمدة، وأما نحو: ظننت زيدا قائماً، فهو منصوب، والنصب في الأصل إعراب للفضلات، إذ لما بقي أحد ركني الإسناد في باب إنَّ وهو أولى بالاعتبار من كون العامل فعلاً أو حرفاً، قدّم باب إنَّ على باب ظن وأخواتها. وظن وأخواتها من النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولان لها، والأصل: زيدٌ قائمٌ، فدخلت ظنٌ فنصبت المبتدأ على أنه مفعول أول لظن، ونصبت الخبر على أنه مفعول ثان لظن. والأصل في العوامل التي تدخل على الجُمْل أنْها لا تعمل ولا تؤثر، هذا هو الأصل لكن قيل: نصبت ظن وأخواتها مفعولين على التشبيه بأعطيت؛ لأن أعطى وكسى تنصب مفعولين، والفرق بين البابين أن باب كسى وأعطى لا يختص بجملة المبتدأ والخبر يعني لا يكون المفعول الأول مبتدأ في الأصل، ولا المفعول الثاني خبراً في الأصل، نحو قولك: أعطيت زيدا ديناراً، فزيداً مفعول أول، وديناراً مفعول ثان، إذا حذف العامل أعطيت هل يصح رفع الجزئين على أنهما مبتدأ وخبر فتقول: زيدٌ دينارٌ؟ نقول: لا يصح ذلك أبداً. إذا أعطى

تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، لكن قولك: ظننت زيدا قائماً، إذا حذف العامل ظن تقول: زيد قائم، إذا أصل المفعولين في باب ظن المبتدأ والخبر، شُبِهُت ظن بأعطى، فحينئذٍ نصبت مفعولين أيضاً. إذا تفتقر ظن إلى مفعولين المفعول الأول وهو المبتدأ في الأصل، والمفعول الثاني وهو الخبر في الأصل، ولذلك سميت ناسخاً لأنها نسخت حكم المبتدأ والخبر من الرفع إلى النصب وقد تسدُّ أنَّ الثقيلة مقام المفعولين، نحو: ظنت أنَّ زيدا قائم، فظننت فعل وفاعل، وهي تدخل على المبتدأ والخبر في الأصل، ولكن ليس عندنا هنا مبتدأ ولا خبر، نقول: أنَّ في قوة المفرد لأنها تؤول مع ما بعدها بمفرد، فأقيم أنَّ ومدخولها مقام المفعولين، فحينئذٍ نقول: أنَّ وما دخلت عليه من اسمها وخبرها في تأويل مصدر سدَّ مسدَّ مفعولي ظن، وفي الحقيقة ليس عندنا مفعولان بل هو مفعول واحد لأنها كلمة واحدة وهي مصدر، تقديره: ظننت قيام زيد، وهذا ليس بمفعولين إنما هو مفعول واحد. كذلك أنَّ المصدرية التي تدخل على الفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾ [العنكبوت: ١، ٢] فالناس فاعل، وأن يتركوا أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، سدَّ مسدَّ مفعولي حسب. إذا ظن وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد يسدُّ مسدَّ المفعولين أنَّ المثقلة، وأنَّ المصدرية التي تدخل على الفعل المضارع، فيكون معها في تأويل مصدر سدَّ مسدَّ مفعولي ظن .

ظن وأخواتها بالاستقراء قسمان أي من حيث المعنى، أما من حيث العمل فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنها مفعولان لها، فهي قسمان: أفعال القلوب، وأفعال التحويل والتصيير، فأفعال القلوب سميت أفعال القلوب لأن معانيها قائمة بالقلب، كالعلم والظن والحسبان، فهذه محلها القلب. وأفعال التحويل والتصيير سميت بذلك لأنها تُفهم تحولاً وانتقالاً من صفة إلى صفة أخرى. وأفعال القلوب أيضاً بالاستقراء قسمان : الأول: منها ما يدل على اليقين بمعنى أنها تفيد في الخبر يقيناً، وذكر الناظم منها ثلاثة أفعال فقط، وهي وجد ورأى وعلم. والثاني: أفعال الرجحان والشك بمعنى أنها تفيد في الخبر شكاً، وذكر الناظم منها خمسة أفعال فقط، وهي ظن وحسب وجعل وزعم وخال. وأما أفعال التصيير والتحويل فذكر منها اتخذ فقط، وقد تأتي جعل أيضاً بمعنى صير، كما تأتي بمعنى علم. قال الناظم - رحمه الله تعالى - :

إِنْصَبَ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مُبْتَدَاً وَخَبَرًا وَهِيَ ظَنَنْتُ وَجَدَا
رَأَى حَسِبْتُ وَجَعَلْتُ زَعَمَا كَذَلِكَ خَلْتُ وَاتَّخَذْتُ عَلِمَا
تَقُولُ قَدْ ظَنَنْتُ زَيْدًا صَادِقًا فِي قَوْلِهِ وَخَلْتُ عَمْرًا حَادِقًا
قوله: [إِنْصَبَ] هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب، لكن هنا يحتمل أنه للوجوب في حال، وأنه لغير الوجوب في حال أخرى، وإذا أردنا تخصيصه بالوجوب فلا بد من تقييده فنقول: [إِنْصَبَ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ] إذا لم تلغ أو تعلق - وسيأتي معنى الإلغاء والتعليق - لأنه إذا تقدم العامل وتأخر المفعولان نحو: ظننت زيدا

قائماً، فمذهب البصريين وجوب الإعمال حيثئذٍ، وأما إذا توسطت ظن بين المعمولين فقلت: زيداً ظننت قائماً، فيجوز الإعمال والإهمال ولا يجب نصب المعمولين، فنحمل قوله: [انْصِبْ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ] على الوجوب إذا تقدم العامل على المعمولين، وأما إذا توسط فيستحب الإعمال وهو النصب، ويجوز الإهمال، وإذا تأخر جاز الوجهان: الإعمال والإهمال، والوجوب والاستحباب المراد بهما الصناعي وليس الشرعي.

[انْصِبْ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ] أي بواحد منها لا كلها، لأنه قال بأفعال القلوب، وأفعال جمع فعل، وأقل الجمع ثلاثة، إذاً لا تنصب المبتدأ والخبر إلا إذا دخلت على الجملة الاسمية أقل ما يصدق عليه أنه أفعال القلوب وهو ثلاثة، فإذا دخل عامل واحد فلا تنصب، وإذا دخل عاملان فلا تنصب، وإذا دخل ثلاثة عوامل نصبت، والجواب أن الإضافة جنسية، والإضافة الجنسية تبطل معنى الجمعية، فحينئذٍ قوله أفعال القلوب أي بجنس أفعال القلوب الصادق بالواحد.

[انْصِبْ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا] إذاً هذه الأفعال تختص بالدخول على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، لكن لا بد من استيفاء الفاعل لما تقرر أن كل فعل لا بد له من فاعل، إذاً [انْصِبْ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا] بعد استيفاء فاعلها فتعطيها أولاً الفاعل ثم تمكنها من نصب المبتدأ والخبر.

ثم شرع في بيان هذه الأفعال، ومثل لها بمثالين فقط، فقال: [وَهِيَ ظَنَنْتُ] الواو واقعة في جواب سؤال مقدر، كأن سائلاً قال: ما هي أفعال القلوب؟ قال: وهي ظننت، فحينئذ تكون الواو للاستئناف البياني، وهو ما كان واقعاً في جواب سؤال مقدر، لأنه قال أولاً [انْصَبْ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ] هذا إجمال ثم بعد ذلك ما هي هذه الأفعال؟ فيأتي التفصيل.

[وَهِيَ ظَنَنْتُ] وهي أي أفعال القلوب، مبتدأ، وظننت خبر مفرد قصد لفظه، راعى العطف قبل الحمل أي ظننت وما عطف عليه خبر، لئلا يرد أن الضمير يعود على أفعال القلوب، وعدَّ الناظم منها ثمانية، فحينئذ يصدق قوله: أفعال القلوب على الثمانية الأفعال، وأخبر عنها بظننت وهو واحد فلم يوجد التطابق بين المبتدأ والخبر. [ظَنَنْتُ] الأصل في ظن أنها تدل على الرجحان أي رجحان الخبر في الأصل، فهي موضوعة للدلالة على ترجيح وقوع المفعول الثاني، تقول: ظننت زيداً قائماً، يعني أدركت إدراكاً راجحاً قيام زيد. فالإدراك هنا للخبر الذي اتصف به المبتدأ؛ لأن الأصل في المفعول الأول أنه مبتدأ والأصل في المفعول الثاني أنه خبر. والأصل في الجملة الاسمية الدلالة على اتصاف المبتدأ بمضمون الخبر، فالأصل في ظن أنها تدل على الرجحان، والمراد بالرجحان: إدراك الشيء إدراكاً غير جازم، ثم غير الجازم قد يكون مرجوحاً وهو الوهم، وقد يكون راجحاً وهو الظن، قال العمريطي في نظم الوراقات:

وَالظَّنُّ تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ مُرَجِّحًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
فَالرَّاجِحُ الْمَذْكُورُ ظَنًّا يُسَمَّى وَالطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ يُسَمَّى وَهُمَا
وقال في المراقي:

وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكُّ مَا احْتَمَلُ لِرَاجِحٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اعْتَدَلُ
وقد تأتى ظن لليقين، يعني تستعمل في اليقين، لكنه ليس هو
الأصل فيها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾
[الحاقة: ٢٠] وظننت هنا بمعنى اليقين، ولا يجوز حمله على
الرجحان. ومنه قوله تعالى: ﴿وظننوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾
[التوبة: ١١٨] يعني وأيقنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه.

[وَجَدَا] الألف للإطلاق، وهي موضوعة للدلالة على اليقين
كقوله تعالى: ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾
[المزمل: ٢٠] تجدوه الضمير هو المفعول الأول، وخيراً هو المفعول
الثاني، وتجد فعل مضارع لأن هذه الأفعال كما سيأتي تعمل مطلقاً
سواء كانت بصيغة الماضي وما تصرف منها، ولكن يذكرون الماضي
لأنه هو الأصل في الأفعال أن يكون ماضياً ثم يكون مضارعاً ثم
يكون أمراً. قال تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾
[الأعراف: ١٠٢] فأكثر هو المفعول الأول، وفاسقين هو المفعول
الثاني، وإن وجدنا: إن مخففة من الثقيلة، فإذا أعملت لا تحتاج إلى
علامة ظاهرة، فتقول: إن زيدا عالم، وإن أهملت وجب دخول اللام
على خبرها، فقول: لام الابتداء، وقيل: لام زائدة للتأكيد، وقيل:

لام الفرق فرقاً بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية، لأن قولك: إن زيدٌ قائم هل هو إثبات أو نفي؟ لأن إن تأتي نافية بمعنى ما كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠] فإن هنا بمعنى ما النافية بدليل وقوع إلا في جوابها، لكن إن زيدٌ قائم هل هو نفي أو إثبات؟ نقول: نفي وإن هذه نافية وليست هي المخففة من الثقيلة، لأن إن المخففة من الثقيلة إذا أهملت وجب دخول اللام على خبرها، فتقول: إن زيد لقائم، فاللام هي التي فرقت بين كون إن نافية أو مخففة من الثقيلة وهنا قال: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ فأكثر هو المفعول الأول، وفاسقين هو المفعول الثاني لوجد. وجملة وجدنا أكثرهم لفاسقين في محل رفع خبر إن المخففة من الثقيلة؛ بدليل دخول اللام على الخبر، واسمها ضمير الشأن. أما إذا كانت وجد من الوجد وهو الحزن أو الحقد فهذه لا تنصب بل تكون لازمة تقول: وجد زيد في نفسه.

[رَأَى] أي ورأى على حذف حرف العطف، ورأى الأصل فيها أنها تدل على اليقين، فهي قلبية بمعنى علم، قال الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
رأيت فعل وفاعل، ولفظ الجلالة منصوب على أنه مفعول أول، وأكبر بالنصب على أنه مفعول ثان، فرأى هنا بمعنى اليقين. وقد

تأتي بمعنى الظن نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦] قيل: يظنون به بعيداً. ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٧] هذه بمعنى اليقين، أي نعلمه قريباً، إذا اجتمعت في الآيتين رأى بمعنى اليقين، ورأى بمعنى الظن.

[حَسِبْتُ] أي وحسبت على حذف حرف العطف، وحسب الأصل فيها أنها تدل على الرجحان كظن، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١] تحسبوه الضمير مفعول أول، وشرأ مفعول ثان أي لا تظنونه شراً لكم. وتقول: حسبت زيدا تقياً، أي أدركت تقوى زيد إدراكاً راجحاً، وهذا من باب الحسبان، وهو الرجحان وقد تأتي بمعنى اليقين، ومنه قول الشاعر:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
حسبت التقى أي أيقنت أن التقوى والجود خير تجارة. وهذا مما لا شك فيه .

[وَجَعَلْتُ] جعل تأتي بمعنى اعتقد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَدُ الرَّحْمَنِ أَنْثَى﴾ [الزخرف: ١٩] وجعلوا الواو فاعل، والملائكة منصوب على أنه مفعول أول، وإنثأ مفعول ثان، يعني اعتقدوا أن الملائكة إنثاء. وقد تأتي جعل بمعنى صير، فتكون من أفعال التحويل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] أي صيرناه هباءً منثوراً. فحينئذ جعل تضم إلى أفعال التحويل والتصيير، وإن كان الأصل فيها أنها من أفعال القلوب.

[زَعَمًا] أي وزعم على حذف حرف العطف، والألف للإطلاق، والأكثر في زعم أنها من باب ظن، فحيثُ تدل على الرجحان، ويطلق على الحق والباطل يعني يقال على الحق أنه زعم، ولذلك قال أبو طالب :

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحِي وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا
زعم هنا بمعنى الحق والصدق مقابل الباطل، وقد تطلق على القول الذي شك فيه، ولم يقم عليه دليل، لكن مراد الناظم هنا والنحاة أن الأكثر فيها أن تكون بمعنى الظن، وهو الرجحان، والأكثر في زعم أن تتعدى إلى معموليها بواسطة أن المؤكدة سواء كانت مخففة من الثقيلة أو الثقيلة، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ [التغابن: ٧]. والثاني نحو قول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ
هذا هو الغالب والأكثر أن يفصل بين زعم ومعموليها بأن مخففة كانت أو ثقيلة. وقد تتعدى إلى معموليها بنفسها بلا واسطة، كقول الشاعر:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيحًا
زعمتني الياء هي المفعول الأول، وشيخاً هو المفعول الثاني، وتعدت زعم بنفسها.

[كَذَاكَ خِلْتُ] خلت مبتدأ مؤخر، وكذاك خبر مقدم، أي مثل ذاك والمشار إليه ظننت وجد رأي حسبت وجعلت زعمًا في كونها

تنصب مفعولين خلت، والأصل في خلت أنها تدل على الرجحان فهي من أخوات ظن، يعني تدل على رجحان اتصاف الاسم الذي هو المفعول الأول بمضمون الخبر الذي هو المفعول الثاني. نحو: خلت زيدا أخاك، وقال في النظم: خلت زيدا حاذقاً أي ماهراً. وقد تدل على اليقين، قال الشاعر:

دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَّهْنَّ وَخِلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ
ولا شك أن الإنسان على يقين من اسمه، وخلتني الياء هي المفعول الأول، واسم مبتدأ مؤخر، ولي خبر مقدم، والجملة في محل نصب المفعول الثاني.

[وَأَتَّخَذْتُ] اتخذ بمعنى صير، وهي من أفعال التحويل والتصيير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] فلفظ الجلالة فاعل، وإبراهيم مفعول أول، وخليلا مفعول ثان.

[عَلِمًا] على حذف حرف العطف، والألف للإطلاق، والأصل في علم أنها لليقين، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]

وقد تأتي بمعنى الظن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] أي ظننتموهن مؤمنات؛ لأن الإيمان لا يقطع به، فالإيمان أصله في القلب والاطلاع عليه لا يمكن الوصول إليه بيقين وإنما هو ظن.

تَقُولُ قَدْ ظَنَنْتُ زَيْدًا صَادِقًا فِي قَوْلِهِ وَخِلْتُ عَمْرًا حَازِقًا
 [تَقُولُ قَدْ ظَنَنْتُ زَيْدًا صَادِقًا فِي قَوْلِهِ] أي تقول في المثال لبعض
 ما سبق، وتقيس عليه ما بقي، تقول في التمثيل لظن: ظننت زيدا
 صادقاً في قوله، ظننت فعل وفاعل، وزيداً مفعول أول لظن،
 وصادقاً المفعول الثاني. فظننت هذا فعل ماضٍ، ونقول: غير الماضي
 مثله، تقول: أظن زيدا صادقاً، فأظنُّ فعل مضارع، والفاعل ضمير
 مستتر وجوباً تقديره أنا، وزيداً مفعول أول، وصادقاً مفعول ثانٍ.
 وتقول: ظن زيدا قائماً، وأنا ظانُّ زيدا قائماً، وزيد مظهر أبوه قائماً،
 رُفِعَ المفعول الأول وهو أبوه على أنه نائب فاعل، ونُصِبَ الثاني على
 أنه مفعول ثانٍ، فأقيم المفعول الأول مقام الفاعل، وبقي الثاني على
 حاله، وعجبت من ظنك زيدا قائماً، فظن مصدر، والكاف لها
 حالان: باعتبار كونها مضافاً إليه فهي في محل جر، وباعتبار كونها
 فاعلاً فهي في محل رفع، وزيداً قائماً مفعولان للمصدر.

والحاصل أن غير الماضي من باب ظن وأخواتها يعمل عمل
 الماضي، كما هو الحال في باب كان، فكل ما تصرف من ظن وعلم
 وحسب ووجد وغيرها يعمل عمل الفعل الماضي .

[فِي قَوْلِهِ] جار ومجرور متعلق بقوله: صادقاً، [وَخِلْتُ عَمْرًا
 حَازِقًا] خلت فعل وفاعل، وعمراً بالنصب على أنه مفعول أول
 لخال، وحازقاً أي ماهراً من الحذق، وهو مفعول ثانٍ لخال. فهذه
 الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنبهها.

من أحكام هذه الأفعال أفعال القلوب الإلغاء والتعليق، فهما
حكمان:

والإلغاء من حيث المعنى يخالف التعليق من حيث المعنى،
ويختلفان من حيث الحكم أيضاً، لأن الإلغاء جائز، والتعليق
واجب. فأما من حيث المعنى فالإلغاء هو: إبطال عملها في اللفظ
والمحل.

وأحوال هذه الأفعال مع معموليها ثلاثة: إما أن تقول: ظننت
زيداً قائماً، وإما أن تقول: زیداً ظننت قائماً، وإما أن تقول: زیداً قائماً
ظننت. ولا رابع لها. فإذا تقدمت ظن على معموليها وجب إعمالها
عند البصريين، ولا يجوز الإلغاء، تقول: ظننت زیداً قائماً، إذا تقدم
العامل ثم الم معمول الأول ثم الثاني، فعند البصريين لا يجوز الإلغاء،
كما قال ابن مالك:

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِثْدَا

فاستثنى حالة الابتداء، وأما حالة التوسط، كما إذا قلت: زیداً
ظننت قائماً، جاز الإعمال وجاز الإلغاء، فالإعمال أي نصب مفعولي
ظن بها، فتقول: زیداً ظننت قائماً، زیداً مفعول أول مقدم على
عامله، وظننت فعل وفاعل، وقائماً مفعول ثان. ويجوز الإلغاء،
فتقول: زیداً ظننت قائماً، فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمته
ظاهرة على آخره، وظننت فعل وفاعل، والجملة معترضة لا محل لها
من الإعراب، وقائم خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، ورفع ضمته ظاهرة

على آخره. إذاً جاز الوجهان فيما إذا توسطت بين معموليهما، وأيهما أرجح: الإعمال وهو النصب بها، أو الإهمال وهو ترك النصب بها؟ جمهور النحاة على استواء الوجهين بدون ترجيح، وذهب بعضهم ومال إليه ابن هشام في أوضح المسالك إلى أن الإعمال أرجح إذا توسطت هذه الأفعال بين معموليهما، فالإعمال أرجح، وهذا هو الأظهر لسببين:

أولاً: أن الإعمال هو الأصل، لأن الأصل في هذه الأفعال أنها تنصب، وليس الإهمال هو الأصل، وإذا اختلف في الشيء فحمله على الأصل أولى من حمله على خلافه وهو الإهمال، فإعمالاً للأصل تقول: الأرجح الإعمال.

ثانياً: عند إعمالها تكون قد أعملت عاملاً لفظياً وهو ظن، وهو فعل، وعند الإهمال تكون قد قدمت العامل المعنوي على اللفظي، لأنك لو رفعتة فهو مبتدأ مرفوع بالابتداء، والابتداء عامل معنوي، ومعلوم أن العامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فحينئذ ترجح الإعمال فيما إذا توسطت هذه الأفعال بين معموليهما.

الحالة الثالثة: وهي إذا تأخرت، نحو: زيداً قائماً ظننت، فيجوز الإعمال ويجوز الإهمال، فتقول: زيداً قائماً ظننت، فزيداً مفعول أول لظن مقدم عليه، وقائماً مفعول ثان مقدم وظننت فعل وفاعل. وتقول: زيدٌ قائمٌ ظننت، فزيد مبتدأ، وقائم خبر، وظننت فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب. وأيهما أولى؟ قالوا:

الإهمال أرجح من الإعمال؛ لأن القاعدة عندهم في الفعل أنه وإن كان أقوى في العمل، بل هو الأصل في العمل، لكن قوته تكون فيما إذا تقدم على المعمول، وأما إذا تأخر فإنه يضعف، ولذلك لما توسط العامل بين معموليه استوى الأمران عند الجمهور، ولم يترجح النصب مع كون العامل فعلاً، لأنه لم يتقدم على معموليه، بل توسط فحينئذ ضعف، فلما تأخر ازداد ضعفاً، فصار الإهمال أولى.

ولذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] الأصل: تعبرون الرؤيا، لكن لما تقدم المعمول على عامله زيدت اللام، وهذه اللام تسمى لام التقوية، زيدت اللام لأن العامل لما تأخر عن معموله ضعف تسلطه عليه، فلا بد من واسطة تقوي عمله، ولذلك قولك: ضربت زيدا، فعل وفاعل ومفعول به، ولا يصح أن يقال: ضربت لزيد، على أن اللام تقوية للعامل ليصل إلى المعمول، هذا وإن سمع في لغة العرب لكنه ليس بقياس، فيحفظ ولا يقاس عليه. أما إذا تقدم المفعول به على العامل فيجوز حينئذ زيادة اللام، وهذا جائز قياساً مطرداً، فتقول: لزيد ضربت، وإعرابه: لزيد اللام حرف جر زائد وصلة وتوكيد، وزيد مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وزيد الحرف تقوية للعامل، لأنه لما تقدم عليه معموله، وتأخر هو ضعف تأثيره، فحينئذ لا بد من واسطة، فليس هو كما لو تأخر المعمول في نحو: ضربت زيدا فلا

يحتاج إلى واسطة، وزيداً ضربت لا بأس بالإتيان بالواسطة. ولذلك جاء في القرآن: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] للرؤيا اللام صلة زائدة، والرؤيا مفعول به، وتعبرون فعل مضارع. ومثله الوصف كما في قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَآ يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] الأصل فعال ما يريد، لكن لما أعمل اسم الفاعل، والأصل في الاسم أنه لا يعمل، فحيثئذ لما أعمل عمل بضعف فاحتاج إلى تقوية. وهنا زيد قائم ظننت، الإهمال أرجح من الإعمال.

إذاً هذا ما يسمى بالإلغاء، لا عمل لها لا في اللفظ ولا في المحل. فإذا تقدمت وجب الإعمال على مذهب البصريين؛ ولذلك لو سمع من لغة العرب ما ظاهره تقدم العامل ثم عدم الأثر وهو نصب الممولين قالوا: وجب تقدير شيء يجعل الموضع موضع تعليق لا إلغاء، قال ابن مالك:

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِتِّدَا وَأَنْوَضِمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَا مَ ائْتِدَا
فِي مُوهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

يعني إذا سمع من لغة العرب: ظننت زيد قائم، قالوا: نجعل التركيب من التعليق لا من الإلغاء، لأن الإلغاء هنا لا يجوز. هذا هو الحكم الأول وهو الإلغاء، وهو جائز. وكل موضع جاز فيه الإلغاء جاز الإعمال. وإنما يجوز الإلغاء في التوسط والتأخير.

وأما التعليق فهو: إبطال عملها لفظاً لا محلاً، يعني في اللفظ لا تنصب، وإنما يكون النصب في المحل، وذلك فيما إذا توسط بين العامل والمعمول ماله حق الصدارة في الكلام، لأن بعض الحروف والأسماء لها الصدارة في الكلام، فلا يتقدم عليها شيء أبداً، كالاستفهام، ولام الابتداء، وما النافية، وإن النافية كما سيأتي، فهذه لها صدر الكلام فإذا وقعت بين العامل والمعمولين ألغي العمل في اللفظ، وبقي العمل في المحل، وهذا هو حقيقة التعليق إبطال عملها لفظاً لا محلاً. إذاً التعليق ليس كالإلغاء، الإلغاء عدم العمل مطلقاً، لا في اللفظ ولا في المحل، وهنا عدم العمل في اللفظ فقط، وأما في المحل فهي عاملة النصب؛ وذلك لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها، والمراد بما له صدر الكلام هو ما النافية، نحو: ظننت ما زيدٌ قائمٌ الأصل ظننت زيداً قائماً، فلما توسط بين العامل والمعمولين ما النافية وهي ممّا لها صدر الكلام لم يستطع العامل أن يؤثر في لفظ المعمولين، فلم يستطع أن يتجاوز ما النافية فينصب المبتدأ على أنه مفعول أول، وينصب الخبر على أنه مفعول ثانٍ لفظاً، وإنما عمل في المحل دون اللفظ، لكون ما النافية لها صدر الكلام، وإعراب ظننت ما زيدٌ قائمٌ، ظننت فعل وفاعل، وما حرف نفي، وزيد قائم : مبتدأ وخبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعولي ظننت، فأثر العامل في المحل، ولم يؤثر في اللفظ، لأنه وجد أمامه عَقَبَةٌ لم يستطع أن يتجاوزها، وإنما استطاع أن يتسلل إلى المحل فقط. ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾

[الأنبياء: ٦٥] ما نافية، وهؤلاء ينطقون هؤلاء مبتدأ، وينطقون الجملة خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب معمولي علمت.

كذلك لا النافية، نحو: علمت لا زيد قائم ولا عمرو. فلا النافية لها حق الصدارة، وإعرابه علمت فعل وفاعل، ولا نافية، وزيد قائم مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب مفعولي علم.

وإن النافية، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] وتظنون فعل مضارع، وإن حرف نفي، وجملة لبثتم إلا قليلاً في محل نصب معمولي تظنون.

ولام الابتداء، نحو: علمت لزيد قائم، لزيد اللام لام الابتداء ولها حق الصدارة في الكلام، زيد قائم مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب معمولي علمت.

ولام القسم، مما له صدر الكلام، قال الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّيْ إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا
قوله: لتأتين منيتي اللام لام قسم، وجملة تأتين منيتي في محل نصب معمولي علمت.

والاستفهام، نحو: علمت أزيد قائم، علمت فعل وفاعل، والهمزة للاستفهام، وزيد قائم مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب معمولي علمت.

هذه المذكورات تعد مما له صدر الكلام، يعني لا تقع إلا في أول الكلام، فإذا وقعت بعد أفعال القلوب أبطلت عملها في اللفظ، وبقي عملها في المحل، وهي :

ما النافية، وإن النافية، ولا النافية، ولام الابتداء، ولام القسم، وهمزة الاستفهام.

والدليل على أنها عملت في المحل لا في اللفظ، قول الشاعر:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ
والذي ينبنى عليه أنك إذا عطفت عليه يجوز أن تعطف عليه بالنصب مراعاة للمحل، فإذا قلت: علمت لزيد قائمًا وعمراً منطلقاً، يجوز العطف بالنصب، ويجوز وعمروً منطلق بالرفع، فلك أن تراعي اللفظ، ولك أن تراعي المحل. فحينئذ لما ظهر أثر المحل في العطف علمنا أن الفعل قد عمل في المحل.

وتقرير الدليل أن يقال: أدري من أفعال القلوب، ما البكى ما استفهامية، وما البكى مبتدأ وخبر، فوقع المبتدأ استفهاماً، وهو مما له صدر الكلام، ثم قال: ولا موجعاتِ هذا معطوف على قوله: ما البكى، وموجعاتِ منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم، وهو معطوف على محل جملة ما البكى، والعامل في محل ما البكى هو العامل في موجعاتِ. إذاً لما عطفت على محل ما البكى بالنصب علمنا أن أدري قد علّق عن العمل في لفظ المفعولين، ولم يعلق عن العمل في المحل؛ ولذلك سمي تعليقاً، قيل:

كالمرأة المعلقة لأن العامل عاملٌ وليس بعاملٍ، عامل في المحل،
وليس بعامل في اللفظ، يعني كالمرأة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة
فلذلك سمي تعليقاً.

إذاً الفرق بين الإلغاء والتعليق من حيث الحقيقة، ومن حيث
الحكم. فمن حيث الحقيقة الإلغاء: هو إبطال عملها لفظاً ومحلاً.
ومن حيث الحكم: الإلغاء جائز وليس بواجب. والتعليق: هو
إبطال عملها لفظاً لا محلاً. والحكم: أنه واجب.

التَّوَابِعُ

جمع تابع، وهذا هو النوع السابع من مرفوعات الأسماء، وهي عند التفصيل خمسة وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. وبعضهم جمع عطف البيان وعطف النسق في واحد فقال: التوابع أربعة، كما هو مذهب الزجاج أن التوابع أربعة قال: النعت والتوكيد والعطف والبدل. ثم يأتي إلى العطف فيفصل فيقول: وهو نوعان: عطف بيان، وعطف النسق.

والتابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً. قوله: في إعرابه يعني إذا كان مرفوعاً فهو مرفوع، وإذا كان منصوباً فهو منصوب، وإذا كان مجروراً فهو مجرور، وإذا كان مجزوماً فهو مجزوم. فحينئذ شمل التوابع الخمسة كلها. وقوله: مطلقاً أراد به إخراج خبر المبتدأ، من نحو: زيد قائم، فقائم خبر وهو مشارك لما قبله في إعرابه، لأن قائم مرفوع، وزيد مرفوع، إذاً شارك ما قبله في إعرابه، لكن ليس على جهة الإطلاق، وإنما في بعض أحواله، لأنك لو أدخلت على المبتدأ ما يقتضي نصبه نُصب المبتدأ ولم يشاركه الخبر، فتقول: إن زيداً قائمٌ، ففارقته، شاركه قبل دخول إن، وفارقه بعد دخول إن، بخلاف التابع فإنه يكون مشاركاً لما قبله مطلقاً، فتقول: جاء زيدٌ العالم، ورأيت زيداً العالم، ومررت بزيد العالم، شاركه مطلقاً، ولو تغيرت الأحوال كما لو تغير من رفع إلى نصب، ومن نصب إلى جر،

نقول: النعت يدور معه بدوران المتبوع.

إذا قوله: مطلقاً، لإخراج خبر المبتدأ، كذلك أخرج الحال من المنصوب، نحو: رأيت زيداً راكباً، فراكباً: حال وهو مشارك لما قبله في الإعراب، لكن ليس على جهة الإطلاق، وإنما في بعض أحواله، لأن الحال دائماً يكون منصوباً، وصاحب الحال قد يكون منصوباً، فإذا وافقت الحال صاحب الحال وهو منصوب فلا يطرد ذلك مع رفع صاحب الحال أو جره، فتقول: رأيت زيداً ضاحكاً، فضاحكاً حال، وقد شارك صاحبه في إعرابه وهو النصب، وتقول: جاء زيدٌ ضاحكاً، ومررت بزيد ضاحكاً، فارقه ولم يشاركه. فحينئذ قوله: المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، يعني لا في بعض الأحوال دون بعض. فقوله: المشارك لما قبله في إعرابه، شمل الأنواع الخمسة، ودخل معنا خبر المبتدأ، والحال من المنصوب، وقوله: مطلقاً أي المشاركة تكون في جميع الوجوه، لا في بعض الوجوه دون بعض، ولا في بعض التراكيب دون بعض، وإنما مطلقاً، كلما وُجد المتبوع على أي حال من رفع أو نصب أو خفض كان التابع كذلك. هذا هو حقيقة التابع. لكن بقي حالة واحدة لم يخرجها الحد، وهي: الخبر الثاني فيما إذا تعدد الخبر، نحو قولك: هذا حلو حامض، هذا مبتدأ، وحلو خبر أول، وحامض خبر ثان، وتقول: إن هذا حلو حامض، وكان هذا حلواً حامضاً، فحينئذ دار الخبر الثاني مع الخبر الأول وشاركه في إعرابه مطلقاً فلم يخرج بقوله: مطلقاً، ولذلك بعضهم لم يرتض هذا الحد وحده بقوله: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه

المتجدد والحاصل غير خبر. فلا بد من إضافة كلمة غير خبر لإخراج الخبر الثاني فيما إذا تعدد الخبر ؛ لأن الخبر يجوز تعدده كما قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاءُ شُعْرًا
إذا تعدد الخبر فالخبر الثاني يكون مشاركاً للخبر الأول دائماً،
فإذا رُفِعَ رفع، وإذا نصب نصب، إذا لا بد أن يُزاد قوله: مطلقاً ليس
خبراً، لإخراج الخبر الثاني وهذا أحسن. أو نعرفه بأنه المشارك لما
قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ليس خبراً، والحاصل والمتجدد
الحاصل يعني الآن في التركيب، والمتجدد في تركيب آخر.

بَابُ النَّعْتِ

هذا هو النوع الأول من أنواع التوابع الخمسة، باب النعت، وبدأ بالنعت لأن هذه الخمسة إذا اجتمعت في تركيب واحد قُدِّمَ النعت، ويقال: باب الوصف والصفة، وأكثر النحاة على أنهما مترادفان، وابن القيم له كلام في بدائع الفوائد في التفريق بين النعت والصفة .

النعت في اللغة: بمعنى الصفة أو الوصف، والوصف والصفة مترادفان. وفي اصطلاح النحاة: هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه. هذا أحسن ما يقال في حد النعت. قوله: التابع هذا جنس، والعلاقة بينه وبين المحدود العموم والخصوص المطلق، فكل نعت تابع ولا عكس، لأن النعت واحد التوابع، والتوابع خمسة ومنها النعت. إذاً التابع جنس يشمل التوابع الخمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، فنحتاج إلى قيود لإخراج الأربعة ليبقى النعت. قال: المشتق أو المؤول به فخرجت كل التوابع: التوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق والتوكيد اللفظي الجامد لأنها ليست بمشتقات، وبقي نوع واحد، وهو التوكيد اللفظي المشتق. إذاً قوله: المشتق أو المؤول به - وسيأتي معنى المشتق والمؤول بالمشتق - فصلٌ مخرج لبقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق. إذاً التوكيد والبدل والعطف لا تكون

مشتقة، فإذا جاءك التابع مشتقاً فاحكم عليه بأنه نعت، إذاً كون اللفظة مشتقة علامة على أنه نعت، فإذا وجد الاشتقاق فثم النعت، وإذا لم يوجد الاشتقاق حينئذ ارتفع النعت. فمثلاً تقول في التوكيد: جاء القومُ أجمعون، فأجمعون توكيد وليس بمشتق، حينئذ تقول: أجمعون ليس بنعت. وتقول: جاء زيدٌ زيد، فزيد الأول فاعل، والثاني توكيد جامد، فليس بمشتق فلا يكون نعتاً، وتقول في البدل: جاء زيد أخوك، فأخوك بدل وليس بمشتق، فلا يكون نعتاً، وعطف البيان لا يكون مشتقاً، والمثال السابق صالح له، وتقول في عطف النسق: جاء زيد وعمرو، فعمر و معطوف على زيد وليس بمشتق؛ لأنه عطف نسق. فإن قيل: يردُّ على أن سائر التوابع ليست بمشتقات ما إذا قلت: قال: أبو بكر الصديق، وقال: عمر الفاروق، ورأيت شاعراً وكاتباً. فالصديق مشتق وهو صيغة مبالغة على وزن فعيل، والفاروق أيضاً مشتق وهو صيغة مبالغة على وزن فاعول، وهما عطف بيان أو بدل، فكيف نقول: إن التابع المشتق لا يكون إلا نعتاً، فقد وجد البدل وعطف البيان كما في الصديق والفاروق مشتقين؟! الجواب: أن الصديق والفاروق هما في الأصل مشتقان ثم عوملا معاملة الألقاب، فجُعلا كالعلمين، بحيث إذا أطلقا انصرفا إلى الخليفتين الراشدين - رضي الله عنهما - فصارا كالعلم كزيد، فهما جامدان؛ لأن الأصل في العلم أنه جامد، والأصل فيما إذا كان دالاً على صفة ثم صار علماً أنه يسلب دلالة على الصفة، فلا يدل على شيء حينئذ، كما لو سمي رجل بصالح، لا يلزم أنه صالح

بالفعل، وإنما الوصف بكونه صالحاً قبل جعل اللفظ علماً، فلما جعل اللفظ علماً سلب منه المعنى وهو الصلاح، كذلك محمود لا يدل على أنه متصف بالصفات الحميدة .

أما رأيت شاعراً وكاتباً، كاتباً عطف نسق وهو مشتق، فكيف يقال : عطف النسق لا يكون مشتقاً وقد وجد الاشتقاق في عطف النسق؟! الجواب: أن كاتباً ليس هو المعطوف، وإنما المعطوف محذوف كذلك رأيت شاعراً، شاعراً ليس هو المفعول، وإنما التقدير: رأيت رجلاً شاعراً، ورجلاً كاتباً، فرجلاً هو المعطوف، وكاتباً وشاعراً هذان نعتان في الموضعين، رأيت شاعراً ليس هو المفعول به في الحقيقة، وإنما هو صفة لموصوف محذوف، رأيت رجلاً شاعراً وكاتباً، أي ورجلاً كاتباً حينئذ لم يعطف المشتق، وإنما عطف المنعوت، وهو جامد .

قال: المباین للفظ متبوعه هذا فصل لإخراج نوع واحد من أنواع التوكيد اللفظي، وهو فيما إذا وقع التوكيد بمكرر وهو مشتق، نحو: جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ، زيدُ : فاعل، والفاضل الأول نعت، والثاني توكيد لفظي، إذا وجد الاشتقاق، وصار التوكيد اللفظي مشتقاً؛ لأنه اسم فاعل، والجواب: أن النعت لا بد أن يكون مبيناً أي مغايراً لمتبوعه، زيد الفاضل، ليس الفاضل في اللفظ عين زيد، بل هو مباین ومخالف له، أما الفاضل الثاني فهي عين الأول، فحينئذ لا يكون نعتاً، وإنما هو توكيد، وشرط النعت أن يكون مبيناً لمتبوعه، وهنا الفاضل الفاضل، الفاضل الثاني لم تغاير

الفاضل الأول، بل هو عينه، حيث لا يقال: إنه نعت، بل هو توكيد لفظي.

عرفنا أن شرط النعت: أن يكون مشتقاً بصيغته، أو مؤولاً بالمشتق بأن يكون جامداً ليس بمشتق، لكنه يقوم مقام المشتق للدلالة على ما دل عليه اللفظ المشتق. قال ابن مالك:

وَأَنْعَتِ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرَبٍ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالتَّسْبِ

والمراد بالمشتق هنا: ما دل على حدث وصاحبه. قولنا: ما أي لفظ دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أربعة لا خامس لها في هذا الموضع، وإلا فالمشتقات عشرة عند الصرفيين، ولكن المراد به في باب النعت أربعة، إذا أطلق المشتق حمل عليها، لأنها تدل على ذات وصفة، والمعنى ظاهر في اسم الفاعل إذا قيل: ضارب وفاضل وعالم وقاتل، فنقول: هذه أسماء فاعلين تدل على ذات أي على شخص، هذا الشخص قد اتصف بصفة، فإذا قيل: زيد، نقول: هذا دل على ذات فقط، ولم يدل على حدث، وإذا قيل: قَتَلَ وضَرَبَ وأَكَلَ وشَرِبَ دلت على حدث فقط، ولم تدل على ذات. ثم وضعت العرب لفظاً مشتركاً دالاً على ذات وحدث معاً، فقالت: قاتل وضارب مثلاً، كأنه قال: زيد اتصف بحدث وهو القتل أو الضرب. فقاتل وضارب اسم فاعل، دل على ذات وصفة.

وأما المؤول بالمشتق، يعني ما يؤول ويرجع إلى المشتق فهو ما يقوم مقام الاسم المشتق في دلالته على معنى المشتق، منها الأول: اسم الإشارة، فاسم الإشارة يصح أن يقع نعتاً ويؤول بالمشتق، تقول: مررت بزيد هذا، مررت فعل وفاعل، ويزيد جار ومجرور، وهذا نعت لزيد، وقد وقع نعتاً وليس بمشتق بل هو جامد، ولكن نؤوله بالمشتق أي بزيد المشار إليه، أرجعته إلى اسم المفعول؛ لأن المشار اسم مفعول. فحينئذ فسرت اسم الإشارة باسم المفعول وهو مشتق. إذاً اسم الإشارة يقع نعتاً، وليس هو عينه بمشتق، وإنما يقوم مقام المشتق في الدلالة على ما دل عليه المشتق، وهو المشار إليه.

الثاني: ذو التي بمعنى صاحب، تقول: جاء رجل ذو علم، جاء فعل ماض، ورجل فاعل، وذو نعت، وهو جامد ليس بمشتق لكنها في قوة المشتق؛ لأنها بمعنى صاحب، والصاحب اسم فاعل وهو مشتق، إذاً هو في قوة المشتق.

الثالث: الاسم المنسوب، تقول: جاء رجل مكّي أو قرشي، جاء فعل ماض، ورجل فاعل، وقرشي نعت، وهو جامد ليس بمشتق، لكنه في قوة المشتق أي المنسوب إلى قریش، والمنسوب اسم مفعول.

الرابع: الجملة الخبرية، فالجملة الخبرية تقع نعتاً، تقول: جاءني رجل أبوه عالم، رجل فاعل، وأبوه عالم مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع نعت لرجل، لأن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، ويشترط هنا في الجملة أن تكون مشتملة على رابط

-كجمله الخبر - يربط بين الجملة والمنعوت، وأن تكون جملة خبرية
لا إنشائية، كما قال ابن مالك:

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ

الخامس: المصدر، تقول: جاءني رجل عدل، فرجل فاعل،
وعدل نعت؛ لأنه مؤول عند الكوفيين باسم الفاعل والتقدير:
جاءني رجل عادل، أو على حذف المضاف ذو عدل أي صاحب
عدل عند البصريين .

السادس : شبه الجملة، تقول: مررت برجل في الدار، في الدار
جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لرجل، ومررت برجل عندك،
عند ظرف متعلق بمحذوف صفة لرجل.

إذاً الجار والمجرور والظرف إذا وقعا بعد النكرة يعربان صفة،
وإذا وقعا بعد المعرفة يعربان حالا.

السابع: الاسم الموصول، تقول: جاء زيد الذي قام، فزيد
فاعل، والذي نعت لأن الموصول مع صلته في قوة المشتق، أي جاء
زيد القائم، حينئذ أحللت محله اسم فاعل وهو مشتق.

الثامن: أي الوصفية، تقول: جاء رجل أي رجل، يعني بلغ
الكمال في الرجولة، فأَيّ نعت؛ لأنها بمعنى الكمال .

وفائدة النعت أنه مخصص للنكرات، موضح للمعارف، يعني
إذا وقع بعد النكرة فهو مخصص لها، والمراد بالتخصيص: تقليل
الاشتراك، نحو: مررت برجل عالم، فلفظ رجل نكرة، ويحتمل أنه

عالم أو جاهل، فإذا قلت : عالم، خصصته، يعني أخرجت
الجاهل، ثم بقي نوع اشتراك، هل الرجل هذا زيد أو عمرو أو خالد
... إلخ .

فالصفة هنا خصصت النكرة بأن قللت الاشتراك، ولم ترفعه.

وإذا وقع بعد المعارف فهو للتوضيح، والمراد بالتوضيح هنا:
رفع الاشتراك، تقول: جاء زيد، وأنت تعرف أن زيدًا علمٌ مشترك،
قد يكون زيدًا العالم، زيدًا الفاضل، زيدًا البخيل، زيدًا الكريم
وهكذا، فإذا قلت: جاء زيد الكريم، تعيّن.

إذاً الفرق بين التخصيص والتوضيح : أن التخصيص تقليل
للاشتراك، والتوضيح رفع للاشتراك بالكلية، كذلك يقع النعت
توكيداً، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقد يقع
للمدح، (بسم الله الرحمن الرحيم) الرحمن الرحيم نعتان المراد بهما
المدح، وقد يقع ويراد به الذم، (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)
(الرجيم) نعت والمراد به الذم . قال في عقود الجمان:

وَوَضَفُهُ لِلْكَشْفِ وَالتَّخْصِصِ أَوْ تَأْكُثِدُ وَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ رَأَوْا
قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

النَّعْتُ قَدْ قَالَ ذُوو الْأَبَابِ يَتْبَعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ
كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ كَجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الْأَمِيرِ

النعته يتبع المنعوت في حكمه، فإذا كان منعوته مرفوعاً كان النعت مرفوعاً، وإذا كان المنعوت منصوباً كان النعت منصوباً، وإذا كان المنعوت مجروراً كان النعت مجروراً، والعامل في المتبوع هو العامل في النعت، وهذا مذهب الجمهور ونسب إلى سيبويه. وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في النعت هو التبعية وهذا أمر معنوي، فإذا قيل مثلاً: جاء زيد الفاضل، جاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، والذي أحدث الضمة في زيد هو الفعل جاء، والفاضل مرفوع لأنه نعت لزيد، والنعت يتبع المنعوت في حكمه الإعرابي، إذا كان المنعوت مرفوعاً كان النعت مرفوعاً، وهنا النعت مرفوع لكون المنعوت مرفوعاً، إذاً طابقه في الإعراب، فهو مرفوع ورفعه الضمة الظاهرة على آخره، والذي أحدث الضمة في النعت الفاضل فيه قولان: الجمهور على أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع، فحينئذ العامل في زيد هو عينه العامل في الفاضل، فيكون الفاضل مرفوعاً بالفعل جاء، وحينئذ الفعل جاء قد رفع اسمين: رفع الأول على أنه فاعل، ورفع الثاني على أنه نعت له، فيكون العامل لفظياً، وهذا مذهب الجمهور وهو أصح. وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل هو التبعية، وهي كونك قد أتبعته زيداً بالفاضل، وألحقته زيداً الموصوف بالفاضل أي وصفته به، وهذا أمر معنوي وهو فعل الفاعل، وهذا محتمل أن تكون التبعية هي العامل، لكن إذا وجد في التركيب ما هو عامل لفظي وأمكن إسناد العمل إليه دون أن يقدر عامل معنوي فهو

أرجح، لأن الأصل في العوامل أن تكون لفظية، والعامل المعنوي ضعيف، حينئذ الأولى أن يعلق العمل باللفظي لأنه أرجح وأقوى من أن يعلق بأمر معنوي.

[النَّعْتُ قَدْ قَالَ ذَوُو الْأَلْبَابِ] النعت مبتدأ، وقد حرف تحقيق، وذوو فاعل مرفوع ورفعه الواو المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وذوو الألباب أي أصحاب الألباب، جمع لب والمراد به العقل، [يَتَّبَعُ] أي النعت [لِلْمَنْعُوتِ] أي المنعوت، فاللام زائدة، دخلت على المفعول به، وهذا شاذ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، [فِي الْإِعْرَابِ] أي في واحد من أوجه الإعراب، ولا بد من التقدير لأنه لا يتبع المنعوت في الإعراب مطلقاً، لأن الإعراب جنس تحته أنواع، والاسم حيث كان تابعاً حينئذ قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإذا قيل يتبعه في الإعراب: رفعاً أو نصباً أو جرّاً، إذاً لا يمكن أن يتبعه في اثنين لأن الاسم لا يمكن أن يكون مرفوعاً منصوباً، أو منصوباً مجروراً، أو مرفوعاً مجروراً في وقت واحد، ولذلك نقول الاسم له باعتبار الإعراب ثلاثة أحوال: إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مجروراً. كذلك الاسم باعتبار التعريف والتنكير له حالان: إما أن يكون معرفة، وإما أن يكون نكرة. وباعتبار الأفراد والتثنية والجمع له ثلاثة أحوال: إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون مثنى، وإما أن يكون جمعاً. وباعتبار التذكير والتأنيث له حالان: إما أن يكون مذكراً، وإما أن يكون مؤنثاً. هذه

عشرة أحوال للاسم: ثلاثة في الإعراب، وثلاثة في الأفراد والتثنية والجمع، واثنان في التعريف والتنكير، واثنان في التذكير والتأنيث، هذه أربعة أقسام تحتها عشرة أنواع. وكل اسم له أربعة أمور من هذه العشرة، ولا يمكن أن تجتمع كلها في اسم واحد، فحينئذ يأخذ من كل قسم نوعاً واحداً، فالقسم الأول الذي هو الإعراب له ثلاثة أحوال: إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، والاسم له حالة واحدة منها فإذا كان مرفوعاً انتفى النصب والجرح، وإذا كان منصوباً انتفى الرفع والجرح، وإذا كان مجروراً انتفى الرفع والنصب، فله حالة واحدة. وباعتبار الأفراد له حالة واحدة: إما أن يكون مفرداً أو مثني أو جمعاً، فإذا كان جمعاً ارتفع الأفراد والتثنية، وإذا كان مثني ارتفع الأفراد والجمع، وإذا كان مفرداً ارتفعت التثنية والجمع. وباعتبار التنكير والتعريف: إذا كان معرفة فحينئذ لا يمكن أن يكون نكرة، وإذا كان نكرة لا يمكن أن يكون معرفة، إذاً له حالة واحدة من التعريف والتنكير. وباعتبار التذكير والتأنيث له حالة واحدة إما أن يكون مذكراً، وإما أن يكون مؤنثاً. إذا قلت: جاء زيد، زيد له الرفع، والتذكير، والأفراد، والتعريف، أربعة أحوال، وإذا قلت: جاءت هند ارتفع التذكير، وحل محله التأنيث مع بقية الأوجه، وإذا قلت: جاء الزيدان، ارتفع الأفراد وحل محله التثنية مع بقية الأوجه، وهكذا في سائر الأنواع، لا يمكن أن تكون إلا أربعة منها.

النعته إما أن يكون حقيقياً، وإما أن يكون سببياً، فالحقيقي هو الذي رفع ضميراً مستتراً، لأن النعت لا بد أن يكون مشتقاً، فإذا

كان مشتقاً لا بد أن يكون عاملاً، وذكرنا أن المشتق هنا المراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وهذه ترفع ضميراً مستتراً، فإذا قلت: جاء زيد العاقل، العاقل نعت تنظر بعد لفظ العاقل، هل هناك اسم ظاهر؟ فإذا لم يكن بعده اسم ظاهر تحكم عليه بأنه رفع ضميراً مستتراً، يعود على المنعوت، هذا ضابط النعت الحقيقي.

والنعت السببي هو الذي رفع اسماً ظاهراً، فإذا قلت: جاء زيد العاقل أبوه، فالعاقل نعت ثم تنظر في النعت هل رفع ضميراً مستتراً؟ الجواب لا، وإنما رفع اسماً ظاهراً وهو أبوه وهو فاعل. وهذا يسمى نعتاً سببياً، وعلة التسمية قالوا: لأنه جرى على غير ما هو له، فقولك: جاء زيد العاقل أبوه، جاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل، وهو المنعوت، والعاقل نعت لزيد، وأبوه فاعل للنعت، هذا من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى فَمَنْ الذي وصف بالعقل؟ هل هو زيد أو أبو زيد؟ الجواب: الموصوف بالعقل هو أبو زيد، إذاً هل جرى النعت والصفة التي تضمنها اللفظ المشتق على الموصوف أو على غيره؟ لا شك أنه على غيره، هذا يسمى نعتاً سببياً، فحينئذٍ العاقل أبوه ليس وصفاً لزيد، وإنما هو وصف لأبي زيد، فتقول هذا الوصف جرى على غير من هو له في الأصل، لأنه في الأصل لزيد ولذلك نعره نعتاً له، لكنه لما رفع اسماً ظاهراً انتقل في المعنى من جهة كونه صفة لزيد إلى كونه صفة لأبي زيد.

قال الناظم: النعت [يَتَّبَعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ] أي في واحد من أوجه الإعراب رفعاً أو نصباً أو جرّاً، [كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ] كذاك أي مثل ذاك والمشار إليه كون النعت يتبع المنعوت في واحد من أوجه الإعراب يتبعه في واحد من التعريف والتنكير، إذاً ذكر خمسة من العشرة، فيتبع النعت المنعوت في اثنين من خمسة، لأنه قال: يتبع للمنعوت في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التعريف والتنكير، إذاً في اثنين من خمسة.

النعت مطلقاً سواء كان النعت حقيقةً أو سببياً يتبع المنعوت في اثنين من خمسة، وهي التي ذكرها الناظم، فحينئذٍ إذا كان النعت حقيقةً أو سببياً وجب أن يكون رفعه أو نصبه أو جره على حسب المنعوت ولا ينفك عنه مطلقاً، كذاك في التعريف والتنكير، إذا كان المنعوت نكرة وجب أن يكون النعت نكرة مطلقاً سواء كان النعت حقيقةً أو سببياً، وإذا كان المنعوت معرفة وجب أن يكون النعت معرفة مطلقاً سواء كان النعت حقيقةً أو سببياً، ولذلك نقدر عند قوله يتبع للمنعوت في اثنين من خمسة سواء كان حقيقةً أو سببياً، ولا يجوز في شيء من النعت مطلقاً الحقيقي والسببي أن يخالف منعوته في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير، وهذا أمر لازم للنوعين فتقول: جاء زيدُ العاقلُ، تبعه في الرفع والتعريف، ولا يصح أن يقال: جاء زيد عاقل، ولا جاء رجل العاقل، ولا جاء زيدُ العاقلُ إلا إذا قطع فحينئذٍ صار جملة مستقلة فيكون الكلام مركباً من جملتين جاء زيد أعني العاقل، أما الكلام في الجملة

الواحدة وعلى الأصل دون القطع فنقول جاء زيدُ العاقلُ ولا يجوز أن يقال العاقلُ دون أن تقطع النعت، هذا في النعت الحقيقي والسببي.

وأما الأحوال الأخرى التي تختص بالاسم من حيث الأفراد والتثنية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث، فحينئذٍ نقول: إن كان النعت حقيقياً أيضاً يتبع المنعوت في اثنين من خمسة: في واحد من الأفراد والتثنية والجمع، وفي واحد من التأنيث والتذكير، فحينئذٍ إذا نظرنا للأحوال العشرة نقول: النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة، واحد من أوجه الإعراب، وواحد من أوجه الأفراد وفرعيه، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير، نقول: مررت برجلٍ قائمٍ، ومررت برجلين قائمين، ومررت برجال قائمين، تبع منعوته في أجزأ هنا، قال برجالٍ بالكسر، وقائمين بالياء، ولا يشترط أن يكون تابعاً لما قبله في شخص الحركة، بل في مطلق الإعراب، يعني لو كان المنعوت مرفوعاً تبعه النعت في مطلق الرفع لا في عين الحركة، ولذلك نقول: مررت برجال قائمين كل منهما مجرور، إذاً يكون تابعاً له في مطلق خفض وليس في عين الحركة. وتقول: مررت بامرأة قائمة، ومررت بامرأتين قائمتين، ومررت بنساء قائمات، إذاً الخلاصة: النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة واحد من أوجه الإعراب وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير، ولا يجوز أن يخالف المنعوت واحداً من هذه الأربعة.

أما النعت السببي فإنه يلزم حالة واحدة وهي الإفراد، ولا يكون مشئ ولا جمعاً إلا على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة ضعيفة لا يعول عليها. ومن حيث التذكير والتأنيث يتبع الاسم الظاهر الذي رفعه، ولا يتبع المنعوت، تقول: مررت برجل قائم أبوه، قائم نعت لرجل تبعه في اثنين من خمسة، وهما الخفض والتنكير، ويلزم الإفراد مطلقاً، وباعتبار التذكير والتأنيث نقول: الاسم الظاهر قد وقع مذكراً وهو أبوه، فذكر النعت لا لكون المنعوت مذكراً وإنما لكون الاسم الظاهر مذكراً، ولذلك لو قيل: مررت برجلٍ قائمة أمه، قائمة هذا نعت لرجل تبعه في اثنين من خمسة، وهما الخفض والتنكير، ويلزم الإفراد مطلقاً، وباعتبار التذكير والتأنيث هنا وقع المنعوت مذكراً والنعت مؤنثاً، لأنه نعت سببي رفع اسماً ظاهراً والنعت السببي في باب التأنيث والتذكير يتبع ما بعده لا ما قبله، والفاعل وهو أمه مؤنث حقيقي، حينئذٍ يجب تأنيثه لأنه كما سبق أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً وجب التأنيث، وكذلك الوصف الذي هو اسم الفاعل إذا رفع اسماً ظاهراً وكان فاعله مؤنثاً بشرطه وجب التأنيث، فإذا قلت: قامت أم زيد، حكم التأنيث أنه واجب، كذلك الوصف إذا أقيم مقام الفعل أخذ حكمه، حينئذٍ إذا رفع الوصف اسماً ظاهراً وكان مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً وجب تأنيث الوصف، لأن الوصف في قوة الفعل يعامل معاملة الفعل، وإذا وجب في الفعل تجريده عن علامة تدل على تثنية الفاعل أو جمع الفاعل وجب تجريد الوصف عن علامة تدل على تثنية الفاعل أو جمعه، وحينئذٍ: مررت

برجل قائمة أمه، قائمة هذا في قوة قامت فيجب التأنيث، ولذلك سبق في المبتدأ من نحو: أقائم الزيدان، قائم مبتدأ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر، لم قالوا فاعل ولم يقولوا خبر؟ قلنا: لأن قائم في معنى الفعل، والفعل لا يرفع خبراً، وإنما يرفع فاعلاً، لأن النظر في المعنى فقائم الزيدان في قوة قولك: يقوم الزيدان، فإذا جاء الزيدان بعد الفعل يقوم رُفع على أنه فاعل، وإذا جاء تالياً لما هو في قوة الفعل يقوم كذلك يجب أن يكون مرفوعاً على أنه فاعل، ولا يكون خبراً، لأن الفعل لا يخبر عنه، وإنما يرفع ما بعده على أنه فاعل، كذلك هنا: مررت برجل قائمة أمه، قالوا: هذا في قوة الفعل فحيثئذ يجب أن يعامل معاملة الفعل؛ لأنه رفع اسماً ظاهراً فإذا كان الاسم الظاهر مؤنثاً واجب التأنيث - بشرطه - وجب تأنيث الوصف، وإذا كان الاسم الظاهر مثنى أو جمعاً وجب إفراد الوصف، لأن الفاعل لا يلحق بعامله علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو جمع، تقول: مررت بامرأة قائم أبوها، فامرأة هذا منعوت وهو مؤنث، وقائم نعت وهو مذكر، لأنك تقول: مررت بامرأة قام أبوها ولا تقول: قامت أبوها، فذكر النعت مع كون المنعوت مؤنثاً باعتبار الاسم الظاهر، وتقول: مررت برجلين قائم أبوهما، برجلين هو الموصوف، وقائم رفع اسماً ظاهراً وهو فاعل مثنى، كما تقول: مررت برجلين قام أبوهما - أتيت بفعل ماضٍ في مقام قائم - إذاً كذلك تقول: مررت برجلين قائم بالافراد؛ لأنه في معنى الفعل وقد رفع فاعلاً وهو أبوهما وهو مثنى، والفعل إذا رفع فاعلاً مثنى لا

تلقحه علامة تدل على أن الفاعل مثنى، كذلك الوصف الذي أُقيم
مُقام الفعل يجب تجريده من علامة تدل على أن الفاعل مثنى، ومثله
قولك: مررت برجالٍ قائمٍ آباؤهم. كأنك قلت: قام آباؤهم، فيلزم
الإفراد لأنه نعت سببي. ومن حيث التأنيث والتذكير يتبع ما بعده،
وجاء في القرآن: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾
[النساء: ٧٥] الظالم نعت للقريّة، وكل منهما معرفة ومجرور،
وباعتبار التذكير والتأنيث قال: الظالم ولم يقل الظالمة، لأنه تبع لما
بعده وهو أهلها، وهو مذكر، أيضاً قال: الظالم ولم يقل: الظالمين لأنه
واجب الإفراد، فالنعت السببي يلزم الإفراد مطلقاً سواء كان
الاسم الظاهر مفرداً أو مثنى أو جمعاً. [كجاء زيدٌ صاحبُ
الأمير] هذا مثال للنعت الحقيقي، أي كقولك أو مثل جاء زيد
صاحب الأمير، جاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل، وصاحب نعت لزيد
تبعه في الرفع، والعامل في النعت صاحب هو الفعل جاء، لأن
العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح، وتبعه في
الإفراد، وفي التعريف، وفي التذكير، أيضاً زيد معرفة وصاحب
الأمير معرفة، وزيد علمٌ فهو أعرف من صاحب الأمير لأنه نكرة
أضيفت إلى محلي بآل فهو في رتبة المعرف بآل، نأخذ من هذا أن
الأصل في الصفة والنعت أن تكون أدنى من الموصوف في التعريف
أو مساوية له، ولا يجوز أن تكون الصفة أعرف وأعلى درجة من
الموصوف، لأنَّ النعت إنما يؤتى به في الأصل للإيضاح، فإذا كان
هو أعرف من المنعوت إذاً لا نحتاج إلى الصفة من أصلها، وإنما

يكون موضحاً إذا كان مساوياً أو أدنى أما أعلى فلا، ولذلك قوله:
مررت بزيد صاحبك، صاحب نكرة أضيفت إلى الضمير، وكل
نكرة أضيفت إلى معرفة فهي في رتبة ما أضيفت إليه، إلا ما أضيف
إلى الضمير فإنه في رتبة العلم، احترازاً مما لو نعت العلم بالنكرة
المضافة إلى الضمير، فيكون النعت أرفع، ولذلك قالوا: لا يجوز أن
تكون الصفة أرفع من الموصف، فإذا أضيفت النكرة إلى الضمير
جعل في مرتبة العلم.

المَعْرِفَةُ وَالنَّكَرَةُ

لما ذكر التعريف والتنكير أراد أن يبين لك حقيقة التعريف وحقيقة التنكير، ومتى تحكم على الكلمة أنها معرفة أو نكرة، فقال: المعرفة والنكرة أي هذا باب بيان حقيقة المعرفة وحقيقة النكرة، والاسم ينقسم باعتبار التنكير والتعريف إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما على الأصح: إما أن يكون معرفة، وإما أن يكون نكرة، ولا واسطة بينهما، وبعض النحاة أثبت الواسطة فقال: من الأسماء ما ليس معرفة ولا نكرة، وهو كل اسم لا يقبل التنوين ولا أل فهو واسطة، لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة، مثاله: من الشرطية وما الاستفهامية والموصولية فهذه لا تقبل التنوين، ولا أل فليست معرفة ولا نكرة، وهذا مردود، بدليل أن الضمير وهو من المعارف بل ومن أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة لا يقبل أل ولا التنوين، وهو بالإجماع معرفة، فالقول بالواسطة قول ضعيف، لذلك قلَّ من يذكره من النحاة، لشدة ضعفه.

المَعْرِفَةُ وَالنَّكَرَةُ قوله: المعرفة اختلف فيها هل هي مصدر أو اسم مصدر؟ ونقول: الأصح فيها التفصيل، فإن كانت مأخوذة من عَرَّفَ بالتضعيف فهي اسم مصدر، لأن عَرَّفَ يأتي المصدر منه على التفعيل نحو: كَلَّمَ تكليماً، وخرَّجَ تخريجاً، فمصدر عَرَّفَ التعريف لا المعرفة، وإن كانت مأخوذة من عَرَفَ بالتخفيف فهي مصدر،

وكذلك النكرة هل هي مصدر أو اسم مصدر؟ نقول: الأصح فيها التفصيل كالمعرفة، فإن كانت مأخوذة من نكر بالتضعيف فهي اسم مصدر، لأن نكر يأتي المصدر منه على التفعيل كما سبق، فمصدره التنكير لا النكرة، فحيثئذ تكون نكرة باعتبار نكر اسم مصدر، وإن كانت مأخوذة من نكر فهي مصدر، إذ هذان اللفظان المعرفة والنكرة مصدران إن أخذنا من عرف ونكر، واسما مصدر إن أخذنا من عرف ونكر. المعرفة في اللغة: مطلق الإدراك، وفي الاصطلاح عند النحاة: هي ما وضع ليستعمل في معين، ما أي اسم ولا تقل كلمة، لأن الاسم أخص من الكلمة، ولأن بحث المعرفة والنكرة بحث داخل تحت الاسم، لأنك تحكم على الكلمة أولاً بأنها اسم وليست فعلاً ولا حرفاً، ثم تنظر في الأخص الذي يندرج تحت الاسم، فيكون الاسم أعم، وكونه معرفة، أو نكرة هذا أخص، فتثبت أولاً بالعلامات السابقة اسمية الكلمة، فتحكم بأنها اسم ثم تنظر نظراً آخر هل هي معرفة أو نكرة؟ لكن علامات الاسم السابقة التي ذكرناها في الخفض والتنوين وغيرها لا تصلح أن تميز المعرفة من النكرة، وإنما تُثبت تلك العلامات مطلق الاسم، ثم نحتاج إلى علامة أخرى تميز المعرفة عن النكرة، فتعرف بالحد وبالعلامات، فحد المعرفة: ما وضع ليستعمل في معين، فما اسم كما ذكرنا، وما جنس يصدق على المعرفة وعلى النكرة، أردنا أن نخرج النكرة فقال: وضع ليستعمل في معين ووضع من الوضع، والمراد بالوضع جعل اللفظ دليلاً على المعنى، والمعرفة والنكرة يشتركان في

أن كلا منهما موضوعان بالوضع العربي، وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، فوضعوا اللفظ دالاً على معنى خاص متى ما أطلق هذا اللفظ انصرف إلى ذلك المعنى الخاص، ليستعمل الاستعمال هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، إذاً قد يكون اللفظ موضوعاً ولا يكون مستعملاً هكذا قال بعضهم، فإذا وضع أولاً جعل بإزاء معنى خاص ثم بعد ذلك يطلقه الالفاظ ويريد به المعنى الذي وضع له في لغة العرب مطلقاً سواء كان حقيقة أو مجازاً.

ما وضع ليستعمل شمل المعرفة والنكرة، لأن المعرفة موضوعة بالوضع العربي كما أن النكرة موضوعة بالوضع العربي، فالمعرفة مستعملة فيما وضعت له كما أن النكرة مستعملة فيما وضعت له، لكن قوله: في معين احتزنا بهذا عن النكرة، فإنها اسم شائع في أفراد جنسه لا تخص واحداً دون آخر كما سيأتي بيانه، حيثئذ اختص هذا التعريف بالمعرفة. عرفنا معنى الوضع، ومعنى الاستعمال، وبقي الحمل وهو اعتقاد السامع مراد المتكلم بكلامه، فلذلك عندنا باعتبار المفردات والتراكيب ثلاثة أشياء: وضع واستعمال وحمل، وسبقت معانيها، والحمل صفة للسامع، والوضع صفة للواضع، والاستعمال صفة للمتكلم، فالوضع سابق والحمل لاحق والاستعمال متوسط هكذا قال الفتوحى، توضع الألفاظ ثم تستعمل ثم المخاطب يحملها على ما أراده المتكلم من كلامه. وقوله: ما وضع ليستعمل في معين شمل أنواع المعارف الستة أو السبعة، والنكرة المقصودة في باب المنادى نحو: يا رجل لمعين هي محل

الخلاف هل هي معرفة أو لا؟ والأصح أنها من المعارف لكن نعتها في المعرفة بأل، وقيل: في اسم الإشارة، وأعرف المعارف لفظ الجلالة بالإجماع، قيل: رأي سيبويه في المنام، فقيل ما فعل الله بك؟ فقال: خيراً كثيراً أو كلمة نحوها. فقيل له: بماذا؟ فقال: بقولي بأن الله أعرف المعارف، هكذا قيل إذا أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم ذو الأداة ثم المضاف إلى واحد من هذه المعارف، وهكذا نظمها ابن مالك في الكافية:

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ فَذُو إِشَارَةٍ فَمَوْضُوعٌ مُتَمِّمٌ
فَذُو أَدَاةٍ فَمُنَادَى عَيْنًا فَذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا
والنكرة المقصودة في باب المنادى معرفة على الأصح، وتخصيص المنادى إنما جعل بالإقبال والقصد وسيأتي في مبحث المنادى أن النكرة تكون مقصودة وتكون غير مقصودة، فنحو: يا غافلاً أقبل على الله، فغافلاً نكرة، فإن عَيْنَ الشخص فهي مقصودة وإلا فهي غير مقصودة، وهي من المعارف ولكن لم يذكرها الناظم لأنه أراد المعرفة من حيث ما يصح أن ينعت به، فإرجل هذا لا يقع في باب النعت فلا ينعت ولا ينعت به، لأن المعارف من حيث ما ينعت به وما لا ينعت ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يُنعت ولا يُنعت به، وهو النكرة المقصودة في باب المنادى، والضمير لا ينعت ولا ينعت به، يعني لا يقع موصوفاً ولا صفة.

الثاني: ما ينعت ولا ينعت به، وهو العلم يقع موصوفاً لا صفة، نحو: جاء زيد العاقل، فالعاقل نعت لزيد، لكن زيد لا ينعت به، وهذا هو مأخذ النحاة في كون الرحمن هل هو علم أو ليس بعلم؟ ففي قوله: بسم الله الرحمن، الرحمن هنا وقع صفة للفظ الجلالة، والرحمن علم والعلم لا ينعت به، فاختلف النحاة في هذا، فقليل علم وقيل ليس بعلم، والصواب أنه علم، والقول بأن الأعلام لا ينعت بها لأنها جامدة يعني لا تتضمن صفة، كما إذا قيل: جاء العاقل زيد، زيد علم جامد لا يدل على صفة فلا يصح أن يقع نعتا هنا. لكن هذه القاعدة لا تطرد في أسماء الله تعالى وصفاته، لأن الرحمن دال على ذات وصفة، فهي أعلام وأوصاف، فمن حيث كونها أوصافاً صح النعت بها حينئذ لا تعارض فالرحمن علم، وهو نعت، كيف نقول: علم ونعت والعلم لا ينعت به؟ نقول القاعدة: أن العلم لا ينعت به لأنه جامد لا يتضمن صفة، فكيف تصف به وهو جامد يدل على ذات مجردة وليس له معنى، فحينئذ لا يصح أن تصف به لكن أعلام الرب جل وعلا دالة على الذات وهي أيضاً صفات، فمن حيث كونها صفة صح النعت بها فلا إشكال.

الثالث: ما ينعت وينعت به يعني يصح أن يقع موصوفاً ويصح أن يقع صفة وهو سائر المعارف. قال رحمه الله:

وَأَعْلَمَ هُدَيْتَ الرُّشْدَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ

[وَأَعْلَمَ] هذا أمر من العلم، أي تعلم، وهي كلمة يؤتى بها للإشارة والتنبيه على أن ما بعدها أمر ينبغي العناية به، والواو للاستئناف البياني؛ لأنه لما ذكر في النعت التعريف والتنكير كأن سائلاً سأل كيف تحكم على الكلمة بأنها نكرة أو معرفة؟ قال: واعلم إذا وقع جواباً لسؤال معين فهو استئناف بياني، [هُدَيْتَ الرُّشْدَ] هديت مأخوذ من الهدى، وهو الدلالة والرشاد، تقول: هداه أي أرشده، ويقال: هداه الله الطريق، وهداه الله للطريق، وهداه الله إلى الطريق، فيتعدى بنفسه وباللام وبإلى، [هُدَيْتَ الرُّشْدَ] هُدي فعل ماضٍ مغير الصيغة، والأصل هداه الله فحذف الفاعل وهو لفظ الجلالة للعلم به، لأن المراد بالهداية هنا هداية التوفيق وهذه خاصة بالله تعالى، وأقيم المفعول به وهو الضمير المتصل، ولما ارتفع جيء بالتاء لأنه يكون في محل رفع نائب فاعل، إذا هُديت هُدي فعل ماضٍ مغير الصيغة مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون دفع توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل، والرشد ضد الغي، وهو منصوب على نزع الخافض، وأصل هُديت الرشد أي للرشد، أو هُديت إلى الرشد، والجملة دعائية معترضة لا محل لها من الإعراب، أراد بها التقرب والتودد إلى الطالب، اعلم [أَنَّ الْمَعْرِفَةَ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ] أَنَّ للتوكيد، وسبق أن التوكيد يؤتى به عند الحاجة إليه بأن يكون السامع متردداً في الحكم، أو منكراً وهنا لا تردد ولا إنكار، [أَنَّ الْمَعْرِفَةَ] أي جنس

المعرفة، لأن المعرفة في اللفظ واحد، وأخبر عنها بخمسة أشياء، فحيثُ لا بد من جعل أَل معرفة مراداً بها الجنس، وأَل الجنسية يصدق مدخولها على الواحد والأكثر فلا تختص بعدد معين، ولذلك يقولون: الإضافة الجنسية تبطل معنى الجمعية، وكذلك أَل الجنسية، اعلم أن المعرفة [خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ] يعني خمسة أمور، وسيأتي عدها [عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ] أي عند النحاة، وعند هنا لا يمكن حملها على الظرفية لا الزمانية ولا المكانية، فحيثُ لا بد من التأويل عند أهل المعرفة أي في حكم أهل المعرفة، والمراد بالمعرفة هنا بقواعد العربية يعني أهل العربية، لأن كل أصول علم إنما تؤخذ من أصحابها والنحاة هم أهل هذه المعرفة.

وَهِيَ الضَّمِيرُ ثُمَّ الْإِسْمُ الْعَلَمُ فَذُو الْأَدَاةِ ثُمَّ الْإِسْمُ الْمُبْهَمُ [وَهِيَ الضَّمِيرُ] الواو للاستئناف البياني، لأنه قال: خمسة أشياء، فكان سائلاً ما هي هذه الأشياء الخمسة؟ إذاً وقع في جواب سؤال مقدر، [وَهِيَ الضَّمِيرُ] هي مبتدأ، والضمير وما عطف عليه في محل رفع خبر، [الضَّمِيرُ] هذا اسمه عند البصريين، وعند الكوفيين الكناية والمكنية، لأنه يكنى به عن الاسم الظاهر، والضمير فعيل بمعنى اسم المفعول، أي المضمَر، والأصل فيه أنه مأخوذ من الاستتار والخفاء، إذا أضمرت الشيء أي أخفيتهِ وسترته عن غيره، فحيثُ الأصل في إطلاق الضمير على الضمير المستتر، أما البارز فالأصل فيه أنه ليس بمستتر لأن الضمير معناه الخفاء والاستتار، فالتاء وأنا وهو ضمائر، فليست مستترة ولا مخفية،

فحينئذ يكون إطلاق لفظ الضمير على البارز من باب التوسع، فيسمى ضميراً توسعاً لأنه ليس فيه خفاء، فإطلاقه على المستتر حقيقي، وعلى البارز من باب التوسع فيكون مجازاً.

وحقيقة الضمير: ما دل على متكلم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو. والضمير له أقسام عدة محلّها المطولات. [ثُمَّ الْإِسْمُ الْعَلَمُ] ثم للترتيب مع التراخي، لأنه أراد أن ينزل من الأعلى فيذكر أعلى المعارف إلى أن يصل أدناها، فبدأ بالضمير ثم العلم فرتبة العلم بعد رتبة الضمير، [ثُمَّ الْإِسْمُ الْعَلَمُ] ثم يأتي من المعارف بعد الضمير الاسم العلم. ولو قال العلم لكفى لأن العلم لا يكون إلا اسماً. والعلم لغة: يطلق على معاني منها الجبل ومنها الراية ومنها العلامة كما قال الشاعر:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ
وأما في الاصطلاح: فهو ما دل على مسماه بلا قيد. فما اسم موصول يصدق على المعرفة والنكرة، لكن المراد به المعرفة لأنه أراد أن يعرف الأخص، وهو العلم فحينئذ لا بد من أخذ المعرفة جنساً في حد العلم، فكل علم معرفة وليس كل معرفة علماً، على القاعدة المطردة التي نذكرها دائماً هنا، دل على مسماه هذا يشمل كل المعارف، وخرج بقوله: بلا قيد كل المعارف عدا العلم، لأن المعارف الستة التي ذكرناها: إما أن تدل على مسماها بقيد أو بلا قيد، وما دل على مسماه بقيد إما أن يكون القيد لفظياً أو حسياً أو معنوياً، لفظياً كرجل نكرة، والرجل معرفة، والذي دل على أن الرجل

معرفة القيد اللفظي وهو أل، لأنك تلفظت بأل فهذا قيد لفظي دل
 على أن مدخوله معرفة، أو حسياً نحو: هذا زيد، هذا معرفة دل على
 مسماه بقيد حسي لأنه يشير إليه بيده، فإذا قيل: هذا زيد بدون
 إشارة، لم يحصل التعريف، إذاً لا بد في اسم الإشارة أن تصحبه
 إشارة حسية، فحينئذ نقول: اسم الإشارة معرفة دل على مسماه
 ولكن بقيد، وهذا القيد قيد حسي، أو معنوياً نحو: أنا زيد، فأنا
 معرفة دل على مسماه بقيد معنوي، وهو التكلم، وأنت زيد، أنت
 معرفة دل على مسماه بقيد معنوي وهو الخطاب، وهو زيد، دل على
 مسماه ولكن بقيد معنوي وهو الغيبة، إذاً عرفنا أن المعارف قسمان:
 ما دل على مسماه بقيد، وما دل على مسماه بلا قيد، فإن دل على مسماه
 بقيد فلا يخلو عن ثلاثة أحوال: إما أن يكون القيد لفظياً مثل:
 الرجل، وإما أن يكون حسياً مثل: اسم الإشارة، وإما أن يكون
 معنوياً مثل التكلم والخطاب والغيبة، هذه الثلاثة تشمل كل
 المعارف إلا العلم فيدخل في القسم الثاني وهو ما دل على مسماه بلا
 قيد، فحينئذ نقول: العلم ما دل على مسماه بلا قيد لفظي ولا حسي
 ولا معنوي؛ لأن الأقسام محصورة في ستة فقط، فإذا دل على مسماه
 وانتفى القيد الحسي واللفظي والمعنوي حكمت عليه بأنه
 علم. [فدو الأداة] الفاء للترتيب، فهي تفيد أن ما بعد الفاء في
 الرتبة بعد ما قبلها، وذو الأداة يعني المحل بأل رتبته بعد رتبة العلم،
 ونقول: هذا ليس بصحيح، ليس ذو الأداة بعد العلم، بل اسم
 الإشارة والموصول أعرف منه، حينئذ قد خالف الناظم الأصل

ولعله من أجل النظم، [فَذُو الْأَدَاةِ] أي المحلى بأل، ولم يقل: المحلى بأل ليشمل أم الحميرية، وأيضاً قال ابن هشام: فذو الأداة مُعَرَّفٌ، لأن بعض النحاة لا يرى أن أل كلها معرفة، وإنما اللام فقط، فجمعاً بين هذه الأقوال عبر بقوله: فذو الأداة أي المعرف بأل، أو ما يقوم مقامها. [ثُمَّ الْإِسْمُ الْمُبْهَمُ] ثم على بابها، والمبهم مأخوذ من الإبهام، وهو عدم الإيضاح، ويريد به الناظم هنا أسماء الإشارة والموصولات، وسميت أسماء الإشارة والموصولات مبهمات لأنها تحتاج إلى مفسر يفسر ويبين ويعين المراد بها، فاسم الإشارة لا بد له من إشارة حسية ولا يعرف المراد إلا بها، فلو قلت: هذا زيد، وعندك مائة لا تعرف من هو زيد حتى تشير إليه، حينئذ صار مبهماً، حتى تقترن به الإشارة، ولو قلت: جاء الذي.. صار مبهماً، فإن قلت: جاء الذي قام أبوه، عرفته إذاً يحتاج إلى جملة الصلة تبين المراد من الموصول، فالذي والتي واللذان واللتان والذين ومن وما وأل كلها مبهمات، لا يفهم المراد منها إلا بجملة الصلة وتكون مشتملة على عائد، [ثُمَّ الْإِسْمُ الْمُبْهَمُ] وتحت نوعان: أسماء الإشارة، وأسماء الموصولات، واسم الإشارة هو ما وضع لمسمى وإشارة إليه، مسمى يعني ما دل على مسماه، وإشارة إليه لا بد من إشارة إليه وإلا لحصل الإبهام، كأنه قال: ما دل على مسماه بقيد الإشارة إليه، والمشار إليه قد يكون مفرداً، وقد يكون مثنى، وقد يكون جمعاً، وكل من الثلاثة قد يكون مذكراً، وقد يكون مؤنثاً، وهذه مبسوبة في المطولات، والمقصود هنا الذي نبحت عنه أن اسم الإشارة من

المعارف، فحيثُ ينعت به، وينعت. والاسم الموصول وموصول اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا أتمه، فالموصول هو ما افتقر إلى صلة، وعائد، وما أي اسم، افتقر والافتقار أشد الاحتياج، وهو علة بناء الموصولات، ما افتقر إلى صلة يقصدون بها الجملة أو شبهها، تقول: جاء الذي قام أبوه، جملة قام أبوه هي الصلة وهي جملة فعلية، وجاء الذي قام أبوه قائم، جملة قام أبوه قائم هي الصلة وهي جملة اسمية، وجاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار، فعندك وفي الدار شبه الجملة وهو الصلة، فجملة الصلة هي التي عينت المراد ورفعت الإبهام عن الذي ونحوه، إذاً كل اسم موصول لا بد له من جملة تبين وتكشف المراد وإلا صار مبهماً، وعائد يقصد به الضمير، فنحو: جاء الذي قام أبوه، كما ذكرناه في الجملة الخبرية، لا بد لها من رابط يربطها بالموصول مطابق له إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنثياً. والاسم الموصول نوعان مشترك ومختص، وليس المراد هنا البحث في تلك التفصيلات.

وَمَا إِلَى أَحَدٍ هَٰذَا الْأَرْبَعَةُ أَضِيفَ فَأَفْهَمَ الْمَثَالَ وَاتَّبَعَهُ
نَحْوُ أَنَا وَهَٰذَا وَالْغَلَامُ وَذَٰكَ وَأَبْنُ عَمِّنَا الْهُمَامُ
[وَمَا إِلَى أَحَدٍ هَٰذَا الْأَرْبَعَةُ] أي هو في الأصل نكرة، ثم
أضيف إلى الضمير فاكسب التعريف، تقول: جاء غلامك، غلام
هذا مفرد نكرة أضيف إلى الضمير، فصار معرفة، لأنه أضيف إلى
المعرفة، وكل نكرة أضيفت إلى معرفة اكتسبت التعريف، وتكون في
رتبة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة العلم،

وجاء غلام زيد، غلام نكرة أضيف إلى زيد وهو علم فاكْتَسَب التعريف، فغلام زيد معرفة، لأن الاسم المفرد قبل التركيب ليس هو عينه بعد التركيب، وغلام زيد في رتبة العلم، كذلك إذا أضيف إلى اسم الإشارة، نحو: جاء غلام هذا، فغلام هذا معرفة، لأنه أضيف إلى اسم الإشارة فاكْتَسَب التعريف، وهو في رتبته، وتقول: جاء غلام الذي أبوه قائم، فغلام الذي أبوه قائم معرفة، لأنه أضيف إلى الموصول فاكْتَسَب التعريف، وهو في رتبة الموصول، [وَمَا إِلَى أَحَدٍ هَذِي الْأَرْبَعَةُ] أي وما أضيف، وما اسم موصول بمعنى الذي معطوف على قوله الاسم المبهم؛ لأن مراده الترتيب، وأضيف جملة الصلة، [أُضِيفَ] هو أي الاسم النكرة إلى أحد هذه الأربعة المذكورة سابقاً، [فَأَفْهَمَ الْمِثَالَ وَاتَّبَعَهُ] الفهم إدراك معنى الكلام، والمراد بالكلام هنا المثال، والمثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة، أي لشرحها تقول: الفاعل مرفوع، مثاله: جاء زيد، فجاء زيد هذا مثال، والشاهد جزئي يذكر لإثبات القاعدة، لكن إذا أردت أن تثبت قاعدة الفاعل مرفوع لا بد أن يكون الشاهد مما يعتمد عليه في نقل اللغة العربية، ويحتج بأهله في إثبات الأحكام، لذلك لا يشترط في المثال النقل بخلاف الشاهد، [وَاتَّبَعَهُ] لأن الأصل في الحكم أن هذا موصول إنما هو الاتباع للعرب في أحكام المفردات، [نَحْنُ أَنَا] وهو ضمير للمتكلم، [وَهِنْدُ] للعلم وهو مؤنث، وزيد مذكر، [وَالْغُلَامُ] مثال لذي الأداة، [وَذَلِكَ] اسم الإشارة، [وَابْنُ عَمِّنَا الْهُمَامُ] وابن عمنا أضيف إلى واحد منها، وعمنا

معرفة لأنه مضاف إلى معرفة، فابن نكرة، وعم نكرة، ونا معرفة، إذ الأصل عمنا، وهو معرفة أصله نكرة ثم أضيف إلى الضمير نا فاكْتَسَب التعريف، ثم أضيف إليه ابن، فاكْتَسَب ابن التعريف لأنه أضيف إلى معرفة، وما أضيف إلى معرفة ليس المراد المضاف إليه، ولو أرادوا المضاف إليه لما صح المثال السابق، فعمنا ليس المراد نا الدالة على الفاعلين، وإلا لما احتيج إلى قسم مستقل لأن نا داخلة في قسم الضمير. و غلام زيد، ليس المراد زيد لأنه علم داخل في قسم العلم، و غلام هذا، و غلام الذي.. ليس المراد المضاف إليه إنما الحكم لكونه معرفة، للمضاف وهو غلام نكرة، متى نحكم عليه بأنه معرفة؟ إذا دخلت عليه أل أو أضيف إلى معرفة فتقول: غلام زيد، و غلامي فهو معرفة لأنه أضيف إلى معرفة، وابن معرفة لأنه أضيف إلى معرفة، وابن عمنا معرفة لأنه أضيف إلى معرفة، و[الهائم] المراد به في الأصل الملك العظيم الهمة. هذا ما يتعلق بالمعرفة، وقدّمها على النكرة وإن كانت النكرة هي الأصل لأن الأصل في الاسم أن يكون نكرة والمعرفة فرع عنها، وإنما كانت النكرة أصلاً لسببين:

الأول: لاندرج كل معرفة تحتها ولا عكس، فرجل والرجل، رجل نكرة، والرجل معرفة وأيهما أخص؟ نقول: رجل أعم، والرجل أخص، وأيهما يدخل تحت الآخر؟ الرجل يدخل تحت الأعم وهو رجل، إذ صارت النكرة أصلاً لدخول كل معرفة تحتها، فالرجل هذا معين، وما وضع ليستعمل في معين هو المعرفة،

ورجل هذا شائع لا يختص بواحد دون آخر.

والثاني: أن المعرفة لا يحكم عليها بكونها معرفة إلا لسبب، فتحتاج إلى سبب، لا بد أن ننظر فيه هل هو ضمير أو علم أو اسم إشارة أو نحوها؟ إذا لا بد له من سبب، بخلاف النكرة فلا تحتاج إلى سبب في الحكم عليها بكونها نكرة، فحينئذ لعدم احتياجها إلى سبب في الحكم عليها في كونها نكرة جعلت أصلاً، لأن ما احتاج فرع لما لا يحتاج إلى سبب، إذا صارت النكرة أصلاً، والأصل هنا أن تقدم المعارف ثم يقال: وما عدا ذلك فهو نكرة، تعد المعارف أولاً، فيقال المعرفة ستة أو سبعة، وهي الضمير والعلم.. إلى آخره، وما عدا ذلك فهو نكرة، ومن عكس عيب عليه، كما عيب على ابن مالك رحمه الله حيث قال:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرٌ أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
وَعَظِيمَةٌ مَعْرِفَةٌ.....

قالوا: لو قدم المعرفة وقال: وغيرها نكرة لكان أصوب وأدق؛ لأنها تنضبط بالعدد فنقول: هذا معرفة وما عدا ذلك فهو نكرة.

وَأِنْ تَرَ اسْمًا شَائِعًا فِي جِنْسِهِ وَلَمْ يُعَيَّنْ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ
فَهُوَ الْمُنْكَرُ وَمَهْمَا تُرِدَ تَقْرِبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ الْمُتَبَدِّي
فَكُلُّ مَا لِأَلِفٍ وَاللَّامِ يَصْلُحُ كَالْفَرَسِ وَالْغُلَامِ

حد النكرة: ما شاع في جنس موجود أو مقدر، ما شاع أي انتشر وذاع، وليس له حدود، مأخوذ من الشيوع وهو الانتشار، شاع في جنس أي في أفراد جنس، والمراد بالجنس هنا المعنى الكلي، والمعنى الكلي له وجود ذهني، ولا وجود له في الخارج، إلا في ضمن أفراد، وإذا كان الجنس معنى في الذهن حيثئذ قالوا: هذا شاع وله أفراد، وقد وُجد هذا المعنى في الذهن، وأما في الخارج فلا وجود له استقلالاً بل وجوده في ضمن أفراد وآحاده، لكن دلالة الحقيقة الذهنية على الفرد الخارجي بدلالة اللزوم، لأن اللفظ وضع للمعنى الذهني مع مراعاة فرد خارجي، فلا بد حيثئذ أن يجعل الفرد الخارجي قيداً في المعنى الذهني، هذا هو حقيقة النكرة، أن يكون اللفظ له حقيقة ذهنية أي في الذهن، لكن مع مراعاة الفرد الخارجي، لأن الحقيقة الذهنية قد توجد في الذهن من غير اعتبار شيء في الخارج أبداً، بل لا يمكن أن يوجد لها فرد في الخارج، مثل بحر من زئبق، المعنى الكلي وجد في الذهن، وليس له فرد في الخارج بل يمتنع أن يوجد له فرد في الخارج، وهنا في النكرة المعنى الكلي له وجود ذهني، وفي الخارج في ضمن أفراد، فمثلاً رجل المراد به البالغ من بني آدم، وبعضهم يقول: حيوان ناطق بالغ من بني آدم، وهذا معنى ذهني، وضع له لفظ رجل، رج ل هذا لفظ مركب من ثلاثة أحرف، له معنى، هذا المعنى موجود في الذهن، حيوان ناطق بالغ من بني آدم، وليس بزيد ولا عمرو ولا خالد. لكن لا يوجد في خارج الذهن مستقلاً عن الأفراد بل لا بد أن يوجد في ضمن فرد

من أفراد، فزيد رجل بالغ من بني آدم، إذا وجد المعنى في ضمن أفراد، والمعنى الموجود في ضمن الفرد يكون معنى جزئياً وليس جميع المعنى الكلي لأن المعنى قدر مشترك بين زيد وعمرو وخالد وبدر ومحمد ولا ينحصر فيهم، بل كلما وجد فرد صالح للدخول تحت اللفظ شمله اللفظ، وهنا قال: النكرة ما شاع في جنسه، والمراد بالجنس هنا ليس المعنى الكلي، لأن الجنس الذي هو المعنى الكلي لا يتبعص، بل هو شيء واحد، إذا قيل: الإنسان معناه حيوان ناطق، لكنه في الذهن فقط فلا يتعدد، وإنما التعدد يكون في الخارج فقط. فالمعنى الذهني لا يتعدد وإنما الذي يتعدد هو الأفراد، فقوله: ما شاع في جنس أي في أفراد جنس يعني انتشر في الأفراد، كالرجولة فكونه ذكراً من بني آدم هذا موجود وشائع ومنتشر وذائع في الأفراد، وأما نفس المعنى الذي وجد في عمرو وفي زيد وفي خالد فهذا معنى الجنس، ووجوده في الذهن، لذلك لا بد من التقدير تقول: ما شاع في جنس أي في أفراد جنس، موجود أو مقدر، إذا الأفراد قد تكون موجودة بالفعل، وقد تكون مقدرة لأن الأصل في المعنى الشائع أن يكون له أفراد إذا لا يكون شائعاً منتشرًا وهو لم يوجد منه إلا فرد واحد، إذا لا بد من جعله مقدراً فنقول مثلاً: رجل هذا له أفراد كثيرة كما سبق، وشمس له معنى ذهني وهو أنه كوكب نهاري ينسخ ظهوره وجود الليل، كلما وجد هذا الشيء في الخارج سمي شمساً، لكن بالفعل لم توجد إلا شمس واحدة، ولو وجد كوكب نهاري ينسخ ظهوره وجود الليل لُسِّمِيَ شمساً كذلك، كما

يقال في رجل بالمعنى الذهني كلما وجد ذكر من بني آدم بالغ أطلق عليه أنه رجل، فأفراده لا تنتهي، لذلك قال: في جنس يعني في أفراد موجودة بالفعل متعددة، أوله فرد واحد، ولكن الثاني مقدر يعني فرد بالقوة لو وجد لكان ذاك الوصف مستحقاً له.

وأما جمع شمس على شمس فالجمع باعتبار المطالع، فإذا قيل: هذه شمس فهل يصح الجمع أولاً؟ نقول: نعم يصح ولكن هل هو كرجال؟ فرجال جمع رجل، وأفراده متعددة ولها وجود، وأما شمس فليس إلا شمس واحدة، وإنما الجمع باعتبار المطالع، فشمس السبت غير شمس الأحد غير شمس الاثنين وهكذا، إذا جمعت هذه المطالع فليل شمس، لذلك يصح أن يقال: شمس يومنا أحر من شمس أمس، إذا فوضل بين شمس واحدة لكن باعتبارين، [وإن تَرَ اسماً] من حيث المعنى [شائعاً] بمعنى أنه منتشر وذائع [في جنسه] يعني في أفراد جنسه الموجودة أو المقدرة، والجنس المنطقي الاصطلاحي هو ما لا يمنع تعقله من وقوع الشركة فيه أي في مدلوله، فالشيوع يكون في الأفراد لا في الحقائق، لأن الجنس معنى كلي قائم بالذهن، فهو لا يتعدد، فالجنس من حيث هو لا يقبل التعدد، لأنه حقيقة واحدة، لا يتفاوت فيها الشيء في نفسه، وإن حصل تفاوت فهو باعتبار الأفراد، إذاً له معنى ذهني والمراد بالمعنى الذهني هو ما يتصوره العقل سواءً طابق ما في الخارج أم لا. [وَلَمْ يُعَيَّنْ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ] أي لم يختص به واحد من أفراد جنسه دون الآخر، لا يمكن أن يأتي زيد فيقول: رجل هذا خاص بي ولا

يشاركني فيه أحد، فلا يختص به واحد من أفراد جنسه بل يشاركه غيره، لأن لفظ رجل وضع للقدر المشترك فهو صالح للكل. [فَهُوَ الْمُتَكَرِّرُ] الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، والحاصل أن النكرة هي المعنى الذهني المشترك بين الأفراد بدون قطع النظر عن وجود بعض أفراده الخارجية التي هي محل التعدد. [وَمَهْمَا تُرِدُ تَقْرِبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ الْمُبْتَدِي] لو قدّم هذا الضابط لكان أحسن، [وَمَهْمَا] اسم شرط جازم، [تُرِدُ] فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وجزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بكسرة الروي، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، [تَقْرِبَ] مفعول به أي تسهيل، وتقريب تفعيل بمعنى اسم الفاعل أي مقرب أي ومهما ترد مقرب [حَدِّهِ] يعني ما يقرب لك حد النكرة، وتقريب مضاف وحده مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وتقريب حده يعني حد النكرة، والحد المراد به هنا الرسم، وكثيراً ما يطلق الحد مراداً به الرسم لأن الرسم والحد كلاهما معرّف، [لِفَهْمِ الْمُبْتَدِي] لفهم جار ومجرور متعلق بقوله تقريب، فالتقريب حاصل لفهم المبتدي في هذا الفن الذي هو النحو، والمبتدي هو من أخذ في أوائل العلم، فحينئذ أراد أن يقرب ذلك الحد السابق إلى فهم المبتدي من أجل أن يدركه على وجهه يعني فإذا أردت تقريب النكرة والتفريق بينها وبين المعرفة، [فَكُلُّ مَا لَأَلِفٍ وَاللَّامُ يَصْلُحُ كَالْفَرَسِ وَالْغُلَامِ] فما كان قابلاً لـ أل نكرة، كما قال ابن مالك: نَكْرَةٌ قَابِلُ أَلٍ ... فكل ما

صلح لغة لا عقلاً وقبل أل بالفعل أو بالقوة فهو نكرة، [فـ] هو [كُلُّ] خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، والفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، [فَكُلُّ مَا] كل خبر وهو مضاف وما اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه يصدق على الاسم [لألفٍ واللامِ يَصْلُحُ] أي كل ما يصلح لأل، فجملة يصلح لا محل لها صلة الموصول، لألف جار ومجرور ولام معطوف عليه والجار والمجرور متعلق بقوله يصلح، والمراد بالصلاحية هنا القبول، إذاً كل ما يصلح ويقبل الألف واللام لغة لا عقلاً فيصح اللفظ فهو نكرة، [كَالْفَرَسِ وَالْغُلَامِ] الأجود أن يقول: "كفرس و غلام" لأنه يقبل أل، وإنما أتى به معرفاً لضيق النظم، كالفرس هذا مثال لما لا يعقل، والغلام هذا مثال لما يعقل، إذاً كل اسم صلح أن يقبل أل بالفعل أو بالقوة فنحكم عليه أنه نكرة، فتقول: غلام، هذا نكرة، لا يشترط أن تقول الغلام تُدخل أل بالفعل حتى نحكم عليه أنه نكرة، بل مجرد القبول يكفي في الحكم عليه أنه نكرة. وهذه قاعدة في كل العلامات، فالمراد بها مجرد القبول، والمراد بالقبول لغة لا عقلاً، لأن العقل يُجَوِّز ما لا تأتي به اللغة، إذاً علامات النكرة التي تميز بها عن المعرفة كثيرة لكن أشهرها ما ذكره الناظم وهو دخول أل، ومنها دخول رَبِّ قال في الملحة:

فَكُلُّ مَا رَبٌّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَارْجُلُ

فَرُبَّ من علامات النكرة، ولا نقول من علامات الاسم
فحسب، ومنها نصب الاسم على أنه تمييز أو حال دليل على أنه
نكرة على مذهب البصريين، لأنه لا يكون التمييز إلا نكرة ولا
تكون الحال إلا نكرة، ومنها دخول من الاستغرافية دليل على أن
مدخولها نكرة . كقوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ
جَاءَكُمْ بَشِيرٌ ﴾ . لأن من الاستغرافية خاصة بالنكرات، ومنها
دخول لا النافية للجنس لأنها تختص بالنكرات لذلك قال ابن
مالك:

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِأَلَا فِي نِكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً
ومنها تنوين التنكير وسبق أنه اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين
معرفتها ونكرتها فما دخل عليه تنوين التنكير حكمنا عليه بأنه نكرة
كصيه، فهذه العلامات إذا وجدت دلت على أن الاسم نكرة.

بَابُ الْعُطْفِ

أي باب حروف العطف، أي هذا باب بيان حقيقة العطف،
والعطف في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وأما في
الاصطلاح عند النحاة فالعطف نوعان: عطف بيان وعطف نسق.
فعطف البيان من اسمه عطف أريد به البيان، وهو - أي البيان -
الإيضاح والكشف والتفسير، فحينئذ يكون قد عطف بمعنى أنه
رجع إلى المتبوع فكشفه وبينه وزاده إيضاحاً إن كان مَوْضِحاً، أو
تخصيصاً إن كان مُحْصِصاً، فقل عطف البيان لأنه مبين لما قبله، وفيه
معنى الرجوع فإذا قيل: أقسم أبو حفص عمر، فعمر عطف بيان، لما
قيل: أقسم أبو حفص، لا يفهم منه أنه عمر عليه السلام، بل يحتمل أنه عمر
وغيره، حينئذ لما قال: عمر رجع إلى أبي حفص فكشفه ووضحه
وفسره وبين المراد به.

حقيقة عطف البيان هو: تابع مَوْضِح أو مخصص جامد غير
مؤول. قوله: تابع جنس يشمل التوابع الخمسة، فكل التوابع داخلة
في قوله: تابع، موضح أو مخصص أي موضح لمتبوعه إن كان
معرفة، ومخصص لمتبوعه إن كان نكرة، بهذا الفصل كونه موضحاً
ومخصصاً أخرج به التوكيد، نحو: جاء زيد نفسه، وجاء زيد عينه،
فنفسه وعينه لم يؤثرا بها للتوضيح والتخصيص، لأنَّ فائدة التوكيد
مغايرة لفائدة النعت وعطف البيان - كما سيأتي -، وأخرج أيضاً

عطف النسق لأن عطف النسق ليس موضحاً ولا مخصصاً، وإنما تكون وظيفته بحسب معنى ووظيفة حرف العطف، وأخرج البدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، هذا ليس بتوضيح ولا بتخصيص كما سيأتي في موضعه، إذاً قوله: تابع جنس شمل التوابع الخمسة، موضح أو مخصص. أخرج التوكيد وعطف النسق والبدل، قوله: جامد، أخرج به النعت لأن النعت فائدته التخصيص والتوضيح، إذاً تابع موضح أو مخصص شارك النعت عطف البيان في هذه الفائدة، وبجامد أخرج النعت لأن النعت تابع مشتق لا بد أن يكون مشتقاً، فإذا لم يكن مشتقاً حينئذ ينظر إلى النوع الثاني وهو كونه جامداً، فإن كان جامداً فإما أن يؤول بمشتق، أو لا، فإن أمكن تأويله بمشتق فهو داخل في النعت لأن النعت قسمان: مشتق، وجامد مؤول بالمشتق، قوله: جامد، أخرج النعت المشتق، وقوله: غير مؤول، أخرج النعت الجامد المؤول بالمشتق، فتعين حينئذ أن يقال: عطف البيان تابع فائدته التوضيح والتخصيص ثم هو جامد غير مؤول، لأن الجامد نوعان: جامد يؤول بالمشتق، وجامد لا يؤول بالمشتق. والثاني هو عطف البيان. وحكمه أنه يوافق متبوعه في أربعة من العشرة التي ذكرناها في النعت الحقيقي، فهو كالنعت الحقيقي، يوافق متبوعه في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من الأفراد وفرعيه، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير. فعطف البيان لما كان مفيداً فائدة النعت في الإيضاح والتخصيص، لزمه موافقة المتبوع في التذكير والإفراد وفروعهن

والإعراب. نحو: أقسم أبو حفص عمر، أقسم فعل ماضٍ، وأبو حفص فاعل مرفوع ورفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأبو مضاف، وحفص مضاف إليه، وعمر عطف بيان، لأنه تابع موضح جاء بعد معرفة، وهو جامد غير مؤول؛ لأن عمر علم، والأعلام جامدة ولا تقول بالمشق. ومثله: هذا خاتمٌ حديدٌ، هذا مبتدأ، وخاتم خبر، وحديد عطف بيان، وفيه أوجه لكن المثال هنا لعطف البيان، حديد نقول: عطف بيان؛ لأنه تابع مخصص جاء بعد النكرة، وهو جامد غير مؤول. ويرد الإشكال في نحو: قال أبو بكر الصديق، وقال عمر الفاروق، والصديق والفاروق كلٌ منهما عطف بيان، وعطف البيان لا يكون مشتقاً، والصديق فعيل، والفاروق فاعول وهما مشتقان، إذاً فكيف نقول: هما عطف بيان وهما مشتقان؟ نقول: هذه صارت أعلاماً سلبت المعنى الذي دلت عليه سابقاً، فهي مسلوبة المعنى، وفاروق لا يدل على شيء وإن كان هو في الأصل سمي فاروقاً للفرق بين الحق والباطل، والصديق سمي بذلك لكثرة الصدق لكونه صدق النبي ﷺ في الإسراء وغيره، فحينئذٍ نقول: هذا اللفظ إذا أطلق انصرف إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، صار كالعلم كما تقول عمر وعثمان إذا أطلق انصرف إلى مسماه كذلك الصديق إذا أطلق انصرف إلى مسماه وهو أبو بكر ﷺ حينئذٍ صار علماً، كذلك الفاروق إذا أطلق انصرف إلى عمر بن الخطاب ﷺ، حينئذٍ صار علماً وهو مشتق في الأصل. لما صار علماً بمعنى أنه إذا أطلق انصرف إلى مسماه مطلقاً بلا قيد عومل معاملة

الأعلام، فحينئذٍ سلب المعنى الذي كان له في الأصل دالاً عليه قبل العلمية، إذاً لا اعتراض على هذا الحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامٌ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] طعام عطف بيان أريد به التخصيص، ومنع كثير من النحاة كون عطف البيان نكرة تابِعاً للنكرة، والصواب أنه يصح أن يكون نكرة تابِعاً للنكرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] صديد عطف بيان، وهو نكرة، وماء هو المتبوع وهو نكرة، إذاً عطف البيان يأخذ حكم متبوعه، إن كان مرفوعاً فهو مرفوع، وإن كان منصوباً فهو منصوب، وإن كان مجروراً فهو مجرور. والقاعدة عندهم: أن كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه على نية تكرار العامل. هذا هو عطف البيان، لكن الناظم قال: بَابُ الْعَطْفِ وأراد به النوع الثاني، وهو عطف النسق بدليل أنه لم يذكر عطف البيان. قوله: باب العطف، أل للعهد الذهني، والذي يوقف الطالب على هذا المعهود وهو أمر ذهني هو المَوْقِف. وإن شئت قل: للعهد الحضورى لأنه ذكر تحت الترجمة عطف النسق فقط، والنسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول أي منسوق، يقال: نسقتُ الكلام إذا عطفته بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين نسق، وعطف النسق من باب إطلاق المصدر

وإرادة اسم المفعول أي العطف المنسوق من إضافة الموصوف إلى الصفة، أو المسمى إلى الاسم، والنسق أو النسق هو النظم. واصطلاحاً: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها، العشرة أو التسعة. قوله: التابع هذا جنس يشمل التوابع الخمسة كلها، والمتوسط فصل أخرج به كل التوابع، والمتوسط بينه وبين متبوعه أي الذي وقع وسطاً بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها، حينئذٍ أخرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والبدل هذه كلها متصلة بمتبوعها، إذ ليس ثم فاصل بحرف بين التابع والمتبوع، حينئذٍ اختص الحد بعطف النسق. قال الناظم:

هَذَا وَإِنَّ الْعَظْفَ أَيْضًا تَابِعٌ حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ يَأْسَاعُ

[هَذَا] أي خذ هذا المذكور من أحكام النعت السابقة الذكر أو حكم النعت هذا. حينئذٍ يصح إعرابه مفعولاً به، خذ هذا المذكور، أو خبراً لمبتدأ محذوف حكم النعت السابق الذكر هذا، أو العكس هذا الذي سبق ذكره حكم النعت، وهذا يسمى عندهم براءة المخلص، لأن الغرض من الجملة التخلص، أي الانتقال من حال إلى حال، ومن كلام إلى كلام، إن كان بينهما مناسبة فيسمى براءة المخلص، وإن لم يكن بينهما مناسبة فيسمى الاقتضاب، وهنا فيه مناسبة لأنه انتقل من بيان فرد من أفراد التابع إلى بيان تابع آخر. فانتقل من فرد إلى فرد آخر؛ لأن النعت وعطف النسق فردان للتابع، والتابع جنس، حينئذٍ لما انتقل من فرد من أفراد الجنس وهو

النعته إلى بيان عطف النسق نقول: بينهما مناسبة. وقوله: [هَذَا] جملة وليس بمفرد؛ لأنك إما أن تقدره مفعولاً به لفعل محذوف أي خذ هذا، أو خبراً لمبتدأ محذوف أي حكم النعت هذا، أو مبتدأ لخبر محذوف. إذا صار جملة الغرض منها التخلص. [وإنَّ العَظْفَ أَيضاً تَابِعٌ] الواو حرف استئناف، إذا بدأ كلاماً جديداً. [وإنَّ العَظْفَ] إن: يقال فيها ما قيل في إن الكلام وإن السكون، فالكلام هنا لا يناسبه التوكيد، [أَيْضاً] مفعول مطلق، وهو مصدر لآض يئض أيضاً بمعنى رجعنا رجوعاً لبيان التوابع، وهو حكم عطف النسق، فأيضاً دائماً تكون منصوبة، ونصبها يكون على أنها مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف واجب الحذف تقديره آض، [وإنَّ العَظْفَ أَيضاً تَابِعٌ] العطف اسم إن، وتابع خبرها، يعني من التوابع، إذا حَكَمَ عليه بأنه من التوابع، ولكن ليس فيه فائدة جديدة، وإنما ذكره توطئة لما بعده. [حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ يَا سَامِعُ] حروفه أي حروف التابع أو حروف العطف عشرة، لما قال: حروفه علمنا أن المراد بقوله: إن العطف عطف النسق؛ لأن الذي له حروف هو عطف النسق، فالضمير في حروفه يعود على العطف، أي حروف العطف، فصار قيداً لقوله العطف؛ فالمراد به عطف النسق. [حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ] حروفه مبتدأ، وعشرة خبره، وعشرة بعدد إما بكسر الهمزة، لأنها من حروف العطف عند الناظم، والأصح إسقاطها، فحينئذ تكون تسعة، [حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ] أو تسعة بإسقاط إما؛ لأن إما الأصح أنها ليست حرف عطف، والعاطف هو الواو التي قبلها، فنقول: الواو هي

حرف العطف بدليل أنه لا توجد إما التي يقال فيها: إنها حرف عطف إلا وسبقته الواو فهي ملازمة لها، وحرف العطف لا يدخل على حرف عطف مثله، فلما دخلت الواو على إما ولازمتها في كل تركيب علمنا أنها ليست حرف عطف. نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَتَّى بَعْدُ وَإِنَّمَا فَذَاءُ﴾ [محمد: ٤] قالوا: إما هذه حرف عطف. ونقول: لا، بل الصواب أن الواو هي حرف العطف، وإما هذه للتفصيل. [يَا سَامِعُ] يا حرف نداء، وسامع منادى والمراد به تكميل البيت. وحروف العطف عنده عشرة، وهذه تنقسم إلى قسمين: الأول: ما يُشْرِكُ في اللفظ والمعنى وهو ستة على ما ذكره المصنف. والثاني: ما يُشْرِكُ في اللفظ فقط، وهي ثلاثة (بل، ولا، ولكن).

وما يشرك في اللفظ المراد به: ما يشرك في الإعراب، والمعنى أي في الحكم، فيكون حكم التابع حكم متبوعه فإن كان المعطوف عليه مرفوعاً كان المعطوف مرفوعاً، وإن كان منصوباً كان منصوباً، وإن كان مجروراً فهو مجرور، وإن كان مجزوماً فهو مجزوم؛ لأن العطف كما سيأتي يدخل في الأفعال أيضاً. إذاً ما يشرك في اللفظ أي الإعراب والمعنى وهو ستة، وما يشرك في اللفظ فقط دون المعنى وهو ثلاثة.

الْوَاوُ وَالْفَائِثُ أَوْ إِنَّمَا وَبَلْ لَكِنْ وَحَتَّى لَا وَأَمْ فَاجْهَدْ تَلْ [الْوَاوُ] بدل مفصل من مجمل من قوله عشرة، فالواو بدل من عشرة، وبدل المرفوع مرفوع، ويصح أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره أولها الواو، أو يكون مبتدأ خبره محذوف أي منها

الواو. [الْوَاوُ] أي مسمى الواو، لأن مسمى الواو هو الذي يكون حرف عطف وليس لفظ الواو، فالواو اسم ليس بحرف بدليل دخول أل عليه، والتنوين تقول: هذه واوٌ بالتنوين، وإنما مسماه هو الحرف، [الْوَاوُ] وهي لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا تعقيب ولا معية، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً ولا معية، وهذا مرادهم بمطلق الجمع، نقول: جاء زيد وعمرو، جاء فعل ماض، وزيد فاعل مرفوع، والواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعمرو معطوف على زيد وللمعطوف حكم المعطوف عليه، تبعه في الرفع، لأن العطف هنا عطف نسق حيثئذ يكون تابِعاً، والواو من القسم الأول الذي يشرك في اللفظ أي في الحكم والمعنى، إذاً ثم اشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وهو الرفع، والمعنى وهو إثبات المجيء، فثبت المجيء لزيد كما أنه ثبت المجيء لعمرو، فحيثئذ جاء زيد وعمرو، وعمرو هذا معطوف على زيد شاركة في الإعراب وهو الرفع، وشاركة في المعنى وهو إثبات المجيء، جاء زيد وعمرو معناه أنهما اشتركا في المجيء، والذي دلنا على اشتراكهما في المجيء هو الواو، إذاً الواو للتشريك دلت على مشاركة عمرو لزيد في إحداث الفعل، ثم يحتمل الكلام بعد ذلك ثلاث احتمالات: جاء زيد وعمرو يحتمل أنهما جاءا معاً، ويحتمل أن زيداً جاء قبل عمرو، ويحتمل العكس أن عمراً جاء قبل زيد، هذه ثلاث احتمالات على السواء، وإذا وجد مرجح من خارج اللفظ اتُّبع وإلا بقي على الأصل، فإذا سمعت: جاء زيد وعمرو يحتمل أن

زيداً وعمراً جاء معاً في وقت واحد، ويحتمل أن زيداً قبل عمرو، أو عمراً قبل زيد، ولا ترجيح لأحد الاحتمالات على الآخر، لأن الواو تفيد مطلق الجمع وهو كون زيد مع عمرو فقط اجتماعاً في إيجاد الفعل، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيماً ولا تنصيصاً على المعية، وإنما تفيد اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والمعنى. قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] الواو هنا تدل على المعية، لكنها بدليل خارجي. وقال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۖ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۖ وَقَالَ ۞﴾ [الزلزلة] هذه الواو تدل على الترتيب ولكن بدليل خارجي. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ۖ﴾ [الجن: ٢٤] هؤلاء منكرو البعث وهم الدهرية، فحينئذٍ قوله: نموت ونحيا، أي نحيا ونموت، لأنهم منكرون للبعث فهذه الواو لا تدل على الترتيب بل تدل على أن ما بعدها سابق على ما قبلها يعني عكس الترتيب، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت.

والحاصل أن الواو لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيماً ولا معية وإن دلت على الترتيب أو التعقيب فمن دليل خارجي، وأما لذات الواو فلا، ولذلك قال بعضهم: تعطف اللاحق على السابق، وتعطف السابق على اللاحق، وتعطف المصاحب على مصاحبه، وكل منها قد يقع. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾

[الحديد: ٢٦] عطفت اللاحق على السابق. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ عطفت السابق على اللاحق، وقال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] يعني معه، عطفت المصاحب على مصاحبه فصارت حينئذٍ للمعية.

[وَالْفَا] أي والفاء أي مسمى الفاء، وهي للترتيب والتعقيب، تقول: جاء زيد فعمر، فتفيد الترتيب، ومعنى الترتيب أن مجيء عمرو وقع وحصل بعد مجيء زيد، إذاً ليست كالواو، وتدل على التعقيب بمعنى أن مجيء عمرو وقع مباشرة بعد مجيء زيد بلا مهلة ولا تراخ، أي بلا مدة زمنية بل مباشرة، جاء زيد فعمر، تلاه عمرو دون فاصل زمني، إذاً نقول: الفاء للترتيب والتعقيب، والمراد بالتعقيب: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة، والمراد بالمهلة المدة الزمنية، بأن يكون ثمَّ فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه في الزمن، فإذا قيل: للتعقيب دل على وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة بلا فاصل زمني، جاء زيد فعمر، معناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مهلة، وتفيد التشريك في الحكم، وهذا حكم عام في جميع الحروف، قد لا نحتاج إلى التنصيص عليه في كل حرف.

فكل حرف من حروف العطف يفيد التشريك في اللفظ يعني في الحكم ، فما بعدها يتبع ما قبلها في الإعراب، إن كان مرفوعاً فمرفوع... إلخ، وتعقيب كل شيء بحسبه، جاء زيد فعمر، المحيي هنا يقع بعد المحيي ولا إشكال فيه، لكن لو قال مثلاً: دخلت البصرة فبغداد فمصر فالجزائر فالمغرب، تقول: الفاءات هذه للتعقيب، لكن إذا قال: دخلت البصرة فبغداد وثُمَّ فترة ومهلة زمنية بين دخول البصرة وبغداد ولا بد من هذا، وإلا كيف ينتقل مباشرة؟ دخل البصرة فبغداد بلا مهلة زمنية، نقول: هذا لا يمكن، إذاً لا بد من مهلة زمنية فكل تعقيب بحسبه فإن كان يقتضي زمناً فحينئذٍ يصير هذا الزمن مستثنى، ويكون التعقيب على أصله فإن زاد على ذلك انتفى التعقيب، يعني لو كانت الفترة الزمنية في الانتقال من البصرة إلى بغداد ثلاثة أيام فإذا دخل البصرة فبغداد في زمن ثلاثة أيام حصل التعقيب لكن لو جلس عشرة أيام نقول: لا يصح التركيب، وإنما يقول: دخلت البصرة ثم بغداد، لوجود المهلة، فإن كان زمن لا بد منه في الانتقال من المعطوف عليه إلى المعطوف ولا يصح ولا يحصل إلا بهذا الزمن نقول: هذا يستثنى، والمثال المشهور تزوج زيد فولد له، الفاء هذه للتعقيب، تزوج عقد النكاح فولد له، لا بد من مهلة، إذاً تعقيب كل شيء بحسبه.

[ثُمَّ] أي وثم على حذف حرف العطف، وثم بضم الشاء وهي تفيد الترتيب والتراخي، تقول: جاء زيد ثم عمرو، مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد، ولكن بمهلة وزمن، إذاً بين مجيء زيد ومجيء عمرو مهلة زمنية.

[أو] أي وأو من حروف العطف، وهي تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، إما أن يخير بين شيئين أو أشياء، تقول: جاء زيد أو عمرو أو خالد، إذا وقع التخيير بين أشياء، وهذه الأشياء لا نهاية لها، ولها أربعة معان:

التخيير، والإباحة، والشك، والتشكيك، فأما التخيير والإباحة إذا وقعت أو بعد طلب، وهذا يشمل الأمر والنهي وكل ما يدل على الطلب، فالتخيير نحو: تزوج هنداً أو أختها، تزوج فعل أمر، وهنداً مفعول به، وأو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأختها معطوف على هند، والمعطوف على المنصوب منصوب، إذا شركته في الحكم، ووقعت أو هنا بعد أمر، فتقول حينئذٍ أو للتخيير لأنه لا يجوز الجمع بين هند وأختها، فلو كانت للإباحة لجاز الجمع نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، وادرس النحو أو الفقه، هذا مثال الإباحة. فإذا جاز الجمع بينهما وأمكن الجمع وليس ثم مانع عقلاً ولا شرعاً قالوا: هذه للإباحة، فيجوز الجمع بين مجالسة الحسن وابن سيرين، كما يجوز الجمع بين دراسة النحو والفقه، فتقول: أو وقعت هنا بعد طلب وهو الأمر فحينئذٍ نقول: هذه تدل على الإباحة لأنه يمكن الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، وأما تزوج هنداً أو أختها فلا يمكن الجمع بينهما، والحاصل: أن أو للتخيير إذا وقعت بعد طلب ولم يمكن الجمع، وللإباحة إذا وقعت بعد طلب وأمكن الجمع.

والشك والتشكيك: وهذا إذا وقعت أو بعد الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، نحو: جاء زيد أو عمرو، ولا تدري من الذي جاء عند جارك، فتقول: جاء زيد أو عمرو، شككت أنت في واحد منهما، فقلت: جاء زيد أو عمرو، فالشك من عندك أنت مع عدم العلم، والتشكيك مع العلم بأن واحداً منهما قد جاء وتعرفه فتقول: جاء زيد أو عمرو، لا تريد أن تبين له من الذي جاء، تريد الإبهام والتشكيك، أن تشككه في الخبر، فحينئذ أنت تعلم أن الذي جاء زيد ولكنك أبهمت على المخاطب فتقول: جاء زيد أو عمرو.

إذاً نقول: أو يعطف بها أحد الشيئين أو تقع بين شيئين، أو بين أشياء، وتدل على الإباحة أو التخيير أو الشك أو التشكيك، والإباحة أو التخيير إذا وقعت بعد طلب، والفرق بينهما أن الإباحة يجوز الجمع بينهما، والتخيير لا يجوز الجمع بينهما، والمانع قد يكون عقلياً وقد يكون شرعياً. وأما الشك والتشكيك فإذا وقعت بعد الخبر وهو ما ليس بطلب، وهو ما احتمال الصدق والكذب لذاته، فحينئذ تفيد الشك إذا كان المتكلم غير عالم بمدلول الخبر، وتفيد التشكيك إذا كان المتكلم عالماً بمدلول الخبر.

[إِذَا] أي وإما، فهذه كلها معطوفات بحرف عطف مقدر، لكنهم قد يحذفون حرف العطف في الشعر وهذا جائز اتفاقاً، يختلف فيه في النثر. [إِذَا] والصحيح أنها ليست بحرف عطف، والعاطف هو الواو الملازمة لها. كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا

فَدَاةٌ ﴿ [محمد: ٤] وإما الواو هي التي عطفت وليست إما، بدليل لو كانت إما حرف عطف، فالواو باتفاق أنها حرف عطف، وهي أم حروف العطف، فحينئذٍ لصح دخول حرف العطف على حرف العطف، وهو ممتنع لأنه لا يجوز دخول حرف عطف على عطف، بل يدخل على اسم أو جملة. لذلك قال الجرجاني: عدّها في حروف العطف سهو ظاهر.

[وَبَلَّ لَكِنْ.. لَأَ] هذه ثلاثة أحرف يُجمع بينها في الذكر، لأن بينها اجتماعاً وافتراقاً، تفرق في أشياء وتجتمع في أشياء، إذاً بينها اجتماع واشتراك، وبينها افتراق أيضاً، فأما اشتراكها كلها فمن وجهين: أولاً: كونها عاطفة، فكلها تعطف ما بعدها على ما قبلها، فيكون أخذاً حكم ما قبلها؛ لأن ما بعدها يكون معطوفاً وما قبلها معطوفاً عليه، فحينئذٍ أخذ حكمه وشركته في اللفظ، وهذه هي التي تشرك في اللفظ فقط دون المعنى، وقد ذكرنا أن حروف العطف قسمان، ما يُشرك في اللفظ والمعنى وهذه ستة أو خمسة، ومنها ما يشرك في اللفظ فقط أي في الإعراب، أما المعنى فلا، وهذه ثلاثة: بل، ولا، ولكن، فهي عاطفة.

ثانياً: تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب. تقول: ما جاء زيد لكن عمرو، رددت السامع عن الحكم الذي وقع فيه الخطأ إلى الصواب.

وأما افتراقها فمن وجهين: أولاً: أن لا تكون لقصر القلب، وقصر الأفراد، وبل ولكن لقصر القلب فقط، تقول: جاءني زيد لا بكر، ردّاً على من اعتقد أن بكرًا جاء دون زيد، وهذا قصر قلب، أو أنها جاءك معاً، وهذا قصر أفراد، وتقول: ما جاءني زيد لكن بكر أو بل بكر، ردّاً على من اعتقد العكس، فهذا قصر قلب فقط، وحقيقة القصر هي إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه. أقول مثلاً: جاء زيد، فقد يعتقد الشخص مجيء زيد فحينئذٍ هذا الحكم إن كان صواباً فلا إشكال، وإن كان خطأ فحينئذٍ يحتاج إلى تصحيح، فتقول: ما جاء زيد بل عمرو، نفيت المجيء عن زيد، وأثبتته لعمرو فحصل قلب، أي قلب الاعتقاد عند السامع من اعتقاد مجيء زيد إلى اعتقاد مجيء عمرو بلا ونحوها، ومثله: ما جاء زيد لكن عمرو.

وقصر الأفراد يكون لمن يعتقد مجيئها معاً، والواقع أن الذي جاء واحد، فحينئذٍ يريد أن يقصر الحكم على واحد منهما دون الآخر بل ينفيه عنه، فيقول: جاء زيد لا عمرو، إذاً حصل تعيين وإفراد، وهذا يسمى قصر الأفراد.

ولزيادة الإيضاح أقول: لا حرف عطف، تكون لقصر القلب وقصر الأفراد معاً، وبل ولكن لقصر القلب فقط، أقول: جاءني زيد لا بكر، فلا تفيد قصر الأفراد وقصر القلب، جاءني زيد لا بكر، أنت تعتقد أن الذي جاءني بكر، والأمر ليس كذلك، فأريد أن أقلب لك الاعتقاد فأقول لك: جاءني زيد لا بكر الذي اعتقدته أنت. إذاً قلبت اعتقادك، فحينئذٍ جئت بلا لقصر القلب، فقلبت

الاعتقاد من كون الذي جاء بكر إلى زيد، فأقول: جاءني زيد لا بكر.

وإذا اعتقدت أن الذي جاءني زيد وعمرو معاً، والواقع ليس كذلك بل واحد منهما، فأقول لك: جاءني زيد لا عمرو، إذاً مثال واحد في (لا) يصلح لقصر القلب وقصر الأفراد، فتقول: جاءني زيد لا بكر، وقد يكون المعنى مراداً به اثنين، شخصين معاً، هذا يعتقد أن الذي جاءني بكر فقط، وهذا يعتقد أن الذي جاءني زيد وبكر، فأقول: جاءني زيد لا بكر، ردّاً على هذا ليكون قصر قلب، وردّاً على الآخر ليكون قصر أفراد. جاءني زيد لا بكر، ردّاً على من اعتقد أن بكرأ جاء دون زيد، أو أنهما جاء معاً، فحيثُ الحكم يشمل النوعين.

بل ولكن لا تستعملان إلا في قصر القلب فقط، ولا تستعمل في قصر الأفراد؛ تقول: ما جاءني زيد بل بكر أو لكن بكر، ردّاً على من اعتقد العكس.

الفرق الثاني: أن (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات فقط، نحو: جاءني زيد لا بكر، وبل يعطف بها بعد الإثبات وبعد النفي، و(لكن) بعد النفي خاصة.

إذا عطفَ ببل بعد الإثبات فحيثُ يكون ما قبل بل في حكم المسكوت عنه، لو قلت: جاء زيد بل عمرو، بل هذه للإضراب، والحكم الذي أثبتته لزيد وهو المجيء أثبتته لعمرو، بل عمرو أي بل الذي جاءني عمرو، وأما زيد فهو مسكوت عنه، لم تثبت له المجيء

ولم تنفه عنه، فحينئذ يكون مسكوتاً عنه إذا عطف بها بعد الإثبات،
إذا بل، ولكن، ولا، هذه حروف عطف تفرق وتشارك.

[وَحَتَّى] حرف عطف، لكن في بعض المواضع، لا مطلقاً، وهي
تأتي للغاية والتدرج، والغاية: آخر الشيء، والتدرج: وقوع ما
بعدها شيئاً فشيئاً، يعني أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، وحينئذ يلزم
أن يكون ما بعدها يقع شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية وهو الاسم
المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف
عليه، إما تحقيقاً أو تقديرًا. فالأول: نحو: أكلت السمكة حتى
رأسها، الرأس جزء من السمكة حقيقة؛ لأنه متصل بها. والثاني:
نحو قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
قوله: حتى نعله معطوف على الصحيفة، إذا انقضى ما قبلها
شيئاً فشيئاً، والنعل ليست جزءاً من الصحيفة، وإنما هي كالجزء،
لأن المراد ألقى ما يثقله حتى نعله، فصار النعل كالجزء تقديرًا مما
يثقله ولا شك أنه داخل فيه.

[وَأَمَّ] أيضاً حرف عطف، والمراد بها أم التي لطلب التعيين بعد
همزة داخلية على أحد المستويين، وهي أم المتصلة، أما المنقطعة فهذه
بمنزلة بل، والمتصلة نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أم حرف عطف،
والمراد بها طلب التعيين، وقد وقعت بين شيئين، زيد وعمرو،
وهناك شيء محقق، وهناك شيء مشكوك فيه، ولا بد أن يكون عندك

واحد منهما، والمشكوك فيه الذي يطلب تعيينه، زيد أو عمرو،
 وحينئذٍ جيء بأَمْ لطلب التعيين بعد همزة داخلية على أحد المستويين،
 ولذلك أم قامت مقام الهمزة؛ لأنها عودلت بالهمزة التي دخلت على
 زيد فحينئذٍ لا يكون الجواب بنعم أو بلا، وإنما يكون بالتعيين، أزيد
 عندك أم عمرو؟ تقول: زيد، فهو قد طلب التعيين، وهو يعلم أن
 واحداً منهما عندك قطعاً، لذلك قال: عندك، جَزَمَ أن عندك واحداً،
 وهل هو زيد أو عمرو؟ هذا هو المشكوك فيه، مع القطع بأن
 أحدهما عنده، ولكنك شككت في عينه. وتسمى أم هذه معادلة؛
 لأنها عادت الهمزة في الاستفهام بها، وتسمى أيضاً متصلة لعدم
 الاستغناء بأحدهما عن الآخر. [فَاجْهَدْ تَنْلُ] يعني فاجتهد: وهو
 بذل الوسع في الوصول إلى المقصود تنل المطلوب؛ لأنه لا بد من
 جهد وبذل.

كَجَاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ وَقَدْ سَقَيْتُ عَمْرًا أَوْ سَعِيدًا مِنْ ثَمَدٍ
 وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدٌ وَمَنْ يَتَّبِ وَيَسْتَقِمَّ يَلْقَ الرَّشَدَ
 [كَجَاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ] أي كقولك أو مثل جاء زيد ومحمد،
 فالكاف حرف أو اسم كما سبق، وهذا مثال للواو، وقد أفادت
 مطلق الجمع، هذا من حيث المعنى، ومن حيث اللفظ والحكم
 شركت المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب، وإعراب المثال:
 جاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد فاعل
 مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، والواو حرف عطف مبني
 على الفتح لا محل له من الإعراب، وهي لمطلق الجمع، تفيد

التشريك في اللفظ وفي المعنى، حينئذٍ ما بعدها يأخذ حكم ما قبلها في الإعراب، فما قبلها مرفوع إذا يلزم أن يكون ما بعد الواو مرفوعاً كذلك، ومحمد معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، والعامل في زيد الفعل جاء، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، وهو الفعل جاء، فعمل فيهما معاً، هذا هو الصحيح من أقوال النحاة، وقيل: الواو، وقيل: العامل الفعل جاء بواسطة الواو.

[وَقَدْ سَقَيْتُ عَمْرًا أَوْ سَعِيدًا مِنْ ثَمَدٍ] وقد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وسقيت فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المجلوب لدفع توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وعمراً مفعول به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، ويكتب عمرو بالواو في حالتي الرفع والجر، وتحذف في حالة النصب، فهي واو زائدة للفرق بين عُمَر بضم العين وفتح الميم، وعُمَر بفتح العين وإسكان الميم، فحينئذٍ إذا وجدت الواو دل على أنه عمرو بفتح العين وإسكان الميم، وإذا لم توجد فهو عمر بضم العين وفتح الميم، وأما في حالة النصب فالمنون يكون عَمْرًا، وعُمَر لا ينون لأنه ممنوع من الصرف، فحينئذٍ حصل التفريق بالتنوين، فلا حاجة للواو. أو سعيداً أو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهنا للشك أو التشكيك، لأنها وقعت بعد الخبر وهو جملة سقيت، وقد

سقيت سعيداً أو عمرأ، هذا فيه شك ويحتمل التشكيك، إن كان هو لا يعلم فحينئذ يكون شكأ، وإن كان يعلم ولكن أراد أن يُبهم على غيره صار تشكيكأ. إذا مثال واحد نستطيع أن نمثل به للمعنيين، من ثَمَد بفتح الميم وسكونها، والمراد به الماء القليل الذي لا مادة له، ومن حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وثمر اسم مجرور بمن وجره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. وهذا مثال لعطف منصوب على منصوب، وحرف العطف هو أو. [وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدٌ] قول مبتدأ وهو مضاف، وخالد مضاف إليه، وعامر، الواو حرف عطف، وعامر معطوف على خالد وهو مجرور، والمعطوف على المجرور مجرور وجره كسرة ظاهرة على آخره، وهذا مثال لعطف مجرور على مجرور، إذاً مثل لعطف المرفوع على المرفوع، والمنصوب على المنصوب، والمجرور على المجرور؛ لأن الكلام في التوابع.

[وَمَنْ يَتَّبِ وَيَسْتَقِمَّ يَلْقَ الرَّشْدَ] هذا مثال لعطف المجزوم على المجزوم؛ لأن الفعل يُعطف على الفعل كما أن الاسم يعطف على الاسم، قال ابن مالك:

وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

ومن يتب فمن اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ويتب فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وجزمه السكون، ويتب أصلها يتوب، التقى ساكنان الواو وسكون الباء للجزم، فوجب

حذف الأول لتعذر تحريكه، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من، ويستقم الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ويستقم فعل مضارع معطوف على يتب، والمعطوف على المجزوم مجزوم. كذلك لو كان مرفوعاً نحو: يقوم زيد ويقعد، أو منصوباً نحو: لن يقوم زيد ويقعد، فهذه كلها معطوفات إما في النصب أو الرفع أو الجزم، وهذا مثال لعطف مجزوم على مجزوم، وإنما يكون في الأفعال لا في الأسماء. يلق الرشد يلق فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وجزمه حذف حرف العلة، وهي الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والرشد ضد الغي، من الرشد والإصابة، مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي أو الوقف.

إذا يقوم زيد ويقعد هذا مثال للرفع، وجاء زيد وركب هذا مثال للمبني، واضرب زيدا وقم هذا مثال للمبني في فعل الأمر، ومن يتب ويستقم يلق الرشد هذا مثال للمجزوم.

بَابُ التَّوْكِيدِ

هذا هو الباب الثالث من الأبواب التي عناها الناظم رحمه الله في بيان التوابع؛ لأنه لا زال في باب المرفوعات من الأسماء، وإن شئت قلت: الباب الرابع؛ لأننا زدنا باب عطف البيان؛ لأنه لم يذكره كما سبق بيانه.

قال: بَابُ التَّوْكِيدِ أي هذا باب بيان حقيقة التوكيد، والتوكيد تفعيل، مصدر بمعنى اسم الفاعل، ويقال فيه: التأكيد بالهمز، ويبدل الهمزة ألفاً على القياس كما في راس وفاس، إذا فيه ثلاث لغات: توكيد، وتأکید بالهمز، وتأکید بتركه كما يقال رأس وراس، وفأس وفاس، وأفصح هذه اللغات هو التوكيد، لذلك ترجم به الناظم، وقلنا: هي أفصح من التأکید و التأكيد لورودها في القرآن قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] إذا جاء لفظ التوكيد في القرآن حينئذ يكون أفصح، فإذا كان ثم عدة لغات وجاء القرآن بلغة واحدة منها حينئذ نقول: هذه أفصح من غيرها. والتوكيد لغة: التقوية، ولذلك نقول: هو يأتي بمعنى التقوية والتشديد، وأما في الاصطلاح فالتوكيد قسمان: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

أما التوكيد اللفظي: فهو إعادة اللفظ الأول بعينه، يعني يكرره مرة أخرى، وهذا يكون في الاسم وفي الفعل وفي الحرف، يعني

الذي يعاد ويكرر فيكون توكيداً لفظياً، قد يكون اسماً كما في قول القائل:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ
أَخَاكَ أَخَاكَ: أَخَاكَ الأول مفعول به لفعل محذوف وجوباً
تقديره الزم، منصوب على الإغراء. وَأَخَاكَ الثاني توكيد، إذا كررها
على أنها توكيد لفظي، وحيثُ أعاد اللفظ الأول بعينه مرة أخرى،
وَأَخَاكَ اسم، إذا أعاد الاسم مرة أخرى فصار توكيداً لفظياً. كذلك
يكون التوكيد اللفظي في الفعل كما في قول القائل:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْسَنِ النَّجْاةُ يَبْغَلْتَنِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ
أَتَاكَ أتى فعل ماضٍ، وفاعله اللاحقون، والكاف ضمير متصل
مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، هذه الأولى، وَأَتَاكَ الثانية
توكيد لفظي، أعاد اللفظ الأول بعينه، واللفظ الأول الذي أعيد
فعل، فحيثُ التوكيد اللفظي كما يكون في الأسماء يكون في
الأفعال.

واحبسِ احبسِ الجملة الأولى وهي احبسِ فعل أمر، والفاعل
ضمير مستتر وجوباً تقديره أَنْتَ، واحبسِ الثانية توكيد للجملة
السابقة. وأيضاً يكون التوكيد اللفظي في الحرف كما في قول
القائل:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنَّةِ إِيَّاهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهِودًا

فلا حرف نفي، ولا الثانية توكيد لفظي.

إذا حقيقة التوكيد اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه، ولا يختص بالأسماء، بل يدخل الأفعال والحروف. تقول: جاء زيد زيد، فأعدت الفاعل مرة ثانية. وضربت زيداً زيداً، أعدت المفعول به مرة ثانية. ومررت بزيد بزيد، أعدت المجرور مرة ثانية. هذا في الأسماء، وهو توكيد لفظي. وتقول: جاء جاء زيد، وقام قام عمرو، أعدت الفعل مرة ثانية، حينئذ صار توكيداً بالفعل. ولا لا لست قادماً، ونعم نعم جاء زيد، إذا لا لا، ونعم نعم توكيد لفظي.

أما القسم الثاني وهو الذي ذكره الناظم وهو التوكيد المعنوي، فيكون بالفاظ محصورة، وهو من خواص الأسماء، التوكيد اللفظي عام، والتوكيد المعنوي خاص بالأسماء؛ لأن له ألفاظاً، وهذه الألفاظ محصورة موقوفة على السماع، لا يجوز القياس عليها، وهذه الألفاظ كلها أسماء كما سيأتي بالنفس والعين ونحوها.

وَيَتَّبِعُ الْمُؤَكَّدُ التَّوَكُّدَ فِي رَفْعٍ وَنَصْبٍ ثُمَّ خَفُضٍ فَاعْرِفْ
[وَيَتَّبِعُ الْمُؤَكَّدُ] بفتح الكاف اسم مفعول، وهو مفعول به مقدم، و[التَّوَكُّدُ] فاعل، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، يعني المؤكَّد بكسر الكاف اسم فاعل يتبع المؤكَّد بفتح الكاف اسم مفعول، لأن الأصل هو المؤكَّد، تقول: جاء زيد نفسه، فزيد مؤكَّد بفتح الكاف، إذا هو الأصل، ونفسه مؤكَّد، والمؤكَّد يتبع المؤكَّد [في رَفْعٍ] فإن كان المؤكَّد مرفوعاً فالتوكيد مرفوعٌ، نحو: جاء زيد نفسه،

وإن كان منصوباً فالتوكيد منصوبٌ، نحو: رأيت زيدا نفسه، وإن كان مجروراً فالتوكيد مجرورٌ، نحو: مررت بزيد نفسه، إذا تبعه رفعاً ونصباً وجرأً، لأن هذا شأن التوابع أن التابع ومنه التوكيد يتبع المتبوع. [في رَفْع] أي في رفعه فالتنوين عوض عن المضاف إليه، لأنه تابع له في رفع أي رفع المؤكد، [وَنَصْبٍ] أي وفي نصبه، والتنوين عوض عن المضاف إليه، فإن كان المؤكد منصوباً كان المؤكد منصوباً، [ثُمَّ خَفَضٍ] ثم بمعنى الواو، يعني إن كان المؤكد مخفوضاً فالتوكيد مخفوضٌ. [فَاعْرِفْ] يعني فاعلم ذلك، تتمه البيت.

كَذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ فَاقْفُ الْأَثَرَا وَهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى
[كَذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ] أي مثل ذاك في أن التوكيد يتبع المؤكد في الإعراب، كذا يتبعه في التعريف، يشترط في التوكيد المعنوي أن يكون المؤكد معرفة، فلا يتبع التوكيد النكرة، فلا تؤكد النكرة، وإنما الذي يؤكد المعرفة فقط، وهذا على مذهب البصريين؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوي كلها معارف فحينئذ يشترط التطابق بين المؤكد والمؤكد، فلما كان التوكيد لازماً للتعريف لزم منه أن يكون المؤكد معرفة؛ لأنك تقول: جاء زيد نفسه عينه، فعينه ونفسه يلزم الإضافة إلى الضمير فحينئذ صار معرفة، إذاً هو ملازم للتعريف لا ينفك عنه، فحينئذ لا يجوز أن يؤكد به النكرة؛ لأنه لا بد من التطابق، ولذلك قال [كَذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ] وسكت ولم يقل والتوكير، لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرة فلا يقال: جاء رجل نفسه، وهذا مذهب البصريين، سواء كانت النكرة محدودة كيوم

وليلة وشهر وحول، أو غير محدودة كوقت وزمن وحين يعني مطلقاً، سواء كانت محدودة أو غير محدودة، وأما مذهب الكوفيين فهو جواز تأكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو: صمت شهر أكله، وهذا الذي مال إليه ابن مالك ورجحه فقال:

وإن يُقَدَّ توكِيدُ مَنْكُورٍ قِيلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنَعُ شَمِلَ
 إن أفاد تأكيد النكرة وذلك فيما إذا كانت النكرة محدودة كشهر وأُسبوع ويوم صح توكيدها عند ابن مالك رحمه الله، لورود السماع وحصول الفائدة، وإن لم تكن محدودة فالمنع مطلقاً عند البصريين وعند الكوفيين، إذا محل الخلاف بين المذهبين هو تأكيد النكرة المحدودة، وأما غير المحدودة فهي محل اتفاق في عدم توكيدها، لعدم حصول الفائدة، وأما إن أفادت وذلك فيما إذا كانت النكرة محدودة جاز.

إذا المؤكّد يتبع المؤكّد في إعرابه وفي تعريفه، فهذان أمران لا بد من وجودهما في المؤكّدات، [فَاقْفُ الْأَثْرَا] الألف للإطلاق، أي فاتبع الأثر، والأثر هو القول المأثور الذي ينقله خَلْفٌ عن سَلَفٍ، [وَهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى] المشار إليه كما هو ظاهر العبارة أنه سيأتي، حينئذ يكون قد أشار إلى أمر غير موجود تنزيلاً للمعدوم منزلة الموجود، عامله معاملة المحسوس، والأصل في اسم الإشارة كما سبق أنه لا يصح إلا مع إشارة حسية، فإذا لم يكن إشارة فالأصل عدم استعماله، ولكن يتجاوز به في المعاني، ولكن ليست كل المعاني، وإنما بعض المعاني التي صار لها نوع حصر ونوع علم وتمكن

في الذهن، حينئذٍ صحت الإشارة إليه، تنزيلاً لهذا المعدوم منزلة المحسوس ما دام أنه معين ومحصور في الذهن فكأنه معين في الخارج، فإذا أشير إليه وهو في الذهن كأنه أشير إليه وهو في الخارج، [كَمَا تَرَى] أي كما تعلم أو تُبصر، يحتمل المعنيين، ثم التوكيد المعنوي نوعان:

الأول: توكيد يكون لرفع احتمال المجاز وإثبات الحقيقة.

والثاني: توكيد يكون لرفع توهم الخصوص بما ظاهره العموم.

لذلك يعبر ابن عقيل في هذه فيقول في الأول: لرفع توهم عدم الإضافة، وفي الثاني: لرفع توهم عدم إرادة الشمول.

النَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّ أَجْمَعٍ وَمَا لِأَجْمَعٍ لَدَيْهِمْ يَتَّبِعُ
[النَّفْسُ] بإسكان الفاء، وهي هنا بمعنى الذات، [وَالْعَيْنُ] وإطلاق العين هنا مراد به الذات، وهذا إطلاق مجازي علاقته الجزئية والكلية، لأن أصل العين هي العين الباصرة، أطلقت وأريد بها الذات كلها، كما قيل في الرقبة: اعتق رقبة، والرقبة المراد بها الرقبة المعروفة، أطلقت وأريد بها الذات كلها، إذاً يكون من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل وهذا يسمى مجازاً مرسلاً علاقته الجزئية والكلية، والنفس والعين معناهما واحد، فمعنى العين هو معنى النفس، ومعنى النفس هو معنى العين، وهو الذات، إلا أن إطلاق النفس على الذات إطلاق حقيقي، وإطلاق العين على الذات إطلاق مجازي؛ [النَّفْسُ وَالْعَيْنُ] هذه من ألفاظ التوكيد التي جيء

بها لرفع المجاز عن الذات وإثبات الحقيقة، أو إن شئت عبر برفع توهم عدم الإضافة، يعني بأن يكون المؤكّد بفتح الكاف غير مضاف. تقول: جاء الأمير، فهذا يحتمل أن الأمير جاء بذاته، ويحتمل أنه لم يأت بذاته وإنما تُجَوِّز فيه، والأصل جاء كتاب الأمير، أو خبر الأمير، فحينئذٍ تُجَوِّز بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإذا قيل: جاء الأمير يحتمل أنه جاء بذاته، ويحتمل أنه جاء خبره، ويحتمل أنه جاء كتابه، فإذا قلت: جاء الأمير صار محتملاً للمجاز؛ لأن من صيغ المجاز عندهم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإذا أردت رفع وتضعيف هذا الاحتمال وأن المراد به ذات الأمير، تقول: جاء الأمير نفسه؛ فحينئذٍ رفعت الاحتمال، وأن المراد به جاء الأمير بذاته بنفسه، وعلمنا أن المراد هنا الذات بالتوكيد، لولا هذا التوكيد لصار الكلام محتملاً، محتملاً لأي شيء؟ لأن يكون المراد به الأمير بذاته أو بخبره أو بكتابه، فلما أردت تعيين الذات قلت: جاء الأمير نفسه، أو جاء الأمير عينه، أو جاء الأمير نفسه عينه، تجمع بينهما، يصح إفراد النفس عن العين، وإفراد العين عن النفس، لكن هذا الاحتمال الذي يذكره النحاة ليس متعيناً، بل الأصل حمل الأفعال على فاعليها، هذا هو الأصل، ولو حصل تجوز فحينئذٍ بما يجوز أن يتجوز به، وليس على إطلاقه، لأنهم إذا أطلقوا في هذا المقام، أوّل ما يمثل به عندهم قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، قالوا: هذا محتمل أنه جاء بذاته ﷻ، أو جاء أمره، أو جاء ملكه، إذاً يحتمل أنه بذاته، ويحتمل أنه بغير ذاته، فإذا قالوا:

﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ ، أي جاء أمر ربك، نقول: هذا التأويل فاسد، لأن الأصل في إطلاق الأفعال التي هي أوصاف في المعنى لفاعلها الحقيقة، وإذا حصل نوع تجوز فلإنما يكون فيما يصح التجوز فيه، وأما في مقام لا يصح فيه التجوز، فلا نقول به، بل هذا من باب المغالطات؛ لأنه يمثلون بهذه الآية: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي جاء أمر ربك، لأنها مثل: جاء الأمير، فإذا سلّمت بأن جاء الأمير محتمل للمجاز فحينئذ اللغة واحدة، فمثله وجاء ربك محتمل للمجاز، نقول: لا، و﴿جَاءَ رَبُّكَ﴾ قام الدليل الشرعي على أنه لا احتمال، فحينئذ إذا قيل: جاء الأمير، يحتمل هذا فيما بيننا نحن البشر، والناس يتجوزون في مثل هذا، وأما إذا جاء تطبيقه فيما لا يصح تنزيل هذه القواعد، والاحتمالات عليها كنصوص الشرع، نقول: لا، قف (وَجَاءَ رَبُّكَ) لا يحتمل إلا مجيئه بذاته ﷻ ثم نفى المشابهة أو إدراك تلك الحقيقة، إذا النفس والعين هذان لفظان مؤكّدان، والتوكيد بهما معنوي، والفائدة رفع المجاز عن الذات فيما يقبل المجاز، وأما ما لا يقبل المجاز كقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ فحينئذ لا يصح اعتماد هذه القاعدة هنا، أو إن شئت قل: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، (جاء الأمير) يحتمل أن ثم مضافاً محذوفاً، وهو جاء خطاب الأمير، أو رسول الأمير.

إذا عرفنا أنه يؤكّد بالنفس والعين، وإذا أكّد بهما فلا بد من اتصاها بضمير يعود على المؤكّد، وهذا هو السر في كونها معرفة، وأنه لا يجوز أن يؤكّد بهما النكرة؛ لأنها معارف، وهذا الضمير

باعتبار المؤكّد، قد يكون مفرداً وقد يكون مثنى وقد يكون مجموعاً، يعني يطابق المؤكّد، إن أكّدت بالنفس والعين المفرد جئت بالضمير مفرداً، وإن أكّدت به المثنى صح في لغة العرب أن يؤتى به مثنى وهو الأصل، وإذا أكّدت به الجمع جئت بالضمير جمعاً، ولكن يقال: إذا أكّد المفرد فجيء بلفظ النفس والعين مفردين، تقول: جاء زيد نفسه، وجاء الأمير عينه، وجاء خالد نفسه عينه، نفسه أعاد الضمير على زيد، وزيد مفرد، حينئذٍ طابقه في الأفراد، لكن إذا أكّد بالنفس والعين المثنى والجمع فالأفصح في لغة العرب أن يؤتى بالنفس والعين مجموعتين على وزن (أَفْعُل) مضافتين إلى ضمير يطابق المؤكّد، فإذا أردت أن تؤكّد المثنى فالأفصح أن تأتي بالنفس والعين مجموعة على وزن (أَفْعُل) فتقول: أنفُس وأعين، وتضيفها إلى ضمير المثنى ليطابق الضمير المؤكّد فتقول: جاء الزيدان أنفُسهما أعينُهما، هذا هو الأفصح، وسمِع نفسهما، وسمع أيضًا نفساهما، إلا أن الأول أفصح، وكذلك إذا أردت أن تؤكّد الجمع، فالأفصح أن تأتي بالنفس والعين مجموعتين على وزن (أَفْعُل) مضافتين إلى ضمير جمع يطابق المؤكّد، فتقول: جاء الزيدون أنفُسهم أعينُهم، وجاءت الهنّادات أنفُسهن أعينُهن. إذاً نقول: القاعدة: أنه إذا أكّد بالنفس والعين وجب إضافتها إلى ضمير يعود على المؤكّد مطابقاً له، فإن كان المؤكّد مفرداً كان الضمير مفرداً، وإن كان مثنى كان الضمير مثنى، وإن كان جمعا كان الضمير جمعا، ثم ننظر في لفظ النفس والعين، إن كان المؤكّد مفرداً حينئذٍ لا بد من المطابقة نحو: جاء زيد

نفسه عينه، وإن كان المؤكد مثني فالأفصح أن يؤتى بالنفس والعين مجموعتين، لا تأتي بهما مثني، تقول: نفساهما أو نفسيهما، هذا مسموع لكنه غير فصيح، وإنما تأتي بالنفس جمعاً على وزن أَفْعُلْ أنفس، وتأتي بالعين جمعاً على وزن أَفْعُلْ أعين، ثم تضيفها إلى ضمير يطابق المؤكد تقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما، وإذا كان المؤكد مجموعاً فتقول: جاء الزيدون أنفسهم، وجاءت الهندات أنفسهن، إذاً هذا إذا أكد بالنفس والعين، لكن إذا جمع بينهما قالوا: لا يصح أن نقدم العين على النفس، بل يجب تقديم النفس على العين، فتقول: جاء زيد نفسه، وجاء زيد عينه، وجاء زيد نفسه عينه، جمعت بينهما، وقدمت النفس على العين، ولا يصح أن يقال: جاء زيد عينه نفسه؛ لأنه من باب تقديم الجزء على الكل، وهذا خلاف الأولى. ثم قال:

[وَكُلُّ أَجْمَعُ] ويؤكد بهما للإحاطة والشمول، يعني للدلالة على العموم على أن اللفظ مراد به العموم، وأن احتمال الخصوص مرتفع بلفظ كل، تقول: جاء القوم، فيحتمل أن المراد كل القوم، أي كل ما يصدق عليه لفظ القوم، ويحتمل أن المراد بعض القوم فحينئذ يكون من باب إطلاق الكل مراداً به الجزء فيكون مجازاً، فإذا قلت: جاء القوم كلهم فحينئذ ارتفعت إرادة الخصوص، وتعين الشمول، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ [الحجر: ٣٠]، إذاً كل وأجمع في الأصل أنه يؤتى بهما للدلالة على الإحاطة والشمول، أي العموم، وإن شئت قل: لرفع توهم إرادة الخصوص بلفظ العموم،

تقول: جاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم، أو مجيء بعضهم، فيكون من باب التجوز بإطلاق الكل على البعض، فإذا قلت: جاء القوم كلهم، ارتفع الاحتمال، وبعضهم يقول: ضعف الاحتمال، وهذا ينبني عليه خلاف، إذا قيل: ارتفع الاحتمال فحيثئذ لا يصح أن يؤتى بمؤكد آخر، فإذا قلت: فسجد الملائكة كلهم، إذا رفعت احتمال إرادة الخصوص بلفظ الملائكة، إذا تأكدنا أن المراد بلفظ الملائكة العموم، فقوله بعد ذلك: أجمعون إذا جاء مؤكداً آخر ولأي شيء جيء به؟! ومثله جاء زيد نفسه عينه، إذا قيل: نفسه رفعت الاحتمال مطلقاً، ولم تضعف الاحتمال، فعينه لماذا جيء بها؟! وإنما يقال: المؤكد الأول أضعف الاحتمال، وإذا جيء بالمؤكد الآخر ارتفع الاحتمال ليكون للمؤكد الثاني عمل كالأول، لأنه جيء به فآثر في المعنى، والثاني إذا قيل الأول رفع الاحتمال بالكلية، ما وظيفته؟ وماذا عمل؟ لا بد أن يكون له أثر لأننا نقول: هو مؤكداً جيء بنفسه وعينه كل منهما مؤكداً لكن بعضهم يرى أن التعبير الصحيح الدقيق في نحو: جاء زيد نفسه عينه، أن نفسه أضعفت احتمال عدم إرادة الذات، وعينه أكدت، وإذا لم يؤت بالعين فحيثئذ لا بأس أن يقال: رفعت الاحتمال باللفظ الأول. وشروط التوكيد بلفظ كل ثلاثة:

الأول: أن يكون المؤكد بها مفرداً أو جمعاً، وأما المثني فلا يؤكد بكل.

الثاني: أن يكون المؤكد متجزاً بذاته أو بعامله، فالمؤكد وهو اللفظ الذي جيء بالتأكيد بلفظ كل من أجله يشترط فيه أن يكون متجزاً بذاته، يعني يقبل التفرقة، فالملائكة جمع ملك، وكل ملك مستقل بذاته عن الآخر، إذاً متجزاً بذاته، والقوم يشمل زيد وعمر و خالد وفاطمة وعائشة وغيرهم، إذاً متجزاً بذاته، أو بعامله كقولك: اشتريت العبد، فالعبد لا يتجزأ بذاته، وإنما بالنظر إلى عامله وهو الشراء يتجزأ، ولذلك عندنا البعض، يعني الذي بعضه حر وبعضه على أصله في الرق، إذاً هو بيع واشترى في جزء وبقي الجزء الآخر، فقولك: اشتريت العبد نقول: العبد هذا متجزأ لكنه بالنظر إلى عامله وهو الشراء، لا بالنظر إلى ذاته، وأما ما لا يتجزأ بذاته ولا بعامله فلا يصح توكيده فلا يقال: جاء زيد كله، أما فسجد الملائكة كلهم، فالملائكة جمع، وقد وجد الشرط، ليس بمثنى وأيضاً يتجزأ بذاته، كذلك جاء القوم كلهم، أو متجزاً بعامله، كاشتريت العبد كله، فلفظ كل توكيد للعبد، أكد وإن كان العبد بذاته لا يتجزأ ولا يتبعض، ولكن بالنظر إلى عامله.

الثالث: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد مطابق له، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان جمعاً فجمع، نحو: اشتريت العبد كله فالضمير مفرد، وقال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، فالضمير جمع، إذاً لا بد من المطابقة.

[أَجْمَعُ] أي وأجمع على حذف حرف العطف، وهي مثل كل في المعنى، ولذلك الأكثر أنها تأتي تابعة لكل، يعني في الغالب أنها لا

تستقل، وقد يؤكد بها دون كل، وأجمع في المفرد المذكر، وجمعاء في المفرد المؤنث، وجمعها وهو أجمعون وجمع، ولا يثنيان فيقال: جمعوا، لعدم السماع، وجوز بعضهم ذلك، والأصح عدم الجواز، لعدم السماع، لأن هذه ألفاظ منقولة، والتوكيد المعنوي هو الحاصل بألفاظ معلومة محصورة، والأصل السماع، فحينئذ إذا ورد لفظ يؤكد به منقولا، لا يزداد عليه، ولا يقاس على ما سمع أجمع وجمعاء وأجمعون وجمع، ولم يسمع جمعوا، وقاسه بعضهم، والأصل عدم القياس، وهذا اختيار ابن هشام رحمه الله تعالى. يؤكد بها غالباً بعد كل فلذلك استغنت عن الضمير، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] لم تضاف إلى الضمير لأنه لا يشترط فيها إضافتها إلى الضمير، لأنها في الغالب لا تأتي إلا بعد كل، وكل من شروط التوكيد بها أن تكون متصلة بضمير، فلذلك استغني عن الضمير هنا، تقول: اشتريت العبد كله أجمع، والأمة كلها جمعاء، والعبيد كلهم أجمعين، والإماء كلهن جمع. إذا يؤكد بأجمع بعد كل، هذا هو الغالب، ويؤكد بأجمع وأجمعين وجمع دون كل ولكنه ليس بغالب، ولذلك جاء في القرآن: ﴿ وَلَا غَوِيَّتَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩] وقوله: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣] جاء دون كل هنا، إذا يصح التوكيد بها دون كل.

[وَمَا لِأَجْمَعٍ لَدَيْهِمْ يَتَّبِعُ] أي والذي يتبع الجملة صلة الموصول، ولأجمع جار ومجرور متعلق بقوله يتبع، لديهم أي لدى

العرب، ولدى بمعنى عند أي في حكمهم، توابع أجمع هذه لا يؤكد بها إلا بعد التأكيد بأجمع يعني على التسلسل أولاً كل ثم أجمع، ثم هناك توابع لأجمع لذلك قالوا: لا يجوز تقديمها عليها وهي ثلاثة: أبتع، وأكتع، وأبضع، وأكتع مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع، وأبتع مأخوذ من البتّع من قولهم: فلان ذو بتع، أي عنقه طويل، وأبضع وقيل أبضع بالضاد، والمشهور الأول، مأخوذ من البضع وهو اجتماع العرق، هذه الثلاث لا يؤكد بها إلا بعد أجمع، ولا يجوز تقديمها عليها؛ لأنها تابعة لها.

كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُولُ وَإِنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُدُولُ
وَمَرَّ ذَا بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ فَاحْفَظْ مِثَالاً حَسَنًا مُبِينًا
[كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُولُ] الكاف بمعنى مثل أي مثل جاء زيد، أو تكون على بابها حرف جر ويكون مدخولها محذوفاً أي كقولك: جاء زيد نفسه، جاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد فاعل مرفوع بجاء ورفع ضمّة ظاهرة على آخره، ونفسه توكيد لزيد والمؤكد يتبع المؤكد، تبعه في الرفع ورفع ضمّة ظاهرة على آخره، نفس مضاف، والضمير مضاف إليه مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، ويصُول مضارع من صال يصُول، إذا وثب، يصُول: جملة فعلية متممة تعتبر حالاً من زيد.

[وَإِنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُدُولُ] إن حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وقومي اسم إن منصوب بها ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

المناسبة، وقوم مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وكلهم توكيد، وتوكيد المنصوب منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، وكل مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجمع حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وعدول جمع عدل، وهو خبر إن.

إذا جاء زيد بنفسه، هذا مثال للتوكيد بالنفس وهو مرفوع. وإن قومي كلهم، هذا مثال للتوكيد بكل وهو منصوب تبعه في النصب.

[وَمَرَّ ذَا بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ] مر فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، وبالقوم جار ومجرور متعلق بقوله مر، أجمعينا الألف للإطلاق، وأجمعين توكيد للقوم، وتوكيد المجرور مجرور وجره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم.

[فَاحْفَظْ مِثْلًا حَسَنًا مُبِينًا] فاحفظ، الحفظ بقاء صورة المحفوظ في الذهن، والفاء هذه فصيحة، وتحتمل العطف، وتحتمل أنها زائدة، ومثلاً مفعول به، حسناً صفة لمثلاً، مبيناً، أي موضحاً، احفظ مثلاً، أي هذا ما ذكر لك من الأمثلة فقس عليها.

والحاصل أن التوكيد نوعان: توكيد لفظي وتوكيد معنوي؛ والتوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ الأول بعينه ويقع في الأسماء والأفعال والحروف، والتوكيد المعنوي هذا خاص بالأسماء، ويكون بالافاظ محصورة معدودة لا يقاس عليها، ولا يؤكد بها مطلقاً، وإنما بشروط وقد ذكرناها.

بَابُ الْبَدَلِ

هذا هو الباب الأخير من التوابع. والبدل لغة: العِوض ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾ [القلم: ٣٢] أي يعوضنا خيراً منها. وفي الاصطلاح: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة، قوله: تابع جنس يشمل التوابع الخمسة كلها: النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل. قوله: مقصود بالحكم أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، فهذه الثلاثة خرجت بقوله مقصود بالحكم؛ لأن هذه الثلاثة ليست مقصودة بذاتها يعني لم يسق الكلام من أجلها، وإنما هي مكملات للمتبوع المقصود بالحكم، إذا قيل: جاء زيد العاقل، أصل الكلام جاء زيد، لأن المقصود بالكلام هنا الإخبار بمجيء زيد، ثم لما وقع اشتباه في زيد جيء بالنعت وهو العاقل، فهو متمم لزيد، كذلك جاء زيد نفسه، فنفسه متمم وليس مقصوداً بالحكم، لم يسق الكلام من أجل لفظ نفسه، وإنما جيء بنفسه توكيداً، والأصل جاء زيد، وجاء أبو عبد الله محمد، فالأصل الإخبار بمجيء أبي عبد الله، ومحمد هذا عطف بيان، ليس مقصوداً لذاته بالحكم، وإنما يعتبر مكملًا للمقصود، إذا النعت وعطف البيان والتوكيد هذه ليست مقصودة بالذات، وإنما مقصودة للتميم فقط، يعني هي متممات للمقصود، قصدها قصد تكميلي، لا قصد تأسيسي في الكلام. قوله: بلا واسطة أخرج عطف النسق؛ لأنه مقصود بذاته، مقصود بالحكم، جاء زيد وعمرو، فعمر ومقصود

بالحكم، لكن بواسطة.

إِذَا اسْمٌ ابْدِلَ مِنْ اسْمٍ يَنْحَلْ إِعْرَابُهُ وَالْفِعْلُ أَيْضًا يُبْدَلُ
 [إِذَا اسْمٌ ابْدِلَ مِنْ اسْمٍ] إذا أُبدل اسم من اسم [يَنْحَلْ إِعْرَابُهُ]
 يقال: نَحَلَهُ الْقَوْلَ كَمَنْعِهِ نَسَبَهُ إِلَيْهِ، ومراده ينحل إعرابه يعني يُعطى
 إعرابه، لأن البدل حكمه في الإعراب حكم المبدل منه؛ لأننا في مقام
 التوابع، والأصل في التابع أن يكون مشاركاً لما قبله في إعرابه، فإن
 كان المبدل منه مرفوعاً كان البدل مرفوعاً، وإن كان منصوباً كان
 منصوباً، وإن كان مجروراً كان مجروراً، وإن كان مجزوماً كان مجزوماً،
 إذا يأخذ حكمه مطلقاً، [إِذَا اسْمٌ ابْدِلَ مِنْ اسْمٍ يَنْحَلْ إِعْرَابُهُ] أي
 يعطى إعرابه مطلقاً رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً، والدليل على أن
 المراد بالإعراب ما يشمل الجزم قوله: [وَالْفِعْلُ أَيْضًا يُبْدَلُ] من
 الفعل، فحيث لا يفهم من قوله: إذا اسم أُبدل من اسم أن البدل
 خاص بالأسماء كما هو الشأن في التوكيد، بل يدخل الأسماء ويدخل
 الأفعال. وإعراب قوله: [إِذَا اسْمٌ ابْدِلَ مِنْ اسْمٍ يَنْحَلْ] إذا ظرف لما
 يستقبل من الزمان مُضَمَّنٌ معنى الشرط خافضٌ لشرطه منصوبٌ
 بجوابه، اسمٌ نائب فاعل لفعل محذوف وجوباً تقديره: إذا أُبدل
 اسمٌ، لأن إذا وإن الشرطيتين لا يَحُلُّ بعدهما الاسم أبداً على
 الصحيح وهو مذهب البصريين، حيث نقول: قوله تعالى: ﴿إِذَا
 الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾
 [الانفطار: ١]، فالشمس نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل
 المذكور تقديره إذا كورت الشمس، والسما فاعل لفعل محذوف

يفسره الفعل المذكور تقديره إذا انفطرت السماء، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] إن حرف شرط، وأحد فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور تقديره وإن استجارك أحد، فإن شرطية ولا يليها إلا فعل، كما أن إذا الشرطية لا يليها إلا فعل، فحينئذ لو جاء بعدهما اسم مرفوع وجب تقدير فعل محذوف وجوباً، وجوباً لوجود المفسر؛ لأنك إذا قدرت فعلاً فلا بُدَّ أن تفسره، لو قيل: إذا السماء، لا تستطيع أن تقدر فعلاً، لا بد من شيء يدل عليه من السياق، فتأتي بفعل مناسب، وحدث مناسب، وليس ثم قرينة تدل على المحذوف، لكن إذا قيل: إذا السماء انفطرت، تعلم هنا أن المراد انفطار السماء، إذا انفطرت السماء انفطرت، فصار انفطرت هذا هو المفسر، والمحذوف وجوباً هو المفسر، ولا يجمع بين المفسر والمفسر، وإنما يذكران في مقام التعليم فقط، يقال: إذا انفطرت السماء انفطرت، وأما عند التحقيق فالأصل أنه لا يجمع بينهما فيقال: إذا السماء انفطرت تقدير العامل إذا انفطرت السماء، وانفطرت الثانية لا يجوز جمعه وذكره مع المحذوف.

وجملة أبدل لا محل لها من الإعراب مفسرة، ومن اسم متعلق بقوله أبدل، وينحل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفع ضمة ظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الاسم، والجملة جواب إذا، وإعرابه مفعول به، والفعل أيضاً يبدل، والفعل أي فعل مطلقاً، مبتدأ،

وأيضاً مفعول مطلق مصدر آض يئض أيضاً، وجملة يبدل خبر المبتدأ.

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَإِنْ تُرِدْ إِحْصَاءَهَا فَاسْمَعْ لِقَوْلِي تَسْتَعِدُّ
[أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ] أي أقسام البدل على المشهور عند النحاة
أربعة أي معدودة بالأربعة، وهي التي ذكرها الناظم، وزاد بعضهم
قسمين: بدل الإضراب، وبدل النسيان. و قوله: أقسامه مبتدأ،
وأربعة خبره، [فَإِنْ تُرِدْ إِحْصَاءَهَا] فَإِنَّ الْفَاءَ فَصِيحَةٌ، إِذَا جَاءَ
إِجْمَالٌ أَوْ مَحَلُّ سَوْأَلٍ أَوْ تَعْدَادٌ ثُمَّ جَاءَتِ الْفَاءُ فَالْغَالِبُ أَنَّهَا فَصِيحَةٌ،
لأنه لما قال: أقسامه أربعة، فَإِنْ سئِلَتْ وَأُرِدَتْ مَعْرِفَةُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ
فَأَقُولُ لَكَ: إِنْ تَرَدَّدَ إِحْصَاءُهَا، إِذَا الْفَاءُ فَصِيحَةٌ لِأَنَّهَا أَفْصَحَتْ عَنْ
جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، فَإِنْ تَرَدَّدَ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ إِحْصَاءُهَا أَيْ
جَمْعُهَا [فَاسْمَعْ] الْفَاءُ وَقَعَهُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَإِنْ شَرْطِيَّةٌ، وَتَرَدَّدَ
فَعَلَ مُضَارِعٌ فَعَلَ الشَّرْطِ، وَالْجَوَابُ اسْمِعْ، إِذَا وَقَعَ فَعَلَ أَمْرٌ
فَوَجِبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، [لِقَوْلِي] الْأَصْلُ اسْمِعْ قَوْلِي، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ،
وَزِيَادَتُهَا لَيْسَتْ قِيَاسِيَّةً، لِقُوَّةِ الْعَامِلِ، لِأَنَّ اللَّامَ إِنَّمَا تَزَادُ لضعف
الْعَامِلِ، وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُتَقَدِّمًا عَلَى مَعْمُولِهِ وَهُوَ فَعَلَ فَهُوَ قَوِيٌّ لَا
يَحْتَاجُ إِلَى تَقْوِيَةٍ، فَحِينَئِذٍ إِذَا زِيدَتِ اللَّامُ فَهِيَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ،
لَكِنْ لَوْ قَالَ: لِقَوْلِي فَاسْمَعْ حِينَئِذٍ تَقُولُ: ضَعُفَ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ
يَعْمَلُ فِيهِمَا بَعْدَهُ عَلَى الْأَصْلِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ضَعُفَ فَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ إِلَى
تَقْوِيَةٍ، وَفَرَقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: ضَرِبْتُ لَزِيدَ، وَلَزِيدُ ضَرِبْتُ، ضَرِبْتُ
لَزِيدَ مِثْلَ فَاسْمَعْ لِقَوْلِي، لَيْسَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَمَّا لَزِيدُ ضَرِبْتُ فَهَذَا

على القياس. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] والأصل تعبرون الرؤيا، فيتعدى بنفسه، وزيدت اللام في قوله: للرؤيا لضعف العامل، فحينئذ نقول: (للرؤيا) الرؤيا مفعول به، واللام زائدة جيء بها لتقوية العامل، وإنما تزداد قياساً في موضعين: إذا تقدم المفعول على عامله؛ لأنه يضعف، أو كان العامل وصفاً يعني اسماً مشتقاً ولو كان المفعول متأخراً؛ لأن العامل إذا لم يكن فعلاً فهو ضعيف، كل الأسماء إذا عملت فهي ضعيفة، حينئذ إذا دخلت اللام على معمولها فهو قياس، كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَّمَّا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ففعال يتعدى بنفسه، وما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به، دخلت اللام تقوية للعامل؛ لأن فعال ليس بفعل، وإنما هو وصف، والوصف ضعيف بذاته، فحينئذ إذا قُوِيَ فلا بأس أن يؤتى باللام الزائدة، أما فاسمع لقولي فاللام زائدة، لكنها ليست على القياس، [تستفد] جواب الطلب وهو اسمع، واسمع هذا جواب الشرط إن، وتستفد فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب. كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وأتلو فعل مضارع أصله بالواو، وحذفت للجزم لوقوعها في جواب الطلب، وهنا كذلك فاسمع تستفد، إن تسمع تستفد، تستفد فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب.

فَبَدَّلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَجَا	زَيْدٌ أَخَوَكَ ذَا سُورٍ بِهِجَا
وَبَدَّلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَمَنْ	يَأْكُلُ رَغِيْقًا نِصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنُ

وَبَدَلَ اشْتِمَالِ نَحْوِ رَاقِنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ فَشَاقِنِي
وَبَدَلَ الْغَلَطِ نَحْوِ قَدْرَكِبَ زَيْدٌ حِمَارًا فَرَسًا يَنْغِي اللَّعِبَ
[فَبَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ] الفاء فاء الفصيحة، وبدل الشيء من
الشيء يعني به بدل الكل من الكل، وهذا تعبير ابن مالك رحمه الله،
واشتهر على ألسنة النحاة توسعاً بدل الكل من الكل، هكذا الكل
بأل، والأصل أن يقال: بدل كل من كل؛ لأن كلا لا يجوز إدخال أل
عليها مطلقاً، لأنها ملازمة للإضافة، وما كان ملازماً للإضافة أو
مضافاً ولولم يكن ملازماً للإضافة لا يجوز إدخال أل عليه، كغلام
زيد، لا يصح أن يقال: الغلام زيد، كذلك كل ملازمة للإضافة إلى
المفرد، ثم هذا المضاف إليه قد يحذف ويعوض عنه التنوين، ويسمى
تنوين العوض عن كلمة، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ﴾
[الإسراء: ١٣] فكل هنا مضاف لفظاً، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ﴾
يَعْمَلُ ﴿[الإسراء: ٨٤] كل مضافة لكنها مضافة في المعنى لا في
اللفظ، وأما في اللفظ فقد حذف المضاف وعوض عنه التنوين، إذاً
إذا قيل: الكل فقد أدخلنا أل على لفظ مضاف، وهذا ممتنع، ولكن
من باب التوسع يقال: بدل الكل من الكل.

وبدل الكل من الكل هو ما كان الثاني فيه عين الأول، أو قل
مساوياً للأول في المعنى، نحو: جاءني محمد أبو عبد الله، جاء فعل
ماض، ومحمد فاعل، وأبو عبد الله بدل كل من كل؛ لأن أبو عبد الله
- على الحكاية - هو عين الأول وذاته محمد وهو المكنى بأبي

عبد الله، إذاً كان الثاني عين الأول، [كَجَا زَيْدٌ] أي كقولك، أو مثل، وجا بالقصر للوزن، أصله جاء بالهمزة، وقصره للوزن وهو لغة أيضاً [كَجَا زَيْدٌ أَخُوكَ] جاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد فاعل، وأخوك بدل كل من كل؛ لأن الأخ هنا هو عين زيد، وزيد هو عين الأخ، وبذل المرفوع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وكما أعرب بدل الكل من الكل كذلك يصح إعرابه عطف بيان لما ذكرناه سابقاً أن كل ما صح الحكم عليه بأنه عطف بيان جاز إعرابه بدل كل من كل، فحيثُذِ جاءني محمد أبو عبد الله، أبو عبد الله يجوز فيه وجهان: أن يكون بدل كل من كل، وأن يكون عطف بيان، [ذَا سُرُورٍ بِهِجَا] ذا حال من الفاعل، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، أي حالة كونه ذا سرور بهجاً، أي صاحب سرور وسرور بمعنى الفرح، وبهجاً بمعنى الابتهاج والسرور والفرح، والألف في بهجاً للإطلاق، إذاً كل منهما بمعنى الآخر.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَائِقَ ۝﴾ [النبا: ٣٢] فحدائق بدل كل من كل من مفازاً، وحيثُذِ نقول: يصح أن يكون البديل نكرة والمبدل منه نكرة، لأن حدائق بدل وهو نكرة، و مفازاً مبدل منه وهو نكرة. جاء محمد أبو عبد الله، فمحمد معرفة، وأبو عبد الله معرفة، إذاً صح أن يبدل المعرفة من المعرفة، ويصح أن يكونا مختلفين كما سيأتي.

هذا النوع الأول: بدل كل من كل، أو إن شئت قل بدل الشيء من الشيء، وعدل ابن مالك رحمه الله عن التعبير ببذل الكل من

الكل؛ لأنه قد يأتي في القرآن في حق الرب ﷻ فلا يقال فيه: بدل كل من كل لعدم صحة إطلاق الكل على الله ﷻ، وأما الشيء فهذا ثابت إطلاقه على الله ﷻ قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] إذا صح إطلاق الشيء على الله ﷻ، أما بدل كل من كل فلا يصح.

والنوع الثاني: أشار إليه بقوله: [وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ] أيضاً البعض يقال فيه ما قيل في الكل، فهو مثل كل ملازم للإضافة للمفرد معنى، حيثئذ قد يذكر المضاف لفظاً وقد يحذف ويعوض عنه تنوين يسمى تنوين العوض عن كلمة، وبدل البعض من الكل هو أن يكون الثاني جزءاً من الأول، أو قل: بعضاً من الأول سواء كان مساوياً لنصفه أو أقل أو أكثر، ولذلك لا يُشترط فيه عند الأصوليين ما يشترط في الاستثناء، والاستثناء فيه خلاف، هل يصح إخراج أكثر من النصف أو لا؟ استثناء دون النصف مجمع عليه، والنصف وأكثر من النصف فيه خلاف، وهذا الخلاف في الاستثناء، أما البدل فلا. ويشترط في هذا النوع - بدل البعض من الكل - أن يكون مشتملاً على ضمير يعود على المبدل منه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فمن استطاع هذا بدل بعض من كل، فلا يشترط أن يكون أكثر أو أقل أو نصف، فقد يكون وقد لا يكون، يختلف باختلاف الأزمان والأحوال. والناس لفظ عام يشمل المستطيع وغير المستطيع، ومن استطاع من اسم موصول بمعنى الذي، وجملة

استطاع صلة الموصول، وهو في قوة المشتق أي المستطيع، فمن استطاع بدل بعض من كل على الصحيح؛ لأن الناس كل وليس كل الناس مستطيع.

[كَمَنْ يَأْكُلُ رَغِيْفًا نِصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنُ] كمن الكاف بمعنى مثل، أو كقولك حينئذ تكون داخلة على محذوف، ومن يأكل رغيْفاً فمن اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ويأكل فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وجزمه سكون آخره، والفاعل ضمير مستتر تقدير هو يعود على من، ورغيْفاً مفعول به، ونصفه بدل بعض من كل، والرغيْف كل، وهو لم يأكل كل الرغيْف، وإنما أكل بعض الرغيْف، حينئذ نقول: بدل بعض من كل، وقد اشتمل على الضمير هنا، نصفه أي نصف الرغيْف، فأكل نصف الرغيْف، فوجدت الحقيقة أن يكون الثاني جزءاً من الأول، والنصف جزء أو بعض من الكل ولا إشكال، ويعط الثمن يعط فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وجزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من، والثمن مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

عرفنا بدل البعض من الكل، وهل يوجد بدل الكل من البعض؟ نقول: هذا فيه خلاف، والأكثر على المنع، وجوزّه بعضهم وأثبت بدل الكل من البعض. قال الشاعر:

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانٍ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ

أعظماً بعض من طلحة، وطلحة كل لأنه عظم ولحم، فطلحة بدل من أعظم بدل كل من بعض، وهذا محل خلاف.

والنوع الثالث أشار إليه بقوله: [وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ] ففيه اشتمال أن يشتمل المبدل على البدل، بأن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة أي علاقة وارتباط، لكن بغير الجزئية والكلية، ليس كلا ولا جزءاً، يعني كأنه قال لك: انظر في البدل هل هو بدل كل من كل أو لا؟ فإن لم يكن بدل كل من كل انتفت العلاقة الكلية، ثم انظر هل هو بعض من المبدل منه أو لا؟ فإن لم يكن بدل بعض من كل انتفت العلاقة الجزئية، فاحكم عليه بأنه بدل اشتمال، لذلك تكون العلاقة أو الملابسة بين الأول والثاني بغير الجزئية والكلية، يعني ليس بدل كل من كل، ولا بدل بعض من كل. أو قل: أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل بأن يكون دالاً عليه بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوّف النفس وتنتظر البدل. [نَحْوُ رَاقِنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ فَشَاقِنِي] نحو بمعنى مثل، وراقني بمعنى أعجبنى محمد جماله، ومحمد فاعل، وجماله بدل اشتمال من محمد، ما العلاقة بين الجمال ومحمد؟ هل هو كل من محمد بأن يكون بدل كل من كل؟ الجواب: لا، هل هو جزء من ذاته؟ الجواب: لا، وإنما العلاقة بينهما أن محمداً مشتمل على الجمال، إذاً الملابسة والعلاقة بينهما بغير الكلية والجزئية. ومثله: أعجبنى زيد علمه، إذاً ثمّ ملابسة وارتباط بين زيد وبين العلم، وهي كون العلم قائماً بزيد، كما أن الجمال إنما يكون في محمد لا في غيره، وكذلك العلم يكون في زيد لا في غيره. ومنه قوله تعالى:

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] أي في الشهر الحرام، فقتال بدل اشتغال من الشهر الحرام، ما الملايسة والعلاقة والارتباط؟ نقول: لكون القتال قد وقع في الشهر الحرام، وهنا أبدلت النكرة من المعرفة، ويجوز العكس، وفي قوله: ﴿ مَقَارًا ﴾ (٣١) حَدَائِقَ ﴿ [النبا: ٣٢] أبدلت النكرة من النكرة، وفي قوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] أبدلت المعرفة من المعرفة، إذاً لا يشترط في البديل والمبدل منه الاتفاق تعريفاً وتنكيراً.

وقوله: [جَمَالُهُ] اشتمل على ضمير يعود على المبدل منه، [فَشَاقِنِي] الفاء عاطفة، وشاقني حبها أي هاجني كشوقني.

والنوع الرابع أشار إليه بقوله: [وَبَدَّلَ الْغَلَطِ] أي بدل عن اللفظ الذي ذُكِرَ غلطاً، لا أنه نفسه هو الغلط، فليس البديل هو الغلط، وإنما هو بدل عن اللفظ الذي ذُكِرَ أولاً غلطاً. [نَحْوُ قَدْ رَكِبَ زَيْدٌ حِمَارًا فَرَسًا يَبْغِي اللَّعِبَ] فرساً هو بدل الغلط، لأن الذي ذكر غلطاً هو قوله: حِمَارًا، قال: ركب حِمَارًا فغلط ليس حِمَارًا فقال: فرساً، إذاً حصل بدل الغلط، والغلط في الأول، والذي يسمى بدل الغلط الثاني، إذاً التركيب يكون: بدل الغلط ليس هو نفسه غلطاً، وإنما بدل عن اللفظ الذي ذكر أولاً غلطاً، وبدل الغلط أن يكون الثاني مقصوداً، والأول غير مقصود، نحو قولك: [نَحْوُ قَدْ رَكِبَ زَيْدٌ حِمَارًا فَرَسًا يَبْغِي اللَّعِبَ] أي وذلك نحو، فهو خبر لمبتدأ محذوف،

قد ركب: قد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، رَكِبَ فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، وزيد فاعل، مرفوع ورفع ضمته ظاهرة على آخره، وحماراً مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفرساً بدل الغلط، وبدل المنصوب منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره.

بدل الغلط محله اللسان، وليس القلب، أراد أن يخبر أولاً بأنه ركب فرساً فسبق لسانه فقال: حماراً، ثم أتى بالمقصود، إذاً حماراً ليس مقصوداً، وفرساً هو المقصود، [يَبْغِي اللَّعِبُ] يعني ركب، لأنه يبغي ويريد اللعب واللعب هو اللهو. وبدل الغلط مختلف فيه، هل هو موجود في لغة العرب أو لا؟ لذلك لا يُوقف على مثال واحد في الشعر أنه يحكم عليه بأنه بدل غلط، ولذلك أنكره الكثيرون نثراً وشعراً، قالوا: لأنه ليس بفصيح بل هو غلط في اللسان، فحيث لا يمكن أن يكون في المتن الفصيح، ولا في الشعر الفصيح، لأنه غلط أراد أن يخبر عن شيء فأخبرك عن شيء آخر فسبق لسانه فذكر شيئاً لم يرد ذكره، فكيف يكون في الفصيح؟! ولذلك اختلف فيه على أربعة أقوال:

الأول: من أثبته نظماً ونثراً.

الثاني: من نفاه نظماً ونثراً.

الثالث: من أثبته نثراً لا نظماً.

الرابع: من أثبتته نظماً لا نثراً.

نظماً أي شعراً، والمسألة فيها خلاف، لكن عزَّ أن يوجد مثال
منقول عن العرب وهو بدل غلط، والله أعلم.

الْمَنْصُوبَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

لما فرغ من الكلام على المرفوعات وما يتعلق بها شرع في الكلام على المنصوبات، وقَدَّم المرفوعات على المنصوبات؛ لأن المرفوعات عُمْدٌ في الأصل، والعمد شأنها التقديم، وثنى بالمنصوبات؛ لأن الفعل قد يكون ناصباً، فالنصب إما أن يكون بحرف أو بفعل أو باسم، حينئذٍ حصل النصب بالفعل وهو أقوى العوامل بخلاف المخفوضات، فإنه لا خفض بالفعل.

و[الْمَنْصُوبَاتُ] جمع منصوب، وهو لغة: المستقيم والمستوي، واصطلاحاً: ما اشتمل على عِلْمِ النصب، يعني علامة النصب من الفتحة وما ناب عنها، تقول: رأيت زيداً، فزيداً منصوب، لكونه اشتمل على علامة النصب، [مِنَ الْأَسْمَاءِ] احترازاً عن الأفعال، ويمكن أن يقال: إنه لبيان الواقع، ولا حاجة إلى الاحتراز؛ لأنه ذَكَرَ أولاً المنصوبات من الأفعال، فحينئذٍ لا يقع الذهن في الوَهَم بأنه قد يريد المنصوبات من الأفعال، بخلاف ما لو لم يسبق ذكرها.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

المنصوبات خمسة عشر كما سيأتي بيانها، والباب الأول من هذه المنصوبات [بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ] أي هذا باب بيان حقيقة المفعول به، وأل في المفعول موصولة؛ لأن المفعول على زنة مفعول، وأل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة موصولية، أي الذي فُعل به، أي باب الذي فُعل به الفعل، والضمير في به يعود على أل، وهذا من أدلة القائلين بأن أل الموصولية اسم، لأن من علامات الأسماء عود الضمير إليها، ومنه قولهم: قد أفلح المتقي ربه، فالضمير في ربه باتفاق أنه يعود على أل، وأل موصولية، والضمائر لا ترجع إلا إلى الأسماء، فدل على أن أل اسم، وهذا هو الصحيح، إذا الضمير في [به] عائد على أل، فحيثُذ تكون أل الموصولة اسماً، وقيل: بل يعود على موصوف محذوف تقديره باب الشيء الذي فُعل به، لكن النظر في أل، وفي مرجع الضمير، وهل يعود على موصوف محذوف أولاً؟ نقول: هذا قبل جعله علماً، فلما جُعل علماً صار الضمير جزءاً من الكلمة كدال زيد، نقول: المفعول به صار علماً ولقباً على ما سيذكره، بمعنى أنه كالجاء الواحد، فكل كلمة فيه تعتبر في مقابلة حرف من حروف زيد، فحيثُذ الضمير هنا لا اعتبار له أي لا مرجع له، وكذلك أل لا اعتبار لها، فهو جامد فلا ينظر إليه إلا من جهة كونه لقباً وعلماً، والنظر في الاشتقاق قبل النقل. قال الناظم:

مَهْمَا تَرَ اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ فَذَلِكَ مَفْعُولٌ قَلْبٌ بِنَصْبِهِ
 [مَهْمَا تَرَ اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ] مهما شرطية تجزم فعلين، وترفع فعل
 مضارع، فعل الشرط، مجزوم وجزمه حذف حرف العلة، وحيثئذ
 يحذف من النطق ومن الكتابة أيضاً، قال تعالى: ﴿لَمَّا يَقُضِ مَا أَمَرُهُ﴾
 [عبس: ٢٣] حُذِفَت الياء نطقاً وكتابةً، وقد يُوجد نطقاً وكتابةً مع
 كونه مجزوماً، والجازم إذا وُجد ووجد معه الحرف الذي يجب حذفه
 للجازم، إما أن يُخْرَجَ على أنه إشباع للحركة، يُشَبِّع الحركة والحرف
 محذوف، وإما أنه ذكره من باب الضرورة لأجل الوزن. قال
 الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
 أَلَمْ يَأْتِيكَ الْيَاءُ ثَابِتَةً مَعَ وجود الجازم، فالفعل مجزوم قطعاً،
 والأصل في جزمه حذف حرف العلة وهو الياء، وهنا الياء موجودة
 فقال: يَأْتِيكَ، فحيثئذ لا بد من تخريج هذه الياء، فنقول: إما
 للإشباع، أشبع الكسرة من أجل الوزن حتى تولدت الياء، أو أنه
 ذكرها ابتداءً من أجل الوزن دون إشباع. وكقوله:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجَوْ وَلَمْ تَدَعِ
 لم تهجو: بإثبات الواو، والأصل حذفها للجازم، نقول: الواو
 حذفت للجازم، وهذه الواو المملووظ بها ليست هي واو الفعل، وإنما
 هي إشباع للحركة. وكقوله:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقَ
ولا ترضاها: بالألف، إذا بقاء حرف العلة في الفعل المضارع
المجزوم لفظاً وإلا فهو مجزوم فيحذف حرف العلة، وحيثئذ نحكم
بكون الحرف محذوفاً، فنقول: الحرف محذوف للجازم لكن ذكره
ليس هو عين الحرف الذي قد حذف، ويخرج بأحد التخريجين
السابقين.

[اسماً] مفعول به [وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ] أي ما وقع عليه فعل الفاعل،
هذا هو المفعول به، واسماً خرج به الفعل والحرف، فالفعل لا يكون
مفعولاً به ما لم يرد به اللفظ نحو: كتبت قال، أي هذا اللفظ.
والحرف لا يكون مفعولاً به ما لم يرد به اللفظ نحو: كتبت في، أي
هذا الحرف. وإذا قيل: خرج الفعل والحرف فحيثئذ يجعل ذلك علماً
على الاسم، فيضم إلى علامات الأسماء، فإذا قيل: الفاعل هو الاسم
المرفوع، فالاسم خرج به الفعل وخرج به الحرف، إذا اختص
بالاسم فحيثئذ تقول: من علامات الاسم وقوعه فاعلاً، لأن
الفاعل لا يكون إلا اسماً، فينحصر في الأسماء، ولا يدخل الأفعال
ولا الحروف، فحيثئذ صار من علاماته التي يميز بها عن
أخويه، كذلك المفعول به، لا يكون إلا اسماً، فخرج الفعل فلا
يوصف بكونه مفعولاً به، وخرج الحرف فلا يوصف بكونه مفعولاً
به، فحيثئذ من علامات الأسماء كونها مفعولاً به. والمراد بالاسم هنا
ما يشمل الاسم الصريح، والاسم المؤول بالصريح، فنحو: ضربت
زيداً، فزيداً مفعول به وهو اسم صريح، يعني لا يحتاج إلى جعله

مفعولاً به إلى تأويل، والاسم المؤول بالصريح هو ما يحتاج في جعله مفعولاً به إلى تأويل، نحو: ظننت أن زيداً قائم، ذكرنا أن أفعال القلوب تنصب المبتدأ على أنه مفعول أول لها، والخبر على أنه مفعول ثان، وأنه قد يسد مسد المفعولين أن المفتوحة وأن المصدرية، نحو: ظننت أن زيداً قائم، فإن زيداً قائم سدت مسد المفعولين؛ لأن أن هذه في تأويل المفرد، والأصل إذا أردنا أن نقدر نقول: أن حرف توكيد ونصب، وزيداً اسمها، وقائمٌ خبرها، أن وما دخلت عليه وهو معمولاً لها في تأويل مصدر، مفعول به، تقديره ظننت قيام زيد، فقيام زيد مفعول به، وهو مفرد لكنه سد مسد مفعولي ظننت.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] الفعل ودَّ دائماً يقع بعده لو المصدرية، فحينئذٍ تؤول لو مع ما بعدها بمصدر يُنصب على أنه مفعول به، والتقدير هنا: ودوا مدهنتك، فمدهنتك مفعولٌ به، إذاً قوله: [اسماً] سواء كان صريحاً كضربت زيداً، فزيداً هذا صريح ملفوظ به مباشرة دون تأويل، أو مؤولاً بالصريح، نحو: ظننت أن زيداً قائم، و﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩].

[وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ] وقع الفعل يعني الصادر عن الفاعل، وبه الباء هنا بمعنى على؛ لأن مادة الوقوع إنما تتعدى بعلى لا بالباء، ووقع الفعل به أي عليه، لأن قوله به جار ومجرور متعلق بوقع، والوقوع

وما تصرف منه إنما يتعدى بعلى لا بالباء، إذاً المفعول به: هو اسم وقع فعل الفاعل عليه إثباتاً أو نفيًا، وفسروا الوقوع هنا بتعلقه بما لا يعقل إلا به إثباتاً أو نفيًا. مثلاً ضربت زيدا ضربت فعل وفاعل، وزيداً مفعول به، هل ثم ملابسة وارتباط بين المفعول به والفاعل والفعل؟ نقول: نعم، وهو كون زيد محلاً لوقوع فعل الفاعل وهو الضرب، لو قيل: من المضروب؟ قيل: زيد، إذاً هذه العلاقة هي تعلق المفعول به بالعامل على جهة إيقاع الفاعل ذلك الفعل على المفعول به، لكن لو قال: ما ضربت زيدا، حيثئذ المفعول به وهو زيداً ما وقع عليه فعل الفاعل، بل ليس عندنا فعل أصلاً، لأنه نفي، والنفي عدم ليس بشيء، فكيف نقول: زيداً مفعول به وقع عليه فعل الفاعل والضرب منفي ولم يحصل ضرب أصلاً؟! كذلك النهي نحو: لا تضرب زيدا. فهذا إشكال أورده بعضهم، والجواب: أن هذا اصطلاح، ولذلك أرادوا أن يعمموا الوقوع، فقالوا: الوقوع الأصل فيه الوقوع بالفعل فضربت زيداً الأصل أن تضربه فيكون زيد مضروباً، فهذا وقوع الفعل عليه بالفعل صريح ولا إشكال فيه، لكن في مثل هذا التركيب ما ضربت زيدا، ولا تضرب زيدا، قالوا: ثم علاقة وارتباط ذهني قصد أن النفي هنا قد نفي الضرب عن محل لو وقع عليه لكان محلاً له وقابلاً له، إذاً ثم ارتباط، تعلق زيد هنا بالضرب بمعنى أنه لو أراد إيقاعه لوقع ولكنه منفي عنه، فحيث صار مفعولاً به بالقوة لا بالفعل كضربت زيدا فزيداً مضروب بالفعل يعني وقع عليه الضرب، لكن ما ضربت زيدا لو أراد أن

يوقع الضرب بزید لكان زیدا محلاً للضرب وقابلاً له.
 إذا قوله: [مَهْمَا تَرَ اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ] المراد بالوقوع هنا تعلقه
 يعني تعلق المفعول به بما لا يعقل إلا به، يعني لا يتصور ويتخيل في
 الذهن إلا به، فحيثما ما ضربت النفي إنما يصح إذا كان ثم ما هو
 محل لوقوع هذا الضرب وإلا لم يصح نفي الضرب، فما ضربت
 هكذا دون أن يعلق في الذهن بمحل لإيقاع الضرب هذا لا يمكن
 أن يوجد. على كل المفعول به يتعلق به الفعل إثباتاً أو نفيًا.

والحاصل: أن المفعول به هو اسم وقع عليه الفعل الصادر عن
 الفاعل، نحو: ضربت زیدا، زیدا هذا مفعول به لأنه وقع عليه فعل
 الفاعل وهو الضرب، ونحو: ما ضربت زیدا، زیدا مفعول به لأنه
 لو أراد الفاعل إيقاع الحدث الذي هو الضرب على زيد لكان زیدا
 محلاً لذلك.

وبعض النحاة يرى أن من علامة صدق الحد على المفعول به أن
 تصوغ من الفعل التام اسم مفعول تام فتقول: ضربت زیدا، فزیدا
 هذا إذا أردت أن تتأكد هل هو مفعولٌ به أولاً؟ فاجعل زیدا مبتدأ،
 ثم ايت بمصدر الفعل ضرب الذي هو الضرب فتأتي منه باسم
 مفعول تام تجعله خبراً للمبتدأ، فإذا صح فهو مفعول به وإلا فليس
 بمفعول به، فتقول: زيدٌ مضروبٌ إذا صح التركيب فهو مفعول
 به. ونحو: جلس زيد على الكرسي، تقول: الكرسي مجلس عليه،
 هذا لم يصح إلا بواسطة، والعلامة هنا أن يصح أن يؤتى من مصدر
 الفعل اسم مفعول تام يعني لا يفتقر إلى جار ومجرور، وهنا لم يأت

تاما وإنما صح بالجار والمجرور وهو لفظ عليه.

[فَذَاكَ] أي الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل [مَفْعُولٌ] به [فَقُلْ بِنَصْبِهِ] أي بعد إثبات حقيقة المفعول فقل أي احكم بنصبه أي بأنه منصوب، إما بالفتحة وإما بالالف وإما بالياء، وعامل النصب في المفعول إما أن يكون فعلا سواء كان ملفوظا به أو محذوفا، فالملفوظ نحو: ضربت زيدا، فزيदा مفعول به لفعل مذكور، والمحذوف نحو: قوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَأَ إِذْهَمَ﴾ [البقرة: ١٣٥] ملة هذا مفعول به لفعل محذوف تقديره بل أتبع ملة إبراهيم. وإما أن يكون الناصب له الوصف نحو: أنا ضاربٌ زيدا، فزيदा مفعول به والعامل فيه ضارب وهو وصف، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣] في قراءة من نون الوصف. وإما أن يكون الناصب له المصدر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالناس مفعول به، والعامل فيه دفع وهو مصدر، وإما أن يكون الناصب له اسم الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ أنفسكم مفعول به والناصب له عليكم وهو اسم فعل أمر. إذاً ينصب المفعول إما بالفعل سواء كان ملفوظا به أو مقدرا أو بالوصف أو بالمصدر أو باسم الفعل.

كَمِثْلِ زُرْتُ الْعَالَمَ الْأَدِيَا وَقَدَرَكَيْتُ الْفَرَسَ النَّجِيَا
[كَمِثْلِ] يعني وذلك المفعول به كمثل [زُرْتُ الْعَالَمَ الْأَدِيَا]
الألف للإطلاق، وزرت فعل وفاعل، والعالم مفعول به منصوب،

والأديب من أدب كحسُن أدبا فهو أديب ويجمع على أدباء، وأدّبه علّمه فتأدّب واستأدّب، إذا العالم مفعول به لأن الفعل الذي دل عليه زرت وهو الزيارة قد وقعت عليه، والوقوع هنا معنى، لأنه قد يكون حسا وقد يكون معنى، نحو: تعلمت المسألة فليس عندنا وقوع حسي يدرك بالحس مثل الضرب الواقع على زيد، وإنما هو تعلق معنوي. [وَقَدْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ النَّجِيًّا] الألف للإطلاق، والنجيب هو الكريم الحسيب، وركبت فعل وفاعل، والفرس مفعول به لأنه اسم وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب، والركوب أمر حسي.

وظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا فَأَوَّلُ مِثَالُهُ مَا ذُكِرَا
[وَوَظَاهِرًا] أي واسما ظاهرا فهو صفة لموصوف محذوف، حال مقدمة من فاعل يأتي، و[يَأْتِي] فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود على المفعول به. [ويأتي] اسما [مُضْمَرًا] أي ضميرًا. إذا المفعول به قسمان:

الأول: قد يكون اسما ظاهرا، والثاني: قد يكون اسما مضمرا.

والظاهر: هو ما دل على مسماه بلا قيد، والقيد هو التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة. والمضمّر: هو ما دل على مسماه بقيد، وهو التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة؛ لأنه كما سبق أن الاسم ثلاثة أنواع: وهي الاسم المبهّم، والاسم المضمّر، والاسم الظاهر. فالظاهر كزيد، والمبهّم كهذا والذي سبق أنه يريد بالمبهّم أسماء الإشارات

والموصلات، والمضمر كهو. [فَأَوَّلَ] الفاء فاء الفصيحة، والأول أي الأسبق وهو الظاهر، [مِثَالُهُ مَا ذُكِرَ] الألف للإطلاق، وذكر فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المثال السابق، وحذف الفاعل للعلم به، يعني ما قد ذكرته لك فيما سبق من قولي زرت العالم، وركبت الفرس، فالعالم والفرس كل منهما اسم ظاهر.

وَالثَّانِي قُلْ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ كَزَارَنِي أَخِي وَإِيَّاهُ أَصِلْ [وَالثَّانِي] الذي هو المضمر، [قُلْ] إنه قسمان: [مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ] والمتصل أصله موصل قلبت الواو تاءً فأدغمت التاء في التاء. والضمير ينقسم إلى قسمين: الأول: بارز، والثاني: مستتر؛ لأنه إما أن يكون له صورة في اللفظ أي ينطق به، أو لا؟ الأول البارز، والثاني المستتر. نحو: ضربت فالتاء ضمير نطقت بها فهذا بارز، وقم الفاعل ضمير مستتر لم تنطق به لأنه ليس له صورة.

ثم البارز ينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين، إذا المتصل والمنفصل قسمان من أقسام البارز، وليسا قسمين للمستتر، والضمير المتصل: هو الذي لا يستقل بنفسه، فلذلك لا يبتدأ به أي لا يقع في أول الكلام، ولا يلي إلا في الاختيار، كتاء قمت، وناقمنا فهذا ضمير متصل بمعنى أنه لا يستقل بنفسه فلذلك لا يقع في أول الكلام ولا يقع بعد إلا. والمنفصل عكسه وهو الذي يستقل بنفسه، بمعنى أنه يقع في ابتداء الكلام ويصح أن يقع بعد إلا، كأنا وأنت وهو، فأنا ضمير منفصل، لأنه يصح الابتداء به، ويقع بعد إلا، تقول: ما قام إلا أنا، وتقول: أنا مسلمٌ، فأنا مبتدأ ومسلمٌ خبر.

وينقسم المتصل بحسب موقعه في الإعراب إلى ثلاثة أقسام :

الأول: مرفوع المحل كثناء قمت، فالتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

والثاني: منصوب المحل ككاف أكرمك زيدٌ، فالكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

والثالث: مخفوض المحل كالهاء في مررت بغلامه، فالهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل خفض.

وينقسم المنفصل بحسب موقعه في الإعراب إلى قسمين :

الأول: مرفوع المحل، والثاني: منصوب المحل. ولا يكون مخفوض المحل أبداً.

إذاً مخفوض المحل يكون في المتصل فقط، ولا يكون في المنفصل، وإنما يكون في محل رفع وفي محل نصب فقط، وكونه في محل نصب قد يكون مفعولاً به وهو الذي عناه الناظم هنا.

والمرفوع من الضمائر المنفصلة اثنتا عشرة كلمة: وهي أنا، ونحن، وأنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهنَّ.

والمنصوب من الضمائر المتصلة اثنتا عشرة كلمة: وهي إياي، وإيانا، وإياك، وإياكِ، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن. والضمير إياً فقط، فهو ضمير منفصل في محل نصب مفعول به، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ ﴿ إيا في الموضعين في محل نصب مفعول به مقدم. إذا [وَالثَّانِي قُلْ مُتَّصِلٌ] أي الضمير متصل بعامله، فيكون مفعولاً به في محل نصب، مثل: زيدٌ أكرمك فالكاف في محل نصب مفعول به لأنه ضمير متصل، وزيد أكرمنا فأكرم فعل ماضٍ، ونا الدال على المفعولين ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. [وَمُتَّفَصِلٌ] والمثال ما ذكرناه.

[كَزَارَنِي أَخِي] زار فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، إذا الكاف تأتي في محل نصب مفعول به نحو: أكرمك، ونا تأتي في محل نصب مفعول به، نحو زيد أكرمنا، ومثل الناظم للياء، وأخي الياء ضمير متصل في محل جر. إذا الياء قد تكون في محل جر وقد تكون في محل نصب. [وَأَيَّاهُ أَصِلْ] أي ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، والأصل أصله فقصد الحصر فانفصل الضمير وتقدم لإفادة ذلك. والهاء حرف دال على الغيبة مبني على الضم لا محل له من الإعراب، كالكاف من ذاك وذلك فلا إشكال فلا نقول: مضاف ومضاف إليه، وقد قيل، لكن هذا هو الصواب. وأصل فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. والعامل في المفعول به أربعة: الفعل، والوصف، والمصدر، واسم الفعل. ثم المفعول على نوعين: يكون ظاهراً ويكون مضمراً، والضمير: يكون متصلاً ويكون منفصلاً.

بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

هذا الباب يُعبر عنه الكثير من النحاة بباب المصدر، كما عبر بذلك صاحب الأصل ابن آجروم حيث قال: باب المصدر، وذلك لأن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا، وهذا هو الأصل بل بعضهم خصه بالمصدر وما عدا ذلك فهو نائب عنه، فحيث لا يكون مفعولاً مطلقاً، وإنما يكون نائبا عن المفعول المطلق، [بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ] المطلق مقابل للمقيد، لأنه المطلق عن قيد إما أن يقيد بحرف أو بظرف، لأن المفاعيل خمسة على الصحيح: الأول: المفعول به وهذا مقيد بالجار والمجرور، والثاني: المفعول فيه كالسابق، والثالث: المفعول معه، وهذا مقيد بالظرف، والرابع: المفعول له. والخامس: المفعول المطلق عن قيد من القيود السابقة، لأن الأربعة السابقة كلها مقيدة إما بحرف أو بظرف.

إذاً المفعول المطلق أطلق ولم يقيد بحرف ولا ظرف لأنه هو أصل المفاعيل، لأنه هو الحدث، وتلك محالٌ للحدث، فهو المفعول الحقيقي لأنه الحدث الصادر عنه.

وَالْمَصْدَرُ اسْمٌ جَاءَ ثَالِثًا لَدَى تَضْرِيفِ فِعْلٍ وَأَنْتَصَابِهِ بَدَا

[وَالْمَصْدَرُ] الواو للاستئناف البياني، والمصدر وزنه مَفْعَلٌ يعني محل صدور الشيء، سمي المصدر مصدراً لكون الأفعال وسائر المشتقات تصدر عنه، فالضرب مصدر يصدر عنه ضرب، ويضرب

واضرب، وضارب، ومَضْرِب، ومضْرَب، فكل هذه المشتقات صادرة وناشئة عن الضرب وهو المصدر، ولذلك صار المصدر مصدراً لأنه محل لصدور سائر المشتقات. [وَالْمُصْدَرُ اسْمٌ جَاءَ ثَالِثًا] أراد أن يعرف المفعول المطلق فقال: المصدر، لأنَّ ثَمَّ علاقة بين المصدر والمفعول المطلق، فكل مفعول مطلق فهو مصدر ولا عكس - على ما ذكره المصنف هنا - [وَالْمُصْدَرُ اسْمٌ] خرج الفعل، لأن المصدر أصل للفعل، فالفعل مشتق من المصدر، وهو فرع وأصله المصدر، كما قال الحريري:

وَالْمُصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَأْصَحِ اسْتِقَاقُ الْفِعْلِ
 إِذَا الْفِعْلُ فَرَعٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ، فَالْأَصْلُ الْمَصْدَرُ وَمَا عَدَاهُ
 مِنَ الْمَشْتَقَاتِ فَرَعٌ. [اسْمٌ جَاءَ] بمعنى ورد، فجاء في مثل هذا التركيب بمعنى ورد أو ثبت، أي المصدر اسم ورد حالة كونه [ثَالِثًا] لَدَى تَصْرِيفِ فِعْلٍ [لَدَى] بمعنى عند، وتصريف مصدر على وزن تفعيل، والمراد به التحويل من صيغة إلى صيغة أخرى، وما ذكره المصنف للمصدر من أنه ما يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، نقول: هذا ضابط وليس بحد له، لأنه تابع صاحب الأصل في قوله: الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل نقول: ضرب يضرب ضرباً فضرباً هو الثالث فهو المصدر، وأكل يأكل أكلاً، وشرب يشرب شرباً، ونام ينام نوماً، فالذي يجيء ثالثاً هو المصدر. كيف نقول: المصدر الذي يجيء ثالثاً، ثم نذكر الأول الفعل، ونحن نقول المصدر الأصل والفعل مشتق منه ؟!

الجواب: أن قولهم ثالثاً ليس بقيد بل قد يعبر عنه أولاً أو ثانياً أو آخراً، فلا بأس أن يقال: ضرباً ضرب يضرب، لأن هذا التركيب هو الأصل بناءً على القاعدة أن المصدر أصل لسائر المشتقات، ولا يتنقض بقولنا: ضرب يضرب ضرباً هذا جاء ثالثاً، وقد يأتي أولاً وقد يأتي ثانياً.

والمصدر اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل؛ لأن كل فعل مركب من شيئين لا ثالث لهما من جهة اللفظ: الأول: دلالة على الزمن، والثاني: دلالة على الحدث. فقام مثلاً يدل على شيئين: حدث وهو القيام، وزمن وهو الزمن الماضي، فأحد مدلولي الفعل هو الحدث، والمصدر اسم الحدث، فحينئذ كلمة مصدر اسم مسماه الضرب، والضرب مسماه نفس الحدث، فالمصدر اللفظ كالضرب كما نقول: خالد اسم مسماه الذات، والضرب مصدر مسماه عين الضرب، ففرق بين الضرب ومسمى الضرب. قال ابن مالك:

المُصَدِّرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُوِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ
إِذَا كُلُّ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ مُصَدِّرٌ وَلَا عَكْسَ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَكُونُ
مَبْتَدَأً، وَقَدْ يَكُونُ خَبَرًا، وَقَدْ يَكُونُ اسْمَ إِنْ، وَقَدْ يَكُونُ خَبَرَ إِنْ، فَلَا
يَتَعَيَّنُ فِي الْمَصْدَرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ، لَكِنْ يَتَعَيَّنُ
فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرًا.

المفعول المطلق: هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه. قوله: المصدر، عرفنا حقيقة المصدر، إذا أخذ المصدر

جنساً في حدّ المفعول المطلق، ينبنى على هذا أن كلّ ما ليس بمصدر فليس بمفعول مطلق، وكل ما قيل عند النحاة إنه نائب عن المفعول المطلق، فلكونه ليس بمصدر، فيعبر عنه بالنيابة نائب عن المفعول المطلق وليس هو بمفعول مطلق. وقوله: الفضلة أخرج العمدة فلا يكون المفعول المطلق عمدة، فلو قيل: كلامك كلامٌ حسن، فكلامٌ على القول بأنه مصدر أو اسم المصدر وقع في الموضعين عمدة، في الأول مبتدأ وهو عمدة، والثاني خبر وهو عمدة. ونحو: جدّ جدّه، فجده فاعل وهو مصدر، فليس فضلة فلا يحكم عليه بأنه مفعول مطلق مع كونه مصدرًا، لأن شرط المصدر الذي يصح انتصابه على أنه مفعول مطلق أن يكون فضلة، والفضلة ما ليس بعمدة. قوله: المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه، فلو سلّط عليه عامل من لفظه وهو عمدة وليس بفضله لا يحكم عليه بكونه مفعولاً مطلقاً، نحو: كلامك كلامٌ حسن، فكلام حسن سلّط عليه عامل من لفظه وهو كلامك لأنه مبتدأ، والمبتدأ هو العامل في الخبر، حيث سلّط عليه عاملٌ من لفظه وليس بمفعول مطلق، لكونه عمدة وليس بفضله، كذلك جدّ جدّه فجده مرفوع بجدّ، إذا سلّط عليه عامل من لفظه، وليس بمفعول مطلق، لأنه ليس بفضلة بل هو عمدة، وقوله: أو من معناه، هذا لإدخال النوع الثاني من نوعي المفعول المطلق، وهو مختلف فيه، نحو: قعدت جلوساً.

ثم لما بين لك حقيقة المفعول المطلق بين حكمه فقال: [وَأَنْتِصَابُهُ] أي المصدر الذي يجيء ثالثاً في تعريف الفعل، [بَدَأَ] أي ظهر، وانتصابه قد يكون بمثله وهو المصدر، لأن المصدر يعمل في المصدر بشرطه، فالمفعول المطلق قد يعمل فيه مصدرٌ فلا مانع أن يُنصب المصدر بمصدرٍ تقول: عجبت من ضربك زيداً ضرباً شديداً، زيداً مفعول به والعامل فيه المصدر ضربك، وضرباً مفعول مطلق لضربك، فضرب مصدر قد عمل في المفعول المطلق وهو مبين للنوع، إذاً قد ينصب المفعول المطلق بالمصدر. وقد ينصب المفعول المطلق بالفعل، نحو: ضربت زيداً ضرباً، زيداً مفعولٌ به، وضرباً هو المفعول المطلق وقد عمل فيه الفعل. وقد ينصب المفعول المطلق بالوصف، نحو: أنا ضاربٌ زيداً ضرباً، فـضرباً مفعول مطلق، والعامل فيه الوصف، [وَأَنْتِصَابُهُ بَدَأَ] يعني نَصَبُ هذا المصدر على أنه مفعول مطلق بدا وظهر إما بمصدر مثله، أو بفعل، أو بوصف.

وَهُوَ لَدَى كُلِّ فَتَى نَحْوِيٍّ مَا بَيْنَ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ
فَذَلِكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ كَزُرْتُهُ زِيَارَةً لِفَضْلِهِ
[وَهُوَ] أي المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة، [لَدَى] أي عند [كُلِّ فَتَى] التنوين للتعظيم، [نَحْوِيٍّ] نسبة إلى فن النحو، لكن قوله: [لَدَى كُلِّ فَتَى نَحْوِيٍّ] من إطلاق الكل وإرادة الجزء، يعني من العام الذي أريد به الخصوص وإلا فليس مجمعاً عليه، [مَا بَيْنَ] قسمين اثنين لا ثالث لهما [لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ] يعني المفعول المطلق

نوعان : الأول : لفظي . والثاني : معنوي .

و أشار إلى الأول بقوله : [فَذَاكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ] المفعول المطلق إما أن يعمل فيه فعلٌ موافق له في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى دون اللفظ ، هذا وجه القسمة .

لماذا قسمناه إلى قسمين ؟ نقول : لأنه لا يخلو المفعول المطلق باعتبار العامل إما أن يتحدا في اللفظ والمعنى نحو : ضربت زيداً ضرباً ، فضرباً مفعول مطلق والعامل فيه ضرب وقد وافقه في اللفظ والمعنى ، وهذا يسمى لفظياً . وإما أن يتحدا في المعنى دون اللفظ ، نحو : قعدت جلوساً ، وافقه في المعنى ، لأن معنى الجلوس والقيود واحد ، ولم يوافقه في الحروف ، وهذا يسمى معنوياً ، إذا [لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ] فهما قسمان لأن القسمة استقرائية إما أن يوافق المصدر عامله في اللفظ والمعنى معا فهو اللفظي ، أو في المعنى دون اللفظ فهو المعنوي ، ولا يمكن أن يوجد الثالث وهو أن يوافقه في اللفظ دون المعنى . [فَذَاكَ] الفاء فاء الفصيحة ، وذاك أي الأول الذي هو اللفظي فالشار إليه الأول ، لذلك أتى بالكاف لأنه بعيد ، [مَا] اسم موصول بمعنى الذي أي المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة الذي [وَافَقَ] الضمير يعود للاسم الموصول أي المصدر [لَفْظَ فِعْلِهِ] الناصب له ، ولو قال : عامله لكان أشمل ؛ لأنه لا يشترط أن يكون موافقاً للفعل فحسب ، بل موافقاً للفعل أو الوصف أو المصدر فهو أعم ، [مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ] في حروفه الأصول ومعناه ، ولو خالفه في حركة عينه ، نحو : فرح زيدٌ فرحاً ،

ففرحاً مفعول مطلق وافق عامله فرح في اللفظ والمعنى، لكن لم يوافق في حركة العين، والمراد الموافقة في الحروف والمعنى. [كَزُرْتُهُ زِيَارَةً لِفَضْلِهِ] زرته فعل وفاعل، والضمير في محل نصب مفعول به، وزيارة مفعول مطلق لفظي، لكونه وافق عامله وهو زار في اللفظ أي في الحروف والمعنى، لفضله جار ومجرور متعلق بقوله زرته.

وَذَا مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهُ بِلَا وَفَاقٍ لَفْظٍ كَفَرِحْتُ جَذَلًا [وَذَا] المشار إليه النوع الثاني وهو المعنوي، لأن ذا اسم إشارة للقريب فلا يحتاج إلى حرف خطاب، وأما ذاك فهو للبعيد لأنه قال: لفظي ومعنوي وأشار للبعيد اللفظي بقوله ذاك، وللثاني المعنوي بقوله وذا. [مُوَافِقٌ] أي مصدر منصوب على المفعولية المطلقة موافق [لِمَعْنَاهُ] يعني لمعنى عامله الناصب له، فالضمير يعود لقوله فعله، [بِلَا وَفَاقٍ لَفْظٍ] وافقه في المعنى، لكن بلا أي بدون، وفاق أي موافقة لفظه في حروفه بل وافقه في المعنى فقط، [كَفَرِحْتُ جَذَلًا] والجذل هو الفرح، فرحت جذلاً، جذلاً مفعول مطلق وهو مصدر، والناصب له فرح، وقد وافقه في المعنى دون الحروف، لذا سمي معنوياً لموافقته لعامله في المعنى دون الحروف. ومثله: قمت وقوفاً، فوقوفاً مفعول مطلق منصوب، والعامل فيه قمت والقيام والوقوف في المعنى واحد، لكنه خالفه في الحروف، ومثله: جلست قعوداً.

المفعول المطلق عند النحاة ثلاثة أنواع :

الأول: مؤكد لعامله. نحو: ضربت زيدا ضرباً، فضرباً هذا مؤكد لعامله وضابطه أنه لم يتقيد بوصف ولا إضافة، فإذا جاء المصدر هكذا ضرباً دون إضافة كضرب الأمير، أو وصف كضرباً شديداً، أو أل العهدية كالضرب، نقول: هذا مفعول مطلق مؤكد لعامله؛ لأنه ليس فيه أي زيادة على ما دل عليه العامل ضربت، لأن ضربت دل على وقوع الضرب، فحينئذٍ ضرباً أكد المصدر الذي دل عليه ضرب لذلك سمي مؤكداً.

والثاني: المبين لنوعه. نحو: ضربت زيدا ضرباً شديداً، وصفه فبيّن نوع الضرب لأن ضربت يدل على الضرب، لكن لا يدل على الشدة والخفة والضعف ونحو ذلك، فإذا قال: ضرب زيدا ضرباً شديداً، فوصف المصدر المفعول المطلق بقوله شديداً، نقول: هذا مبين لنوع عامله، أو قال: ضربت زيدا ضرب الأمير، قيده بالإضافة فهذا مبين للنوع، أو قال: ضربت زيدا الضرب، أي المعهود الذي بيني وبينك، الشديد أو الضعيف.

والثالث: المبين لعدده. نحو: ضربت زيدا ضربتين أو ضربات، لأن قولك ضربت لا يدل على عدد مرات وقوع الحدث، فإذا قلت ضربتين، حينئذٍ بيّن عدد مرات وقوع الحدث.

بَابُ الظَّرْفِ

لما فرغ من المصدر عقبه بقوله: بَابُ الظَّرْفِ لأن المصدر اسم للحدث، وثُمَّ مناسبة بين الظرف والحدث، لأنَّ كُلَّ حَدَثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ زَمَنٍ، ولذلك الفعل يدل على شيئين: على حدث وزمن، لأنه لا يمكن أن يوجد حدث لا في زمن، كذلك لا بد له من مكان؛ لأنه لا يتصور وقوع حدث لا في مكان، إذًا لما ذكر المصدر وهو الحدث ناسب أن يعقبه بالظرف لما بينهما من المناسبة وهو أن المصدر يحتاج لزمان ومكان يقع فيه.

[بَابُ الظَّرْفِ] ويسمى المفعول فيه، لأن الزمن فُعِلَ فِيهِ الحدث، تقول: صمت يومَ الخميس، فالصيام فُعِلَ فِي الْيَوْمِ. والناظم ترجم بالظرف وأطلق، والمراد به الظرف المكاني والظرف الزماني لأنه سيأتي أنه قسمان. والظرف في اللغة: الوعاء يقال: الماء في الكوز، فالكوز وعاء للماء، واصطلاحاً: ما سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي، مِنْ اسْمِ زَمَانٍ أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مَبْهَمٍ.

ما اسم موصول بمعنى الذي، وهو مبهم، وقوله: مِنْ اسْمِ زَمَانٍ أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مِنْ بَيَانِيَةِ بَيِّنِ الْمَرَادِ بِمَا يَعْنِي اسْمُ زَمَانٍ أَوْ اسْمُ مَكَانٍ سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ بَعْضَ الْأَلْفَاظِ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا اسْمُ زَمَانٍ، أَيْ لَفْظٌ دَالٌ عَلَى زَمَنٍ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِ إِلَى الْمَدْلُولِ كَيَوْمٍ وَوَقْتٍ، وَشَهْرٍ، وَرَمَضَانَ، هَذِهِ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى

الزمن، ما سلط عليه أي على اسم الزمان أو المكان عامل لكن على معنى في، وليس مطلقاً ليس كل عامل سلط على اسم زمان فهو ظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ [البقرة: ٤٨] فيوماً ليس بظرف، لأن الظرف يكون منصوباً على معنى في، بمعنى أن اسم الزمان يلاحظ فيه معنى في الظرفية، بمعنى أن الحدث قد وقع في ذلك اليوم وصار اليوم كالوعاء له، تقول: صمت يوم الخميس، فيوم هذا ظرف لأنه سلط عليه عامل وهو صامَ فعلٌ ماضٍ على معنى في فالعلاقة بين صمت ويوم هي كون اليوم ظرفاً للصوم كما أن الكوز ظرف للماء، فالיום ظرف للصوم وقد وقع الصوم فيه، وأما لو صرح بفي خرج عن كونه ظرفاً، نحو: صمت في يوم الخميس، نقول: هذا جار ومجرور، ولا يسمى ظرفاً وإنما يسمى اسم زمان، إذاً ليس كل اسم زمان يكون ظرفاً، وكل ظرف زماني هو اسم زمان، لأن شرط الظرف أن يكون منصوباً، وهذا قد جُرَّ، ثم قد جُرَّ بفي ظاهرةً والشرط في اسم الزمان أن يكون ملاحظ فيه معنى في، ولا تذكر أصالةً، ونحو: يومُ الجمعةِ يومٌ مبارك، يوم الجمعة مبتدأ، ويوم مبارك هذا خبر وصفته، ولا يعربان ظرفاً لأنها مرفوعان والشرط في الظرف الزماني أن يكون منصوباً، وإذا نُصب أن يكون منصوباً على معنى في بمعنى أن الظرف قد صار محتوياً للعامل الذي عمل فيه، ولذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] يوماً مفعول به، والمعنى اتقوا ذلك اليوم فالיום كله هو المتقى، إذاً لا يمكن أن يكون

منصوباً على معنى في فيعرب ظرفاً، لأن اسم الزمان وإن كان منصوباً في هذا التركيب إلا أن شرطه الاصطلاحي أن يكون ملاحظاً فيه معنى في . ولو قيل اتقوا يوماً - يعني في يوم - لكان المأمور به أن يؤجل الإنسان التقوى من الدنيا إلى ذلك اليوم فلا تتقي هنا واجعل التقوى في ذلك اليوم وهذا معنى فاسد، ومثله قوله تعالى في الصيام: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٨٣) أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴿[البقرة: ١٨٤] لا يصح أن تكون أياماً مفعولاً لتتقون ولا ظرفاً له؛ وإلا لفسد المعنى لأنك لو علقت أياماً معدودات بتتقون لصارت أيام الصيام هي المتقي! فالمعنى فاسد حينئذ فليست مفعولاً به لتتقون. وليست ظرفاً لأن التقوى مرادة في أيام الصيام وفي غير أيام الصيام، فلو جعلت ظرفاً أي لعلكم تتقون في أيام معدودات، وما عداها افعل ما شئت. بل نقول: أياماً منصوب بالمصدر وهو الصيام في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ... أَيَّامًا﴾ ﴿فأياماً مفعول به للصيام، وجوز الصاوي وغيره أن يكون مفعولاً به لعامل محذوف تقديره صوموا أياماً، والجملة حينئذ مستأنفة، أما تعلقها بتتقون فهذا لا وجه له.

والحاصل: أن الظرف هو اسم زمانٍ أو اسم مكان سُلِّطَ عليه عاملٌ يعني عمل فيه عامل، لكن ليس على إطلاقه، وإنما على تقدير معنى في، فإذا صح ملاحظة معنى في وهو الظرفية - كون اسم الزمان أو اسم المكان محلاً وقع فيه الحدث حينئذ صح نصبه على أنه ظرف وإلا فلا، وليس كل اسم زمانٍ يكون ظرفاً، وقوله: من اسم

زمان أو اسم مكان مبهم سيأتي شرحه .

الظَرْفُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي زَمَانٍ مَكَانِيٍّ بِذَائِقِي
[الظَرْفُ مَنْصُوبٌ] هذا حكم الظرف، فلا يكون مرفوعاً ولا
يكون مجروراً، فإذا جاء اسم الزمان مرفوعاً، نحو: يوم الجمعة يومٌ
مبارك، فليس بظرف مع كونه اسم زمان، وإذا جاء مجروراً ولو
بفي، نحو: صمت في يوم الخميس، فليس بظرف بل هو جار
ومجرور، إذا [الظَرْفُ مَنْصُوبٌ] خرج المرفوع والمجرور من اسمي
الزمان والمكان فلا يعربان ظرفاً، [مَنْصُوبٌ] بالواقع فيه أي باللفظ
الدال على المعنى الواقع في الظرف، وقد يكون فعلاً نحو: صمتُ
يومَ الخميس، لأن اسم الزمان له احتواء فيوم الخميس ظرف
للصيام الذي دل عليه صمت، فهو العامل فيه. وقد يكون
وصفاً، نحو: أنا صائمٌ يومَ الخميس، فيومَ الخميس منصوب
بالوصف وهو صائم. وقد يكون مصدراً، نحو: عجبت من
صومك يومَ الخميس.

إذا الظرف ينصب بالفعل وبالوصف وبالمصدر، بشرط أن
يكون معنى العامل واقعاً في الظرف، وأن يكون على معنى في فإذا لم
يكن كذلك فلا.

[مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي] يعني على تقدير معنى في الدالة على
الظرفية، أي يتضمن التركيب معناها وليس المراد أنك تأتي بلفظ في
فتظهرها، بل المراد ملاحظة معنى في وهو الظرفية، هل الظرفية

ملاحظة في هذا التركيب أم لا؟ [عَلَى إِضْمَارِي] إضمار بمعنى تقدير معنى في بأن يلاحظ معنى في وإن لم يصرح بلفظها.

[زَمَانِيًا مَكَانِيًّا بِذَا يَفِي] يفي الظرف أي يتم بالتقسيم المذكور، وهو كون الظرف ينقسم إلى قسمين :

الأول: ظرف زماني وهو الاسم الدال على زمان، من إضافة الدال إلى المدلول، وزمانياً - بالتخفيف للوزن - أي حالة كونه دالاً على الزمن.

والثاني: ظرف مكاني، وهو الاسم الدال على المكان من إضافة الدال إلى المدلول، ومكانياً - بالتخفيف للوزن - أي حالة كونه دالاً على المكان.

أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوَمَا تَرَى الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ ثُمَّ سَحَرَا
وَعُدُوهُ وَيُكْرَهُ ثُمَّ غَدَا حِينًا وَوَقْتًا أَمَدًا وَأَبَدًا
وَعَتَمَةٌ مَسَاءً أَوْ صَبَاحًا فَاسْتَعْمِلِ الْفِكْرَ تَنْلُ نَجَاحًا

ما يدل على الزمن كلها ألفاظ مسموعة من لغة العرب، فهي ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها، لذلك قال: [أَمَّا الزَّمَانِيُّ] أي الاسم المنسوب إلى الزمان، وهو اسم الزمان، [الزَّمَانِيُّ] مطلقاً سواء كان مبهماً أو مختصاً، فكل اسم زمان يصح نصبه على الظرفية، واسم الزمان نوعان: الأول: مبهم، والثاني: مختص، فالمبهم كوقتٍ وحينٍ وزمنٍ فهذه لا تدل على زمن معين فليس لها أول ولا آخر، فهي اسم زمان مبهم. والمختص كساعةٍ وشهرٍ ورمضانٍ، وهذه أسماء

زمان معينة لها أول وآخر. والنوعان يصح أن يُنسبا على أنهما ظرف زمان. وأما الظرف المكاني فما كان مبهماً كالجهات الست وأسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد ونحوها، صح نصبها على الظرفية، وما كان مختصاً بالمسجد ونحوه، لا يصح نصبها على الظرفية المكانية إلا ما سمع فيبقى على السماع كالشام ومكة. فلا ينصب من أسماء المكان إلا ما كان مبهماً، وسيدكرها الناظم. وأما اسم الزمان المختص فهو ما دل على مقدار معين معلوم الأول والآخر كأسماء الشهور، والصيف والشتاء وكل ما خص من الأزمنة بوصف، أو إضافة، أو دخول آل، وكذلك المعدود، ولو كان مثنى أو مجموعاً كيومين وأيام وأسبوع، فالمعدود من قبيل المختص، وكل ما استفيد منه أول وآخر فهو مختص، وكل ما لم يستفد منه أول ولا آخر فهو مبهم.

[أَمَّا الزَّمَانِيُّ] أما للتفصيل، [فَنَحْوُ مَا تَرَى] أي ما تعلمه مما سيأتي، أو ما تراه بعينيك [اليَوْمَ] اسم زمان مختص، لأنه حلي بآل فلو قيل: يومٌ فهو مبهم لأنه وإن كان في نفسه أربعاً وعشرين ساعة لكنه يومٌ من أيِّ الأيام؟ لا يُدرى، لكن لو قيل: صمت يوماً، صار مبهماً وإن قيل: صمت يوم الخميس أو اليوم، صار معيناً فهو مختص، [اليَوْمَ] وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، نحو: صمت اليوم أو يوم الخميس. [وَاللَّيْلَةَ] أيضاً ظرف زمان، وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، نحو: اعتكفت الليلة. [ثُمَّ سَحَرًا] ثم للترتيب الذكري فقط، وسحراً الألف للإطلاق أو بدل

عن التنوين لأنه يحكي الألفاظ منصوبة، فالיום حكاها بالنصب على أنها ظرف زمني والليلة كذلك، والسحر اسم لآخر الليل، قد يكون مصروفاً، وقد يكون ممنوعاً من الصرف، يكون مصروفاً إذا لم يُرد به سحر يوم معين، نحو: جئتكَ سحراً بالتنوين لأنه نكرة، وأما جئتكَ يوم الجمعة سحراً، فحينئذ صار معيناً فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعدل عن السحر. [وَعُدْوَةٌ] أيضاً بالتنوين مع التنكير أي لا تختص بمعين، نحو: أزورك غدوة لا تمنع من الصرف كضاربة، وتمنع من الصرف مع التعريف إذا أريد بها معين، نحو: أزورك غدوة بدون تنوين إذا أريد غدوة يوم معين، ووقتها من دخول صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، هكذا قال النحاة. [وَبُكْرَةٌ] بالتنوين وتركه كغدوة، في كونها تمنع من الصرف مع التعريف، وتصرف مع التنكير، نحو: أزورك بكرة، ووقتها أول النهار من الفجر. [ثُمَّ غَدَاً] ثم للترتيب الذكري، وغداً بالتنوين دائماً ينون مع عدم أل والإضافة، وهو اسم لليوم الذي بعد يومك، نحو: أزورك غداً، غداً ظرف منصوب على الظرفية الزمانية. [حِينَ وَوَقْتًا] أي وحينا على حذف حرف العطف، وحيناً اسم لزمان مبهم، ووقتاً مثل حين اسم لزمان مبهم.

إذاً مثل لك لاسم الزمان المختص والمبهم، فالمختص كالיום بآل، والليلة وسحر إذا أريد به معين وغدوة وبكرة وغداً كلها اسم زمان مختص يعني يدل على قدر معين له أول وآخر، وحيناً ووقتاً وأبداً وأمداً هذه غير مختصة لا أول لها ولا آخر. تقول: أزورك

حيناً أو وقتاً. [أَمَدًا وَأَبَدًا] المراد بهما الزمان المستقبل، فهما بمعنى واحد، وأبداً المشهور أنها للزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه، نحو: لا أزورك أبداً، أي أبدأ الأبدين، كذلك أمداً أي أمد الدهر. [وَعَتْمَةً] وهي اسم لثلث الليل الأول، ومبدؤها مغيب الشفق ومنتهاها ثلث الليل، نحو: أزورك عتمة أو عتمة ليلة كذا، بالإضافة أو بالإطلاق. [مَسَاءً] بالمد أي بالهمزة، ويطلق في اللغة من الزوال إلى آخر النهار هذا هو المشهور أنه آخر النهار، نحو: آتيك مساءً أو مساء كذا. [أَوْ صَبَاحًا] وهو أول النهار من الفجر إلى الزوال، [فَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ تَنَلَّ نَجَاحًا] بعد أن ذكر لك من أسماء الزمان التي تنصب على أنها ظرف زمان قال: فاستعمل الفكر يعني أعمل الفكر والمراد به النظر، وليس هو الفكر بمعنى حركة النفس في المعقولات، يطلق الفكر بمعنى النظر وهو الفكر المؤدي إلى علم أو ظن. فاستعمل الفكر استعمل فعل أمر مبني على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والفكر مفعول به، تنل فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، ونجاحاً أي فلاحاً مفعول به لتل. فاستعمل الفكر تنل نجاحاً هذا شأن كل العلم لا بد من الفكر، ولا بد من النظر، ولا بد له من الصبر.

ثُمَّ الْمَكَانِي مِثَالُهُ اذْكُرَا أَمَامَ قُدَّامٍ وَخَلْفَ وَرَا
وَفَوْقَ تَحْتَ عِنْدَ مَعَ إِزَاءَا تَلَقَّاءَ ثُمَّ وَهْنًا حِذَاءَا

بعد أن ذكر لك الظرف الزماني قال: [ثُمَّ الْمَكَائِيُّ] ثم للترتيب
الذكرى، والمكاني أي الاسم المكاني وهو الدال على مكان، ولا
يكون إلا مبهمًا. أما المختص فلا يصح نصبه على الظرفية، وإنما يجز
بفي هذا هو الأفصح، ونحو: دخلت الشام، مختلف في توجيهه،
والمبهم هو الذي ليس له صورة ولا حدود محصورة، كقُدَّام وأمام
وخلف ليس له حدود، [مِثَالُهُ] أي مثال المكاني وهو جزئي يذكر
لإيضاح القاعدة فقط، [أذْكَرًا] الألف للإطلاق، أو أنها بدل عن
نون التوكيد الخفيفة، [أَمَامَ قُدَّامَ] أي وقدام على حذف حرف
العطف، وهاتان اللفظتان بمعنى واحد، فمعناهما متحد ولفظهما
مختلف، فأمام بمعنى قدام، وقدام بمعنى أمام، اسم للجهة التي
تكون أمام الشخص، تقول: جلست أمام المعلم، أي قُدَّامه وهذه
مبهمة وليست مختصة لأن أمام يصدق على كل شيء أمام المعلم،
[وَوَخَلْفَ] ضدُّ قدام، اسم للجهة التي تكون وراء الشخص، نحو:
جلست خلفك أي في المكان الذي خلفك، [وَوَرَاءَ] أي وراء بالمد،
وقصره للضرورة، وهو مرادف لخلف، نحو: جلست وراءك أي في
الجهة التي تكون ضد الأمام، [وَفَوْقَ] اسم للمكان العالي، نحو:
جلست فوق المنبر، أي في مكان هو فوق المنبر، [وَتَحْتَ] ضد فوق
اسم للمكان الأسفل، و[عِنْدَ] اسم لما قرب من المكان، تقول:
جلست عند زيد، أي في مكان قريب منه، وعند هذه قد تكون
ظرف زمان، وقد تكون ظرف مكان بحسب ما تضاف إليه، تقول:
جئتُك عند صلاة العصر، أي عند وقت صلاة العصر، وجلست

عند بيتك أي في المكان الذي هو قريب من بيتك، و[مَع] بالسكون وهي لغة فيها والأصل فيها مَع، فهما لغتان، [مَع] ظرف وهي منصوبة على الظرفية وتكون بالفتحة، وقد تسكن لغة وليست بحرف حينئذٍ، وقيل: بحرفيتها لكن الصواب أنها اسمٌ وهو قول سيبويه لذلك قال ابن مالك:

وَمَع مَع فِيهَا قَلِيلٌ وَثَقُلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ
وهي اسم لمكان الاجتماع في المكان أو الزمان، يحتمل هذا ويحتمل ذاك بحسب ما تضاف إليه، نحو: جلست مع زيد أي مصاحب له إما في المكان وإما في الزمان. و[إِزَاء] أي مقابل، تقول: جلست إزاء زيد أي مقابله، و[تَلْقَاء] مرادف لإزاء في المعنى، و[ثَمَّ] بفتح الثاء لا بضمها فإذا ضمت فهي حرف عطف، وإذا فتحت فهي اسم إشارة للمكان البعيد، نحو: جلست ثم، أي هناك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾. [وَهُنَا] بضم الهاء وفتح النون مع التخفيف، اسم إشارة يشار به إلى المكان القريب، نحو: جلست هنا، أي في المكان القريب، [حِذَاء] بالمد بمعنى تلقاء، نحو: جلست حذاء زيد أي قريباً منه.

والحاصل: أن الظرف نوعان: ظرف زماني، وظرف مكاني، وكل اسم زمان سواء كان مبهماً أو مختصاً يصح نصبه على أنه ظرف زمان، وأما اسم المكان فلا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهماً. ويشترط أن يسلط العامل على اسم الزمان أو المكان ملاحظاً فيه معنى في.

بَابُ الْحَالِ

أي هذا باب بيان حقيقة الحال، والحال أصلها حَوَّلٌ على وزن فَعَلَ مثل بوب تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، فالألف منقلبة عن واو، والدليل على أن هذه الألف منقلبة عن واو أنها تجمع على أحوال، وتُصَغَّرُ على حُوَيْلَة، فهذه الواو هي الأصل في لفظ الحال، لأن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، ولذلك الكلمة إذا كانت على ثلاثة أحرف فيها ألف، فاقطع بأن الألف منقلبة عن واو أو ياء؛ لأنهم أجمعوا على أن الألف لا تكون أصلاً في الثلاثي، وإنما تكون زائدةً فيما زاد على ثلاثة أحرف، لأنه كما سبق أن أقل ما يوضع عليه الاسم هو ثلاثة أحرف، وأقل ما يوضع عليه الفعل ثلاثة أحرف. فحينئذٍ الفعل قال مثلاً تقطع بأن الألف فيه ليست أصلاً بذاتها لأنه ثلاثي، فلو حكمنا عليها بالزيادة لصار الفعل قال مُرَكَّباً من حرفين، فحينئذٍ تقطع بأن هذه الألف منقلبة إما عن واو أو عن ياء، وأصل قال قَوْلٌ تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وباع أصله بَيَعَ تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. والذي يُبين ويميز لك أن الألف منقلبة عن واو أو ياء هو تصريف الكلمة، فتأتي بالفعل المضارع باع يبيع، فالعين هي الياء يَفْعَلُ يَبِيعُ، وأيضاً المصدر البيع. قال يَقُولُ أصلها يَقُولُ يَفْعَلُ فالعين واو في قال، حينئذٍ نحكم بأن الألف منقلبة عن واو. والحاصل أن قوله: الحال، هذه الألف منقلبة عن واو، بدليل جمعها

على أحوال ويصغر على حويلة، ومعلوم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، وكذلك سائر المشتقات، فالقول مصدر يدل على أن العين واو، كذلك البيع مصدر يدل على أن العين ياء.

والحال من جهة اللفظ يُذكر ويؤنث، يُقال: حالٌ وحالةٌ، قال الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَإِكِلْ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا
وقال:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتَ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ
وحالٌ يجوز فيه التذكير والتأنيث من جهة الوصف والضمير والإشارة، فيقال: حالٌ حسنٌ، وحالٌ حسنةٌ، ولذلك يقال في التصغير: حويلةٌ بالياء لأنه مؤنث تأنيثاً معنوياً بدون تاء، هذا حالٌ حسنٌ وهذه حالٌ حسنةٌ، وتحسنت حالُ المريض. والحال لغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر. وأما في الاصطلاح فذكره الناظم هنا تبعاً للأصل بقوله:

الْحَالُ لِلْهَيْئَاتِ أَيِّ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنْهَا مُقَسَّرٌ وَنَضْبُهُ أَنْحَتَمَ
وقال في الأصل الاسم المنصوب المفسر لما أنبهم من الهيئات. قوله: الاسم أخرج الفعل والحرف، فالحال لا تكون فعلاً ولا حرفاً. فحينئذ يردُّ السؤال كيف نقول الحال لا تكون فعلاً وقد تقول: جاء زيدٌ يضحك، ويضحك الجملة في محل نصب حال؟ الجواب: أن كلَّ ما جاء من الجمل في محل نصب حال فهو مؤوَّل

بالمفرد. فجاء زيدٌ يضحكُ أي جاء زيدٌ ضاحكاً، تؤوله بالمفرد، فهو الأصل فيه كالخبر الأصل فيه أن يكون مفرداً، فإذا جاء جملةً فحينئذٍ لا بد من تأويله بمفرد، إذا رجع إلى أصله وهو المفرد. كذلك الحال إذا جاءت جملةٌ سواء كانت جملة اسمية أو فعلية نقول نرده إلى الأصل وهو المفرد. قوله: المنصوبُ هذا بيان لحكمه، أدخله في الحد، ولكن عندهم القاعدة أنه لا يجوز في الحدود إدخال الأحكام، قال في السلم:

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
 فيقال الحال: هو الاسم المفسر لما انبهم من الهيئات، وحكمه
 النصب. ولا نقول: هو الاسم المنصوب فتدخل الحكم وهو
 النصب في الحد؛ لأن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره وإنما يذكر
 الحد للكشف والإيضاح، يبيّن أولاً حقيقة الحال، وتحكم على
 الكلمة بأنها حال، ثم بعد ذلك تحكم بأنه منصوب، إذا الاسم
 المنصوب أخرج المرفوع فلا تكون الحال مرفوعةً أبداً، وأخرج
 المجرور فلا تكون الحال مجرورة أبداً، إلا في نحو: جاء زيدٌ مبكراً،
 نقول: جاء زيدٌ مبكراً قد يجوز دخول حرف الجر وهو الباء في مثل
 هذا التركيب على الحال، فحينئذٍ تكون الحركة مقدرة، ولا يكون
 مجروراً من جهة المعنى وإنما هو مجرور من جهة اللفظ فحسب، لأن
 حرف الجر الزائد لا يؤثر في المعنى الأصلي لأنه ما جيء به من أجل
 إثبات معناه وإنما جيء به تأكيداً فقط .

حينئذ بمبكرٍ نقول: الباء حرف جر زائد، ومبكرٍ حال منصوبة، ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. كما قيل في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] من حرف جر زائد، وخالقٍ مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

إذا حرف الجر هنا لم يؤثر في المعنى الأصلي، لأنه إنما جيء به للتأكيد فحسب، ولم يؤت به لإفادة معناه الذي وضع له في لغة العرب.

قوله: المفسر لما انبهم أي الموضح والكاشف لما انبهم من الانبهم وهو الخفاء والاستتار، من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة. يعني مجيء الحال تأتي كاشفة ومفسرة وموضحة ومبينة لا لذات موصوفها وإنما لهيئة موصوفها، فحينئذ يكون الموصوف الذي هو صاحب الحال معلوم الذات إلا أنه مجهول الصفة، فيقال مثلاً: جاء زيدٌ، تعرف زيداً، ولكن المجيء يختلف وله أحوال وصفات، فزيدٌ أحدث المجيء، فقد علمت بأن زيداً أوجد المجيء، لكن على أي صفة؟ هل المجيء يكون بصفة واحدة أم متعدد الصفات؟ لا شك أنه متعدد الصفات، فحينئذ قوله: جاء زيدٌ فيه إيضاح، وفيه خفاء، فالإيضاح من جهة إسناد المجيء إلى زيد، وكون الحدث هو مجيئه وهذا واضح بين مأخوذ من اللفظ، وكون الذي أحدث الحدث هو زيد وهو فاعل، وزيدٌ معلومٌ عندنا، فهذا كله واضح. لكن لو قيل

لك كيف جاء زيد؟ هل جاء ماشياً؟ هل جاء طائراً؟ هل جاء راكباً؟ هل جاء يحبو حبوا؟ هذا كله محتمل، فحينئذ تأتي بالحال كاشفةً وموضحةً لا لذات الفاعل وإنما للصفة التي اتصف بها الفاعل التي دل عليها عاملها، لأن العامل يتضمَّن صفة وهي المجيء، فهو صفة في المعنى، والمجيء متعدد وله صفات وهيئات حينئذ يرد الإشكال والخفاء والاستتار، كيف جاء زيد؟ تقول: راكباً إذا راكباً هذا حال: اسم منصوبٌ مفسرٌ لما انبههم وخفي واستتر من هيئة وصفة مجيء زيد وأما زيد فهو معلوم.

ولذلك كما سيأتي أن الحال قد تكشف وتُفسِّر الفاعل، وقد تفسِّر المفعول به وقد تُفسرهما معاً.

وابن هشام رحمه الله عرَّف الحال بقوله: وصفٌ فضلةٌ يقعُ في جواب كيف. قوله: وصفٌ، هذا أولى من أن يُقال الحال: الاسم، لأن الاسم قد يكون جامداً وقد يكون مشتقاً، والحال الأصل فيها أن تكون مشتقة، فإذا قيل الحال: هي الاسم شمل الجامد والمشتق، وإذا قيل: وصفٌ فهو أخصُّ وأدق.

والمراد بالوصف هنا ما ذكرناه سابقاً في باب النعت وهو ما دل على ذاتٍ وحدث، فكل لفظٍ في لغة العرب دل على ذات موصوفةٍ بمعنى فهي صفةٌ أو قل مشتقة، وهنا يراد به خمسة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأمثلة المبالغة؛ لأن قوله مثلاً جاء زيدٌ راكباً، فراكباً اسم فاعل يدل على ذات زيد وأنه متصف بالركوب، والركوب نوعٌ من أنواع المجيء

لكنه أخص منه. فجاء فعل ماضٍ، وزيدٌ فاعلٌ، وراكباً يدل على زيد لأنه اسم فاعلٍ، واسم الفاعل يدل على ذاتٍ لكنها مبهمه، وزيدٌ يدل على ذاتٍ لكنها معلومة؛ لأنه علمٌ شخص، فحينئذ يكون في هذا التركيب قد كرّر زيدٌ مرتين، مرةً بالإفصاح باسمه، ومرةً بالكناية عنه، ولكن لما كان المراد في راكباً الوصف لم يراع فيه إبهام الذات يعني لم يلتفت إلى كون الذات مبهمه. وفي الأغلب كون الحال مشتقةً بأن تكون واحداً من الأمور الخمسة التي ذكرناها. ومن غير الأغلب ألا تكون الحال مشتقة كما سيأتي بيانه.

إذاً الحال وصفٌ يعني مشتقة دالةً على ذاتٍ وحدث. قوله: فضلةٌ خرج به الخبر نحو: زيدٌ ضاحكٌ، فضاحكٌ مشتق مبين للهيئة فهو عمدة لا فضلة، ولأن الحال منصوبة، والنصب للفضلات، والرفع للعمد، هكذا القسمة. الرفع يكون للعمد كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، والنصب يكون للفضلات، والمراد بالفضلة: قيل ما يستغنى عنه، وأورد على هذا الحدّ بأن الحال فضلة، والفضلة ما يستغنى عنه فأورد عليهم قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] قالوا مرحاً هذا حال، ولا يمكن الاستغناء عنه، بخلاف جاء زيدٌ راكباً، فراكباً إذا لم يكن المقصود من الكلام هو راكباً فحينئذ لا بأس من حذفه. لكن إذا علم مجيء زيد أولاً ثم كان المقصود من الكلام راكباً وليس المقصود هو جاء زيد فحينئذ يتعين ذكر الفضلة هنا ولا يجوز حذفها.

على كلٍّ أُورِدَ على كونها فضلة بأنه ما يستغنى عنه قوله تعالى:
﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] وقوله: ﴿وَلَا
تَعْتَوَا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]

قالوا: لو أسقط مرجأ - في غير القرآن - فسد الكلام من جهة
المعنى، لأنه إذا قيل: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ﴾ صار النهي عامًّا
فيقتضي عدم المشي في الأرض مطلقاً مع أن المقصود بمرحاً هو
تقييد النهي عنه، وهو بعض المشي لا كل المشي، فحيثُذ لو قال: لا
تمش، لا تأتٍ راكباً ثم حذفت راكباً، فقلت: لا تأتٍ، يعني لا تأتٍ
مطلقاً، ولو قلت: لا تأتٍ راكباً كان النهي مقيداً بصفة معينة وما
عداها فهو على الأصل. فإذا قيل الفضلة ما يستغنى عنه فبعض
أنواع الحال لا يجوز الاستغناء عنها فيفسد المعنى بحذفها.

فحيثُذ نقول الأصح أن يفسر الفضلة بأنه: ما ليس بعمدة.
فحيثُذ خرج المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل؛ لأن العمد
محصورة في هذه الأربعة، وما عداها يعتبر من الزوائد، لكن ليس
كلُّ ما كان من الزوائد يستغنى عنه، ليس هذا المراد، بل المراد أن
الكلام لا بد فيه من إسناد، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه.
والمسند والمسند إليه محصورٌ في أربعة لا خامس لها المبتدأ والخبر
والفعل وفاعله أو نائبه.

والحاصل: أن المراد بالفضلة هنا وفي غيرها مطلقاً حتى في
المجرورات والظروف، ما ليس بعمدة ولا تُفسرُ بها يستغنى عنه،

بل بحث بعضهم في المنصوبات والمجرورات هل هي داخلة في جزء الكلام أو لا؟ والصبان في حاشيته على الأشموني رجّح أنه إذا توقفت الإفادة عليه كان جزءاً في الكلام؛ وإلا فلا. وهذا يخالف لما عليه جماهير النحاة أن الحكم على المخفوضات والمنصوبات بأنها من الفضلات مطلقاً ليست داخلة في أجزاء الكلام.

قوله: يقع في جواب كيف، لأن كيف يُسأل بها عن الحال كما قال الحريري في الملحة:

ثُمَّ يَرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلَ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مَنْ سَأَلَ
كقوله: جاء زيدٌ، كيف جاء؟ تقول: راكبا إذا صلح أن يكون جواباً لكيف.

فكل ما صلح من المنصوبات أن يقع جواباً لكيف فهو حال.

إذاً الحال لا بد أن تتوفر فيه ثلاثة أشياء :-

أولاً: أن يكون وصفاً أي مشتقاً وهذا هو الغالب فيه، فإذا جاء جامداً حينئذٍ يؤول بالمشتق، نحو قولك: بَعُهُ مَدًّا أي بَعُهُ مُسَعَّرًا، ومسَعَّرًا اسم مفعول، فمُدًّا حال وهو دال على السَّعْرِ، وهو جامد، ولذلك قالوا ويكثر الجمود في سَعْرِ. فكل ما دل على سعر وانتصب على أنه حال نحكم عليه بأنه جامد ولا يتخلف شرط الوصفية لأن الجامد حينئذٍ يؤول بالمشتق.

ثانياً: أن يكون فضلة.

ثالثاً: أن يقع في جواب كيف.

هذه ثلاثة أمور كلها مطردة: وصفٌ فضلةٌ يقعُ في جواب كيف.

زاد الناظم هنا: مُفسِّرٌ لما انبهم من الهيئات، هذا تزيده على ما ذكره ابن هشام. قال رحمه الله: [الحالُ لِلْهَيْئَاتِ أَي لِمَا انْبَهَمَ مِنْهَا مُفسِّرٌ] أي الحال مفسِّرٌ للهيئات، فالحال مبتدأ ومفسِّرٌ خبره، وللهيئات جار ومجرور متعلق بقوله: مفسِّرٌ، وقوله: [لِلْهَيْئَاتِ] جمعُ هيئةٍ، وهي الصورةُ المحسوسة أو غير المحسوسة مطلقاً يعني الصفة اللاحقة للذوات، قلنا: جاء زيدٌ، زيد متصف بالمجيء، فقد وصفته بالمجيء في المعنى، لأن كلَّ فعلٍ ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً هو في المعنى صفة، فإذا قلت: جاء زيد كأنك قلت: زيدٌ جاء، وجاء اسم فاعل، وَضَرَبَ زيدٌ أي زيدٌ ضاربٌ، وقام عمروٌ أي عمروٌ قائمٌ وهكذا، فالأفعال كلها في المعنى صفات.

فحينئذٍ نقول: الحال للهيئات يعني تأتي مبيّنة ومفسِّرة للصفات اللاحقة للذوات لا للذوات، لتمييز وينفصل الحال عن التمييز؛ لأن الحال يميز ويكشف ويفسِّر الهيئة والصفة وأما الذات فهي معلومة. والتمييز لكشف الذات، فالذات هي التي تكون مجهولة، ففرقُ بينهما. [الحالُ لِلْهَيْئَاتِ] جمع هيئةٍ سواء كانت صورة محسوسة أو غير محسوسة، كجاء زيدٌ راكباً، فالركوب محسوس، وتكلم زيدٌ صادقاً، فالصدق غير محسوس، لأنه يتكلم فلا تدري صدقه من كذبه. ثم قال: [أَي لِمَا انْبَهَمَ مِنْهَا] أي تفسيرية، حرف تفسير مبني

على السكون لا محل له من الإعراب. [لِمَا اُنْبَهُمْ] ما بعد أي يُعرب بدلاً مما قبلها على الأصح وهو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أن أي التفسيرية حرفُ عطف، تقول: اشتريت عسجداً أي ذهباً. فالعسجد قد يُشكّل معناه على السامع فيحتاج إلى تفسير فيقول: أي ذهباً فأني تفسيرية، وفي الغالب يفسر بها المفردات، وقلة تأتي لتفسير الجمل. وغالب أرباب الحواشي يأتون بأي في المفردات وبيعي إذا أرادوا كشف المعنى العام، فيقولون: يعني كذا إذا أراد أن يأتي بالمعنى العام.

وما بعد أي المشهور أنه بدل مما قبله، بدل كل من كل. فاشتريت عسجداً أي ذهباً، والعسجد هو عينه الذهب، وعند الكوفيين أي مثل واو العطف، فحيثُ أي تكون عندهم حرف عطف أريد بها التفسير، وعسجداً معطوف على ذهباً، والمعطوف على المنصوب منصوب. [لِمَا اُنْبَهُمْ مِنْهَا] أي لما خفي واستتر منها أي من الهيئات. [مُفسَّرٌ] خبرٌ للمبتدأ، وهذا أحسن، ويحتمل النصب على أنه حال من المبتدأ والخبر محذوف. [وَنَصْبُهُ اُنْحَتَمَ] بعد أن عرّف لك الحال، بيّن لك حكمه، وانحتم نصبه أي تعيّن نصبه. ولو قال، نصبه حُتِمَ لكان أحسن، لأن باب انفعال لا يأتي في مثل هذا بل هو خاص بالعلاجات الحسية، قال النيساري:

وَاخْتِصَّ بِالْعِلَاجِ فَهَوَّ أَنْصَرَمَا مِنْ أَجْلِ ذَاكَ خَطَّوْا مُنْعَدَمَا

فلا يقال: انعدم ومنعدم، [وَنَضْبُهُ] أي نصب الحال بالفعل أو شبهه؛ لأن العامل قد يكون فعلاً كجاء زيداً ركباً، جاء فعلٌ ماضٍ، وزيدٌ فاعل وهو صاحبُ الحال، وراكباً حالٌ من زيد منصوب، والعامل فيه هو العامل في صاحب الحال وهو الفعل جاء، وصاحب الحال هو الذي جاءت الحال منه وهو الفاعل هنا. وقد يكون وصفاً نحو: أنا ضاربٌ زيداً مكتوفاً، فأنا ضاربٌ مبتدأ وخبر، وزيداً مفعول به لضارب، ومكتوفاً حال، والعامل فيه الوصف ضارب. [أَنْحَتَمَ] يعني حُتِمَ، وهذا أمرٌ لازم، لأنه صفة لازمة للحال، فالحال لا يكون إلا منصوباً لأنه فضلة، والنصب إعراب الفضلات، ولا يخرج أبداً عن النصب إلا إذا جر بحرف جر زائد فحينئذ تكون الفتحة مقدرة على آخره كما سبق بيانه، نحو: جئتُ بمبكرٍ. والأصل مبكراً.

كَجَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا وَبَاعَ عَمْرٌو الْحِصَانَ مُسَرَّجًا
وَلِئَنِّي لَقَيْتُ عَمْرًا رَائِدًا فَعِ الْمِثَالَ وَاعْرِفِ الْمَقَاصِدَا
تجيء الحال من الفاعل وحده، وتجيء من المفعول به وحده، وقد تجيء محتملة لواحدٍ منهما، وقد تجيء لهما. تقول: جاء زيدٌ ضاحكاً، جاء فعل ماضٍ، وزيدٌ فاعل، وضاحكاً حالٌ من الفاعل، نصاً بمعنى أنه لا يحتمل غير الفاعل لأنه ليس عندنا إلا الفاعل.

وقد يأتي من المفعول به وحده، تقول: باع عمرو الحصان مسرجاً، فمسرّجاً حالّ من المفعول به نصاً بمعنى أنه لا يحتمل غير المفعول به.

وضربتُ اللص مكتوفاً، ضربتُ فعل وفاعل، واللس مفعول به، ومكتوفاً حال من المفعول به نصاً، لا يحتمل غير المفعول به لأنك إذا قلت يحتمل غيره معناه أنك ضربته وأنت المكتوف، وهذا لا يتأتى وإنما اللص هو الذي يكون مكتوفاً. لأنه مضروب وأنت الضارب فلو كان محتملاً من الفاعل لكان المعنى ضربته وأنت مكتوف وهو مطلق اليدين. ويحتمل منهما كقولك: لقيتُ عمراً راكباً، لقيتُ فعل وفاعل، وعمراً مفعول به، وراكباً حال ويحتمل أن يكون حالاً من الفاعل وهو الضمير المتصل في لقيتُ أي وأنا الذي كنتُ راكباً وهو ماشٍ، ويحتمل أن يكون حالاً من المفعول به لقيتُ عمراً راكباً فهو الذي يكون راكباً. إذاً هو محتملٌ لهما. ولو قال: لقيتُ عمراً راكبين، صار نصاً فيهما.

والحاصل: الحال يأتي من الفاعل نصاً لا يحتمل غيره، ويأتي من المفعول به نصاً لا يحتمل غيره، ويأتي محتملاً لكونه من الفاعل أو من المفعول، وتُرجّح واحداً منهما والسياق هو الذي يحدد المعنى المراد. ونحو: لقيتُ عمراً راكبين، ثنى بدلاً من أن يقال: راكباً وراكباً فتكرر الحال، فيقال: راكبين، حينئذ تكون نصاً في الفاعل والمفعول به معاً.

[كَجَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا] ضاحكاً حال من الفاعل نصّاً، ومبتهجاً حالٌ بعد حال، وتَعَدَّدُ الحَالِ جائزٌ، وهذه حالٌ بعد حال، ومبتهجاً أي فرحاً. [وَبَاعَ عَمْرُو الْحِصَانَ مُسْرَجًا] مسرجاً حال من المفعول به نصّاً، وهو الحصان. [وَلِإِنِّي لَقَيْتُ عَمْرًا رَائِدًا] رائداً حال محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول، يحتمل من الفاعل أي أنا الذي كنت أطلب الكلاء، ويحتمل أنه عمرو، والرائد كما قال في المختار هو من يُرْسَل في طلب الكلاء.

[فَعِ الْمِثَالُ وَاعْرِفِ الْمَقَاصِدَا] فع فعل أمر من وعى يعي عه بهاء السكت وقفاً، وقوله: فع المِثَالُ ليست في الوقف حتى نحتاج إلى هاء السكت، وهذا الفعل يُسَمَّى لَفِيفًا مفروقاً، إذا وقعت الفاء واللام حرفي علة سمي لفيفاً، وإذا فُرق بينهما بحرف سُمِّي مفروقاً، وإذا اتصل حرفا العلة الفاء والعين سمي مقروناً، ووَعَى فعل ماضٍ، ومضارعه يَعِي أصله يَوْعِي وقعت الواو بين عدوتيهما فأسقطاها، فصار يعي، والأمر منه بإسقاط حرف المضارعة فصار عي والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، فحذفت الياء للبناء، فصار ع على حرف واحد عَيْنٌ فقط مكسورةٌ وحيثُذ في الوقف يجب الإتيان بهاء السكت، فيقال: عه، وهنا قال: [فَعِ الْمِثَالُ] لأنه لما وُصِلَتْ ولم يوقف عليها لم يحتج إلى هاء السكت. ووعى الحديث يعيه وعياً حفظه، إذا [فَعِ الْمِثَالُ] بمعنى احفظ المِثَالُ المذكور السابق فهو جزئيٌّ يُذكر لإيضاح القاعدة، والمِثَالُ يخالف الشاهد عند النحاة، فالشاهد هو جزئيٌّ يُذكر لإثبات القاعدة، والمِثَالُ هو جزئيٌّ

يذكر لإيضاح القاعدة.

[وَأَعْرِفِ الْمَقَاصِدَ] أي اعلم وتعلم المقاصد جمع مقصد، وقصد بمعنى إتيان الشيء، وبابه ضرب، ويقال: قصد له وإليه وقصد قصده أي نحا نحوه. إذا [وَأَعْرِفِ الْمَقَاصِدَ] اعرف ما تنحى نحوه، قال بعضهم:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُتَّقَعُ

إنما النحو قياس يتبع، لأن النحو من حفظ فيه مثالا في الإعراب مثلا قاس عليه كل ما يأتيه، تحفظ مثالا في إعراب الحال أو الفعل الماضي أو المضارع المجزوم أو المضارع المنصوب بلن أو بأن وقس عليه ما يأتيك بعده. لكن الطلاب يستصعبون الإعراب، يظنون أنه يأتي بالفتوحات هكذا، بل لا بُدَّ أَوَّلًا من الحفظ، فتحفظ مثالا جاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ثم تسأل لم بُني؟ وتجب: لأن الأصل في الأفعال البناء، ولم حُرِّك والأصل في المبني أن يُسَكَّن؟ وتجب: لأنه أشبه الاسم أو الفعل في وقوعه صفةً وصلَةً وحالاً وخبراً، ولم كانت الحركة فتحة؟ وتجب: للخفة، وما المراد بقولهم: لا محل له من الإعراب؟ وتجب: يعني لا يقع مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا في محالٍ غيرها. فكل فعل ماض تذكر فيه هذه المسائل. إذا تحفظ مرة واحدة وتقيس عليه كل ما يأتيك. وكذلك الفاعل فتقول: زيدٌ فاعلٌ مرفوعٌ بجاء ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وعمرٌ ووخالدٌ وبكرٌ قس عليه. ثم قال:

وَكَوْنُهُ نَكْرَةً يَأْصَحُ وَفَضْلُهُ يَجِيءُ بِأَتْصَاحٍ
يُشْتَرِطُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً، كَمَا اشْتَرِطَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ وَصْفًا
فَضْلَةً صَالِحَةً لِلْوُقُوعِ فِي جَوَابِ كَيْفٍ. [وَكَوْنُهُ] أَيِ الْحَالِ، وَلَمْ يَقُلْ
وَكَوْنَهَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرَاعَى اللَّفْظُ فَيَذْكَرُ الضَّمِيرَ، وَأَنْ يَرَاعَى
الْمَعْنَى فَيُؤَنَّثُ، فَيَصِحُّ الرَّجْهَانُ. وَقَوْلُهُ: يَا صَاحِبَ مَرْدُكِهِ. [نَكْرَةً]
أَيِ وَاشْتَرِطَ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ نَكْرَةً قِيلَ: لِأَنَّ الْحَالُ لَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً
لَتَوَهَّمَ أَنَّهَا نَعْتٌ. وَالْأَصَحُّ أَنْ يَقَالَ فِي التَّعْلِيلِ اشْتَرِطَ تَنْكِيرَ الْحَالِ
لِكَوْنِ النُّكْرَةِ هِيَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِالْحَالِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَيْئَةِ
صَاحِبِهَا، فَإِذَا حَصَلَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالنُّكْرَةِ، فَحِينَئِذٍ صَارَ
الْعُدُولُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى النُّكْرَةِ مِنْ بَابِ الْحَشْوِ
وَالْعَبَثِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مَعْرِفَةً بِزِيَادَةٍ عَلَى النُّكْرَةِ، فَالْمَعْرِفَةُ
فِرْعَ النُّكْرَةِ، وَالنُّكْرَةُ هِيَ الْأَصْلُ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ.
وَالْمَعْرِفَةُ هِيَ الْفِرْعُ بِدَلِيلِ أَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ، وَمَا لَا يَحْتَاجُ أَصْلٌ لَمَّا
يَحْتَاجُ. فَحِينَئِذٍ قَالُوا: إِذَا أُدِّيَ الْمَرَادُ بِالنُّكْرَةِ فِي كَشْفِ هَيْئَةِ صَاحِبِ
الْحَالِ، صَارَ الْعُدُولُ إِلَى مَا فِيهِ زِيَادَةٌ مِنْ بَابِ الْحَشْوِ، فَإِذَا حَصَلَ
الْمَرَادُ وَكُشِفَتِ الصِّفَةُ وَالْهَيْئَةُ بِقَوْلِنَا: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا. فَقَدْ أُدِّيَ الْمَعْنَى
وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نَقُولَ: جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبِ. فَإِذَا صَحَّ بِالْأَصْلِ وَهُوَ
رَاكِبًا فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى الرَّاكِبِ، لِأَنَّ الرَّاكِبَ فِيهِ زِيَادَةٌ أَلْ فَلَا بَدَّ
أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَثَرٌ فِي كَشْفِ صَاحِبِ الْحَالِ مِنْ جِهَةِ الْهَيْئَةِ،
وَلَكِنْ لَيْسَ لَهَا أَثَرٌ فَحِينَئِذٍ لَمَّا انْتَفَى أَثَرُ تِلْكَ الزِّيَادَةِ صَارَ ذِكْرُهَا
حَشْوًا.

فإن جاءت الحال معرفةً حينئذٍ نقول: جاءت على خلاف الأصل، وما سُمِعَ من كلام العرب مجيء الحال معرفةً وجب تأويله بنكرة. فيصح وقوع الحال معرفةً في اللفظ لا في المعنى، كما قال ابن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَمِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ
وحذك اجتهد أي اجتهد وحدك، منصوب على الحال، والأصل في الحال أن يكون نكرة وقد جاء معرفة هنا فنقول: وحدك أي منفرداً فتؤول وحدك وهو معرفة بالنكرة، فحينئذٍ كل ما جاء من الحال وهو معرفة وجب تأويله بنكرة. ونحو: أرسلها العراك، والعراك حال وهو معرفة فتؤوله بنكرة أي معتركة، وهو اجتماع الإبل عند السقي ونحوه. ونحو: ادخلوا الأول فالأول، الأول حال ودخلت عليه أل فهو معرفة، فتؤوله بنكرة الأول فالأول أي مترتين.

والحاصل أن القاعدة أن الحال نكرة، فإذا جاء معرفة وجب تأويله بنكرة، ولذلك قال ابن مالك: والحال إن عُرِفَ لفظاً لأنه في المعنى واجب التأويل، فاعتقد تنكيره معنى.

[وَفَضْلَةٌ يَجِيءُ بِإِثْصَاحٍ] وَفَضْلَةٌ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ يَجِيءُ
متقدمة على عاملها أي ويجيء الحال فضلةً، والفضلة ما يقع بعد تمام الجملة. والمراد بتمام الجملة بعد استيفاء جزئي الجملة، وليست الحال أحد جزئي الجملة يعني ليست مسنداً ولا مسنداً إليه، وليس

المراد أنه لا يتقدم على الجملة، بل قد يتقدم، نحو: راكباً جاء زيدٌ. وكما قال ابن مالك: وحدك اجتهد. وكقول الناظم هنا وفضلة يجيء، فقدّم الحال على العامل. فحينئذ نقول: يجوز في بعض المواضع تقديم الحال على العامل، وإنما المراد أن الحال تأتي بعد تمام الجملة يعني بعد جزئها.

وقوله: [بِاتِّصَاحٍ] جار ومجرور متعلق بالفعل يجيء أي الحال باتِّصَاح أي أمر واضح وبيّن في لغة العرب.

وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِلَّا مُعْرِفًا فِي الْأَشْيَاءِ
عندنا ثلاثة أشياء: عامل الحال، وصاحب الحال، والحال.

عامل الحال: هو الذي يُؤثّر الرفع أو النصب أو الخفض في صاحب الحال، والنصب في الحال، فالعامل في صاحب الحال هو العامل في الحال. وصاحب الحال هو مَنْ كانت الحال وصفاً له في المعنى، ولذلك يقول الأصوليون: الحال وصفٌ لصاحبها قيدٌ لعاملها، ومن هذه الخيشية جعلها الأصوليون من المخصصات المتصلة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣] متعمداً حال، وصفٌ لصاحبها وهو فاعل يقتل وهو الضمير المستتر، قيدٌ لعاملها وهو الفعل المضارع يقتل فقيدته الحال لأن القتل قد يقع على جهة العمد، ويقع على جهة الخطأ، وقد يقع على جهة شبه العمد، والحكم هنا مُقَيّد بكونه عامداً. إذا وصفٌ لصاحبها بأن يكون القاتل متعمداً، قيدٌ لعاملها بنوع من أنواع القتل وهو العمد.

فصاحب الحال: هو من تكون الحال وصفاً له في المعنى،
نحو: جاء زيدٌ راكباً فراكباً حال وهو وصفٌ في المعنى لزيدُ الفاعل.
وضربتُ زيداً مكتوفاً، فمكتوفاً حال وهو وصفٌ لزيداً المفعول في
المعنى.

الحال شرطها التنكير، وصاحب الحال شرطه التعريف، هذا
هو الأصل. أو أن يكون نكرة بمسوغ، لأنه في المعنى محكومٌ عليه.
وإذا كان كذلك حينئذٍ صار حكمه حكم المبتدأ، والمبتدأ شرطه
التعريف، ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُقَدْ. فحينئذٍ يتعين في المبتدأ
أن يكون معرفة أو نكرة أفادت بمخصص.

ولذلك صاحب الحال له أربعة أحوال:

الأول: التعريف: أن يكون صاحب الحال معرفة، نحو: جاء
زيدٌ راكباً، فراكباً حالٌ وصاحبه زيد. قال تعالى: ﴿ خُشَّعًا
أَبْصَرُهُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧] خُشَّعًا حال، وهي وصف، جمع
خاشع إذا يكون وصفاً ولو جمعاً. ولذلك نقول: لقيت زيداً راكبين،
فراكبين حال مثني لأنه تشية راكب، فلم يخرج بكونه مثني عن كونه
وصفاً، كذلك لو جمع اسمُ الفاعل لا يخرج بجمعه عن كونه وصفاً،
إذا خُشَّعاً حالٌ، وصاحب الحال الواو في يخرجون وهي فاعل، أي
يخرجون خُشَّعاً أي حالة كونهم خاشعين.

الثاني: التخصيص: وهذا قد يكون بإضافة أو بصفة، نحو قوله
تعالى: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِئَالِيَن ﴾ [فصلت: ١٠] فسواء

حال، وصاحب الحال هو لفظ أربعة، وهو نكرة، لكنها أفادت بإضافته إلى نكرة، والنكرة إذا أضيفت إلى نكرة اكتسبت التخصيص وهو تقليل الاشتراك. لأن الإضافة قد تفيد تخصيصاً وقد تفيد تعريفاً، والتعريف هو رفع الاشتراك بالكلية.

في أربعة أيام فأربعة خُصَّص بقوله أيام، لأنها مبهمة في الأصل هل هي أربعة دنائير أو أربعة بيوت؟ يحتمل هذا وغيره، فلما قال: أربعة أيام حصل نوع تخصيص. وإن كانت هذه الأيام غير معينة. وتقول: جاء رجلٌ طويلٌ مغضباً، مغضباً حال وصاحبها رجل، وهو نكرة، وصَحَّ مجيء الحال من النكرة لكونها موصوفة، فإذا وُصفت حصل التخصيص وهو تقليل الاشتراك، رجلٌ طويل خرج بالوصف جميع القصار لكن من هو الطويل؟ فهذا هو الذي وقع فيه الاشتراك. فتقليل الاشتراك باعتبار القصير، وبقي نوع اشتراك في نوعية الطويل.

رجلٌ كريمٌ عندنا مقيماً، فرجلٌ مبتدأ، وكريمٌ صفته، وعندنا ظرف متعلق بمحذوف خبر، ومقيماً حال، وصاحب الحال رجل، وهو نكرة، وهذا على مذهب سيبويه من صحة مجيء الحال من المبتدأ والجمهور على المنع.

الثالث: التعميم أي الذي يُسوَّغ مجيء صاحب الحال نكرة التعميم، نحو: هل فتى فيكم واقفاً؟ فواقفاً حال وصاحب الحال فتى، وهو نكرة، لكن نكرة في سياق الاستفهام فتعم، وإذا عمَّت

صارت من جهة المعنى معرفة. قال تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] فما نافية، وأهلكنا فعل وفاعل، ومن حرف جر زائد، وقرية مفعول به، وإلا أداة استثناء ملغاة، ولها خبرٌ مقدم، ومنذرون مبتدأ مؤخر. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وصاحب الحال قرية، والذي سَوَّغ مجيء الحال منها وهي نكرة كونها عامة، لأنها نكرة في سياق النفي ودخلت عليها من الاستغراقية فهي نص في العموم.

الرابع: التأخير عن الحال، نحو: فيها قائماً رجلاً، هنا أخر صاحب الحال عن الحال، فرجلٌ مبتدأ، وفيها خبر مقدم وقائماً حال، فصاحب الحال نكرة تقدمت عليه الحال، وهذا التقديم هو الذي سَوَّغ مجيء الحال من النكرة. قال الشاعر:

لَيْسَ مُوَحِّشًا طَلُّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلُّ
طلل مبتدأ مؤخر، وموحشاً حالٌ من طلل وهو نكرة، والذي سَوَّغ مجيء الحال منه كونه مؤخراً.

[وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ] أي صاحب الحال وهو مَنْ الحال وصفٌ له في المعنى [إِلَّا مُعَرَّفًا] أي معرفة أو نكرة معها مُسَوَّغ، لأنه محكوم عليه فلا يكون نكرة إلا بمسوغ كما أن المبتدأ محكوم عليه فلا يكون نكرة إلا بمسوغ، لذلك قال غالباً لإدخال النكرة التي وُجد معها مسوغ. فاحترز بقوله: غالباً من بعض النكرات التي يوجد معها مسوِّغ فحينئذٍ يصح مجيء الحال منها، [فِي] الاستعمال والاستعمال المراد به إطلاق اللفظ وإرادة المعنى.

بَابُ التَّمْيِيزِ

أي هذا باب بيان حقيقة التمييز، والتمييز والحال يتفقان في أشياء ويختلفان. والتمييز تفعيل مَيَّز يُمَيِّزُ تمييزاً، فهو مصدر، والتمييز معنى من المعاني وحكمه النصب - كما سيأتي - وهل الحكم ينصب على المعاني أو على الألفاظ؟ نقول: على الألفاظ لا على المعاني، فحينئذ إذا جاء التعبير بالمصدر لا بُدَّ من التأويل، فنقول: أطلق المصدر وأراد اسم الفاعل أي المميِّز.

إذاً باب التمييز ليس المراد بالتمييز عينه، لأن التمييز هذا مصدر وهو معنى من المعاني، والمعاني لا توصف بكونها منصوبة أو مرفوعة أو مخفوضة فلا بُدَّ من التأويل. فنقول هنا أطلق المصدر وأراد به اسم الفاعل أي الكلمة المميزة.

التمييز في اللغة الانفصال ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْتَنُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي انفصلوا. ويقال فيه: تمييز وميِّز وتفسير ومفسِّر وتبين ومبيِّن هذه كلها أسماء لمسمى واحد، ولذلك تجد بعض المفسرين يقول: هذا تبين أو تفسير هكذا في إعراب القرآن وهذه عبارات الكوفيين، فإذا لم يعرف الطالب المصطلحات هذه فقد يُشكل عليه بعض المسائل، فالكوفيون لا يطلقون لفظ التمييز وإنما يعبرون عنه بالتفسير والتبين.

إِسْمٌ مُبَيِّنٌ لِمَا قَدْ أَنْبَهُمْ مِنَ الذَّوَاتِ بِإِسْمٍ تَمَيِّزٍ وَاسْمٌ
 [إِسْمٌ] خرج به الفعل والحرف، فالفعل لا يكون تمييزاً،
 والحرف لا يكون تمييزاً، وإنما التمييز محصور في الأسماء؛ كما أن
 الحال لا تكون إلا اسماً، وإذا جاءت جملة فعلية أو اسمية، أولت
 بالاسم وعليه تقول: الحال تكون اسماً صريحاً واسماً مؤولاً
 بالصریح بخلاف التمييز فلا يكون إلا اسماً صريحاً. [مُبَيِّنٌ] أي
 مفسرٌ، وفي بعض النسخ مفسر. الحال والتمييز كلُّ منهما اسمٌ،
 ومُبيِّنٌ، ورافعٌ للإبهام، هذه الثلاثة الأشياء التي ذكرها في الشطر
 الأول مما يشترك فيه الحال والتمييز. فالحال لا يكون إلا اسماً سواء
 كان صريحاً أو مؤولاً بالصریح، ومُبين وكاشف ورافعٌ للإبهام كما
 أن التمييز رافعٌ للإبهام كما قال: [لِمَا قَدْ أَنْبَهُمْ] أي خفي واستتر من
 الذوات، وهنا خالف التمييز الحال. اشتركا في أن كلاهما كاشف
 ورافعٌ للإبهام؛ إلا أن الحال يكشف ويفسر إبهام الصفة مع العلم
 بالذات، والتمييز يكشف ويميز ويفسر إبهام الذات، فعَيْنُ الذاتِ
 تكون مجهولة، لو قال قائل: عندي عشرون.. وسكت، فالعشرون
 هذه تصدق على أي شيء كان، ولا تدري ما هو؟ ففيه إبهام لأن
 عين العشرين مجهولة، فإذا قال عندي عشرون قلماً، فقلماً تمييز
 كشف حقيقة هذه العشرين فحينئذٍ رُفِعَ الإبهام عن الذات، بخلاف
 الحال فالذات معلومة تقول: جاء زيدٌ يُصْرَحُ باسمه زيدٌ وهذا علم
 من المعارف فهو معرفة، حينئذٍ عينه معلومة لكن صفته التي جاء بها
 هي التي فيها إبهام. أما لو قال: عندي منوان، منوان ماذا؟ يحتمل

عسلاً وغيره أشياء كثيرة مما توزن فإذا قال: عندي منوان عسلاً، فعسلاً تمييز رفع الإبهام لأن عين ما كُشف عنه مبهم. [مِنَ الذَّوَاتِ] خرج به الحال لأنه يرفع الإبهام ولكن لا عن ذات وإنما يرفعه عن هيئة الذات. والذوات سواء كانت ذوات العقلاء أو غيرهم. [بِاسْمِ تَمَيِّزٍ وَوَسْمٍ] أي وَوَسْمٍ باسم تمييز، باسم جار ومجرور متعلق بقوله وَوَسْمٍ، لأنه مأخوذ من الوسم وهو العلامة، وعند الكوفيين أن الاسم اشتق من السمة وهي العلامة لأنه جُعِلَ علامة على مسماه. والأصح أنه مشتق من السمو وهو العلو، وأصله سِمُو أو سُمُو فِعْلٌ أو فُعْلٌ، ووزن اسم على مذهب البصريين افْعُ، وعلى مذهب الكوفيين اِعْلُ، لأن المحذوف هو لام الكلمة عند البصريين، والمحذوف عند الكوفيين هو فاء الكلمة. [بِاسْمِ تَمَيِّزٍ وَوَسْمٍ] أي عُلِمَ هذا الاسم المبيّن لما قد انبهم من الذوات بكونه تمييزاً.

وعرفه ابن هشام بقوله: اسم فضلة نكرة جامدٌ مفسّر لما انبهم من الذوات. هنا اشتراك وافتراق مع الحال في هذا الحد، فقوله: اسم فضلة نكرة والحال أيضاً اسم فضلة نكرة، هذه ثلاثة أشياء اشترك فيها الحال والتمييز، ويزاد عليها كونها منصوبين، وكونها رافعين للإبهام أي مطلق الإبهام فهذه خمسة. فحيثُذِ نقول الحال والتمييز يشتركان في أن كُلًّا منهما اسمٌ، وكلا منهما فضلة يأتي بعد تمام الجملة ليس بعمدة، وكلا منهما نكرة، وإذا جاء كل منهما معرفة وجب تأويله بنكرة، والحال لا يكون إلا منصوباً، والتمييز في الجملة يكون منصوباً وليس نصبه مطلقاً وإنما في الجملة، كُلُّ منهما

رافع للإبهام أي مطلق الإبهام بقطع النظر عن متعلق الإبهام.

وافترقا في أن الحال يكون مشتقاً كما سبق، والتمييز لا يكون إلا جامداً.

إذاً لا يمكن أن يلتبس على الطالب الحال بالتمييز إذا كان يعرف الاشتقاق؛ لأن التمييز لا يكون إلا جامداً والحال لا يكون إلا مشتقاً. وإذا جاء الحال جامداً وجب تأويله بمشتق، وقوله: مفسر لما انبهم من الذوات هذا بيان متعلق رفع الإبهام، ففي الحال الهيئة والصفة، وفي التمييز الذات.

إذا افترقا في شيئين: الحال يكون مشتقاً وهذا الأصل فيه، والتمييز يكون جامداً وهذا الأصل فيه، والحال يكون رافعاً للإبهام هيئة وصفة، والتمييز يكون رافعاً للإبهام الذات عينها.

فَانْصَبَ وَقُلْ قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَلِي عَلَيْهِ أَرْبُعُونَ فَلَسَا
وَحَالِدٌ أَكْرَمٌ مِنْ عَمْرِو أَبِي وَكَوْنُهُ نَكِيرَةٌ قَدْ وَجَبَا
قوله: [فَانْصَبَ] الفاء فاء الفصيحة أي إذا علمت حقيقة التمييز وأردت معرفة حكمه فانصبه، أي انصب التمييز، وانصب هذا يتعدى إلى مفعول، وحذف للعلم به، كما قال ابن مالك:

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَأْنَ لَمْ يَضُرْ

إذا التمييز لا يكون مرفوعاً قطعاً كالحال. وهل يكون التمييز مجروراً؟ نقول: نعم في بعض الأحوال يكون التمييز مجروراً كتمييز المائة والألف. تقول: عندي مائة ريال، ريال هذا تمييز وهو

مجرور. لكن الأصل فيه والغالب أن يكون منصوباً.

التمييز على ما سيذكره المصنف نوعان: -

الأول: تمييز المفرد أي كلمة واحدة، وهو ما رفع إبهام اسم قبله
مُجْمَل الحقيقة.

والثاني: تمييز النسبة، وهو المُفسَّر لما انبهم من النسب، أي ما
رفع إبهام نسبة في جملة ويسمى تمييز جملة، أي جملة فعلية أو
اسمية.

والنسبة المراد بها ارتباط الفعل بالفاعل، وارتباط المبتدأ بالخبر
التي تسمى الفائدة الكلامية.

تمييز المفرد له مضان، يعني متى تحكم عليه بأنه تمييز مفرد؟
نقول: يُنظر فيه فإن كان كاشفاً لمفرد أي لإبهام ذات مفردة حينئذٍ
نحكم عليه أنه تمييز مفرد، وإن كان كاشفاً ورافعاً لإبهام جملة
فحينئذٍ نحكم عليه بأنه تمييز نسبة.

وبالاستقراء أن تمييز المفرد له مضان:

منها أنه يقع بعد المقادير، وهي عبارة عن المساحات، نحو:
عندي جريبٌ نخلاً، والجريب هذا مقياس للأراضي ونحوها.
وجريبٌ مبتدأ مؤخر، وعندي خبر مقدم، وجريب مبهم من حيث
الذات جريبٌ من ماذا؟ عنبا، تفاحاً، يحتمل ذا وذاك وغيرهما فإذا
قال: نخلاً، نقول: نخلاً هذا تمييز مفرد - كلمة واحدة - لأنه كشف
عن حقيقة ذات الجريب فقط.

كذلك يقع بعد الكيل، نحو: عندي صاعٌ، صاع من ماذا؟ هذا يحتمل الحنطة، والتمر، والذرة وغيرها، فكل ما يكال بالصاع فهو داخل في حقيقة الصاع المجهولة احتمالاً. فإذا قال: عندي صاع تمرًا، فتمرًا هذا تمييزٌ مفسرٌ للمفرد لأنه وقع بعد مكيل.

كذلك بعد الوزن، نحو: عندي منوان، والمنوان تثنية منّا مما يقاس به كالكيلو ونحوه، فإذا قال: عندي منوان عسلا، فعسلا هذا كاشف ومفسر لذات المنوين.

كذلك كل ما يقع بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فهو تمييز منصوب. وهذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين، قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ﴾ [يوسف: ٤] هذا مبهم، ولا يمكن أن يفهم المراد، فالمعدود بأحد عشر مبهم فذاته مبهمة، فلما قال كوكباً عرفنا المراد. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣].

وأما تمييز النسبة فهو نوعان: الأول: محوّل، والثاني: غير محوّل. والمحول قد يكون محولاً عن فاعل، وقد يكون محولا عن مفعول به، وقد يكون محولا عن مبتدأ. مثال المحول عن الفاعل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] فشيئاً كاشف ومفسر للجملة كلها، اشتعل الرأس ماذا نارا أو قملاً يحتمل. لكن لما قال: اشتعل الرأس شيئاً عرفنا أن الاشتعال هنا المراد به المجاز. وليس المراد الاشتعال الحسي. ونقول: شيئاً محول عن فاعل، فأصل التركيب

اشتعل شيبُ الرأس، فشيئاً التمييز كان فاعلاً، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه يعني صار فاعلاً، فالمضاف إليه الرأس صار فاعلاً فقيلاً: اشتعل الرأس، فحصل الإبهام في النسبة فجيء بالمضاف المحذوف فانتصب على أنه تمييز فقيلاً: اشتعل الرأس شيئاً.

[وَقُلْ قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا] أصل التركيب طابت نفسُ زيد، فحذف المضاف الذي هو نفس وأُقيم المضاف إليه وهو زيد مقامه فارتفع ارتفاعه، فصار فاعلاً فقيلاً: طابَ زيدُ فحصل الإبهام في النسبة لأنه يحتمل عدة أشياء، فجيء بالمضاف المحذوف فانتصب على أنه تمييز فقيلاً: طابَ زيدٌ نفساً، فزال الإبهام.

وأما في المفعول به، فنحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] فعيوناً تمييز، وأصله مفعول به. فأصل التركيب وفجرنا عيونَ الأرض، فحذف المفعول به عيون وأُقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه فصار مفعولاً به، فقيلاً: وفجرنا الأرض، فحصل الإبهام في النسبة للاحتمال الوارد، فجيء بالمضاف المحذوف فانتصب على أنه تمييز فقيلاً: وفجرنا الأرض عيوناً، فجاء بالتمييز رافعاً وكاشفاً للإبهام.

والمحوّل عن المبتدأ كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤] فهالاً تمييز، وأصله مبتدأ، وأصل التركيب مالي أكثر منك، فحذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه،

والمضاف إليه أصله الياء، وهي لا تكون في محل رفع فجيء بضمير يكون في محل رفع وهو أنا، فقليل: أنا أكثر منك، فحصل إبهام لأن قوله: أكثر منك.. يحتمل دراهم أو أولاداً أو زوجات، فقال: أنا أكثر منك مالا، فالتمييز مالا حصل به رفع إبهام نسبة. وهذا ضابطه أن يكون واقعاً بعد جملة فعلية أو اسمية. ثم إذا نظرت فيه فليس في اللفظ ما يحتاج إلى كشف ذاته، فمثلاً اشتعل الرأس، فلاشتعال معلوم، والرأس معروف، ليس هو كالجريب، والمنوين مجهول الذات، وإنما هو كشفٌ لنسبة.

النوع الثاني: ما ليس محوّلاً.

وهذا ليس مقيساً، وإنما هو نادر، وموقوف على السماع. سُمِع قولهم: امتلأ الإناء ماءً، فماء منصوب على التمييز، وليس هو محوّلاً عن فاعل، ولا محوّلاً عن مفعول، ولا محوّلاً عن مبتدأ، إذاً هو سماعي.

والحاصل: أن التمييز نوعان:

تمييز مفسر لمفرد وهذا بالاستقراء أكثر ما يقع بعد المقادير والعدد، والمقادير بأنواعها الثلاث، المساحات، والمكيلات، والموزونات، والأعداد تأخذ حكمها.

وتمييز النسبة وهذا إما أن يكون محوّلاً أو لا .

فالأول: المحول إما عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ. وغير المحول سماعي يحفظ ولا يقاس عليه .

[وَلِي عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ فَلَسًا] فلساً تمييز، وأربعون مبتدأ، خبره عليه أو الجار والمجرور لي، يحتمل هذا أو ذاك. فالجمله لي عليه أربعون، وأربعون هذا فيه إبهام، فالذات نفسها مبهمه، فالمعدود بالأربعين ما هو؟ أربعون كأساً؟ أربعون بيتاً؟ قال: فلساً، إذا فلساً منصوب على أنه تمييز وميز الأربعين، حينئذ يكون مثالا لتمييز المفرد.

والمثال الأول لتمييز النسبة، وقَدَّم النسبة على المفرد، والعكس هو الأولى؛ لأنَّ الأصل هو المفرد، وهو الأكثر أيضاً.

[وَخَالِدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو أَبَا] هذا مثالٌ للمحوّل عن المبتدأ، وأصل التركيب أبو خالدٍ أكرم من عمرو، فحُذِف المضاف وهو أبو وأقيم المضاف إليه وهو خالد مُقامه فارتفع ارتفاعه، وصار مبتدأ، خالد أكرم من عمرو، في ماذا؟ قال: أباً فجيء بالمحذوف وهو المبتدأ فانتصب على التمييز رفعا للإبهام عن النسبة.

[وَكَوْنُهُ نَكِيرَةٌ قَدْ وَجَبَا] المراد أن التمييز لا يكون إلا نكرة على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيُجَوِّزُونَ كَوْنَ التمييز معرفة. واستدلوا بقول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطِئَتِ النَّفْسُ يَاقِيْسُ عَنْ عَمْرٍو
فالنفس باتفاق الفريقين أن إعرابه تمييز، وهو معرّف بآل، فالكوفيون لهذا الشاهد جَوَّزُوا أن يكون التمييز معرفة، والأصل عند البصريين أنه لا يكون إلا نكرة، فالبصريون على قواعدهم أن الشيء المطرد والغالب هو القاعدة، وما عداه مما خالفها يؤول،

فقالوا: أل هذه زائدة. وعند الكوفيين أل أصلية، وعليه يجوز أن يكون التمييز معرفة. والأصح مذهب البصريين وهو كونه نكرة للعلة التي ذكرناها في الحال، لأن الغرض إذا أُدِّي بالنكرة فلا يزداد عليه. كذلك التمييز كشفُ الذات والنسبة حصل بالنكرة، فحينئذٍ إذا قيل: طاب زيدٌ نفساً، نقول: المعنى تم وانكشف الإبهام قد حصل بالنكرة فلا يزداد عليه، فلو زيد عليه شيء يدل على التعريف كأل مثلاً نقول: هذا حشو، وهو عيب ونقص في الكلام. [وَكُونُهُ نَكْرَةً قَدْ وَجَبَا] الألف للإطلاق، والوجوب هنا مقيّد أي عند البصريين.

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

أي من المنصوبات المستثنى، ولكن ليس مطلقاً، أي ليس كل مستثنى يكون منصوباً، وإنما المستثنى يُنصب في بعض أحواله، إما وجوباً وإما جوازاً، وقد يكون المستثنى مخفوضاً. والاستثناء استفعال من الثني، والسين والتاء زائدتان، وهو مصدر، كاستغفر يستغفر استغفاراً، واستثنى يَستثنى استثناءً، واستخرج يستخرج استخراجاً، وإذا أُطلق المصدر هنا في مثل هذا الموضع فالمراد به اللفظ، ولا يمكن حمله على الاستثناء الذي هو المعنى المصدرى لأنه معنى من المعاني، والمعنى لا يُنصب، فالذي يرفع هو المبتدأ وليس الابتداء، والذي يُنصب هو المميّز وليس التمييز، والذي يُنصب هو المستثنى وليس الاستثناء، لأن الاستثناء معنى من المعاني، والمعاني هذه غير قابلة للحركة.

إذاً الاستثناء مصدر لكنه من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، لأن عندنا استثناءً، ومستثنى، ومستثنى. فالاستثناء: هو الإخراج على المشهور، وفيه نظر كما سيأتي، والمستثنى: هو فاعل الاستثناء، فالمتكلم هو الفاعل، والمستثنى هو الواقع بعد إلا ونحوها من أدوات الاستثناء، إذاً المراد بالاستثناء هنا المستثنى لأن الكلام في المنصوبات، والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء. قلنا: الاستثناء في اللغة مأخوذ من الثني، وهو العطف من قوله: ثبت

الحبل أثنيه إذا عطفت بعضه على بعض. وقيل: إنَّ الشئ هو الصرف يقال: ثنيته عن الشئ إذا صرفته عنه. وإن كان المشهور عند كثير من النحاة والأصوليين أن الاستثناء معناه لغة الإخراج، وهذا فيه نظر، بل الاستثناء لغة مأخوذ من الشئ، وهو العطف من قولك: ثنيتُ الحبلَ أثنيه إذا عطفت بعضه على بعض، وقيل: إن الشئ المراد به هنا الصرف، تقول: ثنيت زيدا عن كذا إذا صرفته عنه.

وأما في الاصطلاح فحدّه كثير من النحاة وتبعهم كثير من الأصوليين بأنه الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق. قوله: إخراجٌ بإلاً أو إحدى أخواتها، يعني أن الاستثناء له أدوات، وباستقراء كلام العرب له أدوات ثمانية يأتي ذكرها، وهذه الأدوات فائدتها إخراج ما لولاه أي لولا هذا الاستثناء ولولا هذه الأداة لدخل ما بعد إلا فيما قبلها، فإذا قيل: قام القوم إلا زيدا، فقام فعل ماضٍ، والقوم فاعل، وإلا حرف استثناء، وزيدا مستثنى، لولا الاستثناء بإلا أي لولا مجيء إلا في هذا التركيب لدخل زيد في القوم، فلو حُذِفَتْ إلا، لكان حُكْمُ زيدٍ أنه داخل في القوم وثبت له القيام، فأخرج زيدٌ من المستثنى منه وهو القوم بإلا، فقيل: إلا زيدا، ولولا إلا لدخل ما بعد إلا فيما قبلها، هذا حقيقة الاستثناء عند كثير من الأصوليين. والأصح أن يقال: الاستثناء قولٌ مُتَّصِلٌ يَدُلُّ بإلا أو إحدى أخواتها على أنَّ المذكور معه غيرُ مرادٍ بالقول الأول. وهذا فيه فرار من القول بأنَّ الاستثناء لا بُدَّ وأن يكون فيه إخراج، لأننا لو قلنا بالإخراج لوقع نوعٌ

تناقض في الجملة، فإذا قيل: قام القوم إلا زيداً، على القول بالإخراج معناه أن زيداً حُكِمَ عليه أولاً بالقيام ثم بعد ذلك أُخرج فحُكِمَ عليه بنقيض ما حُكِمَ على المستثنى منه، وهذا تناقض كأنه قال: قام زيد، زيد لم يقم، وهذا يلزم على القول بأن الاستثناء إخراج من المستثنى منه بإلا، فيلزم عليه الحكم على المستثنى أولاً بما حُكِمَ به على المستثنى منه ثم بعد ذلك أثبت للمستثنى نقيض الحكم الأول، لأنَّ الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، حكمت على زيد بنفي القيام عنه، وهو نقيض القيام المحكوم به على المستثنى منه، فحكمت أولاً بالقيام ثم حكمت بعد ذلك بنفي القيام، فإذا قيل: زيد داخل فيما سبق وهو المستثنى منه، حينئذٍ حكمت على زيد أولاً بالقيام ثم بعد ذلك حكمت بإخراجه من الحكم السابق وإثبات نقيضه له، وهذا تناقض، ولذلك ذهب بعض الأصوليين وبعض من أهل اللغة إلى أن تعريف الاستثناء بالإخراج تعريف باطل، وقد نصَّ ابن القيم رحمه الله في البدائع على هذا فقال: مذهب سيويوه والمحققين من البصريين أن المستثنى مُخْرَجٌ من المستثنى منه وحكمه، يعني لم يدخل أصلاً في المستثنى منه، وهذا هو الصحيح عند سيويوه وجمهور البصريين، وإن شاع عند كثير من المتأخرين تعريف الاستثناء بأنه إخراج. وحينئذٍ المراد بقولهم: قول متصل الاستثناء بإلا، يدل هذا الاستثناء على أن المذكور معه - الذي هو المستثنى ما بعد إلا - غير مراد بالقول الأول، فإذا قيل: قام القوم إلا زيداً، نقول: إلا زيداً

هذا قرينة صارفة عن إرادة زيد بالحكم الأول وليس هو داخلاً حتى يحتاج إلى إخراج.

والفرق بين القولين: أن قولك: قام القوم إلا زيداً، زيداً دَخَلَ أولاً ثم أخرجه، وهذا تناقض، وبين أن تقول: إلا زيداً قرينة صارفة عن إرادة زيد بالقول الأول، إذا لم يدخل أصلاً، فحينئذ لم يُنزل عليه الحكم.

ولذلك ألزم ابن القيم رحمه الله وغيره من الأصوليين أن من قال بأن الاستثناء إخراج بقوله: لا إله إلا الله، إلزاماً لا محيص عنه، لو قيل: المستثنى وهو لفظ الجلالة دخل أولاً في المستثنى منه، ثم أُخرج حينئذ قد نفيت الألوهية عن الله عز وجل، فلم تكن هذه الكلمة كلمة التوحيد! فصار تناقض ينفيها بلا إله ثم يُثبت الألوهية لله عز وجل.

فإذا قيل: المستثنى الذي هو بعد إلا (الله) كان داخلاً في المستثنى منه وحكمه حينئذ نُفيت عنه الألوهية وهذا كفر، ثم إلا الله هذا إثبات فكيف يجتمعان؟!

الاستثناء له أدوات، ولا نقول: حروف الاستثناء، لأن منها ما هو اسم، ومنها ما هو حرف، ومنها ما هو فعل، فالأداة تعم وليست خاصة بالحروف، وأدوات الاستثناء بمعنى الأدوات الدالة على الاستثناء.

إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى سَوْاَ خَلَا عَدَا وَحَاشَا الْإِسْتِثْنَا حَوَى
أي الاستثناء حوى إلا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا، هذه
سنة ذكرها الناظم، وبقي عليه اثنان وهما ليس ولا يكون .

هذه الأدوات الدالة على الاستثناء من حيث الحرفية والاسمية
والفعلية على أربعة أقسام:

الأول: حرفان وهما إلا عند الجميع، وحاشا عند سيبويه.

الثاني: فِعْلَانٍ وهما ليس على الأرجح، ولا يكون باتفاق.

الثالث : مُتَرَدِّدٌ بين الحرفية والفعلية يعني تارة يكون حرفاً،
وتارة يكون فعلاً، وهي ثلاثة خلا عند الجميع، وعدا عند غير
سيبويه، وحاشا عند سيبويه حرفٌ، وعند غيره مترددة بين الحرفية
والفعلية.

الرابع: اسمان وهما غير وسوى بلغاتها.

[إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى] و[سَوْى] و[سَوَا]ء هذه ثلاث لغات، سَوْى
كِرْضًا بكسر السين، وهذه اللغة الفصحى، ولذا بدأ بها، ثم سَوْى
كَهْدًى، ثم سَوَاء بالمد وفتح السين كَسَمَاء ثم سِوَاء بالمد وكسر السين
كِبْنَاء، هذه أربع لغات لِسَوْى. [خَلَا عَدَا] أي وخلا وعدا، على
إسقاط حرف العطف، [وَحَاشَا] ويقال فيها حَاشٌ بحذف الألف
الأخيرة مع فتح الشين، وَحَاشَا بحذف الألف الأولى، وحاش
بحذف الألف الثانية مع إسكان الشين، ففيها أربع لغات.

[الِاسْتِثْنَاءُ حَوَى] حوى على الشيء واستولى عليه، يعني الاستثناء حوى وجمع هذه الأدوات، والمراد به مطلق الاستثناء لأن هذه لا تجتمع في تركيب واحد، وإنما الاستثناء لا بد أن يكون جامعاً لهذه الأدوات بمجموعها لا جميعها.

إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ وَهُوَ مُوجِبٌ فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا يُنْصَبُ
بدأ بالاستثناء بإلا، ولذلك قدمها الناظم عند ذكر الأدوات، لأن الإلّا أمّ الباب يثبت لها من الأحوال ما لا يثبت لغيرها، فغير وسوى المستثنى بها يكون مجروراً، وليس ولا يكون الأصل فيها أنها من النواسخ، والاستثناء بها من جهة المعنى، ولذلك لا يُعَرَّبُ لفظاً أنه مستثنى، بخلاف إلا فإنها لا تكون إلا حرف استثناء، وقد تأتي بمعنى غير لكنه على قلة كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلا هنا بمعنى غير أي غير الله لفسدتا لكن الفساد مُتَنَفٍ فانتفى تعدد الآلهة.

والمستثنى بإلا يعني القول المذكور بعد إلا قرينة على أنه غير داخل في المستثنى منه له ثلاث حالات :

الحال الأولى: وجوب نصبه أي المستثنى.

الحال الثانية: جواز نصبه راجحاً أو مرجوحاً.

الحال الثالثة: أن يكون بحسب العوامل الداخلة عليه.

شرع الناظم هنا في بيان الحالة الأولى وهي وجوب النصب،
ولذلك يُترجم لها متى يجب نصب المستثنى بإلا؟ حينئذ يأتي جواب
الناظم:

إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ وَهُوَ مُوجِبٌ فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا يُنْصَبُ
تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَمَرًا وَقَدْ أَتَانِي النَّاسُ إِلَّا بَكْرًا
يجب نصب المستثنى بإلا إذا الكلام تم، وهو موجب، هذه
ثلاثة شروط أن يكون المستثنى بإلا، وأن يكون الكلام تاماً، وأن
يكون الكلام موجباً، متى ما وجدت هذه الشروط الثلاثة قال:
ينصب أي المستثنى وجوباً مطلقاً سواء كان الاستثناء متصلاً أو
منقطعاً.

[إِذَا الْكَلَامُ] الكلام فاعل لفعل محذوف وجوباً؛ لأنه وقع بعد
إذا الشرطية، وإذا لا يليها إلا فعل، وتقديره هنا إذا تَمَّ الكلام يفسره
الفعل المذكور، فلذلك يُسمَّى مُفسِّراً، حينئذ تقول: [تَمَّ] فعل
ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة من الفعل
والفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة. [إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ]
والمراد بتمام الكلام عند النحاة أن يكون المستثنى منه مذكوراً، نحو:
قام القوم إلا زيداً، هذا كلام تام لأن المستثنى منه وهو القوم مذكور
في الكلام، لأنه قد يُحذف وقد يُذكر، وذكره شرط في وجوب
المستثنى بإلاً.

[وَهُوَ] أي الكلام [مُوجِبٌ] من الإيجاب، والإيجاب والسلب متقابلان، وموجب اسم مفعول مِنْ أُوجِبَ يُوجِبُ فهو مُوجِبٌ، وعندما يقول البيانون وغيرهم: الإيجاب والسلب فمرادهم بهاتين الصفتين وصف الكلام، لأن الذي يُوصف بالإيجاب أو السلب، هو الجملة مطلقاً لا المبتدأ ولا الخبر ولا الفعل ولا فاعله وإنما مقصودهم بالإيجاب والسلب تسلط النفي على المفهوم من الجملة، والأصل في الجملة الإيجاب بدليل أنه لا يقال بالنفي إلا لدخول حرف أو فعل يدل على النفي، حيثئذ ما افتقر إلى سبب يدل عليه فرعٌ عما لا يفتقر، فالأصل في الجملة الاسمية والفعلية الإيجاب، أنها موجبة مثبتة بدليل أنها لا تحتاج إلى علامة، ومتى نقول الجملة منفية؟ الجواب: لا بُدَّ أن يسبقها ما يدل على النفي كلف أو ما النافية أو ليس وغيره، إذا افتقرت إلى سبب، وما لا يفتقر إلى سبب أصل لما افتقر إلى سبب، فحكم بأن الأصل في الجملة الإيجاب وهو الإثبات. إذا قوله: [وَهُوَ مُوجِبٌ] احتراز عما لو سبقه نفي أو شبهه كما سيأتي، [فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا يُنْصَبُ] الفاء واقعة في جواب الشرط لأنه جملة اسمية، وإذا مضمَّنة معنى الشرط، [فَمَا] اسم موصول بمعنى الذي يصدق على المستثنى [أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا] فاعل أتى ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على ما أي المستثنى، وقيدته بإلا لأنه إذا كان تاليا لأداة استثناء غير إلا فله حكم آخر، لذلك نجعل هذا شرطاً في وجوب نصب المستثنى، بأن يكون المستثنى تالياً لحرف الاستثناء وهو إلا، وأن يكون الكلام تاماً ذكر فيه المستثنى منه، وأن

يكون موجباً بحيث لم يسبق بنفي ولا شبه النفي [يُنْصَبُ] أي المستثنى، وهو فعل مضارع مغير الصيغة ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما، فالذي أتى من بعد إلا يُنْصَبُ هو المستثنى، [يُنْصَبُ] بمجموع هذه الشروط الثلاثة، ونصبه حيثُذ يكون واجباً مطلقاً سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، متصلاً كقام القوم إلا زيدا، أو منقطعاً كقام القوم إلا حماراً.

والفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع أن المتصل ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه.

والمنقطع ما لم يكن من جنس المستثنى منه. فنحو: قام القوم إلا زيدا نحكم على الاستثناء هنا بأنه متصل لأن زيدا من جنس القوم، ونحو: قام القوم إلا حماراً نحكم على الاستثناء بأنه منقطع لأن الحمير ليس من جنس القوم، وهذا من باب التقريب وإلا ففيه بعض النظر.

والعامل في المستثنى يختلف فيه على ثمانية أقوال، أقواها قولان:

الأول: أن العامل إلا فقط، وهذا مذهب ابن مالك رحمه الله وهو ظاهر الألفية حيث قال:

مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْصَبُ

نَسَبَ النِّصْبِ وَالْإِسْتِثْنَاءَ إِلَى إِلَّا نَفْسَهَا، حَيْثُذُ تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، قَامَ الْقَوْمُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ، وَإِلَّا حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، وَزَيْدًا

مستثنى منصوب بإلا ونصبه فتحة ظاهرة على آخره.

الثاني: وهو مذهب كثير من النحاة المتأخرين أنه منصوب بالفعل الذي قبله بواسطة إلا، فتقول: قام القوم إلا زيدا، زيدا منصوب على الاستثناء والعامل فيه الفعل المتقدم، حينئذ نقول قام القوم قام فعل لازم ولا ينصب مفعولاً به، وهل نقول: الفعل اللازم لا ينصب مطلقاً أو لا ينصب مفعولاً به؟ الجواب: لا ينصب مفعولاً به، ولا يُنفى عنه النصب مطلقاً، بل قد ينصب التمييز والحال والعامل فيهما فعل لازم، والذي معنا هنا أن المستثنى منصوب بالفعل اللازم لكن بواسطة إلا.

[فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا يُنْصَبُ] وجوباً مع جميع هذه الشروط الثلاثة، والناصب له إلا، الحرف وحده عند ابن مالك رحمه الله، وقيل: الفعل بواسطة إلا. [تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرًا] هذا مثال مستوفٍ للشروط الثلاثة، كلام تام ذكر فيه المستثنى منه وهو القوم، موجب لم يتقدمه حرف سلب أو شبهه، والاستثناء واقع بعد إلا، وهو استثناء متصل. [وَقَدْ أَتَانِي النَّاسُ إِلَّا بَكْرًا] أتاني فعل ماضٍ، والناس فاعل، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وإلا حرف استثناء، وبكراً منصوب على الاستثناء، وحكم النصب هنا واجبٌ لاستيفاء الشروط الثلاثة: كونه تاماً، موجباً، مستثنى بإلا، وهذان مثالان للاستثناء المتصل، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فشرّبوا

فعل ماضٍ، والواو فاعل وهو مستثنى منه، وقليلًا منصوب على الاستثناء لكونه مستثنى بإلا، والجملة مثبتة. وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠] هذا فيه تفصيل على القول بأن إبليس من الملائكة فهو استثناء متصل، وعلى القول بأنه ليس منهم فهو استثناء منقطع.

وإن بنفي وتَمَامٍ حُلِّيًّا فَأَبْدَلْ أَوْ بِالنَّصْبِ جِيءَ مُسْتَثْنِيًّا
كَلِمَ يَقُمُ أَحَدُ الْأَصَالِحِ أَوْ صَالِحًا فَهُوَ لِذَيْنِ صَالِحِ
الحال الثانية من أحوال المستثنى بإلا: جواز نصبه راجحاً أو مرجوحاً، وأشار إليها بقوله: [فَأَبْدَلْ أَوْ بِالنَّصْبِ جِيءَ مُسْتَثْنِيًّا] فأو للتخيير بين الإبدال والنصب، لذلك قلنا المستثنى بإلا في هذه الحالة الثانية جائزُ النصب سواء كان راجحاً أو مرجوحاً. قال رحمه الله: [وإن بنفي] أو نهي أو استفهام، فليس الحكم مختصاً بالنفي فقط، [وَتَمَامٍ حُلِّيًّا] الألف للإطلاق، والضمير يعود إلى الكلام، يقال: حللاًها تحليةً ألبسها حلياً أي الحلي أو وصفها ونعتها، فكأنه جعل الأصل في الكلام الإيجاب ثم كُسي وألبس النفي، فدلَّ على أنه ليس موجِباً لأن الأصل الإيجاب، فإذا دخل عليه نفي كأنه كُسي ثوباً أو حلية، [وَتَمَامٍ حُلِّيًّا] التمام هو أن يكون الكلام تاماً بمعنى أن يُذكر المستثنى منه، إذاً الشرط الأول أن يكون الاستثناء بإلا، والشرط الثاني تمام الكلام، بأن يكون المستثنى منه مذكوراً في الكلام، وهذان الشرطان في الحالة الثانية وفي الحالة الأولى أيضاً، والذي تخلف هو الإيجاب، وهذا هو الفرق بين المسألتين وجوب

النصب وعدم الوجوب أنه انتفى عن الحالة الثانية الإيجاب وكُسي النفي أو الاستفهام أو النهي، فحيثُ نقول: الكلام غير موجبٍ هذا هو المراد هنا أن يكون الكلام غير موجب مع بقية الشرطين المذكورين في الحالة الأولى. قال: [فَأَبْدَلْ أَوْ بِالنَّصْبِ جِيءَ مُسْتَشْنِيًا] يعني ائتِ بالمستثنى مُبدلاً مما قبله بدل بعضٍ من كل، أو ائت به منصوباً على الاستثناء على الأصل، ولكن النصب على الاستثناء هنا ليس بواجب بل هو جائز، ومع هذه الشروط الثلاثة فليس الحكم منصبا على الاستثناء مطلقاً كما هو في الحالة الأولى، بل لابد من تفصيل في حالة الاستثناء، لأننا ذكرنا في الحالة الأولى أنه يجب النصب سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً. وهنا الحكم يختلف، فننظر إلى نوع الاستثناء هل هو متصل أو منقطع؟ فحيثُ إذا كان الكلام غير موجب فنقول: لا يخلو الاستثناء من إحدى حالتين:

الأولى: أن يكون الاستثناء متصلاً، فحيثُ يجوز في المستثنى وجهان:

الوجه الأول: الإتيان، أن يُجعل تابعاً للمستثنى منه، فيُعرب بدلاً منه بدل بعضٍ من كل عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين.

الوجه الثاني: النصب على الاستثناء، لكنه جوازاً لا وجوباً، وهو محفوظ، ولكنَّ الأول أجود منه، مثل هنا بقوله: [كَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا صَالِحٌ] لم حرف نفي وجزم وقلب، ويقم فعل مضارع مجزوم بلم

وجزمه سكون آخره، وأحدٌ فاعل وهو المستثنى منه، وهو مذكور،
 إذاً الكلام تام، وهو غير موجب، وإلا حرف استثناء، فالاستثناء
 بإلا، وصالح وهو المستثنى يجوز فيه وجهان، لأن الاستثناء هنا
 متصل، لأنَّ صالحاً من جنس المستثنى منه وهو أحدٌ الذي أُثبت له
 القيام، فنقول: إلا صالحٌ على الإتيان، فيُعرب بدل بعض من كل،
 لأن أحد كل، وصالح بعض منه، كما قلنا في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى
 النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فالمستطيع
 بعض من الناس، حينئذٍ نحكم عليه بأنه مستثنى وحكمه الإتيان لما
 قبله على أنه بدل بعض من كل. [أو] أي وإن شئت قل: إلا [صالحاً]
 بالنصب، وهو وجه محفوظ في لغة العرب، ونصبه على الاستثناء
 على الأصل، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه.

والحاصل أن الاستثناء المتصل من كلام منفي فيه وجهان :
 الإبدال والنصب على الاستثناء ، والإتيان أجود من النصب
 على الاستثناء.

[فَهُوَ] أي المستثنى [لِذَيْنِ] أي النصب والإتيان [صَالِحٌ] لهما،
 لكن لا على السواء بل الأوّل مُقَدَّمٌ، ولذلك قال: [فَأَبْدَلُ] قدم
 الإبدال على النصب، وإذا قُدِّمَ أمرٌ على أمر آخر فالأوّل أرجح من
 الثاني.

الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، فأهل الحجاز يوجبون
 النصب، فيقولون: ما قام القوم إلا حماراً بالنصب وجوباً ولا يجوز

عندهم الإتياع، فلا يصح ما قام القوم إلا حماراً، لأنك لو قلت: إنه بدل بعض من كل لأنه جزء منه وفي الحقيقة ليس جزءاً منه، أي ليس جزءاً من القوم فحينئذٍ وجب النصب، قال تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧] بالنصب وجوباً لأن اتِّباع الظنِّ ليس من جنس العلم. وبنو تميم يميزون الوجهين: الإتياع والنصب فيجوز عندهم: ما قام القوم إلا حماراً، وما قام القوم إلا حماراً.

وحاصل هذه الحالة: إذا كان الكلام تاماً غير موجبٍ فإن كان الاستثناء متصلاً جاز فيه وجهان: النصب على الاستثناء، والإتياع على أنه بدل بعض من كل، وإن كان منقطعاً فعند أهل الحجاز واجب النصب، وعند تميم يجوز فيه الوجهان.

إذا التفرقة بين المتصل والمنقطع هذا على لغة أهل الحجاز. وعند تميم يجوز فيه الوجهان مطلقاً يستوي عندهم الاستثناء المتصل والمنقطع.

ومثال النفي قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في فعلوه، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء، إذاً ما فعلوه إلا قليلٌ منهم، إلا قليلاً، بالنصب على الاستثناء وبالرفع على البدلية.

ومثال النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ [هود: ٨١] ولا يلتفت هذا نهي، وقوله: إلا امرأتك قرئ بالوجهين، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من أحد إلا امرأتك، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ويحتمل وجهين: إما أن يكون مستثنى من أهلك في أول الآيات قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ [هود: ٨١] فيكون النصب واجباً، لأنه كلام تام موجب وذكر المستثنى منه فحيثئذ يجب النصب.

وإما أن يكون مستثنى من أحد فيكون جائز النصب، وقرأ الأكثر على الوجه المرجوح، لأن القراءة سنة متبعة، ومرجعها الرواية لا الرأي. فيكون النصب جائزاً لا واجباً.

ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] ومن استفهام، وقوله: إلا الضالون استثناء، من حيث اللغة يجوز الوجهان: إلا الضالون، وإلا الضالين لأنه استثناء بإلا والكلام تام ولكنه غير موجب لسبقه بالاستفهام. ومن يقنط الفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وهو المستثنى منه، فهو مذكور في الكلام، إلا الضالون هذا مستثنى من الفاعل المستتر، فيجوز فيه الرفع على البدلية، ويجوز فيه النصب على الاستثناء، والقراءة سنة متبعة.

الحالة الثالثة من أحوال المستثنى بإلا: ما يُسمَّى بالاستثناء المفرغ، ولا يكون إلا من كلام منفي، ولم يذكر فيه المستثنى منه، لأنهم رتبوا الشروط على حسب الكلام فوجوب النصب مع استيفاء الشروط الثلاثة، وجوازه بإسقاط شرط الإيجاب فقط في الحالة الثانية، فصار منفيًا، والذي بقي هو الاستثناء بإلا ولا بد أن يبقى معنا هذا الشرط، إذا الذي بقي ويمكن إسقاطه هو شرط ذكر المستثنى منه، وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يكون إلا من كلام منفي لم يذكر فيه المستثنى منه.

أَوْ كَانَ نَاقِصًا فَأَعْرِبْهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَجِيءُ فِيهِ الْعَمَلُ
[أو] للتنويع والتقسيم [كَانَ] هو أي الكلام [نَاقِصًا] هذا مقابل لقوله [إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ] لأن الكلام إما أن يكون تامًا وهذا بذكر المستثنى منه، وإما أن يكون غير تام وهذا يسمى الناقص، بأن يُسقط المستثنى منه، ولم يذكر النفي أو الإيجاب لأنه لا يكون ناقصًا إلا إذا كان منفيًا، فلا يكون ناقصًا وهو موجب لامتناعه، قالوا: يمتنع أن يقول: رأيت إلا زيدًا، هذا مستحيل لا يمكن أن يقع، رأيت إلا زيدًا، يعني رأيت كل الناس إلا زيدًا، وهذا لا يحصل لأنه يستحيل أن يكون رأى كل الناس واستثنى زيدًا، لكن ما رأيت إلا زيدًا، هذا ممكن أن تنفي الرؤية عن الناس كلهم، ولا تثبت إلا لزيد. ولا تقول أيضًا: ضربت إلا زيدًا، معناه ضربت كل الناس إلا زيدًا، لم يقع عليه الضرب، هذا أيضًا مستحيل، استحالة ضربك جميع الناس غير زيد. إذا علمنا أنه غير تام لعدم ذكر المستثنى منه

وأنه لا يكون إلا منفيًا، فما حكمه؟

قال: [فَأَعْرَبُهُ] وهذا أمر وهو للوجوب [عَلَى حَسَبِ مَا يَجِيءُ فِيهِ الْعَمَلُ] أي يُعْطَى ما يستحقه - أي المستثنى الذي يقع بعد إلا - يُعْطَى ما يستحقه لولم توجد إلا، فإذا قال: ما قام إلا زيد، نقول: هذا استثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه، فننظر لما بعد إلا كأنها لم توجد في الكلام، فتعربه فاعلا، فتقول: ما قام إلا زيد، ما حرف نفي، وقام فعل ماض، وإلا أداة استثناء ملغاة، وزيدٌ فاعل، إذا ما بعد إلا تعربه كما لو لم تكن إلا موجودة، ولذلك سمي مفرغاً لأن ما قبل إلا قد تفرغ لطلب ما بعدها. [فَأَعْرَبُهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَجِيءُ فِيهِ الْعَمَلُ] أي على حسب ما يطلبه العامل، إن طلبه فاعلاً رَفَعَهُ على الفاعلية، وإن طلبه مفعولاً به نَصَبَهُ على المفعولية، وإن طلبه مجروراً بحرف جر جُرَّ بحرف الجر، وسيمثل لها كلها، والاستثناء حينئذ يكون من لفظٍ عامٍ محذوف يعني لا بُدَّ من تقديره، وهذا مما يذكره النحاة من المواضع التي يجب فيها حذف الفاعل، فنحو: ما قام إلا زيد، من جهة المعنى لا بد من مراعاة الاستثناء؛ لأن إلا أُلغيت من جهة العمل، وعندما نقول: إلا ملغاة، إنما أُلغيت من جهة العمل وأما من جهة المعنى فلا بُدَّ أن يكون للاستثناء أثر، فإذا قيل: ما قام إلا زيد، تقديره ما قام أحد إلا زيد، فأحد هذا هو المستثنى منه المحذوف.

كَمَا هَدَى إِلَّا مُحَمَّدٌ وَمَا عَبَدْتُ إِلَّا اللَّهَ فَاطِرَ السَّمَا

[كَمَا هَدَى إِلَّا مُحَمَّدٌ] أي كقولك أو مثل قولك: ما هدى إلا محمد، يعني ما هدى هداية الإرشاد والدلالة في النصيح والتوجيه والإخلاص إلا محمد صلى الله عليه وسلم لأنها بَلَغَتِ الغاية، ولا يَعْدِلُهُ أو يساويه أحدٌ مهما كان، فما نافية، وهدى فعل ماضٍ، وإِلَّا أداة استثناء ملغاة يعني من جهة العمل وأما المعنى فلها أثرها، ومحمدٌ فاعل لهدى، والتقدير: ما هدى أحدٌ إلا محمدٌ، حيثُذ يكون الاستثناء في المعنى من اسم عام محذوف واجب الحذف.

[وَمَا عَبَدْتُ إِلَّا اللَّهَ فَاطِرَ السَّمَاءِ] أي خالق السماء، فما حرف نفي، وعبدت فعل وفاعل، وهو يطلب مفعولاً، وإلا أداة استثناء ملغاة، ولفظ الجلالة منصوب على المفعولية، فنعربه مفعولاً به ولا نقول: مستثنى أو منصوب على الاستثناء، لأن الاستثناء هنا استثناء مفرَّغ بمعنى أن العامل الذي قبل إلا قد تفرَّغ لطلب ما بعد إلا فنصبه على أنه مفعول به له، وفاطر السماء بدل أو عطف بيان.

وَهَلْ يُلَوِّذُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحُشْرِ إِلَّا بِأَحْمَدَ شَفِيعَ الْبَشَرِ
[وَهَلْ يُلَوِّذُ] لاذ به لجأ إليه وعاذ به وبابه قال، [وَهَلْ يُلَوِّذُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحُشْرِ إِلَّا بِأَحْمَدَ شَفِيعَ الْبَشَرِ] والمقصود هو الشفاعة العظمى، [وَهَلْ] حرف استفهام، إذا الكلام غير موجب، لأن غير الموجب هنا ما سبقه نفي أو استفهام أو نهي، [إِلَّا بِأَحْمَدَ] ما بعد إلا سُلِّطَ عليه ما يتعدى به يلوذ، لأن يلوذ من لاذ به أي لجأ إليه، فيتعدى بالباء، وأحمد لما كان واقعاً بعد إلا في استثناء مفرَّغ سُلِّطَ عليه العامل يلوذ فدخل عليه حرف الجر وهو الباء، كأنه قال: يلوذ

بأحمد عليه الصلاة والسلام.

إذا ذكر لك ثلاثة أمثلة رفعا ونصباً وجرّاً، لأن الاستثناء المفرغ أن يكون العامل الذي قبله إلّا مسلّطاً على ما بعد إلّا، كأنّ إلّا لم تذكر أصلاً ولذلك دخل حرف الجر هنا بعد إلّا.

إذا هذه ثلاثة أحوال للمستثنى بإلّا: وجوب النصب، وجواز النصب، وأن يُعطى المستثنى الذي بعد إلّا على حسب ما تقتضيه العوامل.

ثم شرع في بقية الأدوات، وأدوات الاستثناء غير إلّا على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يخفض دائماً يعني يُجرّ ما بعده، وهو غير وسوى، حيثئذ يكون المستثنى مجروراً دائماً.

والثاني: ما ينصب دائماً، وهو ليس ولا يكون.

والثالث: ما يخفض تارة وينصب تارة أخرى، وهو عدا وحاشا وخلا.

وسيدكرها الناظم متتالية، قال رحمه الله:

وَحُكْمُ مَا اسْتِثْنَيْتُهُ غَيْرُ وَسَوَى سَوَى سَوَاءً أَنْ يُجَرَّ لَا سَوَى
[وَحُكْمُ] مَبْتَدَأٌ، وَأَنْ يُجَرَّ أَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلٍ
مصدر خبر المبتدأ. حكم ما استثنته يعني حكم المستثنى بغير وسوى
أن يكون مجروراً، فما بعد غير وما بعد سوى هو المستثنى، تقول: قام

القوم غير زيد، فزيد هو المستثنى، لأنك أخرجت زيداً من القوم، أو جئت بغير وهو قول متصل للدلالة على أن زيداً غير مراد بالقول الأول على القولين، وقام القوم كلام موجب تام، وغير بالنصب على الحالية أو الاستثناء عند بعضهم، وهو مضاف وزيد بالخفض مضاف إليه، والمضاف إليه يكون دائماً مخفوضاً، لذلك قال هنا: [وَحُكْمُ مَا اسْتُثْنِيَ غَيْرٌ] لأن غير من أدوات الاستثناء، [وَسِوَى] أي وما استثنته سوى، فهي من أدوات الاستثناء، [أَنْ يُجَرَّ] أي المستثنى، فالضمير يعود على المستثنى، ويجر بإضافة غير وسوى إليه، فتقول: قام القوم غير زيد، وقام القوم سوى زيد، وقد ذكرنا في أول الباب أن المستثنى من المنصوبات في بعض أحواله، وهذه الحالة التي يكون فيها المستثنى ليس منصوباً على الأصل، وإنما يكون مخفوضاً، [لَا سِوَى] أي لا غير، ليس له حالة أخرى، وإنما يكون دائماً مخفوضاً، هذا حكم المستثنى. وأما حكم غير وسوى فإنها تأخذ حكم ما بعد إلاً، وما بعد إلاً قد يكون واجب النصب، وقد يكون جائز النصب، وقد يكون بحسب العوامل، فحكم الذي يقع بعد إلا هو الذي يعطى للفظه غير وسوى، فإذا قلت: قام القوم غير زيد، نقول: يجب نصب غير هنا، لأن الكلام تام موجب، وإذا كان الكلام تاماً موجباً فما بعد إلا يكون منصوباً، حينئذ نقول: قام القوم غير.. بالنصب، وحكم نصب غير هنا واجب، لأننا نقابلها بما بعد إلاً فلو قلت: قام القوم إلا زيداً، فحكم زيد هنا واجب النصب، إذاً تأخذ هذا الحكم وتعطيه لغير، إذا كان الكلام تاماً

موجباً، فتقول: قام القوم غير زيد. وإذا قلت: ما قام القوم غير زيد وغير زيد، يصح الوجهان، لأنَّ الكلام إذا كان تاماً منفيًا فما بعد إلاَّ له وجهان إذا كان الاستثناء متصلًا: إما النصب على الاستثناء، وإما الإتيان لما قبله على أنه بدل بعض من كل، فحينئذٍ إذا وقعت غير في كلام تام غير موجب جاز فيها الوجهان، فتقول: ما قام القوم غير زيد بالنصب على الحالية، وما قام القوم غير زيد بالرفع على البدلية، فيجوز فيه الوجهان، وتقول: ما قام القوم غير حمارٍ، بالوجهين أيضًا على مذهب التميميين، وعلى مذهب الحجازيين غير بالنصب وجوباً.

وإذا قلت: ما قام غير زيد، فيجب رفع غير؛ لأنك تقول: ما قام إلا زيدٌ، فيجب رفع زيد، وما رأيت غير زيد فيجب نصب غير، وما مررت بغير زيد، يتعين الجر بحرف الجر.

والحاصل: أن حكم غير في الإعراب حكم ما بعد إلا، وحكم ما بعد إلا له ثلاثة أحوال: وجوب النصب، وجواز النصب، وعلى حسب العوامل، تنظر للفظ غير فتعطيها حكم ما بعد إلا، وإعرابها إذا نصبتها فالأصح أنك تعربها حال، وجوز بعضهم النصب على الاستثناء، وإذا رفعت تعربها بدل بعض من كل.

ولا نمثل بسوى لأن الإعراب لا يظهر على سوى، وحكم سوى حكم غير فتأخذ حكمها على الأصح.

النوع الثاني: ولم يذكره الناظم وهو ما ينصب دائماً، وهو ليس ولا يكون، تقول: قام القوم ليس زيداً، وقام القوم لا يكون زيداً، وهذا واجب النصب فلا يكون إلا منصوباً، لأن المنصوب هنا خبر ليس، وخبر ليس دائماً يكون منصوباً، والمنصوب بلا يكون خبر لها وخبرها دائماً منصوب، ولذلك يُعرب خبراً ولا يعرب مستثنى، والاستثناء هنا معنوي قام القوم ليس زيداً، قام القوم فعل وفاعل، وليس فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكل، وزيداً خبر ولا تقل مستثنى. وقام القوم لا يكون زيداً، قام القوم فعل وفاعل، ولا نافية، ويكون فعل مضارع ناسخ واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، وزيداً خبر يكون منصوب دائماً لا يجوز خفضه إلا إذا دخلت عليه الباء وهي حرف جر زائد فحينئذ يكون منصوباً تقديرًا.

وَأَنْصَبَ أَوْ اجْرُرْ مَا بِحَاشَا وَعَدَا خَلَا قَدْ اسْتَنْتَيْتُهُ مُعْتَقِدَا
فِي حَالَةِ النَّصْبِ بِهَا الْفِعْلِيَّةُ وَحَالَةِ الْجَرِّ بِهَا الْحَرْفِيَّةُ
تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا جَعْفَرَا أَوْ جَعْفَرٍ فَقَسْ لِكَيْمَا تَنْظُرَا

النوع الثالث: ما ينصب تارة ويخفض تارة أخرى، ولذلك قال: [وَأَنْصَبَ أَوْ اجْرُرْ] فجوز الوجهين، لأنه قال: [وَأَنْصَبَ] وهو فعل الأمر، والأصل فيه أنه يقتضي الوجوب ثم جوز الوجه الثاني بقوله: [أَوْ اجْرُرْ] فجعله قرينة صارفة عن الوجوب، فالمراد به النصب لكن لا على جهة الوجوب، وأو للتنويع، لكن هذا الحكم

إذا لم يكن ثم مانع منه، وهو إذا لم تدخل عليه ما، فحيثُ يكون جائزاً. وأما إذا دخلت عليه ما فيتعين النصب. [مَا بِحَاشَا وَعَدَا خَلَا قَدْ اسْتَشْنَيْتُهُ] ما اسم موصول بمعنى الذي، وجمله قد استثنيت صلة الموصول، وبحاشا وما عطف عليه متعلق بقوله استثنيت، إذاً المستثنى يكون منصوباً إذا دخلت عليه حاشا وعدا وخلا، قال: [مُعْتَقِداً] يعني حالة كونك معتقداً في حالة النصب [بِهَا الْفَعْلِيَّةُ] بأن تعتقد أن خلا وحاشا وعدا أفعال ماضية، وهذا يكون محلُّ القلب، فتقول: قام القوم عدا زيدا، معتقداً فعليَّة عدا، وقام القوم حاشا زيدا، معتقداً فعلية حاشا، وقام القوم خلا زيدا، معتقداً فعلية خلا، [وَحَالَةَ الْجَرْ بِهَا الْحَرْفِيَّةُ] فكما يجوز النصب بها يجوز الخفض بها، فتقول: قام القوم عدا زيدا، وقام القوم خلا زيدا، وحاشا زيدا، إذا نصبت وجررت بها واللفظ واحد.

والمشهور عند النحاة التفصيل في عدا وخلا وحاشا، وحاشا المشهور عندهم أنها لا تصحب أي لا تدخل عليها ما، فحيثُ يجوز فيها الوجهان مطلقاً، تقول: قام القوم حاشا زيدا وحاشا زيدا. ولا تصحبها ما المصدرية، وإعرابه قام القوم فعل وفاعل، وحاشا فعل ماضٍ لأنك نصبت بها معتقداً فعليتها، فإذا نظرت إلى ما بعد حاشا إذا كان منصوباً فحيثُ كانت حاشا فعلاً ماضياً، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، وزيدا مفعول به ولا تقول مستثنى، ويجوز قام القوم حاشا زيدا بالخفض، فحاشا حرفٌ جرٌّ مثل من وعن وإلى صارت حرف جر

بالنظر إلى ما بعدها لأنك جررت بها فإذا جررت بها فتعتقد حيثئذ حرفيتها، فصارت حاشا حرف جر، وزيد اسم مجرور بحاشا، ولا تقل مستثنى، لكن في الحالتين نصبت أو جررت في المعنى ما بعدها يكون مستثنى مما قبله، هذا في حاشا.

وأما عدا وخلا فهذه قد تتقدمها ما المصدرية فتقول: قام القوم ما عدا زيدا وما خلا زيدا، فإذا سبقتها ما المصدرية تعينت فعليتها، ولا يجوز الجر بها إلا قليلا قال ابن مالك: وأنجزاً قد يرد... فهو قليلٌ لكنه مسموع، والمشهور المقيس عليه أن ما إذا تقدمت على عدا وخلا وجب النصب، ولا يجوز الجر فلا يصح ما عدا زيد وما خلا زيد، لأن ما المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ولا تدخل على الحروف، فإذا دخلت على عدا عينت أنها فعل، فنصب ما بعدها، وإذا دخلت على خلا عينت أنها فعل فنصب ما بعدها، ولا يجوز الجر على الأصح، وإذا لم يتقدمها ما صارت مثل حاشا وهي التي ذكرها الناظم هنا قد تنصب بها وتعتقد أنها فعل، وقد تخفض بها وتعتقد أنها حرف، لذلك التفصيل يكون في خلا وعدا دون حاشا.

وَأَنْصَبَ أَوْ أَجْرَزْ مَا بِحَاشَا وَعَدَا خَلَا قَدْ اسْتَشْنَيْتَهُ مُعْتَقِدَا

انصب أو اجرر ما قد استثنيت أي المستثنى بحاشا وعدا وخلا، ولم يذكر تعيين النصب فيما إذا تقدمت ما المصدرية على عدا وخلا، وهاتان الحالتان فيما إذا لم تتقدم ما المصدرية، وحاشا هذه قال بعضهم أنها قد تتقدمها ما المصدرية، فتقول: ما حاشا لكنه قليل،

وابن مالك قال: وَلَا تَصَحَّبْ مَا. وقوله: في حالة النصب متعلق بقوله معتقداً، وبها متعلق بقوله النصب، والفعلية مفعول به والعامل فيه معتقداً الفعلية أي فعليتها فال نائبة عن المضاف إليه. أي معتقداً فعليتها في حالة النصب بها، ومعتقداً حرفيتها في حالة الجر بها.

إذا مرّدها إلى القلب والاعتقاد. [تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا جَعْفَرًا أَوْ جَعْفَرٍ] حاشا جعفرًا نَصَبَ بحاشا على أنها فعل، والدليل على أنها فعل ما بعدها، إذا تحكّم على حاشا أو خلا أو عدا إذا لم تتقدمها (ما) تحكّم عليها بما بعدها إن كان منصوباً فهي فعل؛ لأن الفعل هو الذي ينصب في الأصل، والفاعل حينئذ يكون ضميراً مستتراً واجب الاستتار يعود على البعض المفهوم مما سبق، فجعفرًا مفعول به ولا تقل مستثنى، أو حاشا جعفرٍ بالخفض على أن حاشا حرف جر. [فَقَسْ] أي فقس على ما مضى، والقياس هو إلحاق فرع بأصل، والأصل هنا يكون هو القاعدة، والمثال يكون موضّحاً لتلك القاعدة، فحينئذ إذا جاءك مثال فتلحق المثال بالمثال والنظير بالنظير [لِكَيْمَا تَنْظُرَا] تنظرا فعل مضارع، والألف للإطلاق، منصوب بكي، لأن اللام قد سبقتها لفظاً، فحينئذ كي نفسها هي الناصبة، إذاً المستثنى في بعض أحواله من المنصوبات.

بَابُ لَا

أي هذا باب بيان لا النافية للجنس، والمراد به اسم لا أي باب بيان اسم لا، لأنَّ اسم لا هو الذي يكون منصوباً لفظاً أو محلاً، وأما الخبر فهو مرفوع، لأنه في مقام تعداد المنصوبات، والمراد هنا بلا النافية للجنس، وتُسمَّى لا التبرئة أي تبرئة الجنس من الخبر، يقال برأته أبرؤه إذا نفيت عنه حكم الخبر، وحينئذ تكون لا هذه نافية لاسمها نحو: لا رجل، وهي ليست نافية للرجل نفسه وإنما نافية للخبر الذي وصف به الرجل، فنحو: لا رجل في الدار، يعني لا وجود للرجل في الدار، ولذلك قال النحاة: لا رجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل، لأن الرجل ذات، والذوات الأصل فيها أنها لا تنفى، وإنما ينفى حكم الذات، وحكم الذات معنى من المعاني، والمراد حينئذ بلا النافية للجنس لا الدالة على التنصيص على سبيل الاستغراق، لأنَّ لا تحتمل أنها دالة على نفي الوحدة مع احتمال نفي الجنس، وقد تكون دالة على التنصيص على نفي الجنس، فإذا قلت: لا رجل في الدار، فهذه لا التي تعمل عمل ليس، وهي نافية، ولكن النفي هنا يحتمل أنه نفي للوحدة فحينئذ يصح أن تقول: لا رجل بل رجلان أو بل رجال، ويحتمل أنه نفي للجنس، أي جنس الرجل ليس موجوداً في الدار، وحينئذ لا يصح أن تقول: لا رجل في الدار بل رجلان أو بل رجال، لأنك نفيت جنس الرجال، حقيقة الرجل

ليست موجودة في الدار، ويصح أن تقول: لا رجلٌ في الدار بل امرأة، لأنك نفيت جنس الرجال وهذا لا يناقض أن تثبت جنس الإناث، فحينئذٍ لا النافية التي تعمل عمل ليس هذه محتملة لنفي الجنس، وليست نصاً في نفي الجنس، وإذا أريد التنصيص لفظاً بأن الجنس منفيٌّ، ولا يحتمل غيره جئت بالاسم مبنيًا مع لا فقلت: لا رجلٌ، بالبناء على الفتح، ولا هنا نصٌّ في استغراق النفي، ولذلك قيل: بني اسمها لأنه ضمن معنى من الاستغراقية، والأصل لا من رجلٍ، ورجل نكرة في سياق النفي فتعم، وإذا دخلت عليها من الاستغراقية صارت نصاً في العموم يعني ليست ظاهرة فيه، فلا رجلٌ نصٌّ في العموم، لأنها على تقدير من الاستغراقية، ومعلوم أن النكرة عند الأصوليين إذا كانت في سياق النفي أو الشرط أو الاستفهام أنها تعم ظاهراً لا نصاً، وإذا سبقتها من الاستغراقية حينئذ تكون نصاً في العموم، والفرق بين الظاهر والنص، أن الظاهر يحتمل التخصيص، والنص لا يحتمل التخصيص، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فهذا العموم لا يحتمل التخصيص، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] لا يحتمل التخصيص، لأنه نصٌّ في العموم، والدليل على أنه نص ليس كون النكرة في سياق النفي فحسب، لأنها حينئذ تكون ظاهرة في العموم محتملة للتخصيص، وأما الدلالة على أنها نص في العموم بحيث لا يحتمل إخراج فرد من أفرادها دخول من الاستغراقية على النكرة، وهذا الباب له تعلق

بأصول الفقه لأنه من ألفاظ العموم. إذا المراد لا النافية للجنس على سبيل التنقيص لتخرج لا العاملة عمل ليس. ولا النافية للجنس مما حُملت على إنَّ وأخواتها، يعني تعتبر من النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتدخل على المبتدأ فتنصبه على أنه اسم لها، والنصب قد يكون لفظاً أو محلاً كما سيأتي، وعلى الخبر فترفعه أي لا - على الصحيح - على أنه خبر لها. قال الناظم :

إِنْصَبَ بِلاَ مُنْكَرًا مُتَّصِلًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا أَفْرَدَتْ لَا
 [إِنْصَبَ] محلاً أو لفظاً، فمحلاً فيما إذا كان اسم لا مفرداً لأنه مبنيٌّ معها، فحينئذٍ يكون النصب للمحل، ولفظاً فيما إذا كان اسم لا مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، [إِنْصَبَ بِلاَ] أي النافية للجنس، إذا لا تدخل معنا لا الناهية ولا الزائدة ولا النافية للجنس احتمالاً، وهذا هو الشرط الأول أن تكون لا نافية للجنس. [مُنْكَرًا] وهذا الشرط الثاني أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وقوله: منكرًا ليس متعلقاً بالاسم فحسب، بل لا بُدَّ أن يكون الاسم نكرة والخبر كذلك نكرة، فلا تعمل في معرفة لأنها على تقدير من، ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات. [مُتَّصِلًا] أي تكون لا مباشرة للنكرة أي اسمها، فلا يفصل بين لا واسمها أي فاصل ولو بخبرها، ولو ظرفاً أو جاراً و مجروراً، فلا يُقبل الفصل بين لا ومدخولها مطلقاً. وهذا هو الشرط الثالث.

فإذا وجدت هذه الشروط الثلاثة حينئذ تكون لا عاملة عمل
 إنَّ. وألحقت لا النافية للجنس بإنَّ التي تختص بالمبتدأ والخبر لأنَّ لا
 مؤكدة، وإنَّ مؤكدة، ولكنَّ التأكيد في باب إنَّ للإيجاب، والتأكيد في
 باب لا للنفي، حينئذ حُمل الضدُّ على ضده، كذلك لا ملازمة
 للصدر كما أنَّ إنَّ ملازمة للصدر، ولا مختصة بالجملة الاسمية يعني
 لا تدخل على الجملة الفعلية مثل إنَّ لا تدخل إلا على الجملة
 الاسمية، إذاً لثلاثة أمور حُملت لا النافية للجنس على إنَّ فعملت
 عمل إنَّ، ولذلك قال ابن مالك :

عَمَلُ إِنَّ أَجْعَلَ لَإِلَّا

أي عمل إنَّ وهو نصب المبتدأ على أنه اسم لها ورفع الخبر
 على أنه خبرٌ لها اجعله للاً، حملاً للاً على إنَّ في الثلاثة الأمور
 المذكورة.

حينئذ قوله: [إِنْصَبْ بِإِلَّا] إذا وجدت هذه الشروط الثلاثة،
 وكانت مفردة غير مكررة كما قال: إذا أفردت لا، فنحمل
 قوله: [إِنْصَبْ] على الوجوب لفظاً أو محلاً، فيجب النصب إذا
 توفرت هذه الشروط الثلاثة مع عدم تكرار لا، فيقال: لا رجل في
 الدار، فالنصب هنا واجب محلاً، وقولك: لا صاحب علمٍ ممقوتٌ،
 ولا طالعاً جبلاً حاضراً، فالنصب هنا واجب لفظاً.

وإن انخرم الشرط الأول بأن كانت لا غير نافية للجنس فإما أن
 تكون ناهية اختصت حينئذ بالفعل المضارع وجزمته، نحو: لا

تشارك بالله، أو تكون زائدة لم تعمل شيئاً كما في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢] وهذه لا تختص بالفعل، أو تكون نافية للوحدة عملت عمل ليس كما في قولك: لا رجلٌ في الدار بل رجالان.

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل ووجب تكرارها، فإذا لم يكن اسمها وخبرها نكرتين وجب إهمالها فلا تعمل في معرفة؛ لأنه كما سبق أنها على تقدير من الاستغراقية، ومن الاستغراقية تختص بالنكرة فلا تدخل على المعرفة، فتقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، قال تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧] فتعين إهمالها، ولا يجوز إعمالها.

وقوله: [مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ] هذا يحتمل أن مراده به اسم لا المضاف لأنك تقول: لا صاحب علم، فهنا نصبت من غير تنوين، وأما اسم لا الشبيه بالمضاف، نحو: لا طالعا جبلاً فهنا نصبت مع التنوين، ولا رجلٌ نُصب اسم لا محلاً والتنوين لا يدخل الإعراب المحلي، وإنما يكون تابعاً للفظ، وذلك [إِذَا أَفْرَدَتْ لَا] أي لا المفردة وهي التي لم تتكرر.

تَقُولُ لَا إِيمَانَ لِلْمُرْتَابِ وَمِثْلُهُ لَا رَيْبَ فِي الْكِتَابِ
[تَقُولُ] فيما استجمع للشروط السابقة [لَا إِيمَانَ لِلْمُرْتَابِ
وَمِثْلُهُ لَا رَيْبَ فِي الْكِتَابِ]

إذا تقرر هذا نقول اسم لا له ثلاثة أحوال: إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون مضافاً، وإما أن يكون شبيهاً بالمضاف، فالمفرد في باب لا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، والمضاف واضح، والشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه، يعني ما كان عاملاً فيما بعده، فالأول وهو العامل يكون منوناً فيتعلق به إما مرفوع أو منصوب أو جار ومجرور، تقول: لا طالعا جبلاً حاضراً، فطالعا اسم لا شبيه بالمضاف لأنه عمل النصب فيما بعده، إذا تعلق به شيء - وهو المنصوب - من تمام معناه لأن كل معمول يتعلق بعامله فهو متمم له من جهة المعنى، وتقول: لا قبيحاً فعله مذموم، فقبيحاً اسم لا شبيه بالمضاف لأنه تعلق به مرفوع وهو من تمام معناه، وتقول: لا خيراً من زيد عندنا، فخييراً اسم لا شبيه بالمضاف لأنه تعلق به الجار والمجرور من زيد، إذا الشبيه بالمضاف في باب لا ما اتصل به شيء من تمام معناه، إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو جاراً ومجروراً، وما عدا ذلك فهو مضاف نحو: لا صاحب علم ممقوت، فهذا مضاف ومضاف إليه. والمفرد في باب لا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، حيثئذ يأخذ حكم المفرد في باب الإعراب، ويدخل فيه هنا المثني والجمع بأنواعها، فيكون مفرداً في هذا الباب.

ثم اسم لا المضاف والشبيه بالمضاف منصوب لفظاً، فنحو: لا صاحب علم ممقوت، لا نافية للجنس، وصاحب علم اسمها منصوب بلا ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، وصاحب مضاف وعلم مضاف إليه، وممقوت خبر لا. ونحو: لا طالعا جبلاً حاضراً،

لا نافية للجنس، وطالعا اسم لا منصوب بها ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر، وجبلا مفعول به للوصف، وحاضر خبر لا. وأما المفرد فهو في اللفظ مبني، ويبنى على ما ينصب به لو كان معربا، فإن كان مفردا في باب الإعراب كرجل أو جمع تكسير فيبنى على الفتح لأنه لو نُصب جمع التكسير لنصب بالفتحة، ولو نُصب رجل وهو مفرد في باب الإعراب لنصب بالفتحة، فتقول: لا رجل، رجل اسم لا وهو مفرد مبني على الفتح، لماذا بُني على الفتح؟ لأنه لو أعرب ونُصب تقول: رأيت رجلا نصبت بالفتحة، إذاً يبنى مع لا على الفتح، وتقول: رأيت رجالا، نصبت بالفتحة، فإذا دخلت عليه لا بُني معها على الفتح، فتقول: لا رجال، والمثنى وجمع التصحيح يُبنيان مع لا على الياء لأنه لو نُصب وهو مُعرب لنصب بالياء، تقول: لا مسلمين في الدار، مسلمين اسم لا مبني معها، مبني على الياء لأنه مثنى لو أعرب نصبا لأعرب بالياء، وتقول: لا مسلمين في الدار، فمسلمين مفرد هنا وهو جمع تصحيح، اسم لا مبني على الياء في محل نصب، لأنه لو أعرب نصبا لكان إعرابه بالياء، وأما جمع المؤنث السالم، نحو: لا مسلمات فالأفصح أن يكون مبنيًا على الكسر لأنه لو نصب لنصب بالكسرة، وجوز بعض النحاة - لوروده سماعاً - أن يكون مبنيًا على الفتح لا مسلمات، فيجوز فيه الوجهان، إذاً المفرد في باب لا ما ليس مضافا ولا شبيهاً بالمضاف فيشمل رجلا ورجالا ومسلمين ومسلمين ومسلمات يشمل هذه الأنواع كلها، وحُكمه أنه يُبنى على ما ينصب

به لو كان معرباً، قبل دخول لا، ولكن يكون في محل نصب، وفي اللفظ يكون مبنياً فتقول: لا رجل في الدار، لا نافية للجنس، ورجل اسمها مبني على الفتح في محل نصب، و[تَقُولُ لَا إِيْمَانَ لِلْمُرْتَابِ] لا نافية للجنس، وإيمان اسم لا مبني معها على الفتح في محل نصب، وبني على الفتح لأنه مفرد، والمفرد في باب لا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيبنى على ما ينصب به لو كان معرباً. وللمرتاب جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، فلا عاملة النصب في محل اسمها، وهي عاملة الرفع في الخبر، لأنها تعمل في الجزئين على الصحيح. أما البناء معها فأكثر النحاة على أنه لتركبها مع اسمها تركيب خمسة عشر، [وَمِثْلُهُ] أي المثال السابق [لَا رَيْبَ فِي الْكِتَابِ] لا نافية للجنس، وريب اسمها مبني على الفتح في محل نصب، لأنها تعمل عمل إنَّ، فالأصل فيها أَنَّهَا تعمل لفظاً ومحلاً مثل لا صاحب علم، ولا طالعاً جبلاً هذا الأصل فيها ولكن لما رُكِبَتْ مع ما بعدها وهو المفرد تركيب خمسة عشر بُنِيَ اسمها، وعلى القول الآخر بأنه ضُمِّنَ معنى مِنَ الاستغراقية، فحينئذٍ نقول: بُنِيَ لتضمنه معنى حرف، وفي الكتاب جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا.

وَيَجِبُ التَّكَرُّارُ وَالْإِهْمَالُ هَـ إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالُ
إذا كان مدخول لا معرفة نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو،
حينئذٍ يجب إهمالها مع التكرار عند غير المبرّد وابن كيسان إشعاراً
بالغائها، فوجب إهمالها يعني لا تعمل عمل إنَّ مع تكرارها إذا لم

يكن مدخولها نكرة، وكذلك إذا فصل بين لا واسمها وجب الإهمال والتكرار، والناظم هنا جعل وجوب التكرار والإهمال مقيداً بعدم الاتصال فقط، والأصح أنه شامل للشرطين، وهو نفي كون الاسم نكرة وذلك إذا كان معرفة، أو متصلاً بها وذلك إذا كان منفصلاً، فقال: [وَيَجِبُ] الرفع على الابتداء لضعفها بالفصل، و[التَّكَرُّارُ] يعني تكرار لا مرة أخرى، [وَالْإِهْمَالُ هَا] يعني أن لا تعمل عمل إن، وذلك [إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالٌ] بينها وبين اسمها كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفافات: ٤٧] والأصل لا غَوْلَ فيها، فحينئذٍ تعمل عمل إن فينبى معها على الفتح، ولكن لما فُصِّلَ بالخبر بين لا واسمها، وجب الإهمال فقال: لا فيها غَوْلٌ بالرفع للفصل بين لا واسمها، وتقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، وجب الإهمال لتخلف الشرط الثاني وهو كون اسم لا نكرة، فحينئذٍ يكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ، كما في مثالنا: لا زيدٌ في الدار فلا نافية للجنس ملغاة، وزيدٌ مبتدأ مرفوع بالابتداء، وفي الدار متعلق بمحذوف خبر، فتكون الجملة مستقلة كأنها لم تدخل عليها لا، [وَيَجِبُ التَّكَرُّارُ وَالْإِهْمَالُ هَا] يعني تكرار لا فيما إذا لم تتصل باسمها [إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالٌ] أو إذا لم يقع اسم لا نكرة عند غير المبرد وابن كيسان إشعاراً بالغايتها، إذا كُثِّرَتْ لا حينئذٍ هذا فيه إشعار، وهو أمر ظاهر بأن لا ملغاة، حينئذٍ وجب الإهمال ورفع ما بعدها على أنه مبتدأ، وقوله [إِذَا مَا] ما زائدة يعني إذا وقع انفصال، قال بعضهم:

يَا طَالِيَا خُذْ فَإِنَّهُ مَا بَعْدَ إِذَا زَائِدَهُ
تَقُولُ فِي الْمِثَالِ لَا فِي عَمْرٍو شُحٌّ وَلَا بُخْلٌ إِذَا مَا اسْتُقْرِيَ
[تَقُولُ فِي الْمِثَالِ لَا فِي عَمْرٍو شُحٌّ وَلَا بُخْلٌ] هذا مثل: لا فيها
غولٌ، هنا اسم لا في الأصل نكرة بالخبر وهو جار ومجرور وجب الإهمال
والتكرار، فقله: لا في عَمْرٍو شُحٌّ فَصَلْ بالخبر وهو جار ومجرور
ومعلوم أنهم يتوسعون في المجرورات والظروف ما لا يتوسعون في
غيرهما، فإذا بطل عملها مع الفصل بالجار والمجرور وهو خبر،
فغيره من باب أولى وأحرى، وحينئذٍ مثال الناظم فيه إشارة إلى أنه
إذا كان الفاصل بين لا واسمها بالخبر وهو جار ومجرور فغيره من
باب أولى، فإذا قيل: لا قائمٌ رَجُلٌ على التقديم والتأخير، فيبطل
عملها حينئذٍ. [إِذَا مَا اسْتُقْرِيَ] ما زائدة، وأقْرَى واستقْرِى إذا طلب
ضيافةً يعني إذا طُلِبَتْ منه الضيافة فلا بخل ولا شح.

هذه الأحكام السابقة لئلا إذا لم تكرر أصالة، أما إذا كُرِّرَتْ
ابتداءً فحينئذٍ قال:

وَجَازَ إِنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَةٌ إِعْمَالُهَا وَأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَةً
تَقُولُ لَا ضِدْلِرَبْنَاوَا لَا نِدَّوَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَأَقْبَلَا

إذا تكررت لا مع مباشرة النكرة جاز إعمالها وجاز إلغاؤها،
فعدم التكرار موجب للعمل، والتكرار مجوِّز للعمل، حينئذٍ إذا
قيل: لا رجلٌ في الدار، نقول: الإعمال واجب، وإذا كُرِّرَتْ لا مع

بقية الشروط نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة، نقول: إعمالها جائز، إعمال لا في الموضعين جائز وليس بواجب، والتكرار مجوز له وللإهمال فتقول: لا رجل في الدار ولا امرأة، ولا رجل في الدار ولا امرأة، وهذا كما في المثال المشهور لا حول ولا قوة إلا بالله، هنا تكررت لا ودخلت على تكرتين لا حول هذه وجدت فيها الشروط، ولا قوة وجدت فيها الشروط أيضًا، فنقول: إذا تكررت لا مع النكرة جاز في النكرة الأولى وجهان: الفتح والرفع، الفتح على أنها أعملت على أصلها، فتقول: لا حول لا نافية للجنس، وحول اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وحينئذ جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الفتح على الإعمال لتركبه مع لا الثانية، فتكون الثانية عاملة عمل إن. فتقول: لا حول ولا قوة، قوة مبني على الفتح في محل نصب، لأن لا نافية للجنس، واسمها نكرة، وهو متصل بها، فوجدت الشروط لكن الإعمال جائز وليس بواجب.

الوجه الثاني: النصب عطفًا على محل اسم لا، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف عليه. فتقول: لا حول ولا قوة بالنصب، فالواو حرف عطف، ولا زائدة، وقوة معطوف على محل اسم لا، لأنك تقول لا حول هذا مبني على الفتح في محل نصب، حينئذ يجوز العطف عليه بالنصب فتقول: لا حول ولا قوة بالنصب ولا ملغاة، وحينئذ راعيت المحل عند العطف.

الوجه الثالث: الرفع، وهذا فيه ثلاثة أوجه أحسنها أن تكون لا الثانية عاملة عمل ليس فتقول: لا حَوْلَ ولا قوَّةً، ولا قوَّةً بالرفع فالواو حرف عطف، ولا نافية تعمل عمل ليس، وقوَّةً بالرفع اسم لا، وخبرها محذوف، أو خبرها المذكور وهو بالله، ويُقدَّرُ للأول. إن أعملتها مستقلةً أو أعملتها عمل ليس صارت جملتين، وإذا عطفت على محل اسم لا صارت جملة واحدة، وحيثُ لا حَوْلَ ولا قوَّةً، ولا حَوْلَ ولا قوَّةً هاتان جملتان، ولا حَوْلَ ولا قوَّةً، هذه جملة واحدة.

إذا رفعت الأول وأبطلت إعمالها فقلت: لا حَوْلَ فهذا جائز، لأنه مع وجود الشروط والتكرار يجوز الإهمال، فحيثُ لا يجب العمل، فلا نافية للجنس ملغاة، وحَوْلَ مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداء به كونه في سياق النفي، وحيثُ الثاني يجوز فيه وجهان: الفتح إعمالاً لا، فتقول: لا حَوْلَ ولا قوَّةً، أو الرفع، كما سبق. ولا يجوز لا حَوْلَ ولا قوَّةً بالنصب هذا ممتنع، لأنَّك جَوَّزْتَ النصب في الثاني عطفاً على محل اسم لا، فقلت: لا حَوْلَ ولا قوَّةً عطفت على محل حول وهو النصب، وهنا ليس عندنا اسم لا، فليس عندنا منصوب لا لفظاً ولا محلاً فسقط هذا الاحتمال.

إذاً يجوز في الأول وجهان: الرفع والبناء على الفتح، ويجوز في الثاني خمسة أوجه، لا حَوْلَ ولا قوَّةً إلا بالله، ولا حَوْلَ ولا قوَّةً إلا بالله، ولا حَوْلَ ولا قوَّةً إلا بالله، ولا حَوْلَ ولا قوَّةً إلا بالله.

وهذا هو الذي ذكره هنا في قوله: [وَجَازَ إِنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَةً بِاسْمِهَا وَهُوَ نَكْرَةٌ [إِعْمَالُهَا] وَالْأَصْلُ وَجُوبُ الْإِعْمَالِ لَكِنْ لَمَّا تَكَرَّرَتْ صَارَ جَائِزاً لَا وَاجِباً، [وَأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَةً] عَنِ الْإِعْمَالِ فَتَكُونُ مَلْغَاةً، وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ، تَقُولُ فِي مِثَالِ ذَلِكَ [لَا ضِدَّ لِزَيْنًا وَلَا نِدًّا] أَعْمَلْ لَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ، لَا ضِدَّ لَا نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَضِدَّ اسْمِهَا مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَلِزَيْنًا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ لَا، وَلَا نِدًّا عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي مِثْلَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، [وَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ] لِلأَوَّلِ فَيَقُولُ: لَا ضِدَّ وَلَا نِدًّا [فَاقْبَلَا] يَعْنِي فَاقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ، وَالْأَلْفُ هَذِهِ إِمَّا مَبْدَلَةٌ عَنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ وَإِمَّا لِلإِطْلَاقِ، وَكُونُهَا مَبْدَلَةٌ أُولَى. وَالنَّازِمُ قَدْ اخْتَصَرَ الْمَسَائِلَ هُنَا وَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا سَبْقَ.

بَابُ الْمُنَادَى

أي هذا باب بيان حقيقة المنادى، وإن كان المنادى في الأصل من باب المفعول به، ولذلك ابن هشام - رحمه الله - لما ذكر المفعول به في (قطر الندى) قال: ومنه المنادى، ومنه أي من المفعول به، فأصل المنادى أنه مفعول به، لأن قولك: يا زيد، أصله: أَدْعُو زَيْدًا، حُذِفَ الفعل أَدْعُو، وأُنِيبَ مُنَابَهُ يا وهي حرف نداء، ثم بُنِيَ بعد ذلك، ولذلك نقول في إعراب: يا زيد، يا حرف نداء، وزيدٌ منادى مبني على الضم في محل نصب، لأن أصله المفعول به. إذاً المنادى جزء من المفعول به، ولذلك بعضهم لا يذكره استقلالاً.

وسبق أن بعض النحاة يرى أنَّ المنادى: يا زيد، مما تألف الكلام فيه من اسم وحرف، وهذا منسوب لأبي علي الفارسي، لأنه كما سبق أن الكلام مُرَكَّب إما من اسم وفعل، أو من اسمين، وهذا أقل ما يتركب منه الكلام، من اسمين أو اسم وفعل، ولا يتركب من فعلين، ولا من حرفين، وهذا متفق عليه، ولا من حرف وفعل على الصحيح، ولا من حرف واسم كذلك، وأبو علي الفارسي استثنى باب المنادى على جهة الخصوص، وقال: قد يتركب الاسم والحرف فيكون كلاماً مفيداً تاماً، ولا نفتقر هنا إلى مسند ومسند إليه، لأن قولك: يا زيد، أفاد فائدة تامة، وإذا أفاد فائدة تامة حينئذٍ يستلزم التركيب المعتبر في حد الكلام، فإذا وجدت الفائدة التامة حينئذٍ

نقول وجد التركيب، ولذلك نقول : الفائدة التامة تستلزم التركيب ولا عكس، فقد يكون الكلام مركباً ولكنه ليس مفيداً فائدة تامة وإن أفاد بعض الفائدة، وهي الفائدة الناقصة أو الفائدة التركيبية، فنحو: إن قام زيد، هذا مفيد، لكنها فائدة ناقصة، فإن قلت: إن قام زيد قمت، صار مفيداً فائدة تامة، والمعتبر في حد الكلام عند النحاة أن يفيد فائدة تامة، ولا يمكن أن توجد هذه الفائدة التامة إلا وهو مركب، فحينئذٍ كلما وجدت الفائدة التامة وجد التركيب ولا عكس، فقد يوجد التركيب وتوجد الفائدة التامة، وقد يوجد التركيب وتنتفي الفائدة التامة، ولما كان قوله: يا زيد مفيداً فائدة تامة قال أبو علي الفارسي: قد يتركب الكلام من حرف واسم، وهذا خاص بباب النداء، لوجود الفائدة التامة، وهذه تستلزم التركيب المعتبر في حدّ الكلام، فلما وجدت الفائدة التامة بقوله: يا زيد وهو منادى قال: إذاً يتركب الكلام من اسم وحرف، لكن أجيب بأن هذا فرع لا أصل، وقولك: يا زيد أفاد فائدة تامة، لكنه لا باعتبار ذاته وإنما باعتبار أصله، لأن التأصيل والتقعيد إنما يكون باعتبار الأصول لا باعتبار الفروع، فحينئذٍ قولك: أدعو زيدا، هو الأصل وهو جملة فعلية، وأفاد فائدة تامة، إذاً المنادى ليس كلاماً باعتبار كونه مركباً من حرف واسم، وإنما بالنظر إلى أصله وهو أنه مؤلف من فعل وفاعل ومفعول به.

[بَابُ الْمُنَادَى] المنادى اسم مفعول، من نُودِي يُنَادَى مناداة، والمنادى من أقسام المفعول به الذي حُذِفَ عامله وجوباً، ولهذا كما

ذكرت أن بعضهم لا يخصصه ببحث وإنما يجعله قسماً من أقسام المفعول به، لأنه من المفعول به الذي حذف عامله وهو هنا أدعو، وأصله أدعو زيداً، حذف أدعو وأنيب منابه حرف النداء يا، وجوباً لأنه لا يجوز الجمع بين النائب وما أنيب عنه، فلا يجوز الجمع بين النائب وهو يا وما أنيب عنه وهو أدعو، ولذلك وجب الحذف.

المنادى مشتق من النداء، وهو لغة الطلب مطلقاً بحرف أو غيره. واصطلاحاً عند النحاة: الطلب بيا أو إحدى أخواتها، وإن قلت: المطلوب إقباله بيا أو إحدى أخواتها، فلا بأس. قوله: المطلوب لأنه منادى والنداء هو الطلب، والمنادى هو المطلوب، إقباله بيا أو إحدى أخواتها، ويا أم الباب يعني هي التي تكون أصلاً في النداء، ولذلك تدخل على كل منادى، فكل منادى يصح أن تدخل عليه يا، وتتعين في نداء اسم الله عز وجل، يقال: يا الله، ولا يصح دخول غير يا على لفظ الجلالة، لذلك صارت أم الباب، ولذلك تحذف كما قال الحريري:

وَحَذَفُ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
وبعضهم خص الحذف بيا، ولكن الهمزة أيضاً على الصحيح قد تحذف.

أو إحدى أخواتها أي نظائرها في المعنى، ونقول: نظائرها في المعنى، ولا نقول: في العمل كما قلنا في باب إن وأخواتها أي نظائرها

في العمل، وباب كان وأخواتها أي نظائرها في العمل، وهنا نقول يا وأخواتها أي نظائرها في المعنى لا في العمل لأنها ليست عاملة، الهمزة وأي وأيا وغيرها هذه في المعنى مثل يا ينادى بها، كما ينادى بيا، ولا عمل لها على الصحيح وإنما العامل هو الفعل المحذوف، فزيد من قولك: يا زيدُ في محل نصب، والذي أدَّى إلى كون المنادى المفرد العلم في محل نصب هو تعلقه بالفعل المحذوف وجوباً، وهو أدعو، والعرب إذا حذفت شيئاً قد تجعله نسياً منسياً فلا يلتفت إليه، وقد تحذف الشيء وتعامله معاملة الموجود، فكانه موجود فحينئذٍ يتعلق بالمعنى ويكون عاملاً.

وحروف النداء ثمانية: الهمزة، وأي مقصورتين، وممدودتين، نحو: أزيد، وأزيد، وأي زيد، وأي زيد، بالمد والقصر وهذه أربعة، ويا، وأيا، وهيا، ووا، وإن كان المشهور أن واستعمل في الندبة على جهة الخصوص.

إِنَّ الْمُنَادَى فِي الْكَلَامِ يَأْتِي خَمْسَةً أَنْوَاعٍ لَدَى النُّحَاةِ
المنادى الذي يصح دخول يا عليه خمسة أنواع باستقراء كلام العرب، لا يخرج عنها، وله حالان من جهة الإعراب والبناء: حالة بناء، وحالة إعراب وهي النصب، [إِنَّ الْمُنَادَى] إِنَّ حَشَوْكَمَا سَبَقَ بيانه، لأنَّ إِنَّ للتوكيد، وإنما يؤكد الكلام الذي يقع فيه إنكار أو تردد أو شك من المخاطب، أو ما نُزِّلَ مُنَزَّلَةً الْمُتَرَدِّدِ أو الشاك، وما عدا ذلك فلا يصحُّ دخول إِنَّ عليه، لأنها للتأكيد، والتأكيد إنما يؤتى به لغرض لأنه زيادة في الكلام، والزيادة الأصل فيها أنها تأتي لمعنى،

والمعنى هنا غير مراد، [في الكلام] جملة النداء يا زيد هل هي كلام؟ نقول: نعم هي كلام؟ وهل هي كلام من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أو من جهة اللفظ والمعنى؟ نقول: من جهة اللفظ والمعنى؛ لأنك لو قلت: من جهة اللفظ فقط (يا زيد) نقول: الكلام لا يتألف من حرف واسم، إذاً هو كلام لكن ليس من جهة تركبته من اسم وحرف فقط، بل لا بد من اعتبار المعنى، وهذا المعنى يكون مراداً من العامل المحذوف وجوباً.

[إنَّ المُنَادَى] اسم إنَّ، وخبرها قوله: [خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ لَدَى النُّحَاةِ] باستقراء كلام العرب لأنَّ البحث بحث النحاة.

المُفْرَدُ الْعَلَمُ ثُمَّ النَّكْرَةُ أَغْنِي بِهَا الْمُقْصُودَةَ الْمُشْتَهَرَةَ
[المُفْرَدُ الْعَلَمُ] المفرد بدل من خمسة، ويصح أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره أولها المفرد، ويصح أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي منها المفرد، فهذه ثلاثة أوجه، كلها جائزة، والأولى أن يُعَرَّبَ بدل مُفْصِّلٍ مِنْ مُجْمَلٍ، لأنَّ جَعَلَ الكلام متصلاً ببعضه ببعض كأنه جملة واحدة أولى من فصله وقطعه، لأن جعله خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف يصيره جملة مستقلة وليس مرتبطاً بالجملة السابقة، وإذا أعربته بدل مفصل من مجمل، حينئذٍ صار كالجُزء من الجملة السابقة، وربط الكلام ببعضه ببعض أولى من فصله، وهذه قاعدة عندهم. [المُفْرَدُ] هذا يُقَيِّدُ بِيَابِ المُنَادَى، لأنه ذكر المفرد تحت عنوان (باب المُنَادَى)، وكل مصطلح ذُكِرَ تحت باب معين عند النحاة أو عند غيرهم من أرباب الفنون يحمل على

معناه في ذلك الفن إن كان له معنى عام بل وفي جميع الفنون، وإن كان له معنى خاص في باب مُعَيَّن يحمل على المعنى الخاص الذي اندرج تحت ذلك الباب، وهنا المفرد يتنوع عند النحاة باختلاف الأبواب، فهو في باب الإعراب له معنى خاص، وفي باب المثني والجمع له معنى خاص، وفي باب الإضافة له معنى خاص، وهنا في باب المنادى المفرد هو عين المفرد في باب لا النافية للجنس وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف. فالمضاف كقولك: غلام زيد، وسيأتينا أن الإضافة نسبة تقييدية توجب جرَّ الثاني منهما أبداً. وزيدٌ علماً ليس بمضاف، وغلامٌ ليس بمضاف، والزيدان ليس بمضاف، والزيدون ليس بمضاف، ورجال ليس بمضاف، إذا دخل تحت قولنا: ما ليس مضافاً: المفرد، والمثنى، والجمع بأنواعه، سواء كان جمع تكسير، أو جمع تصحيح لمذكر أو لمؤنث. ولا شبيهاً بالمضاف: يعني ما أشبه المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه: أن يكون عاملاً في اللفظ، يعني لا يتم معناه إلا بذكر ذلك المتعلق، نحو: يا طالعا جبلاً، يا حرف نداء، وطالعا اسم فاعل، منصوب لأنه منادى، وهو مفعول به في الأصل إذ أصله أدعو طالعا جبلاً، واسم الفاعل يعمل فيما بعده، وهنا اعتمد على النداء فقد سبقه حرف نداء فحينئذٍ يعمل، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، أي طالعا هو، وجبلاً مفعول به، نقول: جبلاً تعلق بقوله: طالعا، فصدق عليه حدُّ الشبيه بالمضاف: ما تعلق به شيءٌ من تمام معناه، يعني لم يتم المعنى إلا بذكره، فإذا قيل: يا طالعا، طالعا ماذا؟ لا يتم المعنى هنا، وليس

كقولك: يا طالعَ جبَلٍ مضاف ومضاف إليه، وإنما هو منفصل عن المضاف إليه بالتنوين تقول: يا طالعاً... يحتمل معانٍ فإذا قلت: طالعاً جبلاً تَمَّ المعنى، حيثُ صار جبلاً معمولاً لطالعاً شبيهاً بالمضاف، لأنه لو حُذف التنوين وأضيف لصار مضافاً، فتقول: يا طالعَ جبَلٍ صار من القسم الأول، ومثله يا ضارباً زيداً، يا ضاربَ زيدٍ فلو حُذف التنوين صار مضافاً، لذلك هو شبيه بالمضاف لأنه منفصل، وإلا لو نظرنا إلى المضاف نفسه نحو: غلامُ زيدٍ، هذا مضاف ومضاف إليه أيضاً المضاف تعلق به شيء من تمام معناه، فغلام لا يتم معناه إلا بكلمة زيد، إذاً تعلق به شيء من تمام معناه، لكن مرادهم هنا أن يكون تَمَّ انفصال بين الكلمتين، والانفصال هنا حاصل بالتنوين، لأن التنوين يدل على كمال الكلمة وانفصالها عما بعدها، فإذا قيل: يا طالعاً، لا يمكن أن يكون تَمَّ مضاف ومضاف إليه لأن التنوين قد وُجِدَ في آخر الكلمة الأولى، ومعلوم أنه إذا أضيف اسم إلى اسم وَجَبَ حذف التنوين من المضاف كما قال ابن مالك:

نُونَاتِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا
فحينئذٍ يجب حذف التنوين؛ لأنه يدل على كمال الكلمة، وهنا غلام زيد نقول: زيد المضاف إليه تعلق بغلام المضاف، وهو شيء تَمَّ معنى المضاف، لأن المضاف لا يتم معناه إلا بالمضاف إليه، فحينئذٍ ما الفرق بين المضاف والشبيه بالمضاف؟ نقول: الفرق بينهما أن الجزء الأول من الشبيه بالمضاف يكون منفصلاً تاماً الانفصال

عن الثاني من جهة اللفظ، وهو لحوق التنوين به الذي يدل على الانفصال، وإلا لو نظرت إلى الحد: ما اتصل به شيء من تمام معناه. فهو ينطبق على النوعين. إذاً المفرد: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به. قال: [العَلَمُ] هذا نعت للمفرد، فحينئذٍ يختص هذا النوع الأول من الأنواع الخمسة بالأعلام، فيشمل: زيد، والزيدان، والزيدون، والهندات، لأنه مفرد في هذا المقام. وإن خصَّ بعض النحاة - كالصبان وغيره - المفرد العلم هنا بزيد فقط، وأما الزيدان والزيدون فيدرجان في النكرة المقصودة، لأنه يقال: يا زيدان، ويا زيدون، فيا زيدان تشية زيد، وزيد وهو علم إذا تُنيَّ وجب سلب العلمية عنه، فوجب تنكيره، لأنه لا يصح تشية المعرفة، إذا الذي يُثنى النكرات، والمعارف لا تُثنى، حينئذٍ إذا أردت تشية زيد، أو جمع زيد فلا بُدَّ أولاً من سلبه العلمية، فتقدر في نفسك الشيوع وهو معنى النكرة، ثم بعد ذلك تُلحق به ألف الاثنين، أو واو الجماعة فتقول: زيدان وزيدون، ولذلك صح دخول أل عليه، لأنه يرد أن زيداً لا يصح دخول أل عليه لأن المعرفة لا تُعرَّف، فلا يصح أن يقال: الزَّيد، ونقول: الزيدان، والزيدون، دخلت أل على المثنى وعلى الجمع، وهو جمع وتشية علم مفرد، لأنه سلب العلمية فصار نكرة، فزيد بالإجماع معرفة، والزَّيدان بـأل معرفة، وزيدان بدون أل نكرة، والزيدان معرفة كزيد، لكن الزيدان معرفة بـأل، وزيد معرفة بالعلمية، ولذلك أخرج الصبان يا زيدان، ويا زيدون من المفرد العلم وجعله في النكرة المقصودة، نحو: يا رجل إذا أريد به معيَّن كما

سيأتي. والمفرد العلم كقوله سبحانه: ﴿قَالُوا يَنْتُحُ قَدْ جَدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢] فنوح مفرد علم.

[ثُمَّ النِّكَرَةُ] ثم هنا ليست على بابها، يعني لا تفيد التراخي وإنما المراد بها الترتيب الذكري، وسبق بيان حقيقة النكرة، و النكرة في باب المنادى قسماً:

نكرة مقصودة، ونكرة غير مقصودة، [أَعْنِي بِهَا] لما كانت النكرة محتملة للنوعين، وهو قد أطلق اللفظ العام وأراد به الخاص، فلا بُدَّ من الاحتراز لدفع الوهم فأتى بالعناية، وكما سبق أن الأكثر في اصطلاح المؤلفين أنهم إذا أرادوا تفسير المفرد أتوا بأي التفسيرية، وقد تستعمل أي في تفسير الجمل، وإذا أرادوا الجمل أتوا بأعني أو يعني بالفعل المضارع وقد يأتون بأي، لكن الأكثر في المفرد أي، والأكثر في الجمل أعني أو يعني، إذا [أَعْنِي بِهَا] أي أقصد بها أي بالنكرة، فالضمير يعود على النكرة، [الْمَقْصُودَةُ] أي النكرة المقصودة، [الْمُشْتَهَرَةُ] عند النحاة في هذا الباب، لأنهم لا يقسمون النكرة إلى مقصودة وغير مقصودة إلا في هذا المقام، والمراد بالمقصودة هنا أنها معرفة، ولذلك ذكرناها فيما سبق أنها النوع السابع مما أضافه ابن مالك - رحمه الله - على أنواع المعارف، فهي تُعَدُّ من المعارف، وتعريفها عارض بسبب الإقبال والقصد والنية لأنه لما أقبل على الشخص فقال: يا رجلُ لمعين أراد هنا من اتصف بالرجولة لكنه عَيَّن المخاطب، وإلا فاللفظ يصدق على كل من اتصف بمفهوم هذا اللفظ، فإذا أقبل على شخص معين فقال: يا

رجل، فحينئذ نقول: هذه نكرة لكنها مقصودة، فالمخاطب مُعَيَّن، لكنه لو قال: يا رجل، وكان أمامه جمع ولم يقصد بقلبه واحدًا بعينه فهذه نكرة لكنها غير مقصودة. والفرق بينهما يأتي من جهة اللفظ، ويأتي من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فإذا كان الإنسان مخاطبًا فقليل له: يا رجل وبنائها على الضم، وأنا أسمع هذا الكلام أعلم أنه نكرة مقصودة، وإذا نصبها فقال: يا رجلاً فهي غير مقصودة، وأما المتكلم فحينئذ لا يتعين إلا بالنية والقلب فقط، إذا أراد أن يتكلم ثم يأتي بنكرة متى يبينها ومتى ينصبها؟ نقول: القصد والإقبال هو الذي يعين. إذاً تعريفها عارض بسبب القصد والإقبال، وقيل: بآل محدوفة ونابت عنها يا لكنه ضعيف، والأول أرجح.

المنادى في هاتين الحالتين - المفرد العلم والنكرة المقصودة - يبنى على الضم، فإذا كان المنادى مفردًا علمًا فحكمه البناء على الضم، وإذا كان نكرة مقصودة فحكمه البناء على الضم، فحينئذ يستحق المنادى البناء بأمرين: إفراده وتعريفه، والمراد بتعريفه أن يكون المراد به معينًا سواء كان معرفة قبل النداء أو بعد النداء، مثال المعرفة قبل النداء وبعده زيد فهو علم قبل النداء، وإذا نودي بيا فقليل: يا زيدُ بقي كما هو على حاله من العلمية، خلافًا لمن قال: سُلِبَ العلمية ثم رجعت عليه، والصواب أنه علم قبل دخول حرف النداء، وعَلِمَ بعد دخول حرف النداء. ومثال المعرفة بعد النداء رجل، فهو نكرة، فإذا قيل: يا رجلُ تعرفت النكرة بالنداء أي بعد النداء، وأما قبل النداء فهي نكرة، ومعرفة بعد النداء بسبب القصد والإقبال عليه، تقول: يا رجل تريد به معينًا، يبنى في

النوعين على ما يرفع به لو كان معرباً، حينئذٍ يا زيد، ويازيدان، ويا زيدون، ويا مسلمات، ويا هندات نقول هذا كله مبني على ما يرفع به لو كان معرباً، فزيد لو أعربته رفعاً تعربه بالضمة فتقول: جاء زيدٌ حينئذٍ تبنيه على الضم في النداء، فتقول: يا زيدُ، وإعرابه يا حرف نداء، وزيدٌ منادى مفرد علم، مبني على الضم في محل نصب مفعول به. وتقول: يا زيدان، يا حرف نداء، وزيدان منادى مبني على الألف لأنك لو أعربته في حالة الرفع قبل دخول يا تعربه بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، فحينئذٍ زيدان منادى مبني على الألف في محل نصب، إذا البناء قد يكون بحركة، وقد يكون بحرف. وتقول: يا زيدون منادى مبني على الواو في محل نصب، إذا بُني في الأول على الضم، وفي الثاني على الألف، وفي الثالث على الواو، لأنه مفرد في هذا المقام، كذلك يا رجلُ، ويا رجلاً، ويا رجال، فتقول: يا رجل، فرجل نكرة مقصودة منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به، بنيت على الضم لأنها نكرة مقصودة، وهي تبنى في باب المنادى. ويا رجلاً قد يكون المثنى نكرة مقصودة، قد تُقبل على اثنين معيّنين من دون الناس، إذا صار معيّناً، فرجلان منادى مبني على الألف لأنه مثنى، ولأنه نكرة مقصودة وبنائه على ما يرفع به لو كان مُعرباً، ويا رجال أيضاً يقال فيه ما قيل في رجل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوَّي مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠] فجبال مفرد نكرة مقصودة. وهذا إذا كان في الأصل أنه مبني على الضم ثم قد يكون ظاهراً وقد يكون مقدراً كما سيأتي.

ثُمَّتَ ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ ثُمَّ الْمُضَافُ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ
هذه ثلاثة أقسام: ذكر في البيت الأول قسمين حكمهما
البناء، [ثُمَّتَ] هي ثُمَّ زيدت عليها التاء، وهذه التاء تسمى تاء
التأنيث، قد تُسَكَّن وقد تُفْتَح، وفتحها كما في قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُئُنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي
[ثُمَّتَ] أي ثُمَّ بعد النكرة المقصودة [ضِدُّ هَذِهِ] هذه اسم
إشارة يعود إلى النكرة المقصودة، وضد النكرة المقصودة غير
المقصودة، لأن الكلام في النكرة وهي قسمان لا ثالث لهما إما أن
تكون مقصودة، وإما أن تكون غير مقصودة، ضد المقصودة خلافها
وهو غير المقصودة، [فَانْتَبِهْ] لأنَّ النكرة غير المقصودة تميزها عن
المقصودة يحتاج إلى إعمال ذهن وفكر، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ
بيدي، وأعمى البصر كيف يميز ويقبل على شخص بعينه؟! فحينئذٍ
إذا قال الأعمى: يا رجلاً، فرجلاً نكرة لكنها غير مقصودة، كذلك
قول الواعظ: يا غافلاً اذكر الموت، فالواعظ على منبر أمامه مئات
فإذا قال: يا غافلاً نقول: هذه نكرة غير مقصودة، لأنه لم يُعَيَّنْ
شخصاً بعينه أقبل عليه بخلاف الأولى، وحكمها النصب. وكذلك
قول الأعمى: يا رجلين خذا بيدي، إذا لم يقصد اثنين معينين، ويا
مسلمين خذوا بيدي، إذا لم يقصد جماعة معينة. [ثُمَّ الْمُضَافُ]
القسم الرابع من أنواع المنادى المضاف، وسيأتي أن الإضافة نسبة
تقييدية توجب جر الثاني منها أبداً، نحو: يا غلام زيد.

[وَالْمُشَبَّهُ بِهِ] يعني مشبه بالمضاف لأنه يمكن حذف التنوين من الأول الذي هو العامل فيضاف إلى معموله، فإذا قيل: يا محمودًا فعله، فهذا مشبه بالمضاف، ويصح أن تقول: يا محمودًا فعله. وإعراب المثال: يا محمودًا فعله، يا حرف نداء، ومحمودًا منادى منصوب، وفعله نائب فاعل، لأن محمودًا اسم مفعول فيحتاج إلى نائب فاعل، وفعله العامل فيه محمودًا، إذا اتصل به شيء من تمام معناه، ويصح حذف التنوين وإضافته إلى ما بعده. ونحوه: يا طالعًا جبلاً، فجبلاً مفعول به لطالعًا، ويا حسنًا وجهه، فحسنًا صفة مشبهة، ويا رفيقًا بالعباد تعلق به شيء من تمام معناه وهو الجار والمجرور، لكن لا تصح الإضافة هنا.

إذا ذكر لك خمسة أنواع للمنادى :-

المفرد العلم، ثم النكرة المقصودة، ثم النكرة غير المقصودة، ثم المضاف، ثم المشبه بالمضاف.

فَالأَوَّلَانِ ابْنَهُمَا بِالضَّمِّ أَوْ مَا يُنُوبُ عَنْهُ يَأْذَا الْفَهْمِ
تَقُولُ يَا شَيْخُ وَيَا زُهَيْرُ وَالْبَاقِي فَأَنْصِبْنَهُ لَا غَيْرُ
[فَالأَوَّلَانِ] اللذان هما: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والفاء

هذه تسمى فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، إذا أردت معرفة حكم كُلِّ مما ذكر من الأنواع الخمسة فأقول لك: الأولان، والأولان تشية أول بمعنى الأسبق، وهنا الأسبق في الحقيقة هو العلم المفرد، وأما النكرة المقصودة فليست بأسبق لأنها

مسبوقة بالمفرد العلم، فحينئذٍ التثنية هنا من باب التغليب، لأنه ليس عندنا إلا أول واحد، الأول: المفرد العلم ثم الثاني النكرة المقصودة، والحاصل قوله: الأولان هذا ملحق بالثنى، وليس مثنى حقيقة، لأن شرط المثنى أن يكون له ثانٍ في الوجود، وهنا ليس له ثانٍ بل هو واحد، فحينئذٍ يكون من باب التغليب كالقمرين. [فَالأَوَّلَانِ ابْنَهُمَا] لا بُدَّ من التقييد أي ابنهما على ما يرفعان به لو كانا معربين، فتتظر في المفرد العلم يرفع بماذا لو كان معرباً؟ تقول: يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً، [بِالضَّمِّ] فيما إذا كان العلم المفرد مفرداً، وفيما إذا كانت النكرة المقصودة مفردة أيضاً، نحو: يا زيد، ويا رجل، ويا رجال [أَوْ مَا يَنْبُو عَنْهُ] أي عن الضمِّ وهو الألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم، فتقول: يا زيدان ويا زيدون، فيبنى في الأول وهو المثنى بالألف، ويبنى في الثاني وهو جمع التصحيح بالواو، كذلك في النكرة نحو: يا رجلان.

[فَالأَوَّلَانِ ابْنَهُمَا بِالضَّمِّ] ومحلهما النصب، فالبناء يكون تابعا للفظ، وأما المحل فهذا للنصب، لأنَّ العامل المحذوف لم يُجْعَل نَسِيًّا منسياً، فالعامل المحذوف وهو الفعل لم يُتْرَكْ و يُهْجَر، بل له اعتبار وله معنى على القاعدة المطردة عند العرب أنهم إذا حذفوا الشيء في الغالب أنه يجعل له حظ في اللفظ أو في المعنى، وهنا في اللفظ يا زيد ليس له حظ وإنما في المعنى بأن يجعل المنادى مبنياً على الضمِّ في اللفظ في محل نصب في المعنى، لأنَّ أصله أدعو زيدا، وقوله: [بِالضَّمِّ] سواء كان الضم ظاهراً أو مقدراً، لأنه قد ينادى المعرب

فتقول: يا زيدُ بناؤه على ضم ظاهر، ولكن لو قلت: يا سيبويه، فسيبويه: قبل دخول يا هو مبني كما قال ابن مالك:

وَجُمْلَةٌ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرَبَا
فإن تم بويه فهو غير معرب بل مبني على الكسر، فسيبويه مركب مزجي مبني على الكسر لأنه مختوم بويه، فإذا قيل: يا سيبويه منادى علم مفرد فحينئذ يبنى على الضم، سيبويه بالكسر على الأصل ونجعل الضم مقدراً، فنقول: يا سيبويه يا حرف نداء، وسيبويه مفرد علم مبني على ضمٍّ مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي وهو الكسر. ومثله يا حذام، فحذام مبني على الكسر أيضاً فتقول: حذام مفرد علم منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي وهو الكسر.

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
[يَا ذَا الْفَهْمِ] يعني يا صاحب الفهم، يا حرف نداء، وذا منادى منصوب بالألف المحذوفة لدفع الساكنين لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، والفهم مضاف إليه، والفهم هو إدراك معاني الكلام، وقوله: يا ذا الفهم، لأن المسائل تحتاج إلى فهم. وأما علة البناء هنا فقليل: لمشابهة العلم المفرد والنكرة المقصودة كاف الخطاب، فأشبهت النكرة المقصودة كاف الخطاب، إذ أصلها أناديك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقعها موقعه، وهذا البناء

عارض وليس بأصلي، وبعض النحاة يجعل علة البناء مطردة في الأصلي والعارض وهي شبه الحرف، وبعضهم يُفصل - وهو أجود - بأن يجعل البناء الأصلي اللازم الذي هو من أصل الكلمة أن يكون لشبه الحرف كما قال ابن مالك : -

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِي لَشَيْءٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
وما عدا ذلك فلا نحتاج أن نقول: إنه لشبه الحرف كحذام و
سيبويه و أحد عشر، وحينئذٍ مثل هذه الألفاظ ليس البناء فيها
أصلياً وإنما هو بناء عارض، فلا نحتاج إلى التكلف فنجعل البناء
هنا لشبه الحرف لكن المشهور أنَّ البناء هنا في باب المنادى لشبه
النكرة المقصودة والعلم المفرد بكاف الخطاب لوقوعهما موقعه،
وأُنهما مفردان كما أن كاف الخطاب مفردة، وأُنهما معرفتان
مثلاً. [تَقُولُ] في المثال على ما سبق [يَا شَيْخُ] هل هذا نكرة
مقصودة أو غير مقصودة؟ نقول: نكرة مقصودة، وكيف عرفنا أنها
نكرة مقصودة؟ لأنها مبنية، إذا سمعت الكلام تستطيع أن تحكم،
لكن يشترط أن يكون المتكلم نحوياً، فإذا قال: يا شيخُ بالبناء على
الضم بعد يا النداء عرفت أنه نكرة مقصودة إن كان عالماً بالنحو.
وإن قال: يا شيخاً بالنصب لفظاً فهو نكرة غير مقصودة. وهنا
قال: [يَا شَيْخُ] فهو مثال للنكرة المقصودة، يا حرف نداء، وشيخُ
منادى مبني على الضمِّ في محل نصب. [وَيَا زُهَيْرُ] يا حرف نداء،
وزهير مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، إذا هذان نوعان
الحكم فيهما البناء. [وَالْبَاقِي فَانْصِبْنَهُ] الذي هو المضاف، والشبيه

بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، فهذه الثلاثة الأشياء حكمها كما قال: [فَأَنْصَبْنَهُ] هذا أمر مؤكد يعني حكمه النصب لفظاً، والفاء فاء الفصيحة، ويحتمل أنها واقعة في خبر المبتدأ، لأنَّ المبتدأ هنا اسم فاعل محلى بآل، والقاعدة عندهم أنَّ المبتدأ إذا كان من صيغ العموم أو ما فيه العموم جاز دخول الفاء في الخبر، فهنا الباقي أي الذي بقي، وآل هذه موصولية وهي من صيغ العموم، لأنَّ الموصولات من صيغ العموم، إذا الباقي مبتدأ وهو عامٌّ فجاز دخول الفاء في خبره، ولذلك يصح أن يقال: الباقي انصبته على قول الجمهور من صحة وقوع الجملة الإنشائية الطلبية خبراً عن المبتدأ وهو الصواب. [فَأَنْصَبْنَهُ] أي الباقي ومنه المضاف، ولكن يرد السؤال هل كل مضاف يصح نداؤه؟ استثنى النحاة نوعاً واحداً وهو المضاف إلى كاف الخطاب، ولذلك قال بعضهم: جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير الخطاب مطلقاً سواء كان مفرداً يعني ضميراً للواحد، أو للاثنين، أو للجماعة، فلا يصح أن يقال: يا غلامك، لأنَّ يا هذه تجعل الكلام للمخاطب فحينئذ صار غلام مخاطب، وإضافة غلام النكرة إلى حرف خطاب يدل على أنه غير مخاطب، وهذا تناقض، لأنَّ الأصل في المضاف والمضاف إليه المغايرة، وهذا هو الأصل قال ابن مالك:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُؤَمِّمًا إِذَا وَرَدَ

هذه قاعدة: ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى أي لا يكون المضاف والمضاف إليه متحدين في المعنى، فإذا ورد من كلام العرب

ما ظاهره كذلك قال: وأوّل موهما إذا ورد أي وجب تأويله عند البصريين، فعلاّمك إذا نصبناه على النداء، صار غلام مضاف وهو مخاطب، وإضافته إلى الضمير ضمير الخطاب تدل على أنه غير مخاطب، إذاً هو مخاطبٌ غيرٌ مخاطبٍ، فمن حيث إنه منادى صار غلام مخاطباً ومن حيث إنه مضاف إلى ضمير الخطاب صار غير مخاطب، لأن غلاماً أضيف إلى ضمير الخطاب فلزم أن يكون غير مخاطب، فيلزم من ذلك التناقض.

[فَأَنْصَبْنَاهُ] والعامل فيه الفعل المحذوف على قول الجمهور، وقيل: يا النداء لسده مسد الفعل، والصواب الأول. [لَا غَيْرُ] يعني ليس غير، وغيرُ أي لا غَيْرَ النصب، أو لا غيره حذف المضاف إليه ونوي معناه فبينت على الضم مثل قبل وبعد.

والحاصل أن المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، وهذان حكمهما البناء على ما يرفعان به لو كانا مُعْرَيْنِ، والمضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة وحكمها النصب لفظاً ومعنى:

بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ

أي هذا باب الشيء الذي فُعِلَ من أجله شيء آخر، فالمفعول لأجله هو الذي فُعِلَ لأجله شيء آخر، والضمير في لأجله إما أن يعود على أل لأنها اسم موصول، وقيل على موصوف محذوف، أي الشيء الذي فُعِلَ لأجله شيء آخر، وهذا قبل جعل هذا التركيب علماً، وأما بعد جعله علماً، وصار علماً مركباً منقولاً من اسم المفعول ومتعلقه، إلى العلمية وهو ما سيذكره الناظم. فهو مفرد كريد.

[بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ] ويقال له: المفعول من أجله، والمفعول له، هذه ثلاثة أسماء والمعنى واحد، والثالث هو المشهور قال:

وَهُوَ الَّذِي جَاءَ بَيَانًا لِسَبَبٍ كَيُنَوِّنَ الْعَامِلَ فِيهِ وَأَنْتَصَبَ
والأولى أن يعرف بأنه المصدر المعلن لحدث شاركه وقتاً
وفاعلاً. فكل قيد من هذه القيود هي مأخوذة في حدّ المفعول له،
فإن وجدت مجتمعه حينئذٍ صحّ تسميته مفعولاً لأجله، وإن فقدَ
منها واحد ولو مع وجود البقية انتفى كونه مفعولاً لأجله. فيشترط
فيه أن يكون مصدرًا، فإن لم يكن مصدرًا فلا يكون مفعولاً لأجله،
ويشترط فيه أن يكون مُعللاً، يعني ذُكِرَ لعله ولسبب، لذا قال:
الذي جاء ببياناً لسبب، فإن لم يكن كذلك انتفى كونه مفعولاً
لأجله، وأن يكون مُعللاً لحدث شارك له في الوقت والفاعل فلا
بُدَّ من المشاركة، والاتحاد زمنًا وفاعلاً فإن لم يتحدا زمنًا وفاعلاً

انتفى كونه مفعولاً لأجله، ومثال المستجمع للشروط قوله تعالى:
﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾
[البقرة: ١٩] فحذر منصوبٌ على أنه مفعول لأجله، وهو مصدر،
ومُعَلَّلٌ للحدث المشارك له وهو يجعلون. وضابط المفعول لأجله أنه
يصح أن يقع جواب لم، كما ذكره الحريري فقال:

وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ
لَمْ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق؟ جوابه: حذر
الموت، إِذَا صَحَّ أَنْ يَقَعَ جَوَاباً لِلْمِ، فحذر نقول: هذا مصدر
وهو منصوب، ذُكِرَ عِلَّةٌ وَسَبَبٌ لَجْعَلِ الْأَصَابِعَ فِي الْأَذَانِ، وزمنه
وزمن الجعل واحد، وفاعلها واحد وهم الكافرون إِذَا وجدت
الشروط.

فلو فقد المعلن شرطاً من هذه الشروط انتفى كونه مفعولاً
لأجله، ووجب جره بحرف دال على التعليل، والأكثر أن يكون
اللام، ومثال ما فَقَدَ المصدرية قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ
مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] لكم الكاف حرف خطاب،
والمخاطبون هم علة الخلق، يصح أن يقال: لَمْ خَلَقَ مَا فِي الْأَرْضِ؟
فيقع جواباً للسؤال وهو لكم أنتم أي للمخاطبين، لكنه ليس
بمصدر، فالكاف ليس بمصدر بل هو لفظ جامد، فالضمائر
كلها جوامد ليست من المشتقات، إِذَا المخاطبون هم علة الخلق،
وُخْفِضَ ضميرهم باللام لأنه ليس مصدرًا، كذلك لا يصحُّ أَنْ

يقال: جئتكَ السمن، يعني جئت من أجل أن آخذ السمن، فلا يصح اتفاقاً وإنما يجب جره بلام دالة على التعليل، فتقول: جئتكَ للسمن، لأنَّ السمن ليس بمصدر. ومثال ما فقد اتحاد الزمن، قول الشاعر:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ
فنوم مصدر، ونضتُ يعني خلعت لنوم، فالفاعل واحد، والنوم علة لخلع الملابس، وهل الزمن واحد؟ نقول: لا، لأنَّ الخلع سابق على النوم، فهي لا تخلع وتنام في وقتٍ واحدٍ، وإنما الخلع أولاً ثم النوم ثانياً، إذا أحدهما سابق على الآخر، ففقد اتحاد الزمن، فلا بُدَّ أن يكون زمن الخلع وزمن المصدر وهو النوم واحداً، وهنا الزمن مختلف، لأنَّ الخلع سابق على النوم. ومثله جئتكَ اليوم للإكرام غداً، وجب جره باللام، فالمجيء وقع اليوم، والإكرام الذي هو علة المجيء سيقع غداً إذا افترقا.

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل، نحو: جاء زيد لإكرام عمرو له، ففاعل الإكرام وفاعل المجيء مختلف، فالإكرام الذي هو علة للمجيء لم يصدر من فاعل واحد، وإنما صدر من فاعلين، فاعل المجيء ليس هو عينه فاعل الإكرام، ففاعل الإكرام عمرو، وفاعل المجيء المتكلم. وقال الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَالِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَّ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ

فإن الذكرى هي علة عُرُو الهزة، وزمنهما واحد، ولكن اختلف
الفاعل، ففاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم، لأنَّ
المعنى لذكرى إِيَّاكَ، فلمَّا اختلف الفاعل خفض باللام.

هذه شروط أربعة لا بُدَّ من توفرها في المفعول لأجله، حيثنَّ
يجوز نصبه على المفعولية، وهذه الشروط لجواز النصب على
المفعولية لا لإيجابه.

وَهُوَ الَّذِي جَاءَ بَيَّانًا لِسَبَبِ كَيْنُونَةِ الْعَامِلِ فِيهِ وَأَنْتَصَبَ
كَفَمْتُ إِجْلَالًا لِهَذَا الْحَبِيرِ وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْبِرِّ
[وَهُوَ] أي المفعول لأجله عاد الضمير على المضاف إليه وهو
جائز على الصحيح، [الَّذِي] اسم موصول يصدق على المصدر وهو
اسم، فحيثنَّ لا يكون المفعول لأجله فعلاً ولا حرفاً إنما يختص
بالأسماء، ولذلك من علامات الأسماء: كونها مفعولاً له، فكلُّ ما
اختص من العناوين التي تمر بك من المبتدأ أو الخبر أو التمييز أو
الحال إذا قيل: هذا مختص بالاسم فحيثنَّ تجعل هذا العنوان من
علامات الأسماء، لا يقع الفعل مفعولاً له، ولا يقع الحرف مفعولاً
له، فإذا وقع اللفظ مفعولاً له تجعل هذا المحلَّ الذي هو مفعولٌ له
من علامات الأسماء، فتقول مثلاً قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^١
هذا اسم وعلامة اسميته مع كونه مضافاً، كونه مفعولاً له، فتجعل
من العلامات كونه مفعولاً له، لأنَّ المفعول له لا يكون إلا اسماً،
إذاً [الَّذِي] هنا يصدق على الاسم، ويعيَّن بالمصدر وحيثنَّ خرج

الفعل والحرف، [جاء] أي أتى وثبت، [بيانا لسبب] يعني ذكر علة، والسبب والعلة بمعنى على المشهور، قال في المراقي:

وَمَعَ عَلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبُ وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ
[جاءَ بَيَانًا لِسَبَبٍ] أي المفعول له سبب حامل للفاعل على
الفعل، نحو: قمتُ إجلالاً لك، إجلالاً هذا سبب لحمل الفاعل
على القيام، فحينئذ صار المفعول له سبباً للفاعل، من أجل أن يفعل
الفعل الذي هو القيام، إجلالاً من قولك: قمتُ إجلالاً لك
مفعول له، وهو سبب وعلة حمل الفاعل على إيجاد القيام، إذا سبب
وجود القيام إجلال الفاعل للمخاطب، [بيانا لسبب كينونة العامل
فيه] يعني وقوع الفعل الواقع من الفاعل، والمراد بالفعل هنا الفعل
اللغوي يعني لم وقع ووُجد وكان هذا الحدث وهو القيام؟ نقول:
علته وسببه هو المفعول لأجله. [وَأَنْتَصَبَ] هذا بيان لحكم المفعول
له، لما ذكر لك حقيقته وهي حاصلة بالحد أو بالرسم حينئذ يسأل
السائل: ما حكمه؟ ومعلوم من وضع هذا الباب في ضمن الأسماء
المنصوبة أن حكمه النصب، [وَأَنْتَصَبَ] جوازاً لا وجوباً إذا وجدت
الشروط السابقة: كونه مصدراً، ومعللاً لحدث شاركة وقتاً وفاعلاً،
إذا وجدت هذه الشروط حينئذ نحكم عليه بأنه يجوز نصبه على أنه
مفعول له وليس بواجب، ويجوز جره بحرفٍ دالٍّ على التعليل،
فحينئذ جعل هذا الباب من المنصوبات لأن المنصوبات على
قسمين:

ما يجب نصبه، وما يجوز نصبه - كما ذكرناه في المستثنى - أن بعضه يجب نصبه، وبعضه يجوز نصبه، جواز النصب راجحاً أو مرجوحاً، كذلك المفعول لأجله كله جائز النصب وليس بواجب النصب، [وَأَنْتَصَبَ] جوازاً مع وجود الشروط السابقة، فالشروط إنما هي للجواز لا للوجوب، فإذا لم تنصبه فُجِّرَ بحرف دالٍّ على التعليل، والأكثر أن يكون باللام، وليس مختصاً باللام بل (مِنْ) و(الباء) و(في) قد تكون للتعليل أيضاً. [كَقُمْتُ إِجْلَالاً لِهَذَا الْحَبْرِ] أي كقولك أو مثل: قُمْتُ إِجْلَالاً لِهَذَا الْحَبْرِ، الْحَبْرُ يجوز فيه الوجهان، ولكن في النظم يُكْسَرُ أولى من أجل قوله: (البرُّ)، قمت فعل وفاعل، وإجلالاً مفعول له، مفعول لأجله، مفعول من أجله، جاء بياناً لسبب وقوع القيام، ولو قيل لك لم قمت؟ تقول: إجلالاً لهذا الحبر، حينئذٍ وقع في جواب لم؟ وهي إنما يسأل بها عن التعليل والسبب، فحينئذٍ وقع هذا المصدر إجلالاً لأنه مصدر أَجَلَّ يُجَلُّ إِجْلَالاً، وقع جواب لم؟ ومع بقية الشروط وهي اتحاد الزمن واتحاد الفاعل نقول: جائزُ نصبه، ويصح أن يقال: قمت لإجلالٍ، فاللام حرف جر، وإجلالٍ مجرور باللام وجره كسرة ظاهرة على آخره، إذا انتقل من النصب إلى الجر مع وجود الشروط. والحبرُ هو العالم. [وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْبِرِّ] زرت فعل وفاعل، وأحمد مفعول به، ابتغاء البرِّ مفعول لأجله، ذكر علة وسبباً للزيارة، لم زرت أحمد؟ تقول: ابتغاء البر والفضل والإحسان، مع وجود الشروط وهي اتحاد الفاعل واتحاد الزمن وكونه مصدرًا وذكر علة لوقوع الفعل

وهو الزيارة، فمع استيفاء هذه الشروط جاز نصبه على أنه مفعول لأجله، ويجوز جره باللام لابتغاء البرِّ فحيثُذ يكون جاراً ومجروراً متعلق بقوله: زرت.

قوله: [قُمْتُ إِجْلَالاً] وقوله: [وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ البرِّ] فيه إشارة إلى أن الفعل إذا كان لازماً فهو لا ينصب مفعولاً به، وإذا لم ينصب مفعولاً به ليس معناه أنه لا ينصب حالاً، ولا تمييزاً، ولا مفعولاً لأجله، ولا مفعولاً معه، بل ينصب كل ما ذكر، وإنما الممنوع هو نصب المفعول به فقط، والدليل قوله: قمت إجلالاً، فإجلالاً مفعول لأجله، والعامل فيه قام، وهو فعل لازم، إذا الفعل اللازم قد ينصب، فإذا قيل: هل الفعل اللازم لا ينصب مطلقاً؟ نقول: لا بل قد ينصب، ولكنه لا ينصب مفعولاً به، وإنما يجوز نصبه للحال أو التمييز أو المفعول لأجله، فقوله: [قُمْتُ إِجْلَالاً] هذا مثال المفعول لأجله المنصوب بفعل لازم، وقوله: [وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ البرِّ] زرت أحمد هذا متعدياً، وابتغاء البرِّ منصوب بفعل متعدياً على أنه مفعول لأجله.

إذاً من المثالين تأخذ قاعدة: وهي أن الفعل اللازم لا ينصب مفعولاً به، ويجوز أن ينصب ما عدا المفعول به.

وأن قوله: إجلالاً، وابتغاء البرِّ، فيه تنويع للمفعول لأجله، فقد يكون مجرداً غير محلى بأل، ولا مضافاً مثل إجلالاً فهو مجرد من أل ومن الإضافة، وهذا يجوز فيه النصب والجر باللام، فالنصب كقول الناظم: [قُمْتُ إِجْلَالاً] وجره باللام نحو: قمت لإجلال

هذا الخبر، ولكن النصب أرجح من الجر. وقد يكون مضافاً كمثال الناظم [وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْبِرِّ] حينئذٍ يجوز فيه الوجهان: النصب، والخفض بلام التعليل، وليس أحدهما أرجح من الآخر، بل هما على السواء، إذَا يستوي أن يقال: زرتُ أحمدَ ابتغاءَ البرِّ بالنصب، مع قولك: زرتُ أحمدَ لابتغاءِ البرِّ. وقد يكون المفعول لأجله محلى بأل نحو: ضربت ابني التأديب، فالتأديب مفعول لأجله وهو محلى بأل، وهذا يجوز فيه الوجهان، ولكن الخفض بالحرف أرجح، عكس الأول الذي هو المجرد من أل والإضافة، فقولك: ضربت ابني للتأديب، أرجح من قولك: ضربت ابني التأديب.

والحاصل أن المفعول لأجله له أحوال ثلاثة:

الأولى: أن يكون مجرداً عن أل والإضافة وهذا يجوز فيه الوجهان: النصب والخفض باللام، والنصب أرجح، ودليل الترجيح كثرة السماع.

الثانية: أن يكون مضافاً، وهذا يجوز فيه الوجهان على السواء، لا يترجح أحدهما على الآخر.

الثالثة: ولم يذكرها الناظم وهي أن يكون المفعول لأجله محلى بأل، وهذا يجوز فيه الوجهان: النصب، والجر بلام التعليل، والثاني أرجح.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

أي هذا باب بيان حقيقة المفعول معه، لا بُدَّ دائماً أن تقدر بيان حقيقة أو حد أو ماهية كذا، لأنَّ المراد هنا بيان الحقيقة أولاً، وهذا إنما يحصل بالحد، والكشف عن هذه الحقيقة ثم بعد ذلك بيان الحكم وهو كونه منصوباً أو مرفوعاً أو مخفوضاً.

[بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ] الضمائر هذه له ولأجله، ومعه، وبه الأصل أنها تعود إلى أل الموصولة، أو إلى موصوف محذوف تقديره باب الشيء الذي فُعِلَ معه، يعني باب المفعول معه الذي يُذكر لبيان مَنْ فُعِلَ معه الفعل، فالمفعول معه حينئذ يكون اسماً للذات المذكورة بعد الواو نحو: سرْتُ و النِيلَ، فالنيل الذات نفسها هي المفعول معه، إذا [بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ] أي باب بيان حقيقة المفعول معه، وهو الذي يُذكر لبيان مَنْ فُعِلَ معه الفعل أي المذكور لبيان الذات التي فَعَلَ الفاعلُ الفعلَ بمصاحبتها، فحينئذ إذا فُسِّر بهذا المعنى يكون المفعول اسماً للذات التي تقع بعد الواو التي تكون نصّاً في المعية، [بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ] ذكره الناظم هنا في المنصوبات فهو مقيس، ورأي سيبويه - رحمه الله - وإن كان الجمهور على خلافه - أنَّ باب المفعول معه كله مسموع وليس بمقيس، وإذا كان مسموعاً فحينئذ يُدرَس للحكم على ما نُقل من كلام العرب فلا يقاس عليه، يعني ليس كالسابق

المفعول لأجله، والمفعول به، هذا ليس الحكم فيه مُنْصَبًا على ما نُقِلَ
عن العرب فقط، وإنما أنت تعلم القواعد التي استنبطت من كلام
العرب فحينئذ تقيس عليها:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ

إذا صار قواعد عامة كقواعد أهل الأصول، وكالقواعد
الفقهية، حينئذ يستنبط منها المتكلم من تلك القواعد أحكام آحاد
المسائل، وهذه الآحاد يجربها على سنن تلك القواعد، أما على رأي
سيبويه فلا، إنما يذكر ويبيّن للحكم به على ما نقل عن العرب،
وليس لك أن تُنشئ من عندك مفعولا معه، لكن الجمهور على
خلافه، ولذلك يذكرون المفعول معه هنا.

وَهُوَ اسْمٌ انْتَصَبَ بَعْدَ وَاوٍ مَعِيَّةٍ فِي قَوْلٍ كُلِّ رَاوِي
[وَهُوَ] أي المفعول معه، ودائماً يُرجع الناظم الضمير إلى
المضاف إليه، وهذا محل نزاع بين النحاة هل يجوز عود الضمير على
المضاف إليه؟ نقول: نعم يجوز ذلك، وهنا الضمير يعود على
المفعول معه، بَابُ كَلِمَةٍ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كُلُّهَا مَرْكَبَةٌ كَلِمَةٌ ثَانِيَةٌ، إِذَا
مُؤَلَّفٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ صَارَ عَلَمًا كَأَصُولِ الْفَقْهِ مِثْلًا،
فحينئذ أرجع الضمير إلى المضاف إليه، وقيل: المضاف والمضاف
إليه كالكلمة الواحدة، فحينئذ لا يجوز عود الضمير على بعض
الكلمة كما أنه لا يصح عود الضمير على دال زيد، ولا ياء زيد، ولا
زاي زيد اتفاقاً، قالوا: زيد كلمة واحدة، ولا يصح عود الضمير
على جزء منها، كذلك ما نُزِلَ مُنْزَلَةَ الْكَلِمَةِ كَالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ،

لا يجوز عود الضمير على المضاف إليه، لكن الصواب جوازه، وهو
وارد في القرآن وهو أفصح ما يكون من لغة العرب. [وَهُوَ اسْمٌ]
خرج به الفعل والحرف، فلا يكون الفعل مفعولاً معه، ولا يكون
الحرف مفعولاً معه، إذا صار المفعول معه من علامات
الأسماء، [اسمٌ] أي صريح، فلا يكون المفعول معه اسماً مؤولاً
بالصريح، [اسمٌ] خرج به الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية؛
لأن مفهومه الجمع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهو
اسم، لكنه في الاصطلاح لا يكون مفعولاً معه، نحو: لا تأكل
السّمك وتشرب اللبن، وتشرب بالنصب والعامل فيه أن مضمرة
وجوباً بعد واو المعية، إذا هذه الواو تدل على الجمع، وإذا نظرت إلى
المعنى في المثال: لا تأكل السمك مع شربك اللبن، فالنهي هنا مسلط
على الجمع بينهما، فلا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولك أن
تُفَرِّدَ أحدهما عن الآخر، فتأكل السمك ولا تشرب معه اللبن،
وتشرب اللبن ولا تأكل معه السمك، لأن المنهي عنه هو القران
وهو الجمع بينهما، إذا قوله: [اسمٌ] خرج به الفعل، فحيثُذ ما وقع
بعد واو الجمع - وهي الواو الدالة على المعية، وهو الفعل المضارع،
فهذا فيه معنى المفعول معه - لا يُسمّى في الاصطلاح مفعولاً معه،
وإنما خُصَّ المفعول معه بالأسماء، حيثُذ إذا أفاد من الأفعال ما أفاده
المفعول معه لا يسمى مفعولاً معه، وإن كان يؤوّل بالمصدر. كالمثال
السابق لا تأكل السمك وتشرب اللبن يعني لا تأكل السمك شارباً
للبن فصار حالاً، ولذلك ذكرنا أن الإعراب في الفعل المضارع لم

يكن أصلاً، لإمكان الاستغناء عن الإعراب بالتصريح بالاسم، لأنَّ
 علة إعراب الفعل المضارع هي اعتوار معانٍ مختلفة على الفعل
 الواحد على الصيغة الواحدة يميزها الإعراب، والاسم كذلك،
 لكن الاسم كان الإعراب فيه أصلاً لأنه لا يمكن أن يُميَّز المعاني
 المختلفة المتعاقبة على صيغة واحدة إلا الإعراب فليس له نائب، أما
 الفعل المضارع فله نائب وهو التصريح بالاسم، لذلك قولهم: لا
 تأكل السمك وتشرب وتشرب وتشرب، فيه ثلاثة أوجه، هذه
 المعاني مختلفة، فتختلف المعاني والصيغة واحدة وهي: تشرب،
 والذي ميَّز هذا عن ذاك هو الإعراب، فالمعنى لا تأكل السمك
 وتشرب، على الجمع، وتشرب على الجزم حينئذٍ كلُّ منهما منهي عنه
 على حدة، وتشرب هذا إذن وإباحة في الشرب، فاختلفت المعاني
 والذي ميَّز بعضها عن بعض هو الإعراب، لكن لما لم يكن الإعراب
 مخصصاً بالتمييز وجاز إنابة غير الإعراب عنه صار فرعاً لا أصلاً،
 لأنه يمكن أن يقال: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن، أباح لك
 الثاني بصيغة غير الفعل المضارع المرفوع، ولا تأكل السمك شارباً
 اللبن جاء بالحال بدلاً من الفعل المضارع المنصوب، ولا تأكل
 السمك ولا تشرب اللبن صرح بلا الناهية، لذلك صار فرعاً
 لا أصلاً.

والحاصل: أن قوله: وتشرب لا يسمى في الاصطلاح مفعولاً
 معه، وإن أدَّى معنى المفعول معه، لكونه فعلاً وشرط المفعول معه
 أن يكون اسماً. كذلك الجملة الحالية فإذا قيل: يشترط في المفعول

معه أن يكون اسماً، وجاءت الجملة الحالية مفيدة معنى مع، فلا تسمى مفعولاً معه، وإن أفادت معنى المعية، نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةً، وإعرابه: جاء فعلٌ ماضٍ، وزيدٌ فاعلٌ، والواو واو الحال، والشمس طالعة مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب حال، وهذا في قوة قولك: جاء زيدٌ مع طلوع الشمس، صار طلوع الشمس قيداً ووصفاً لزيد، وهو أن فعله وقع مع طلوع الشمس، وصار قيداً لعامله، لكن ليس مفعولاً معه، لأنه جملة، والشرط أن يكون اسماً. [وَهُوَ اسْمٌ] فضلة ليخرج نحو: اشترك زيدٌ وعمروٌ، فما بعد الواو هنا عُمدة، لأن الفعل اشترك يقتضي اثنين، إذ لا يقع الاشتراك إلا بين اثنين، لا يقال: اشترك زيدٌ فحسب، بل لا بد من الثاني: اشترك زيدٌ وعمروٌ، فما بعد الواو في المعنى فاعل، لكن في الاصطلاح لا يسمى فاعلاً، ولذلك تقول: اشترك زيدٌ وعمرو اشترك فعل ماضٍ، وزيد فاعل، وعمروٌ الواو عاطفة تفيد معنى مع، لأن الاشتراك هنا وقع من اثنين، إذاً فيه معنى المعية، وعمرو معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ففي الاصطلاح عندهم لا يُسمى فاعلاً، لكنه في المعنى فاعل كما هو ظاهر. ومثله تضاربَ زيدٌ وعمروٌ، كلٌّ منهما فاعل ومفعول، لكنه في المعنى لا في الاصطلاح، فزيدٌ فاعل وعمروٌ معطوف عليه، لكن في المعنى إذا قيل: تضارب نأخذ من الصيغة أن كل واحدٍ منهما ضاربٌ ومضروب، لأنَّ تضارب على وزن تفاعل فتفهم من الصيغة أن

الحدث فيه اشتراك بين اثنين، فكل منهما ضارب ومضروب، إذا تضارب زيد فزيد فاعل اصطلاحاً، لكنه في المعنى مفعول به، لأنه وقع عليه جزء من الضرب، وعمرو معطوف على ما سبق لكنه في المعنى أيضاً فاعل ومفعول به، فاعل لأنه أوقع ضرباً على زيد، ومفعول به لأن زيدا أوقع عليه ضرباً، إذا في الاصطلاح قد يكون الشيء فاعلاً ويكون أيضاً مفعولاً به في المعنى، وقد يكون في الاصطلاح مفعولاً به، ويكون أيضاً فاعلاً في المعنى، وإنما هذه التي يذكرها النحاة كلها من باب الاصطلاحات، تمييزاً للكلمات المنقولة عن العرب، كل لفظ وضع له اصطلاح خاص. إذا قوله: [اسم] فضلة، احترزنا به عما وقع بعد الواو المفيدة للمعية من قولك: اشترك زيد وعمرو، فإنه عمدة. [انْتَصَبَ] هذا بيان لحكمه وهو النصب، وكل مفعول معه فهو منصوب، والنصب هنا واجب لا جائز، [انْتَصَبَ] يعني لا يكون مرفوعاً، ولا مخفوضاً، إنما يتعين فيه النصب، وناصبه الفعل المذكور قبله على رأي جمهور البصريين وبعض الكوفيين فالناصب له هو الفعل الذي قبله، نحو: سرتُ والنيل، فالنيل مفعول معه، والناصب له سار وهو فعلٌ ماضٍ، وأنا سائرٌ والنيل، فالنيل مفعول معه منصوب بالوصف وهو سائر، لأن فيه معنى الفعل وحروفه، ففيه معنى الفعل لأنه دال على ذات متصفة بصفة، لأنه مشتق، وفيه حروف الفعل سار فهي موجودة في سائر، فأصول المادة موجود فيه، فحيثئذ يكون الناصب للمفعول

معه هو الفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، فحيثُذِ إذا لم يسبق بفعل فلا يكون مفعولاً معه، وإذا سُبِقَ بما فيه معنى الفعل دون حروفه لا يكون مفعولاً معه، بل لا بد أن يكون العامل فيه إما الفعل، وإما ما فيه معنى الفعل وحروفه، فإذا انتفى هذان العاملان انتفى المفعول معه، فنحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ يَعْنِي كُلَّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ، فالواو واو المعية لكن ضيعته لا يجوز نصبه على أنه مفعول معه، لأنه لم يسبقه لا فعل ولا ما فيه معنى الفعل وحروفه، فحيثُذِ نقدر كل رجل وضيعته مقترنان، فكل مبتدأ، وهو مضاف ورجل مضاف إليه، وضيعته معطوف على كل، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وخبر المبتدأ محذوف، تقديره مقترنان، ولا يجوز نحو: هذا لك وأباك بالنصب، فالواو واو المعية، وأباك لا يصح نصبه على أنه مفعول معه، لأنه وإن سبق بما فيه معنى الفعل؛ لأنَّ هذا اسم إشارة فيه معنى الفعل وهو أَشِيرٌ لكنه ليس فيه حروف الفعل، والذي يعمل إما أن يكون فيه معنى الفعل وحروفه كسائر ونحوه، وإما أن يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، وهو يعمل فقد ينصب الحال ونحوه، والذي يكون عاملاً في المفعول معه هو القسم الأول ما فيه معنى الفعل وحروفه، والقسم الثاني ما فيه معنى الفعل دون حروفه لا يصح أن ينصب مفعولاً معه، فحيثُذِ هذا لك وأباك لا يصح النصب، وإنما تقول: هذا لك ولأبيك بالجر، ولذلك عبر بعضهم بأن شرط المفعول معه أن يكون مسبوقاً بفعل أو ما فيه معنى الفعل

وحروفه، فهو شرط والشرط ينتفي المشروط بانتفائه، فالناصب هو الفعل كما ذكرناه، وليس الواو كما ذهب إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني أن الواو هي الناصبة، وهذا ضعيف. [بَعْدَ وَاوٍ مَعِيَّةٍ] المفعول معه لا يقع إلا بعد واو المعية، خرج به ما وقع بعد مع، نحو: جاء زيد مع عمرو، وهي نص في المعية، والأصل أن مع في اللغة تدل على المصاحبة في المكان أو في الزمان، ومصاحبة كل شيء بحسبه، إذا جاء زيد مع عمرو دلت على المصاحبة والجمعية، وليس عمرو مفعولا معه، لأن الشرط أن يقع بعد واو المعية. وخرج أيضًا ما بعد الباء نحو: بعث الدار بأثاثها، فالباء هنا بمعنى مع، أي بعث الدار مع أثاثها، فأثاثها ليس مفعولا معه، فلا بُدَّ أن يكون المفعول معه قد وقع بعد واو المعية، فإذا وقع بعد مع أو ما يفيد معنى مع أي معنى المعية كالباء مثلا فليس بمفعول معه. [بَعْدَ وَاوٍ مَعِيَّةٍ] لكن ليس كل واو معية، لأن واو المعية قد تكون محتملة للعطف والمعية، إذا قد تفيد معنى مع احتمالا، وقد تفيده نصا يعني لا يصح أن يراد بها العطف، [بَعْدَ وَاوٍ مَعِيَّةٍ] يعني بعد واو أريد بها التنصيص على المعية، فإذا قيل: جاء زيد وعمرو، فالواو حرف عطف وهي تشعر بالمعية، لكنها ليست نصا فيها، وخاصة إذا أريد بالواو مجرد العطف ولا تريد أنه جاء معه، ولذلك ذكرنا أن الواو لمطلق الجمع، قد يكون مرادا به الترتيب، وقد لا يكون مرادا به الترتيب، بل عكس الترتيب، وقد ينوي بها المتكلم المعية، وتكون ظاهرة فيها، ولذلك

جوزوا على ضعف أن يقال: جاء زيدٌ وعمراً بالنصب على أنه مفعول معه، لكنه مرجوح لاحتمال أن تكون الواو لمجرد العطف، والأصل في الواو أنها للعطف، فحينئذ ما دار بين أصله مع احتمال شيء آخر فالأولى أن يحمل على أصله فيرجح الرفع على النصب، وإذا قيل: مزجت ماءً وعسلًا، فالمثال فيه معنى المعية، لكن المعية هنا ليست من الواو وإنما من العامل، فالمرج هنا مفهوم من العامل وليس من الواو، إذاً خرج بقوله: [بَعْدَ وَاوٍ مَعِيَّةٍ] أيضًا ما إذا كانت الواو للعطف والمعية فُهمت من العامل كالمثال السابق. [فِي قَوْلٍ كُلِّ رَاوِي] الأصل راوٍ بحذف الياء لأنه منقوص منون، ولكن رجعت الياء عند الوقف، لحذف التنوين، والراوي أي الناقل للغة العرب، لأن اللغة الأصل فيها النقل كما قال السيوطي:

وَعُرِفَتْ بِالنَّقْلِ لَا بِالْعَقْلِ فَقَطَّ بِلِ اسْتِثْبَاطِهِ مِنْ نَقْلِ
وعرفت أي اللغة بالنقل، وقد يكون متواترًا، وقد يكون آحادًا، فبعض الكلمات منقولة تواترًا كالسما والارض والماء والجمل والبعير والحمار هذه منقولة بالتواتر، وبعضها منقول بالآحاد لم ينقل عن كل العرب وإنما عن بعض وأفراد مثل خندريس، وزهزقت وهلقت، فهذه كلمات ليست مشهورة في لغة العرب إنما نقلها يكون بالآحاد.

نَحْوُ أَتَى الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ قُبَاً وَسَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقَ هَارِبًا
 [نَحْوُ] أي مثل قولك [أَتَى الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ قُبَاً] أتى فعل
 ماضٍ، والأمير فاعل، والجيش الواو للمعية، والجيش بالنصب على
 أنه مفعول معه، ويصح فيه الرفع ويصح فيه النصب، لكن إذا
 نصب فهو مفعول معه قطعاً، وإذا رفع فليس مفعولاً معه، وإنما
 خرج عن كونه مفعولاً معه، لاحتمال العطف، قد يرجح التنقيص
 على المعية فينتصب ما بعدها، وإمكان إيقاع الفعل من المعطوف
 والمعطوف عليه صح الرفع، إذاً والجيش منصوب على أنه مفعول
 معه، ويجوز الرفع على العطف، لأنه يصح أن يكون فاعلاً من جهة
 المعنى، لأن الإتيان يصح أن يكون من الأمير ويكون من الجيش،
 إذاً صحَّ إيقاع الفعل وهو الإتيان من المعطوف والمعطوف عليه،
 فحينئذ صار مشاركاً للأول فصح الرفع، فيقال: جاء الأمير
 والجيش، والنية هي التي تعين المراد بالنسبة للمتكلم، وأما إذا كنت
 تقرأ فاحمله على العطف أولى، و[قُبَاً] محل معروف بالمدينة النبوية.
 فالواو حينئذ إذا نصب ما بعدها تكون بمعنى مع، وعاطفة إذا
 رفعت ما بعدها والذي يعين هذا أو ذاك هو نية المتكلم، فأنت ما
 الذي تريده؟ هل تريد الإخبار بأنَّ الفعل قد وقع من الاثنين، أو
 يكون الفعل قد وقع من الأمير والجيش مصاحباً له؟ أنت الذي
 تحدد، وأما أنا فإذا سمعتُ أو قرأتُ فلي أن أحمل على أي المحملين
 إذا لم يكن قرينة ظاهرة.

[وَسَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقَ هَارِبًا] سار فعلٌ ماضٍ، وزيد فاعل،
والطريق الواو واو المعية والطريق بالنصب على أنه مفعول معه،
وهنا يتعين النصب لأن الطريق لا يسير، فلا يصح إيقاع السير من
المعطوف والمعطوف عليه، إذ لا يمكن حمل الواو هنا على العطف،
فتتعين الواو للمعية، ومثله استوى الماء والخشبة استوى الماء يعني
ارتفع الماء والخشبة أي مع الخشبة، فالخشبة لم ترتفع وإنما ارتفع الماء
فقط، وهاربًا حال من زيد. إذًا مثل بمثالين فالأول فيه إشارة إلى أن
المفعول معه قد يجوز عطفه على ما قبله، وقد لا يجوز كما في المثال
الثاني، هذه ضوابط المفعول معه وهو من المنصوبات كما سبق بيانه .

المَخْفُوضَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

لَمَّا أَنهى الكلام عن المنصوبات شرع في القسم الثالث، وهو المَخْفُوضَاتُ؛ لأن التقسيم عندهم ثلاثي، المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المَخْفُوضَاتُ، وقَدَّموا المرفوعات لأنَّ منها ما هو عمدة كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، ثم المنصوبات لأنَّ منها ما يكون منصوبًا بالفعل، والفعل هو الأصل في العمل بخلاف المَخْفُوض وهو الأخير لأنه لا يكون أثرًا للفعل.

قوله: [مِنَ الْأَسْمَاءِ] هل هو قيد للاحتراز عن الأفعال والحروف أو لبيان الواقع؟ نقول: لبيان الواقع لأنَّ الخفض لا يدخل الأفعال ولا يدخل الحروف، قوله: [المَخْفُوضَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ] أخرج المرفوعات، والمنصوبات من الأسماء، وهذا محتمل، ولكن الظاهر أنه ليس للاحتراز لأنَّ الطالب سيدرس أولاً المرفوعات ثم يتلوها المنصوبات ثم إذا جاء عند المَخْفُوضَاتِ يعلم أنه ليس احترازًا عن المرفوعات والمنصوبات.

[المَخْفُوضَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ] المَخْفُوضَاتُ جمع مخفوضة أو مخفوض، والمخفوض من الاسم هو ما اشتمل على علامة الخفض وهو الكسرة أو ما ناب عنها. فنحو: مررت بزيد، فزيد: اسم مخفوض لأنه اشتمل على الكسرة، ونحو: مررت بالزيدين، فالزيدين اسم مخفوض لأنه اشتمل على علامة الخفض وهي الياء النائية عن الكسرة وهلم جرا.

والاسم المخفوض إما أن يكون مخفوضاً بحرف، أو باسم وهو المضاف، فالمخفوض بالحرف كقولك: مررت بزيد، والمخفوض بالمضاف نحو: جاء غلامٌ زيد، فزيد مخفوض كما أن قولك بزيد مخفوض، والعامل فيه هو حرف الجر الباء، والعامل في زيد من قولك جاء غلامٌ زيد هو غلام على الأصح، فالعامل في المضاف إليه هو المضاف، وليس الحرف المقدر في المعنى لأنه على معنى حرف كما سيأتي، نقول: التقدير لا يجعله عاملاً لأنَّ حرف الجر إعماله وهو ملفوظ به ضعيف، فكيف إذا صار مقدرًا أو محذوفًا؟! فيكون من باب أولى أن لا يعمل، وهذه علة عدم إعمال حرف الجر محذوفًا لأنَّ إعماله وهو ملفوظ به ضعيف نحو: مررت بزيد، فالباء حرف جر، وهو عامل ضعيف وهو ملفوظ به، فكيف إذا قُدِّرَ فقيل: غلام زيد على معنى اللام، فتكون اللام هي الخافضة، فأولى أن يكون ضعيفًا فلا يعتمد حينئذ في تعليق العمل به، بل الصواب أن المضاف إليه مخفوض بعين المضاف وهو اسم. والقول بأن الإضافة التي هي معنى من المعاني هي العامل في المضاف إليه نقول: هذا أيضًا قول ضعيف؛ لأنه متى ما دار جعل العامل إما لفظيًا أو معنويًا فجعله لفظيًا أولى وأحرى.

بَابُ الإِضَافَةِ

لم يذكر الخفض بالحرف لعله إحالة إلى ما سبق وهو حروف الجر التي ذكرها أولاً. [بَابُ الإِضَافَةِ] قيل: الإضافة مصدر، وليس المراد بالإضافة المعنى المصدري بل المضاف والمضاف إليه، فحينئذ يكون من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول مجازاً. واسم المفعول المراد به هنا هو المضاف المطلق، ليشمل المقيّد بحرف جر وغير المقيّد، لأنّ المضاف نوعان: مضاف، ومضاف إليه، والقدر المشترك بينهما هو المضاف، وهنا أراد المضاف من حيث هو بقطع النظر عن كونه مضافاً أو مضافاً إليه، فقوله: [بَابُ الإِضَافَةِ] أطلق المصدر وأراد اسم المفعول أي المضاف، وهو المضاف والمقيّد بالجار، لكن حمله على المقيّد بالجار أولى، لأنه يتكلم عن المخفوضات، والتعميم في مثل هذا الموضع كما صنعه البعض فيه نوع إيهام، لأنه لا يتكلم عن المضاف، لأن المضاف يكون بحسب العوامل الداخلة عليه، فإن دخل عليه عامل يقتضي الرفع رُفِعَ، وإن دخل عليه عامل يقتضي النصب نُصِبَ، وإن دخل عليه عامل يقتضي الجر جُرَّ، فتقول: جاء غلامٌ زيدٌ غلامٌ بالرفع وهو مضاف، لأنّ إعرابه بحسب العوامل الداخلة عليه، ورأيت غلامَ زيدٍ غلامَ بالنصب لأنه دخل عليه عامل يقتضي النصب، ومرتت بـغلام زيدٍ بالجر لأنه دخل عليه عامل يقتضي الجر وهو الباء، أما زيد من نحو: غلام زيد هو محل البحث عند النحاة في مثل هذا الموضع.

[بَابُ الإِضَافَةِ] الإضافة لغة: مطلق الإسناد ومنه قول

الشاعر:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ
أضفنا ظهورنا يعني أسندنا ظهورنا، وأما الإضافة في
الاصطلاح: فهي إسناد اسم إلى غيره بتنزيل الثاني منزلة تنوينه أو ما
يقوم مقامه. إسناد اسم إلى غيره لأنَّ الإسناد المراد به النسبة
والارتباط والعلاقة بين اسمين، فكلما أُسند لفظ إلى لفظ نقول:
وُجد ارتباطٌ وعلاقةٌ بينهما، وهذه العلاقة قد تكون تامة، وقد تكون
جزئية تقييدية، فإذا كانت تامة يُعَنون لها عند النحاة والمناطق
بالنسبة التامة أو النَّسَبِ الكلية، وضابطها ما كانت النسبة أو
الارتباط أو التعلق بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وما
عدا ذلك فكلُّ ارتباطٍ بين كلمتين فهي نسبة تقييدية ليست تامة،
لأنَّ الارتباط هنا بين اللفظين: إما أن تكون الإفادة على وجه التمام
أو لا؛ أي لا على وجه التمام، والإفادة هي ما أفاد فائدة تامة، وهذا
ما وُجد فيه شرط الكلام أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، وما كان
مفيدًا لا على وجه التمام كالمركب الإضافي، والمركب التقييدي،
والمركب الإسنادي المسمى به مثلاً كلُّ مركبٍ لا ينطبق عليه حدُّ
الكلام يسمى الارتباط بين اللفظين نسبة تقييدية، كالحَيوان الناطق،
وتقول: جاء زيدٌ العالمُ، هذا مثال يصلح للنسبتين فجاء زيد، هنا
حصلت نسبة تامة، وهي إسناد المجيء إلى زيد، وصار الكلام تامًّا،
إِذَا بينهما ارتباطٌ وعلاقةٌ وأفاد فائدة تامة لأنَّ جاء مسند، وزيد

مسند إليه، وأما زيد العالم فزيد فاعل والعالم صفة له، فبينهما ارتباط قطعاً لأنه صفة مع موصوفها، وبينهما ارتباط وعلاقة ونسبة، ولكن هذه النسبة ليست تامة بل ناقصة تقييدية، لأنها لا تفيد فائدة الكلام الفائدة التامة، فحينئذٍ المركب الإضافي من النوع الثاني، وهو ما كانت فيه النسبة تقييدية، لذا قال: إسناد اسم إلى غيره لتنزيل الثاني منزلة التنوين من الأول، تقول: غلامٌ، وهو اسم نكرة، وتنوينه تنوين تمكين، فإذا أضفته وجب حذف التنوين فتقول: غلامٌ زيدٌ نُزِّل زيد المضاف إليه من الأول المضاف منزلة التنوين، لأنه يجب عند الإضافة إضافة الاسم الأول إلى الثاني حذف التنوين من الأول؛ لأن الثاني نزل منزلة الجزء من الأول، ولذلك لما صار زيد كالجزء من غلام أخذ التنوين من الأول فصار في آخره على الدال، لأنه صار كالكلمة الواحدة، إذا نزل الثاني منزلة التنوين مما قبله، أو مما ينوب عنه تقول: جاء غلاماً زيدٌ فغلاماً زيدٌ أصله غلامان مثني فلما أضيف غلامان وجب حذف التنوين، وليس عندنا تنوين بل ما يقوم مقام التنوين وهو النون، فلما كانت النون قائمة مقام التنوين حذفت عند الإضافة كما يحذف التنوين، فقليل: جاء غلاماً زيد، ومثله كاتبوا القاضي، أصله كاتبون حذفت النون وهي عوض عن التنوين في الاسم المفرد من أجل الإضافة ولذلك قال ابن مالك :

نُونَاتِلِي الْإِغْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْدِفْ كَطُورِ سِينَا

يجب حذف التنوين من المضاف، ويجب حذف النون التالية للإعراب يعني حرف الإعراب، احترازًا من نون حين وشياطين وبساتين فإنه لا يجب حذفها تقول: شياطينُ الإنسِ فلا تحذف النون، لأن النون هنا متلوة بالإعراب وليست تالية للإعراب، بل هي متلوة، وعلامان النون هنا تالية للإعراب وقعت بعد حرف الإعراب وهو الألف، وشياطينُ الضمة بعد النون فصارت النون متلوة بالإعراب وليست تالية للإعراب. ولذلك يجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون التي هي علامة الإعراب لقيام المضاف إليه مقامه، ومنه والمقيمي الصلاة قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨] والأصل ذائقون ثم أضيف فقليل: ذائقوا العذاب. فالإضافة لا تجتمع مع التنوين، لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع أل.

الْحَقُّصُ بِالْحَرْفِ وَبِالإِضَافَةِ كَمَثَلِ زُرْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ
المضاف لا يكون إلا اسماً، ولذلك عدَّ السيوطي في الأشباه والنظائر أن المضاف والمضاف إليه من علامات الأسماء، فلا يكون المضاف إلا اسماً، ولا يكون المضاف إليه إلا اسماً، لأنَّ المضاف إليه حلَّ محل التنوين أو النون التالية للإعراب، إذا المضاف إليه حل محل التنوين من المضاف، والتنوين يدخل الأسماء فقط، وأيضاً الغرض من الإضافة في الأصل هو التعريف، والذي يقبل التعريف هو الاسم فحسب، فإذا قيل: غلامُ زيد أفاد زيد المضاف إليه المضاف

النكرة في الأصل أفاده تعريفاً، إذا اكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف، وهذا هو الأصل في فائدة الإضافة جيء بها من أجل التعريف، والفعل لا يقبل التعريف، فحيثُذ صح أن يحصر المضاف في الاسم. والأصل في المضاف إليه أن يكون اسماً أيضاً لأنه محكوم عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء، فإن قيل: قد تقع الجملة في محل جر مضاف إليه، نقول: المضاف إليه إما أن يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً بالصریح، فحيثُذ المضاف إليه إذا وقع جملة فعلية أو اسمية أرجع إلى الاسم، وصارت القاعدة مطردة أن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً. [الْخَفْضُ] للاسم كائن [بِالْحَرْفِ] أي حرف الجر، وأل للعهد الذكري لأنه ذُكِرَ فيما سبق عند قوله: وبحروف الخفض، والخفض مبتدأ، وبالحرف جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، فالخفض يكون بالحرف كقولك: مررت بزيد، فزيد اسم مجرور بالباء، وهو حرف جر، فالعامل فيه نفس الباء، سواء كان الحرف أصلياً أم زائداً أم شبيهاً بالزائد؛ لأن حروف الجر على ثلاثة أقسام: النوع الأول: حرف جر أصلي، وهو الذي يدل على معنى وضع له في لغة العرب كمن وعن إذا استعملت في مواضعها، وتحتاج إلى متعلق تتعلق به وهو ينحصر فيه قول القائل:

لَا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِفَعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

إذا ليس كلما مرَّ بك جار ومجرور تقول: الجار والمجرور متعلق بكذا، وإنما تنظر في الحرف هل استعمل في معناه الذي وضع له في لغة العرب أو لا؟ فحيثُذ إذا كان كذلك تقول الجار والمجرور

متعلق بكذا وإلا فلا.

النوع الثاني : حرف الجر الزائد، وهو الذي لا معنى له ولا يحتاج إلى متعلق، وقولهم: لا معنى له، ليس المراد به أنه سُلِبَ عنه المعنى بالكلية، وإنما لم يستعمل في معناه الذي وضع له في لغة العرب، ونمثل بالقرآن قال تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣] والقرآن يُنزل على قواعد العرب المشهورة، فإذا ثبت في لغة العرب القول بالزيادة فلا مانع بأن يقال في القرآن ما هو حرف زائد لكن بالزيادة التي اصطلح عليها أهل اللغة، وليس المراد بالزيادة أنه يُمحى من القرآن ويحذف إذ لم يقل أحدٌ من العقلاء بهذا، وإنما مرادهم بالحرف الزائد هو الذي ليس له معنى غير التوكيد، هكذا نص الخضري في حاشيته على ابن عقيل عند قولهم الباء حرف جر زائد في البسملة، ليس له معنى غير التوكيد، إذاً له معنى، ولكن المعنى الذي دل عليه في هذا التركيب غير المعنى الذي وضع له أصالة وابتداءً في لغة العرب، فالحرف من في الآية لم يستعمل في أحد المعاني الموضوعات لها لغة، ولم تأت لأَيِّ معنى وضع له في لغة العرب إلا كونها أفادت التوكيد، فحينئذ هي زائدة ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ ﴾ [فاطر: ٣] فخالق اسم مجرور بمن في اللفظ، لكنه في الحقيقة ليس بمجرور بمن، قد يُظنُّ أن من خالق جار ومجرور متعلق بكذا، نقول: ليس كذلك، بل نقول: من حرف جر زائد، وإذا أردت أن تخرج عن العهدة فتقول: من صلة أو توكيد، قال بعضهم:

وَسَمَّ مَا يُزَادُ لَغَوًّا أَوْ صِلَةً أَوْ قُلْ مُؤَكَّدًا وَكُلٌّ قِيلَ لَهُ
لَكِنَّ زَائِدًا وَلَغَوًّا اجْتَنِبْ اِطْلَاقَهُ فِي مُنْزَلٍ كَذَا وَجَبَ
يعني لا يقال: في القرآن زائد، ولا يقال: لغو، أما لغو فلا
إشكال فيه فلا يقال: لغو لأنه ليس له معنى صحيح، أما زائد فله
معنى صحيح، فصار محتملاً، فحينئذ في مجالس طلبة العلم الواعين
لا بأس أن يقال: من حرف جر زائد، لأنهم يدركون معنى الكلام،
وأما عند العوام وعلى المنابر فلا تقول: من حرف جر زائد أو حرف
زائد، لأنه لا يفهم من الزيادة ما اصطلاح عليه أهل اللغة. ومن جهة
كونه زائداً لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به.

النوع الثالث: حرف الجرّ الشبيه بالزائد وهو من جهة العمل
كالزائد يعني يدخل على ماله محل في الأصل، ولا متعلق له، قال
الشاعر:

لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقال:

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُّمُ شَرِيبُ
الجر بلعل شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، ودائماً يحكم جمهور
النحاة بأن ما اختص به طائفة دون سائر العرب لا يقاس عليه بل
يُجْعَلُ خَاصًّا بِلُغَةِ فُلَانٍ أَوْ قَبِيلَةٍ، وذلك مثل لغة أكلوني البراغيث،
وعليه كل ما اختصت به قبيلة لا ينزل عليه عام القرآن وإنما ينزل
القرآن على ما اشتهر وشاع في لسان العرب، قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا

الْجَوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴿[الأنبياء: ٣] لا يصح أن نجعلها من باب أكلوني البراغيث، وإنما تحمل على التقديم والتأخير أو على البدل. لعلَّ الله فلعلَّ حرفٌ جرٌّ شبيهٌ بالزائد، لأنه استعمل في معناه وهو الترجي، ولكن ليس له متعلق، إذاً له معنى، واستعمل في معنى وضع له في لغة العرب، ولا يحتاج إلى متعلق، فما بعده يكون على أصل وضعه قبل دخول لعلَّ، لعلَّ حرفٌ ترجُّ وجر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الله مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

إذاً هذه ثلاثة أنواع لحروف الجر:

الأول: حرف جر أصلي له معنى وضعته العرب استعمل في معناه وله متعلق.

الثاني: حرف جر زائد لا معنى له غير التوكيد ولا متعلق له.

الثالث: حرف جر شبيه بالزائد له معنى، ولا متعلق له.

[الْخَفْضُ بِالْحَرْفِ] مطلقاً سواء كان زائداً أم أصلياً أم شبيهاً بالزائد، لأنَّ الأثر ملفوظ به، [وَبِالْإِضَافَةِ] يعني الخفض بالحرف وبالإضافة أي بإضافة اسم، وظاهر العبارة هنا أن العامل هو الإضافة، والإضافة هي التي عرفناها سابقاً إسناد اسم إلى غيره.. إلخ وهو أمر معنوي وإذا كان أمراً معنوياً فحينئذ لا يصحُّ تعليق الأثر به، والصواب أن يقال: إنَّ المضاف هو العامل في المضاف

إليه. [كَمِثْلِ زُرْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ] وفي بعض النسخ كمثل أكرم بأبي قحافة، وهي أولى لأنها شاهد على النوعين الخفض بالحرف، والخفض بالمضاف، فأكرم بأبي جُرٍّ بالباء فالخفض بالحرف، وأبي قحافة هذا مثال للجبر بالمضاف، [كَمِثْلِ زُرْتُ] زرت فعل وفاعل، وابن مفعول به منصوب، وهو مضاف وأبي مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وقحافة مضاف إليه.

نَعَمْ وَبِالتَّبَعِيَّةِ الَّتِي خَلَتْ وَقُرِّرْتُ أَبَوَاهَا وَفُصِّلَتْ
[نَعَمْ] حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ولا عمل له، وله معانٍ منها أنه حرف توكيد إذا صُدِّرَ بها الكلام، نحو: نعم إنك طالب مجتهد، فهي حرف جواب في الأصل لكنها استعملت للتوكيد، وذلك إذا وقعت في صدر الكلام، وهنا وقعت في صدر الكلام فحيثُذ تحمل على أنها للتوكيد، [وَبِالتَّبَعِيَّةِ] يعني يخفض الاسم بالحرف، وبالإضافة والصواب بالمضاف، وبالتبعية للمخفوض أي كونه تابعاً للمخفوض نعتاً أو بدلاً أو توكيداً. جعل التبعية عاملاً مستقلاً بذاته، والصواب أنها راجعة إلى الأول، إما حرف وإما اسم، لذلك القول بالخفض بالتبعية ضعيف، والحق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، نحو: مررت بزيد العاقل، فالعاقل نعت لزيد، كونه تابعاً له، ونعتاً له هو الخافض على كلام المصنف هنا، إذاً مررت بزيد العاقل الباء حرف جر، وزيد اسم مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة على آخره، والعاقل نعت لزيد

تابع له مجرور بالتبعية، فهي عاملٌ مستقلٌّ، وجره كسرة ظاهرة في آخره، والصواب أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع، يزيد العاقل فالعاقل الذي جره هو الذي جر موصوفه زيد وهو حرف الجر. [نَعَمْ وَبِالتَّبَعِيَّةِ الَّتِي خَلَتْ] أي التي مضت وسبق ذكرها حيث قال: كتاب التوابع، فكلُّ ما سبق فهو وارد هنا، [وَقُرِّرْتُ] القرار في المكان الاستقرار فيه، تقول: قرَّرتُ بالمكان بالكسر أقرُّ قرارًا، [أَبَوَاهُ] السابقة النعت والتوكيد والعطف والبدل، [وَفُصِّلَتْ] فَصَّلَ الشَّيْءَ فأنفصل أي قطعه فانقطع وبابه ضرب. وهنا جاء فُعلٌ لزيادة التأكيد.

ويجمع العوامل كلها قولنا: [بسم الله الرحمن الرحيم] بسم اسم مجرور بالباء، وهذا مثال للخفض بالحرف، اسم الله اسم مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وعلى كلام الناظم مجرور بالإضافة وهو مذهب الأخفش وهو ضعيف، والصواب أنه مجرور بالمضاف، الرحمن نعت للفظ الجلالة مجرور بالتبعية لأنه تابع له على كلام الناظم، والصواب أنه مخفوض بما خفض به متبوعه، فالعامل في لفظ الجلالة هو العامل في الرحمن، وهو المضاف.

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِاللَّامِ يَفِي تَقْدِيرُهُ بِمَنْ وَقِيلَ أَوْ يَفِي
كَأَنِّي اسْتَفَادَ خَاتَمِي نَضَارَ وَنَحْوُ مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
الإضافة تأتي على معنى حرف من حروف الجر، والجمهور على أنها لا تكون إلا على معنى اللام فحسب، فإذا قيل: غلامُ زيدٍ قالوا:

الأصل غلامٌ لزيد، فحذف التنوين للإضافة، ثم حذفت اللام، فصار غلامٌ زيد، واللام المحذوفة مقدرة من جهة المعنى، فحينئذ تفسر الإضافة على معنى اللام، وتسمى الإضافة لامية بمعنى أنها تدل على معنى اللام لام الملك أو لام الاختصاص، غلام زيد أي مملوك له، باب الدار أي للدار أي باب مختص بالدار، وهذا قول الجمهور أن الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام، فحينئذ لا نحتاج إلى ضابط لأنها محصورة في معنى واحد وهو معنى اللام لام الملك أو الاختصاص، وتكون اللام للملك إذا وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك، نحو: غلام زيد في المعنى غلام لزيد دخلت على زيد وهو يملك، ولام الاختصاص إذا وقعت بين ذاتين ودخلت على مالا يملك مالا يصح منه الملك فتفسر اللام هنا بالاختصاص، نحو: باب الدار.

[وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِاللَّامِ يَفِي] أي والذي يلي ويتبع المضاف، وهو المضاف إليه، يفي يعني يكمل من جهة المعنى باللام أي يقدر باللام، ويكمل معناه إذا قُدِّرَ باللام يعني لا تُفْهَم تلك الإضافة على وجه الكمال إلا على معنى حرف من حروف الجر وهو اللام، وهذا مذهب الجمهور سواء كانت اللام دالة على الملك أو دالة على الاختصاص. [تَقْدِيرُهُ بِمِنْ] هذا قولٌ لبعض النحاة أن الإضافة إما أن تكون على معنى اللام، أو على معنى مِنْ التي لبيان الجنس، وحينئذ نحتاج إلى ضابط، فنحمل الإضافة على معنى مِنْ إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف يعني يَعُمُّه وغيره أي يشملُه وغيره،

ويصح الإخبار به عنه يعني يصح أن تجعل المضاف مبتدأ والمضاف إليه خبراً عنه، فإنَّ صَحَّ فهي على معنى مِنْ وإلا فاجعلها على معنى اللام، نحو: هذا خاتمٌ حديد، فالمضاف إليه جنسٌ للمضاف، لأنَّ الحديد يكون خاتماً وغيره كاللباب، إذاً هو جنس للخاتم، ويصح الإخبار به عنه فتقول: هذا خاتمٌ حديد، صَحَّ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، فحينئذٍ الإضافة على تقديرٍ مِنْ التي لبيان الجنس، فتقدير خاتمٌ حديد خاتمٌ من حديد، فإذا لم يقع المضاف إليه جنساً للمضاف، فحينئذٍ الإضافة على معنى اللام، نحو: غلام زيد، فزيد ليس جنساً للمضاف، فحينئذٍ تكون على معنى اللام، ونحو: يوم الخميس يصح أن تخبر بالمضاف إليه عن المضاف ولو بتغيير كإدخال أل ونحوها فتقول: اليومُ الخميسُ، لكن ليس المضاف إليه جنساً للمضاف، فالإضافة على معنى اللام. إذا لم يكن المضاف جنساً للمضاف إليه كانت الإضافة على معنى اللام، أو لم يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف كانت الإضافة على معنى اللام، إذاً لا بد من توفر الشرطين معاً، وقد ينتفي الشرطان نحو: يد زيد، فلا يصح الإخبار بزيد عن اليد، وليس زيد جنساً لليد. [وَقِيلَ أَوْ بِفِي] وهذا على قلة، وقلةٌ من النحاة ممن قال: إِنَّ الإضافة تأتي بمعنى [في] كابن مالك ومن تبعه، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف مثل قوله تعالى: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] يعني مكر في الليل والنهار وقوله: ﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] يعني تَرْبُصُ في أربعة أشهر، فإذا صَحَّ أن يكون المضاف إليه ظرفاً

للمضاف فهي على معنى في، كيف تميز هذه عن تلك؟ نقول: تطبق شروط من الجنسية، أو في الظرفية، فإن لم يكن هذا أو ذاك فهي بمعنى اللام، [وَقِيلَ أَوْ بِفِي] الدالة على الظرفية [كَأَبْنِي اسْتَفَادَ خَاتَمِي نُضَارٍ] أي كقولك أو مثل قولك أو مثل ابني استفاد، فابني مبتدأ، واستفاد فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، خاتمي نُضاري والنُّضاري بالضم والنضير الذهب، أي خاتمي ذهب، خاتمي نضاري الإضافة هنا على معنى مِنْ لَأَنَّ الذهب جنس للخاتم، ويصح الإخبار عنه بالمضاف إليه، وخاتمي مثنى حذفت منه النون للإضافة، والأصل خاتمين، [نَحْوُ مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ] أي مكر في الليل أي كائن في الليل، فتكون الإضافة على معنى في، لَأَنَّ المضاف إليه ظرفٌ للمضاف، فالليل ظرف للمضاف.

إذا الإضافة لا بُدَّ أن تكون على أحد معاني الحروف الثلاثة إما بمعنى اللام، ولا يشترط التصريح بها، وإنما المقصود أن تُفيد الإضافة معنى اللام، يعني تلحظ المعنى فقط، ولا يشترط أنك تفك الكلمة كغلام لزيد، ويد لزيد، وإنما تلاحظ فيها معنى الملكية، ومعنى الاختصاص، فالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه الاختصاص، أو الملكية، أو الجنسية، أو الظرفية، ولا يشترط فيه أن تفك المضاف والمضاف إليه وتدخل الحرف مِنْ أو اللام، لَأَنَّ هذا لا يطرد وإنما المراد المعاني، ولذلك يقال: الإضافة على معنى اللام يعني يلاحظ فيها المعنى لا اللام نفسها بلفظها، وعلى معنى من،

وعلى معنى في الظرفية، فتقول: يومُ الأحدِ على معنى اللام، ولا يصح التصريح بها فيقال: يوم للأحد، وعلمُ الفقه لا يقال: علم للفقهِ، وشجرُ الأراك لا يقال: شجر للأراك فهذه لا يمكن أن تظهر اللام لفظاً مع أنهم يتفقون أن الإضافة فيها لامية.

خاتمة

وهذه من العناوين التي يُعنون بها المؤلفون والمصنفون لأن الأعلام عندهم ثمانية: كتاب، وباب، وفصل، وفرع، ومسألة، وتنبيه، وتتمة، وخاتمة، هذا هو المشهور عندهم لا بُدَّ أن يأتي بكلمة من هذه الكلمات وهي أعلام وألقاب لها مفهومها الخاص عند أرباب التصنيف [خاتمة] أي هذه خاتمة، أو خاتمة هذا محلها، فخاتمة مبتدأ، وقد يعترض بأنها نكرة في اللفظ، ولا يجوز الابتداء بالنكرة، فنقول: بل هو معرفة لأنه صار علمًا ولقبًا على الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة. والخاتمة لغة: آخر الشيء هكذا عرفها البيجوري، واصطلاحًا: اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب. وفي السابق كانوا يذكرون في الخاتمة الحمد والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن الكتاب قد تم إلى آخره، والآن اقتصروا على الخاتمة بأن يُذكر فيها نتائج البحث. قال رحمه الله:

قَدْ تَمَّ مَا أُتِيحَ لِي أَنْ أُنِشِئَهُ	فِي عَامِ عِشْرِينَ وَأَلْفٍ وَمِائَةٍ
حَمْدِ رَبِّنَا وَحُسْنِ عَوْنِهِ	وَرِفْدِهِ وَفَضْلِهِ وَمَنْنِهِ
مَنْظُومَةً رَاقِقَةً الْأَلْفَاظِ	فَكُنْ لِمَا حَوَتْهُ ذَا اسْتِحْفَافٍ
جَعَلَهَا اللَّهُ لِكُلِّ مُبْتَدِي	دَائِمَةَ النَّفْعِ (بِحُبِّ أَحْمَدِ)
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا	وَالِهِ وَصَحْبِهِ تَكْرُمَا

[قَدْ تَمَّ] قد للتحقيق، وتم فعلٌ ماضٍ بمعنى كُمل، وقلنا قد للتحقيق لأنه لا يأتي بالخاتمة إلا في آخر الكتاب عكس المقدمة، فالمقدمة قد يأتي بها في أول التصنيف، وقد يؤخرها بعد الانتهاء من الكتاب لذلك يجوز في قوله: وبعد فهذا.. فالمشار إليه قد يكون لشيء موجود أو لشيء مقدر في الذهن، أما الخاتمة فلا، لأنَّ الأصل فيها أنها تأتي بعد ما انتهى من الكتاب. [تَمَّ مَا أُتِيحَ لِي أَنْ أُنْشِئَهُ] يعني ما تمكنت من إنشائه، وأنشأ يفعل كذا أي ابتداءً [أَنْ أُنْشِئَهُ] أي إنشاؤه، فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أُتِيح، والذي أتاح له ذلك هو الله عز وجل، [فِي عَامِ عِشْرِينَ وَأَلْفٍ وَمِائَةٍ] هذا تاريخ إنهاء النظم، فقد كانوا يؤرخون مصنفاتهم بل كانوا يؤرخون قراءاتهم على أهل العلم، وقوله: في عام عشرين وألف ومائة متعلق بقوله: أنشئه [بِحَمْدِ رَبِّنَا] بحمد جار ومجرور متعلق بقوله: تم، لأنه افتتح كتابه بالحمد، والثناء على الرَّبِّ جَلَّ وعلا ابتداءً، كذلك هنا في الختام يحتاج إلى أن يثنى على خالقه جَلَّ وعلا الذي مكنه وأتاح له إنشاء هذا النظم، [بِحَمْدِ رَبِّنَا] سبق معنى الحمد بأنه ذِكرُ محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله، وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية، والمشهور أنه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الحامد أو غيره، هذا في الاصطلاح، وفي اللغة الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم، وهذه كلها متقدمة. [وَحُسْنِ عَوْنِهِ] يعني وعونه الحسن، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والعون الظهير على الأمر، ويجمع

على أعوان [وَرَفْدِهِ] بكسر الراء العطاء والصلة، وافتحها المصدر، وَرَفَدَهُ أي أعطاه، وَرَفَدَهُ أعانه وبأيهما ضرب كذا قال في المختار، والإرفاد أيضًا الإعطاء والإعانة، وِرْفَدُهُ يعني إعطائه لي [وَفَضْلِهِ] الإفضال هو الإحسان، [وَمَنَّهُ] يقال: مَنَّ عليه إذا أنعم، وهذه كلها كلمات مترادفة، والمراد به أنه حمِدَ رَبَّهُ جَلَّ وعلا على عونه، وفضله، ومَنَّهُ، بأنه مكَّنه من هذه المنظومة [مَنْظُومَةً] يحتمل أنه حال من الاسم الموصول من قوله: [مَا أُتِيحَ] أو يكون بدلًا من الضمير في أنشئه أي أنشئ منظومة، فيكون بدلًا من الضمير على حد قولهم: ضربته زيدًا، فقد جَوَّز بعضهم أن يكون زيدًا بدلًا من الضمير. [مَنْظُومَةً] مشتق من النظم، والنظم هو الكلام الموزون قصداً، والأصل في النظم أنه التأليف، وضمُّ شيء إلى شيء آخر، قال في القاموس: وَنَظَّمَ اللَّوْلُو يَنْظِمُهُ نَظْمًا وَنِظَامًا وَنَظَّمَهُ أَلْفَهُ وَجَمَعَهُ فِي سَلَكٍ فَانْتَظَمَ وَتَنْظَمُ، [رَائِقَةُ الْأَلْفَاظِ] هذا أيضًا من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الألفاظ الرائقة، لأنَّ الوصف هنا بكونها رائقة للألفاظ، وراقه الشيءُ أعجبه، أي الألفاظ الرائقة السهلة في قراءتها، وفهمها، لأنَّ الفصاحة مبناهما على الإيضاح والإيجاز. [فَكُنْ] أيها الطالب [لِمَا حَوَّتْهُ] وجمعت هذه المنظومة [ذَا اسْتَحْفَازٍ] ذا خبر كن، وذا استحفاظ أي صاحب حفظٍ لها، لأنَّ الحفظ هو الأساس، وطالبُ علمٍ بلا حفظٍ ليس بشيء، لا يتعب نفسه، ولا يتعب غيره، فلا بُدَّ من الحفظ وإن قلَّ، واستحفاظ استفعال فالسين للتأكيد أو للطلب يعني تطلب حفظه من مظانه، [جَعَلَهَا

اللَّهُ] أي هذه المنظومة [لِكُلِّ مُبْتَدِي] هذا عام، والمبتدئ المراد به من أخذ وشرع في تصور مسائل الفن، [دَائِمَةُ النَّفْعِ] أي مستمرة النفع من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي النفع الدائم، ودائمة مأخوذة من الدوام، ولذلك ما دام تدل على الاستمرار، والنفع ضد الضر، يقال: نفعه بكذا فانتفع به، والاسم المنفعة، [بِحُبِّ أَحْمَدٍ] في الأصل بجاء أحمد، قلت: الأولى أن يقول: بحب أحمد، لأن حب النبي - صلى الله عليه وسلم - عمل صالح، والتوسل بالأعمال الصالحة مشروع، فلا إشكال. وأما التوسل بجاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم يثبت شرعاً، ولا شك أن له جاهاً عند الله عز وجل، لكن التوسل بجاء النبي - صلى الله عليه وسلم - محدث، ووجه عليه الصلاة والسلام عمل صالح، والتوسل بالأعمال الصالحة جائز فلذا أصلحنا البيت بما ترى. [صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا] لما أثنى على الخالق جلَّ وعلا ثني بالثناء على أفضل مخلوق، وهو النبي - صلى الله عليه وسلم - كما قيل:

وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَبِيُّنَا فَمِلْ عَنِ الشَّقَاقِ
وسبق معنى الصلاة، [وَسَلَّمَ] لم يذكر السلام في المقدمة، وذكرنا أنه سلم في الخاتمة، والأصح أن يقال إنه لا يكره إفراد السلام عن الصلاة، ولا إفراد الصلاة عن السلام، وأما الآية فهي دالة على الأمر بكل واحد منهما على جهة الاستقلال، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] والقول بکراهة إفراد

واحد منهما دون الآخر مأخوذ من دلالة الاقتران، وهي ضعيفة عند الأصوليين، مثل ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦] بأن العمرة واجبة، لأنها مقرونة بالحج، والحج واجب مرة في العمر، نقول: لا يصح الاستدلال بهذه الآية على وجوب العمرة ولو مرة في العمر، فهذا ضعيف، لأنه مأخوذ من دلالة الاقتران وهي ضعيفة، بل النص هنا ليس في وجوب الحج ولا في العمرة، بل في الإتمام وهو غير أصل الحج والعمرة لقوله: ﴿وَأَتِمُّوا﴾. [وَسَلَّمَ] الألف للإطلاق، فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على ربنا، والسلام هو التحية على قول، وقيل: السلامة من النقائص والعيوب، وأردف به الصلاة امتثالاً للآية السابقة، وهروباً من كراهة تركهما، والاقتصار على أحدهما، والصواب أنه لا يكره. [وَأَلَيْهِ] بالخفض عطفاً على الضمير في عليه دون إعادة الجار، وهذا محل نزاع، وأكثر النحاة على المنع، والصواب الجواز قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] والأرحام فيه قراءتان سبعيتان بالخفض وبالنصب، (تسألون به والأرحام) بالكسر، وبعض النحاة يجعلون القرآن تابعاً لقواعدهم، فحينئذ إذا جاءت قراءة على خلاف ما قُعد وأصل عندهم قالوا: هذه قراءة شاذة لا يلتفت إليها، لأنها مخالفة للقواعد، والقاعدة عندهم أنه إذا أريد العطف على ضمير في محل خفض وجب إعادة الخافض، والأصح أنه لا يشترط إعادة الخافض، والدليل القراءة، وهي سنة متبعة، والقرآن بقرآته الثابتة

حجة على النحاة، وليس النحاة حجة على القرآن، إذا وآله عطف على الضمير في عليه وهو جائز، والآل سبق أن المراد به أتباعه على دينه، وهنا أضيف إلى الضمير على الصحيح، [وَصَبَّحِهِ] سبق معنى الصحب، [تَكَرُّمًا] منه جلَّ وعلا.

هذا وقد أتينا على هذا النظم بحمد ربنا جل وعلا ونسأله سبحانه وتعالى أن يرزقنا وإياكم العلم النافع والعمل الصالح وأن يحيينا وإياكم على الإسلام والسنة إنه سميع مجيب وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

- ١- فهرس الأشعار
- ٢- فهرس الأعلام
- ٣- فهرس الحدود والتعاريف
- ٤- الفهرس التفصيلي
- ٥- الفهرس العام

فهرس الأشعار

البيت	قائله	الصفحة
١- اجتمع وزن عادٍ لا آتٍ بمعرفة	رَكْبٌ وَزِدْ عَجْمَةً فَلَوْ صُفِّ قَدْ كَمَلَا	١٩٤ - ١٩١
٢- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّمَا لَمْ لَا أَخَا لَهُ	كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ	٤٦٦
٣- إِذْ رَأَى مُفْرَدٌ تَصَوُّرًا عَلِمَ	وَدَرَكَ نِسْبَةً بِتَصْدِيقٍ وَسِمَ	٣٨٠ الأخصري
٤- إِذَا عَجَبْتَكَ الدُّعْرُ خَالَ مِنْ الْغُرِيِّ	فَدَعَهُ وَوَاعِلَ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِي	٥٢٤
٥- إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِي	وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي	٤٩٦
٦- إِذَا قَالَتْ حَنَامٌ فَصَدَّقُوهَا	فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَنَامٌ	١٩٩ - ٦٠٥
٧- إِذْ وَاللَّهِ تَرَمَّيْهُمْ بِحَرْبٍ	تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ	٢٦٨
٨- اِرْفَعِ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ	مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ وَالتَّسْعِدِ	١٠٣ - ١١٢
٩- أَرَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا	لَمَّا تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينُ	٤٨
١٠- أَقْسَامُ تَوْنِيهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا	فَإِنَّ تَحْصِيلَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِّزَا	٤٩
١١- أَقْلُ مَا مِثْلُ الْكَلَامِ رَكَّبُوا	اسْمَانِ أَوْ اسْمٌ وَفَعْلٌ كَارَكَبُوا	٤٠ العمرطي
١٢- أَقْلُ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمَشْهَرِ	الْإِثْنَانِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحَمِيرِيِّ	٢٠٩ الشنقيطي
١٣- أَقْلِي اللَّوْمَ عَادِلٌ وَالْعِتَابُ	وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي	٤٨
١٤- أَلَا كَيْتَ الشَّبَابِ يَعُودُ يَوْمًا	فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ	٣٨٣
١٥- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلِي	وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرِ	٣٥٧
١٦- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ	وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْفَقَاهَا	٤٦٠
١٧- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَبَاءُ تَنْمِي	بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ نَبِي زَيْلَا	٤٩٥
١٨- أَمَا كَمْ هَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا	لِيَلُو تَلُوَهَا وَجَوَابًا أَلِفَا	١٨ ابن مالك

البيت	قوله	الصفحة
١٩- إِيَّا النَّحْوِ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ	وَيَهِيَ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُتَّبَعُ	٨٥-٥٣٦
٢٠- إِنْ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرُهُ	الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ	٦١٨
٢١- أَوِ السِّيَاقُ دَلٌّ أَوْ لَا يَضُدُّ	عَنْ غَيْرِهِ أَوْ كَوْنُهُ يُحْتَرُّ	٣١٨
٢٢- بِأَيِّهِ أَقْدَى عَلَيَّ فِي الْكَرَمِ	وَمَنْ يُشَابِهُهُ لَهُ مَا ظَلَمَ	١٣٤
٢٣- يَنْزِلُ وَحِلْمٌ سَادَفِي قَوْمِهِ الْفَتَى	وَكُونُكَ إِلَيَّ عَلَيْكَ يَسِيرُ	٣٥٩-٣٥٠
٢٤- تَغْلِيظُ وَإِنْ يُعْرِفَنَّ ثَانِي	تَوَاقُّفًا كُنَّا الْمَعْرِفَانِ	٣٦٦-
٢٥- تَغْلِيظٌ مَا عُلِّقَ بِاسْمِ اللَّهِ بِهِ	مُؤَخَّرًا فَإِنْ يَرِدُ بِسَيِّئِهِ	٤٥
٢٦- تَغْلِيظُهُ فِي سُورَةِ اقْرَأْ هُنَا	كَانَ الْقِرَاءَةُ الْأَهَمُّ الْمَعْنَى	٨
٢٧- تَقُولُ عَمْرُو قَدْ أَصَابَ رَيْدًا	وَحَالِدٌ صَادَ الْغَنَاءُ صَيْلًا	٢٢٠
٢٨- تَقُولُ يَا زَيْدُ اخْذْ فِي يَوْمِ الْاِخْذِ	وَاسْمِعْ إِلَى الْخَيْرَاتِ لَقِيَتْ الرَّشْدُ	٢٤٨
٢٩- ثُمَّ مِنْ الْقَوَاعِدِ الْمَشْهُورَةِ	إِنَّا أَنْتَ نَكِيرَةٌ مُكَرَّرَةٌ	٤٥
٣٠- ثُمَّ هُنَاكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ	فَلْخُفْظُ مَقَالِي حِفْظُ ذِي الذِّكَاةِ	١٦٩-١٣٦
٣١- ثُمَّ يَرَى عِنْدَ اخْتِيَارٍ مَنْ عَقَلَ	جَوَابَ كَيْفٍ فِي سُؤَالٍ مَنْ سَأَلَ	٥٣٠
٣٢- جِرَاحَاتُ السَّنَانِ لَهَا الْإِسَامُ	وَلَا يَلْتَأَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ	٢٤
٣٣- الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ الْمَعْرِفَانِ	بِاللَّامِ كَالْكَافِرِ وَالْإِنْسَانِ	١١٦
٣٤- حَبِيبُ الثَّقَى وَالْجُودُ خَيْرٌ تِجَارَةٍ	رَبَّاحًا إِنْ مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ تَائِلًا	٣٩٢
٣٥- حَيْثُ اسْتَسَمَّ يَهْتَدِ لَكَ اللَّهُ	نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَرْمَانِ	٢٩٦
٣٦- خُصِّصَتْ بِالْقَتْلِ بِلَيْنِ الْأَخْبَيْنِ لَهَا	وَأَنْتَ شَرُّ الْوَرَى لَا زِلْتَ شَيْطَانًا	١٠
٣٧- دَعَايِي الْقَوَائِي عَمَّهِنَّ وَخَلَّتِي	لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ	٣٩٤
٣٨- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ	مُحَلُولَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا	٣٩١

البيت	الصفحة
٣٩- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَهَا	٥٥١- ٥٥
٤٠- رَبِّ وَهَنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ	٢٧٩
٤١- رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمَ دَفْنُوهَا	٤٨٨
٤٢- رَعَمْتُ تَمَاضِيرَ أَنْفِي إِنَّمَا أَمُتْ	١٤٧
٤٣- رَعَمَشِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِسَيِّخٍ	٣٩٣
٤٤- سَمَوْتُ بِالْخَدِيدِ لِبَنِ الْأَكْرَمِينَ أَبَا	١٠
٤٥- شَاهِدْهَا الَّذِي رَوَيْنَا مُسْتَلْنَا	٤٥
٤٦- صَاحٍ شَمَّرَ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرُ الْمَو	٢٥٧
٤٧- الصَّرَفُ تَوْنِيْنٌ أَنَّى مِثْنَا	١٧٩
٤٨- عَمَلٌ إِنَّا اجْعَلْ لِلْأَفِي نِكْرَهُ	٥٨١- ٤٤٣
٤٩- عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا	٥٢٤
٥٠- عَلَامَةُ التَّائِيْبِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ	١٩٣- ١٢٨
٥١- فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ	١٤٠
٥٢- فَإِنْ تَحَاطَبَ خَالِي الدُّهْنِ مِنْ	٣٨٠- ٣٠
٥٣- فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْعَلَنِي	٤٦٦
٥٤- فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لَيُومٍ فَيَا بَهَا	٦١١
٥٥- فَلَوْ أَدَاةٌ فَمَتَاكِي عَيْنَا	٤٢٧
٥٦- فَالْزَاجِحُ الْمَذْكُورُ ظَنًّا يُسَمَّى	٣٩٠
٥٧- فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ	٤٤٢
٥٨- فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا	١٣٨
٥٩- فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَصْفَانَا ظُهُورَنَا	٦٣١
٦٠- فَمَضْمَرٌ أَعْرَفَهَا ثُمَّ الْعَلَمُ	٤٢٧
صَلَفَتْ وَطِيتَ لِنَفْسٍ يَأْكُسُ عَنْ عَمْرٍو	
سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرٍ مَنَنْ	
بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ	
يَسْلُدُ أَيْتُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي	
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبَا	
وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتُ زَهْمَاتَا	
لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرُ أَبَا	السيوطي
تِ فَنَسِيْلُهُ ضَلَالٌ مُيْنُ	
مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأَسْمُ أَمَكْنَا	ابن مالك
مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ	ابن مالك
عَلَى جُودِهِ صَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ	
وَفِي أَسَامٍ قَلَدُوا النَّكَالَ كَيْفَ	ابن مالك
فَحَسَنِي مِنْ دُوْنِهِمْ مَا كَفَانَا	
حُكْمٍ وَمِنْ تَرْكُدْ فَلْتَعْتَنِ	السيوطي
أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحِقُّونَ أَحْسِ احْسِ	
لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُفْضَلِ	
فَلَوْ إِضَافَةٌ بِهَا تَبَيَّنَا	ابن مالك
وَالطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ يُسَمَّى وَهْمَا	العمرطي
فَإِنَّهُ مُكَرَّرٌ يَارِجُلُ	الحريري
بَكَيْنَ وَفَلَيْتَا بِالْأَيْنَا	
إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَلِيدٍ مُشْطَبٍ	
فَلَوْ إِشَارَةٌ فَمَوْصُولٌ مَنَمٌ	ابن مالك

البيت	قاله	الصفحة
٦١- قَالِيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحَبِّ	إِيْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ	٢٨٥
٦٢- قَالَتْ أَلَا كَيْتَا هَذَا الْحَرَامُ لَنَا	إِلَى حَمَامِيْنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدْ	٣٧٦
٦٣- قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَأْسَلُمِي وَإِنْ	كَانَ قَهْرًا مُغْلِبًا قَالَتْ وَإِنْ	٤٨
٦٤- فَصَدَّ وَمِثْلُ جِهَةٍ مَقْدَارُ	قَسَمٍ وَبَعْضُ قَالَهُ الْأَخِيَارُ	٣
٦٥- قُلْتُ وَلَمْ أَفْعُولُ إِيْمًا نَبِي	لِكُونِهِ فِي الذِّكْرِ نَصَبُ الْأَعْيُنِ	٣١٨
٦٦- كَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ وَحَرْفٍ وَجِدْنَا	وَجَاءَ مِنْ إِسْمٍ وَحَرْفٍ فِي النَّثَا	٤٠
٦٧- كَذَلِكَ لِلْجَهْلِ وَالْإِخْصَارِ	وَالسَّجْعِ وَالرَّوْيِ وَالْإِيْثَارِ	٣١٨
٦٨- كَعَطَفَ جِرِيلٌ وَمِيكَالٌ عَلَى	مَلَأْتِكَ قُلْتُ وَعَكُسُهُ جَلَا	١٧
٦٩- لَا تَسْتَسْهَلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْرَكَ الْمُنَى	فَمَا أَفْقَدَتِ الْأَمَالَ إِلَّا لِصَابِرٍ	٢٨١
٧٠- لَا بَدَلَ لِلْجَارِ مِنَ التَّلَقُّ	بِفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مَرْتَحِي	٧- ٦٣٤
٧١- لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ	عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ	٢٨٠
٧٢- لَا أَلَا بُوْحُ بِحُبِّ بَنَةِ إِيْمَا	أَخَذْتُ عَلَى مَوَاهِبَا وَعُھُودَا	٤٦٦
٧٣- لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا	بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُمُ سَرِيْمُ	٦٦- ٦٣٦
٧٤- لَكِنْ زَلَلْنَا وَلَغَوْنَا اجْتَبِ	أُطْلَاقُهُ فِي مُثَرَّلٍ كَذَا وَجَبِ	٦٣٦
٧٥- اللَّهُ دَرُّ الْعَلِيَّاتِ الْمَلَّةِ	سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْهِي	٩
٧٦- لِيَّةٌ مُوحِشَاتُ طَلُّ	يَلُوحُ كَلَّةٌ خِلَلُ	٥٤٢
٧٧- مَا أَتَتْ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ	وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَلَدِ	٥٥
٧٨- مِثَالُهُ يَنْهَبُ زَيْدٌ وَنَجِي	وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَتَلَجِي	٢٥٦
٧٩- مُحْتَمِلٌ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ الْحَبْرُ	وَعَبْرَةُ الْإِنْسَانِ وَلَا تَالِكُ قَرُ	٧٣
٨٠- مُحَمَّدٌ قَدْ قَسَسَكَ كُلُّ نَفْسٍ	إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا	٢٨٥
٨١- مُذْمُودُ رَبِّ اللَّامِ كَيْ وَآوُ وَتَا	وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعْلٌ وَمَنْ	٥٨
٨٢- مَرُّوهُ لَوَاعُ وَسَلُ وَغَرَضُ لِحْصِهِمْ	تَمَنَّ وَلَوْ جُ كَذَلِكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا	٢٧٧

البيت	قائله	الصفحة
٨٣- مَسَائِلُ وَبَعْضُ الْبَعْضِ اكْتَمَى	وَمَنْ ذَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا	الصبان ٣
٨٤- الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ	مَلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ	ابن مالك ٥٠٧
٨٥- مُعْتَلِّهِمْ مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ	صَحِيحُهُمْ خِلَافُهُ مَحَلَّةٌ	النيساري ٢١٧
٨٦- مَكْنٌ وَعَوَضٌ قَابِلٌ وَالْمَكْرُ زِدْ	رَنْمٌ أَوْ اخْكِ اضْطَرَّرَ غَالٍ وَمَا هَمَزَا	٤٩
٨٧- مِنْ ذَلِكَ دُوَانٌ صُحْبَةٌ لَنَا	وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَلَا	ابن مالك ١٣٩- ١٤٠
٨٨- نَكِيرَةٌ قَبْلُ آلٍ مُؤَثِّرَا	أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا	ابن مالك ٤٣٧- ٤٤١
٨٩- ثَوَاتِلِي الْإِعْرَابِ أَوْ ثَوَاتِنَا	عِمَّا تُضَيِّفُ اخْتِيفَ كَطُورِ سِينَا	ابن مالك ٥٩٧- ٦٣٢
٩٠- هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى	حَتَّى خَلَا حَاشَا عَنَّا فِي عَنَ عَلَى	ابن مالك ٥٨
٩١- مَهَجَوْتَ زَيَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرَا	مِنْ هَجَوْتَ زَيَّانَ لَمْ تَهْجُوْا وَلَمْ تَدْعِ	٤٩٥
٩٢- هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ	فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ	الحريري ١٨٤
٩٣- هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَّائِي فَارْجُوا أَنْ	تُقْصَى قَيْرَتُ بَعْضِ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ	٢٧٩
٩٤- وَأَخْبَرُوا بِأَتَيْنِ أَوْ بَأَكْرَا	عَنْ وَاحِدٍ كُهُمُ سَرَاةٌ شُعْرَا	ابن مالك ٤٠٦
٩٥- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ	نَاوِينَ مَعْنَى كَلَّتِي أَوْ اسْتَحْزَرُوا	ابن مالك ٣٤٠
٩٦- وَأَخْصَصَ بِالْعِلَاجِ فَهُوَ أَنْصَرَمَا	مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ خَطُّوْا مُتَعَلِّمَا	النيساري ٥٣٢
٩٧- وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمُنْيِي	لِشَيْءٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي	ابن مالك ٥٠- ٦٠٦
٩٨- وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَقْصِلَا	وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَقْصِلَا	ابن مالك ٢٤٠
٩٩- وَأَعْلَمُ عِلْمِ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ	وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غَدٍ عَمِي	زهير ٢٢٨
١٠٠- وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ	نَيْيَا قَبْلَ عَنِ الشَّقَاقِ	٦٤٧
١٠١- وَآلَةُ التَّعْرِيفِ آلٌ فَمَنْ يُرِدْ	تَعْرِيفَ كَيْدٍ مُبْهِمٍ قَالَ الْكَيْدُ	الحريري ٥٤
١٠٢- وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَدَرَبَ	وَشَبَّهَ كَنَّا وَذِي وَالتَّسْبِيبِ	ابن مالك ٤١٠
١٠٣- وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَمَى وَمِنْ غَلَا	فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَلَا	الحريري ٢٤٨
١٠٤- وَإِنْ جُرْنِي عَلَى كُلِّ اسْتَيْدَلْ	فَنَا بِالْأَسْمَاءِ عَنْهُمْ عَقِلْ	الأخضري ١٠٥- ٢٢٨

البيت	قائله	الصفحة
١٠٥- وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكْنُ	ابن مالك	٢٦٣
١٠٦- وَإِنْ نَسَبَتْ لِأَكَاةٍ حُكْمًا	ابن مالك	٢٦٢
١٠٧- وَإِنْ صَحَرَ انْتَأَمَ الْمَلَكَةُ بِهِ		٤٣١
١٠٨- وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مَضِيٍّ فَكَيْفَ	ابن مالك	٦٥
١٠٩- وَإِنْ يُعْدُّ تَوْكِيدٌ مُكْثَرٌ قُبِلَ	ابن مالك	٤٦٩
١١٠- وَإِنَّكَ إِذَا تَأَتَّى مَا أَنْتَ أَمَرٌ		٢٩٦
١١١- وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ		٦١١
١١٢- وَيَعْدِلَاتِ الْكَمَرُ تَصْحَبُ الْحَبْرَ	ابن مالك	٣٧٧
١١٣- وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ	ابن مالك	٣٠٨
١١٤- وَتُورَنُ الْأُصُولُ فِي الْكَلَامِ	النيساري	١٢٠
١١٥- وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ	ابن مالك	١٨٧- ١٨٣
١١٦- وَجَرَّدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَا	ابن مالك	٣١٢
١١٧- وَجُمْلَةٌ، وَمَا يَمْزِجُ رَجْبًا	ابن مالك	٦٠٥- ٢٠٣
١١٨- وَجَوَزَ الْإِلْعَاءُ لِأَنِّي الْإِتْنَا	ابن مالك	٣٩٩- ٣٩٦
١١٩- وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَمِدَ	ابن مالك	٥٣٨
١٢٠- وَحُكْمُهُ فَتَحَ الْآخِرِ مِنْهُ	الحريري	٢٣٨
١٢١- وَحَنَفَ فَضْلُهُ أَجْزَانٌ لَمْ يَنْصُرْ	ابن مالك	٥٤٦- ١٥٨
١٢٢- وَحَنَفَ يَأْجُوزُ فِي النَّدَاءِ	الحريري	٥٩٣
١٢٣- وَالْخَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ	الحريري	٣٣٧- ٨١
١٢٤- وَحَيْثُمَا الْكُلُّ فَرَدٌ حُكْمًا	الأخضري	١٨٤
١٢٥- وَدَعَوْتِي وَزَعَمْتَ فَلَيْتَ نَاصِحِي	أبو طالب	٣٩٣
١٢٦- وَذَكَرَ خَاصٍ بَعْدَ ذِي عُمومٍ	السيوطي	١٧
	وَالْحَبْرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ	
	فَاخُكْ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا	
	كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارَ	
	هُمَا وَفِي الْخُصُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ	
	وَعَنْ نَحْوَةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ	
	بِهِ تُلَفِّ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آيَاتَا	
	كَمَا انْتَهَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ	
	لَا مَ إِتْنَاءَ نَحْوِ إِيَّايَ لَوَزَزَ	
	فَهُوَ وَالْأَفْضَمِيرُ اسْتَبْرَ	
	بِالْقَاءِ ثُمَّ الْعَيْنِ ثُمَّ اللَّامِ	
	مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفَ	
	لَا تَيْنِ أَوْ جَمْعُ كَهَا الشُّهَدَا	
	ذَا إِنْ يَغْيَرُ وَيَهْ ثُمَّ أَعْرَبَا	
	وَأَنْوَ صَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَا مَ إِتْنَا	
	تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْلِكَ اجْتَهَدَ	
	كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ	
	كَحَنَفَ مَا مِثْقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ	
	كَقَوْلِهِمْ رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي	
	فَقَسَّ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ	
	فَإِنَّهُ كَلِيَّةٌ قَدْ عَلِمَا	
	وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثُمَّ لَمِينَا	
	مُنْبَهَا بِفَضْلِهِ الْمُحْتَرَمِ	

البيت	البيت	البيت	البيت
١٢٧- وَرَازَ ذَا التَّرْتِيبِ الْإِفِّي الَّذِي	كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الَّذِي	ابن مالك	٣٦٧-٣٧٨
١٢٨- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِتْنَا	كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ	ابن مالك	١١١-٣٣١
			٣٣٦-
١٢٩- وَزَنَبَ وَوَضَفَ غَيْرَ الْعَاقِلِ	وُغَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلْعَاقِلِ	الشاطبي	١٢٧
١٣٠- وَسَمَّ مَا يَزِيدُ أَذْلًا لِمَا وَصَلَهُ	أَوْ قُلْ مُؤَكَّنًا وَكُلَّ قِيلَ لَهُ		٢٧١-٦٣٦
١٣١- وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صَلَهِ آلَ	وَكَوْنُهَا بِمُغْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلْ	ابن مالك	٥٥-٥٦
١٣٢- وَضَمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي	مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابِ النَّاعِي	الحريري	٢٥٦
١٣٣- وَالظَّنُّ تَجْوِيزُ الْغَرِيِّ الْغَرِي	مُرْجَحًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ	العمريطي	٣٩٠
١٣٤- وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْكُودِ	أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ	الأخضري	٣٠١-٥٢٥
١٣٥- وَعُرِفَتْ بِالْقَلِّ لِأَبَالِ الْعَقْلِ	فَقَطَّ بِلِ اسْتِبْطَاطِهِ مِنْ قَهْلِ	السيوطي	٦٢٥
١٣٦- وَغَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ	جَوَابٌ لَمْ فَعَلَتْ مَا تَهْوَاهُ	الحريري	٦١٠
١٣٧- وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا	إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا	ابن مالك	٣٦٣
١٣٨- وَفَضَمَ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ	عَنْ فَتَحٍ أَوْ ضَمَّ كَعَبْدِ اللَّهِ	ابن الجزري	٩
١٣٩- وَفِي أَقْلِ الْجَمْعِ مَذْهَبَانِ	أَفْوَاهُهُمَا ثَلَاثَةٌ لَا أَتْنَانِ	السيوطي	٢٠٨
١٤٠- وَقَبَّلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ التَّرِمِ	تُونُ وَقَلْبِهِ وَلَيْسِي قَدْ نَظِمَ	ابن مالك	٢٩٥
١٤١- وَقَدْ تَرَاذَلَا كَانَ فِي حَشْوِي كَمَا	كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ قَهْلًا	ابن مالك	٣٥٢
١٤٢- وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْلَهَا	وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعَزُ لَا يَتَغَيَّرُ		٣٩٣
١٤٣- وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ	مُضَافًا أَوْ مَضْحُوبًا أَلْ كَالْعَلْبَةِ	ابن مالك	١٦
١٤٤- وَقَدْ يُفِيدُ فِي الْجَمْعِ الْإِهْتَامِ	بِهِ وَمَنْ قَمَّ الصَّوَابُ فِي الْمَقَامِ	السيوطي	٨
١٤٥- وَقَسَى فِي ذِي النَّوْءِ نَحْوِ دَكْرَى	وَيَدْرَهُمْ مُصْغَرٌ وَصَحْرَا	الشاطبي	١٢٧
١٤٦- وَهَبَ عَلَى النَّصُوبِ مِثْلَ الْكَفِّ	كَمِثْلٍ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ	الحريري	٢٢٠
١٤٧- وَقَوْهُمْ فِي صَاحِبٍ يَصَاحِ	شَدَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ	الحريري	٣٥٧

البيت	قاله	الشجدة
١٤٨- وَكَانَ بَنُو فَرَارَةَ سَرَّ قَوْمٍ	وَكُنْتُ لَهُمْ كَثَرُ بَنِي الْأَخِينَا	١٣٨
١٤٩- وَكُنْتُ إِذَا عَمَرْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ	كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيهَا	٢٨١
١٥٠- وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَلَاثِيهِ أَلْفٌ	وَهُوَ حُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ	١٩٧ الحريري
١٥١- وَلَا يَجُوزُ فِي الْخُلُودِ ذِكْرُ أَوْ	وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَأَدْرِمَا رَوَا	٩٤ الأخصري
١٥٢- وَلَا يَصِفُ اسْمُ لِمَا بِهِ الْخُذُ	مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدُ	٦٠٨-٦٠٧ ابن مالك
١٥٣- وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يُسَيِّئُ	فَمَضَيْتُ نَمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي	٦٠٢
١٥٤- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَكُلِّ تَنَبُّيٍّ مَنِيَّ	إِنَّ الْمَنِيَّ لَا تَطْلِشُ سِهَامُهَا	٤٠١
١٥٥- وَاللَّهِ مَا لِي بِنَامٍ صَاحِبَةٍ	وَلَا مُحَالِطٍ اللَّيَانِ جَانِبَةٍ	١١٨
١٥٦- وَلَيْسَ لِلتَّوْبِ فِيهِ مَذْخَلٌ	لِشَبِّهِ الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقَلُّ	١٨٤ الحريري
١٥٧- وَمَا لِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةِ	فِي قَوْلِ سَكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةِ	١١٢-٨٣ الحريري
١٥٨- وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ	وَلَا تُبَلُّ أَحَفَّ وَرْثًا أَمْ رَجَحُ	٢٥٦ الحريري
١٥٩- وَمَا كُلُّ مَنْ يَبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاثِبًا	أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا	٣٦٦
١٦٠- وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَلَّ عَرَّةَ مَا الْبَكِي	وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ	٤٠٢
١٦١- وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ	وَمِنْهُ يَا صَاحِبِ اسْتِغْفَاقِ الْفِعْلِ	٥٠٦-١٨٩ الحريري
١٦٢- وَمَعَ عَلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبِ	وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ دَهَبَ	٦١٣ الشنقيطي
١٦٣- وَمَعَ مَعٍ فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقْلٌ	فَتَحَّ وَكَسَرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ	٥٢٢ ابن مالك
١٦٤- وَمِنْهُ مَاضٍ عَنِ مُضَارِعٍ وَضَعُ	لِكُونِهِ مُحَقَّقًا نَحْوَ فَرَعٍ	١٢ السيوطي
١٦٥- وَمَنْ وَمَا وَآلٌ سُؤَالِي مَا ذِكْرُ	وَهَكَذَا دُوْ عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرُ	١٤٠ ابن مالك
١٦٦- وَنَحْوُ كُنْتُ قَاتِلًا كَانَ الَّذِي	فِي كُنْتُ الْمَتُوبِ لَا الْعَكْسُ الْحَدِيثِي	٣٦٠ السيوطي
١٦٧- وَنِسْبَةُ وَفَضْلُهُ وَالْوَاضِعُ	وَالِاسْمُ الْإِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّلَاغِ	٣ الصبان
١٦٨- وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي أَرَمٍ مِنْ رَمَى	فَاخْذُ عَلَى ذَلِكَ فِي مَا اسْتَبَهَمَا	٢٤٨ الحريري
١٦٩- وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْحَالِ	نَحْوُ دَنَائِيرٍ بِلَا إِشْكَالٍ	١٩٧ الحريري

البيت	قاله	الصفحة
١٧٠- وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَيْفُ	هُنَّ حُرُوفُ الْإِعْتِلَاكِ الْمَكْنُفِ	الحريري ٩٣- ١٣٣ - ٢١٧
١٧١- وَالْوَهُمُ وَالظَّنُّ وَشَكُّ مَا اخْتَمَلَ	لِرَاجِحٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اعْتَدَلَ	الشنقيطي ٣٩٠
١٧٢- وَوَضَعُهُ لِلْمَكْنُفِ وَلِلْمُخَصِّصِ أَوْ	تَأَكُّدٍ وَالْمَذْحِ وَالذَّمِّ رَأَوَا	السيوطي ٤١٣
١٧٣- وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَا	كَعِثَلٍ زَيْدٌ فِي جَوَابٍ مَنْ قَرَا	ابن مالك ٣٠٧
١٧٤- يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَنْتَوُا قَبِيضَ مَا	قَدْ خَلَّوْكَ قَهْرًا كَمْ مِنْ سَمِيعَا	٢٧٩
١٧٥- يَاطَّالِبَا خُذْ فَالِئِنَّ	مَا بَعْدَ إِذَا رَأَيْتَهُ	١٧٢- ١٨٠ - ٥٨٧-
١٧٦- يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَسِحَا	إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا	٢٧٨
١٧٧- عَنِ الْمُؤَكَّنَاتِ	السيوطي ٣٠- ٣٨٠
١٧٨- لَا أَعْرِفَنَّ زَيْرًا حَوْرًا مِلَامِهَا	٢٩٢
١٧٩- فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَلَّمَ	ابن مالك ٣٩٩
١٨٠- لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ	٦٥- ٦٣٦
١٨١- مَا اسْتَشْتِ الْأَمْعُ تَمَامٌ يَنْصَبُ	ابن مالك ٥٦١
١٨٢- مِنْ نُؤُونٍ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٍ	ابن مالك ٢١٤
١٨٣- وَأَخْصَصُ بِمُدٍّ وَمُنْدُوقًا	ابن مالك ٦٤
١٨٤- وَإِذَا نُصِبَكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ	٢٩٦
١٨٥- وَاسْتَعْمَلِ اسْمًا وَكَلَّاعًا وَعَلَى	ابن مالك ١١٧
١٨٦- وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ	ابن مالك ٤١٢
١٨٧- وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ	ابن مالك ٤٣٧
١٨٨- وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا أَلَامٌ فَحَطَّ	الحريري ٥٤
١٨٩- وَلَا تَنْصَحْ مَا	ابن مالك ٥٧٧

البيت	قوله	المتن
١٩٠ - وَمَا بِتِ وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا ابن مالك	١٢٥
١٩١ - يُتُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ	٣١٧ ابن مالك
١٩٢ -	إِنَّمَا يَعْرِفُ نَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ دَوَاهُ	١٤١
١٩٣ -	فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ	٢٩٥
١٩٤ -	فَأَصْبَحَتْ لِي ثَأْنِيهَا تَلْتَسِ بِهَا	٢٩٤
١٩٥ -	فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْسَمُ	٢٥٠ - ٢٥١ ابن مالك
١٩٦ -	وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا	٢١٤ ابن مالك
١٩٧ -	وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي	٢٥١ ابن مالك
١٩٨ -	وَعَطْفُكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ	٤٦٣ ابن مالك

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
١. محمد بن عبدالله ﷺ	٦٤٩-٥٧٠-١٦٠١٣٠٥٠٢
٢. الأخفش	٦٣٩-٤١٤-٥٤
٣. أبو الأسود الدؤلي	٣٦-٤
٤. أبو بكر الخطيب	٦
٥. أبو بكر الصديق ؓ	٤٤٦-٤٠٨
٦. أبو طالب	٣٩٣
٧. أبو عمرو	٥٦٧
٨. أبو هريرة	٣١٨
٩. أبو علي الفارسي	٥٩٢-٥٩١-٣٤٩-٢٦٧-٣٩
١٠. ابن تيمية	٦٤٥-١٦٠١٤
١١. ابن الحاجب	٢٢٤-١٧٠
١٢. ابن حجر	١٧٠٥
١٣. ابن الجزري	٩
١٤. ابن سيرين	٤٥٥
١٥. ابن السراج	٣٣٩

الاسم	الصفحة
١٦. ابن عامر	٥٦٦
١٧. ابن عباس <small>رضي الله عنه</small>	٩
١٨. ابن عقيل	٣٣١-٤٧٠-٦٣٥
١٩. ابن القيم	١٥-٤٠٧-٥٥٥-٥٥٦
٢٠. ابن كثير	٥٦٧
٢١. ابن كيسان	٥٨٦
٢٢. ابن مالك	١٨٠١٦-٢٧-٣٣-٥٠-٥٥-٥٦-٥٧- ٦٤-٦٥-١١١-١١٢-١١٧-١٢٥- ١٢٦-١٢٨-١٣٩-١٤٠-١٥٨-١٦٠- ١٧٩-١٨٣-١٨٧-١٨٨-١٩٣- ٢٠٣-٢١٤-٢٢٤-٢٣٣-٢٤٠-٢٤٨- ٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٦٢-٢٦٣- ٢٩٥-٣٠٧-٣٠٨-٣١٢-٣١٧-٣١٨- ٣٣١-٣٣٦-٣٤٠-٣٥١-٣٥٢-٣٦٣- ٣٧٧-٣٧٨-٣٩٦-٣٩٩-٤٠٦- ٤١٠-٤١٢-٤٢٧-٤٣٧-٤٤١-٤٤٣- ٤٦٣-٤٦٩-٤٨٦-٤٨٦-٥٠٧-٥٢٢- ٥٣٨-٥٤٦-٥٦١-٥٦٢-٥٧٦-٥٧٧- ٥٨١-٥٩٧-٥٩٩-٦٠٥-٦٠٦- ٦٠٧-٦٣٢-٦٤١

الاسم	الصفحة
٢٣. ابن مضاء	٢٨٦
٢٤. ابن هشام	٤٠-٥٦-٥٩-١٢٦-١٣٨-١٧٠-
	٢١١-٢٤٧-٢٥١-٢٥٢-٢٦٤-٢٦٨-
	٢٨٧-٢٨٨-٣٠٨-٣٣٣-٣٣٤-
	٣٤٠-٣٩٧-٤٣٣-٤٧٧-٥٢٧-٥٣١-
	٥٩١-٥٤٥-
٢٥. ابن يعيش	٢٤
٢٦. الأشموني	٣٦٤-٥٣٠
٢٧. البخاري	٥
٢٨. البيجوري	٤٨٦
٢٩. الحسن	٤٥٥
٣٠. الحريري	٥٤-٩٢-١١٢-١٦٩-١٨٤-١٨٩-
	٢١٧-٢٣٨-٢٥٦-٥٠٦-٥٣٠-٥٩٣-
	٦١٠-
٣١. خالد الأزهرى	١٠٢-١٠٤
٣٢. الخضرى	٣٣١-٦٣٥
٣٣. الخليل	٥٣-٥٤-٢٦٤-٤١٤
٣٤. الدسوقي	٥٩

الاسم	الصفحة
٣٥. الرضي	٢٥٠
٣٦. رؤية	٩
٣٧. الزجاج	٤٠٤
٣٨. الزجاجي	١٣٦
٣٩. الزخشري	٢٨٩-٢٦٥-١٧٠
٤٠. الزهري	٦
٤١. زهير	٢٢٨
٤٢. سعيد بن جبير	٦
٤٣. سيبويه	١٦-٥١-٥٤-١٣٦-٢٦٦-٢٦٧-
	٤١٤-٤٢٧-٥٢٢-٥٤١-٥٥٥-٥٥٧
	٦١٨-٦١٧-
٤٤. السيوطي	١٢٠٨٠٤-٣٧-٤٥-٤٧-٧٣-١١٧-
	٢٠٨-٢٥٠-٣٠٥-٣١٨-٣٦٠-٣٧٠-
	٦٢٥-٦٣٣
٤٥. الشاطبي	١٢٧
٤٦. الشعبي	٦
٤٧. الشلوبين	٤٠-٢٦٧
٤٨. الصاوي	٥١٥

الاسم	الصفحة
٤٩. عبدالقاهر الجرجاني	٥٦-١٠٢-١٠٤-١٧٠-٤٥٧-٦٢٤
٥٠. العشماوي	٢٥٢
٥١. علي بن أبي طالب ؑ	٤-٣٦
٥٢. عمر الفاروق ؑ	٤٠٨-٤٤٤-٤٤٦
٥٣. العمرطي	١١٦-٣٨٩
٥٤. عيسى بن عمر	٢٦٧
٥٥. الغزالي	٣٣٥
٥٦. الفاكهي	٨١-٢٣٠
٥٧. الفتوحى	٤٢٦
٥٨. الفراء	١٣٦-٢٦٤-٢٦٦
٥٩. الفرزدق	٥٥-٥٦
٦٠. فرعون	٢٥٤
٦١. الكسائي	١٦
٦٢. مالك	٢٠٩
٦٣. المبرد	٥٤-٢٠٠-٢٦٦-٤٤١
٦٤. محمد بن آب القلاوي	٢-١٢
التواتي	

الاسم	الصفحة
٦٥. محمد بن داود	
الصنهاجي "ابن أجروم"	١٩-٥٧-٧٦-٨٦-٢٤٤-٣٠١-٣٠٣
	-٣١٧-٥٠٥
٦٦. محمد بن علي الصبان	٣-٣٦٤-٥٣٠-٥٩٨
٦٧. مسيلمة الكذاب	١٠
٦٨. موسى عليه السلام	٢٧٥
٦٩. النيساري	١٢٠-٢١٧-٥٣٢
٧٠. هرقل	٥

فهرس الحدود والتعاريف

اللفظ	الحد في الاصطلاح	الصفحة
النحو	علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناءً .	٣
القصر والحصر	إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه .	٨
الكنية	ما صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت .	١٢
الحمد	ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله .	١٤
الصلاة على	من الله عز وجل الشاء عليه في الملأ الأعلى ومن	١٥
الرسول	الملائكة الشاء عليه ومن الآدميين سواهم الله أن يشي عليه ويزيده تشريفاً وتكريماً .	
الرسول	إنسان ذكر حر أوحى إليه شرع وأمر تسليفه	١٥
الصحابي	من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك ولو تخللت ردة .	١٧
التقوى	فعل المأمورات واجتناب المنهيات .	١٧
النظم	الكلام الموزون قصداً .	١٩
الباب	ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة .	٢٣
اللفظ المستعمل	الذي وضعته العرب .	٢٤
الكلام "في اللغة"	القول وما كان مكتفياً بنفسه .	٢٤
القول	اللفظ الدال على معنى .	٢٤
اللفظ المهمل	الذي لم تضعه العرب .	٢٤

اللفظ	العدد في الاصطلاح	الصفحة
النُصب	ما ينصب للدلالة على شيء .	٢٥
الكلام	اللفظ المركب المفيد بالوضع .	٢٥
الاصطلاح	اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص بينهم متى أطلق انصرف إليه .	٢٦
الوضع العربي في المفرد	جعل اللفظ دليلاً على المعنى .	٢٩
اللفظ	الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء مهماً كان أو مستعملاً .	٣١
المركب	ما تتركب من كلمتين فأكثر حقيقة أو حكماً .	٣٤
المفيد	ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم .	٣٤
الوضع	الوضع العربي وقيل : القصد .	٣٦
الاستئناف البياني	ما وقع في جواب سؤال مقدر .	٣٦
المعنى	ما يقصد من الشيء .	٣٧
حروف المباني	التي تتركب منها الكلمة .	٣٧
حروف المعاني	ما كان كلمة مستقلة بذاته وله معنى .	٣٧
الإسناد	نسبة حكم إلى اسم إيجاباً أو سلباً .	٣٨
الكلمة	قول مفرد .	٤٠
الاسم	كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .	٤٢
العهد الذكري	هي التي عهد مصحوبها ذكراً .	٤٥
الخفض	الكسرة التي يحدنها عامل الجر .	٤٦
التنوين	نون تثبت لفظاً لا خطأ .	٤٧

اللفظ	العدد في الاصطلاح	الصفحة
الاسم المبني	الاسم الذي أشبه الحرف .	٥٠
تنوين التمكين	التنوين اللاحق للأسماء المعربة	٥١
تنوين التنكير	التنوين اللاحق ببعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها .	٥١
تنوين المقابلة	التنوين اللاحق لجمع المؤنث السالم .	٥٢
(ال) المعرفة	ما أفادت التعريف .	٥٥
(ال) الزائدة	التي دخلت على الأعلام أو على واجب التنكير .	٥٥
(ال) الاستفهامية	التي تدخل على الفعل .	٥٥
الاستعلاء	تفوق الشيء على المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل .	٦٣
التشبيه	مشاركة أمر لأمر آخر في المعنى .	٦٣
لام الملك	أن تقع بين ذاتين وتدخل على من يملك .	٦٣
لام الاختصاص	أن تقع بين ذاتين وتدخل على ما لا يملك .	٦٣
لام الاستحقاق	أن تقع بين ذات ومعنى وتدخل على الذات .	٦٣
الفعل	كلمة دلت على معنى في نفسها واقرنت بأحد الأزمنة الثلاثة .	٦٧
العهد الذهني	التي عهد مصحوبها ذهنياً .	٦٨
توين عوض عن حرف	التنوين اللاحق لنحو حوارٍ وغواشٍ	٥٢
توين عوض عن كلمة	التنوين اللاحق لكل وبعض .	٥٢
توين عوض جملة أو	التنوين اللاحق لإذ ونحوها .	٥٣
جل		

اللفظ	الهدف في الاصطلاح	الصفحة
الخبر	ما احتمل الصدق والكذب لذاته .	٧٣
الإنشاء	مالا يحتمل الصدق والكذب لذاته .	٧٣
الحرف	كلمة دلت على معنى في غيرها .	٧٩
التغيير	صيرورة أو آخر الكلم على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم .	٨٨
الإعراب " عند الكوفيين "	تغيير للإعراب أو آخر الكلم تقديراً أو لفظاً لاضطراب العوامل الداخلة على الإعراب .	٨٨
الآخر الحقيقي	الذي لا حذف بعده .	٨٩
الآخر الحكمي	ما حذف الحرف الذي بعده وصار نسياً منسياً .	٨٩
الحذف القياسي	الحذف الذي يكون لعلّة تعريفية .	٩٠
الحذف الاعباطي	الحذف الذي يكون لغير علة تعريفية .	٩٠
الكلم	اسم جنس جمعي واحده كلمة .	٩٠
الاسم المتمكن	الذي تمكن في باب الإعراب وبقي على أصله .	٩١
الاسم للممكن الأمكن	الاسم الذي يدخله تنوين التمكين .	٩٢
الاسم المتمكن	الاسم الممنوع من الصرف .	٩٢
غير الأمكن		
الاسم غير المتمكن	الاسم المبني .	
الفعل المعلن الآخر	ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة الثلاثة .	٩٢
الإعراب	ما يمنع من التلفظ به مانع من تعذر أو استثقال أو مناسبة .	٩٤
التقديري		
المقصود	كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة .	٩٤
التعذر	ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره .	٩٥

اللفظ	الحد في الاصطلاح	الصفحة
المنقوص	كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة .	٩٦
النقل	ما لو تكلف المتكلم لأتى به .	٩٦
المناسبة	كون اللفظ اضيف إلى ياء المتكلم ، وياء المتكلم لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسوراً .	٩٧
التعذر العرضي	كون الحرف ليس قابلاً للحركة لأمر خارج عنها .	٩٧
العامل	ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف .	١٠٠
أو	ما أوجب كون آخر كانت على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم .	١٠٢
العامل المعنوي	ما لاحظ للسان فيه .	١٠٢
العامل اللفظي	ما للسان فيه حظ .	١٠٤
الإعراب " عند البصريين "	أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته .	١٠٤
الرفع " عند البصريين "	نفس الضمة وما ناب عنها .	١٠٦
الرفع " عند الكوفيين "	تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها .	١٠٦
النصب " عند البصريين "	نفس الفتحة وما ناب عنها .	١٠٦
النصب " عند الكوفيين "	تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها .	١٠٦
الخفض " عند البصريين "	نفس الكسرة وما ناب عنها .	١٠٦

اللفظ	العدل في الاصطلاح	الصفحة
الخفض " عند	تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها .	١٠٦
الكوفيين "		
الجزم " عند	نفس السكون وما ناب عنها .	١٠٦
البصريين "		
الجزم " عند	تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه .	١٠٦
الكوفيين "		
الإضافة البيانية	أن يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف .	١١٠
العلامة	ما يلزم من وجوده وجود المعلم ، ولا يلزم من عدمها عدم المعلم .	١١١
المفرد " في باب	ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من	١١٥
الإعراب "	الأسماء الستة .	
	أو ما دل على واحد أو واحدة وليس من الأسماء	١١٦
	الستة .	
جمع التكسير	ما تغير عن بناء مفرده من غير إعلال ولا إلحاق	١٢١ ، ١١٩
	علامة جمع ولا تثنية .	
جمع المؤنث السالم	ما جمع بألف وتاء مزيدتين .	١٢٦
اسم الجنس	ما دل على معنى كلي أو ما يصدق على القليل والكثير	١٤٠
البناء	الذي يلزم حالة واحدة .	١٤٠
جمع المذكر السالم	ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره	١٤٥
	صالح للتجريد عن هذه الزيادة وعطف مثله عليه .	
الجامد	ما دل على ذات فقط أو معنى .	١٤٧
الصفة	ما دل على ذات وصفة معاً .	١٤٧

اللفظ	الحد في الاصطلاح	الصفحة
التثنية	جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره .	١٥٢
المثنى	ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه .	١٥٢
الأمثلة الخمسة	كل فعل مضارع اتصل له ألف الاثنين واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة	١٥٥
العُمْد	ما لا يتصور خلو الكلام منها .	١٥٧
الفضلة	ما ليس بعمدة .	١٥٧
الصرف	هو التنوين .	١٧٩ - ١٨٠
		١٨٦ -
المصدر	ما دل على حدث فقط .	١٩٠
العدل " في باب		١٩٢ - ١٩٩
المنوع من	تحويل الاسم الواحد من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي .	
الصرف "		
منتهى الجموع	كل جمع بعد ألف تكسيره حرفاً أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن .	١٩٦
الحكاية	إيراد اللفظ المسموع على حالته .	٢٠٣
العجمة	أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية .	٢٠٥
التركيب المزجي	كل كلمتين أو اسمين نزل ثانيهما مترلة التاء لما قبلها .	٢٠٧
السكون	حذف الحركة .	٢١٣
الفعل الصحيح	ما ليست لامه حرفاً من حروف العلة .	٢١٧
الفعل المعتل	ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة .	٢١٧
الحكم	إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه .	٢٢٦

اللفظ	الحد في الاصطلاح	الصفحة
الاستثناف البياني	ما كان واقعاً في جواب سؤال مقدر .	٢٢٧
الاستثناف النحوي	ما ليس واقعاً في جواب سؤال مقدر .	٢٢٧
الفعل الماضي	ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم .	٢٣٠
الاسم المعرب	الاسم الذي لم يشبه الحرف .	٢٣١
الفعل المضارع	ما دل على حدث مقترن بأحد زمان حال والاستقبال أو ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده .	٢٥٠
لام الجحود	اللام المسبوقة بـ (ما كان) أو (لم يكن) .	٢٧٢
المرفوعات	ما اشتمل على علم الرفع من القمة وما ناب عنها	٢٩٩
الفاعل	اسم اسند إليه فعل قبله .	٣٠١
الفاعل الصريح	ما لا يحتاج في جعله فاعلاً إلى تأويل .	٣٠٣
الفاعل المؤول	ما يحتاج في جعله فاعلاً إلى تأويل .	٣٠٤
بالصريح		
الاسم الظاهر	ما دل على مسماه بلا قيد .	٣٠٩
الاسم المضمّر	ما دل على مسماه بقيد تكلم ونحوه .	٣٠٩
المؤنث الحقيقي	ما له فرج .	٣١٣
المؤنث المجازي	ما ليس له فرج .	٣١٣
المبتدأ	الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة .	٣٣١
الخبر	المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة .	٣٣٤
المفرد " في باب الخبر "	ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة .	٣٣٧
الشبيه بالجملة	الجار والمجرور والظرف .	٣٣٧

اللفظ	الحد في الاصطلاح	الصفحة
الظرف التام أو الجار	ما يفهم معناه بدون متعلقة	٣٣٩
والمجرور التام		
الناسخ	ما ترفع حكم المبتدأ والخبر .	٣٤٧
كان التامة	هي ما اكتفت بمرفوعها .	٣٥١
كان الناقصة	هي ما احتاجت إلى منصوب .	٣٥١
كان الزائدة	هي التي لا تحتاج لا إلا مرفوع ولا إلى منصوب .	٣٥٢
التصرف	تحول اللفظ الواحد إلى أمثلة مختلفة .	٣٦٣
التشبيه	مشاركة أمر لأمر في المعنى سواء كان شريفاً أو خسيساً .	٣٨٢
الاستدراك	تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه .	٣٨٢
التمني	طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر .	٣٨٣
الترجي	طلب المحبوب المستقرب حصوله .	٣٨٤
الظن	تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر .	٣٩٠
الوهم	والطرف المرجوع هو الوهم .	٣٩٠
الشك	تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر .	٣٩٠
الإلغاء	إبطال عمل (ظن وأخواتها) في اللفظ والمحل .	٣٩٦
التعليق	أبطال عمل (ظن وأخواتها) لفظاً لا محلاً .	٤٠٠
التابع	الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً .	٤٠٤
أو	الاسم المشارك لما قبله في إعرابه المتجدد والحاصل	٤٠٥
	غير خبر .	
النعته	التابع المشتق أو المؤول به المبين اللفظ متبوعه .	٤٠٧
المشتق	ما دل على حدث وصاحبه .	٤١٠

اللفظ	العدد في الاصطلاح	الصفحة
المؤول بالمشق	ما يقوم مقام الاسم المشتق في دلالة على معنى المشتق أو ما يرجع ويؤول إلى المشتق .	٤١١
التوضيح	رفع للاشتراك بالكلية .	٤١٣
التخصيص	تقليل للاشتراك .	٤١٣
النعت الحقيقي	النعت الذي رفع ضميراً مستتراً .	٤١٦
النعت السبي	النعت الذي رفع اسماً ظاهراً .	٤١٧
المعرفة	ما وضع ليستعمل في معين .	٤٢٥
الاستعمال	إطلاق اللفظ وإرادة المعنى .	٤٢٦
الحمل	اعتقاد السامع مراد المتكلم بكلامه .	٤٢٦
الضمير	ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب .	٤٣١
العلم	ما دل على مسماه بلا قيد .	٤٣١
اسم الإشارة	ما وضع لمسمى وإشارة إليه . أو ما دل على مسماه بقيد الإشارة إليه .	٤٣٣
الاسم الموصول	ما افتقر إلى صلة وعائد .	٤٣٤
الصلة	الجملة أو شبهها .	٤٣٤
العائد	الضمير .	٤٣٤
الفهم	إدراك معنى الكلام .	٤٣٥
النكرة	ما شاع في جنس موجود ومقدر .	٤٣٨
عطف البيان	تابع موضع أو مخصص جامد غير مؤول .	٤٤٤
عطف النسق	التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف .	٤٤٨
براعة المخلص	الانتقال من كلام إلى كلام لوجود مناسبة بينهما .	٤٤٨

اللفظ	العدد في الاصطلاح	الصفحة
الافتضاب	الانتقال من كلام إلى كلام مع عدم وجود مناسبة بينهما .	٤٤٨
التعقيب	وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة .	٤٥٣
التراخي	وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه ولكن بمهملة .	٤٥٤
التخير	وقوع العطف بأو بعد طلب مع عدم إمكان الجمع .	٤٥٥
الإباحة	وقوع العطف بأو بعد طلب مع إمكان الجمع .	٤٥٥
الشك	وقوع العطف بأو بعد الخبر مع عدم العلم من المتكلم .	٤٥٦
التشكيك	وقوع العطف بأو بعد الخبر مع علم المتكلم .	٤٥٦
التدرج	وقوع الشيء شيئاً فشيئاً .	٤٦٠
التوكيد اللفظي	إعادة اللفظ الأول بعينه .	٤٦٥
التوكيد المعنوي	التوكيد بالفاظ معينة المحصورة .	٤٦٧
البدل	تابع مقصود بالحكم بلا واسطة .	٤٨٠
بدل الكل من الكل	ما كان الثاني فيه عين الأول . أو مساوياً للأول في المعنى .	٤٨٥
بدل البعض من الكل	أن يكون الثاني جزءاً أو بعضاً من الأول .	٤٨٧
بدل الاشتغال	أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل بغير الجزئية والكلية .	٤٨٩
بدل الغلط	أن يكون الثاني مقصوداً والأول غير مقصود .	٤٩٠
المنصوبات	ما اشتمل على علم النصب من الفتحة وما ناب عنها	٤٩٣
المفعول به	الاسم الذي وقع عليه الفعل (فعل الفاعل) . اسم وقع فعل الفاعل عليه إثباتاً أو نفياً .	٤٩٥

اللفظ	العدد في الاصطلاح	الصفحة
الضمير المتصل	هو الذي لا يستقل بنفسه .	٥٠٢
الضمير المنفصل	هو الذي يستقل بنفسه .	٥٠٢
المفعول المطلق	المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه .	٥٠٧
العامل اللفظي	ما وافق مصدره (مفعوله المطلق) في اللفظ والمعنى .	٥١٠
العامل المعنوي	ما وافق مصدره (مفعوله المطلق) في المعنى دون اللفظ .	٥١١
الظرف	ما سلط عليه عامل على معنى في اسم زمان أو اسم مكان مبهم .	٥١٣
ظرف الزمان	الاسم الدال على زمان .	٥١٧
ظرف المكان	الاسم الدال على مكان .	٥١٧
اسم الزمان المبهم	ما لا يدل على زمن معين .	٥١٧
اسم الزمان المخصص	ما دل على مقدار معين .	٥١٨
المثال	جزئي يذكر لايضاح القاعدة .	٥٣٥
الشاهد	جزئي يذكر لإثبات القاعدة .	٥٣٥
الحال	وصف فضلة يقع في جواب كيف مفسر لما أنبهم من الهيئات .	٥٣١ - ٥٢٧
التمييز	اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما أنبهم من الذوات .	٥٤٥
الاستثناء	الإخراج بالآ أو إحدى أخواتها	٥٥٤
	أو قول متصل يدل بالآ أو إحدى أخواتها على أن المذكور معه غير مراد بالقول الأول .	٥٥٤
التبام	أن يكون المستثنى منه مذكوراً .	٥٥٩

اللفظ	الحد في الاصطلاح	الصفحة
الاستثناء المتصل	ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه .	٥٦١
الاستثناء المنقطع	ما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه .	٥٦١
المفرد في باب "لا" والمنادى	ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .	٥٩٦، ٥٨٣
الشبيه بالمضاف في باب لا	ما اتصل به شيء من تمام معناه .	٥٨٣
المنادى	المطلوب إقباله بياء أو إحدى أخواتها .	٥٩٣
الإضافة	نسبة تقييدية توجب جر الثاني منهما أبداً .	٥٩٦
النكرة المقصودة	تعيين شخص بعينه أقبل عليه .	٥٩٩
النكرة غير المقصودة	عدم تعيين شخص بعينه أقبل عليه .	٦٠٢
المفعول لأجله	المصدر المعلن لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً .	٦٠٩
المخفوضات	ما اشتمل على علامة الخفض	٦٢٨
الإضافة	إسناد اسم إلى غيره بتنزيل الثاني منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه .	٦٣١
حرف الجر الأصلي	الذي يدل على معنى وضع له في لغة العرب ويحتاج إلى متعلق يتعلق به .	٦٣٤ - ٦٣٧
حرف الجر الزائد	الذي لا معنى له (سوى التأكيد) ولا يحتاج إلى متعلق .	٦٣٥ - ٦٣٧
حرف الجر الشبيه بالزائد	الذي يدل على معنى وضع له في لغة العرب ولا يحتاج إلى متعلق .	٦٣٧
الإضافة اللامية	الإضافة التي تدل على معنى اللام .	٦٤٠
	أو لا تكون إلا على معنى اللام	

اللفظ	الهدف في الاصطلاح	الصفحة
الإضافة على معنى (من)	إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف .	٦٤٠
الإضافة على معنى (في)	إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف .	٦٤١
الخاتمة	اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة جعلت آخر الكتاب .	٦٤٤

الفهرس التفصيلي

الموضوع	الصفحة
مقدمة الشارح	٢
المبادئ العشرة لعلم النحو	٣
حد علم النحو	٣
معنى النحو لغة	٣
معنى النحو اصطلاحاً	٣
موضوع علم النحو	٣
فائدة علم النحو	٤
حكم علم النحو	٤
نسبة النحو إلى سائر الفنون	٤
مسائل علم النحو	٤
واضع علم النحو	٤
مقدمة الناظم	٤
سبب البدء بالبسملة	٥
أحكام البسملة مع الشعر	٦
الكلام على البسملة من جهة المعنى	٧

الموضوع	الصفحة
* المتعلق بيسم الله	٧
- سبب تقدير المحذوف فعلاً	٧
- فائدتان من تقدير المحذوف متأخراً	٧
الفائدة الأولى :- الاهتمام	٧
الفائدة الثانية :- إفادة الحصر والقصر	٨
- السبب من تقدير الفعل خاصاً	٨
الكلام على لفظ الجلالة " الله " من جهة المعنى	٩
* الفرق بين " الرحمن " و " الرحيم "	١٠
- معنى " الرحمن "	١٠
- معنى " الرحيم "	١٠
الكلام على البسملة من جهة الإعراب	١١
سبب ذكر المصنف اسمه في النظم	١١
ذكر الأمور الثمانية في مقدمات الكتب	١٢
العدول عن الفعل المضارع في قوله [قال]	١٢
ترجمة الناظم	١٢
نسبة النظم لـ (عبيد ربه) لا يصح	١٢
سبب مجئ الحمدلة بعد البسملة	١٣
سبب العدول عن الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية في الحمدلة	١٣

الموضوع	الصفحة
معنى الحمد	١٤
سبب الثناء على الرسول ﷺ	١٥
معنى الصلاة على رسول الله ﷺ	١٥
حكم أفراد الصلاة عن السلام	١٥
معنى الرسول	١٥
الاختلاف في فضل الرسالة على النبوة	١٦
أصل آل ومعناها ودليل الصلاة عليهم	١٦
معنى الصحابة ودليل الصلاة عليهم	١٧
معنى قوله [وبعد]	١٨
القصد من نظم الأجرومية	١٨
تفسير إشارة الناظم والمراد منها	١٨
باب الكلام	٢١
سبب تقديم باب الكلام	٢١
إشكال في قوله [باب الكلام] ، والجواب عنه	٢٢
أوجه الإعراب في قوله [باب]	٢٢
معنى الباب وأصله	٢٣
الفرق بين الكلام بالفتح والكسر والضم	٢٣
معنى الكلام في اللغة	٢٤

الموضوع	الصفحة
بيان معنى القول	٢٤
أقسام اللفظ	٢٤
الأمر الخمسة التي تفيد بنفسها دون اللفظ	٢٤
معنى الكلام عند النحاة	٢٥
تفسير معنى (عند) من قول الناظم	٢٦
معنى الاصطلاح وأصله	٢٦
* أركان تعريف الكلام	٢٧
بيان الركن الأول وما خرج به	٢٧
بيان الركن الثاني	٢٨
بيان الركن الثالث	٢٨
بيان الركن الرابع والخلاف في تفسيره وما خرج به	٢٩
أحوال المخاطب عند البيانين	٣٠
الاعتراض على الناظم في قوله [إن]	٣١
شرح تعريف الكلام في الاصطلاح	٣١
معنى اللفظ لغة واصطلاحاً ، وبيان محترزاته في الاصطلاح	٣١
معنى التركيب لغة واصطلاحاً ، وبيان ما خرج به	٣٣
هل يشترط المناسبة بين المسند والمسند إليه	٣٣
معنى الفائدة لغة واصطلاحاً ، وبيان ما خرج به	٣٤

الصفحة	الموضوع
٣٥	أنواع المركب الإسنادي
٣٥	معنى الوضع لغة واصطلاحاً
٣٦	أقسام الكلمة ، والدليل على هذا التقسيم
٣٧	إشكال في قوله [أقسامه]
٣٧	سبب تقيد الحرف بالمعنى وبيان نوع القيد
٣٨	سبب تقديم الاسم ، الفعل ، الحرف بعضها على بعض
٣٨	معنى الإسناد
٣٩	العلة في أن الكلام لا يتألف من فعلين
٣٩	مسألة :- تألف الكلام من حرف واسم ، أو حرف وفعل
٤٠	أقل ما يتألف منه الكلام
٤١	العلة في أن تمييز أقسام الكلمة بالخذ أفضل من العلامة
٤١	معنى الاسم في اللغة والاصطلاح ، مع شرحه
٤٣	تقسيم الزمن إلى معين ومطلق
٤١	بيان الفاء الفصيحة
٤٤	مسألة :- في أحوال إعادة اللفظ الواحد باعتبار التكثير والتعريف
٤٥	- العلامة الأولى :- الخفض ومعناه
٤٥	مسألة :- فيما ناب عن الكسرة هل يكون علامة للاسم ؟
٤٧	- العلامة الثانية :- التنوين ومعناه

الموضوع	الصفحة
مسألة :- النون الساكنة ليست علامة للاسم	٤٧
أنواع التنوين وبيان ما يختص بالاسم	٤٩
النوع الأول :- تنوين التمكين	٤٩
النوع الثاني :- تنوين التنكير	٥١
النوع الثالث :- تنوين المقابلة	٥٢
النوع الرابع :- تنوين العوض	٥٢
- العلامة الثالثة :- دخول أل	٥٣
مسألة :- هل أل كلها معرفة أم اللام فقط ؟	٥٣
أنواع أل	٥٤
- العلامة الرابعة :- دخول حروف الجر	٥٦
المراد بدخول العلامة	٥٦
إشكال يرد كثيراً عند أرباب المتون وهو تطابق المبتدأ والخبر ،	
والجواب عن هذا الإشكال	٥٨
ذكر خمسة عشر حرفاً من حروف الجر	٥٨
١- من ، سبب تقديمها ، معانيها	٥٩
٢- إلى ، سبب الثنية بها ، معانيها	٥٩
٣- عن ، ومعانيها	٥٩
٤- في ، ومعانيها	٥٩

الموضوع	الصفحة
٥- رب ، معناها ، وشروط جرّها	٦٠
مسألة :- قصد اللفظ يصير الفعل والحرف علماً	٦١
٦- الباء ، معانيها	٦١
٧- على ، ومعانيها	٦٣
٨- الكاف ، ومعانيها	٦٣
٩- اللام ، معانيها ، وضوابط معانيها	٦٣
١٠- الواو ، معناها شروط جرّها	٦٤
١١- التاء ، معناها وشروط جرّها	٦٤
١٢- مذ ، وشروط جرّه	٦٤
١٣- منذ ، وشروط جرّه معناه	٦٤
مسألة :- هل مذ ومنذ أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع ؟	٦٥
١٤- الجر بلعل ولغاتا	٦٥
١٥- حتى ، معناها ، والفرق بينها وبين إلى	٦٦
* ذكر علامات الفعل	٦٧
معنى الفعل في اللغة والاصطلاح ، مع شرحه	٦٧
- العلامة الأولى :- دخول السين	٦٨
معنى هذه السين وأسماءها	٦٨
- العلامة الثانية :- دخول سوف	٦٩

الموضوع	الصفحة
دلالة سوف	٧٠
مسألة :- هل السين مقتطعة من سوف أم مستقلة؟	٧٠
- العلامة الثالثة :- دخول قد	٧٢
تقيد قد بالحرفية ، وشروط دخولها على الفعل	٧٢
معاني قد التي تأتي عليها	٧٣
- العلامة الرابعة :- قبول تاء التأنيث	٧٤
مسألة :- دلالة تاء التأنيث على تأنيث المسند إليه	٧٤
اشكال في دخول تاء التأنيث الساكنة على الحروف	٧٥
مسألة :- تاء التأنيث المتحركة من خواص الأسماء	٧٥
مسألة :- تحريك التاء الساكنة بعارض	٧٦
أقسام العلامات من حيث الاشتراك والاختصاص	٧٦
ذكر علامة فعل الأمر	٧٧
* ذكر علامة الحرف	٧٩
معنى الحرف في اللغة والاصطلاح ، مع شرحه	٧٩
- علامة الحرف هي عدم قبول علامة الاسم والفعل	٨١
اشكال في كون العدم دليلاً على الوجود	٨١
أقسام الحرف	٨٢
باب الإعراب	٨٥

الصفحة	الموضوع
٨٥	سبب التثنية بباب الإعراب
٨٦	معنى الإعراب في اللغة
٨٦	مسألة :- هل الإعراب لفظي أو معنوي ؟ ونتيجة الخلاف
٨٨	تعريف الإعراب في اصطلاح الكوفيين ، وشرحه
٨٩	نوعاً أو آخر الكلم
٩١	المراد بالكلم في باب الإعراب
٩٣	* الإعراب قسمان
٩٤	- الأول :- الإعراب التقديري ، ومواضعه
٩٤	الموضع الأول : الاسم المقصور وحكمه
٩٥	ضابط التعذر الأصلي
٩٦	الموضع الثاني : الاسم المنقوص وحكمه
٩٦	ضابط الثقل
٩٧	الموضع الثالث : المضاف إلى ياء المتكلم وحكمه
٩٧	ضابط المناسبة
٩٨	الموضع الرابع : الفعل المضارع المعتل الآخر وحكمه
٩٩	الموضع الخامس : الوقف
٩٩	- الثاني :- الإعراب اللفظي
١٠٠	مسألة :- ليس كل تغير في الآخر يكون إعراباً

الموضوع	الصفحة
ضابط العامل وتقسيمه إلى معنوي ولفظي	١٠٠
حصر العامل المعنوي	١٠٣
تعريف الإعراب على اصطلاح البصريين	١٠٤
أقسام علامة الإعراب ، ودليله	١٠٤
أقسام الإعراب باعتبار الاجتماع والافتراق	١٠٥
تعريف الرفع لغة واصطلاحاً	١٠٥
تعريف النصب لغة واصطلاحاً	١٠٦
تعريف الخفض لغة واصطلاحاً	١٠٦
تعريف الجزم لغة واصطلاحاً	١٠٦
وجه اختصاص الجر بالاسم	١٠٧
أقسام علامات الإعراب باعتبار الأصلية والفرعية	١٠٨
العلامات الأصلية	١٠٨
العلامات الفرعية باعتبار المحل	١٠٨
العلامات الفرعية باعتبار الحال	١٠٩
باب علامات الرفع	١١٠
معنى العلامة	١١١
عوامل الرفع	١١١
العامل الأول والثاني : التجرد والابتداء	١١١

الموضوع	الصفحة
العامل الثالث والرابع والخامس: الفعل والاسم والحرف	١١٢
العلامة الأولى :- الضمة	١١٣
الفرق بين الضم والضممة	١١٣
مناسبة ذكر العلامات مرتبة	١١٣
* مواضع الرفع بالضممة	١١٤
١ / الاسم المفرد	١١٥
معنى الاسم المفرد في باب الإعراب	١١٥
مسألة :- عموم الاسم المفرد في رفعة بالضممة	١١٦
إشكال في دخول حرف الجر على الفعل ، وجوابه	١١٧
مسألة :- الرفع في الاسم المفرد يكون ظاهراً ومقدراً	١١٨
٢ / جمع التكسير	١١٩
ضابط جمع التكسير ، وشرحه	١١٩
أنواع وجوه التغير في جمع التكسير	١٢٤
٣ / جمع المؤنث السالم وأسمائه	١٢٥
حد جمع المؤنث السالم	١٢٦
تقسيم جمع المؤنث السالم إلى قياسي وسماعي	١٢٧
مواضع جمع المؤنث السالم القياسي	١٢٧
الموضع الأول : المؤنث المختوم بتاء	١٢٧

الموضوع	الصفحة
الموضع الثاني : المؤنث المختوم بألف التأنيث	١٢٧
الموضع الثالث : المذكر المصغر غير العاقل	١٢٨
الموضع الرابع : ما كان مختوماً بألف ممدودة	١٢٨
هل (سموات) جمع مذكر سالم قياسي ؟	١٢٨
الموضع الخامس : العلم المؤنث بلا تاء	١٢٩
الموضع السادس : وصف المذكر غير العاقل	١٢٩
طرق معرفة جمع المؤنث السالم السماعي	١٢٩
مسألة :- الرفع في جمع المؤنث السالم يكون ظاهراً ومقدراً	١٣٠
٤ / فعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء مما يوجب بناءه أو	
ينقل إعرابه ولم يتقدم عليه ناصب أو جازم	١٣٠
أحوال الفعل المضارع بناءً وإعراباً	١٣٠
مواضع بناء الفعل المضارع وعلامة البناء	١٣٠
قيود الفعل المضارع الذي يرفع بالضممة	١٣١
* مواضع الرفع بالواو	١٣٢
سبب التثنية بالواو	١٣٢
- ١ / الأسماء الستة المعتلة المضافة	١٣٢
تقيدها بالمعتلة المضافة	١٣٣
مسألة :- إعراب الأسماء الستة بالحركات مع استوفاء شروطها	

الصفحة	الموضوع
١٣٤	في لغة
١٣٥	الرفع بالواو يكون ظاهراً ويكون مقدراً
١٣٦	ذكر الاسم السادس وهو هنوك
١٣٧	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
١٤٣	أخذ الشروط من لفظ الأسماء الستة
١٤٣	- ٢ / جمع المذكر السالم
١٤٤	أسماء جمع المذكر السالم
١٤٥	حد جمع المذكر السالم ، وشرحه
١٤٧	ما يجمع الجمع المذكر السالم قسمان
١٥١	* موضع الرفع بالآلف
١٥١	- الموضع الوحيد وهو المثني
١٥٢	حد المثني ، وشرحه
١٥٣	حالة النون التي في المثني بالجمع
١٥٤	* موضع الرفع بالنون
١٥٤	- الموضع الوحيد الأمثلة الخمسة
١٥٥	التعبير بالأفعال الخمسة
١٥٥	ضابط الأمثلة الخمسة ، وشرحه
١٥٦	ملخص باب علامات الرفع

الموضوع	الصفحة
باب علامات النصب	١٥٧
سبب التثنية بعلامات النصب	١٥٧
مسألة :- بيان العمدة و الفضلة ، وضابطهما	١٥٧
معنى النصب في اللغة واصطلاح البصريين والكوفيين	١٥٨
عوامل النصب الاسم والفعل والحرف	١٥٩
علامات النصب الأصلية والفرعية	١٦٠
أوجه إعراب قول الناظم (علامة النصب الفتح)	١٦٠
العلامة الأولى :- الفتحة والفرق بينها وبين الفتح	١٦١
مناسبة ذكر علامات النصب مرتبة	١٦٢
* مواضع النصب بالفتحة	١٦٣
١/ الجمع المكسر	١٦٤
مسألة :- الإعراب بالفتحة مطلقاً سواء أكانت مقدرة أو ظاهرة	١٦٦
٢/ المفرد	١٦٧
مسألة :- الإعراب بالفتحة مطلقاً سواء أكانت مضمرة أو ظاهرة	١٦٧
٣/ المضارع الذي تقدمه ناصب ولم يتصل به شيء	١٦٧
قيدان في الفعل المضارع حتى ينصب بالفتحة	١٦٨
* موضع النصب بالألف	١٦٩
- الموضع الوحيد للأسماء الستة	١٦٩

الموضوع	الصفحة
* موضع النصب بالكسرة	١٧٠
- الموضع الوحيد جمع المؤنث السالم	١٧٠
* مواضع النصب بالياء	١٧١
١ / جمع المذكر السالم	١٧١
مسألة :- الجمع إذا أطلق يقصد به جمع المذكر السالم	١٧١
مسألة :- الفرق بين ياء الجمع وياء المثنى	١٧١
٢ / المثنى	١٧١
* موضع النصب بحذف النون	١٧١
- الموضع الوحيد الأمثلة الخمسة	١٧٢
ملخص باب علامات النصب	١٧٣
باب علامات الخفض	١٧٤
سبب التثليث بباب علامات الخفض	١٧٤
مسألة :- لماذا اختص الخفض بالاسم	١٧٤
معنى الخفض في اللغة واصطلاح البصريين والكوفيين	١٧٥
عوامل الخفض حرف واسم	١٧٥
سبب تسمية حرف الجر بهذا الاسم	١٧٥
مسألة :- عامل الجر من الأسماء	١٧٥
علامات الخفض الأصلية والفرعية	١٧٦

الموضوع	الصفحة
مناسبة ذكر علامات الخفض مرتبة	١٧٦
* مواضع الخفض بالكسرة	١٧٧
١ / الاسم المفرد المنصرف	١٧٧
٢ / جمع التكسير المنصرف	١٧٨
مسألة :- التنوين إذا أطلق يقصد به تنوين التمكين	١٧٩
٣ / جمع المؤنث السالم	١٨٠
مسألة :- جمع التانيث كله منصرف	١٨١
* مواضع الخفض بالياء	١٨١
١ / المثنى	١٨٢
٢ / جمع المذكر السالم	١٨٢
٣ / الأسماء الستة	١٨٣
* موضع الخفض بالفتحة	١٨٣
- الموضع الوحيد الممنوع من الصرف	١٨٣
معنى الممنوع من الصرف	١٨٣
لاشترط التمثيل بحالة الحر للممنوع من الصرف	١٨٥
ثمرة الخلاف في معنى الممنوع من الصرف	١٨٦
مسألة :- في بيان العلل التي تمنع من الصرف إجمالاً	١٨٨
* شرح العلل تفصيلاً	١٩٤

الموضوع	الصفحة
١ / صيغ منتهى الجموع	١٩٥
معنى صيغ منتهى الجموع وضابطه	١٩٥
العلتان اللتان تقومان مقام هذه العلة	١٩٦
٢ / وزن الفعل	١٩٧
معنى وزن الفعل	١٩٧
٣ / العدل	١٩٨
معنى العدل	١٩٨
مسألة :- يقع العدل في المعارف على وزنين	١٩٩
مسألة :- يقع العدل في الصفات على ضربين	٢٠٠
٤ / التأنيث	٢٠١
أنواع التأنيث	٢٠١
٥ / العلمية	٢٠٢
٦ / التركيب	٢٠٢
المراد بالتركيب	٢٠٢
٧ / زيادة الألف والنون	٢٠٤
٨ / العجمة وشروط المنع بها	٢٠٥
٩ / الوصفية وشروط المنع بها	٢٠٥
ما يأتي من العلل مع العلمية والوصفية	٢٠٦

الموضوع	الصفحة
باب علامات الجزم	٢٠٧
سبب ذكره أخيراً	٢٠٧
إشكال في قوله [علامات الجزم] مع أن للجزم علامتان فقط ، والجواب عنه	٢٠٨
معنى الجزم في اللغة واصطلاح البصريين والكوفيين	٢٠٩
عوامل الجزم	٢٠٩
المقصود بالسكون	٢١٢
المقصود بالحذف	٢١٣
* موضع الجزم بالسكون	٢١٤
- الموضع الوحيد الفعل المضارع صحيح الآخر	٢١٦
معنى صحيح الآخر	٢١٧
تقييد الفعل المضارع صحيح الآخر المجزوم بالسكون	٢١٩
* موضعا الجزم بالحذف	٢٢١
١ / الفعل المضارع معتل الآخر	٢٢١
٢ / الأمثلة الخمسة	٢٢٢
باب قسمة الأفعال وأحكامها	٢٢٤
سبب تقديم باب الأفعال على باب الأسماء ومتعلقاتها	٢٢٤
معنى الفعل في اللغة و الاصطلاح	٢٢٥

الموضوع	الصفحة
بيان الاعتبار الذي قسم عليه الفعل	٢٢٨
* أنواع الفعل	٢٢٩
١ / الفعل الماضي	٢٢٩
معنى الفعل الماضي ، وسبب تسميته بهذا الاسم	٢٢٩
٢ / فعل الأمر	٢٣٠
٣ / الفعل المضارع	٢٣١
سبب علو المضارع على قسيميه	٢٣١
سبب تسمية المضارع بهذا الاسم وأوجه الشبه مع الاسم	٢٣٢
* أحكام الأفعال من حيث الإعراب و البناء	٢٣٧
١ / الفعل الماضي	٢٣٧
مسألة :- على أي شيء يبنى الفعل الماضي ؟	٢٣٨
أحوال الفعل الماضي عند المتأخرين	٢٣٨
مواضع الظاهر و المقدر في الفعل الماضي	٢٤٣
٢ / فعل الأمر	٢٤٤
مسألة :- قول الكوفيين بأن الأمر مجزوم ، ورد هذا القول	٢٤٤
أحوال فعل الأمر	٢٤٧
٣ / الفعل المضارع	٢٤٩
ذكر بعض علامات الفعل المضارع	٢٥٠

الموضوع	الصفحة
مسألة :- الأحرف التي يتميز بها المضارع ، وشرطاها .	٢٥٢
حكم الفعل المضارع باعتبار أوله	٢٥٥
حكم الفعل المضارع باعتبار آخره	٢٥٦
مسألة :- حال المضارع في البناء	٢٥٧
سبب عدول الناظم عن ذكر حالة البناء	٢٥٨
باب نواصب المضارع	٢٥٩
* أقسام النواصب من حيث النصب بنفسها أو بأن مضمرة	
وجوباً أو جوازاً	٢٦٠
١ / " أن " المصدرية	٢٦١
سبب تسميتها بالمصدرية ، ومتى تكون كذلك	٢٦٢
٢ / لن	٢٦٤
ما تفيده لن	٢٦٥
مسألة :- الرد على الزمخشري في أن " لن " تفيد التأيد	٢٦٥
٣ / إذن	٢٦٦
مسألة :- هل تكتب النون في إذن نوناً أم ألفاً ؟	٢٦٦
ما تفيد إذن	٢٦٦
شروط النصب بإذن	٢٦٧
٤ / كي	٢٦٩

الموضوع	الصفحة
أحوال كي	٢٦٩
٥ / لام كي	٢٧٠
ما تفيده لام كي	٢٧٠
مسألة :- هل النصب بلام كي مطلقاً أو بأن مضمرة ؟	٢٧١
٦ / لام الجحود	٢٧٢
ضابط لام الجحود	٢٧٢
مسألة :- نصب المضارع بها بأن مضمرة وجوباً	٢٧٣
حالات " أن " المصدرية بعد اللام	٢٧٣
٧ / حتى	٢٧٤
مسألة :- وجوب إضمار " أن " بعد حتى	٢٧٤
شرط النصب بـ " حتى "	٢٧٤
- ٨ / ٩ / الفاء والواو الواقعتان في الجواب	٢٧٥
مسألة :- النصب يكون بأن مضمرة أو بالفاء والواو نفسيهما	٢٧٦
شروط النصب بالفاء والواو	٢٧٦
١٠ / أو	٢٨١
مسألة :- النصب بأو يكون بأن مضمرة وجوباً	٢٨١
خلاصة باب النواصب	٢٨٢
باب جواز المضارع	٢٨٣

الموضوع	الصفحة
سبب تأخير باب جواز المضارع	٢٨٣
* الجوازم نوعان	٢٨٤
النوع الأول :- ما يجزم فعلاً واحداً	٢٨٤
الفعل المجزوم أو المنصوب بغير عامل ضرورة أو مؤول	٢٨٤
١ / لم	٢٨٦
إشكال حول تأثير العامل ، والجواب عنه	٢٨٦
معنى لم	٢٨٧
٢ / لما	٢٨٧
الإتفاق والإفتراق بين لم ولما	٢٨٧
مسألة :- ألم و ألما هي نفسها لم ولما	٢٩٠
- ٣ / لام الأمر والدعاء	٢٩٠
مسألة :- غالب دخول هذه اللام على المضارع الغائب	٢٩١
٤ / لا النهي والدعاء	٢٩١
النوع الثاني :- ما يجزم فعلين	٢٩٢
أقسامها من حيث الحرفية والاسمية	٢٩٢
١ / إن ، معناها ، مثاها	٢٩٣
٢ / ما ، معناها ، مثاها	٢٩٣
٣ / من ، معناها ، مثاها	٢٩٣
٤ / أنى ، معناها ، مثاها	٢٩٤

الموضوع	الصفحة
٥ / مهـ ، معناها ، مثالها	٢٩٤
٦ / أي ، معناها ، مثالها	٢٩٤
٧ / متى ، معناها ، مثالها	٢٩٤
٨ / أيان ، معناها ، مثالها	٢٩٥
٩ / أين ، معناها ، مثالها	٢٩٦
١٠ / إذما ، معناها ، مثالها	٢٩٦
١١ / حيثما ، معناها ، مثالها	٢٩٦
١٢ / كيفما ، معناها ، مثالها	٢٩٦
١٣ / إذا في الشعر ، معناها ، مثالها	٢٩٦
مسألة :- أحوال الفعل المجزوم بهذه الأدوات	٢٩٧
المرفوعات من الأسماء	٢٩٩
ذكر المرفوعات إجمالاً	٢٩٩
تعريف المرفوعات	٢٩٩
باب الفاعل	٣٠٠
سبب تقديم الفاعل على سائر المرفوعات	٣٠٠
مسألة :- أيهما أصل الفاعل أم المبتدأ ، وفائدة هذه المسألة	٣٠٠
حد الفاعل في اللغة والاصطلاح ، وشرحه	٣٠٠
اعتراض على صاحب الأصل في تعريف الفاعل	٣٠١
مسألة :- رفع الفاعل يكون لفظاً أو تقديرأ أو محلاً بحركة أو	
حرف	٣٠٢

الصفحة	الموضوع
٣٠٨	نوعا الفاعل
٣١٠	مسألة :- تجريد الفعل إن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً
٣١٢	تأنيث الفعل باعتبار الفاعل نوعان
٣١٦	باب النائب عن الفاعل
٣١٧	أسماء هذا الباب
٣١٧	أغراض حذف الفاعل
٣١٩	مسألة :- وجوب تأخير المفعول به ورفعه إذا حذفت الفاعل
٣٢٠	مسألة :- في كيفية جعل الفعل مغير الصيغة
٣٢١	مسألة :- ضم أول الفعل يكون تحقيقاً وتقديراً
٣٢٢	مسألة :- الماضي يكسر ما قبله ، والمضارع يفتح ما قبله
٣٢٣	أنواع النائب عن الفاعل
٣٢٥	باب المبتدأ والخبر
٣٢٥	سبب جعل باب المبتدأ والخبر بعد الكلام عن الفاعل
٣٢٥	مسألة :- لزوم المبتدأ للخبر
٣٢٦	حد المبتدأ في اللغة والاصطلاح ، وشرحه
٣٣١	عامل الرفع في المبتدأ
٣٣١	رفع المبتدأ يكون لفظي وتقديرى و محلي
٣٣٢	أنواع المبتدأ ، و أمثلتها

الموضوع	الصفحة
حد الخبر في الاصطلاح	٣٣٣
قصور الناظم في حد الخبر	٣٣٣
رفع الخبر يكون لفظي وتقديرى و محلي	٣٣٥
عامل الرفع في الخبر	٣٣٦
أنواع الخبر	٣٣٦
النوع الأول :- المفرد	٣٣٦
معنى المفرد في هذا الباب ، وأمثله	٣٣٧
* النوع الثانى :- غير المفرد ، وهو أربعة	٣٣٨
١ / الجار والمجرور وشرطه	٣٣٩
مسألة :- هل الخبر هو عين الجار والمجرور أم هو متعلق به	٣٣٩
٢ / الظرف	٣٤١
مسألة :- هل الخبر هو الظرف أم الظرف والمتعلق به	٣٤١
٣ / الفعل وفاعله	٣٤٢
مسألة :- الرابط الذى يكون فى الجملة الاسمية والفعلية	٣٤٢
٤ / المبتدأ والخبر	٣٤٦
خلاصة باب المبتدأ والخبر	٣٤٦
* مقدمة عن نواسخ المبتدأ والخبر	٣٤٧
معنى النواسخ فى اللغة و الاصطلاح	٣٤٧

الموضوع	الصفحة
مسألة :- هل الرفع بعد النواسخ على أصله أم أحدثه الناسخ	٣٤٧
باب كان وأخواتها	٣٤٩
الخلاف في ليس هل هي فعل أو حرف	٣٤٩
سبب تقديم باب كان على بقية النواسخ	٣٤٩
أصل (كان) ومصدرها	٣٤٩
أنواع كان باعتبار المرفوع والمنصوب	٣٥٢
ما تختص به كان دون أخواتها	٣٥٠
معنى النقصان والتمام	٣٥١
عمل كان وأخواتها في المبتدأ والخبر	٣٥٣
أقسام كان وأخواتها من حيث العمل	٣٥٥
* ذكر الأفعال التي ترفع المبتدأ والخبر بالتفصيل	٣٥٨
١ / كان ، ذكر دلالتها	٣٥٨
٢ / أمسى ، ذكر دلالتها	٣٦٠
٣ / ظل ، ذكر دلالتها	٣٦١
٤ / بات ، ذكر دلالتها	٣٦١
٥ / أصبح ، ذكر دلالتها	٣٦١
٦ / أضحى ، ذكر دلالتها	٣٦١
٧ / صار ، ذكر دلالتها	٣٦٢

الموضوع	الصفحة
٨ / ليس ، ذكر دلالتها	٣٦٢
٩ / برج ، ذكر دلالتها	٣٦٢
١٠ / زال ، ذكر دلالتها	٣٦٢
١١ / انفك ، ذكر دلالتها	٣٦٢
١٢ / فتى ، ذكر دلالتها	٣٦٢
١٣ / دام	٣٦٣
أقسام كان وأخواتها من حيث التصرف وعدمه وحكم كل	٣٦٣
أحوال الخبر مع كان	٣٦٧
باب إن وأخواتها	٣٦٩
سبب تقديم كان وأخوتها على إن وأخوتها	٣٦٩
عمل إن وأخواتها	٣٦٩
مسألة :- الخلاف في رفع الخبر	٣٧٠
الدليل على عمل إن	٣٧٢
ذكر إن وأخواتها إجمالاً	٣٧٢
مسألة :- كيف أعملت إن وأخواتها مع أنها حروف ؟	٣٧٣
شروط لإعمال إن وأخواتها	٣٧٤
لام الابتداء ومدخولاتها	٣٧٦
* بيان معاني إن وأخواتها	٣٧٩

الموضوع	الصفحة
١ - ٢ / معنى إن وأن التوكيد	٣٧٩
٣ / معنى كأن التشبيه	٣٨٢
٤ / معنى لكن الاستدراك	٣٨٢
٥ / معنى ليت التمني	٣٨٣
٦ / معنى لعل الترجي والإشفاق والتعليل	٣٨٤
الفرق بين التمني و الترجي	٣٨٤
باب ظن و أخواتها	٣٨٥
سبب تأخر باب ظن و أخواتها	٣٨٥
عمل ظن و أخواتها	٣٨٥
أقسام ظن و أخواتها من حيث المعنى	٣٨٧
حكم النصب بظن و أخواتها	٣٨٧
* ذكر أفعال القلوب	٣٨٩
١ / ظن ، وتدل على الرجحان واليقين	٣٨٩
٢ / وجد ، وتدل على اليقين	٣٩٠
مسألة :- سبب دخول اللام على خبر إن	٣٩٠
مسألة :- لا تنصب وجد إذا كانت بمعنى الوجد	٣٩١
٣ / رأى ، و تدل على اليقين والظن	٣٩١
٤ / حسب ، و تدل على الرجحان واليقين	٣٩٢

الموضوع	الصفحة
٥ / جعل ، وتدل على الاعتقاد والتصيير	٣٩٢
٦ / زعم ، وتدل على الرجحان	٣٩٣
مسألة :- في تعدي زعم إلى معموليها بواسطة أن المؤكدة	٣٩٣
٧ / خلت ، وتدل على الرجحان واليقين	٣٩٣
٨ / اتخذ ، وتدل على التصيير	٣٩٤
٩ / علم ، وتدل على اليقين والظن	٣٩٤
مسألة :- كل ما يتصرف من ظن وأخواتها يعمل عملها	٣٩٥
مسألة :- الإلغاء والتعليق والفرق بينهما	٣٩٦
تعريف الإلغاء	٣٩٦
أحوال أفعال القلوب مع معموليها من حيث الإعمال والإلغاء وحكم كل	٣٩٦
مسألة :- لام التقوية	٣٩٨
إذا أهمل العامل وهو متقدم لابد من التأويل	٣٩٩
التعليق ، تعريفه ، ومتى يكون	٤٠٠
الكلمات التي لها صدر الكلام ، وأمثلتها مع التعليق	٤٠١
الدليل على التعليق ، وتعليق الدليل	٤٠٢
خلاصة الإلغاء والتعليق	٤٠٣
التوابع	٤٠٤
ذكر التوابع إجمالاً	٤٠٤

الموضوع	الصفحة
حد التابع ، وشرحه وبيان احترازاته	٤٠٤
باب النعت	٤٠٧
سبب تقديم النعت على بقية التوابع	٤٠٧
حد النعت في اللغة والاصطلاح ، وشرحه	٤٠٧
شرط النعت	٤٠٩
حد المشتق	٤٠٩
المؤول بالمشتق ، وأنواعه	٤١١
فائدة النعت	٤١٢
الفرق بين التخصيص والتوضيح	٤١٣
العامل في النعت	٤١٤
الاعتبارات التي يتبع النعت المنعوت فيها	٤١٨
أنواع النعت	٤١٨
مسألة :- ما يختص به النعت الحقيقي في إتباع المنعوت	٤١٩
مسألة :- ما يختص به النعت السببي في إتباع المنعوت	٤٢٠
مسألة :- النعت السببي في باب التذكير والتأنيث	٤٢٠
مسألة :- الأصل في النعت أن يكون أدنى من الموصوف في	
التعريف أو مساويه	٤٢٢

الموضوع	الصفحة
المعرفة والنكرة	٤٢٤
أقسام الاسم باعتبار التنكير والتعريف	٤٢٤
مسألة :- لفظ " المعرفة " ولفظ " النكرة " يكونان مصدرين	
واسمي مصدر	٤٢٤
حد المعرفة في اللغة والاصطلاح ، وشرحه	٤٢٥
ذكر أنواع المعارف جملة	٤٢٧
أنواع المعارف من حيث ما ينعت وما ينعت به	٤٢٧
ذكر أنواع المعارف تفصيلاً	٤٣٠
١ / الضمير	٤٣٠
معنى الضمير في اللغة والاصطلاح	٤٣٠
٢ / العلم	٤٣١
معنى العلم في اللغة والاصطلاح	٤٣١
٣ / ذو الأداة	٤٣٢
اعتراض على الناظم في ذكر (ذو الأداة) بعد العلم وجوابه	٤٣٢
سبب العدول في تسميته من أل إلى ذو الأداة	٤٣٣
٤ / اسم الإشارة	٤٣٣
معنى اسم الإشارة في اللغة والاصطلاح	٤٣٣
٥ / الاسم الموصول	٤٣٤

الموضوع	الصفحة
معنى الاسم الموصول في اللغة والاصطلاح	٣٣٤
٦ / ما أضيف إلى أحد أنواع المعرفة	٣٣٤
مسألة :- الأصل في الاسم النكرة	٤٣٦
حد النكرة في الاصطلاح ، وشرحه	٤٣٨
ذكر ضابط لتمييز النكرة	٤٤١
ذكر بعض العلامات لتمييز النكرة	٤٤٢
باب العطف	٤٤٤
معنى العطف في اللغة	٤٤٤
* العطف نوعان	٤٤٤
- النوع الأول :- عطف البيان	٤٤٤
حد عطف البيان ، وشرحه	٤٤٤
حكم عطف البيان	٤٤٥
قاعدة :- كل اسم حكم بأنه عطف بيان صح الحكم عليه بأنه	
بدل كل من كل	٤٤٧
- النوع الثاني :- عطف النسق	٤٤٧
حد عطف النسق ، وشرحه	٤٤٨
براعة المخلص والاقتضاب	٤٤٨
أقسام حروف العطف	٤٥٠

الموضوع	الصفحة
* ذكر حروف العطف	٤٥٠
١ / الواو	٤٥٠
فائدة الواو مطلق الجمع ، معناه	٤٥١
٢ / الفاء	٤٥٣
فائدة الفاء الترتيب و التعقيب ، معناه	٤٥٣
مسألة :- كل حروف العطف تفيد التشريك في الحكم	٤٥٣
٣ / ثم	٤٥٤
فائدة ثم الترتيب والتراخي ، معناه	٤٥٤
٤ / أو	٤٥٥
مسألة :- فيما يعطف بـ " أو "	٤٥٥
فائدة أو التخيير والإباحة و الشك والتشكيك	٤٥٥
٥ / أما	٤٥٦
بيان أنها ليست من حروف العطف	٤٥٦
٦ - ٧ - ٨ / بل ، لكن ، لا	٤٥٧
ما تشترك فيه هذه الحروف	٤٥٧
ما تفترق فيه هذه الحروف	٤٥٨
٩ / حتى	٤٦٠
فائدة حتى التدريج والغاية	٤٦٠

الموضوع	الصفحة
١٠ / أم	٤٦٠
فائدة أم طلب التعيين ، معناه	٤٦٠
ذكر أمثلة على العطف	٤٦١
باب التوكيد	٤٦٥
معنى التوكيد في اللغة	٤٦٥
أنواع التوكيد	٤٦٥
النوع الأول :- التوكيد اللفظي	٤٦٥
حقيقة التوكيد اللفظي ، ومواضعه	٤٦٥
النوع الثاني :- التوكيد المعنوي	٤٦٧
مسألة :- المؤكّد يتبع المؤكّد في إعرابه وتعريفه	٤٦٧
مسألة : تأكيد النكرة والخلاف في ذلك	٤٦٨
التوكيد المعنوي نوعان	٤٧٠
* ألفاظ التوكيد المعنوي	٤٧٠
١ - ٢ / النفس والعين ، فائدتهما	٤٧٠
مسألة :- فيما لا يقبل المجاز	٤٧١
شرط التأكيد بالنفس والعين	٤٧٢
تأكيد المثني والجمع	٤٧٣
٣ - ٤ / كل وأجمع ، فائدتهما	٤٧٤

الصفحة	الموضوع
٤٧٥	مسألة :- في رفع الاحتمال وضعف الاحتمال وما يبنى عليهما
٤٧٥	شروط التوكيد بـ " كل "
٤٧٦	مسألة :- حال أجمع في المثني والجمع المذكر والمؤنث
٤٧٧	مسألة :- الغالب أن يؤكد بأجمع بعد كل
٤٧٧	٥ / التابع لأجمع
٤٧٨	مسألة :- متى يكون التأكيد تابع لأجمع ؟
٤٧٨	أنواع التابع لأجمع
٤٧٨	ذكر أمثلة على التوكيد
٤٧٩	خلاصة باب التوكيد
٤٨٠	باب البدل
٤٨٠	حد البدل في اللغة و الاصطلاح ، و شرحه
٤٨١	مسألة :- البدل يكون في الاسم والفعل
٤٨١	قاعدة :- إن و إذا الشرطية لا يليها إلا فعل
٤٨٣	* أقسام البدل
٤٨٥	١ / بدل الشيء من الشيء
٤٨٥	معنى بدل الشيء من الشيء ، ومثاله
٤٨٧	٢ / بدل البعض من كل
٤٨٧	معنى بدل البعض من كل

الموضوع	الصفحة
مسألة :- شرط هذا البدل عود الضمير على المبدل منه.....	٤٨٧
مسألة :- هل يوجد بدل كل من بعض ؟	٤٨٨
٣ / بدل الإشتغال	٤٨٩
معنى بدل الإشتغال ، ومثاله	٤٨٩
مسألة :- لا يشترط في بدل الإشتغال اتفاهه مع المبدل في التعريف والتذكير	٤٩٠
٤ / بدل الغلط	٤٩٠
معنى بدل الغلط ، ومثاله	٤٩٠
مسألة :- هل بدل الغلط موجود في لغة العرب ؟	٤٩١
المنصوبات من الأسماء	٤٩٣
سبب تقديم المرفوعات على المنصوبات	٤٩٣
معنى المنصوبات	٤٩٣
باب المفعول به	٤٩٤
حد المفعول به ، وشرحه	٤٩٨
علامة صدق الحد على المفعول به	٤٩٩
عوامل النصب في المفعول به	٥٠٠
* أقسام المفعول به	٥٠١
١ / مفعول به ظاهر	٥٠١

الصفحة	الموضوع
٥٠٢	٢ / مفعول به مضمّر ، وهو نوعان
	النوع الأول :- متصل ، معناه ، أقسامه بحسب موقعه في
٥٠٢	الإعراب
	النوع الثاني :- منفصل ، معناه ، أقسامه بحسب موقعه في
٥٠٢	الإعراب
٥٠٣	كلمات الضمائر المتصلة المرفوعة والمنصوبة
٥٠٤	خلاصة باب المفعول به
٥٠٥	باب المفعول المطلق
٥٠٥	سبب تسميته بهذا الاسم
٥٠٥	ضابط المصدر ، وشرحه
٥٠٥	حد المصدر ، وشرحه
٥٠٧	حد المفعول المطلق ، وشرحه
٥٠٩	حكم المفعول المطلق
٥٠٩	العوامل في المفعول المطلق
٥٠٩	* أقسام المفعول المطلق
٥١٠	١ / مفعول مطلق لفظي
٥١٠	شرط المفعول المطلق اللفظي ، ومثاله
٥١١	٢ / مفعول مطلق معنوي

الموضوع	الصفحة
أنواع المفعول المطلق من حيث الغرض والفائدة.....	٥١٢
باب الظرف	٥١٣
سبب ذكر هذا الباب بعد المصدر	٥١٣
اسم آخر للظرف	٥١٣
حد الظرف في اللغة والاصطلاح ، وشرحه	٥١٣
حكم الظرف	٥١٦
العوامل في الظرف	٥١٦
* أقسام الظرف	٥١٧
١ / ظرف الزمان ، وهو نوعان:- مبهم ومختص	٥١٧
ذكر بعض الأمثلة لاسم الزمان المبهم والمختص	٥١٨
٢ / ظرف المكان	٥٢٠
مسألة :- الاسم المكاني لا يكون إلا مبهماً	٥٢١
خلاصة باب الظرف	٥٢٢
باب الحال	٥٢٣
ذكر لفظة " الحال " في الاشتقاق	٥٢٣
معنى الحال في اللغة	٥٢٤
الإستدراك على حد الحال الذي ذكره الناظم	٥٢٥
ذكر حد ابن هشام للحال وشرحه	٥٢٧

الموضوع	الصفحة
حد الحال من كلام الناظم وابن هشام	٥٣١
حكم الحال وعامله	٥٣٣
مسألة: - صاحب الحال	٥٣٣
مسألة: - في جواز تعدد الحال	٥٣٥
شروط الحال	٥٣٧
مسألة: - يشترط في صاحب الحال التعريف	٥٤٠
مسألة: - أحوال صاحب الحال أربعة	٥٤٠
مسألة: - قد يكون صاحب الحال نكرة معها مسوغ	٥٤٢
باب التمييز	٥٤٣
معنى التمييز في اللغة و الاصطلاح	٥٤٣
ذكر تعريف ابن هشام للتمييز	٥٤٥
مسألة: - فيما يتحد فيه الحال والتمييز	٥٤٥
حكم التمييز	٥٤٦
* التمييز قسمان	٥٤٧
١ / تمييز المفرد	٥٤٧
مظان تمييز المفرد	٥٤٧
٢ / تمييز النسبة ، وهو نوعان	٥٤٨
لا يقع التمييز إلا نكرة على مذهب البصريين	٥٥١

الموضوع	الصفحة
باب الاستثناء	٥٥٣
حد الاستثناء في اللغة والاصطلاح ، وشرحه	٥٥٣
الرد على من عرف الاستثناء بأنه إخراج	٥٥٤
ذكر أدوات الاستثناء جملة	٥٥٦
تقسم أدوات الاستثناء من حيث الحرفية والاسمية والفعلية	٥٥٧
مسألة :- اللغات في سوى وحاشا	٥٥٧
* الاستثناء بإلا ، وله ثلاثة أحوال	٥٥٨
١ / وجوب نصب المستثنى	٥٥٩
شروط وجوب نصب المستثنى	٥٥٩
مسألة :- الفرق بين الاستثناء المتصل والمنفصل	٥٦١
العامل في المستثنى بإلا	٥٦١
٢ / جواز نصب المستثنى راجحاً أو مرجوحاً	٥٦٣
شروط جواز نصب المستثنى راجحاً أو مرجوحاً	٥٦٣
مسألة :- الكلام غير الموجب له حالان	٥٦٤
الحال الأولى :- أن يكون الاستثناء متصلاً وحكمه	٥٦٤
الحال الثانية :- أن يكون الاستثناء منقطعاً وحكمه	٥٦٥
٣ / أن يكون بحسب العوامل الداخلة عليه	٥٦٨
شرط هذه الحالة	٥٦٨

الموضوع	الصفحة
* أقسام بقية الأدوات - غير إلا -	٥٧١
١ / ما ينخفض دائماً ، وهو غير وسوى	٥٧١
مسألة :- لفظه " غير " و " سوى " تعطى في التركيب حكم ما	
بعد إلا	٥٧٢
٢ / ما ينصب دائماً ، وهو ليس ولا يكون	٥٧٤
مسألة :- وجه النصب بليس ولا يكون	٥٧٤
٣ / ما ينخفض تارة وينصب تارة أخرى ، وهو عدا وحاشا	
وخلا	٥٧٤
مسألة :- في بيان وجه النصب بها ، وكذلك الخفض	٥٧٥
مسألة :- دخول " ما " على عدا و خلا و حاشا	٥٧٥
باب لا	٥٧٨
مقدمة في أسماء لا والمراد بها وعملها	٥٧٨
* أحكام لا إذا لم تتكرر أصلاً	٥٨٠
١ / وجوب النصب	٥٨٠
شروط وجوب النصب	٥٨٠
مسألة :- فيما إذا تخلف شرطاً من الشروط	٥٨١
أحوال اسم (لا)	٥٨٣
الحال الأولى : أن يكون مفرداً ، والمراد بالمفرد	٥٨٣

الموضوع	الصفحة
الحالة الثانية : أن يكون مضافاً	٥٨٣
الحالة الثالثة : أن يكون شبيهاً بالمضاف ، والمراد به	٥٨٣
حكم المضاف والشبيه بالمضاف	٥٨٣
حكم المفرد	٥٨٤
٢ / وجوب الإهمال مع التكرار	٥٨٥
شرط هذه الحالة	٥٨٦
* أحكام لا إن تكررت ابتداءً	٥٨٧
١ / يكون اسم لا مبني ، أما خبرها فله ثلاثة أوجه	٥٨٨
٢ / يكون اسم لا مرفوع ، أما خبرها فله وجهان	٥٨٩
باب المنادى	٥٩١
مسألة :- الأصل في المنادى أنه من باب المفعول به	٥٩١
مسألة :- تألف الكلام من اسم وحرف	٥٩١
حد المنادى في اللغة والاصطلاح ، وشرحه	٥٩٣
حروف النداء ثمانية	٥٩٤
* أنواع المنادى	٥٩٥
١ / المفرد العلم	٥٩٥
حد المفرد في باب المنادى ، وشرحه	٥٩٦
مسألة :- في اختصاص هذا المفرد بالأعلام	٥٩٨

الموضوع	الصفحة
٢ / النكرة المقصودة	٥٩٩
المراد بالنكرة المقصودة	٥٩٩
حكم المفرد العلم و النكرة المقصودة البناء على الضم	٦٠٠
٣ / النكرة غير المقصودة	٦٠٢
المراد بالنكرة غير المقصودة	٦٠٢
الفرق بين النكرة المقصود و النكرة غير المقصودة	٦٠٢
٤ / المضاف	٦٠٢
٥ / الشبيه بالمضاف	٦٠٣
المراد بالشبيه بالمضاف	٦٠٣
* ذكر أحكام أنواع المنادى	٦٠٣
مسألة :- البناء بالضم قد يكون ظاهراً وقد يكون مقدراً	٦٠٤
- حكم النكرة غير المقصودة و المضاف و الشبيه بالمضاف	
النصب	٦٠٦
مسألة :- هل كل مضاف يصح نداؤه؟	٦٠٧
خلاصة باب المنادى	٦٠٨
باب المفعول لأجله	٦٠٩
أسماء المفعول لأجله	٦٠٩
حد المفعول لأجله في اللغة و الاصطلاح ، وشرحه	٦٠٩

الموضوع	الصفحة
ضابط المفعول لأجله	٦١٠
شرح حد المفعول لأجله الذي ذكره الناظم	٦١٢
ذكر حكم المفعول لأجله	٦١٣
قاعدة :- الفعل اللازم لا ينصب مفعولا به ويجوز أن ينصب ما	
عداه	٦١٥
أحوال المفعول لأجله من حيث التجرد وغيره وحكم كل	٦١٦
باب المفعول معه	٦١٧
مسألة :- الخلاف في جعل المفعول معه قياسي أو سماعي	٦١٧
حد المفعول معه ، وشرحه	٦١٨
حكم المفعول معه	٦٢٢
العامل في المفعول معه	٦٢٣
ذكر أمثلة للمفعول معه	٦٢٦
المخفوضات من الأسماء	٦٢٨
سبب تأخير المخفوضات	٦٢٨
معنى المخفوض ، وأقسامه	٦٢٨
باب الإضافة	٦٣٠
العلة في ترك ذكر الخفض بالحرف	٦٣٠
المراد بالإضافة	٦٣٠

الصفحة	الموضوع
٦٣١	معنى الإضافة في اللغة و الاصطلاح ، و شرحه
٦٣٢	قاعدة :- الإضافة لا تجتمع مع التنوين
٦٣٣	مسألة :- المضاف والمضاف إليه من علامات الأسماء
٦٣٣	أقسام المخفوضات
٦٣٤	* القسم الأول :- الخفض بالحرف ، وهو ثلاثة أنواع
٦٣٤	١ / حرف جر أصلي
٦٣٥	٢ / حرف جر زائد
٦٣٦	٣ / حرف جر شبيه بالزائد
٦٣٧	مسألة :- العامل في المضاف إليه
٦٣٨	مسألة :- الخفض بالتبعية
٦٣٩	مثال واحد يجمع العوامل كلها
٦٣٩	القسم الثاني :- الخفض بالإضافة
	* مسألة :- إتيان الإضافة على معنى حرف من حروف
٦٣٩	الجر
٦٤٠	- إتيانه على معنى اللام
٦٤٠	- على تقدير من ، وضابطه
٦٤١	- على تقدير في ، وضابطه
٦٤٢	ذكر الأمثلة على إتيان الإضافة على أحد هذه الحروف

الموضوع	الصفحة
الخاتمة.....	٦٤٤
الأعلام التي يعنون بها المؤلفون.....	٦٤٤
معنى الخاتمة لغة واصطلاحاً.....	٦٤٤
تأريخ إنهاء النظم.....	٦٤٥
حمد الناظم الرب جل وعلا على إتمام المنظومة.....	٦٤٥
طلب الناظم من الطالب حفظ هذه المنظومة.....	٦٤٦
إصلاح توسل الناظم بجاه النبي ﷺ إلى حبه ﷺ ، والعلة في ذلك.....	٦٤٧
خاتمة الشارح - حفظه الله -.....	٦٤٩
الفهارس.....	٦٥٠
فهرس الأشعار.....	٦٥١
فهرس الأعلام.....	٦٦١
فهرس الحدود والتعاريف.....	٦٦٧
الفهرس التفصيلي.....	٦٨١
الفهرس العام.....	٧٢٧

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة الشارح
٣	المبادئ العشرة لعلم النحو
٤	مقدمة الناظم
٢١	باب الكلام
٨٥	باب الإعراب
١١٠	باب علامات الرفع
١٥٧	باب علامات النصب
١٧٤	باب علامات الخفض
٢٠٧	باب علامات الجزم
٢٢٤	باب قسمة الأفعال وأحكامها
٢٥٩	باب نواصب المضارع
٢٨٣	باب جوازم المضارع
٢٩٩	المرفوعات من الأسماء
٣٠٠	باب الفاعل
٣١٦	باب النائب عن الفاعل

الموضوع	الصفحة
باب المبتدأ والخبر	٣٢٥
باب كان وأخواتها	٣٤٩
باب إن وأخواتها	٣٦٩
باب ظن وأخواتها	٣٨٥
التوابع	٤٠٤
باب النعت	٤٠٧
المعرفة والنكرة	٤٢٤
باب العطف	٤٤٤
باب التوكيد	٤٦٥
باب البدل	٤٨٠
المنصوبات من الأسماء	٤٩٣
باب المفعول به	٤٩٤
باب المفعول المطلق	٥٠٥
باب الظرف	٥١٣
باب الحال	٥٢٣
باب التمييز	٥٤٣
باب الاستثناء	٥٥٣
باب لا	٥٧٨

الموضوع	الصفحة
باب المتادى	٥٩١
باب المفعول لأجله	٦٠٩
باب المفعول معه	٦١٧
المخفوضات من الأسماء	٦٢٨
باب الإضافة	٦٣٠
الخاتمة	٦٤٤
الفهارس	٦٥٠
فهرس الأشعار	٦٥١
فهرس الأعلام	٦٦١
فهرس الحدود والتعاريف	٦٦٧
الفهرس التفصيلي	٦٨١
الفهرس العام	٧٢٧

تمت بحمد الله الفهرسة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

يطلب من :



مكتبة الأسد للنشر و التوزيع



مكة المكرمة - العزيزية - مدخل جامعة أم القرى ت - ٥٥٧٠٥٠٦ فاكس - ٥٥٧٥٢٤١

فرع العزيزية الشارع العام ت - ٥٢٧٣٠٣٧ ص . ب ٢٠٨٣